طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي

٧٢٧ — ٧٧١ هـ

تحقيق

محمود محمد الطناحي   عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الخامس

[جميع الحقوق محفوظة]

فيصل عيسى البابي الحلبي
دار احياء الكتب العربية

بيـــان

رجعنا فى تحقيق هذا الجزء إلى نسخة من طبقات الشافعية الـكبرى محفوظة بالمـكتبة الأزهرية تحت رقم [٢٧٥٤] عروسى ٤٢٧١٠ . وقد جاء فى فهارس المـكتبة الأزهرية أنها الجزء الأخير من الطبقات . وهى فى مجلد بقلم معتاد قديم مبتور الأول . ويبدأ فى أثناء ترجمة أبى عاصم العبادى ، من رجال الطبقة الرابعة وآخره مبتور أيضا ، ينتهى بترجمة يحيى ابن على بن عبد العزيز ، من رجال الطبقة الخامسة .

وهذا الجزء فى ٢٣٣ ورقة ، ومسطرته ٢٩ سطراً ، ومقاسه ٢٥ × ٣٦سم . وبه آثار رطوبة .

وهذه النسخة جيدة ، وقد صححت لنا كثيرا من أخطاء المطبوعة ، لـكن بها سقطا كبيرا فى بعض التراجم . فمثلا سقطت منها قصيدتان لابن بابك ، وأبى الطيب الطبرى . فى ترجمة أبى الطيب . وفى ترجمة الإمام الغزالى سقط منها هذا الفصل الـكبير الذى عقده ابن السبكى للأحاديث التى لم يجد لها إسناداً فى كتاب « إحياء علوم الدين » وهو فصل كبير يمثل حوالى ثلاثين لوحة من النسخة .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف : « س » .

ولا نزال عند عهدنا الذى قطعناه على أنفسنا ، من أننا سنحاول الإفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للـكتاب .

والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

بقية

الطبقة الرابعة

فيمن تُوُفِّيَ بين الأربعمائة والخمسمائة

٤١٨
شَبِيب بن عثمان بن صالح ، الفقيه ، أبو المعالى الرَّحْبِىّ *

من أهل رَحْبَة الشَّام(١) .

سمع بها أبا عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن(٢) بن سَمْدون المَوْصِلِىّ ، وغيره .

ورحل إلى بغداد فى طلب العلم ، فسمع أبا الخطَّاب نصر بن أحمد بن البَطِر(٣) ، والحسين بن أحمد بن طلحة النِّعَالِى(٤) ، ورزق الله بن عبد الوهَّاب التَّمِيمِىّ ، وأبا عبد الله محمد بن أبى نَصْر الحُمَيْدِىّ ، وغيرهم .

وحدَّث بيَسِير .

حدَّث عنه نصر بن ناصر الحَدَّادِىّ المَرَاغِىّ ، وغيره ، بشىء حدَّث به بالمدرسة النَّاجِية(٥) ببغداد ، فى جُمادى الآخرة سنة ست وثمانين وأربعمائة .

ومنه حكايةُ أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، فى الرجل البَقْلِى(٦) ، فى مسألة الاستثناء ،

---

* له ذكر فى المشتبه ٣١١ ، وهو فيه : « شبيب بن عمار » .

(١) نسبه فى المشتبه إلى رحبة مالك بن طوق . ولعل المصنف يعنى برحبة الشام رحبة دمشق التى ذكرها ياقوت ، وقال إنها قرية من قراها . أما رحبة مالك بن طوق فبينها وبين دمشق ثمانية أيام . معجم البلدان ٢ / ٧٦٣ ، ٧٦٤ . (٢) فى س : « الحسين » والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٣) فى المطبوعة : « البطير » وفى د : « النظر » وكلاهما خطأ . وأثبتنا الصواب من س ، والمشتبه ٣١١ ، والعبر ٣ / ٣٤٠ .

(٤) فى المطبوعة : « النقال » وفى د : « البمال » . وكلاهما خطأ . وأثبتنا الصواب من س والمشتبه ٨٨ ، ٣١١ . (٥) فى س : « فى المدرسة الناحية » بالحاء المهملة ، وفى د بالحاء المهملة أيضا والمثبت من المطبوعة . وناجية : محلة بالبصرة . كما ذكر ياقوت فى معجمه ٥ / ٧٢٦ فلعل هذه المدرسة تنسب إليها . (٦) فى المطبوعة : « النفلى » وفى س ، د : « النعلى » والتصويب من الطبقات الوسطى فى ترجمة إبراهيم بن أحمد ، أبى إسحاق المروزى .

وقد قدَّمناها فى ترجمة أبى إسحاق(١) .

قلتُ : وشَبِيب هـذا ، من تلامذة أبى منصور بن أخى(٢) الشيخ أبى نصر بن الصَّبَّاغ ، وهو مذكور فى « فتاوى ابن الصَّبَّاغ » أنه جمع شيئاً من تلك الفتاوَى .

ورأيتُ لشَبِيب « فوائد » علقّها من كلام ابن الصَّبَّاغ ، غيرَ مافى الفتاوَى ، مما وقع

(١) لم يترجم المصنف لأبى إسحاق المروزى فى الطبقات الكبرى ، وإنما وردت ترجمته فى الطبقات الوسطى وحكى فيها مسألة الاستثناء فقال :

● « ويُحكى أن أبا إسحاق المَرْوَزِىّ أراد الخروجَ مَرَّةً من بغداد ، بعد تفقُّهه ، فاجتاز يوما فى بعض الطرق ، وإذا برجل بَقْلِىّ ، على رأسه سَلَّة فيها بقل ، وهو يحصُل على ثيابه ، وهو يقول لآخَر معه : ألا ترى إلى هذا ، ابن عباس كيف قال !

قال له : وماذا قال ؟

قال : كان يقول ، إن مَن حلَف على يَمينٍ جاز له أن يستثْنِىَ منها بعد حين ، فيصحُّ ذلك ويلحَق باليمين ، ولو كان هذا صحيحا كان الله تعالى أمر أيُّوب ، عليه السلام ، أن يستثْنِىَ ، لمَّا حلَف ليَضرِبَنَّ زوجتَه ، وما كان يحتاج إلى أن يأخُذ ضِغْثاً .

قلتُ : كذا ذكر هذه الحكايةَ ابنُ النَّجَّار فى « الذيل » ، فى ترجمة شبيب بن عثمان ابن صالح ، شخصٌ من المُتَفَقِّهة .

وأنا أحفظ الحكاية من قبل وقوفى عليها فى « تاريخ ابن النَّجَّار » عن امرأتين ببغداد ، سُمعتْ إحداها تقول لجارتها من الطَّائفة ذلك ، ولا أحفظ فيها ذِكْرَ أبى إسحاق ، ولعل ذلك وقع مرَّتين ، وهو بَعيد ؛ لأنه غريب جدا .

والمتعصِّبون لأذهان البغداديِّين يذكرون هذه الحكاية .

وأين هى مما حكى أن تاجرا سافر ومعه فتيان له ، فلما توسطا الطريقَ عزما على قتلـه . . . » .

ثم ساق القصة المعروفة عن وصية التاجر للعبدين ، وعن اكتشاف بنتيه للقاتل .

(٢) فى المطبوعـة : « أبى » والتصحيح من س ، د .

لابن الصَّبَّاغ فى مناظراته ، « وفوائد » علَّقها أيضاً من كتاب « الكافى ، فى شرح مختصر المُزَنِىّ » لأبى الحسن المَاوَرْدِىّ صاحب « الحاوى » .

وأنا أذكر[١] هنا نُبْذَةً ممَّا انتقيْتُه منها :

● قال شَبيب نقْلاً عن « الكافى » للمَاوَرْدِىّ : يجوز السَّلَم فى السَّلْجَم[٢]، والجَزَر ، بعد قَطْع ورَقِه ؛ لأنه لاضَرَر فى قطْعِه ، وهو معه مجهولٌ .

● قال شَبيب : قال المَاوَرْدِىّ فى « الكافى » : إذا ادَّعَى الشريكُ تَلَفَ المالِ يومَ الجُمُعة ، فشهد شاهدان أنهما رأيا المالَ بعينه بعد الجمعة ، فوجْهان :

أحدها ، يلزمُه غُرْمُ المالِ ، وإن حلَفَ على[٣] كَذِبِه ؛ لظهور[٤] كذبه .

والثانى ، وهو قولُ ابن القاصّ[٥] ، إن شهِدَا قبل إحْلافه حُكِم عليه بالغُرْم ، وإن شَهِدَا بعدَه لم يبطُل حُكْمُ يمينه ، إلا بعد سُؤاله ، وإن[٦] ذكَر وجهاً مُحتَمِلاً ، سُلِّمَ[٧] به يمينُه ، ولا تُكَذِّبُه الشهادةُ ، حُكِم باليمين ، وَبرأيه[٨] ، وإن لم يذكر غَرِمَ وسقط حكم اليمين .

● قال شَبِيب : قال المَاوَرْدِىّ فى « الكافىّ » : إذا قال : « لِزَيد علىَّ درهمٌ مع عمرو »[٩] فله احتمالان :

● أحدها ، أن[١٠] يريد الإقرار لزيْد بدرهم مع عمْرٍ ،[٩] أى فى يدِه .

والثانى ، أن[١١] يُريد الإقرار لهما بالدِّرهم .

---

(١) فى س : « ذاكر » والمثبت من المطبوعة ، د .

(٢) السلجم ، وزان جعفر : هو الذى تسميه الناس : اللفت . المصباح المنير (س ل ج) .

(٣) فى المطبوعة : « عما » والمثبت من : س ، د . (٤) فى المطبوعة : « الظاهر » والمثبت من : س ، د . (٥) فى المطبوعة : « أبى الفياض » ، وكذلك فى د ، لكن بإعجام الضاد فقط . وأثبتنا ما فى : س . (٦) فى س : « فإن » والمثبت من المطبوعة ، د .

(٧) فى س : « يسلم » والمثبت من المطبوعة ، د . وفى د : « سلم به يمينه » .

(٨) فى المطبوعة : « وبربه » وأثبتنا ما فى س ، د . وفيهما : « وبرايه » بدون همز .

(٩) ساقط من د . وهو فى المطبوعة ، س . (١٠) فى المطبوعة : « أنه » والمثبت من س .

(١١) فى المطبوعة : « أنه » والمثبت من س ، د .

● والأول أقوى ، فأيُّهما أرادَه قُبِل منه ، وإن لم يكن له إرادةٌ لَمْ يلزَمْه إلا اليقين .

● ومثلُه فى الطَّلاق أن يقول : « ياهندُ ، أنت طالقٌ مع زينب » فتُطلَّق هند ، ولا تُطلَّق زينب ، إلا أن يريدَها بالطلاق .

● وهكذا ، لو قال : « ياهندُ قد بِنْتِ[1] مع زينب »[2] كأنه قال[2] لهند ، دون زينب.

قلتُ : مسألة الإقرار ظاهرةٌ ، وأما قوله : إن لم يكن له إرادةٌ لم يلزَمْه إلا اليقين ، فقد يقال : لا يَقينَ هنا ، وإن كان يعنى باليقين لزُومَ الدِّرهم لزيدٍ ، ففيه نظر ؛ لأنه إذا احْتَمل نِصْفَيْن بين زيد وعمرو ، فالمُتيقَّن نصفٌ لزيد ، ونصفٌ آخر مُتردِّد بينه وبين عمْرو ، فينبغى أن يُرجَع إلى بيانه .

وأما مسألة الطَّلاق ، فقد يُقال : إنها [ليست][3] كمسألةِ الإقرار ، لأن طلاقَ واحدةٍ لا يكون مع الأخرى ، بل يتعيَّن أن يقع عليهما معاً ، وقد يُقال : جاز كونُ طلاقِها مع صاحِبتِها بمعْنَى أنها تُؤدِّى خبرَه إليها ، ونحو ذلك ، وحينئذٍ فالمُتيقَّن الوقوعُ على هندٍ ، وأمازينبُ ، فيُحتاج فيها إلى نيةٍ ، أخْذاً بالمُتيقَّن .

٤١٩

شعبان بن الحاج المؤذِّن ، أبو الفضل

من أهل شَرْوان[4] .

قال ابن السَّمعانيّ : كان إماما فاضلا زاهدا ، تفقَّه بآمُل طَبَرِسْتان على القاضى أبى ليلى بُندار بن محمد البصرىّ ، وعاد إلى بلده ، وانتفع الناس به ، فسمع من أبى بكر الطَّبرىّ

(١) فى المطبوعة ، « يا هند ويا زينب مع زينب » . وفى د : « يا هند وزينب مع زينب » وأثبتنا ما فى س . لكن فيها : « قدبت » بغير إعجام الكلمة الأخيرة .

(٢) فى المطبوعة : « كناية لا أن قال لهند » وفى د : « كناية قال لهند » وأثبتنا ما فى س .

(٣) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د . (٤) فى المطبوعة : « شيروان » والمثبت من س ، د ، والطبقات الوسطى . وانظر معجم البلدان ، لياقوت ٣ / ٢٨٢ ، ٣٥٢ .

بآمُل ، وفاطمة بنت الدقّاق ، بنيسابور ، وغيرها .

مات سنة أربع وتسعين وأربعمائة .

٤٢٠

شَهْفور بن طاهر بن محمد الإسفَراينيّ أبو المظفَّر

الإمام الأصوليّ الفقيه المفسِّر .

ارتبطه نظامُ الملك بطُوس .

قال عبد الغافر : وصنَّف « التفسير الكبير » المشهور ، وصنف فى الأصول ، وسافر فى طلب العلم . قال : وسمع[١] من أصحاب الأصمّ . قال : وكان له اتصالُ مصاهرة بالأستاذ أبى منصور البغدادى .

توفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

٤٢١

طاهر بن أحمد بن على بن محمود المحموديّ القايِنيّ

من بلدة قاين ، بفتح القاف والياء آخر الحروف بعد الألف ، وفى آخرها النون ، وهى قرية من طَبَسَيْن ، بين نيسابور وأصبهان .

هو الشيخ أبو الحسين .

سمع الحديث بخُراسان ، وغيرها .

فمن شيوخه أبو الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم بن مَتّ الكاغِديّ ، وأبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك الحافظ النيسابوريّ ، والفقيه ناصر العُمَرىّ ، ويحيى بن على بن الطيب[٢] الدَّسْكَرِيّ [و][٣] أبو الحسن[٤] بن رِزْقُويه ، وغيرهم .

---

(١) فى المطبوعة : « وسمعت » وأثبتنا الصواب من س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى س ، د : « الطيب » والمثبت من المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى س ، د ، والطبقات الوسطى . (٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « أبو الحسين » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى . وانظر فهارس الجزء الرابع .

روى عنه نصر [الله][1] المَقْدِسىّ ، وأبو طاهر الحِنَّائى ، [2]وأبو الحسين بن الوازِينى[2] وهِبة الله بن الأَكْفانِىّ ، وآخرون .

توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

٤٢٢

طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر *

الإمام الجليل القاضى[3] أبو الطيب الطَّبَرِىّ .

أحد حَمَلة المذهب ورُفَعائه .

كان إماما جليلا بحرا غَوَّاصا متسع الدائرة ، عظيم العِلم ، جليل القَدْر ، كبير المحلّ ، تفرّد فى زمانه وتوحّد ، والزمان مشحون بأخدانه ، واشتهر اسمه ، فملأ الأقطار ، وشاع ذِكره ، فكان أكثرَ حديث السُّمّار ، وطاب ثناؤه ، فكان أحسنَ مِن مِسْك الليل وكافُور النهار . والقاضى فوق وصْف الواصف ومدحه ، وقَدره ربا[4] على بسيط[5] القائل وشرحه ، وعنه أخذ العراقيون العلم وحملوا المذهب .

وُلد [القاضى][6] بآمُل طَبَرِسْتان سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة .

وسمع بجُرْجان من أبى أحمد الغِطْرِيفىّ ، وقد وقع لنا «جُزْء[7] أبى أحمد» من طريقه ،

---

(١) سقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د . ولعله نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى . وسيترجم فى هذه الطبقة . (٢) فى س : « وأبو الحسن بن المدينى » والمثبت فى المطبوعة ، د .

* له ترجمة فى : الأنساب ٣٦٧ ا ، البداية والنهاية ١٢ / ٧٩ ، تاريخ بغداد ٩/ ٣٥٨ ترجمة طيبة تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٤٧ ترجمة وافية ، روضات الجنات ٣٣٨ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٨٤ ، العبر ٣ / ٢٢٢ ، طبقات الشيرازى ١٠٦ ، طبقات العبادى ١١٤ ، طبقات ابن هداية الله ٥١ ، مرآة الجنان ٣ / ٧٠ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٦٣ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٩٥ .

(٣) فى المطبوعة : « هو القاضى » والمثبت من : س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى س : « يربى » والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٥) فى س : « بسط » والمثبت من المطبوعة ، د .

(٦) زيادة من س على ما فى المطبوعة ، د .

(٧) فى المطبوعة : « خبر » والتصحيح من . س ، د ، والطبقات الوسطى .

وبنيسابور من شيخه أبي الحسن الماسَرْجِسيّ ، وببغداد من الحافظ أبي الحسن الدارَقُطْنِيّ .
وأسند عنه كثيرا في كتابه « المنهاج » ومن موسى بن عرفة ، والمُعافَى بن زكريا ، وعليّ ابن عمر الحَرْبيّ ، وغيرهم .

روى عنه الخطيب البغداديّ ، وأبو إسحاق الشيرازيّ [١] ، وهـو أخص تلامذته [به] [٢] وأبو محمد بن الآبِنُوسِيّ ، وأبو نصر أحمد بن الحسن الشيرازيّ ، وأحمد بن عبد الجبار الطيوريّ ، وأبو المواهب أحمد بن محمد بن ملوك ، وأبو نصر محمد بن [٣] محمد ابن محمد بن [٣] أحمد العُكْبَرِيّ ، وأبو العِزّ أحمد بن عبد [٤] الله بن كادش ، وأبو القاسم ابن الحسين ، وخلْق ، آخرهم موتا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاريّ .

ذكره تلميذه الشيخ أبو إسحاق ، فقال فيما أخبرناه أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتي عليه ، أخبرنا ابن القَوّاس ، أخبرنا الكِنديّ إجازةً ، أخبرنا أبو الحسن بن عبد السلام ، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازيّ ، قال : « ومنهم شيخنا وأستاذنا أبو الطيب ، توفى عن مائة وسنتين ، لم يختلّ عقلـه ولا تغيَّر [٥] فهمه ، يُفتي مع الفقهاء ، ويستدرك عليهم الخطأ ، ويقضي ويشهد ويحضر المواكب [٦] إلى أن [٧] مات .

تفقه بآمُل على أبي علي الزَّجَّاجيّ ، صاحب ابن القاص [٨] ، وقرأ على أبي سعد [٩] الإسماعيليّ ، وعلى القاضي أبي القاسم بن كَجّ [بجرجان] [١٠] ثم ارتحل إلى [١١] نيسابور وأدرك أبا الحسن الماسَرْجِسيّ [١٢] [وتبعه] [١٣] وصحبه أربع سنين ، ثم ارتحل إلى [١١]

---

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وله التعليقة التي عليها وعلى تعليقة الشيخ أبي حامد مدار العراق ، بل مدار المذهب » . (٢) زيادة من س على ما في المطبوعة ، د .

(٣) ساقط من س ، وهو في المطبوعة ، د . (٤) في س : « عبيد » والمثبت من المطبوعة ، د .

(٥) في المطبوعة : « ولم يغر » وأثبتنا ما في : س ، د ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(٦) بعد هذا في طبقات الشيرازي زيادة : « في دار الخلافة » .

(٧) في الطبقات الوسطى : « إلى حين » . (٨) بعد هذا في طبقات الشيرازي زيادة : « بجرجان » .

(٩) في س ، وطبقات الشيرازي . والمثبت في المطبوعة ، د . وانظر فهارس الجزء الرابع .

(١٠) ساقط من طبقات الشيرازي . (١١) ساقط من د . وهو في سائر الأصول ، وطبقات الشيرازي .

(١٢) بعد هذا في طبقات الشيرازي : « صاحب أبي إسحاق المروزي » .

(١٣) ساقط من س ، وطبقات الشيرازي ، وهو في المطبوعة . لكن في طبقات الشيرازي : « فصحبه » .

بغداد وعلّق من أبى محمد البافِىّ الخوارَزْمىّ صاحب الداركِىّ .

وحضر(١) مجلس الشيخ أبى حامد(٢) ، ولم أر فيمن رأيتُ أكملَ اجتهاداً وأسدَّ(٣) تحقيقاً وأجود نظراً منه .

شرح(٤) المُزَنِىّ ، وصنَّف فى الخلاف والمذهب والأصول والجدَل ، كتبا كثيرة، ليس لأحد مثلُها ، ولازمت مجلسَه بضعَ عشْرَة سنة ، ودرَّستُ أصحابه فى مسجده(٥) سنين(٦) بإذنه ، ورتَّبنى فى حلقته ، وسألنى أن أجلس فى مسجد(٧) التدريس ففعلت فى سنة ثلاثين [وأربعمائة](٨) أحسن الله تعالى عنّى جزاءه ورضى عنه » .

وقال الخطيب(٩) : « كان أبو الطيب ورِعا، عارفا بالأصول والفروع، محققًا حسَن الخُلُق صحيح المذهب . اختلفتُ إليه وعلّقتُ الفقه عنه سنين » .

وذكره أبو عاصم فى [آخر](١٠) الطبقةِ السادسة وهو آخِرُ مذكور فى كتابه ، وقال فيه : « فاتحة هذه الطبقة شيخ العراق أبو الطَّيِّب طاهر بن عبد الله الطبرىّ » .

وقال أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله القاضى : ابتدأ القاضى أبو الطيب يَدْرُس الفقه ويتعلّمُ(١١) العلم وله أربعَ عشْرَةَ سنة ، فلم يُخِلّ(١٢) به يوما واحدا إلى أن مات .

وعن أبى محمد البافِىّ : أبو الطيّب الطبرىّ أفقه من أبى حامد الإسفَرايِنىّ .

---

(١) فى المطبوعة : « حضر » وزدنا الواو من : س ، د ، وطبقات الشيرازى .

(٢) هو الإسفراينى ، كما صرح به الشيرازى .   (٣) فى المطبوعة ، د ، وطبقات الشيرازى : « وأشد » بالشين المعجمة ، وأثبتناه بالمهملة من س ، والطبقات الوسطى ، والضبط منها .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « وله شرح فروع ابن الحداد ، والمجرد ، والمنهاج فى الخلافيات » .

(٥) فى س : « مجلسه » والمثبت من المطبوعة ، د ، وطبقات الشيرازى .

(٦) فى طبقات الشيرازى : « سنتين » .

(٧) فى المطبوعة : « مسجده » وأثبتنا ما فى : س ، د ، وطبقات الشيرازى . وفى أصول طبقاتنا « للتدريس » وأثبتنا ما فى طبقات الشيرازى .   (٨) زيادة من طبقات الشيرازى .

(٩) تصرف ابن السبكى فى النقل عن الخطيب . وانظر تاريخ بغداد ٩ / ٣٥٩ .

(١٠) ساقط من المطبوعة ، وهو فى س ، د .

(١١) فى المطبوعة ، د : « ويعلم » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(١٢) فى المطبوعة ، د : « يبخل » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

وقال القاضى أبو بكر الشامىّ : قلت للقاضى أبى الطيب، شيخِنا وقد عُمِّرَ : لقد مُتِّعتَ بجوارحك! فقال : لِمَ لا ، وماعصيتُ الله بواحدة منها قطُّ .

وعن القاضى أبى الطيب أنه رأى النبىّ صلى الله عليه وسلم فى المنام ، وقال له : «يافقيه»، وأنه كان يفرح بذلك ، ويقول : سمَّانى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيها .

وعن القاضى أبو الطيِّب : خرجتُ إلى جُرجان للقاء أبى بكر الإسماعيلىّ فقدمتُها يوم الخميس ، فدخلت الحمَّام ، فلما كان من الغد لقيت أبا سعد بن الشيخ أبى بكر ، فأخبرنى أن والده قد شرب دواء لمرض كان به ، وقال لى : تجىء فى صبيحة غد فتسمع منه . فلما كان فى بُكرة السبت غدوت للموعد ، فسمعت الناس يقولون : مات أبو بكر الإسماعيلىّ .

وعن القاضى أبى الطيب : رأيت النبىّ صلى الله عليه وسلم فى النوم ، فقلت : يا رسول الله، أرأيتَ من رَوَى عنك أنك قلت : « نَضَّر اللهُ امْرأً سَمِـعَ مَقَالَـتِى فَوَعَاهَا » الحديث ، أَحَقٌّ هو ؟ قال : « نَعَمْ » .

وكان القاضى أبو الطيب حَسَنَ الخُلُق ، مليح المُزاح[1] والفكاهة ، حلو الشِّعْر .

قيل إنه دفع خُفَّه إلى مَن يصلحه ، فأبطأ به عليه ، وصار القاضى كلما أتاه يتقاضاه [فيه][2] يَغْمِسه الصانع فى الماء حين يرى القاضى ويقول : الساعةَ أُصلحه ، فلما طال على القاضى ذلك قال : إنما دفعته إليك لتصلحَه لا لتعلِّمَه السِّباحة .

وكان القاضى أبو الطيب قد وَلِىَ القضاء بِرَبْعِ الكَرْخ ، [3]بعد موت القاضى الصَّيْمَرِى[3] .

● فإذا[4] أطلق الشيخ أبو إسحاق وشِبْهُه من العراقيّين لفظَ القاضى مطلقا فى فن الفقه فإيّاه يعنُون ، كما أن إمام الحرمين وغيرَه من الخراسانيين يعنون بالقاضى القاضىَ الحسين ، والأشعريّة فى الأصول يعنون القاضى أبا بكر بن الطَّيِّب الباقِلّانىّ ، والمعتزلة يعنون عبد الجبار الأسَدابادِى[5] .

---

(١) فى س ، د : « المزاج » بالجيم ، وأثبتناه بالحاء المهملة من المطبوعة . (٢) زيادة من س على ما فى المطبوعة ، د . (٣) فى الطبقات الوسطى : « بعد أبى عبد الله الصيمرى »

(٤) فى المطبوعة : « وإذا » والمثبت من : س ، د .

(٥) فى المطبوعة ، س : « الاسترابادى » والتصحيح من د ، وسيترجم فى هذه الطبقة .

توفى القاضى يومَ السبت ودفن يومَ الأحد، العشرين من شهر ربيع الأول[١] سنة خمسين وأربعمائة.

ومن شعره [٢] رحمه الله تعالى [٢]:

أَلاَ بس علْمَ الفقه وهوَ مَرامُـــهُ ... شديدٌ وفى إدراكه الـكَدُّ والـكَدُّ[٣]
فتاويه ما بين المُضيِّ طريقُهُ ... وبين خَفِيٍّ فى طَرائقِه جُهْـــدُ[٤]
إذا اجتهد المُفْتون فيه تبـــاينوا ... فيدرِكُه عمرو ويخطئه زيـــدُ
لقد كَدَّنى مأثورُه وفروعُهُ ... وتعليلُه والنَّقْضُ والعَـكْسُ والطَّرْدُ
له شُعَبٌ من كل علمٍ تحوطُهُ ... وما ليس منه فهو مستبْعَدٌ رَدُّ[٥]
وعادته مذ لم يزَلْ فقرُ أهلِهِ ... ومن كان ذا وَجْدٍ فمِنْ غيرِه الوَجْدُ[٦]
وأنَّى يكون اليُسْرُ منه وإنَّه ... لدَاعٍ إلى الإقلال غايته الزُّهدُ

وكُتب إليه استفتاءً صورتُه[٧]:

يأيهــا العــالِمُ مــا ذا ترى ... فى عــاشقٍ ذاب من الوَجْدِ
من حبّ ظَبْيٍ أهيفٍ أغيدٍ ... سهـــلِ المُحيّا حَسَنِ القَدّ
فهل ترى تقبيلَه جائزًا ... فى النَّحْرِ والعَيْنين والخدّ
من غير ما فُحشٍ ولا ريبةٍ ... بل بعنــاقٍ جائزِ الحدّ[٨]

---

(١) فى المطبوعة: «لعشرين خلت من ربيع الآخر» والمثبت من: س، د، والطبقات الوسطى.

(٢) زيادة من س على ما فى المطبوعة، مكانها فى د: «رضى الله عنــه».

(٣) فى المطبوعة: «الـكد والجد» وفى د: «الـكر والـكد» والمثبت من س. قال فى القاموس (ك ذ ذ): كذ: خشن.

(٤) فى المطبوعة: «فتاديه» وفى د: «فياويه» وأثبتنا ما فى س. (٥) رد: مردود.

(٦) فى المطبوعة: «تزل» والمثبت من س، د.

(٧) الأبيات فى تزيين الأسواق ٧، ٨. قال: «وفى الطبقـات الـكبرى لابن السبكى وحكاه فى الأصل مترددا، قال: كتب جلال الدولة إلى أبى الطيب الطبرى سؤالا صورته» وذكر الأبيات.

(٨) فى المطبوعة، د: «جائزا» وفى س: «حائر» والمثبت من: الطبقات الوسطى والتزيين.

إنْ أنت لم تُفتِ فإنى إذًا ... أصبحُ منْ وَجْدِى وأستعدِى[١]

فأجاب :

يا أيها السائلُ إنى أرى ... تقبيلَك المشوقَ فى الخدِّ[٢]
يُفضِى إلى ما بعده فاجتنبْ ... قُبْلَتَه بالجدِّ والجُهْدِ[٣]
فإن مَن يرتَعُ حولَ الحِمىٰ ... يوشِكُ أن يَجْنِى من الوَرْدِ[٤]
تُغنيك عنه كاعبٌ ناهدٌ ... تحضُر بالملْك أو العقْدِ[٥]
تنال منها كلَّ ما تشتهِى ... من غير ما فُحْشٍ ولا صَدِّ[٦]
هذا جوابى لقتيلِ الهوَى ... فلا تكن فى ذاك تَسْتَعْدِى[٧]

ومن شعره[٨] :

لا تحسَبَنَّ سروراً دائما أبداً ... من سَرَّه زمنٌ ساءته أزمانُ[٩]

---

(١) فى المطبوعة ، د : « إذا أنت . . . أصبح » والمثبت من : س ، والطبقات الوسطى ، والتزيين. (٢) فى التزيين : « تقبيلك العين مع الخد » . (٣) فى د : « : « باجهد والجهد » وفى س ، والتزيين: « بالحد والجهد » والمثبت فى المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٤) فى التزيين : « فإن من يرتع فى روضة » وفيه وفى الطبقات الوسطى : « لابد أن يجنى من الورد » وبعد ذلك ورد بيتان فى التزيين :

وإنَّ مَنْ تَحْسَبُه ناسكاً ... لا بُدَّ أن يُغلَبَ بالوَجْدِ
فاستشعِرِ العِفّةَ واعصَ الهوىٰ ... يَسْلَمْ لك الدِّينُ مع الوُدِّ

(٥) فى التزيين : « تضمها بالملك والعقد » . (٦) ورد هذا البيت فى التزيين هكذا :

تملك منها كل ما تشتهى ... غير ما فحش ولا رد

وفى المطبوعة ، د : « ولاضد » وأثبتنا ما فى : س ، والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة ، د : « مستعدى » وأثبتنا ما فى: س ، والطبقات الوسطى ، والتزيين. والرواية فيه:

* فلا تكن بالحق تستعدى *

(٨) من هنا يبدأ سقط فى س ينتهى إلى أول المناظرة التى جرت بين أبى الطيب وأبى الحسن الطالقانى.

(٩) هذه الأبيات لأبى الفتح البستى ، من قصيدته النونية الشهيرة ، وسيذكرها المصنف فى ترجمته فى هذه الطبقة . وفى بعض ألفاظها اختلاف عما سيذكر هناك .

لا تغترِرْ بشبابٍ آنِقٍ خَضِلٍ   فكم تقدَّم قبلَ الشِّيبِ شُبّانُ(١)
ويا أخا الشَّيْبِ لو ناصحتَ نفسك لم   يكن لمثلك فى اللذات إمعانُ
هَبِ الشبيبةَ تُمْلى عُذرَ صاحِبِها   ما عُذْرُ شيبٍ لِيَسْتَهْوِيه شيطانُ(٢)

أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، بقراءتى عليه ، أخبرنا علىّ بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخارىّ إجازةً ، أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجَوْزِىّ إجازة ، أخبرنا الحافظ أبو الفضل بن ناصر إجازةً ، أخبرنا المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصَّيْرَفِىّ ، بقراءتى عليه ، قال: أخبرنا القاضى الإمام أبو الطيِّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرىّ : كان ابن بابَك(٣) الشاعر دخل الدِّينَوَر ، وكان يتفقه عند أبى الحسين القطّان مع القاضى أبى القاسم بن كَجّ فى مجلس أبى الحسين القَطّان ، فعاتبه القاضى أبو القاسم بن كَجّ على ترك الفقه واشتغاله بالأدب ، وقال له: والدك يحثُّك على الفقه ويُحبّه ، فتركتَ ما كان أبوك يختاره واشتغلتَ بغيره ، فعملتُ قصيدة سألنى إنشادَها فى مجلسه عليه:

أناها أيُّها القاضى الجليـــلُ   فقد كشف التأملُ ما أقولُ(٤)
رأيتُ الشرعَ مسموعاً مُؤدًّى   تَناقَلهُ البصائرُ والعُقولُ
تَحلى الشرب من سوم المبادى   عليه لكلِّ مجتهدٍ دليلُ(٥)
تُراضُ له القرائحُ وهْىَ شُوسٌ   وتُدركه العرائد وهْىَ مِيلُ(٦)
إذا استُفْتِيتَ فيه وأنتَ صَدْرٌ   يقلِّدُك الورى فيما تقولُ

(١) فى د : «بشباب وائق» والمثبت فى المطبوعة . وفى المطبوعة : « فصل » بالصاد المهملة . وفى د : « فضل » بالمعجمة . وأثبتنا الرواية التى ستأتى فى ترجمة البستى .

(٢) فى المطبوعة : « غدر » والتصويب من د .

(٣) فى المطبوعة : « مائل » وفى د : « مابل » بدون إعجام . ولعل الصواب ما أثبتناه . وابن بابك هو أبو القاسم عبد الصمد بن منصور بن الحسن . أحد الشعراء المجيدين المكثرين . توفى ببغداد سنة عشر وأربعمائة وفيات الأعيان ٢ / ٣٦٨ ، يتيمة الدهر ٣ / ٣٧٧ .

(٤) قوله : « أناها » هو هكذا فى المطبوعة ، د . ولعل صوابه : « أناة » بالنصب .

(٥) فى د : « تحلى الشرب » والمثبت فى المطبوعة . ولا يظهر لنا معنى المصراع الأول .

(٦) قوله : « العرائد » هو هكذا فى المطبوعة ، د . ولعل صوابه : « الغرائز » .

أحلْتَ على نُصوص واضحاتٍ أتاك بها كِتابٌ أو رسولُ
ونظْمُ الشعرِ ممتنعُ الدواعِى فليس إلى مَضايقِه وُصولُ
إذا التنزيل أشكل منه لفظٌ فشاهد ذلك الشعرُ المَقولُ
يُنال به الغِنى طَوْرًا وطَوْرًا يُنال به الطوائلُ والذُّحُولُ
تُسائله الملوكُ وتقْتفيه وذاك لعَمْرُكَا الخطبُ الجَليلُ
فلولا الحمدُ ما زَكَت الأيادِى ولولا الذّمُّ ما عُرِف البَخيلُ
وقد ذكر امْرَأَ القيسِ بنِ حُجْرٍ فأسهب فى مَناقبه الرسولُ
وحَمَّله لواءَ الشِّعرِ حتى تجاذب عن عَقيرته الحُولُ
وأخبر أن فى التِّبْيانِ سِحْراً وتلك شهادةٌ لا تستَحيلُ
وقد مُدِحَ النبىُّ بِهِنَّ حتَّى جرى فى ماء بَهْجته القَبُولُ(١)
بِشِعْرٍ يُسْتَرَقُّ به الغَوانى وتَمْبُث فى مَناسِبه الشَّمُولُ(٢)
وما أسرى إلى الأعداء إلا تقدَّمه من الشُّعَرَاء جِيلُ
فلولا الشِّعْر ما عَزَّ ابنُ أنثى إلى مَجْدٍ ولا وُسِمَ الذليلُ(٣)
ولا انتمَتِ الرِّماحُ إلى قَراها ولا انتسَبَتْ إلى العِتْقِ الخُيولُ(٤)
ولا وُصِفَ الكَمِىُّ إذا تلوَّتْ مَجاجَته ولا نُدِب القَتيلُ
إذا كَرُمَ الفتى أو عَزَّ بأساً فبالتَّقْريظِ يَنْعَمُ أو يدِيلُ
وما يُمْضَوْنَ عن ذُلٍّ ولكنْ جِبالُ الثَّلجِ تجرفها السُّيولُ
ويملك أنفُسَ العظماء قهراً ويملكنا الرَّحيقُ السَّلْسَبِيلُ

(١) فى د : « لهجته » والمثبت فى المطبوعة . (٢) قال فى القاموس (ن س ب) : وشعر منسوب : فيه نسيب ، جمعه مناسيب . وقال فى (ش م ل) : الشمول ، كصبور : الخمر أو الباردة منها .
(٣) قوله : « ماعـز » هو هـكذا فى المطبوعة ، د . ولعل الصواب : « ما عزى » مبينا للمجهول . (٤) عتقت الشىء ، من باب ضرب : سبقته . ومنه فرس عاتق : إذا سبق الخيل . المصباح (ع ت ق) .

يُصانِعُ بالصَّواهلِ والقَوانِي ... ويَبْرُزُ عند ذى الصلِّ الجزيل [1]

فزادُ الشاعرِ النَّهَمُ الصَّوافِى ... وزادُ العالِمِ الصَّبْرُ الجَمِيلُ

وإن تَكُنِ القيامةُ وعْدَ قَوْمٍ ... فللعَثَرَاتِ يومئذٍ مُقِيلُ

فقَصْرُكَ لا تُطِلْ عَيْبَ ابنِ وُدٍّ ... رماك بطيبة البرق المحيلُ [2]

إذا فَتَّشْتَ عنه رأيتَ شخصاً ... له فى كل سارحةٍ مُثُولُ [3]

بخير عناية أجرى إليها ... فأدركها وليس له رسيلُ [4]

يَكُدُّ بها غِنى أملٍ قصيرٍ ... وذَيلٍ من مُناصَبةٍ طويلُ [5]

وجدتُ أبى أخا مالٍ صحيحٍ ... يسفُ وراءه وَهَنٌ عَلِيلُ [6]

لمعمعة على تغيير سهم ... كما يتعظَّمُ الفَحْلُ الصَّؤُولُ

يُنَبِّهنى وناظرُه سؤوب ... ويَشْحَذُنِى وخاطِرُه كليلُ

تُهَوِّينى إلى العَلياء نفسٌ ... بها لا بلات لذاتى أصولُ

ظَفِرْتُ بِرمقٍ عَبِقَتْ شذاهُ ... إليه وأعينُ الرَّائين حُولُ

ولم أُحْرِزْ عليه بذاك عاراً ... بلى عارُ الغَبينةِ لا يزولُ

حَمَيْتُ مَرابِضى ونُباحَ كَلْبى ... فما للرَّكْبِ عن أرضى قفولُ

يجوز إذا أردتُ أسودَ بُرْجٍ ... ويَنْفِرُ عن شَقاشِقِى الفُحولُ [7]

---

(١) فى د : « والفوالى » والمثبت فى المطبوعة . ولعل الصواب : « والعوالى » أى الرماح العوالى . وفى د : « الجديل » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) يقال : قصرك أن تفعل كذا : أى حسبك وكفايتك وهو من معنى القصر : الحبس . النهاية ٤ / ٦٩ . وفى د : « رماك بطينه » والمثبت فى المطبوعة . ولا يظهر لنا المعنى المقصود من هذا المصراع .

(٣) فى المطبوعة : « دلست عنه » ، وفى د : « فلست عنه » ولعل الصواب ما أثبتناه . وقوله : « سارحة » هو هكذا فى المطبوعة ، وفى د : « سادخة » ولعل الصواب : « شادخة » والشدخ : الكسر ، والميل . (٤) فى المطبوعة : « وسيل » ، والمثبت فى : د ، والرسيل : الفرس الذى يرسل مع آخر فى السباق. (٥) فى المطبوعة : « يلد بها » والمثبت من د . والكد : الشدة والإلحاح فى الطلب . وفى د : « عنا أمل . . . من مناسبة » والمثبت فى المطبوعة . (٦) فى د : « وهم عليل » والمثبت من المطبوعة . وسيرد مرة أخرى فى رد أبى الطيب . (٧) شقشق الفحل : هدر .

إذا الملك اشرأبَّ إلى ثنائى ... فممت فرفضت منه الشمُولُ
فدُونكَ نفثةَ الصُّدُورِ واسْلَمْ ... فأنت لكلِّ مُرْتَزِقٍ وكِيلُ(١)
إذا ما الدهرُ أيْسَرَ كلُّ راجٍ ... فأنت بنُجْعَةِ الرَّاجى كفيلُ(٢)
إذا ما عمَّ أهلَ الأرض طُرًّا ... نَداكَ فقد بدأتَ بمن تَعُولُ(٣)
جعلتَ البِشْرَ والإحسانَ دِيناً ... فما ينفكُّ بنفس أو يَسِيلُ
فأنت لكلِّ ذى قرة حَمِيمٌ ... وأنت لكلِّ ذى وُدٍّ خليلُ(٤)
كأنَّ الأرض دارُك حين تدنى ... قرانا وأهلُها رَكْبٌ نُزُولُ(٥)
بَنَيْتَ الأمرَ حتى كلُّ وادٍ ... بمَهْبِطه مَبيتٌ أو مَقِيلُ
أعَزْتَ الأرض زينتَها فجاسَتْ ... خِلالَ رياضها الريحُ القَبُولُ
ودانَ لك الملوكُ فكلُّ دانٍ ... وقاصٍ صادرٌ عما تَقُولُ(٦)
فأنت الحاكِم العَدْلُ التَّـ ... قى العالِمُ البَرُّ الوَصُولُ(٧)

قال القاضى أبو الطيب : فقال القاضى أبو القاسم بن كَجّ : أجِبْ عنه ورُدَّ عليه ، فأجبت عليه بهذا :

بإذْنِكَ أيُّها القاضى الجليلُ ... أردُّ على ابن بابكَ ما يقولُ
ولولا مَدْخَلُ المأثورِ فيه ... ورغبةُ شاعرٍ فيما تُنيلُ
لما أطرقْتُ سمعَك منه حرفاً ... رأيتُ به إليه أستقيلُ
وصنتُك عن مَقالةِ مستبدٍّ ... برأيٍ لا يساعده القَبولُ(٨)

---

(١) فى المطبوعة: « فدونك بغية المصدود » والتصويب من: د . (٢) فى المطبوعة : « فأنت بنعمة » والمثبت من د . (٣) فى المطبوعة : « تقول » والتصويب من د .
(٤) فى د : « ذى مره » والمثبت من المطبوعة. (٥) فى د : « فران وأهلها » والمثبت فى المطبوعة.
(٦) فى المطبوعة : « نقول » ، وفى د : « يقول » ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٧) فى المطبوعة : « العدل الإمام التقى » وسقط « الإمام » من د ، وبذلك يستقيم الوزن .
(٨) فى د : « العقول » والمثبت فى المطبوعة .

وشِعْرٍ أشْمَرَ الإنحاس منه ... وخَطْبٍ ضَمّه قالٌ وقِيلُ[1]

فكم لِلقلْبِ منه كلّ يومٍ ... صُداعٌ من أذاه لا يزولُ[2]

وكم فيه قوافٍ صادراتٍ ... عن الفقهاء أصْدَرَها الدخولُ

وعُذرى فى روايته جميلٌ ... وأرجو أن يكون له قَبولُ

ذممتُ طريقَه ونصحتُ فيه ... فأحرج صدرَه النصحُ الجميلُ

وشَقّ عليه إن الحقّ مرٌّ ... على الإنسان مَورِدُه ثقيلُ

فطال لسانُه فأفاض فيه ... لأن لسانَ مصدورٍ طويلُ

يعظِّم بين أهل الشّرع شِعْراً ... ويزعم أنه علمٌ جليلُ

ويمدَحُه ويغْلُو فى هَواهُ ... ويعلم أنه فيه مُحِيلُ[3]

لأنّ اللهَ ذمَّهمُ جميعاً ... وأنزل فيه ما وَضح الدليلُ

ولو كان الفضيلةَ كان منها ... لأفضل خَلْقِه الحظُّ الجزيلُ

وامّا أن نهاه اللهُ عنه ... علمتُ بأنه نَزْرٌ قليلُ

فكيف تساوَيا والفقهُ أصلٌ ... موثق من مَعاقِده الأصولُ[4]

بــه عُبِدَ الإلهُ وكان فيه ... صلاحُ الكلّ والدِّينُ الأصيلُ

إذا عَدَل المكلَّفُ عنه يوماً ... أضلّ طريقَه ذاك العُدولُ

وإن لزم الحِفاظَ عليه أولى ... نعيماً ما لآخره أفولُ[5]

كفى الفقهاءَ أنهمُ هداةٌ ... وأعلامٌ كما كان الرّسُولُ

مَدارُ الدِّين والدُّنيا عليهمْ ... وفرضُ الناس قولُهُم المَقولُ

وامّا الشِّعرُ مَدْحٌ أو هجاءٌ ... وأعْظَمُ ما يُراد به الفُضولُ

---

(١) فى د : « الأنحاش » بإعجام الشين فقط . والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « صراع » والمثبت من د .

(٣) المحال من الكلام ، بالضم : ما عدل عن وجهه ، كالمستحيل . وأحال : أتى به . القاموس (ح و ل). (٤) فى د : « فى معاقده » والمثبت فى المطبوعة . و«موثق» كذا فى الأصول ، ولعلها : « توثق » . (٥) فى المطبوعة : « وما لآخره » وسقطت الواو من د ، وبذلك يستقيم الوزن .

لِذلك مَوْضِعُ الشُّعَراءِ أقصَى ... مَجالِسنا ومَوْقِفُهُمْ ذَلِيلُ[(١)]

كَفاهُ أنــه يَهْجُو أباهُ ... وقد ربّاه وهْـو له سَليلُ

يَصُولُ يهَجْوه ويقول فيهِ ... مَقالاً ماله منــه مُقِيلُ

وجدت أبى أخا مالٍ صحيحٍ ... يسف وراءه وَهَنٌ عليلُ[(٢)]

يُنبِّهُنى وناظِرُه متور ... ويشحذنى وخاطره كَليلُ[(٣)]

ولو سَمِعَتْ به أُذُنــا أبيهِ ... نَفاه وهْو والِدُه الوَصولُ[(٤)]

على أنى رأيت الشِّعْرَ سَهْلاً ... مآخِذُه بـلا تَعَبٍ يطولُ

يُحِسُّ إذا اجتباه المرء طبعاً ... تَساوى الحَبْر فيه والجهولُ

وعلمُ الفقه مُعْتاصُ المعانى ... يُقَصِّر دونَها البطلُ الصؤولُ

ومِن هذا ابنُ بابِكَ فرَّ منه ... وولَّى فهمُه وبــه فُلولُ

رأى بَحْراً ولم يَرَ منتهاه ... بعيدَ الغَوْر ليس له وُصولُ

ولو عاناهُ كان اللهُ عوناً ... وعونُ اللهِ فى هـذا كَفيلُ

يقرِّبُ ما تباعَدَ منـه حَـدًّا ... ويسهل من بوارقه السقيل[(٥)]

فهذا عينُه فيما حَباهُ ... ومَدْحُك بُغيتى فيما أقـولُ

نوالُك لِلورى غيثٌ هَطولٌ ... وجاهُك منهمُ ظِلٌّ ظَليلُ

عمتَ الـكُلَّ بالنُّعْمَى فأضْحَوا ... يؤمُّك منهمُ جيلٌ فجيلُ

وسار بِعِلْمِكَ الرُّكبانُ حتَّى ... له فى كل ناحيــةٍ نزُولُ

لسانُك فى خُصومِك مستطيلٌ ... ورأيك فيهمُ سيفٌ صَقيلُ

إذا ناظرتَهمْ كانوا جميعاً ... ثعالبَ بينهــا أسَدٌ يصولُ

---

(١) فى المطبوعة : « كذلك موضع . . . مجالسنا موقفهم » والمثبت من د . وفيها وفى المطبوعة : « دليـل » بالدال المهملة . (٢) سبق هذا البيت والذى بعده فى قصيدة ابن بابك .

(٣) الرواية فيما تقدم ، صفحة ٢٠ : « وناظره سؤوب » .

(٤) فى المطبوعة : « فقاه » ، والمثبت فى : د .

(٥) فى المطبوعة : « جدا » والمثبت من د .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ بقراءتى عليه ، أخبرتنا ستُّ الأهْل بنت عُلْوان بن سعيد ، وأبو الحسن النَّوْسِىّ[١] ، قالا : أخبرنا أبو البَهاء عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المَقْدِسِىّ ، أخبرنا الشيخ أبو محمد عبد الرَّزّاق بن نصر بن مُسْلِم النّجار ، قراءةً عليه غيرَ مرة ، أخبرنا أبو الفضل محمد بن الحسن بن الحنيفر[٢] بن على السلمىّ ، أخبرنا القاضى أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضاعِىّ إجازة ، أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علىّ البغدادىّ ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد ، حدثنى الحسن بن خِضْر ، أخبرنى رجلٌ من أهل بغداد ، عن أبى هاشم المُذَكِّر ، قال : أردت البصرةَ فجئت إلى سفينة أكْتَرِيها وفيها رجل ومعه جارية ، فقال الرجل : ليس هاهنا موضع ، فسألته أن يحملنى[٣] .

﴿مناظرة جرت ببغداد فى جامع المنصور (٤ نفعنا الله به ٤)﴾

بين شيخَىِ الفريقين ، القاضى أبى الطيِّب وأبى الحسن الطَّالْقانِىّ ، قاضى بَلْخ ، من أئمة الحنفية .

سُئل القاضى أبو الحسن عن تقديم الكفّارة على الحِنْث ، فأجاب بأن ذلك لا يجزئ ، وهو مذهبهم ، فسئل الدليلَ ، فاستدل بأنه أدّى الكفّارةَ قبل وجوبها ، وقبل وجود سبب وجوبها ، فوجب ألا تجزِئَه كما لو أخرج كفّارة الجماع بعد الصوم وقبل الجماع ، وأخرج كفارةَ الطِّيب واللِّباس بعد الإحرام ، وقبل ارتكاب أسبابها .

فكلّمه القاضى أبو الطيب ناصراً جوازَ ذلك ، كما هو مذهب الشافعىّ ، وأورد عليه فصلين ، أحدهما مانِعُه الوصفُ ، فقال : لا أُسلِّم أنه لم يوجَد سببُ وجوب الكفّارة ، فإن اليمين عندى سبب ، (٥ فاليَمِينيّة مثبتة ٥) فى الحالين على هذا الأصل.

---

(١) بفتح النون وسكون الواو وفى آخرها سين مهملة ، نسبة إلى نوس ، وهى قرية بمرو . اللباب ٣ / ٢٤٣ . (٢) هكذا فى المطبوعة ، وفى د بالشكل نفسه مع إعجام الفاء فقط ، ولم نعثر له على ترجمة . (٣) هكذا فى الأصول ، ولا يخفى أن الكلام مبتور .

(٤) زيادة من المطبوعة على ما فى س ، د .

(٥) فى المطبوعة : « فالمثبت مثبت » وفى د : « فالبينة مثبتة » وأثبتنا ما فى س .

والثانى [أنه][1] يبطل بما إذا أخرج كفّارةَ القتل بعد الجَرْح وقبل الموت ، فإنه أخرجها قبل وجوبها وقبل [وجود][2] سبب وجوبها ثم يجزئه .

أجاب القاضى أبو الحسن بأن قال : أنا أدلُّ على الوصف ، ويدل عليه أن اليمين يمنع من الحنث ، وما مَنع من السبب الذى تجب به الكفارة لم يَجُزْ أن يكون سببا لوجوبها ، كالصوم والإحرام ، لمّا منعا[3] السبب الذى تجب[4] عنده الكفّارة من الوطء وغيره لم يجُزْ أن يقال إنهما سببان فى إيجابها[5] ، كذلك هاهنا مثله .

فأجاب القاضى أبو الطيِّب عن هذا الفصل أيضا ، وقال : لا أسلِّم أن اليمين يمنع الحنث ، فقال : أنا أدلّ عليه ، والدليل عليه قوله عز وجل: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾[6] وهذا أمرٌ بحفظ اليمين وترْكِ الحنث ، وعلى أن اليمين إنما وُضعت للمنع ، لأن الإنسان إنما يقصِد باليمين منعَ نفسه من المحلوف عليه ، فهو بمنزلة ما ذكرتُ من الصوم والإحرام فى منع الجماع وغيره ، ويدل على [ذلك][7] أن الكفارةَ وُضعت لتغطية المآثم وتكفير الذنوب ، واسمُها يدل على ذلك ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: « الحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لأَهْلِهَا » وإنما سماها كفارة ، لأنها تكفِّر الذنوب وتغطِّيها ، ومعلوم أنه لا يأثم فى نَفْس [8] الأمر ، أى فى [8] اليمين فيحتاجَ إلى تغطية ، لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم وأصحابَه كانوا يحلفون ، ورُوى أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا » وأعادها ثلاثا ، ثم قال : « إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى » ونحن نعلم أنه لا يجوز فى صفته صلى الله عليه وسلم وصفة أصحابه أن يقصِدوا إلى ما يتعلّق الإثمُ به إلى الكفارة ، فثبت[9] أنه لا إثمَ عليه فى اليمين ، وإذا لم يكن فى اليمين إثمٌ وجب أن يكون ما يتعلّق به من الكفّارة موضوعة لتكفير الإثم المتعلّق

---

(١) ساقط من د ، وهو فى المطبوعة ، س .　(٢) ساقط من س ، د ، وهو فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « منعنا » والتصويب من س ، د .

(٤) فى المطبوعة : « تجب به عنده » والمثبت من س ، د .

(٥) فى المطبوعة : « وجوبها » ، وفى س : « إيجابهما » وأثبتنا ما فى د .

(٦) سورة المائدة ، آية ٨٩ .　(٧) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٨) زيادة من المطبوعة على ما فى س ، د .

(٩) فى د : « فيثبت » والمثبت فى المطبوعة ، س .

بالحنث وهذا يدل على أنه ممنوع من الحنث ، غير أن من جملة الأيمان ما نقضها أولى من الوفاء بها ، وذلك إذا حلف لا يصلّى ، فقد ابتُلى ببلاءين [بين][1] أن يفى بيمينه فيأثمَ بترك الصلاة ، وبين أن ينقضَ يمينه فيحنثَ فيأثمَ بالمخالفة ، والمخالفة بدلٌ يُرجع إليه ، وليس لترك الصلاة بدلٌ يُرجع إليه ، وعلى هذا يدل قوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِى هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ » فشرط فى الحنث أن يكون فعله خيراً من تركه .

وأما الفصل الثانى ، وهو النقض ، فلا يلزمُنى ، لأنى قلت : لم يوجد سببها ، وهناك قد وُجد[2] سببها ، وذلك أن الجرح سبب فى إتلاف النفس ، وهذا سبب الإثم ، والكفّارة وجبت لتكفير الذنب وتغطية الإثم ، والجرح سبب الإثم ، فإذا وُجد جاز إخراج الكفّارة .

وتكلم القاضى أبو الطيب على الفصل الأول فقال : أمّا اليمين فلا يجوز أن تكون [3] مانعةً من المحلوف عليه ، فلا يجوز أن تكون [3] مغيِّرةً لحكمه ، بل إذا كان الشئ مباحا فهو بعد اليمين باقٍ على حكمه ، وإن كان محظورا فهو بعد اليمين باقٍ على حَظْره ، يبيِّن صحة هذا أنه لو حلف أنه لا يشرب الماء لم يحرُم عليه شربُ الماء ، ولم يتغيّر عن صفته فى الإباحة[4] وكذلك لو حلف ليقتلنّ مسلما لم يحلّ له قتلُه ، ولم يتغيّر القتل عن صفة التحريم[5] ، وهذا لا أجد فيه خلافا بين المسلمين ، وعلى هذا يدلّ قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾[6] ثم قال : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾[7] فعاتبه الله على كلّ تحريم .

ويدل عليه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِى هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ » وهذا يدل على ما ذكرناه من أن اليمين

---

(١) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د . (٢) فى س : « يوجد » والمثبت فى المطبوعة ، د .
(٣) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .
(٤) فى س : « بالإباحة » والمثبت من المطبوعة ، د .
(٥) فى س : « عن صفته فى التحريم » والمثبت من المطبوعة ، د .
(٦) سورة التحريم ، آية ١ . (٧) سورة التحريم آية ٢ .

لا تغيّر الشيء عن صفته فى الإباحة والتحريم ، ويبيِّن صحة هذا أن النبيّ صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ كفَّر عن يمينه ، ورُوِى أنه آلى من نسائه شهرا ولم يحنَث ، فدل على أن الإباحة كانت باقيةً على صفتها .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ فإنما أراد به الأمر بتقليل اليمين حِفظاً ، كما قال الشاعر :

قَلِيلُ الألايا حافِظٌ لِيَمِينِهِ وإن بَدَرَتْ منه الأَلِيَةُ بَرَّتِ[1]

ومعلوم أنه لم يُرِدْ حفظ اليمين من الحِنث والمخالفة؛ لأن ذلك قد ذكره فى المِصراع الثانى، فثبت أنه أراد بذلك التقليل .

وأما قوله : إن اليمين موضوعةٌ للمَنْع ، فلا يجوز أن تكون سببا لما يتعلّق به الكفارة فباطلٌ بما لو قال لامرأته : إن دخلتِ الدار ، أو كلمتِ زيدا فأنت طالق ، فإنه قصد المنع بهذه اليمين من الدخول ، ثم هى سبب فيما يتعلّق بها من الطلاق، ولهذا قال أبو حنيفة : لو شهد شاهدان على رجل أنه قال لامرأته إن دخلتِ الدارَ[2] أو كلّمتِ زيدا فأنتِ طالق ، وشهد آخران أنها دخلت الدار ، ثم رجعوا عن الشهادة، إن الضمان يجب على شهود اليمين، وهذا دليل واضح على أن اليمين هى السبب، لأنها لو لم تكن سببا فى إيقاع الطلاق لما تعلّق الضمانُ عليهم ، فلما أوجب الضمانَ على شهود اليمين عُلِم أن اليمين كانت سببا فى إتلاف البُضْع وإيقاع الطلاق ، فانتقض ما ذكرتَ[3] من الدليل .

وأما قولك إن الكفّارة موضوعة لتغطية المآثم ورفع الجُناح ، فلا يصح ، وكيف يُقال إنها تجب لهذا المعنى ؟ ونحن نوجبها على قاتل الخطأ ، مع علمنا أنه لا إثم عليه ، وكذلك تجب على اليمين ولا إثم عليه ، وأما[4] النقْضُ فلازم ، وذلك أن الجرح لا يجوز أن يكون سببا لإيجاب الكفّارة ، وإنما السبب فى إيجابها فوات الرُّوح ، والذى يبيِّن صحةَ

---

(١) البيت فى اللسان (أ ل ى) ١٤/٠٤ بدون نسبة ، وفيه : وإن سبقت منه .

(٢) فى المطبوعة : « إن دخلت الدار فأنت طالق أو كلت . . . » والمثبت من س ، د .

(٣) فى س « ماذكر » والمثبت فى المطبوعة ، د . (٣) فى س: « فأما » والمثبت من المطبوعة ، د.

هذا هو أنه لو جرحه ألفَ جراحة فاندمَلَتْ لم تجب عليه الكفارة ، فثبت أن الكفارة تتعلّق بالقتل ، وأن الجرح ليس بسبب ولاجزء من السبب ، [1] ثم جَوَّزْنا إخراج الكفارة فدل [1] على ما قلناه[2] .

فأجاب القاضي أبو الحسن الطَّالْقَانِيّ عن الفصل الأول بأن قال : أما قول القاضي الإمام ، أدام الله تأييده : إن اليمين لا يغيِّر الشيء عن صفته في الإباحة ، بل يبقى الشيء بعد اليمين على ما كان عليه قبل اليمين فهو كما قال ، واليمين لا تُثبت تحريما فيما لا يَحْرُمُ[3] ، ولكنها [لا][4] توجب منعا ، والشيء تارةً يكون المنع منه لتحريم عينه ، كما نقول في الخمر والخنزير إنه يمتنع بيعهما ، لتحريم أعيانهما ، وتارةً يمتنع[5] منه لمعنى في غيره ، كما يُمنع[6] من أكل مال الغير بحق[7] ماله ؛ لأن الشيء في نفسه غير محرَّم ، فكذلك هاهنا.

فداخله القاضي أبو الطيِّب في هذا الفصل ، فقال : فيجب أن نقول إنه يأثم بشرب الماء ، كما يأثم بتناول مال الغير [8] بغير إذنه . فقال : هكذا أقول إنه يأثم بشربه كما يأثم بتناول الغير [8] .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾ فهو الحجَّة عليه[9] ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه حرَّمها على نفسه ، وهذا يدل على إثبات التحريم ، وما ذكرناه من تأويل الآية وحملها على تقليل اليمين وتركها فهو خلاف الظاهر ، وذلك أن الآية تقتضي حفظَ يمينٍ موجودة ، وإذا حملناها[10] على ما ذُكر[11] من تَرْكِ اليمين كان ذلك حفظاً لمعنى غير موجود، فلا يكون ذلك حملا للفظ على غير ظاهره وحقيقته ، ومراعاةُ الظاهرِ والحقيقةِ أولى .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . (٢) في المطبوعة ، د : « قلنا » وأثبتنا ما في س.
(٣) في س : « يتحرم » والمثبت من المطبوعة ، د . (٤) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س.
(٥) في س : « يمنع » والمثبت في المطبوعة ، د . (٦) في د : « يمتنع » والمثبت في المطبوعة ، س.
(٧) في س : « لحق » والمثبت من المطبوعة ، د .
(٨) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . وقد ورد آخر العبارة فيها كما أثبتنا ، وحقها أن تكون : « بتناول مال الغير » . (٩) كذا في المطبوعة ، س . وفي د : « عليك » .
(١٠) كذا في المطبوعة ، وفي س ، د : « حملها » .
(١١) كذا في المطبوعة ، د . وفي س : « على ما في نفاه » .

وأما الشِّعر فلا حُجَّةَ فيه ، لأن الحفظ هناك أراد به الحفظ من الحنث والمخالفة .

وقوله : إن الحفظ من المخالفة والحنث ، قد عُـلم من آخر البيت ، لا يصح ، لأنه إذا حمله على تقليل اليمين حمل أيضا على ما عُلِم من أول البيت ، لأنه قال : « قليل الألايا » فقد تساوينا[1] فى الاحتجاج بالبيت ، واشتركنا فى الاستشهاد به ، على ما يدَّعيه كلٌّ واحد منا من المراد به .

وأما الدليل الثانى الذى ذكرته فهو صحيح ، وقوله : إن هـذا يبطل بمسألة اليمين فى الطلاق ، فلا يلزم ؛ وذلك أن السبب هناك هو اليمين ؛ لأن الطلاق به يقع[2] ، ألا ترى أنه يفصح فى اليمين بإيقاع الطلاق ، فيقول : إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق ، وإنما دخل الشرط لتأخير الإيقاع ، لا لتغييره[3] ، ولذلك قالوا : الشرط يؤخِّر ولا يغيِّر ، فحين كان الطلاق واقعا باليمين كانت هى السببَ ، فكان الضمانُ على شهودها ؛ لأن الإيقاع حصل بشهادتهم ، وأما فى مسئلتنا فاليمين ليس فى لفظها ما يوجب الكفارة ، فلم يجز أن تكون سببا فى إيجابها .

وأما الدليل الثالث الذى ذكرته من[4] كون الكفّارة موضوعةً لتكفير الذنب فصحيح .

وما ذكرتَه من أن الكفارة تجب مع عدم المأثم ، وهو فى قتل الخطأ ، ويجب فى اليمين على الناسى والمكره ، وعندنا[5] لا إثم على واحد منهم ، فلا يصح ؛ وذلك أن فى هـذه المواضع ما وجبت إلا لضَرْبٍ[6] من التفريط ، وذلك أن الخاطئ هو الذى يرمى إلى غرض فيصيب رجلا فيقتله ، أو يرمى رجلا مشركا ثم يتبيّن أنه كان مسلما ، فتجب عليه الكفارة ؛

---

(١) فى المطبوعة : « ساوينا » والمثبت من س ، د .
(٢) فى المطبوعة : « وقع » والمثبت من س ، د .
(٣) فى المطبوعة : « لا التغيير » والمثبت من س ، د .
(٤) فى س : « من أن الكفارة » والمثبت فى المطبوعة ، د .
(٥) فى د : « وعنده » والمثبت فى المطبوعة ، س .
(٦) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « بضرب » .

لأنه قد اجترأ(١) عليه بظنه(٢) فى هذه المواضع و[ترك](٣) التحرُّزَ فى الرمى ، وإذا أصاب مسلما فقتله علمنا أنه فرّط وترك الاستظهار فى الرمْى ، فكان إيجاب الكفارة لما حصل من جهته من التفريط ، ولهذا قال تعالى فى [كفّارة](٤) قتل الخطأ : ﴿ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللهِ ﴾(٥) ، وهذا يدل على أن كفارة قتل الخطأ على وجه التطهير والتوبة.

وأما الفصل الثانى وهو النقْض ، فلا يلزم ، وذلك أن الجرْح هو السبب فى فوات الرُّوح ، وإذا وُجد الجرح وسَرى إلى النفْس استند فوات الرُّوح إلى ذلك الجرح ، فصار قاتلا به ، فيكون الجرح سببَ إيجاب الكفّارة .

وتكلّم القاضى أبو الطيِّب [الطبرىّ](٦) على الفصل الأول بأن قال : قد ثبت أن اليمين لا يجوز أن يغيِّر صفةَ المحلوف عليه . (٧) ودللتُ عليه بما ذكرتُ . ولنا قولك : إنما يوجب المنع من فعل المحلوف عليه (٧) فإذا فعل فكأنه(٨) إثم ، فكأنى أدلُّك فى هذا إلى الإجماع ؛ وذلك أنى لا أعلم خلافا للأئمة أنه إذا حلف لا يشرب الماء ، أولا يأكل الخبز أنه يجوز الإقدام ، وأنه لا إثم عليه فى ذلك ، وهذا القدْر [منه](٩) فيه كفاية ، والذى يبيِّن فسادَ هذا ، وأنه لا يجوز أن يكون فيه إثم ، هو أن النبىّ صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه وكفَّر عن يمينه ، ولا يجوز أن يُنسب لِلنبىِّ(١٠) صلى الله عليه وسلم أنه فعل ما أَثم عليه .

وأما الآية التى استدل بها فقد ثبت تأويلها ، وأن المراد بها تَركُ اليمين .

وقوله : إن هذا يقتضى حفظَ يمين موجودة فلا يصح ، لأنه(١١) يجوز أن يستعمل ذلك فيما ليس بموجود ، ألا ترى أنهم يقولون : احفظ لسانك ، والمراد به : احفظ كلامَك ،

---

(١) كذا فى المطبوعة ، وفى س ، د : «أخذه» . (٢) فى س : « فظنه » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، د.
(٣) ساقط من س ، د . وهو فى المطبوعة .
(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د . (٥) سورة النساء آية ٩٢ .
(٦) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د . (٧) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .
(٨) فى س : « فإنه أثم » والمثبت فى المطبوعة ، د .
(٩) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د . (١٠) فى المطبوعة ، د : « النبى » والمثبت من س . (١١) فى س : « لأنه قد يستعمل » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، د .

والـكلام ليس موجودا ، والدليل على أنهم يريدون به احفظ كلامك قولُ الشاعر[1] :

احفَظْ لِسانَكَ لاتقولُ فتُبْتَلَى   إن البَلاءَ مُوَكَّلٌ بالمَنْطِق

والذى يدل على صِحّته[2] ما ذكرتُ من الشِّعر وهو قوله :

* قليل الألايا حافظٌ ليمينه *

وقولك فى ذلك : أراد به حفظ اليمين من الحِنث والمخالفة ، فقد ثبت أن ذلك قد بيَّنه فى آخر البيت بقوله :

* وإن بَدَرَتْ منه الأَلِيَّةُ بَرَّتِ *

فلا يجوز حَمْلُ اللفظ على التَّـكرار إذا أمكن حملُه على غير التـكرار .

وقولك : إن مثل هذا يلزمك فى تأويلك ، فلا يصح ؛ لأن قوله :

* قليلُ الألايا حافِظٌ ليمينه *

جملةٌ واحدة ، والمراد [به][3] معنى واحد، والثانى[4] منهما يفسر الأول و[الذى][5] يدل عليه أنه لم يعطِف أحدها على الآخر ، وليس كذلك ما ذكرتَ من الدليل فى المصراع الثانى ؛ لأن هناك استأنف الـكلام ، وعطف على ما قبله بالواو ، فـدل على أن المراد به [معنًى][6] غيرُ الأول ، وهو الحِفظ من الحنث والمخالفة ، فـلا يتساوى فى الاحتجاج بالبيت .

وما ذكرتَ من الدليل الثانى أن اليمين قد يمنع الحِنثَ ، فقد نقضتُه باليمين بالطلاق المعلّق على دخول الدار ، وهـو نقضٌ لازم ، وذلك أن وقوع الطلاق يوجب الحِنث

---

(١) هو صالح بن عبد القدوس . كما فى بهجة المجالس ١ / ١٨٥ ، وحماسة البحترى ٢٣٢ ؛ والرواية فيها :

واحفظ لسانك أن تقول فتبتلى   إن البـلاء مـوكل بالمنطـق

(٢) فى المطبوعة : « صحة » والتصحيح من س ، د . (٣) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٤) فى س : « أو المراد منهما تفسير للأول » والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من س . ومكانه فى د : « الثانى » .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، والذى فى د : « أن المراد به معنى الأول » .

كالكفّارة من جهة الحنث ، فإذا كان الطلاق الواقع بالحنث يستند إلى اليمين ، فيجب ما يتعلّق به من الضمان على شهود اليمين ، بحيث [ذلك][1] أن تكون الكفّارة الواجبة بالحنث تستند إلى اليمين فيتعلّق وجوبها بها ، فيكون اليمين والحنث بمنزلة الحول والنِّصاب ، حيث كانا سببين فى إيجاب الزكاة ، إذا وُجد أحدُهما [2]حال إخراج الزكاة[2] قبل وجود السبب الآخر .

وأما انفصالك عنه بأن الطلاق مُفْصَحٌ[3] به فى لفظ اليمين [4] فكان واقعا ، وإنما دخل الشرط لتأخير ما أوقعه باليمين فلا يصح ، وذلك أنه إذا كان الطلاق مفصَحا به فى لفظ الحالف [4] فالكفّارة فى مسألتنا مضمَّنةٌ فى اليمين بالشَّرْع ، وذلك أن الشرع علّق الكفارةَ على ما علّق[5] الحالفُ بالطلاق الطلاقَ عليه فيما علّق به الطلاق ، بالتزامه وعَقْدِه ، فوجب[6] أن تتعلّق به الكفارة فى الشرع فى اليمين بالله عز وجل .

فداخله القاضى أبو الحسن بأن قال : مِن أصحابنا مَن قال : إن الزكاة تجب بالنِّصاب ، والحولُ تأجيل ، والحقوق المؤجَّلة يجوز تعجيلُها كالديون المؤجَّلة .

فقال له القاضى أبو الطيِّب : هذا لا يصح ، وذلك أن الزكاةَ لو كانت واجبةً بالنِّصاب ، وكان الحَوْل تأجيلا لها لوجب إذا ملك أربعين شاة فعجّل منها شاةً قبل الحَوْل وبقى المال ناقصا إلى آخر الحول أن يجزئه ؛ لأن النِّصاب كان موجودا حالَ الوجوب ، ولما قلتم : إذا حال الحَوْلُ والمال باقٍ على نقصانه عن النِّصاب [7]أنه لا يُجزِئه[7] وجعلتم العِلّة فيه أنه [إذا][8] جاء وقتُ الوجوب وليس عنده نِصاب دلّ على أن الوجوب عند حلول[9] الحَوْل لا مِلكِ النِّصاب .

---

(١) زيادة من المطبوعة ، على ما فى س ، د .

(٢) فى المطبوعة ، د : « جاز الإخراج للزكاة » ، والمثبت من س .

(٣) فى المطبوعة ، د : « يفصح » والمثبت من س . (٤) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٥) فى المطبوعة : « ما علق عليه الحالف » والمثبت من س ، د .

(٦) فى س ، د : « وجب » والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى المطبوعة ، د : « إنها تجزئه » وأثبتنا ما فى س .

(٨) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د . (٩) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « حول » .

وأما دليلك الثالث على هـذا الفصل ، فقد بيَّنا بطلانَه بما ذكرناه من أن الخاطئ والناسى[١] .

وقولك : إن الخاطئ أيضا ما وجب عليه إلا لضَرْب من التفريط حصل من جهته ، فلا يصح ؛ لأنى أُلزمك مالاتفريطَ فيه ، وهو الرجل إذا رمى وسدَّدالرمى ورمى وعَرضت له ريح فعَدَلَتْ بالسهم إلى رجل فقتلته ، أو رمى إلى دار الحرب فأصاب مسلما ، فإن الرمى مباحٌ مُطْلَقٌ[٢] ، والدار [دارٌ][٣] مباحة ، ولهذا يجوز مُباغَتتهم[٤] ليلا ونَصْب المَنْجَنِيق[٥] عليهم ، ولا يلزم التحفّظ مع إباحة الرمى على الإطلاق ، ثم أوجَبْنا[٦] عليه الكفارة ، فدل على أنه ليس طريقُ[٧] إيجابنا الكفّارةَ ما ذكروه من الإثم .

ويدلُّك على ذلك أن الناسى ليس من جهته تفريطٌ ولا إثم ، وكذلك من استُكْرِه عليه ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « عَفَا اللهُ لأُمَّتِى عَنِ الخَطَإِ والنِّسْيانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » ثم أوجب عليهم الكفّارة .

فدلَّ هذا كلُّه على ما ذكرتُ .

على أنه لا اعتبارَ فى إيجاب[٨] الكفّارة بالإثم والتفريط ، ويبين صحةَ هذا : لو حلف لا يُطيع الله تعالى أوجبنا عليه الحنث والمخالفة ، وألزمناه الكفّارة ، ومن المُحال أن تكون الكفّارة واجبةً للإثم وتغطية الذنب ثم نوجبها فى الموضع الذى نُوجِبُ عليه أن يحنَثَ ، وأما النقض فلم يَجْرِ فيه أكثرُ مما تقدم .

(١) هكذا فى الأصول . ولا يخفى أن فى الكلام سقطا . وانظر ما سبق فى صفحة ٢٩

(٢) فى المطبوعة : « مطلقا » والمثبت من س ، د . (٣) ساقط من س ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٤) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « مبايتتهم » . (٥) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « المجانيق » . (٦) فى المطبوعة ، د : « وجب » وأثبتنا ما فى س .

(٧) فى س : « بطريق إيجابها » والمثبت من س والمطبوعة ، د .

(٨) فى المطبوعة : « وجوب » والمثبت من د ، س . وفيها : « إيجاب وجوب » .

فأجاب القاضى أبو الحسن الطَّالَقانِىّ عن الفصل الأول بأن قال : أما ادعاء الإجماع فلا يصح ؛ لأن أصحابنا كلَّهم مُخالِفون ، ولا نعرف إجماعا دونهم .

وأما تأويل الآية على تركِ اليمين فهو مجاز ، لأن حِفظ اليمين يقتضى وجودَ اليمين ، وقولهم : احفظ لسانك ، إنما قالوه لأنهم أمروه بحفظ اللسان ، واللسان موجود ، وهاهنا اليمين التى[1] تأولتَ الآيةَ عليها غير موجودة .

وما ذكروه من الشِّعر فقد ذكرتُ أنه مشتَرَكُ الاحتجاج .

وما ذكروه من العطف فلا يصح ؛ لأنه يجوز الجمعُ بالواو ، كما يجوز بغيرها .

وأما الدليل الثانى ، فلا يلزم عليه ما ذكرتَ من اليمين بالطلاق[2] ، وذلك أن الإيقاع هناك باليمين ؛ ولهذا أفصح به فى لفظ اليمين ، وأفصح به شهود اليمين ، وأما الدُّخول فهو شرط يوجب التأخير ، فإذا وُجد الشرط وقع الطلاق باليمين ، ويكون كالموجود حكما فى حال الوقوع وهو عند الشرط ، ولهذا علقنا الضمان عليه ، وأما فى مسئلتنا فإن لفظ اليمين لا يوجب الكفارة ، ألا ترى أنه لو قال ألفَ سنة : واللهِ لَأَفْعَلَنَّ[3] كذا . لم يجب عليه كفارة ، وإذا لم يكن فى لفظه ما يوجب الكفارةَ وجب أن نَقِفَ إيجابها على ما تعلَّق المنعُ منه[4] ، وهو الحِنث والمخالفة .

وأما مسألة الزكاة فلا تصح ؛ لأنه يجوز أن يكون الوجوب بمِلْك النِّصاب ، ثم يسقط[5] هذا الوجوب بنقصان النِّصاب فى آخر الحَوْل ، ومثل هذا لا يمتنع على[6] أصولنا ؛ ألا ترى أن مَن صلَّى الظهر فى بيته صحَّت صلاته ، فإذا سعى إلى الجمعة ارتفعتْ ،

---

(١) فى المطبوعة ، د : « الذى » والمثبت من س .

(٢) بعد هذا فى س بياض بسع كلمتين . وبعده : « الفرق وذلك أن الإيقاع . . . » .

(٣) فى المطبوعة ، د : « لافعلت » والمثبت من س.

(٤) كذا فى المطبوعة ، وفى س : « به » والكلمة ساقطة من د .

(٥) فى المطبوعة ، د : « سقط » وأثبتنا ما فى س .

(٦) فى المطبوعة ، د : « لا يمنع أصولنا » والمثبت من س .

وورد عليه بعد الحكم بصحتها ما نقضها ، كذلك في مسألة الزكاة لا يمتنع[١] أن يكون مثله .

وأما الدليل الثالث فهو صحيح ، وما ذكروه من تسديد الرمى والرامى إلى دار الحرب فلا يلزم ، وذلك أن القاضيَ أعزّه الله إن فَرَض الكلام في هذا الموضع فرضتُ الكلام في الغالب منها[٢] ، و [العام و][٣] الغالب أن القتل الذى يوجب الكفارة لا يكون إلا بضَرْب من التفريط ، فإن اتفق في النادر مَن يسدد[٤] الرمى وتحفّظ ثم يقتل من تجب الكفارة بقتله ، فإن ذلك نادر والنادر من الجملة يُلحق بالجملة اعتبارا بالغالب .

وأما الناسى ففى حقّه ضَرْبٌ من التفريط ، وهو ترك الحفظ ؛ لأنه كان من سبيله أن يتحفّظ فلا ينسى ، فحيث لم يفعل ذلك حتى نسى فقتل أوجبنا عليه الكفّارة تطهيراً له ، على أنه قد قيل : إنه كان في شَرْع مَن قبلنا حُكْمُ الناسى والعامد والناثم سواء ، فرحم الله هذه الأمة ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ، ورفع المأثم عن الناسى ، وأوجب الكفارة عليه بدلا عن الإثم ، فلا يجوز أن تكون الكفّارة موضوعةً لرفع المأثم .

وأما قوله : إنه لو حلف [أن][٥] لا يُطيع الله ، فإنا نأمره بالحنث ، فلا يجوز أن نأمره ثم نوجب عليه الكفارة ، على وجه تكفير الذنب ، فلا يصح ؛ لأنى قد قدّمت في صَدْر[٦] المسألة من الكلام ما فيه جواب عن هذا ، وذلك أن الكفارة تجب لتكفير المأثم ، غير أنه قد يكون من الأيْمان ما نَقْضُها أولى من الوفاء بها ؛ وذلك أن يحلف على ما لا يجوز من الكفْر وقتلِ الوالديْن وغير ذلك من المعاصى ، فيكون الأفضل ارتكاب[٧] أدنى الأمرين ، وهو الحنث والمخالفة ؛ لأنه يرجع من هذا الإثم إلى ما يكفّره ، ولا يرجع في الآخر إلى ما يكفّره ، فيُجْعل ارتكاب[٨] الحنث أولى ؛ لما في الارتكاب[٨] من الإثم

(١) في المطبوعة : « يمنع » والمثبت من س ، د . (٢) في المطبوعة : «فيها» وأثبتناما في س، د.
(٣) زيادة من س ، على ما في المطبوعة ، د . (٤) في المطبوعة : «سدد» والمثبت من س ، د.
(٥) زيادة من س ، على ما في المطبوعة ، د . (٦) كذا في المطبوعة، د . وفي س : «صور» .
(٧) في س : « اختيار » والمثبت من المطبوعة ، د .
(٨) في س : « الآخر » وأثبتنا ما في المطبوعة ، د .

المغلّظ والعذاب الشديد ، وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِى هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ » .

﴿ مناظرة أخرى بين [أبى الحسين][1] القُدُورىّ [من الحنفية][1] والقاضى أبى الطيِّب الطبَرى ﴾

● استدل [الشيخ][1] أبو الحسين[2] القُدُورىّ الحَنَفِىّ فى المختلعة أنه يلحقها الطلاق بأنها معتدّة من طلاق ، فجاز أن يلحقها ما بقى من عَدَد الطلاق كالرّجعية .

فكلّمه القاضى أبو الطيِّب الطبرىّ الشافعىّ ، وأورد عليه فصلين ، أحدهما أنه قال : لا تأثير لقولك : معتدة من طلاق ، لأن الزوجة ليست بمعتدّة ويلحقها الطلاق ، فإذا كانت المعتدة والزوجة التى ليست بمعتدّة فى لحاق الطلاق سواء ، ثبت أن قولك : المعتدّة . لا تأثير له ، ولا يتعلّق الحكم به ، ويكون تعليق الحكم على كونها معتدّة ، كتعليقه على كونه مظاهِراً منها ومُولِياً عنها ، ولما لم يصحّ تعليق طلاقها على العِدّة كان حال العِدّة وما قبلها سواء ، ومن زعم أن الحكم يتعلّق بذلك كان محتاجا إلى دليل يدل على تعليق الحكم به .

وأما الفصل الثانى فإن فى الأصل أنها زوجة ، والذى يدل عليه أنه يستبيح وطأها من غير عَقد جديد ، فجاز أن يلحقها ما بقى من عَدَد الطلاق . وفى مسئلتنا هذه ليست بزوجة ، بدليل أنه لا يستبيح وطأها من غير عَقْد جديد ، فهى كالمطلّقة قبل الدخول .

تكلم الشيخ أبو الحسَين على الفصل الأول بوجهين ؛ أحدهما أنه قال : لا يخلو القاضى أيده الله تعالى فى هذا الفصل من أحد أمرين ؛ إما أن يكون مطالبا بتصحيح العِلّة والدلالةِ على صحتها [3] فأنا ألتزم بذلك وأدلّ لصحّته ، ولكنه يحتاج ألّا يُخرِج المطالبة بتصحيح العلة والدلالة على صِحّتها [3] مَخْرَجَ[4] المعترض عليها بعدم التأثير ، أو

---

(١) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د . (٢) فى الأصول : « الحسن » وهو خطأ صوابه من تاج التراجم ٧ ، واللباب ٢ / ٢٤٧ . والقدورى ، بضم القاف والدال وسكون الواو ، وفى آخرها راء : نسبة إلى القدور . اللباب . (٣) ساقط من المطبوعة ، د وهو فى س . (٤) فى المطبوعة : « نحو » .

يعترض[1] عليها بالإفساد من جهة عدم التأثير ، فإذا كان الإلزام على هذا الوجه لم يلزم ، لأن أكثر مافى ذلك أن هذه العِلّة لم تعمّ جميعَ المواضع التى يثبت فيها الطلاق ، وأن الحكم يجوز أن يثبُت فى موضع مع عدم هذه العِلّة ، وهذا لا يجوز أن يكون قادحا فى العِلّة مفسدا لها ، يبين صحةَ هذا أن عِلّة الرِّبا التى يُضرب بها الأمثال فى الأصول والفروع لا تعُمّ جميعَ المعلولات[2] ، لأنا نجعل العِلّة فى الأعيان الأربعة الكَيل مع الجنس ، ثم نثبت الربا فى الأثمان ، مع عدم هذه العِلّة ، ولم يقل أحد ممّن ذهب [إلى][3] أنّ عِلّة الربا معنى واحد : إن عِلّتكم لا تعُمّ جميعَ المعلولات[2] ، ولا تتناول جميعَ الأعيان التى يتعلّق بها تحريم التفاضُل ، فيجب أن يكون ذلك موجِباً لفسادها ، فإذا جاز لنا بالاتفاق منا ومنكم أن نعلّلَ الأعيان الستة بعِلّتين يُوجد الحكم مع [وجود][3] كل واحد منهما ومع عدمهما ، ولم يُلتفَت إلى قول من قال لنا : إن هذه العلل لا تعُمّ جميعَ المواضع ، فوجب أن يكون قاعدةً[4] ، وجب أن يكون فى مسألتنا مثله .

وما أجاب به القاضى الجليل عن قول هذا القائل ، فهو الذى نُجيب به عن السؤال الذى ذكره ، وأيضا فإنى أدُلُّ على صحة العِلّة .

والذى يدل على صحتها أننا أجمعنا على أن الأصول كلّها معلّلة بعلل ، وقد اتفقنا على أن [هذا][5] الأصل الذى هو الرَّجْعية معلّل أيضا غير أننا اختلفنا فى عينها ، فقلتم أنتم : إن العِلّة فيها بقاء الزوجية . وقلنا : العلة وجود العِدّة من طلاق ، ومعلوم أننا إذا علّلناه بما ذكرتم من الزوجيّة لم يَتعدَّ[6] ، وإذا علّلناه بما ذكرتَه من العِلّة تعدّت إلى المختلِعة ، فيجب أن تكون العِلّة هى المتعدِّية دون الأخرى .

وأما معارضتك فى الأصل فهى عِلّة مدَّعاة ، ويُحتاج أن يُدَلّ على صحتها ، كما طالبتنى بالدّلالة على صحة عِلّتى .

---

(١) والمطبوعة ، د : « يعرض » والمثبت من س . (٢) فى س ، د : « المعلومات » والمثبت فى المطبوعة . (٣) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .

(٤) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « فائدة » وكتب فى الهامش : « لعله : قائله ممنوعا » .

(٥) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . (٦) فى المطبوعة: « لم يعد » والمثبت من س ، د .

وأما منع الفرع فلا نسلم[1] أنها زوجة ، فإن الطلاق وُضعَ لِحَلِّ العَقْد ، وما وُضع للحَلِّ إذا وُجد ارتفع العَقد ، كما قلنا فى فسخ سائر العقود .

وتكلّم القاضى أبو الطيِّب على الفصل الأول بأن قال : قصْدِى بما أوردتك من[2] المطالَبة بتصحيح الوصف ، والمطالبة فى الدلالة عليه من جهة الشرع ، وأن الحكم تابع له ، غير أنى كشفت عن طريق الشرع له ، وقلت [له][3] إذا كان الحكم يثبت مع وجود هذه العِلّة ويثبت مع عدمها لم يكن ذلك علةً فى الظاهر ، إلا أن يدلَّ الدليل على أن هذا الوصفَ مؤثِّر[4] فى إثبات هذا الحُكْم فى الشرع[4] ، فحينئذ يجوز أن يعلَّق الحكمُ عليه ، ومتى لم يدلّ الدليل على ذلك ، وكان الحكم ثابتا مع وجوده ومع علّته ، وليس معه ما يدل على صحة اعتباره دلَّ على أنه ليس بعِلّة .

وأما ما ذكره الشيخ الجليل من عِلَّة الربا ، وقوله : إنها أحد العِلل ، فليس كذلك ، بل هى وغيرها من معانى الأصول سواء ، فلا معنى لهــذا الكلام ، وهو حجة عليك ، وذلك أن الناس لمّا اختلفوا فى تلك العِلل ، وادَّعت[5] كلُّ طائفة معنًى طلبوا ما يدلُّ على صحّة ما ادعوه ، ولم يقتصروا فيها على مجرَّد الدعوى ، فكان[6] يجب أن يعمل فى عِلّة الرجعية مثل ذلك ، لأن هذا تعليل أصلٍ مجمَعٍ عليه ، فكما وجب الدلالة على صحة علّة الربا[7] ولم يقتصروا فيها على مجرد الدعوى فكان[7] يجب[8] أن يُدَلَّ أيضا على صحــة عِلّة الرجعية . وأما جَرَيان الرِّبا مع الأثمان مع عدم عِلَّة الأربعة فعِلّة أخرى ، تثبت بالدليل ، وهى علّة الأثمان . وأما فى مسئلتنا فلم يثبت كونُ العدّة علّةً فى فرع الطلاق ، فلم يصحَّ تعليق الحكم عليها .

---

(١) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « أسلم » . (٢) فى المطبوعة : « هى » ، والمثبت من س ، د . (٣) ساقط من س . وهو فى المطبوعة ، د .

(٤) فى المطبوعة ، د : « فى الباب هذا فى الشرع » والتصحيح من س .

(٥) فى المطبوعة : « فادعت » وأثبتنا ما فى س ، د .

(٦) فى المطبوعة ، د : « وكان » والمثبت من س . (٧) ساقط من المطبوعة ، د ، وهو من س

(٨) فى المطبوعة ، د : « وجب » . والمثبت من س .

وأما الفصل الثانى فلا يصح ، وذلك أنك ادّعيت أن الأصول كلّها معلّلة ، وهى دعوى تحتاج أن يُدَلّ عليها ، وأنا لا أسلّمه[١] ؛ لأن الأصل المعلّل عندى ما دَلّ عليه الدليــل .

وأما كلام الشيخ الجليل أيده الله تعالى على الفصل الثانى ، فإن طالبتنى بتصحيح العِلّة فأنا[٢] أدلُّ على صحتها ، والدليل على ذلك أنه إذا طلّق امرأة أجنبية لم يتعلّق بذلك حكم ، فإن عقد عليها وحصلت زوجةً له فطلّقها وقع عليه الطلاق ، فلو طلّقها قبل الدخول طلقة ، ثم طلّقها لم يلحقها ؛ لأنها خرجت عن الزوجية ، فلو أنه عاد فتزوجها ثم طلّقها لحقه طلقة ، فدل على العِلّة ، ففيها ما ذكرت ، وليس فى دعوى علّتك مثلُ هذا الدليل .

وأما إنكاره لمعنى الفرع فلا يصح لوجهين ؛ أحدها أن عنده أن الطلاق لا يفيد أكثر من نقصان العِدّة ، ولا يُزيل المِلْك ، فهذا لا يتعلّق به تحريمُ الوطء ، ومن المُحال أن يكون العَقْد مرتفعا ، ويحل له وطؤها .

والثانى : أنى أبطل هذا عليه ، بأنه لو كان[٣] قد ارتفع العَقْد لوجب أن لا يستبيح وطأها إلا بعَقْد جديد ، يوجَد بشرائطه ؛ من الشهادة والرِّضا وغير ذلك ؛ لأن الحرّة لا تُستباح إلا بنكاح ، ولمّا أجمعنا على أنه[٤] يستبيح وطأها من غير عَقد لأحد ، دَلّ على أن العَقد باقٍ ، وأن الزوجية ثابتة .

تكلّم الشيخ أبو الحسن ، على الفصل الأول بأن قال : أما قولك : إنى مطالَب بالدلالة على صحة العِلّة ، فلا يصح ، والجمع بين المطالَبة بصحة العلّة وعدم التأثير متناقض ، وذلك أن العِلّة إما أن تكون مقطوعا بكونها مؤثرةً ، فلا يُحتاج فيها إلى الدّلالة على صحّتها والمطالَبة ، أو مقطوعا بأنها غيرُ مؤثّرة ، فلا يجوز المطالبة فيها أيضا بالدلالة على صحتها ؛ لأن ما يَدُل على صحتها يدلّ على كونها مؤثرةً ، ولا[٥] يجوز أن يَرِد الشرع بتعليق حكم

---

(١) فى المطبوعة ، د : « أسأله » والتصحيح من س . (٢) فى المطبوعة ، د : « فإنما » وأثبتنا ما فى س . (٣) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : «قال» . (٤) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «لا» . والمثبت فى : س ، د . (٥) فى المطبوعة ، د : « فلا » والمثبت من س .

على ما لا تأثير له من(١) المعانى ، وإنما ورد الشرع بتعليق الحكم على المعانى المؤثِّرة فى الحكم ، وإذا كانت الصورة على هذا يجوز أن يقال : هــذا لا تأثير له ، ولكن دلّ [على](٢) صحته إن كانت العِلّة مشكوكا فى كونها مؤثرةً فى الحكم لم يَجُز القطع على أنها غير مؤثِّرة ، وقد قطع القاضى [أيّده الله](٣) بأن هذه العِلّة غير مؤثِّرة ، فبان(٤) بهذه الجملة أنه لا يجوز أن يُعترَض عليها ، من جهة عدم التأثير ، ويُحكم بفسادها بسببه ، ثم تطالبنى(٥) مع هذا بتصحيحها ؛ لأن ذلك طلبٌ محالٌ جدا .

وأما ما ذكرتَ مِن عِلّة الرِّبا ، فهو استشهاد صحيح وما ذُكر من ذلك حجةٌ علىّ ؛ لأن كل من ادّعى علّةً من الربا دلّ على صحتها ، فيجب أن يكون ها هنا مثلُه ، فلا يلزم ؛ لأنى أمتنع من الدلالة على صحة العلّة ، بل أقول : إن كلّ علّة ادّعاها المسؤولُ فى مسألة من مسائل الخلاف فطُولِب بالدّلالة على صحتها لَزِمه إقامةُ الدليل عليها ، وإنما امتنع أن يَجعل الطريقَ المسؤول لها وجودَ الحكم مع عدمها ، وأنها لا تعمّ جميعَ المواضع التى يثبت فيها ذلك الحكم ، وهو أبقاه الله جعل الفسد لهذه العِلّة وجودَ نفوذ الطلاق مع عدم العِلّة ، وذلك غير جائز كما قلنا فى عِلّة الربا فى الأعيان الأربعة إنها تفقد ويبقى الحكم .

وأما إذا طالبتَنى بتصحيح العِلّة ، واقتصرتَ على ذلك ، فإنى أدلُّ عليها ، كما أدل على صحة العلّة التى ادعيتها فى مسألة الربا .

وأما الفصل الثانى وهو الدّلالة على صِحة العِلّة ، فإن القاضىَ أيّده الله تعلّق من كلامى(٦) بطَرَفه ، ولم يتعرّض لمقصوده ، وذلك أنى قلت : إن الأصولَ كلَّها معلّلة ، وإن هذا الأصل معلّلٌ بالإجماع بينى وبينه ، وأمّا(٧) الاختلاف فى غير(٨) العِلّة ، فيجب أن يكون بما ذكرناه

(١) كذا فى المطبوعة ، د وفى س : « فى » . (٢) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .
(٣) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د .
(٤) فى المطبوعة : « بان » وأثبتنا ما فى س ، د .
(٥) فى المطبوعة ، د : « يطالبنى » والمثبت من س . (٦) فى المطبوعة : « كلامه » والتصحيح من س ، د . (٧) فى المطبوعة ، د : « وإنما » وأثبتنا ما فى س .
(٨) فى المطبوعة : « عين » وأثبتنا ما فى س ، د .

هو العلّة ؛ لأنها تتعدى ، فترَكَ الكلام على هذا كله ، وأخذ[١] يتكلم [في][٢] أن من الأصول ما لا يُعلَّل ، وأنه لا خِلاف [فيه][٣] ، وهذا لا يصح ؛ لأنه لا خلاف أن الأصولَ كلَّها معلَّلةٌ ، وإن كان في هذا خلاف ، فأنا أدلّ عليه .

والدليل عليه هو أن الظواهر الواردة في جواز القياس مطلقة ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾[٤] ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، فَإِنِ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » .

وعلى أني قد خرجت من عَهْده[٥] بأن قلت : إن الأصل الذى تنازعْنا عليه معلَّل بالإجماع ، فلا يضرُّني مخالفةُ مَن خالفه في سائر الأصول .

وأما المعارضة ، فإنه[٦] لا يجوز أن يكون المعنى في الأصل ما[٧] ذكرت من ملك النكاح ووجودِ الزوجية ، يدل على ذلك أن هذا المعنى موجودٌ في الصبيّ والمجنون ، ولا ينفذ[٨] طلاقُهما ، فثبت أن ذلك ليس بِعلّة ، وإنما العلّة مِلْك إيقاع الطلاق مع وجود مَحَلٍّ مَوْقعه ، وهذا المعنى موجود في المختلِعَة ، فيجب أن يلحقها .

وأما معنى الفرْع فلا أسلِّمه .

وأما ما ذكرتَ من إباحة الوطء فلا يصح ؛ لأنه يطؤها وهي زوجة ؛ لأنه يجوز له مراجعتُها بالفعل ، فإذا ابتدأ المباشرةَ حصلت الرَّجْعة ، فصادفها الوطء وهي زوجة ، وأما أن يبيح وطأها وهي خارجة عن الزوجية فلا .

● وأما قوله : لو كان قد ارتفع العَقد لوجب أن لا يستبيحَها من غير عَقد ، كما قال أصحابنا ، فيمن باع عصيرا وصار في يد البائع خمرا ثم تخلَّل : إن البيع يعود بعد ما ارتفع.

---

(١) في المطبوعة ، د : « فأخذ » والمثبت من س. (٢) زيادة من س ، على ما في المطبوعة ، د .
(٣) زيادة من س ، د ، على ما في المطبوعة . (٤) سورة الحشر . آية ٢ .
(٥) في المطبوعة : « عهدته » وأثبتنا ما في س د . (٦) في المطبوعة: «بأنه» والمثبت من س ، د .
(٧) في المطبوعة : « ما ذكرنا » وأثبتنا ما في س ، د . وفي د ، والمطبوعة : « من ذلك النكاح» والمثبت من س . (٨) في المطبوعة : « ولا يتعدى » . وأثبتنا ما في س ، د .

وعلى أصلكم : إذا رهن عصيرا فصار خمرا ارتفع الرهن ، فإذا تخلل عاد الرهن ، وكذلك ها هنا مثله .

تكلّم القاضى أبو الطيِّب على الفصل الأول ، بأن قال : ليس فى الجمع بين المطالَبة بالدليل على صحة العِلّة وبين عدم التأثير مناقَضة ، وذلك أنى إذا رأيتُ الحكم ثبت مع وجود هذه العِلّة ، ومع عدمها على وجه واحد ، كان الظاهر أن هذا ليس بعِلّة للحكم ، إلا أن يظهر دليل على أنه عِلّة ، فنصير إليه ، وهذا كما نقول فى القياس : إنه دليل على الأحكام ، إلا أن يعارضه ما هو أقوى منه فيجب تركه ، وكذلك خبر الواحد دليل فى الظاهر يجب المَصير إليه ، إلا أن يظهرَ ما هو أقوى منه من نَصِّ قرآن[1] ، أوخبر متواتر فيجب المصير إليه ، كذلك ها هنا ، الظاهر بما ذكرتَه أنه دليل على ذلك ليس بعلَّة ، إلا أن تقيم دليلا على صحته فنصيرَ إليه .

وأما عِلَّة الرِّبا فقد عاد الكلام إلى هذا الفصل الذى ذكرت ، وقد تكلمتُ عليه بما يُغنى عن إعادته .

وأما الفصل الثانى فقد تكلمتُ عليه بما سمعت من كلام الشيخ الجليل أيده الله ، وهو أنه قال : الأصول كلّها معلَّلة .

وأما هذه الزيادة فالآن[2] سمعتها ، وأنا أتكلّم[3] على الجميع

وأما دليلك على أن الأصولَ كلها معلَّلة ، فلا يصح ، لأن الظواهر التى وردت فى جواز القياس كلها حجّةٌ عليك ؛ لأنها وردت بالأمر بالاجتهاد ، فما دَلّ عليه الدليل فهو عِلّة يجب الحكم بها ، وذلك لا يقتضى أن كلَّ أصل معلَّلٌ .

وأما قولك : إن هذا الأصل مجمَعٌ على تعليله ، وقد اتفقنا على أن العِلّة فيه أحد المعنَيين ، إمّا المعنى الذى ذكرتَه ، وإما المعنى الذى ذكرتُه ؛ وأحدهما يتعدّى والآخر لا يتعدّى ، فيجب أن تكون العِلَّة فيهما ما يتعدى [فلا يصح][4] لأن اتفاقى معك على

(١) فى المطبوعة : « القرآن » وأثبتنا ما فى س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « فإنى » والمثبت من س ، د .

(٣) فى المطبوعة : « المتكلم » وما أثبتنا من س ، د . (٤) تكملة من س ، د ، ليست فى المطبوعة.

أن العِلّة أحد المعنيين لا يكفى فى الدلالة على صحة العِلّة ، وأن الحكم معلّق[١] بهذا المعنى ، لأن إجماعنا ليس بحجة ، لأنه يجوز الخطأ علينا ، وإنما تقوم الحجّة بما يقطع[٢] عليه اتفاقُ الأمة التى أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعِصْمتها .

وأما قولك : إن علّتى متعدية ، فلا يصح ، لأن التعدى إنما يُذْكر لترجيح إحدى العلّتين على الأخرى ، وفى ذلك نظرٌ عندى أيضا ، وأما أن يُسْتدَلّ بالتعدى على صحة العلة فلا ؛ ولهذا لم نحتجَّ نحن وإياكم على مالكٍ فى علّة الرِّبا بأنّ علّتنا تتعدى إلى مالا تتعدى علّتُه[٣] ، ولا ذكر أحد فى تصحيح عِلّة الرِّبا ذلك ، فلا يجوز الاستدلال به .

وأما فصل المعارَضة ، فإن العِلّة فى الأصل ماذكرت .

وأما الصبيّ والمجنون فلا يلزمان ؛ لأن التعليل واقع لكونهما محلاًّ لوقوع الطلاق ، ويجوز أن يلحقهما الطلاقُ ، وليس التعليل للوجوب ، فيلزم عليه المجنون والصبيّ ، وهذا كما نقول : إن القتل عِلّة إيجاب القِصاص ، ثم نحن نعلم أن الصبيّ لا يُستوفى منه القِصاص حتى يبلُغَ ، وامتناع استيفائه من الصبيّ والمجنون لا يدلّ على أن القتل ليس بعلّة لإيجاب القِصاص .

كذلك ها هنا يجوز أن تكون العِلّة فى الرجعية كونها زوجةً ، فإن كان[٤] لا يلحقها الطلاق من جهة الصبي ، لأن هذا إن لزمنى على اعتبار الزوجية لزِمك على اعتبار الاعتداد[٥] ؛ لأنك جعلت العِلّة فى وقوع الطلاق كونها معتدةً ، وهذا المعنى موجود فى حق الصبيّ والمجنون ، فلا ينفذ[٦] طلاقهما ، ثم لا يدل ذلك على أن ذلك ليس بعِلّة ، وكل جواب له عن الصبيّ والمجنون فى اعتباره[٧] العِدّة فهو جوابنا فى اعتبار الزوجية .

---

(١) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « متعلق » .

(٢) كذا فى المطبوعة . وفى س : « يقوم » ، وفى د : « يقع » .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى س : « عليه » والكلمة ساقطة من د .

(٤) فى المطبوعة : « كانت » وأثبتنا ما فى س ، د .

(٥) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « الأعداد » .

(٦) فى المطبوعة : « يتعدى » والمثبت من س ، د .

(٧) فى المطبوعة : « اعتبار » وزدنا الهاء من س ، د .

وأما عِلّة الفَرْع فصحيحة أيضا ، وإنكارك لها لا يصح ؛ لما ثبت أن مِن أصلك أن الطلاق لا يفيد أكثر من نقصان العدد ، والذى يدل عليه جوازُ وطء الرَّجْعية[1] ، وما زعمت من أن الرجعة تصحّ منه بالمباشرة غلط ؛ لأنه يبتدئ بمباشرتها[2] وهى أجنبية، فكان يجب أن يكون ذلك محرَّما ، ويكون تحريمه تحريمَ الزنا ، كما قال صلى الله عليه وسلم: « الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ » ، ولمّا قلتم : إنه يجوز أن يُقدِم على مباشرتها ، دلّ على أنها باقيةٌ على الزوجية .

وأما ما ذكرتَ من مسألة العصير ، فلا يلزم ؛ لأن العُقودَ كلَّها لا تعود معقودةً إلا بعَقْد جديد ، يبين صحّةَ هذا البيعُ والإجارات والصلحُ والشركة والمضارَبات ، وسائرُ العقود، فإذا كانت عامّةُ العُقود على ما ذكرناه ، من أنها إذا ارتفعت لم تَعُد إلا باستئناف أمثالها لم يَجُز إبطالُ هذا بمسألة شاذّة عن الأصول .

وهذا كما قلتُ لأبى عبد الله الجرجانىّ ، وفرّقتُ بين إزالة النجاسة والوُضوء ، بأن إزالة النجاسة طريقُها التُّروك ، والتُّروك موضوعة على أنها لا تفتقر إلى النيّة ، كترك الزّنا والسَّرقة وشرب الخمر ، وغير ذلك ، فألزمنى على ذلك الصومَ ، فقلت له : غالب التُّروك وعامّتها موضوعة على ما ذكرتُ ، فإذا شذّ منها واحد ، لم ينتقِضْ به غالبُ الأصول، ووجب ردّ المختلَف فيه إلى ما شهد له عامّة الأصول وغالبها ؛ لأنه أقوى فى الظن .

وعلى أن من أصحابنا من قال : إن العَقد لا ينفسخ فى الرّهن ، بل هو موقوفٌ مُراعًى، فعلى هذا لا أسلّمه ، ولأن أصل أبى حنيفة أن العَقد لا يزول ، والمِلك لا يرتفع .

تكلم الشيخ أبو الحسين على الفصل الأول بأن قال : قد ثبت أن الجمع بين المطالبة بتصحيح العِلّة وعدم التأثير غير جائز .

وأما ما ذكرتَ من أن هذا دليل ما لم يظهر ما هو أقوى منه ، كما نقول فى القياس

(١) فى المطبوعة : « الزوجة » ، وفى د : « الزوجية » وأثبتنا ما فى س .
(٢) فى المطبوعة : « مباشرتها » وما أثبتنا من س ، د .

[(١) وخبر الواحد (١)] ، فلا يصح ؛ وذلك أنا لا نقول : إن كلَّ قياس دليل وحجّة ، فإذا حصل القياس فى بعض المواضع فعارضه إجماعٌ ، لم نقل: إن ذلك قياسٌ صحيح ، بل نقول: هو قياس باطل ، وكذلك لا نقول : إن ذلك الخبر حجّة ودليـل ، فأما القاضى أيده الله فقد قطع فى هذا الموضع بأن هذا لا تأثيرَ له ، فلا يصح مطالبتُه بالدليل على صحة العِلّة .

وأما الفصل الآخَر ، وهو(٢) الدلالة على أن الأصولَ معلّلة ، فقد أعاد فيه ما ذكره أولا من ورود الظواهر ، ولم يَزِدْ(٣) عليه شيئا يُحكى .

وأما قولك : إن إجماعى وإياك(٤) ليس بحجّة ، فإنى(٥) لم أذكره لأنى جعلتُه حجةً ، وإنما ذكرت اتفاقنا لقطع المنازعة .

وأما فصل التعَدِّى(٦) فصحيح ؛ وذلك أنى ذكرت فى الأصل علةً متعدِّية ، ولا خلاف أن التعدِّية يجوز أن تكون عِلّة ، وعارَضَنى أيده الله بعِلّة غير متعدِّية ، وعندى أن الواقفة ليست بعِلّة ، وعنده أن التعدية أولى من الواقفة ، فلا يجوز أن يعارضنى ، وذلك يوجب بقاء عِلّتى على صحتها .

وأما المعارَضة فإن قولك : إن التعليل للجواز ، كما قلنا فى القِصاص ، فلا يصح ؛ لأنه إذا كان(٧) علّةَ مِلكِ إيقاع الطلاق مِلكُ النكاح ، وقد علمنا أن مِلْك الصبىّ ثابت ، وجب إيقاع طلاقه ، فإذا لم يقع دَلَّ على أن ذلك [العَقْل](٨) ليس بعِلّة ، وأما القِصاص فلا يلزم ؛ لأن هناك لما ثبت له القِصاص وكان القتل(٩) هو العِلّة فى وجوبه ، جاز أن يُسْتَوْفَى له ؛

---

(١) ساقط من المطبوعة واستكملناه من س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « وهى » والتصحيح من س ، د .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « ولم يرد عليه شىء » وفى د : « يحكى » .

(٤) فى س ، د : « وإياه » والمثبت فى المطبوعة . (٥) فى المطبوعة : « فأنا » والمثبت من س ، د . وفى س : « فإنى لم أذكره حجة وإنما . . . » والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٦) فى المطبوعة : « التعدى » . وأثبتنا ما فى س ، د .

(٨) فى المطبوعة : « كانت » والمثبت من س ، د . (٨) زيادة فى المطبوعة ، عما فى س ، د .

(٩) فى المطبوعة : « العقل » وإعجام الكلمة غير واضح فى د . وأثبتنا ما فى س .

لأن الولى يُستَوْفى له القِصاص ، (١ وكان العقل هو العِلَّةَ ١) .

وأما قولك : إن مثل هذا يلزم على عِلّتى ، فليس كذلك ؛ لأنى قلت: معتدّة من طلاق ، فلا يُتصَوَّر أن يطلِّق الصبى فتكون امرأته معتدّةً[٢] من طلاق ، فألزمه القاضى المجنونَ إذا طلَّق امرأته[٣] .

﴿ ومن الغرائب والفوائد عن القاضى أبى الطيب ﴾

● حكى القاضى أبو الطيِّب فى « التعليقة » وجها أن القضاء سنة وليس بفرض كفاية . قال ابن الرِّفعة : لم أره لغيره .

● نقل النَّووِىّ رحمه الله فى « المنثورات » أن القاضىَ أبا الطيِّب قال فى « شرح الفروع » إن مَن صلّى فريضة ثم أدركها فى جماعة فصلّاها ، ثم تذكّر أنه نسِىَ سجدة من الصلاة الأولى لَزِمه أن يعيدَها ؛ لأن الأُولى بترك السجدة قد بطلت ، ولم يُحتسَبْ له بما بعدها ؛ لأن الترتيب مستحَقٌّ فى أفعال الصلاة ، وأن ذلك لا يتخرّج على الخلاف فى أن الأُولى الفرض أو الثانية .

قلت : وهذا هو الفقه الذى ينبغى ، غيرَ أنى لم أجد كلام القاضى أبى الطيِّب فى « شرح الفروع » صريحا فى أنه لا يتخرّج على الخلاف ، بل قال : وأما الثانية فلا يُحتَسَب بها ؛ لأنه فعلها بنية التطوع ، ثم قال : فإن قال قائل : أليس قال الشافعىّ رضى الله عنه : يحتَسِب اللهُ بأيهما شاء ؟

فالجواب أن أبا إسحاق المَرْوَزِىّ قال : قال الشافعىّ فى القديم : لا يُقال إن الله يحتسب ما شاء ، ولم يقل إن الثانية يفعلها بنية التطوع ، ورجع (٤ عن هذا فى الجديد ، وقال : الأُولى فَرْضُه[٥] ، والثانية سنة ، والحال فيما يدل على أن ٤) الثانية سنة لا فرض ، وهذا

---

(١) زيادة فى المطبوعة . ليست فى س ، د . (٢) كذا فى المطبوعة ، د. وفى س : «معتدة منه»
(٣) هكذا تنتهى المناظرة فى المطبوعة ، د . وفى س بعد ذلك كلمة واحدة « وهو » .
(٤) ساقط من د . (٥) فى المطبوعة : « فريضة » والمثبت من س .

الـكلام يدل على أن مَن يمنع كونَ الثانية سنةً يمنع لزوم الإعادة .

● وفى السؤال الأول من «فتاوَى الغزّالىّ» المشهورة مايقتضى النِّزاع[١] من أنه لو صلى فى بيته ثم أتى الجماعة فأعادها ثم بان أن الصلاة الأُولى كانت فاسدةً أن الصلاة المعادة تُجزئه ، وسكت عليه الغزّالىّ .

● قال القاضى أبو الطيِّب فى «تعليقته» فى كتاب الشهادات : فرع . السائل هل تُقبل شهادتُه أو لا ؟ يُنظر ، فإن كان يسأل الناس من حاجة لم تُرَدّ شهادتُه ؛ لأنه إذا لم يكن له قوتٌ[٢] أُمِر بالسؤال ، وإن كان يسأل الناس من غير حاجة لم تُقْبل شهادته ؛ لأنه يكذب فى قوله إنه محتاج ؛ لأنه لو لم يقل ذلك لم يُدْفع إليه شىء .

وأما إذا كان ممَّنْ لا يسأل ، ولـكنّ الناس يحملون إليه الصدقات ، فإنه يُنْظر ، فإن كانوا يحملون إليه من الصدقات النَّفْل والتطوع ، لم تُرَدّ شهادته ؛ لأن ذلك يَجرى مَجْرى الهِبات ، والهِبات لا تَمْنع من قبول الشهادة .

وإن كانت الصدقات من الفرائض فلا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غنيا أو فقيرا ، فإن كان فقيرا حَلّ له ذلك ، وقُبِلت شهادتُه ، وإن كان غنيًّا لم يَخلُ من أحد أمرين ، إما أن يكون جاهلا أو عالما ، فإن كان جاهلا لا يعلم أنه لا يجوز له أخذُ الصدقة المفروضة مع الغِنى ، لم تُرَدّ شهادته ؛ لأن ذلك خطأ ، والخطأ لا يُوجِب ردّ الشهادة ، وإن كان عالما ، فإنه لا تُقبل شهادته ؛ لأنه يأكل مالا حراما وهو مستغنٍ عنه ، وله مستحِقُّون غيره .

انتهى بنصه ولفظه .

وهى مسائل متقاربة[٣] شهادة القانع ، وقد قدّمنا الـكلام عليها فى ترجمة الخطّابى[٤] ، وهو السائل ، إلا أن الـكلام على شهادته لأهل البيت الذين يَنْتابهم[٥] ، لا مطلقا ، وشهادة السائل مطلقًا ، وشهادةُ الطُّفَيْلىّ ، ومن يختطف النِّثار فى الأفراح .

---

(١) فى المطبوعة ، د : « الفراغ » وأثبتنا ما فى س .

(٢) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « قوت » . (٣) فى المطبوعة ، د : « متفاوتة» وأثبتنا ما فى س . (٤) انظر صفحة ٢٨٥ من الجزء الثالث . (٥) فى المطبوعة، د : « سألهم» والمثبت من س .

والفَرْق بين هـــذه [الصُّوَر](١) وشهادة القانع أن الأخذ فى منع شهادة القانع عند مَنْ منعها التهمةُ وجلْبُ النفع، والمأخذ فى هذه المسائل قلّةُ المروءة أو أكل ما لا يستحق.

● وقد جمع صاحب « البحر » أبو المحاسن الرُّويانىّ هذه المسائل ، واقتضى إيرادُه أنها منصوصاتٌ ، فقال : فرع ، قال فى « الأم » : « ومَن ثبت(٢) عليه أنه يَغْشَى الدعوة بغير دعاء من غير ضرورة ، ولا يستحل [من](٣) صاحب الطعام ، وتتابَع(٤) ذلك منه رُدَّت(٥) شهادته ؛ لأنه يأكل محرَّما إذا كانت الدعوة(٦) دعوة رجل بعينه ، فإن(٧) كان طعامَ سلطان أو رجل يَنْسِب(٨) للسلطان ، فدعا(٩) الناسَ إليه ، فهذا طعام عامٌّ(١٠) مباحٌ، ولا بأس به » .

قال أصحابنا : إنما اعتُبِر تـكرُّرُ ذلك ؛ لأنه قد يكون له شبهةٌ ، حيث لم يعنمه صاحبُ الطعام ، وإذا تـكرَّر صار دناءةً وسفهاً(١١) .

● فرع ، قال(١٢) : ولو ذهب مال الرجل بجائحة حَلَّت له المسألةُ ، وكذلك إذا كان فى مصلحة وإذا أخذها لم أرُدَّ شهادتَه ؛ لأنه يأخذها بحق، فإن كان يسأل الناس طولَ عمره أو بعضه وهو غنىٌّ لا أقبل شهادته ؛ لأنه يأخذ الصدقة بغير حق ويكذب أبدا فيقول : إنى محتاج . وليس بمحتاج ، فإن أُعْطِى الصدقةَ من غير سؤال ، يُنْظَر ؛ فإن كانت صدقةَ تطوع فلا بأس ولا تُرَدّ شهادته ، وإن كانت صدقةً واجبةً ، فإن لم يكن علم تحريمها فلا تُرَدّ ، وإن عَلِم بتحريمها رُدَّتْ شهادته .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د . (٢) فى المطبوعة : « يثبت » . والمثبت من س ، د . وفى الأم ٦ / ٢١٥ : « تأكدت » . (٣) ساقط من الأم .
(٤) فى الأم : « فتتابع » . (٥) فى الأم : « رددت » . (٦) فى الأم : « الدعوة لرجل بعينه » . (٧) فى الأم : « فأما إن كان » .
(٨) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « ينسب إلى السلطان » . وفى الأم : « يتشبه بالسلطان » .
(٩) فى الأم : « فيدعو » . (١٠) فى الأصول : « عامة » والمثبت من الأم .
(١١) فى المطبوعة ، د : « وتبعها » وأثبتنا ما فى س . (١٢) انظر الأم ٦ / ٢١٣ .

● فرع ، وإذا[1] نُثِر على الناس فى الفرح ، فأخذ[2] مَن حضر لم يكن[3] فى هـذا ما يُخرِج عن الشهادة ؛ لأن كثيرا يزعم أن هذا حلال مباح ؛ لأن مالكَه إنما طرحه لمن يأخذه ، فأما أنا فأكرهه لمن أخذه من قِبَلِ[4] أنه يأخذه مَن أخذه ؛ ولا يأخذه إلا بِغَلَبة لِمَن حَضَره ؛ إمّا بفضل قوة ، وإما بفضل قِلّة حَياء ، والمالك لم يقصد [به][5] قصْدَه وإنما قصَدَ [به][5] الجماعة ، فأكرهه »[6] . انتهى لفظ « البحر » .

والرافعى رحمه الله اقتصر على مسألة السائل ، فذكر أن شهادة الطوّاف على الأبواب وسائر السُّؤّال تُقْبل شهادتهم ، إلا أن يُكثِرَ الـكَذِبَ فى دعوى الحاجة ، وهو غير محتاج ، أو يأخذَ مالا يحِلّ له أخذُه فيفسُق ، قال : ومقتضى الوجه الذاهب إلى رد شهادة أهل الحِرَف رَدُّ شهادته ؛ لدلالته على خِسّته .

قال القاضى أبو الطيِّب رحمه الله : سمعت القاضى أبا الفرج المعافى بن زكريا رحمه الله يقول : كنت أحضُر مجلس أبى الحسن بن أبى عمر يوم النَّظَر ، فحضرت يوما أنا وجماعة بالباب ننتظره ليخرج ، فدخل أعرابى فجلس بالقُرْب منا ، وإذا بغُراب سقط على نخلة فى الدار وصاح ثم طار ، فقال الأعرابى : إن هذا الغُراب يقول : إن صاحب هذه الدار يموت بعد سبعة أيام ، قال : فصِحنا عليه وزبَرْناه[7] ، فقام وانصرف ، ثم دخلنا إلى أبى الحسن ، فإذا به متغيِّر اللون ، فقال : أحدثـكم بأمرٍ شغل بالى ، إنى رأيت البارحةَ فى المنام شخصا وهو يقول :

مَنازِلَ آلِ حمّادِ بن زيد   على أهْليكِ والنِّعَمِ السَّلامُ

---

(١) فى المطبوعة : « إذا » . والمثبت من د ، س والأم ٦ / ٢١٦ .

(٢) فى الأم : « فأخذه بعض من حضر » . (٣) فى الأم : « لم يكن هذا مما يجرح به شهادة أحد » . (٤) فى المطبوعة ، د : « من قبل أن يأخـذه من يأخذه لغلبة من حضره » . ويبدو أن ناسخ س لم ترق له العبارة فاختصرها إلى هذه الصورة : « من قبل أنه يأخذه بغلبة من حضره » . وقد أثبتنا ما فى الأم . (٥) زيادة من الأم . (٦) بعد هذا فى الأم : « لآخذه ؛ لأنه لا يعرف حظه من حظ من قصد به بلا أذية وأنه خلسة وسخف » . (٧) فى المطبوعة : « وزجرناه » . والمثبت من س ، د . والزبر بفتح فسكون : الانتهار والمنع .

وقد ضاق صدرى لذلك ، فدعَوْنا له وانصرفنا ، فلما كان اليوم السابع توفِّى إلى رحمة الله تعالى . والله أعلم .

٤٢٣
طاهر بن عبد الله الإيلاقىّ*

بكسر الألف وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفى آخرها القاف ، إيلاق ، هى بلاد[1] الشاش المتصلة بالتُّرك .

وهذا هو الشيخ الإمام أبو الربيع .

كان إماما فى الفقه ، متضلِّعا به .

تفقه على الحَلِيمىّ ، وأبى طاهر الزِّيادى ، وقرأ الأصول على الأستاذ أبى إسحاق ، وروى الحديث عن أستاذِيه[2] ، وأبى نُعَيم عبدالملك بن الحسن الأزهرى[3] ، وغيرهم .

تفقه عليه أهلُ الشاش[4] .

وتوفِّى عن ست وتسعين سنة ، فى سنة خمس وستين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٥١ ، طبقات العبادى ١١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٨ ، وفيها : «طاهر ابن محمد بن عبد الله » ، اللباب ١ / ٧٩ ، معجم البلدان ١ / ٤٢١ .

(١) فى المطبوعة ، د : « بلد » والمثبت من س ، واللباب ، وطبقات ابن هداية الله .

(٢) فى د : « أستاذه » ، وفى س : «الأستاذين » وفوق « الا » تضبيب . وأثبتنا ما فى المطبوعة والطبقات الوسطى . وكسر الذال منها ، ضبط قلم .

(٣) المشهور فى نسبة أبى نعيم : الإسفراينى . وينسب : الأزهرى أيضا . انظر اللباب ١ / ٣٨ . والعبر ٣/ ٧٣ . (٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « الشام » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

طاهر بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم
أبو عبد الله البغدادي*

نزيل نيسابور .

قال الحاكم : كان أظرفَ مَن رأينا من العراقيين وأفتاهم[1] وأحسنهم كتابة ، وأكثرهم فائدة .

سمعت أبا عبد الله بن أبي ذُهْل يقول : ما رأيت من البغداديين أكثرَ فائدة من أبي عبد الله .

سمع أبا حامد الحضْرَمِيّ ، وأبا بكر أحمد بن القاسم الفَرائضيّ ، وأقرانهما .

توفي بنيسابور يوم الخميس الثامن من ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .

وروى عنه الحاكم . وهذا كلامه .

قال ابن الصلاح : وهو فيما أحسَب أبو الأستاذ أبي منصور البغدادي عبد القاهر ابن طاهر .

قلت : ما أوردناه من نسب هذا هو ما أورده الحاكم ، وقد أسقط ابن الصلاح اسم أبي هذا ، فقال : طاهر بن عبد الله . وذكره بعد القاضي ، فكتب شيخنا المِزِّيّ : « يُقدَّم » .

فأما كتابته إياه بعد القاضي فصواب ؛ لأن القاضي طاهر بن عبد الله ، وهذا طاهر ابن محمد ، والعين مقدمة على الميم ، والمِزِّيّ توهَّمه كما أورده ابن الصلاح : طاهر بن عبدالله ،

---

* سبقت هذه الترجمة بألفاظها في الطبقة الثالثة . الجزء الثالث صفحة ٣٠٤ . وهو مكانها الصحيح . ولذلك لم نعطها رقما هنا . وهذا أثر من آثار الاضطراب في تصنيف الطبقات الكبرى . وقد أشرنا له في مقدمتنا للتحقيق .

(١) في المطبوعة : « وأتقاهم » والمثبت من س ، د . ومما سبق في الجزء الثالث .

فكتب : « يُقَدّم » ، وهو صحيح ، لو كان الأمر كما توهّم ؛ لأن جَدّه إبراهيم حينئذ ، وجَدّ[1] القاضى طاهر ، والألف قبل الطاء .

والذى أراه أن ابن الصلاح لم يقصد هذا ، بل أراد أن يكتب : طاهر بن محمد ، فأسقط اسم محمد نسيانا ، ويدل عليه ذِكْرُه إياه بعد القاضى . والله تعالى أعلم .

٤٢٤
ظفر بن مظفّر بن عبد الله بن كُتَيْنَّة[2]

أبو الحسن الحلبىّ الناصِرِىّ[3] .

سمع عبد الرحمن بن عمر بن نصر ، وعبيد الله الورّاق .

روى عنه السَّمّان ، وعبد العزيز الكَتّانى ، ومحمد بن أحمد بن أبى الصَّقْر الأنْبارى .

مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

٤٢٥
العباس بن محمد بن على بن أبى طاهر

أبو محمد العبّاسى .

يعرف بابن الرَّحا .

مولده سنة ثلاثين وأربعمائة .

ومات فى ذى القعدة ، سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « جد » والتصويب من س ، د . ومما تقدم فى الجزء الثالث .
(٢) هذا التشديد على النون من س ، والطبقات الوسطى . ضبط قلم .
(٣) فى س وحدها : « الناصبى » .

٤٣٦
عبد الله بن أحمد بن عبد الله*

الإمام الزاهد الجليل البحر، أحد أئمة الدنيا، يعرف بالقَفّال الصغير المَرْوزىّ . شيخ الخراسانيين [(١) وليس هو القفالَ الكبير (١)] هذا أكثر ذكرا فى [الكتب، أى](٢) كتب الفقه، ولا يُذْكَر(٣) غالبا إلا مطلقا، وذاك إذا أطلق قُيِّد بالشاشى، وربما أطلق فى طريقة العراقيين(٤)، لقِلّةِ ذِكرهم لهذا، والشاشى أكثر ذكراً فيما عدا الفقهَ من الأصول والتفسير وغيرهما .

كان القفّال المروزِىّ هـذا من أعظم محاسن خُراسان، إماما كبيرا، وبحرا عميقا، غوّاصا على المعانى الدقيقة، نَقِىَّ القريحة، ثاقب الفهم، عظيم المَحلّ، كبير(٥) الشأن، دقيق النظر، عديم النظير، فارساً لا يُشَقّ غُبارُه، ولا تُلْحَق آثارُه، بطلا لا يُصْطَلَى له بنار، أسدا ما بين يديه لواقفٍ إلا الفِرار .

تفقه على الشيخ أبى زيد المَرْوَزىّ، وسمع منه، ومن الخليل بن أحمد القاضى، وجماعة، وحدّث وأملى .

ذكره الإمام أبو بكر محمد بن الإمام أبى المظفَّر السمعانىّ فى « أماليه » فقال : كان وحيدَ زمانه، فقهاً وحفظاً وورعاً وزهداً، وله فى فقه الشافعىّ وغيرِه من الآثار ما ليس لغيره من أهل عصره . قال : وطريقته المَهْذِيّةُ(٦) فى مذهب الشافعىّ التى حملها عنه فقهاء

---

* له ترجمة فى : روضات الجنات ٤٤٨، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٧، طبقات العبادى ١٠٥، طبقات ابن هداية الله ٤٥، العبر ٣ / ١٢٤، المختصر فى أخبار البشر ٢ / ١٦٣، مفتاح السعادة ٢/١٨٣، النجوم الزاهرة ٤/٢٦٥، وفيات الأعيان ٢ / ٢٤٩ . وكنيته فى معظم هـذه المصادر : أبو بكر . ولم يصرح بها ابن السبكى فى أول الترجمة كعادته، بل ذكرها أثناءها .

(١) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى . (٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى سائر الأصول .

(٣) فى المطبوعة : « نذكره »، وفى د : « يذكره » وأثبتنا ما فى س، والطبقات الوسطى .

(٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « العراق » والمثبت من الطبقات الوسطى. ويؤكده عود الضمير إليه جمعا . (٥) كذا فى المطبوعة، وفى س، د : « كثير » . (٦) فى المطبوعة، س : « المهذبة » وأثبتنا ما فى د، والطبقات الوسطى . والضبط منها بالقلم .

أصحابه من أهل البـلاد أمتن[١] طريقةٍ وأوضحها تهذيبا ، وأكثرها تحقيقا ، رُحِل إليه من البلاد للتفقّه عليه ، فظهرت بركته على مختلفيه ، حتى تخرّج به جماعة كثيرة صاروا أئمةً في البلاد ، نشروا علمه ، ودرسوا قوله . هذا كلامه .

والقفّال رضى الله عنه أزيد مما وَصَف ، وأبلغ مما ذَكر ، وقد صار مُعْتَمَدَ المذهب على طريقة العراق ، وحاملَ لوائها أبو حامد الإسفَراينى ، وطريقةِ خراسان ، والقائم بأعبائها القَفّال المَرْوَزِىّ هما رحمهما الله شيخا الطريقتين ، إليهما المَرْجِع وعليهما المُعَوَّل .

وكان القفّال رحمه الله قد ابتَدأ التعلّم على كِبَر السنّ بعد ما أفنى شبيبته فى صناعة الأقفال ، وكان ماهرا فيها .

رُوِى عن الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ أنه قال : كان القفّال صنع قُفْلا مع جميع آلاته من وزن أربع حبّات من حديد ، قال الشيخ أبو محمد : أخرج القَفّال يده فإذا على ظهر كفّه آثار المَجْل[٢] ، فقال : هذا من آثار عملى فى ابتداء شبابى .

قال السمعانى أبو بكر : وسمعت جماعةً من مَشيختنا[٣] يذكرون أنه ابتدأ التعلُّم[٤] وهو ابن ثلاثين سنة ، فبارك الله تعالى له حتى أربى[٥] على أهل عصره وصار أفقهَ أهل زمانه .

قال الشيخ أبو محمد : وسمعت القَفّال يقول : ابتدأت التعلّم وأنا لا أفرّق بين اختصَرتُ واختصَرتَ .

قال ابن الصلاح : أظن أنه أراد بهذا[٦] الـكلمةَ الأولى من « مختصر المزنى » وهو قوله : اختصرتُ هذا من علم الشافعى ، وأراد أنه لم يكن يدرى من اللسان العربى ما يفرّق به بين ضم تاء الضمير وفتحها .

(١) فى س وحدها : « أبين » . (٢) أى مرنت وظهر عليها آثار العمل .
(٣) فى المطبوعة ، د : « مشايخنا » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .
(٤) فى المطبوعة ، س : « العلم » والمثبت من د ، والطبقات الوسطى .
(٥) فى المطبوعة : « زبا » ، وفى د : « روى » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .
(٦) فى أصول الطبقات الـكبرى : « بهذه » والمثبت من الطبقات الوسطى .

وقال ناصر العُمَرى : لم يكن فى زمان أبى بكر القَفّال أفقهَ منه ، ولا يكون بعده مثلَه ؛ وكنا نقول : إنه ملَكٌ فى صورة إنسان .

وكان القفّال رحمه الله مصابا بإحدى عينيه .

قال أبو بكر السمعانى : سمعت الإمام والدى يقول : سُئل القفّال رحمه الله فى مجلس وعظه : هل يقضى الله على عبده بسوء القضاء ؟ فقال : نعم ، فقــد أدركنى سوء القضاء وعَوّر إحدى عينىّ .

وقال القاضى الحسين : كنت عند القفّال فأتاه رجلٌ قَروِىّ وشـكا إليه أن حماره أخذه بعض أصحاب السلطان ، فقال له القفّال : اذهب فاغتسِل وادخل المسجد وصلِّ ركعتين ، واسأل الله تعالى أن يردَّ عليك حمارك . فأعاد عليه القَروِىّ كلامه ، فأعاد القفّال ، فذهب القَروىّ ففعل ما أمره به ، وكان القفّال قد بعث من يردّ حماره ، فلما فرغ من صلاته رُدّ الحمار ، فلما رآه على باب المسجد خرج وقال : الحمد لله الذى رد علىّ حِمارى ، فلما انصرف سئل القفّال عن ذلك فقال : أردت أن أحفظَ عليه دِينه كى يحمَدَ الله تعالى .

وقال ناصر العُمَرىّ : احتسب بعض الفقهاء المختلِفين إلى القفّال على [بعض][1] أتباع الأمير بمَرْو ، فرفع الأميرُ الأمر إلى السلطان محمود ، وذكر أن الفقهاء أساءوا الأدب فى مواجهة الديوان بما فعلوا ، فكتب محمود : هل يأخذ القفّال شيئا من ديواننا ؟ فقيل : لا ، فقال : فهل[2] يتلبس من أمور الأوقاف بشىء ؟ فقيل : لا ، قال : فإنّ الاحتساب لهم سائغ ، فدعْهم .

وقال القاضى الحسين : كان القفّال فى كثيرٍ من الأوقات فى الدرس يقع عليه البكاء ثم يرفع رأسه ويقول : ماأغفلَنا عمّا يُراد بنا ! رضى الله عنه .

تفقه القفّال على جماعة ، وكان تخرُّجه على يد الشيخ أبى زيد ، وسمع الحديث بمَرْو ، وببُخارَى ، وبِكَنْد وهَراة ، وحدَّث فى آخر عمره وأملى .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة ، د : « هل » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

ومات سنة سبع عشرة وأربعمائة، وهو ابن تسعين سنة ، ودُفن بسِجِستان[1] ، وقبره بها معروف يُزار ، رحمة الله ورضوانه عليه . آمين .

﴿ ومن الرواية عن الشيخ القفّال ﴾

أخبرنا الحافظ أبو العباس ابن المظفَّر سماعاً عليه ، أنبأنا أحمد بن هبة الله بن عساكر ، أخبرنا أبو رَوْح إجازةً ، أخبرنا أبو زاهر بن طاهر ، أخبرنا القاضي أبو سعد عبد الكريم ابن أحمد الوزّان إملاءً ، قدِم علينا من الرَّيّ سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، أخبرنا الإمام أبو بكر عبد الله بن أحمد القفّال المَرْوزيّ بها ، أخبرنا أبو نُعَيم عبد الرحمن بن محمد الغِفاريّ ، أخبرنا أبو محمد عَبْدان بن محمد بن عيسى ، حدثنا أبو الوليد هشام بن عمار الدمشقي ، حدثنا صدقة بن خالد ، عن هشام بن الغاز ، أخبرني حيّان أبو النَّضْر[2] ، قال : سمعت واثلة بن الأسْقَع ، يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدِّث عن الله تبارك وتعالى « قَالَ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، فَلْيَظُنَّ بِي مَاشَاءَ » .

كتب [إليّ][3] شيخنا الحافظ أبو الحجّاج المِزِّي ، أن أبا الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر ، وأبا الحسن بن البخاري ، أنبآه عن فضل الله النُّوقاني ، عن الحسين بن مسعود البَغَوِيّ .

ح : وأنبأني المشار إليه في غير واحد من مَشْيَختنا[4] ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد ابن سعد ، وإبراهيم بن أبي الحسن بن عمرو الفرّاء ، وغيرهما سماعاً ، بقراءة المِزّيّ ، قالوا : أخبرنا أبو المجد محمد بن الحسين بن أحمد القَزْوينيّ ، سماعاً عليه، أخبرنا أبو منصور محمد بن أسعد[5]

---

(١) في المطبوعة: « بسنجدان » ، وفي س: « بشخدان » ، وفي الطبقات الوسطى : « بسبخدان » ولم نجد واحدة من هذه البلاد في كتب البلدان . فأثبتنا ما في د ، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٥٠ .

(٢) في المطبوعة : « حيان أبو النصر » والمثبت من س ، د . (٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د . (٤) في المطبوعة ، د : « مشايخنا » . والمثبت من س .

(٥) في المطبوعة ، د : « سعد » والتصويب من س ، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٧٣ . وقد سبق في الجزء الرابع صفحة ٣٥٨ .

ابن محمد ، حَفَدَة[١] المَطّارِيّ ، أخبرنا محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوِيّ ، حدثنا محمد بن أبي رافع الأعاطيّ ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن أحمد القفّال ، أخبرنا أبو نُعيم ، هو محمد بن عبد الرحمن ، أخبرنا أبو محمد عَبْدان بن محمد ، حدثنا هشام ابن عمّار ، حدثنا الوليد ، هو ابن مسلم ، قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، يقول : حدثني بُسْر[٢] بن عُبيدالله الحَضْرَمِيّ ، أنه سمع أبا إدريس الخَوْلانيّ يقول : سمعت النَّوّاس ابن سَمْعان الكلابيّ ، يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، إِذَا شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ ، وَإِذَا شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ » قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ، وَالْمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحْمَنِ يَرْفَعُ قَوْماً وَيَضَعُ آخَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

﴿ وهذه نُخَب[٣] وفوائد ومسائل عن الشيخ القفّال ﴾

● قال الإمام في « النهاية » في « كتاب الأمان » ، قبل « باب أين[٤] يكون الأمان » لمّا ذكر أن قذف الصبيّ وإن لم يوجب عليه حدًّا ولا تعزيرا للمقذوف ، يتعلّق بطلبته ، ولكن يُعزِّره القائم عليه ؛ لإساءة أدبه كما يفعل ذلك في سائر جهات التأديب : إن القفال قال : إذا همّ بتأديب المراهق فبلغ انكفّ عنه ، وإن كان واليا ؛ لأن البلوغ أكمل الروادع ، والعقل الذي قضى الشرعُ بكماله أبيَن رادع[٥] .

---

(١) في المطبوعة : « جمد » ، وفي د : « حده » وكل ذلك خطأ وأثبتنا الصواب من س ، والوفيات ٣/ ٣٧٤ . قال ابن خلكان : « حفدة ، بفتح الحاء المهملة والفاء والدال المهملة ، ولا أعلم لم سمي بهذا الاسم مع كثرة كشفي عنه » . (٢) في المطبوعة : « بشر » وأهمل الإعجام في د . وأثبتنا الصواب من س ، وفيها الضبط ، والمشتبه ٧٩ . (٣) في المطبوعة : « أبحاث » ، وفي د : « بحث » والمثبت من س .
(٤) في س ، د : « أن » وأثبتنا ما في المطبوعة .
(٥) كذا في المطبوعة ، وفي س : « وأردع » ، وفي د : « وازع » .

● قال ، يعنى القَفّال : ولهذا (١) نأمر الطفل بقضاء ما فاته من الصلوات ما دام طفلا ، فإذا بلغ كففْنا الطلبَ عنه . انتهى .

والمسئلتان غريبتان ، المستَشْهَد عليها (٢) ، والمستَشْهَد بها (٢) .

● ذكر الشيخ أبو محمد أنه لا خِلاف بين أصحابنا أنه إذا وقف الإمام على الأرض فى الدار والمأموم على سطح الدار ، أن صلاته ، أى المأموم ، باطلةٌ ، ولا تصح الصلاة على السطح بصلاة الإمام على الأرض ، إلا فى المسجد . قال : حتى كان الشيخ القفّال يستنزل الناس عن جدار المُصَلَّى يومَ العيد ، لأن مُصَلَّى أهل مَرْو بُقْعة مغصوبة ، وكل مسجد بُنِى فى بقعة مغصوبة فليس بمسجد . انتهى .

قلت : ولعلّ مُصَلَّى أهل مَرْو اتُّخِذَ مسجدا ، وإلا (٣) فجرّد كونه مُصَلّى ، ولو لم يكن مغصوبا ، لا يعطَى حكمَ المسجد ، كما قاله الغزّالى فى « الفتاوى » وهو واضح .

وقد تنبهت من هذه الحكاية عن القفّال لفائدة كانت تدور فى خَلَدِى ، فإننى لما سمعت هذه الحكاية انتقل ذهنى إلى أن القفّال لِمَ لامنع الناس عن الصلاة فى المُصَلّى ؛ لأن الصلاة فى المغصوب حرام ، فكما منعهم عمّا لا يصح ، [كذلك] (٤) ينبغى أن يمنعهم عمّا يحرُم ، ثم فكرت فى أن هذه البقعة جاز أن يكون مستحِقُّها قد مات وماتت ورَثته وانتقلت إلى بيت المال ، كما هو الغالب على كثير من المغصوبات التى يتمادى عليها الزمان ، وأقول فى مثل ذلك : إذا انتقلت إلى بيت المال خرجت عن حكم الغَصْب ، ولم تَصِرْ مسجدا ؛ لأنها لم تُبْنَ وقتَ الاستحقاق مسجدا ، فلما وُقِفَتْ (٥) مسجدا كان الوقف باطلا ، لأن حكم الغصب قد كان باقيا (٦) ، وهذا شىء كان يدور فى خَلَدِى ، ثم تأيَّد بهذه الحكاية .

وكان سبب دَوَرانه فى خَلَدِى أنه حُكِى لى عن الوالد رحمه الله أنه كان فى أول أمره لا يدخل إلى المدرسة المنصوريّة ؛ لأنه قيل : إن الملك المنصور قلاوون غصَب ساحتها ، ثم لما

---

(١) فى المطبوعة : « وهل » والتصويب من س ، د . (٢) فى المطبوعة : « عليهما . . . بهما » وأثبتنا الصواب من س ، د . (٣) فى المطبوعة : « وإلا فرو ليس به مصلى » وهو خطأ فاحش . وأثبتنا الصواب من س ، د . (٤) ساقط من س ، وهو من المطبوعة . وفى د : « لذلك » .

(٥) فى المطبوعة : « رجعت » والمثبت من س ، د . (٦) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « ثابتا »

ولِي الوالد تدريسها سنة إحدى وعشرين وسبعمائة صار يدخل للدرس ففكّرت ، مع علمى من حاله بأن الدنيا لم تـكن تحمله على الوقيعة فى شُبهة عن جواب عمّا[١] لعلّه يقال : كيف دخلها عند ولاية التدريس وترْك التورّع الذى كان يفعله ؟ فوقع لى أنه لعل المغصوبَ منه أو ورثته كانوا موجودين فى أوائل[٢] أمر الشيخ الإمام الوالد [رحمه الله][٣] أو كان[٤] وجودهم محتمَلا ثم تحقق فقدُهم ، وانتقال الساحة إلى بيت المال ، فصار يدخلها[٥] لـكونها أرضَ بيت المال ، واشترك المسلمون فيها ، وهذا يعتضِد بما ذكرتُ عن القفّال ، ويَحْتمِل أيضا أن الدخول حيث لم يكن مدرِّسا دخولٌ فى الشبهة، لا لغرض دينى وبعد التدريس دخولٌ لغرضٍ لعلّه أهمّ فى نظر الشارع من الورَع ، فهذان جوابان .

● قال القاضى الحسين فى « تعليقته » من باب صلاة « التطوع » : كان القفّال يقول : وددْت أن أجد قول مَن سَلَف القُنوت فى الوتر فى جميع السنة لـكنى تفحَّصْتُ[٦] عنه ، فما وجدت أحداً قال به . قال القفّال : وقد اشتريت كتاب ابن المنذر فى « اختلاف العلماء » لهذه المسألة خاصة ، ففحصت عنها ، فلم أجد أحدا قال به ، إلا مالـكا فإنه قال بالقُنوت فى الوِتر فى جميع شهر رمضان دون غيره من الشهور .

قلت : كأنه يعنى بالسّلف الصحابةَ والتابعين ومن بعدَهم ، إلى زمان مالك والشافعىّ ، وإلا فقد قال بالوتر[٧] فى جميع السنة من أصحابنا أربعة ، منهم اثنان ، أستبعد خَفاء قولهما[٨] على القفّال ، وهما أبو الوليد النيسابورى، وأبو عبد الله الزُّبَيْرِىّ[٩]، وأبو منصور بن مِهْران، وأبو الفضل بن عَبْدان ، واختاره النَّووىّ فى تحقيق المذهب ، ولـكن توقّف الوالد

---

(١) فى المطبوعة : « ما » والمثبت من س ، د . (٢) فى المطبوعة: «أول» وأثبتنا ما فى س، د .
(٣) زيادة من س وحدها . (٤) فى المطبوعة ، د : « وكان » والمثبت من س .
٥) فى المطبوعة ، د : « يدخل » وأثبتنا ما فى س .
٦) فى المطبوعة : « فتفحصت » . والمثبت من س . وفى د : « التى » مكان « لـكنى » .
(٧) فى المطبوعة : « به فى الوتر » والتصحيح من س ، د . (٨) فى المطبوعة : « حقا قولهما » وأثبتنا الصواب من س ، د . (٩) فى المطبوعة ، د : « التبريزى » وهو خطأ صوابه من س. وسيأتى بعد صفحات فى ترجمة أبى الفضل بن عبدان .

رحمه الله فى موافقته على اختياره ، قال : إذ ليس فى الحديث تصريحٌ به .

ولما رأيتُ فحص القفّال عن أقاويل السلف فى هذه المسألة ، فكشفت أوعب الكتب لأقاويلهم وهو « مُصَنَّف ابن أبى شَيْبة » فوجدته قال :

حدثنا أزْهَر السمّان ، عن ابن عَوْن ، عن إبراهيم ، عن عبد الله ، أنه كان يقول : القُنوت فى السنَة كلِّها .

قال : وكان ابن سيرين لا يراه إلا فى النِّصف من رمضان ، ثم روَى عن الحسن أن الإمام يقنُتُ فى النِّصف ، والمنفرِد يقنُت الشَّهرَ كلَّه . ثم روى بسنده إلى إبراهيم ، قال : كان عبد الله لا يقنُت السنةَ كلَّها فى الفجر ، ويقنُتُ فى[1] الوِتر كلَّ ليـلة قبل الركوع .

قال أبو بكر : هذا القول عندنا .

قلت : فهذا أبو بكر بن أبى شَيْبة قد نقل عن إبراهيم ، عن عبد الله ، وهو ابن مسعود أنه يَقْنُت فى الوتر فى السنة كلِّها ، وقال به[2] إبراهيمُ نفسه ، وهو النَّخَعِىّ ، وارتضاه أبو بكر ، وهو ابن أبى شيبة ، فهؤلاء ثلاثة من السَّلَف ، وقد ذكر ابن أبى شيبة ذلك فى فصل « من قال القنوت[3] فى النصف من رمضان » فى فصول الوتر وقنوته .

● ذكر القَفّال فى « فتاويه » فيمن اشترى أَمَة فوطِئها قبـل أن يستبرئها ، أنه لا يُحسَب لها الاستِبراء ما دامت تحته يفترشها ، بل لابد من أن يتجانب عنها حتى تمرّ بها حَيْضة ، قال : وكذلك لو كان لا يطؤها ، إلا أنه يلمسها ويعاشرها[4] ، والمجزوم به فى الرافعىّ ، وأكثر الكتب أنه لا يمنع الاستبراء إلا الوطء ، لا الملامسة والمعاشرة ؛ لأن المِلك لم يمنع الاحتساب ، فكذا المعاشرة ، بخلاف العدّة .

● وذكر فى «الفتاوى» أيضا : أنا إذا رأينا فى يد رجل ضَيْعة يدّعى أنها وقفٌ عليه لا تصير وقفا ، وله بيعها بعد ذلك . قال : كما لو كان بيده مال : فقال : هذا وَدِيعةٌ عندى ،

---

(١) فى س وحدها : « من » . (٢) فى المطبوعة : « أى » وأثبتنا الصواب من س ، د .

(٣) فى المطبوعة : « بالقنوت » والمثبت من س ، د . (٤) فى المطبوعة ، د : « ويباشرها » وأثبتنا ما فى س .

ثم باعه ، فله ذلك . قال : بخلاف ما لو قال : وقفها علىّ فلانٌ ، فإنه لا يجوز بيعها .

قلت : أما عدم تجويز بيع مَن قال: وقفها علىّ فلان، فظاهر ، وأما تجويز بيع من قال: هذه العين وديعة عندى ، فمُتّجِه أيضا ؛ لأن القول فى العُقود قول أربابها ، ولعلّ المودِع أذِن له أن يبيع ، فلسنا ننقّب عن ذلك .

وأما تمكين من قال : هذه[1] وقف علىّ من البيع فموضع نظر ؛ يحتمِل أن يقال بما[2] قاله القفّال ، ويحتمِل أن[3] يخالَف ويُحمَل كلامه على أن له بيعَها فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان كاذبا ، لا أنا نمكّنه[4] ، أو على أنا نعلم أنه يعنى بكونها وقفاً عليه أنه هو واقفها[5] على نفسه ، ويقتضى هذا له البيع ؛ لأن الوقف باطل ، ويدل لهذا[6] أن القفّال قال فى توجيه قوله « لا تصير وقفا » : إن الإنسان لا يقدِر أن يَقِف على نفسه ، فكأنّ اليدَ لما كانت تدلّ على المِلك فدعوى الوقفيّة بعد ذلك لا يكون معناها أن غيره وقفها عليه ؛ لئلا يُعارضَ دلالةَ اليد ، فلم يبق إلا أن يكون هو الذى وقفها ، وذلك باطل .

وإن لم يُحمَل كلام القفّال على ما ذكرناه فهو مشكِل ، وبالجملة فهو[7] تأييد لابن[8] الصّلاح .

● قال القفّال فى « فتاويه » فيمن قال : إذا متّ فاشتروا من ثلثى حانوتا يبلغ غلّته كلّ شهر خمسين درهما ، واجعلوه وقفاً ، على أن عشرة لطالبى العلم ، وعشرة للفقراء[9] ، وعشرة لليتامى ، وعشرين لأبناء السبيل ، قال القفّال : يصح ، ويُعتبر يومُ الشراء ، فيشترى حانوتا ويوقف خُمسَه على طالبى العلم ، وخُمسه على الفقراء ، وخُمسه على اليتامى ، وخُمسَيه على أبناء السبيل ، ويقفه الوصىّ هكذا أخماساً ، فإن زادت غَلّة الحانوت من بعد

---

(١) فى المطبوعة : « هذا » والمثبت من س ، د . (٢) فى المطبوعة ، د : « ما » وأثبتنا ما فى س . (٣) فى المطبوعة : « أن يحال كلامه » والعبارة جاءت مضطربة فى د . وأثبتنا ما فى س .

(٤) فى المطبوعة ، د : « تمكنه » والمثبت من س . (٥) كذا فى المطبوعة، د . وفى س : « الواقفها » . (٦) فى المطبوعة : « على هذا » والمثبت من س ، د . (٧) فى المطبوعة ، د: « فيه » وأثبتنا ما فى س . (٨) لم يتقدم لابن الصلاح ذكر فى هذه المسألة .

(٩) فى المطبوعة : « للفقهاء » والمثبت من س، د .

فإنه يُقسم بينهم ، وتُصرف الزيادة مَصْرِف الأصل ، وإن نقص خمسه نقص على هـذا القياس [انتهى][1] .

قلت : وهذا صريح فى أن مَن وقف مدرسة ونحوها ، وقدّر لأرباب الوظائف مقادير بحسب رَيْـع الوقف يوم وقفه ، فزاد بعدذلك ، أن الزيادة تُبْسَط عليهم على النسبة ، فلو كان ارتياع[2] الوقف مائةً وخمسين ، فقدّر للمدرس خمسين والعشرة فقهاء ، كل فقيه عشرة ، كان للمدرس الثلث وللفقهاء الثلثان ، بالغا مابلغ ، وناقصا مانقص ، على النسبة المذكورة.

وهذا فى جانب النقصان صحيح ظاهر ، وأما فى جانب الزيادة فلا يظهر ، بل الذى يظهر أن الزيادة لا تُرَدّ عليهم ، وإلّا لضاع تقييد الواقف القدار[3] بالخمسين وبالعشرة ، بل له[4] أن يرصُد الفائض ، أو ينزل عليه فقهاء ، أو يُصرَف مَصْرِفَ[5] المنقطع ، ولعل الأصلح الزيادة[6] فى عدد الفقهاء ، والأقيس إرصاده . وقد رأينا فى حكّام هذا العصر الأخير حكم بنحو ما أفتى به القفّال ، وما أظنه بَلَغَتْه فُتْيا القفّال وفيها تأييد له ، واسنا عليها[7] بموافقين ، ولالفظ القفّال أيضا بالصريح فيها كلّ الصراحة ، فليُتأمّل فيه . والله تعالى أعلم.

٤٢٧

عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله

أبو حَـكيم الخَبْرى*

نسبة إلى خَبْر ، بفتح الخاء المعجمة وسكون البـاء المنقوطة بواحدة فى آخرها الراء المهملة ، وهى ناحية بنواحى شيراز.

---

(١) زيادة من س ، د ، على ما فى المطبوعة (٢) كذا فى المطبوعـة ، وفى س ، د : « ارتفاع » .
(٣) فى المطبوعة ، د : « بالقدار » والمثبت من س . (٤) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « إما » .
(٥) فى المطبوعة : « مصروف » وأثبتنا ما فى س ، د (٦) كذا فى المطبوعة وفى : س ، د : « زيادة » . (٧) فى س وحـدها : « عليه » .

* له ترجمة فى إنباه الرواة ٢ / ٩٨ ، الأنساب ١٨٨ ا ، البداية والنهاية ١٢ / ١٥٣ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩ ، روضات الجنات ٤٤٩ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٥٣ ، طبقات ابن هداية الله ٦٠ ، اللبـاب ١ / ٣٤٣ ، معجم الأدباء ١٢ / ٤٦ ، معجم البـلدان ٢ / ٣٩٩ ، المنتظم ٩ / ٩٩ ، النجوم الزاهرة ٥ / ١٥٩ .

تفقه الشيخ أبو حكيم على أبى إسحاق الشِّيرازى ، وبرع فى الفرائض والحساب ، وله فيهما[١] المصنَّفات الفائقة ، وكان يعرف العربية ويكتب الخط الحسن ، ويضبط الضبط الصحيح ، وشرح « الحماسة » وعِدّة دواوين كالبُحْتُرِىّ ، والمُتَنَبى ، والرَّضِىّ المُوسَوِىّ ، وغير ذلك .

وسمع الحديث الكثير ، وحدَّث باليسير[٢] .

وروى عنه سِبْطه أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلَامِىّ[٣] الحافظ .

وكان يكتب المصاحف ، ويُحْكَى أنه كان ذات يوم قاعدا مستندا يكتب فى المصحف ، فوضع القلم من يده واستند[٤] ، وقال : والله إن هذا موتٌ طيِّبٌ هَنِىٌ ، ثم مات فى ذى الحجة سنة ست وسبعين وأربعمائة .

عبد الله بن جعفر بن عبد الله أبو منصور الجِيلىّ[٥]

توفى فى المحرم سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة .

٤٢٨

عبد الله بن طاهر بن محمد بن شَهْفور

الإمام أبو القاسم التميمىّ ، من أهل أسْفَرايِن

نزل بَلْخ ، فاستوطنها ، فدرَّس بالمدرسة النِّظاميّة بها .

وكان إماما فى الفروع والخلاف والأصول وله الجاه والمال الكثير والوجاهة الزائدة ، والمنزلة الرفيعة والسَّخاء والجود ، حُكِى أنه لما قدِم الأنصارىّ إلى بَلْخ أهدى إليه ماقيمتهُ ألف دينار .

---

(١) فى المطبوعة ، د : « فيها » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « بالسير » وإعجام الكلمة غير واضح فى س ، د . وأثبتنا ما فى بغية الوعاة وحواشى الإنباه . (٣) نسبة إلى مدينة السلام ، بغداد . اللباب ١ / ٥٨٣ .

(٤) فى المطبوعة : « وأسند » والمثبت من س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٥) سبقت ترجمته فى الجزء الرابع ، صفحة ٢٩٦ ، باسم « باى بن جعفر » فلم نعطن رقما هنا .

وقد سمع الحديث من جَدِّه لأمه الأستاذ أبى منصور البغدادى ، ومن أبى حَسّان محمد ابن أحمد المُزَكِّى ، وناصر العُمَرِىّ وغيرهم .

توفى ببلخ ، فى جمادى الأولى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

٤٣٩

عبد الله بن[1] عبد الرحمن بن الحسين بن محمد بن عمر[2] بن حفص بن زيد النَّيِهِىّ[3] الشيخ الإمام الجليل أخو الإمام الحسن، أبو[4] عبد الرحمن النَّيِهِىّ

تقدمت ترجمة أخيه[5] ، وستأتى ترجمة ولده عبد الرحمن بن عبد الله .

وابن السمعانى[6] رحمه الله ترجم كُلًّا من الحسن وعبد الرحمن ولد أخيه عبد الله ، ولم يذكر لعبد الله هذا ترجمة ، وقد ذكره الشيخ إبراهيم المَرُّوذِىّ[7] فى « تعليقته » فى « باب حَدّ القَذْف » فى مسألة « يا مؤاجَر » وقول عبدالله هذا[8] إنها صريح فى القذف من العامىّ ، كناية من المميِّز ، وهو توسّط بين مقالة أخيه الحسن بالصراحة مطلقا التى قدمناها ، وذكرنا أن القفّال والقاضى الحسين سبقاه إليها ، ومقالة غيرهم من الأصحاب بأنه كناية .

---

(١) فى المطبوعة : « عبد الله بن طاهر بن عبد الرحمن » وقد سقط « طاهر » من س، د ، وهو الصواب ، كما سبق فى ترجمة أخيه فى الجزء الرابع ، صفحة ٣٠٧ ، وهو ما يقتضيه الترتيب الهجائى أيضا

(٢) بعد هـذا فى معجم البلدان ٤ / ٨٧١ ، واللباب ٣ / ٢٥٣ فى ترجمة الحسن أخى المترجم : « الحسين » . وفى الأنساب ٥٧٤ ب : « الحسن » .

(٣) فى المطبوعة : « التيمى » وأثبتنا الصواب من س ، د . وهو تصحيف يقع فى هذه النسبة ، نبه عليه المصنف فى ترجمة الحسن أخى المترجم . (٤) كذا فى المطبوعة . وهى كنية المترجم . وفى د : « بن عبد الرحمن » على أنه تكملة للحسن . وفى س : « بن عبد الله » ولا وجه له .

(٥) الجزء الرابع ، صفحة ٣٠٧ . (٦) الأنساب ٥٧٤ ب وكذلك فعل ياقوت فى معجم البلدان ٤/ ٨٧١ . (٧) فى الأصول : « المروزى » وسبق فى الجزء الرابع صفحة ٣٠٧ : « المروروذى » . وفى اللباب ٣/ ١٢٧ : المرو الروذى : نسبة إلى مرو الروذ، ويقال: المروذى ، أيضا .

(٨) فى المطبوعة : « بها » ، وفى د : « بهذا » وأثبتنا ما فى س .

٤٣٠

عبد الله بن العباس بن أبى يحيى بن أبى منصور بن عبد الله بن عَبْدُوس

مات فى رمضان سنة إحدى وستين وأربعمائة ، بسَرْخَس .

٤٣١

عبد الله بن عَبْدان بن محمد بن عَبْدان، الشيخ أبو الفضل*

شيخ هَمَذان ومفتيها وعالمها .

قال شِيرُويه بن شهردار : روى عنه صالح بن أحمد ، وجبريل ، وعلى بن الحسن بن الربيع وجماعة .

وسمع ببغداد من أبى الحسين بن أخى ميمى[1] ، وابن خباب[2] ، وعثمان بن القَتَّات[3] ، وأبى حفص الكَتَّانى ، والمخلِّص .

حدثنا عنه محمد بن عثمان ، وأحمد بن عمر ، والحسين[4] بن عَبْدُوس ، وأبوه ، وعلى [بن][5] الحسين .

وكان ثقة فقيها ورعا جليل القَدْر ، ممّن يُشار إليه .

سمعت ابن عثمان يقول: لما أغار الترك على همَذَان أسروا ابن عبدان ، ثم إنهم عرفوه فقال بعضهم: لا تعذّبوه ولكن حلِّفوه بالله ليخبرنا بماله، فإنه لا يكذب، فاستحلفوه فأخبرهم بمتاعه،

---

* له ترجمة فى شذرات الذهب ٣/ ٢٥١ ، طبقات ابن هداية الله ٤٨ .

(١) فى المطبوعة ، د: «منتمى». والمثبت فى: س، والعبر ٣/ ٤٧ . (٢) كذا فى المطبوعة، وفى س : «حبابه» وكذا فى د ، بغير إعجام . (٣) فى المطبوعة : «المنتاب» وإعجام الكلمة غير واضح فى د. وأثبتنا ما فى س . وانظر اللباب ٢/ ٢٤٢ ، والمشتبه ٥١٩ .

(٤) فى المطبوعة : « والحسين بن أخى منتمى وابن عبدوس » والمثبت من س ، د. لكن ذكر فى العبر ٣/ ٤٧ أن ابن أخى ميمى الدقاق هو أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين البغدادى .

(٥) ساقط من المطبوعة ، د وهو من س .

حتى قال لهم [على][1] خِرْقة فيها خمسة وعشرون دينارا رميناها فى هذا البئر ، فما قدروا على إخراجها ، قال : فما سَلِم له غيرُها[2].

قال : ورأيت بخطّ ابن عبدان : رأيت فى المنام ربَّ العِزّة تعالى ، وتقدست أسماؤه ، فقال لى كلاما يدل على أنه يخاف علىَّ الافتخار بما أَوْلانيه ، فقلت له : أنا فى نفسى أخَسّ ، ووقع فى ضميرى أخَسّ من الرَّوْث ، ثم قال لى : أفضل ما يُدْعى به ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ والْأَمْرُ ﴾[3] .

مات ابن عبدان فى صفر سنة ثلاث وثلاثين[4] وأربعمائة[5] .

﴿ ومن الفوائد عنه ﴾

● وقفت [له][6] على كتاب فى العبادات مختصر سماه « شرح العبادات » رأيت به أصلا صحيحا قديما موقوفا[7] بخزانة وقف ابن عروة ، فى الجامع الأُموى ، قال فيه : ويَقْنُتُ عندى فى الوِتر فى جميع السنَة .

---

(١) زيادة من المطبوعة ، على ما فى س ، د. (٢) أى شيرويه المتقدم . وزاد فى الطبقات الوسطى : « فى كتابه فى المنامات » . (٣) سورة الأعراف ، آية ٥٤ .

(٤) فى س ، د : « وثمانين » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر ترجمته .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى :

« قال ابن الصلاح : « وله كتاب « شرائط الأحكام » قال فيه :

● نفقة المرأة عند الشافعى تجب لها : الحَبُّ ، لا الدقيقُ ولا الخبزُ . وعندى أنه يجب لها الخبز . قال : وهذا غير متَّجه ، مع إيجابنا على الزوج مؤونة الطحن والإصلاح .

وذكر فيه أن شرط القياس حدوث حادثة تؤدى الضرورة إلى معرفة حكمها ، وألّا يوجَد نص بنى بإثبات حكمها .

● وحكى أن من أصحابنا من لم يعتبر فى ناقل الخبر ما يعتبر فى الدماء والفروج والأموال من التزكية ، بل إذا كان ظاهر الدِّين والصدق قُبِل خبره . وهذا غريب » .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د. (٧) فى الأصول : « موقوف » .

قلت : وهو اختيار النَّوَوِىّ : ذكره فى تحقيق المذهب . وعليه من أصحابنا هذا الرجل والزُّبَيْرِىّ ، وأبو الوليد النَّيسابورىّ ، وأبو منصور بن مِهران ، نقله الأصحاب عن الأربعة وتوقف الوالد رحمه الله فى اختياره ، قال : لأنه ليس فى حديث القُنوت تصريح بأنه فى جميع السنة .

قلت : وتقدم[١] قريبا فى ترجمة القفَّال فيه حكايةُ سَنيته[٢] بالإجماع ؛ ووقفه[٣] عن اختياره .

وفى شرح « العبادات » لابن عَبْدان ألفاظٌ يجب تأويلها، واعتقاد[٤] أنه لم يرد ظاهرها

● منها قوله فى « باب صلاة التطوع » : إن ركعتى الفجر مسنونة مؤكَّدة ، لا يجوز للمنفرد ولا الإمام ولا المأموم تركُها بحال ، فقوله : « لا يجوز تركها » يُؤوَّل ، للإجماع[٥] على أنها سُنَّة ، وبقوله قبل ذلك [إنها][٦] سُنَّة ، وذكره إياها فى التطوّع .

● ووقع له مثله فى « باب صلاة التراويح » فقال : « صلاة التراويح مسنونة ، لا يجوز تركها فى المساجد » غير أن هذا قد يمكن إجراؤه على ظاهره ، فلقائل أن يقول : يجب على الإمام أو[٧] أئمة المساجد الإتيانُ بها ، لكونها من مصالح الدِّين، وحينئذ لا يجوز تركها ؛ لكونها شِعاراً فتُلْحَق[٨] بفرائض الكفايات ، أو السُّنَنِ التى صارت شعارا فقُوتل عليها تاركُها[٩] ، على الخلاف فيها ، كصلاة العيد ، إذا اتفق أهل بلد على تركها .

وذكر فى أوائل هذا الكتاب فى « شرح الإيمان والإسلام » عقيدةً لا بأس بها ، عقيدةَ رجل أشعرىٍّ على السُّنّة .

---

(١) صفحة ٥٩ . (٢) فى س : « سنة » وفى د « : شبه » ، والمثبت فى المطبوعة، وهو يعنى القنوت فى السنة كلها . (٣) كذا فى المطبوعة ، وفى س : « أوقفه » . وفى د : « أو وقفه » .

(٤) فى المطبوعة : « واعتقاده » وأثبتنا ما فى س، د .

(٥) فى المطبوعة : « متروك بالإجماع » ، وفى د : « نزل الإجماع » وأثبتنا ما فى س ، ويقويه قول المصنف « يجب تأويلها » . (٦) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د .

(٧) فى المطبوعة : « و » والمثبت من س ، د . (٨) فى المطبوعة : « تلحق » وفى د : « فلحق » والمثبت من س . (٩) فى المطبوعة : « يقاتل عليها بأن كونها » ، وفى د : « فقوبل عليها بأن كونها » وأثبتنا ما فى س .

● ومنها في أواخرها : ولا يَسُوغ لأحد أن يقول إني مؤمن حقًّا، حتى يقول : إن شاء الله تعالى ؛ لأن عواقب المؤمنين غَيْبٌ عنهم . انتهى .

وفيه فائدتان : التصريح بوجوب الاستثناء غيرَ أنه قيَّد المسألة بمَن يقول : « مؤمن حقا » لا بمَن يطلق « مؤمن » فليُتأمَّل .

والتصريح بأن الشكّ[1] في الخاتمة ، وهو أحسن تأويل للقائل[2] بالاستثناء ، وذكر فيه بعدما ذكر أن الشك في الكفر، ولو بعد مائة سنة كفرٌ ما نصُّه: « وكذلك لو تفكَّر[3] وقال في نفسه ، أكْفُرُ أو لا[4] ؛ فقد كفر » . انتهى .

وهذا التفكُّر إن كان شكا أو نيَّةً فقد سبقا في كلامه ، وإلا فأيّ شيءٍ هو غير حديث النفس المتجاوَز عنه ، أو هو صريح [الإسلام و][5] الإيمان فليُتأمَّل .

٤٣٢
عبد الله بن عبد الكريم بن هَوازِن
يُعرف بأبي سعد القُشَيْرِيّ *

أكبر أولاد الأستاذ أبي القاسم .

كان إماما كبيرا جيِّدَ القَرِيحة له النصيب الوافر والحظ الجليل الجزيل من التصوف ، أصوليا نحويًّا .

سمع أبا بكر الحِيرِيّ ، وأبا سعيد الصَّيْرَفِيّ ، وهذه الطبقة .

وقدم بغداد مع والده فسمع[6] من القاضي أبي الطيِّب وغيره .

---

(١) في المطبوعة : « بأنه للشك » وأثبتنا ما في س ، د .

(٢) كذا في المطبوعة ، د . وفي س : « القائلين » .

(٣) كذا في المطبوعة ، وفي س ، د : « لو تفكر في نفسه ، وقال في نفسه » لكن توجد في س آثار تضبيب خفيفة على « في نفسه » الأولى . (٤) في المطبوعة : « أو » والمثبت من س ، د .

(٥) زيادة في المطبوعة ، على ما في س ، د .

* له ترجمة في : الأنساب ٤٥٣ ب ، شذرات الذهب ٣ / ٣٥٤ ، العبر ٣ / ٢٨٧ .

(٦) في المطبوعة ، د : « سمع » وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى .

مولده سنة أربع عشرة وأربعمائة .

وكان والده يعامله معاملة الأقران ، ويحترمه ، لما يراه عليه من الطريقة الصالحة .

روى عنه ابن أخته عبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ ، وقال : « كان رضيعَ أبيه في الطريقة وفَخرَ ذويه وأهله على الحقيقة ، وأكبرَ أولاد زين الإسلام المذكور، مَن لاترى العيون مثله في الدُّهور، ذو حظٍّ وافرمن العربية ، كان يذكر دروسا من الأصول والتفسير، بعبارة مهذَّبة لا يتخطرف لِسانه إلى لَحْن ، ولا يَعْثُر لضعف في معرفته ووَهْن . وقد حصَّل الفقه ، وكانت المسائل على حفظه بأصولها ونُكَتها ، وبرع في علم الأصول بطابع سَيَّال، وخاطرٍ إلى مَواقع[1] الإشكال ميّال ، سبّاق إلى دَرْك المعانى، وقّاف على المَدارك والمَبانى . وأما علوم الحقائق فهو فيها [2] يشُق الشَّعْر [2] .

ثم قال يصف مجلس وعظه : وصار مجلسه روضةَ الحقائق والدقائق ، وكلماته مُخْرِقَةَ[3] الأكباد والقلوب ، ومواجيده مُقَطِّرة الدماء من الجفون مكان الدموع ، ومُمَطِّرة الصدور بالتخويف والتفزيع » . انتهى .

وقال ابن السَّمعانى: كانت أوقاته ظاهراً مستغرَقةً فى الطهارة والاحتياط[4] ثم فى الصلوات والمبالغة فى وَصْل[5] التكبير ، وباطنا فى مراقبة الحق ومُشاهدة أحكام الغيب ، لا يخلو وقته عن تنفس الصُّعَداء ، وتذكُّر البُرَحاء ، وترنُّم بكلام منظوم أو منثور ، يتذكر وقتا[6] مضى » . انتهى .

توفى فى ذى القعدة سنة سبع وسبعين وأربعمائة ، قبل أمِّه السيدة فاطمة بنت الدقَّاق بأربع سنين . والله أعلم .

---

(١) فى س وحدها : « مواضع » . (٢) فى المطبوعة : « كشق القمر » ، وفى د : « كشف الشعر » والمثت من س ، الطبقات الوسطى ، والضبط منها. (٣) فى س وحدها : « محرقة » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « فيها » .

(٥) فى المطبوعة : « وصف » والمثبت من من س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى الطبقات الوسطى : « وقت مضى » وفوق الميم فتحة .

٤٣٣
عبد الله بن على بن إسحاق
أخو الوزير نظـام الملك أبو القاسم *

من أهل طوس .

دخل نيسابور فى شبابه ؛ لطب العلم ، وحضور مجالس الحديث ، واستوطنها إلى حين وفاته . وكان عفيفا نَزِها ، كثير فعل الخير ، مواظبا على قراءة القرآن ، غيرَ مُداخل لأخيه فى شئ من أمور السلطان .

سمع أبا حَسَّانَ المُزَكِّى ، وأبا عثمان الصابونىّ ، وأبا حفص [بن][1] مَسرور ، وناصراً العُمَرىّ ، وعبد الغافر بن محمد الفارِسىّ ، والأستاذ [أبا القاسم][1] القُشَيْرِىّ[2] ، وغيرهم .

روى عنه جماعة .

ولد سنة أربع عشرة وأربعمائة ، ومات فى سنة تسع وتسعين وأربعمائة .

٤٣٤
عبد الله بن على بن عوف أبو محمد السِّنِّىّ **

من أهل السِّنّ[3] ، بكسر السين المهملة .

تفقه على القاضى أبى الطيِّب ، وكان يحضر درس أبى إسحاق الشِّيرازىّ إلى حين وفاته . وقد ناهز الثمانين ، وسمع أبا على بن شاذان وغيره .

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ / ٤٠٩ ، العبر ٣ / ٣٥٣ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٢) زيادة من س ، د ، على ما فى المطبوعة .

** له ترجمة فى : الأنساب ٣١٥ ب ، واكتفى بكنيته ، معجم البلدان ٣/١٦٩ .

(٣) فى المطبوعة ، د : « السنن » وأثبتنا الصواب من س ، والطبقات الوسطى . ومعجم البلدان . والسن : موضع بالعراق . كما ذكر ياقوت .

وحدَّث بيسير[١] ، وهو الذى يقول له القاضى أبو الطيِّب وقد استعار منه شيئا :

يا أيّها الشيخُ الجليلُ السُّنِّى ... ارْدُدْ علىَّ ما استعرتَ مِنِّى

توفى سنة خمس وستين وأربعمائة .

٤٣٥

عبد الله بن على بن محمد بن على

أبو القاسم البَحَّانِىّ القاضى

قال عبد الغافر : « من عيون الفقهاء ، وأرباب الفتوى ، حافظ للمذهب ، من تلامذة أبى محمد الُجوَيْنىّ ، ومن بيت العلم والحديث بناحية زُوزَن » . والله أعلم .

٤٣٦

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أسد بن إدريس الرازىّ

أبو القاسم

كان بمصر .

قال ابن الصلاح : « ووقع فى بعض[٢] المواضع : « عبد الله بن محمد بن أسد » وفى بعضها « عبد الله بن محمد بن إدريس » قال : وذلك اختصار لما ذكرناه » .

روى عن [ابن][٣] أبى حاتم .

روى عنه المُقْرى أبو عمر الطَّلَمَنْكِىّ .

٤٣٧

عبد الله بن محمد بن سالم*

قال المَطَرِىّ : أخذ الفقه عن أبيه وُوُلد[٤] فى شهر رجب سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة،

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « بتستر » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة ، د : « فى مواضع » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . والطبقات الوسطى .

* ترجم له ابن سمرة فى طبقات فقهاء اليمن ١١٠ .

(٤) فى المطبوعة : « ولد » وأثبتنا ما فى س ، د ، والطبقات الوسطى .

ومات بذى أشْرَقَ[1] ، سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

٤٣٨

عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن محمد

أبو محمد الأصفهانِىّ ، المعروف بابن اللَّبَّان*

قال فيه الخطيب : أحد أوعية العلم وأهل الدين والفضل .

سمع بأصبهان أبا بكر المُقْرِى وغيره ، وببغداد أبا طاهر المُخَلِّص ، وبمكة أبا الحسن أحمد ابن إبراهيم بن فِراس ، وتفقه على الشيخ أبى حامد ، ودرَس على القاضى أبى بكر ، الأَصُولَيْن[2] ، وحدَّث وسمع منه الخطيب . قال : « وكان من أحسن الناس تلاوةً للقرآن ، ومن أوجز الناس عبارةً فى المناظرة ، مع تديُّن جميل ، وعبادةٍ كثيرة ، ووَرَع بيِّن ، وتقشُّف ظاهر ، وحسن خُلُق[3] ، وسمعتُه يقول : حفِظت القرآن ولى خمس سنين .

وله كتب كثيرة مصنَّفة .

وقد أدركَ ابنَ اللبّان شهرُ رمضان من سنة سبع وعشرين وأربعمائة وهو ببغداد فصلَّى بالناس صلاةَ التراويح ، فى جميع الشهر ، وكان إذا فرغ من صلاته بالناس فى كل ليلة لا يزال قائما فى المسجد يصلّى حتى يطلُعَ الفجر ، فإذا صلّى دارَس[4] أصحابَه .

قال : وسمعته يقول : لم أضع جَنْبى للنوم فى هذا الشهر ، ليلا[5] ولا نهارا ، وكان

---

(١) ذو أشرق : بلد باليمن انظر معجم البلدان ١/ ٢٧٧ . وقد حدد ابن سمرة يوم وفاة المترجم . قال : فى ربيع الأول يوم الخميس . ثم قال : وكان شيخا زاهدا ورعا عدلا .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٩٣ ب ، تاريخ بغداد ١٠ / ١٤٤ ، تبيين كذب المفترى ٢٦١ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٧٤ ، العبر ٣ / ٢١١ ، اللباب ٣ / ٦٥ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٣٨ .

(٢) فى المطبوعة : « الأصولين » وفى د : « الأصولى » وأثبتنا ما فى س . وقد جاءت العبارة فى تاريخ بغداد هكذا : « صحب القاضى أبا بكر الأشعرى ودرس عليه أصول الديانات ، وأصول الفقه » .

(٣) فى تاريخ بغداد : « وخلق حسن » .

(٤) فى الأصول : « درس » والمثبت من تاريخ بغداد ، والنقل منه .

(٥) فى المطبوعة : « لا ليلا » . وأثبتنا ما فى س ، د ، وتاريخ بغداد .

وِرْدُه كلّ ليلة فيما يصلى لنفسه سُبْعا من القرآن ، يقرأه بترتيل وتمهُّل .

مات بأصبَهان فى جُمادى الآخرة ، من سنة ست وأربعين وأربعمائة » .

٤٣٩

عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّوَيه

الشيخ أبو محمد الجُوَيْنِى*

والد إمام الحرَمَيْن ، أوحد زمانه ، علماً [ودِينا][1] وزهداً ، وتقشُّفا زائدا وتحرِّياً فى العبادات .

كان يلقّب بِرُكْن الإسلام ، له المعرفة التامّة بالفقه والأصول ، والنحو والتفسير والأدب ، وكان لفرْط الديانة مَهيباً ، لا يجرى بين يديه إلا الجِدُّ والكلام ، إمّا فى علم أو زُهد وتحريض على التحصيل .

سمع الحديث من القفال ، وعَدْنان بن محمد الضَّبِّىّ ، وأبى نُعَيْم عبد الملك بن الحسن ، وابن مَحْمِش[2] ، وببغداد من أبى الحسين بن بِشْران ، وجماعة .

روى عنه ابنه إمام الحرمين ، وسهل بن إبراهيم المَسْجِدىّ ، وعلى بن أحمد المَدِينىّ ، وغيرهم .

تفقه أولا على أبى يعقوب الأَبِيوَرْدِىّ بناحية جُوَيْن ، ثم قدم نيسابور ، واجتهد فى التفقّه على أبى الطيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، ثم ارتحل إلى مَرْوَ قاصداً القفّال المَرْوَزِىّ ، فلازمه حتى تخرّج به ، مذهبا وخِلافا ، وأتقن طريقته ، وعاد إلى نيسابور سنةَ سبع وأربعمائة ،

---

* له ترجمة والأنساب ١٤٤ ب، البداية والنهاية ١٢ / ٥٥ ، تبيين كذب المفترى ٢٥٧ ، دمية القصر ١٩٦ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٦١ ، طبقات العبادى ٢١٢ ، طبقات المفسرين ١٥ طبقات ابن هداية الله ٤٨ ، العبر ٣ / ١٨٨ ، اللباب ١ / ٢٥٧ ، مرآة الجنان ٣ / ٥٨ ، معجم البلدان ٢ / ١٦٥ ، مفتاح السعادة ٢ / ١٨٤ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٤٢ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٥٠ .

(١) زيادة من س ، وحدها .

(٢) فى المطبوعة ، د : « محمس » والتصويب من س ، وانظر الجزء الرابع ، صفحة ١٩٨ .

وقعد للتدريس والفتوى ، ومجلس المناظرة ، وتعليم الخاصّ والعام ، وكان ماهرا فى إلقاء الدروس .

وأما زهده وورعه فإليه المنتهى .

قال الإمام أبو سعيد[١] بن الإمام أبى القاسم القُشَيْرِىّ : كان أئمّتنا[٢] فى عصره والمحقِّقون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل والخصال الحميدة أنه لو جاز أن يبعث اللهُ نبيًّا فى عصره لما كان إلا هو ؛ مِن حسن طريقته وزهده ، وكمال فضله .

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابونِىّ : لو كان الشيخ أبو محمد فى[٣] بنى إسرائيل لنُقِل إلينا شمائلُه ولافتخروا به .

ومن وَرَعه أنه ما كان يستند فى داره المملوكة [له][٤] إلى الجدار المشتَرَك بينه وبين جيرانه ، ولا يدُقّ فيه وَتِداً ، وأنه كان يحتاط فى أداء الزكاة ، حتى كان يؤدِّى فى سنة واحدة مرّتين ، حَذَراً من نسيان النيّة ، أو دَفْعِها إلى غير المستحِقّ .

وعن الشيخ أبى محمد ، أنه قال : نحن[٥] من العرب ، من قرية[٦] يقال لها سِنْبِس .

ومن ظريف ما يُحكَى ما ذكره أبو عبد الله الفُراوِىّ قال : سمعت إمام الحرمين يقول : كان والدى يقول فى دعاء قُنوت الصبح : اللهم لا تَعُقْنا عن العلم بعائق ، ولا تمنعنا عنه بمانع .

---

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم . وسيترجم فى هذه الطبقة .

(٢) فى المطبوعة ، د : « المتأخرون » ، وفى س : « إماما » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى . وتبيين كذب المفترى ، والنقل فيه عن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى ، وقد كتب به إليه.

(٣) فى المطبوعة : « من » وأثبتنا ما فى س ، د ، والطبقات الوسطى. (٤) زيادة من س ، والطبقات الوسطى ، على ما فى المطبوعة ، د . (٥) فى الطبقات الوسطى : « نحن العرب » .

(٦) هكذا فى أصول الطبقات الكبرى والطبقات الوسطى . ولم نجد فى كتب البلدان بلدا بهذا الاسم وهو بلا ريب، خطأ . صوابه : « قبيلة » . فقد جاء فى اللباب ١ / ٥٦٨ : « السنبسى . بكسر السين المهملة وسكون النون ، وكسر الباء الموحدة ، وفى آخرها سين أخرى ، هذه النسبة إلى سنبس ، قبيلة مشهورة من طيء » . وهو سنبس بن معاوية بن ثعل . من طيء. انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٠٢ ، وانظر أيضا كتاب « لمع الأدلة » . صفحة ١٢ .

قال إمام الحرمين : وكان أبو القاسم السَّيَّارىّ يوما اقتدى بوالدى فى صلاة الصبح ، وقد سُبِق بركعة ، فلما قضاها قال فى دعاء القنوت هذا [الدعاء][1] فقلت له : لا تقل هذا فى دعاء القنوت ، فقال : أنت تخرج على كل أحد ، حتى على أبيك .

● قلت: كان إمام الحرمين يرى أن الاعتدال ركن قصير ، فلا يُزاد فيه على المأثور ؛ لأنه يطول به ، وفى بطلان الصلاة بتطويل اعتدال الركوع خلافٌ[2] معروف بين الأصحاب، مبنىٌّ على قِصَره أو طوله ، بل بالغ [الإمام ، أى][3] إمام الحرمين فقال : فى « قلبى من الطمأنينة فى الاعتدال شىء » وأشار غيره إلى تردّد فيها[4]. والمعروف الصواب وجوبُها

ورُوى أن الشيخ أبا محمد رأى إبراهيم الخليل عليه السلام فى المنام، فأومأ لتقبيل رجليه، فمنعه ذلك تكريما له . قال : فقبّلت عَقِبيْه ، وأوّلت ذلك البركةَ والرِّفعة تكون فىّ عَقِبى .

قلت : فأىّ بركة ورِفْعة مثل إمام الحرمين ولده .

توفى الشيخ أبو محمد سنة ثمان[5] وثلاثين وأربعمائة بنيسابور .

قال الحافظ أبو صالح المؤذِّن : غسّلته[6] ، فلما لففته فى الأكفان رأيت يده اليمنى إلى الإبْط زهراء[7] منيرة من غير سوء ، كأنها تتلألأ تلألؤ القمر ، فتحيّرت وقلت : هذه من بركات فتاويه .

ومن تصانيفه: « الفروق » و« السِّلْسِلَة » و « التبصرة » و « التذكرة » و« مختصر المختصر » و « شرح الرسالة » وله « مختصر فى موقف الإمام والمأموم » ووقفت على «شرح على كتاب عيون المسائل» التى صنّفها أبو بكر الفارسى ، ذكر كاتبه ، وهو إسماعيل بن أحمد

---

(١) ساقط من المطبوعة ، د وهو من س، والطبقات الوسطى . (٢) فى س وحدها: « كلام »

(٣) زيادة فى المطبوعة ، على ما فى س ، د . (٤) فى المطبوعة ، د : « فيه » وأثبتنا ما فى س .

(٥) فى فى الأنساب : « أربع » . (٦) قبل هذا فى وفيات الأعيان : « مرض الشيخ أبو محمد الجوينى سبعة عشر يوما ، وأوصانى أن أتولى غسله وتجهيزه ، فلما توفى . . . »

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى : «إلى الإبط منيرة كلون القمر »، وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ووفيات الأعيان ، وفيها : « وهى تتلألأ » .

النوكانى[1] الطُّرَيْثِيثىّ ، أنه علقه عن الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ ، وقد قدمت ذكر هذا الشرح فى ترجمة الفارسى[2] ، لكنى رأيت الرُّويانىّ ينقل فى « البحر » أشياء جمّة عن « شرح عيون المسائل » للقفّال ، أخذها بألفاظها فى هذا الشرح ، وربما أتت على سطور كثيرة ، كما قال فى « البحر » فى انعقاد النكاح بالمكاتبة ، إن القفّال قال فى « شرح عيون المسائل » فذكر أسطرا كثيرة ، هى بعبارتها موجودةٌ فى هذا الشرح . ومثل هذا كثير ، فتحيّرت ؛ لأن وِجدان هذا الأصل بخط المعلِّق نفسِه يعيِّن أنه كلام الشيخ أبى محمد ، ونقل الرُّويانىّ يقتضى أنه كلام القفّال ولعل الشيخ أبا محمد أملاه عن شيخه القفّال ؛ ليجتمع هذان الأمران ، وإلا فكيف السبيل إلى الجمع ؟

وله « تفسير » كبير يشتمل على عشرة أنواع ، فى كل آية ، وكتاب « المحيط » وسنشرح خبره .

ومن شعره يرثى بعض أصدقائه ؛ ولم أسمع له غيرها رحمه الله تعالى :

رأيتُ العلمَ بَكّاه حزيناً ونادَى الفضلُ واحَزنا وبُوسى[3]
سألتُهما بذاك فقيل أوْدَى أبو سهل محمّدُ بن موسى[4]

﴿ ذكر البحث عن حال المصنَّف ﴾

الذى كان الشيخ أبو محمد قد بدأ فيه ثم رجع عن إتمامه ؛ لكلام أرسله إليه الحافظ أبو بكر البَيْهَقِىّ ، رحمهم الله تعالى .

كان الشيخ أبو محمد قد شرع فى كتاب سماه « المحيط » عزم فيه على عدم التقيّد[5] بالمذهب ،

---

(١) فى المطبوعة : « النوكانى » . وفى س : « البوكانى » . وفى د : « البرقال » . وانظر ترجمته فى الجزء الرابع ، صفحة ٢٦٦ . (٢) لم يذكر المصنف هذا الشرح فى ترجمة الفارسى ، بالجزء الثانى ، صفحة ١٨٤ ، وإنما ذكره أثناء ترجمة إسماعيل بن أحمد ، فى الجزء الرابع ، صفحة ٢٦٦ .

(٣) فى المطبوعة : « وبادى » ، وأثبتنا الصواب من س ، د ، ودمية القصر .

(٤) فى المطبوعة : « لذاك » ، وفى د : « نداك » ، والمثبت من س ، ودمية القصر .

(٥) فى المطبوعة : « التقييد » والمثبت من س ، د .

وأنه يقف على مَوْرِدِ الأحاديث لا يَعْدُوها[١] ، ويتجنّب جانب العصبيّة للمذاهب فوقع إلى الحافظ[٢] أبى بكر البَيْهَقِىّ منه ثلاثةُ أجزاء ، فانتقد عليه أوهاما حديثيّةً ، وبيّن أن الآخذ بالحديث الواقف عنده هو الشافعى ، رضى الله تعالى عنه ، وأن رغبته عن الأحاديث التى أوردها الشيخ أبو محمد إنما هى لِعلل فيها ، يعرفها مَن يُتقن صناعة المحدِّثين .

فلما وصلت الرسالة إلى الشيخ أبى محمد قال : هذه بركة العلم ، ودعا للبيهقى ، وترك إتمام التصنيف ، فرضى الله عنهما[٣] ، لم يكن قصدهما غير الحق والنصيحة للمسلمين ، وقد حصل عند البيهقى مما فعله الشيخ أبو محمد أمرٌ عظيم ، كما يظهر من كلامه فى هذه الرسالة ، وأنا أرى أن أسوقها بكمالها لتُستَفاد فإنها مشتملةٌ[٤] على فوائدَ مهمةٍ ، ودالّةٌ على عظيم[٥] قدْر البَيْهقى ، وفيها أيضا مواضعُ من كتاب « المحيط » انتقدها البَيْهقىّ فتُستفاد[٦] أيضا ، وبالله التوفيق .

﴿ ذكر صورة الرسالة التى أرسلها إليه الحافظ البَيْهَقِىّ ﴾

كتب إلىّ أبو عبد الله الحافظ وخلقٌ من مشيختنا[٧] ، عن أبى الفضل ابن عساكر ، عن أبى روح الهَرَوِىّ ، عن أبى المظفَّر [بن][٨] السَّمْعانى ، عن أبيه الحافظ أبى سعد ، قال أخبرنا أبو نصر على بن مسعود [بن][٨] محمد الشُّجاعِىّ إذنا ، قال : حدّثنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِىّ قال :

سلام الله ورحمته على الشيخ الإمام ، وإنى أحمدَ إليه اللهَ الذى لا إله إلا هو وحدَه ، لا شريكَ له ، وأصلّى عَلَى رسوله[٩] صلى الله عليه وسلم ، أما بعدُ : عصَمنا الله بطاعته ،

---

(١) فى المطبوعة : « لا يتعداها » وأثبتنا ما فى س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « للحافظ » ، وأثبتنا ما فى س ، د .

(٣) فى المطبوعة ، د : « ولم » ، وأثبتناما فى س .

(٤) فى المطبوعة ، د : « تشتمل » وأثبتنا ما فى س .

(٥) فى المطبوعة: « عظم » والمثبت من س ، د .

(٦) فى المطبوعة : « تستفاد » ، وفى د : « لتستفاد » . وأثبتنا ما فى س .

(٨) فى المطبوعة : « مشايخنا » والمثبت من س ، د .

(٧) زيادة من س . د ، على ما فى المطبوعة .

(٨) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .

(٩) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « على رسوله محمد وعلى آله ، أما بعد » .

وأكرمنا بالاعتصام بسنّة خيرته من بريّته، صلى الله عليه وسلم، وأعاننا على الاقتداء بالسلف الصالحين من أمّته، وعافانا فى ديننا ودنيانا، وكفانا كلّ هوْل دون الجنة، بفضله ورحمته، إنه واسع المغفرة والرحمة، وبه التوفيق والعصمة. فقلبى للشيخ، أدام الله عصمته وأيّد أيامه، مُعْتقِد، ولسانى له بالخير ذاكر، ولله تعالى على حسن توفيقه إياه شاكر، والله جلّ ثناؤه يزيده توفيقا وتأييدا وتسديدا، وقد علم الشيخ أدام الله توفيقه، اشتغالى بالحديث، واجتهادى فى طلبه، ومُعْظَم مقصودى منه فى الابتداء التمييزُ بين ما يصحّ الاحتجاج به من الأخبار، وبين ما لا يصحّ، حتى رأيت المحدّثين من أصحابنا يرسلونها فى المسائل على ما يحضُرهم من ألفاظها، من غير تمييز منهم بين صحيحها وسقيمها، ثم إذا احتجّ عليهم بعض مُخالفيهم بحديثٍ شقَّ عليهم تأويلُه أخذوا فى تعليله بما وجدوه فى كتب المتقدمين من أصحابنا تقليدا، ولو عرفوه معرفتَهم لَميّزوا صحيح ما يوافق أقوالهم[1] من سقيمه، ولَأمسكوا عن كثير مما يحتجّون به، وإن كان يطابق آراءهم، ولاقتدوا[2] فى تركِ الاحتجاج برواية الضعفاء والمجهولين بإمامهم، فشرْطه فيمن يُقبل خبرُه عند مَن يعتنى بمعرفته مشهور، وهو بشرحه فى كتاب «الرِّسالة»[3] مسطور، وما ورد من الأخبار بضعف روايته أو انقطاع إسناده كثير، والعلم به على مَن جاهد فيه سهلٌ يسير، وقد احتجَّ فى تركِ الاحتجاج بالمجهولين، بما أنبأنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدثنا الرَّبيع بن سليمان، قال: حدثنا الشافعىّ، [قال][4]: حدثنا سُفيان، عن محمد بن عمرو[5]، عن أبى سَلَمة، عن أبى هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «حَدِّثوا عَنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَحَدِّثُوا عَنِّى وَلَا تَكْذِبُوا عَلَىَّ».

قال الشافعىّ: أحاط العلمُ أن النبىّ صلّى الله عليه وسلّم لا يأمر أحدا بحالٍ أن يكذب

---

(١) فى المطبوعة: «أحوالهم». وأثبتنا ما فى س، د. (٢) فى المطبوعة: «ولا اقتدوا». وأثبتنا الصواب من س، د. (٣) انظر الرسالة، صفحة ٣٩٠، وما بعدها.

(٤) زيادة من س وحدها. (٥) فى المطبوعة: «عمر» وأثبتنا الصواب من س، والرسالة ٣٩٢.

على بنى إسرائيل ، ولا على غيرهم ، فإذ[1] أباح الحديث عن[2] بنى إسرائيل فليس أن يَقبَلُوا [الحديثَ][3] الكذبَ على بنى إسرائيل[4] ، لأنه يُروَى عنه صلّى الله عليه وسلّم أنه قال : « مَنْ حَدَّثَ بحَدِيثٍ وَهُوَ يُرَاهُ كَذِباً فَهُوَ أَحَدُ الكاذِبَيْن »[5] وإنما أباح قبول ذلك عمّن حدَّث به ممن يُجْهَلُ[6] صدقُه وكذبه .

قال : وإذا فرّق بين الحديث عنه ، والحديثِ عن بنى إسرائيل ، فقال : « حَدِّثُوا عَنِّى ولا تَكْذِبُوا عَلَىَّ » فالعلم إن شاء الله يُحيط أن الكذبَ الذى نهاهم عنه هو الكذبُ الخفِىُّ ، وذلك الحديثُ عمّن لا يُعرف صدقُه .

ثم حكى الشافعىّ فى ردّ حديث الضعفاء عن ابن عمر ، وعن عُروة بن الزُّبَير ، وسعد ابن إبراهيم وحكاه فى « كتاب العُمْرَى »[7] عن عطاء بن أبى رَباح ، وطاوس ، وابن سيرين ، وإبراهيم النَّخَعِىّ ، ثم قال : ولا لقيتُ ولا علمتُ أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب .

قال الشيخ الفقيه أحمد : وإنما يخالفه بعض من لا يُعَدّ من أهل الحديث ، فيرى قبول رواية المجهولين ، مالم يعلم ما يُوجب ردَّ خبرهم . وقد قال الشافعىّ رضى الله عنه فى أول « كتاب الطهارة »[8] حين ذكر ما تكون به الطّهارة من الماء ، واعتمد فيه على ظاهر القرآن : « وقد رُوى فيه عن النبىّ صلى الله عليه وسلم حديثٌ[9] يوافق ظاهرَ القرآن ، فى إسناده من لا أعرفه » ثم ذكر حديثه عن مالك ، عن صَفْوان بن سُلَيم ، عن سعيد ابن سَلَمة ، عن المغيرة بن أبى بُرْدة ، عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فى البحر .

(١) فى الأصول : « فإذا » وأثبتنا ما فى الرسالة ٣٩٨ . وللشيخ أحمد شاكر عليها تعليق طيب ، فانظره فى حواشى الرسالة . (٢) فى المطبوعة ، د : « على » . وأثبتنا الصواب من س ، والرسالة ٣٩٩ . (٣) ساقط من الرسالة . (٤) فى هذا الموضع زيادة أسطر . انظرها فى الرسالة .

(٥) فى الأصول : « الكذابين » وأثبتنا ما فى الرسالة وهو ما جاء فى رواية الحديث . والكاذبين تقرأ بلفظ المثنى والجمع ، كما نقل محقق الرسالة . (٦) فى الأصول : « يحتمل » . والمثبت من الرسالة .

(٧) انظر الأم ٧ / ٢٠١ . (٨) الأم ١ / ٢ .

(٩) فى المطبوعة : « حديثا » والتصحيح من س ، د . والأم .

وعسى لم يخطر ببال فقيه من فقهاء عصرنا رَيْبٌ فى صحّة هذا الحديث ، وإمامه يقول : « فى إسناده مَن لا أعرفه » وإنما قال ذلك ؛ لاختلافٍ وقع فى اسم المغيرة بن أبى بُرْدة ، ثم فى وصله بذكر أبى هريرة ، مع إيداع مالك بن أنس إياه كتابه « المُوَطَّأ » ومشهور فيما بين الحفّاظ أنه لم يودعْه روايةَ مَن يَرْغَب عنه ، إلا روايةَ عبد الكريم أبى[1] أميَّة ، وعطاء الُخراسانىّ ، فقدرَغِب عنهما غيرُه[2] .

وتوقف الشافعىّ فى إيجاب الغُسل من غسل الميت[3] ، واعتذر بأن بعض الحفّاظ أدخل بين أبى صالح ، و [بين][4] أبى هريرة إسحاق مولى زائدة ، وأنه لا يعرفه ، ولعله أن يكون ثقةً . وتوقّف[5] فى إثبات الوقت الثانى لصلاة المغرب ، مع أحاديثَ صِحاحٍ رُوِيت فيه بعد إمامة جبريلَ عليه السلام النبىَّ صلى الله عليه وسلم ، حين لم يثبت عنده مِن عدالة رُواتها مايُوجب قبولَ خبرهم .

وكأنه وقع لمحمد بن إسماعيل البُخارِىّ رحمه الله بعده ما وقع له ، حتى لم يُخرِج شيئًا من تلك الأحاديث فى كتابه ، ووقف مسلم بن الحجّاج رحمه الله على ما يوجب قبول خبرهم ، ووَثِق بحفظ مَن رفع المختلَف فى رفعه منها ، فقبله وأخرجها فى « الصحيح » وهو فى حديث أبى موسى وبَرِيرة ، وعبد الله بن عمرو .

واحتج الشافعىّ رحمه الله فى كتاب « أحكام القرآن » برواية عائشة فى أن زوج

---

(١) فى المطبوعة : « بن أمية » وهو خطأ صوابه من س ، د ، وميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٦ ، وهو عبد الكريم بن أبى المخارق . أبو أمية . واسم أبيه : قيس ، فيما قيل . وذكر الذهبى عن أبى عمر ابن عبد البر : « غرمالكا منه سمته ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه . . . ولم يخرج مالك عنه حكما ، بل ترغيبا وفضلا » وذكر الذهبى أيضا : « قال أبو الفتح اليعمرى : لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه : إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت ، ووضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة .[وقد اعتذر لما تبين أمره ، وقال : غرنى بكثرة بكائه فى المسجد . أو نحو هذا » . انتهى وانظر الموطأ (باب وضع اليدين إحدهما على الأخرى فى الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة فى السفر) ١ / ١٥٨ .

(٢) فى المطبوعة : « غير مرة » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٣) انظر الأم ١ / ٢٣٥

(٤) زيادة فى س ، د ، على ما فى المطبوعة .

(٥) انظر الأم ١ / ٦٤ .

بَرِيرة كان عبدا ، وأن بعض مَن تَكَلَّم معه[1] قال له : هل تَروُون عن غيرِ عائشة أنه كان عبداً[2] ؟ قال الشافعيّ : فى المتقة ، وهى أعلم به من غيرها ، وقد رُوى من وجهين ، قد أثبتَّ أنت ما هو أضعف منهما ، ونحن إنما نُثبت ما هو أقوى منهما ، فذكر حديث عِكْرِمة ، عن ابن عباس ، وحديثَ القاسم العُمَرِىّ ، عن عبد الله بن دِينار ، عن ابن[3] عمرو ، أن زوج بَرِيرة كان عبدا .

وحديث عِكْرِمة عن ابن عباس ، قد أخرجه البخارىّ فى « الصحيح ».

إلا أن عِكْرِمة مُخْتَلَف فى عدالته ، كان مالك بن أنس [4]رحمنا الله وإياه لا يرضاه[4] وتكلم فيه سعيد بن المسيّب وعطاء ، وجماعة من أهل العلم بالحديث ؛ ولذلك ترك مسلم بن الحجّاج الاحتجاجَ بروايته فى « كتابه » ، والقاسم العُمَرِىّ ضعيف عندهم .

قال الشافعىّ لخصْمه : نحن إنما نُثبت ما هو أقوى منهما .

وقال فى أثرين ذكرهما فى « كتاب الحدود » : وهاتان الروايتان ، وإن لم يخالفانا ، غيرُ معروفتين ، ونحن نرجو ألا نكون ممن تدعوه الحُجّة على مَن خالفه إلى قبول خبر مَن لا يثبُت خبرُه بمعرفته عنده .

وله من هذا أشياء كثيرة يَكْتفِى بأقلّ من هذا مَن سلك سبيل النَّصَفة .

فهذا مذهبه فى قبول الأخبار ، وهو مذهب القدماء من أهل الآثار .

قال البيهقى رضى الله عنه : وكنتُ أسمع رغبة الشيخ رضى الله عنه فى سماع الحديث والنظر فى كتب أهله ، فأشكر إليه ، وأشكر الله تعالى عليه ، وأقول فى نفسى ، ثم فيما بين الناس : قد جاء الله عزوجل بمَن يرغب فى الحديث ويرغب فيه مِن بين الفقهاء ، ويميّز فيما يرويه ويحتجّ به

---

(١) فى المطبوعة : « فيه » والمثبت من س ، د . (٢) فى المطبوعة : « أنه عبد » وأثبتنا ما فى س ، د . (٣) فى المطبوعة : « أبى عمرو » والمثبت من س ، د .

(٤) فى المطبوعة : « رحمه الله تعالى وأبان لا يرضاه » . والمثبت من س ، د . وفى س : « لا يرضا به » . وانظر ميزان الاعتدال ٣ / ٩٣ .

الصحيحَ من السقيم ، من جملة العلماء ، وأرجو من الله أن يحيىَ سنة إمامنا المطّلبى في قبول الآثار، حيث أماتها أكثر فقهاء الأمصار بعدمَن مضى من الأئمة الكبار الذين جمعوا بين نوعَىْ علمى الفقه والأخبار، ثم لم يرض بعضُهم بالجهل به حتى رأيته حمل العالِم[1] به بالوقوع[2] فيه، والإزْراء[3] به والضحك منه ، وهو مع هذا يعظِّم صاحب مذهبه ويُجِلّه، ويزعم أنه لا يفارق فى منصوصاته قولَه ، ثم يَدَع فى كيفية قَبول الحديث وردِّه[4] طريقتَه ، ولا يسلك فيها سيرتَه ؛ لقلّة معرفته بما عرَف ، وكثرة غفلته عمّا عليه وقف ، هلّا نظر فى كتبه ثم اعتبر باحتياطه فى انتقاده لرُواة[5] خبره ، واعتماده فيمن اشتبه عليه حالُه على رواية غيره ! فيَرى سلوك مذهبه مع دلالة العقل والسمع واجبا على كلٍّ من انتصب للفُتيا ، فإمّا أن يجتهد فى تعلّمه ، أو يسكتَ عن الوقوع فيمن يُعلِّمه ، ولا يجتمع عليه وِزْران ، حيث فاته الأجران، والله المستعان ، وعليه التُّكلان .

ثم إن بعض أصحاب الشيخ أدام الله عزه وقع إلى هـــذه الناحية ، فعرض علىّ أجزاء ثلاثة مما أملاه من كتابه المسمى « بالمحيط » فسُرِرت به ورجوت أن يكون الأمر فيما يورده من الأخبار على طريقة مَن مضى من الأئمة الكبار ، لائقاً بما خُصَّ به من علم الأصل والفَرع، موافقاً لما مُيِّز به من فضل العلم والوَرَع ، فإذا أوّلُ حديث وقع عليه بصرى ، الحديثُ المرفوع فى النهى عن الاغتسال بالماء المشمَّس ، فقلت فى نفسى : يُورده ثم يضعِّفه أو يُصحِّح[6] القول فيه ، فرأيته قد أملى :

والخبر فيه ما رَوى مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

فقلت : هَلّا قال : رُوِى عن عائشة ، أو رُوِى عن ابن وهب ، عن مالك ، أو رُوِى عن مالك ، أو رُوِى عن إسماعيل بن عمرو الكوفى ، عن ابن وهب ، عن مالك ، أو رَوى

(١) فى المطبوعة : « العامل » . والمثبت من س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « فى الوقوع » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٣) فى المطبوعة : « والازدراء » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٤) فى الأصول : « ورد » ولعل الصواب ما أثبتنا .

(٥) فى س وحدها : « لروايه» . (٦) فى المطبوعة : « ويضعف » ، وفى د : « أو يصعف » بإعجام الياء والفاء فقط . وأثبتنا ما فى س .

خالد بن إسماعيل ، أو وهب بن وهب ، أبو البَخْتَرِيّ ، عن هشام بن عروة ، أو رَوى عمرو ابن محمد الأعْسَم ، عن فُلَيح ، عن الزُّهرى ، عن عُروة ؛ ليكون الحديث مضافا إلى ما يليق به مثل هذه الرواية ، ولا يكون فى مثل هذا[1] عن مالك بن أنس من[1] أظنه يبرأ إلى الله تعالى من روايته ، ظنا مقرونا بعلم .

ثم إنى رأيتُه ، أدام الله عِصمته ، أوّل حديث التسمية ، وضعّف ما رُوى عن ربيعة ابن أبى عبد الرحمن فى تأويله بحديثٍ شهِد به على الأعمش أنه رواه عن شَقِيق بن سلمة ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيمَن توضأ وسمَّى ، وفيمَن توضأ ولم يُسَمِّ .

وهـذا حديثٌ تفرّد به يحيى بن هاشم السِّمْسار ، عن الأعمش ، ولا يشُكّ أحدٌ فى ضعفه[2] .

ورواه أيضا عبد الله بن حكيم ، أبو بكر الداهِرِيّ[3] ، عن عاصم بن محمد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعا .

وأبو بكر الداهِرِيّ ضعيف لا يُحتجّ بخبره .

ورُوِى من وجه آخر مجهول ، عن أبى هريرة ولا يثبُت .

وحديث التسمية قد رُوى من أوْجُه ، ما وجْهٌ من وجوهها إلّا وهو مِثْل إسنادٍ من أسانيد ما رُوِى فى مقابلته[4] ، ومع ذلك فأحمد بن حنبل رضى الله عنه يقول : لا أعلم فيه حديثا ثابتا .

فقلت فى نفسى : قد ترَك الشيخ ، حرس الله مُهجته ، القومَ فيما أحدثوا من المساهلة فى رواية الأحاديث ، وأحسبه سلك هذه الطريقة فيما حُكِى لى عنه ، من مسحه[5] وَجْهَه

---

(١) فى المطبوعة، د : « على مالك بن أنس ما » ، والمثبت فى : س .

(٢) أى يحيى بن هاشم . انظر ميزان الاعتـدال ٤/٤١٢ .

(٣) فى المطبوعـة : « عن أبى بكر الزاهرى » . وكانت فى د : « أبو بكر الداهرى » ثم شطبت وكتب فوقها : « عن أبى بكر » وأثبتنا الصواب من س ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤١٠ ، ٤/ ٤٩٩ ، واللباب ١ / ٤٠٨ . (٤) فى المطبوعة : « مقالته » والمثبت من س ، د .

(٥) فى المطبوعة : « فيما حكى له عند مسح » وأثبتنا ما فى س ، د .

بيديه فى قنوت صلاة الصبح ، وأحسنَ الظنّ برواية مَن رَوى مَسْحَ الوجه باليــدين بعد الدعاء ، مع ما أخبرنا :

● أبو عبد الله الحافظ ، قال : أخبرنا أبو بكر الجَراحِىّ ، قال : حدثنا سارية[1] ، حدثنا عبد الـكريم السكرى ، قال : حدثنا وهب بن زَمْعة ، أخبرنى[2] على الناسائى[3] ، قال : سألت عبد الله بن المبارَك عن الذى إذا دعا مَسَح وجهه ، فلم يُجب . قال على : ولم أره يفعل ذلك ، قال [على][4] : وكان عبد الله يَقْنُت بعد الركوع فى الوِتْر ، وكان يرفع يديه فى القُنوت .

وأخبرنا أبو على الرُّوذْبارِىّ ، حـدثنا أبو بكر بن داسَة ، قال : قال أبو داود السِّجِسْتانِىّ[5] : « رُوِى هذا الحديث من غير وجه [6] عن محمد بن كعب [كلّها واهية][7] وهذا الطريق أمْثَلُها ، وهو ضعيف أيضا » .

يريد[6] به حديث عبـــد الله بن يعقوب ، عمّن حدثه ، عن محمد بن كعب القُرَظِىّ ، عن ابن عباس ، عن النبىّ صلى الله عليه وسلم : « سَلُوا اللهَ بِبُطُونِ أَكُفِّــكُمْ ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا ، فَإِذَا فَرَغْتُمْ فَامْسَحُوا بِهَا وُجُوهَــكُمْ » .

ورُوِى ذلك من أوجُهٍ أُخر ، كلها أضعف من رواية مَن رواها عن ابن عباس .

وكان أحمد بن حنبل يُنـكرها ، وحُــكى عنه أنه قال : فى الصلاة [لا][8] ، ولا بأس به فى غير الصلاة .

قال الفقيه : وهذا لما فى استعماله فى الصلاة من إدخال عملٍ عليها ، لم يثبُت به[9] أثر ، وقد يدعو فى آخر تشهُّده ثم لا يرفع يديه ولا يمسحهما بوجهه ، إذ لم يَرِد بهما أَثَر ،

---

(١) كذا فى المطبوعة . وفى س : « شاسويه » بإعجام الشين فقط . ورسم الـكلمة غير واضح فى د . (٢) فى المطبوعة : « أخبرنا » والمثبت من س ، د . (٣) كذا فى المطبوعة ، د بغير إعجام. وفى س : « الناساى » ولم نهتد إلى صحة النسبة . (٤) زيادة من س ، على ما فى المطبوعة ، د .

(٥) سنن أبى داود (باب الدعاء ، من كتاب الوتر) ١ / ١٤٨ .

(٦) ساقط من د وحدها . (٧) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، وسنن أبى داود .

(٨) تـكملة لازمة من س . (٩) فى س وحدها : « فيه » .

فكذا فى دعاء القنوت ، يرفع يديه ؛ لورود الأثر به ، ولا يمسح بهما وجهه ، إذ لم يثبُت فيه أثر . وبالله التوفيق .

وعندى أن مَن سَلك من الفقهاء هذه الطريقة فى المساهلة أنكِر عليه قوله ، (1) مع كثرة ما رُوِى من الأحاديث(1) فى خلافه ، وإذا كان هذا اختيارَه ، فسبيله أدام الله توفيقه على فى مثل هذه الأحاديث : « رُوِى عن فلان » ، ولا يقول : « رَوى فلان » لئلا يكون شاهدا على فلان بروايته من غير ثبت ، وهو إن فعل ذلك وجد نفسه متَّبعا .

فقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : سمعت أبا الوليد الفقيه ، يقول : لما سمع أبو عثمان الحِيرِىّ من أبى جعفر بن حَمدان(2) أن كتابه المخرَّج على كتاب مسلم ، كان يُديم النظر فيه ، فكان إذا جلس للذِّكْر يقول فى بعض ما يذكر من الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول فى بعضه : رُوِى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فنظرنا فإذا به(3) قد حَفِظ ما فى الكتاب ، حتى ميَّز بين صحيح الأخبار وسقيمها .

وأبو عثمان الحِيرِىّ يحتاط فى هذا النوع من الاحتياط فيما يُدِير(4) من الأخبار فى المواعظ ، وفى فضائل الأعمال ، فالذى يُدِيرها(5) فى الفرض والنَّفْل ويحتجّ بها فى الحرام والحلال أولى بالاحتياط وأحوج إليه ، وبالله التوفيق .

قال الفقيه : وقد رأيت بعضَ مَن(6) أوردت عليه شيئا من هذه الطريقة فَزِع فى رَدِّها إلى اختلاف الحفّاظ فى تصحيح الأخبار وتضعيفها ، ولو عرف [حقيقة](7) اختلافهم لعَلِم أن لا(8) فرج له فى الاحتجاج به ، كما لا فرج لمن خالفنا فى أصول الديانات فى الاحتجاج علينا باختلافنا فى المجتهدات .

---

(1) فى المطبوعة : « مع كثير ممن روى هذه الأحاديث » . وأثبتنا ما فى س ، د .

(2) فى المطبوعة ، د : « من أبى حنيفة أن كتابه » وهو خطأ ، صوابه من س . وأبو جعفر هو أحمد بن حمدان . العبر ٢ / ١٤٧ . (3) فى س وحدها : « أنه » .

(4) فى المطبوعة : « يورد » ، وأثبتنا ما فى س ، د . (5) فى المطبوعة : « يوردها » . وأثبتنا ما فى س ، د . (6) فى المطبوعة ، د : « بعضا مما » وأثبتنا الصواب من س .

(7) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . (8) فى المطبوعة : « لعرف أنه لا » وأثبتنا ما فى س د .

واختلاف الحفّاظ في ذلك لا يوجب ردّ الجميع ، ولا قبولَ الجميع، وكان من سبيله أن يَعلَمَ أن الأحاديث المرويّة على ثلاثة أنواع ، نوع اتفق أهل العلم به على صحّتِه ، ونوع اتفقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا[1] في ثبوته ، فبعضهم يضعّف بعض رواته ، بجَرْح ظهر له وخفِيَ على غيره ، أو لم يظهر له من عدالته ما يوجب قبولَ خبره ، وقد ظهر لغيره ، أو عرف منه معنًى يوجب عنده ردَّ خبره ، وذلك المعنى لا يوجبه عند غيره ، أو عرف أحدُهاعلّةَ حديث ظهر بها انقطاعُه ، أو انقطاعُ بعض ألفاظه ، أو إدراجُ لفظ من ألفاظ مَن رواه في مَتْنه ، أو دخول إسناد حديث في إسناد غيره ، خفِيت تلك العلّة على غيره ، فإذا علم هذا وعرف معنى[2] ردِّ [3 مَن رَدَّ 3] منهم خبرا ، أو قبول مَن قبله منهم ، هداه[4] الوقوفُ عليه والمعرفةُ به إلى اختيار أصح القوانين إن شاء الله .

قال الفقيه[5]: وكنتُ أدام الله عزّ الشيخ ، أنظر في كتب بعض أصحابنا ، وحكايات مَن حكى منهم عن الشافعيّ رضي الله عنه نصًّا ، وأنظر[6] اختلافهم في بعضها، فيضيق قلبي بالاختلاف، مع كراهية الحكاية من غير تَثبّت ، فحملني ذلك على نقل مبسوط ما اختصره المُزَنيّ رحمه الله على ترتيب «المختصر» ثم نظرت في كتاب « التقريب » وكتاب « جمع الجوامع » « وعيون المسائل » وغيرها ، فلم أرى أحدا منهم فيما حكاه أوثقَ من صاحب « التقريب » وهو في النصف الأول من كتابه أكثر حكاية لألفاظ الشافعيّ منه في النصف الأخير ، وقد غَفِل في النصفين جميعا مع اجتماع الكُتُب له أو أكثرها ، وذهاب بعضها في عصرنا ، عن حكاية ألفاظ ، لا بدّ لنا من معرفتها لئلا نجتريءَ على تخطئة المُزَنيّ في بعض ما نخطّئه فيه ، وهو عنه بريء ، ولنتخلّص بها[7] عن كثير من تخريجات أصحابنا .

---

(١) في المطبوعة ، د : « اختلف » والمثبت من س .

(٢) في المطبوعة ، د : « يعني » وأثبتنا ما في س . (٣) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س

(٤) في المطبوعة ، د : « هذا » والتصحيح من س .

(٥) من هنا إلى قوله : « تخريجات أصحابنا » . نقله المصنف في ترجمة القاسم بن محمد الشاشي، صاحب التقريب ، انظر الجزء الثالث صفحة ٤٧٢ . (٦) في المطبوعة : « فأنظر » . وأثبتنا ما في س ، د . وسبق في الجزء الثالث : « وأبصر » . (٧) في المطبوعة : « بهذا» . والمثبت من س ، د، ومما سبق في الجزء الثالث .

ومثالُ ذلك من الأجزاء التي رأيتها من كتاب « المحيط » من أوله إلى « مسألة التفريق » ، أن أكثر أصحابنا ، والشيخ أدام الله عزه معهم ، يُوردون الذَّنْب في تسمية البحر بالمالح إلى أبي إبراهيم المُزَنِيّ ، ويزعمون أنها لم توجد للشافعيّ رحمه الله تعالى. قد سمّى الشافعيّ البحر مالحا في كتابين .

● قال الشافعيّ في « آمالي[1] الحج » في مسألة كون المُحْرِم في صيد البحر كالحلال : والبحر إمّا العَذْب ، وإما المالح. قال الله تعالى[2] : ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ .

وقال في كتاب « المناسك الكبير » : « في الآية دليلٌ أن البحر العَذْبُ والمالحُ » .

وذكر الشيخ أبقاه الله ، حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر رحمه الله أحد قَوْلَي[3] الشافعي في أكل الجلد المدبوغ ، على ما بَنَى عليه ، ثم ذكر الشيخ حَفِظه الله تصحيح القول بمنع الأكل من عند نفسه ، بإيراد حجّته. وقد نصّ الشافعيُّ رحمه الله في القديم ، وفي رواية حَرْمَلة على ما هداه إليه خاطره المتين ، قال الزَّعْفرانيّ ، قال أبو عبد الله الشافعيّ ، في كلام ذكره : « يَحِلّ أن يتوضَّأ في جِلدها ، إذا دُبغ . وذلك الذى أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ، فأبحناه ، كما أباحه ، ونُهينا عن أكله بحمله[4] أنه من مَيْتة ، ولم يُرخِّص في غير ما رخَّص فيه خاصّة » .

● ثم قال : « وليس ما حَلّ لنا الاستمتاعُ ببعضه بخَبَر ، بالذى يُبيح لنا ما نُهينا عنه من ذلك الشيء بعينه بخَبَر ، ألا ترى أنا لا نعلم اختلافا في أنه يُحِلّ شراء الحُمُر والهِر[5] ، والاستمتاعَ بها ، ولا يبيح أكلها ، وإنما نُبيح ما يُبيح ، ونحظر ما حظر » .

وقال في رواية حَرْملة : « يَحِلّ الاستمتاعُ به بالحديث ، ولا يحلّ أكله بأصل أنه من مَيْتة » .

(١) في المطبوعة : « أمالي » وأثبتنا ما في س ، د .

(٢) الآية ١٢ من سورة فاطر . (٣) في المطبوعة : « رحمه الله قول الشافعي » وفي د : « قولي » وأثبتنا ما في س . (٤) كذا في المطبوعة ، وفي د : « تحمله » وقد أهمل الإعجام في س . وفي المطبوعة ، د : « أنه ميتة » وأثبتنا ما في س . (٥) كذا في المطبوعة ، د . وفي س : « والمهر » .

• ورأيته أدام الله عِصْمته اختار فى تحلية الدابّة بالفِضّة جوازَها ، وأظنه علم كلام[١] الشافعى رحمه الله فى كتاب « مختصر البُوَيْطِىّ »[٢] والربيع ، ورواية موسى بن أبى الجارُود ، حيث يقول : وإن اتخذ رجل أو امرأة آنيةً من فضة أو من ذهب ، أو ضَبَّبا بهما آنية ، أو ركّباه على مِشْجب أو سَرْج فعليهما الزكاة ، وكذلك اللُّجُم والرُّكُب .

هذا مع قوله فى روايتهم : « لا زكاة فى الحُلِىّ المباح » وحيث لم يَخُصّ به الذهب بعينه فالظاهر أنه أراد به كليهما جميعا ، وإن كانت الكناية بالتذكير يَحْتَمِل أن تكون راجعةً إلى الذهب دون الفضة ، كما قال الله عز وجل[٣] : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ فالظاهر عند أكثر أهل العلم أنه أراد به كليهما معا ، وإن كانت الكناية بالتأنيث يَحْتَمِل أن تكون راجعةً إلى الفضة دون الذهب .

وقد علم الشيخ أبقاه الله وُرود التحريم فى الأوانى المتَّخَذة من الذهب والفضة عامّة ، ثم وُرود[٤] الإباحة فى تحلية النساء بهما ، وتختُّم الرجال بالفضة خاصة ، ووَقَف على اختلاف الصَّدر الأول رضى الله عنهم فى حلية السيوف ، واحتجاج كلّ فريق منهم لقوله بخَبَر ، فنحن وإن رجَّحنا قول مَن قال بإباحتها ، بنوع من وجوه الترجيحات ، ثم حظرنا تحلية السيف والسرج وسائر الآلات ولم نَقِسْها على التَّخَتُّم[٥] بالفضة ، ولا على حِلْية السيوف ، فتصحيح إباحة تحلية الدابّة بالفضة من غير وُرود أثر صحيح ممّا يَشُقّ ويتعذّر ، وهو أدام الله توفيقه أهْلٌ أن يجتهد ويتخيّر .

وما استدلّ به من الخبر ، بأن أبا سفيان أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بُرَتُه من فضة ، فغيرُ مشتَهِر ، وهو إن كان ، فلا دلالةَ [له][٦] فى فعل أبى سفيان ، إذ[٧] لم يثبت عن النبىّ صلّى الله عليه وسلّم أنه تركه ثم ركبه ، أو أركبه غيره .

---

(١) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : «قول » . (٢) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « المزنى »
(٣) الآية ٣٤ من سورة التوبة . (٤) فى المطبوعة : « وردت » وأثبتنا ما فى س ، د .
(٥) فى المطبوعة ، د : « التحريم » والتصحيح من س . (٦) ساقط من س وحدها .
(٧) كذا فى المطبوعة ، وفى س ، د : « إذا » .

وإنما الحديث المشهور عندنا ما رواه محمد بن إسحاق بن يسار[1]، عن عبدالله بن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هدية جملًا لأبي جهل، في أنفه بُرَةُ فضة؛ ليَغيظَ به المشركين.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا [أحمد][2] ابن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بُكَير عن ابن إسحاق . . . الحديث.

وكان عليّ بن المَدِينيّ يقول: كنت أرى هذا من صحيح حديث ابن إسحاق فإذا هو قد دلّسه، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني مَن لا أتّهم، عن، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس. فإذا الحديث مضطرب[3].

أخبرنا بهذه الحكاية محمد بن عبد الله الحافظ، أخبرني محمد بن صالح الهاشميّ، حدثنا أبو جعفر السَّبِيعي[4]، حدثنا عبد الله بن علي المَدِينيّ، قال: حدثني أبي، فذكرها.

وقد رُوِي الحديث عن جرير بن حازم، عن ابن أبي نَجيح، ورواه محمد بن عبدالرحمن ابن أبي لَيلى، عن الحكم عن، مِقْسَم، عن ابن عباس وليس بالقويّ.

وقد أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل، أخبرنا أبو عبد الله الصفّار، حدثنا أحمد بن محمد البِرْتيّ[5] القاضي، حدثنا محمد بن المِنْهال، حدثنا يزيد بن زُرَيع، حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهْدى جملاً لأبي جهل يوم الحُدَيْبية كان استلبه يومَ بدر، وفي أنفه بُرَةٌ من ذهب.

---

(١) انظر سيرة ابن هشام، القسم الثاني ٣٢٠.

(٢) ساقط من المطبوعة، د. وهو من س. (٣) في س وحدها: « مضرب ».

(٤) كذا في المطبوعة. وفي د: « المستفى » والإعجام غير واضح في س.

(٥) في المطبوعة، د: « المزني » وفي س: « البرقي » وأثبتنا الصواب من المشتبه ٥٨، ومعجم البلدان ١ / ٥٤٦. وهو نسبة إلى برت، بكسر الباء: قرية بنواحي بغداد.

وكذلك رواه أبو داود السِّجِسْتانِيّ فى كتاب « السُّنَن »[1] عن محمد بن المِنْهال : « بُرَة من ذهب » .

أخبرنا أبو علىّ الرُّوذْبارِىّ ، أخبرنا أبو بكر بن داسَة ، حدثنا أبو داود ، فذكره ، وقال : « عام الحُدَيْبِية » ولم يذكر قصة بدر .

وقد أجمعنا على منع تحلية الدابّة بالذهب ، ولم نَدَعْ فيها[2] ظاهر الكتاب بإيجاب الزكاة فيه ، وعَدِّه ، إذا لم يُخرجها ، من الكنوز ، بهذا الخبر ، وكذلك لا نَدَعه فى الفضة ، وليس فى الخبَر[3] إن ثبت فى الفضة صريحُ دلالة فى المسألة ، وبالله التوفيق والعِصْمة .

وقد حُكِى لى عن الشيخ ، أدام الله عزَّه ، أنه اختار جواز المكتوبة على الراحِلة الواقفة إذا تمكّن من الإتيان بشرائطها ، مع ما فى النزول للمكتوبة فى غير شدة الخوف من الأخبار والآثار الثابتة ، وعدم ثبوت ما رُوِى فى مقابلتها دون الشرائط التى اعتبرها ، وقد قال الشافعىُّ رضى الله تعالى عنه فى الإملاء : « ولا يصلِّى المسافر المكتوبةَ بحالٍ أبداً إلا حالا واحداً ، إلا نازلًا فى الأرض ، أو على ما هو ثابتٌ على الأرض ، لا يزول بنفسه ، مِثل البِساط والسَّرِير والسفينة فى البحر [ولا يصلِّى][4] » .

﴿ ومن الفوائد والغرائب والمسائل عنه ﴾

● قال الشيخ أبو محمد فى كتابه « فى موقف الإمام والمأموم » : إن الواحد من أهل العلم إذا سأل الناس مالًا واستجداهم ، وقال : أنا أطلب ذلك لبناء مدرسة ، لم يكن له أن يصرفه فى غير ذلك ، ولا أن يجعلها مسجدا ، ولا أن يجعلها مِلكا له ؛ قال : بل الواجب الصرفُ فى تلك الجهة ، وإن جعلها مسجدا لم تَصِر مسجدا ، وصارت بنفس الشراء مدرسةً ، لما تقدّم من النيّات المتقدمة ، والتقييدِ السابق .

---

(١) فى (باب الهدى ، من كتاب المناسك) ١ / ١٧٥ .

(٢) فى المطبوعة ، د : « فيه » وأثبتنا ما فى س . (٣) فى المطبوعة : « الحديث » وأثبتنا ما فى س ، د . (٤) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د . وكتب أمامه فى د : بياض بأصله .

قال: وإنما ذكرنا هذا الجواب عن أصل منصوص للشافعى، فى بعض كتبه ، إلى أن قال: وهذه طريقة ابن سُرَيج . انتهى ملخَّصا .

والحكم بصَيْرورتها مدرسةً من غير أن يتلفّظ بإيقافها كذلك ، اعتماداً على النيّات السابقة غريبٌ . وأمّا تعيُّن[١] صرْف المال فى تلك الجهة فهو مسألة أبى زيد ، فيمن أُعْطِى درهما وقيل له : اغسل ثوبك به .

● قال النووىّ فى « شرح المهذَّب » ما نصه : « فرع » قال أصحابنا : المِرَّة نَجِسة ، قال الشيخ أبو محمد فى كتابه « الفُروق » فى « مسائل المياه » : المَرارة بما فيها من المِرَّة نجسة » . انتهى كلام النَّوَوِىّ .

قلت : المِرَّة هى ما فى باطن المَرارة ، ونجاستها هو ما ذكره فى « زيادة الروضة » وأما المرارة ففى الحكم بنجاستها إشكالٌ ، ووقفت على عبارة الشيخ أبى محمد فى «الفروق» فلم أجدها صريحةً فى ذلك ؛ فإنه قال بعد ما فرّق بين المُتَرَشِّح[٢] وغيره : « وأما اللبن فى الباطن فليس يحصل على جهة الترشُّح ، ولكن له فى الباطن مجتَمَعٌ معلوم ، ومُسْتَقَرٌّ يستقرّ فيه[٣] ، وما كان من هذا الجنس فى الباطن فهو محكومٌ بنجاسته ، كالمَرارة بما فيها، والمَثانة والمِعدة ، إلا ما استثناه نَصُّ الشريعة ، تخالفنْا[٤] فيه بَوَاطِن القياس ، وهو لبنُ ما يُؤكل لحمه » . انتهى .

وما أُراه أراد إلا ما فى باطنْ المَرارة من المِرّة ، وما فى باطن المَثانة والمعدة .

[٥] وقوله : « المرارة بما فيها » حينئذ محمول على ما فيها[٦] دونها ، وكذلك المثانة والمعدة [٥] ، لكن رأيت فى « البحر » للرُّويانِىّ التصريحَ بأن المدة نفسَها نجسة ، ذكره أثناء فرع فى أوائل « باب الحدث » وهو أيضا غريب .

---

(١) فى المطبوعة : « تعيين » والمثبت من س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « الترشيح » . والمثبت من س ، د . (٣) فى المطبوعة ، د : « به » ، وأثبتنا ما فى س . (٤) فى المطبوعة ، د : « فخالفت » . وأثبتنا ما فى س . (٥) ساقط من س.

(٦) فى المطبوعة : « فيه » . وأثبتنا ما فى د .

● قال النووى فى « شرح[1] المهذب » ما نصه ، ومن خطه نقلته : « فرع » قال الشيخ أبو محمد الجُوَيْنى فى « الفروق » : توضأ[2] فغسل الأعضاء مرةً مرةً ، ثم عاد فغسلها مرةً مرةً ، ثم عاد [فغسلها][3] كذلك ثالثةً[4] لم يَجُزْ. قال[5] : ولو فعل مثل ذلك فى المَضْمضة والاستنشاق جاز. قال : والفرق أن الوجه واليد متباعدان ، ينفصل حكم أحدهما عن[6] الآخر ، فينبغى أن يفرُغَ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر ، وأما الفم والأنف فـكعُضو ، فجاز تطهيرُهما معا ، كاليدين . انتهى .

وكذا رأيته بخطه « لم يَجُز » و « تطهيرهما » ، وإنما هو فيما أحسِب « لم يُجْزِئْ » يعنى عن تأدية[7] المَسْأَلة الثانية والثالثة ، وإلا فعدم الجواز لا وجه له ، وإن دلّ عليه قوله فى المضمضة والاستنشاق « جاز » إلا أن يُراد بالجواز تأدية[8] السنّة ، [9] أى لم تتأدَّ السنّة [9] ومع ذلك فيه نظر ، قد يُقال : بل يتأدى به السنّة .

وأما قوله « فجاز تطهيرهما » فسبْق قلم بلا شك ، ومُراده « نظيرهما » .

وقد رأيت لفظ « الفروق » وهو يشهد لما قلته ، وعبارته : « إذا توضأ فغسل وجهه مرّة ويديه مرّة ، ومسح برأسه مرّة ، وغسل رجليه مرّة ، ثم عاد فغسل وجهه ثانية ، ويديه ثانية إلى آخرها ، ثم فعل ذلك مرةً ثالثة لم يجُز ، ولو أنه تمضمض مرّةً ثم استنشق مرة ، ثم تمضمض ثانية ، ثم استنشق ثانية ، وكذلك الثالثة كان جائزا فى أحد الوجهين ، والفرق بينهما أن الوجه مع اليدين عضوان متباعدان ، ينفصل حكم أحدهما عن الثانى ، والسنّة أن يفرُغ من سنّة أحدهما ثم ينتقل إلى الثانى ، وأما الفم والأنف فهما فى تقاربهما وتماثلهما

---

(١) المجموع ، شرح المهذب ١ / ٤٤١ .

(٢) فى المجموع : « لو توضأ » . (٣) ساقط من المجموع .

(٤) فى المطبوعة : « ثلاثا » والمثبت من س ، د ، والمجموع .

(٥) فى المطبوعة ، د : « كذا قال » وأسقطنا « كذا » حيث سقطت من س ، والمجموع .

(٦) فى المطبوعة ، د : « من » . وأثبتنا ما فى س ، والمجموع .

(٧) فى المطبوعة : « يعنى تأديته » . والمثبت من س ، د . (٨) فى المطبوعة : « تأديته » . والمثبت من س ، د . (٩) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د .

فى حكمهما كالعضو الواحد ، فجاز أن يوضِّئهما معا » إلى آخر ماذكره .

والشيخ أبو محمد لا يرى تجديد الوضوء حتى يؤدَّى بالأول عبادة مَّا ، فكأنّ هذه الغَسلة تكون تجديدا ؛ لأن الغَسلة الرابعة الموصولة فى حكم التجديد[1] .

---

(١) زاد فى الطبقات الوسطى من مسائل الشيخ أبى محمد الجوينى ، قال :

● « قال إمام الحرمين فى بعض التعاليق : عن شيخى ، يعنى والده الشيخ أبا محمد : أن الفعل بمجرّده لا يكون كفرا . قال : وهــذا زَلَلٌ عظيم من المعلِّق ، ذكرته للتنبيه على غلطه .

نقله الرافعى فى « باب الرِّدّة » .

● وصار الشيخ أبو محمد إلى أن من كذب متعمِّدًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كفَر وأُريق دَمُه .

ذكره ابنُه فى « كتاب الحرية » عنه . وأنه كان لا يُخلى الدرس من ذكره إذا انتهى إلى ذلك .

● قال الرافعى فى « باب صلاة المسافر » وقد حكى الوجهين أن العاصىَ بسفره هل يمسح يوما وليلة ؟ : أظهرهما عند الجمهور : نَعم ؛ لأن المسح يوماً وليلة ليس من رُخَص المسافرين ، بل هو جائز للحاضر أيضا . وغاية ما فى الباب إلحاقُ هـذا السفر بالعَدَم . لـكن حُكِىَ عن الشيخ أبى محمد أن المقيم إذا كان يَدْأَب فى معصيته ، ولو مسح على خُفَّيه لـكان ذلك عَونًا له عليها . فيَحْتَمِل أن نمنعه من المسح . واستحسن الإمامُ ذلك . فعلى هذا يتوجّه أن يقال : إنه ليس من خصائص السفر ولا الحضَر ، لـكنه من مَرافق اللبس ، بشرط عدم المعصية . انتهى .

قال الشيخ برهان الدين الفَزارِىّ : والرافعىُّ حكى وجهين فى « باب المسح على الخُفّ » فى العاصى بإقامته ، هل يترخّص ؟ وهذه عبارة « الروضة » : ويجرى الوجهان فى العاصى بالإقامة ، كالعبد المأمور بالسفر إذا أقام . يعنى فى الترخّص .

٤٤٠
عبد الله بن يوسف

القاضى أبو محمد الجُرْجانىّ* المحدِّث الفقيه

مصنف « فضائل الشافعىّ » و « فضائل أحمد بن حنبل » و « وطبقات الشافعية » وغير ذلك .

سمع من عمر بن مسرور ، وأبى الحسين الفارسى ، وأبى سعد الكَنْجَرُوذِىّ ، وأبى عثمان الحِيرِىّ ، وحمزة السَّهْمىّ ، وأحمد بن محمد الخَنْدَقِىّ ، ومحمد بن على بن محمد

قال الشيخ برهان الدين : فكأن الرافعىّ ما استحضر حين علّق ما ذكره عن الشيخ أبى محمد ما تقدّم من حكاية الوجهين .

قلت : وهذا فيه نظر ؛ فإن الذى تقدّم فى العاصى بالإقامة ، والذى ذكره الشيخ أبو محمد هنا إنما هو فيمن دَأَب فى المعصية وهو مُقيم، والذى يَدْأب فى المعصية وهو مقيم قد لا تكون إقامته معصية ، بل قد تكون طاعةً ، فنظير ما قاله الشيخ أبو محمد هنا طَرَيان المعصية على السفر المباح إذا سافر سفرا مُباحا ، ثم عَنّ له فى أثنائه أن يقطع الطريقَ ، فيكون قول الشيخ أبى محمد أن مَن دأب فى معصية لا يترخّص أغربَ مِن قول مَن قال : العاصى بالإقامة لا يترخّص . وبالجملة ما قاله الشيخ أبو محمد لم يتقدّم له ذِكر ، وما تقدّم ليس ما هو هنا .

والإمام فى « النهاية » حكى عن شيخه ما حكاه الرافعىُّ ، ثم قال وهذا حسَنٌ بالغ . ثم قال بعد ذلك بقريبٍ من مقدارِ ورقة : ومما ذكره الصَّيْدَلانىّ أن الرجل إذا عصَى بإقامته كالعبد إذا أمره أن يسافر فى جهة ولا يُعَرِّج فى موضع ، فأقام من غير عذر ، فقد عصَى ، فهل يمسح فى إقامته على الخُفّ يوماً وليلة ؟ فعلى وجهين .

فلو كان الذى قاله شيخه هو أحدَ هذين الوجهين لكان الظاهر أنه ينبّه عليه . وهو قريب العهد بذكره، فلا يُتَخَيَّل أنه أُنْسِيَهُ » .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٥ .

الطَّبَرِيّ ، وكريمة بنت محمد المَغازِلِيّ(١) ، وأبي نُعَيم عبد الملك بن محمد الإِسْتِراباذِيّ الصغير صاحب الإسماعيليّ ، وعبد الملك بن محمد بن شاذان الجرجانيّ ، وأبي مَعْمر المفضَّل بن إسماعيل الإسماعيليّ ، وغيرهم .

روى عنه وجيه الشَّحَّامِيّ ، وعبد الغافِر(٢) الفارسيّ ، والجُنَيد بن محمد القايِينِيّ ، وهِبة الرحمن القُشَيرِيّ ، وآخرون .

وُلد بجرجان سنة تسع(٣) وأربعمائة ، وتوفى فى تاسع ذى القعدة سنة تسع وثمانين وأربعمائة .

٤٤١

عبد الله بن أبى نصر بن أبى على

أبو بكر الطِّرازِيّ

قال ابن السَّمْعَانِيّ : كان إماما مناظِرا مبرِّزا ، يذُبُّ عن مذهب الشافعيّ ، وكان يُملِى الحديث ببُخارَى ، ويَروِى عن عمه وغيره .

روى عنه أبو الوليد ، وصاعِد(٤) بن عبد الرحمن القاضى .

ثم قال : توفِّى الطِّرازِيّ بعد سنة تسعين وأربعمائة .

(١) فى المطبوعة : « المغاربى » وكذا الرسم فى د بدون إعجام . والتصحيح من س . وهو بفتح الميم والغين وبعد الألف زاى ثم لام ، نسبة إلى المغازل وعملها . اللباب ٣ / ١٦٣ .

(٢) فى المطبوعة ، د : « الغفار » والتصحيح من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « سبع » ، وأثبتنا ما فى س ، د .

(٤) فى المطبوعة : « أبو الوليد صاعد » وأثبتنا ما فى س ، د .

٤٤٣

عبد الباقى بن يوسف بن على بن صالح بن عبد الملك بن هارون

أبو تُراب المَراغِى*

نزيل نيسابور .

كان إماما فاضلا زاهدا ، حسنَ السيرة ، قوىَّ النفس .

تفقه ببغداد على القاضى أبى الطيّب ، وبه تخرّج واشتهر .

قال ابن السمعانى : ثم ورد نيسابور ، وصار المفتىَ بها .

سمع أبا على بن شاذان ، وأبا القاسم بن بِشران ، وغيرَهما .

روى عنه زاهر الشَّحَّامىّ ، وابنه عبد الخالق بن زاهر ، وآخرون .

وكان ورعا تاركا للدنيا ، جاءه التقليد بقضاء هَمَذان[1] فأبى أن يقبله ، وقال : أنا فى انتظار المنشور من الله تعالى على يدَىْ عبده ملَكِ الموت وقدوى على الآخرة ، أنا بهـذا المنشور أليَقُ من منشور القضاء . ثم قال : قعودى فى هذا المسجد ساعةً أحبُّ إلىَّ من أن أكون مِلكَ العراقَيْن ، ومسئلة من العلم يستفيدها منِّى طالب أحبُّ إلىَّ من عمل الثَّقَلَيْن .

توفى سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٥١٨ ا ، شذرات الذهب ٣/٣٩٨ ، العبر ٣/ ٣٣٣ ، اللباب ٣/١١٩ ، المنتظم ٩/ ١١٠ ، النجوم الزاهرة ٥ /١٦٤ .

(١) فى المطبوعة ، د : « مهران » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

٤٤٣

عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله

القاضى أبو الحسن الهَمذانى الأسَد اباذِى*

وهو الذى تلقِّبه المعتزلةُ قاضىَ القضاة، ولا يُطلِقون هذا اللّقبَ على سواه، ولا يعنُون به عند الإطلاق غيرَه.

كان إمامَ أهلِ الاعتزال فى زمانه، وكان ينتحل مذهبَ الشافعىّ فى الفروع. وله التصانيف السائرة والذِّكر الشائع بين الأصوليِّين.

عُمِّرَ دهرا طويلا، حتى ظهر له الأصحاب وبَعُد صيته، ورحلت إليه الطلّاب، وولى قضاء الرَّىّ وأعمالها.

سمع الحديث من أبى الحسن بن سَلَمَة القطَّان، وعبد الرحمن بن حَمدان الجَلَّاب[١]، وعبد الله[٢] بن جعفر بن فارِس، والزبير بن عبد الواحد الأسداباذِىّ وغيرهم[٣].

روى عنه القاضى أبو يوسف[٤] عبد السلام بن محمد بن يوسف القَزْوِينىّ المفسِّر المعتزلىّ، وأبوعبد الله الحسن بن على الصَّيْمَرِىّ، وأبو القاسم على بن المُحَسِّن[٥] التَّنُوخِىّ.

توفى فى ذى القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة بالرَّىّ، ودُفِن فى داره.

---

* له ترجمة فى: تاريخ بغداد ١١ / ١١٣، شذرات الذهب ٣ / ٢٠٢، طبقات المفسرين ١ / ٢٦٩، العبر ٣ / ١١٩، الكامل، لابن الأثير ٩ / ١١٥، لسان الميزان ٣ / ٣٨٦، المختصر فى أخبار البشر ٢ / ١٦٢، مرآة الجنان ٣ / ٢٩، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٣. وفى أصول الطبقات الكبرى: «أبو الحسين» وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى، وطبقات المفسرين، والعبر.

(١) فى الطبقات الوسطى: «الحلاب» بالحاء المهملة.

(٢) فى الطبقات الوسطى: «عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهانى».

(٣) زاد فى الطبقات الوسطى: «على بن إبراهيم بن سلمة القزوينى، وابن أبى صالح الهمدانى».

(٤) فى طبقات المفسرين: «أبو محمد».

(٥) فى الطبقات الكبرى، وطبقات المفسرين: «الحسن» وأثبتنا الصواب من الطبقات الوسطى، والمشتبه ٥٧٦.

﴿ ومن ظريف ما يُحكى[1] ﴾

أن الأستاذ أبا إسحاق[2] نزل به ضيفا ، فقال : سبحان من لا يريد المكروه من الفُجّار.
فقال الأستاذ : سبحان من لا يقع فى مُلكه إلا ما يختار .

وهذا[3] جوابٌ حاضِر ، وهو شبيه بما ذُكر أن بعض الروافض قال لشخص من أهل السُّنّة ، يستفهمه استفهامَ إنكار : مَنْ أفضلُ مِن أربعةٍ ، رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خامسهم؟ يشير إلى علىّ[4] وفاطمة والحسن والحسين وعلىّ حين[5] لفّ عليهم النبىّ صلى الله عليه وسلم الكِساء .

فقال له السُّنّىّ : اثنان الله ثالثهما ، يشير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر الصديق ، رضى الله تعالى عنه وقضيةِ الغار ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَاظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا » .

٤٤٤
عبد الجبار بن أحمد بن يوسف الرازىّ

أبو القاسم الزاهد

وقد سماه شيخنا الذهبىّ : عبد الجليل .

تفقه على الُخجَنْدِىّ بأصْبَهان ، ثم استوطن بغداد مدة ، ثم انتقل إلى بيت المقدس ، وسلك سبيل الورع والانقطاع إلى الله ، إلى أن استُشْهِد على يد الفِرنْج ، خذلهم الله ، سنةَ اثنتين وتسعين[6] وأربعمائة فى شعبان .

(١) فى المطبوعة ، د : « ما يحكى عنه » وأثبتنا مافى س ، والطبقات الوسطى .
(٢) يعنى الإسفراينى ، وقد تقدم هذا فى الجزء الرابع ، صفحة ٢٦١ .
(٣) فى المطبوعة : « وهو » وأثبتنا ما فى س ، د ، والطبقات الوسطى .
(٤) فى المطبوعة ، د : « يشير إلى فاطمة والحسن والحسين وعلى » وأثبتناما فى س ، والطبقات الوسطى
(٥) فى أصول الطبقات الكبرى : « حيث » والمثبت من الطبقات الوسطى .
(٦) فى المطبوعة ، د : « وسبعين » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

٤٤٥
عبد الجبار بن على بن محمد بن حَسْكان
الأستاذ أبو القاسم الإسْفَرايِنىّ الإسكاف*

أستاذ إمام الحرمَيْن فى الـكلام .

قال فيه عبد الغافر(١) : شيخ جليل كبير ، من أفاضل العصر ، ورءوس(٢) الفقهاء والمتـكلمين ، من أصحـاب الأشعرىّ ، إمام دُوَيرة البيهقىّ(٣) ، له اللسان فى النظر والتدريس ، والتقدّم(٤) فى الفتوى ، مع لزوم طريقة السَّلَف ، من الزهد والفقر والورَع . كان عديمَ النظير فى وقته(٥) ، مارُئى مثله .

قرأ عليه إمام الحرمين الأصول ، وتخرّج بطريقته ، عاش عالما عاملا .

وتوفى يوم الاثنين الثامن والعشرين من صفر ، سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة(٦) .

● قال ابن الصّلاح : رأيت فى ترجمة إمام الحرمين ، بخطّ بعض الملقِّين عنه ، سمعته يقول عن الأستاذ أبى إسحاق : لو أن واحدا وَطِئ زوجته واعتقد أنها أجنبية فعليه الحدّ.

قال ابن الصلاح : وهـذا يبادر الفقيهُ إلى إنـكاره ، ولـكن الحقائق الأصوليّة آخِذةٌ بِضَبْعِه ، فإن الأحكام ليست صفاتِ الأعيان .

قلت : وهذا فيه نظر ، وقوله « الأحكام ليست صفاتِ الأعيان » مسلَّم ، ولهذا قلنا بأن هذا الوطء حرامٌ يعاقَب عليه ، ولو كانت صفاتِ للأعيان لم نُحرِّمه(٧) ، وأما انتفاء

---

* له ترجمة فى تبيين كذب المفترى ٢٦٥ .

(١) هذا النقل عن عبد الغافر مذكور بألفاظه فى التبيين ، وقد ذكر ابن عساكر أن عبد الغافر كتب به إليه . (٢) فى المطبوعة ، د: « ورؤساء » . وأثبتنا ما فى س، والطبقات الوسطى ، والتبيين.

(٣) فى المطبوعة : « البيهق » وأثبتنا ما فى س ، د ، والطبقات الوسطى ، والتبيين . وقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان ٢ / ٦٣١ : الدويرة ، بضم أوله وكسر ثانيه وياء مثناة من تحت اسم قرية على فرسخين من نيسابور ، والدويرة ، بلفظ تصغير دار : محلة ببغداد . ولم يذكر دويرة البيهقى هذه . وقد أثبتنا الضبط من الطبقات الوسطى . (٤) فى التبيين : « القدم » . (٥) فى التبيين : « فنه » .

(٦) ينتهى هنا كلام عبد الغافر ، كما فى التبيين .

(٧) فى أصول الطبقات الكبرى : « لم يحرمه » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والضبط منها.

الحدّ فإنما كان لأجل الشبهة[١] ، فإن أقل أحوال كونها فى نفس الأمر زوجتَه أن تكون شبهةً يُنْفَى[٢] الحدُّ بمثلها ، والأصوليّ لا ينكر أن الشبهاتِ تدرأ الحدود . فهذه مقالة ضعيفة ، لايشهد لها فقهٌ ولا أصول .

٤٤٦

عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الله بن طلحة

المَرْوَزِىّ القاضى أبو المظفَّر*

نزيل دمشق ، قدمها ، وقد كان تفقّه على الـكازَرُونِىّ .

قال الحافظ : ولى القضاء بدمشق ، سنة ثمان وستين وأربعمائة ، حين دخل التركُ دمشق ، وكان تولِّيه القضاء فى الشهر الذى توفِّى فيه القاضى أبو الحسن أحمد بن على بن محمد النَّصِيبىّ ، وهو ذو القعدة سنة ثمان وستين .

وكان عفيفاً نَزِهاً مَهِيباً ، قيل : إنه لم يُرتطْ فى سقاية[٣] ، ثم عُزِل عن القضاء بابن أبى حُصَيْنة المغربى[٤] .

وحدَّث بدمشق عن القاضى أبى المظفَّر محمد بن أحمد التَّمِيمىّ ، وأبى علىّ الحسن بن علىّ بن أحمد بن الحسين ، بآمِد .

وذكر غيرها ، ثم قال : وحدَّثنا عنه أبو محمد بن طاوس .

توفِّى فى الثالث والعشرين من صفر ، سنة تسع وسبعين[٥] وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « كان للشبهة » وأثبتنا ما فى س ، د ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى س وحدها : « تنفى الحد » بنصب الحد .

* له ترجمة فى : قضاة دمشق ٤٢ .

(٣) فى المطبوعة ، د: « سماية » وأثبتنا ما س ، والطبقات الوسطى . قال فى القاموس (سقى): سقى زيد عمرا : اغتابه . (٤) فى المطبوعة : « المقرى » ، وفى س : « المرمى » . وفى الطبقات الوسطى : « المغربى » وأثبتنا ما فى د . ولعله « المعرى » . (٥) فى قضاة دمشق : « وثمانين » .

٤٤٧
عبد الرحمن بن أحمد بن عَلَّك
أبو طاهر الساوِىّ*

أحد الأئمة .

ولد بأصبَهان بعد الثلاثين وأربعمائة ، وحُمِل إلى سَمَرْقَنْد ، فتفقَّه بها ، وصحب عبدالعزيز النَّخْشَبِىّ ، وأخذ عنه علم الحديث .

سمع أبا الرَّبيع[1] طاهر بن عبد الله الإيلاقِىّ ، وأحمد بن منصور المغربى[2] النيسابورى ، وأبا الحسين بن النقُّور ، وغيرهم .

روى عنه إسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِىّ[3] ، ومحمد بن على الإسفَرايِنِىّ نزيل مَرْو .

توفى سنه أربع[4] وثمانين وأربعمائة ببغداد ، وشيَّع نِظَامُ الملك جنازتَه ، ولم يتبع الجنازةَ راكبٌ غيرُه ، واعتذر بعلوِّ السنّ .

٤٤٨
عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
ابن عبد الرحمن بن أحمد بن زاز [بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن زاز
ابن حميد بن أبى عبد الله] السَّرْخَسِىّ النُّوَيْزِىّ
الأستاذ أبو الفَرَج الزّاز**

صاحب «التعليقة» ؛ إمام أصحابنا بمَرْو ، وأحدالأجلاء من الأئمة ، وله الزهد والورع .

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ / ٣٧٢ ، معجم البلدان ٣ / ٣٥ . وزاد صاحب الشذرات فى نسب المترجم ، بعد علك : « بن دات » وقال : « بدال مهملة يليها ألف ثم مثناة فوق » . وفى المطبوعة : « السارى » وأثبتنا الصواب من سائر الأصول ، ومعجم البلدان وهو نسبة إلى ساوة : مدينة بين الرى وهمذان .

(١) فى المطبوعة : « أبا الرفيع » والتصحيح من سائر الأصول . واللباب ١ / ٧٩ .

(٢) فى المطبوعة : « المقرى » والمثبت من ص ، د ، العبر ٣ / ٢٤٥ .

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل ، كما فى معجم البلدان . (٤) فى معجم البلدان سنة ٤ أو ٤٨٥

** له ترجمة فى : تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦٣ ، شذرات الذهب ٣ / ٤٠٠ ، طبقات =

رحلت إليه الطلبة من الأقطار ، وسار اسمه مسيرَ الشمس فى الأمصار .

مولده سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين وأربعمائة .

وتفقّه على القاضى الحسين ، وسمع أبا القاسم القُشَيْرِىّ ، والحسن بن على الُمطَّوِّعِىّ ، وأبا المظفَّر محمد بن أحمد[1] التَّميمِىّ ، وآخرين .

روى عنه أبو طاهر السِّنْجِىّ ، وعمر بن أبى مُطيع ، وأحمد بن محمد بن إسماعيل النيسابورىّ ، وغيرهم .

قال فيه ابن السمعانىّ[2] : أحد أئمة الإسلام ، ومن يُضرَب به المثل فى الآفاق ، بحفظِ مذهب الشافعى الإمام ، ومعرفته ، وتصنيفُه الذى سمّاه « الإملاء » سار[3] فى الأقطار مَسيرَ الشمس ، ورحل إليه الأئمة والفقهاء من كل جانب ، وحصّلوه واعتمدوا عليه ، ومن تأمّله عرف أن الرجل كان ممن لا يُشَقّ غُبارُه فى العلم ، ولا يُثْنَى عِنانه فى الفتوى ، ومع وفور فضله وغزارة علمه كان متديِّناً ورِعا ، محتاطا فى المأكول والملبوس .

قال : وسمعت زوجته ، وهى حُرّة بنت عبد الرحمن بن محمد بن على السِّنْجانِىّ تقول : إنه كان لا يأكل الأرز ؛ لأنه يحتاج إذا زُرِع إلى ماء كثير ، وصاحبه قلَّ إلا يظلمَ غيرَه فى سقى الماء .

قال : وسمعتها تقول : سُرِق كلّ شىء فى دارى ، من ملبوسى[4] ، حتى المِرْط الذى كنت أصلّى عليه ، وكانت طاقِيّة الإمام عبد الرحمن زوجى على حبل فى صحن الدار لم تُؤخذ ، فوُجِد السارق ، فقُبِض عليه بعد خمسة أشهر ، وردّ علينا أكثر المسروق ، ولم يَضِع إلا

= ابن هداية الله ٦٥ ، العبر ٣/٣٣٩ . وما بين المعقوفتين ساقط من المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وهو من س ، د . وقد جاء فى التهذيب : « عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن زاز بن محمد ابن عبد الرحمن بن أحمد بن زاز بن حميد بن أبى عبد الله » .

(١) فى الأصول : « أمد » ، ولعل الصواب ما أثبتناه

(٢) فى الذيل على تاريخ بغداد ، كما قال فى الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « سارت » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة ، د : « ملبوس » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

القليل، فاتفق أن الإمام عبدالرحمن سأل السارق: لِمَ[1] لَمْ تأخذ الطاقِيَّة ؟ فقال: أيها الشيخ، تلك الطاقِيَة أخذتها تلك الليلةَ مراتٍ ، فكل مرةٍ إذا قرُبت منها كانت النار تشتمل منها ، حتى كادت أن تحرِقني ، فتركتُها على الحبل ، وخرجت .

وذكر ابن السمعانى أن شيخه أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الخَرْجِرْدِيّ[2] كان إذا حدَّثهم عن الشيخ أبى الفرج ، قال : أخبرنا الإمام حَبْر الأمة وفقيهها أبو الفرج الزّاز .

قلت : وأبو الفرج فيما أحسَب نُوَيْزِيّ ، بضم النون وفتح الواو[3] وسكون الياء آخر الحروف ، فى آخرها زاى ، وهى فيما أحسب[4] أيضا من قرى سَرْخَس وإليها ينسب غِياث[5] بن حمزة النُّوَيْزِي[3] أحدُ الرواة عن يزيد بن هارون ، وقد فات شيخَنا الذهبى ذكرُها فى « المؤتلف والمختلف »[6] مع اشتباهها بالنُّوَيْرِي[7] ، بالراء ، والنُّوبْزِى ، بمثناة وزاى .

وأغرب من ذلك أن شيخنا الذهبيّ ذكر أبا الفرج هذا فيمن توفّى بعد الخمسمائة ، وضبط النُّوَبْزِيّ بضم النون وإسكان الواو ، بعدها نون مفتوحة ، ثم راء ساكنة ، ثم باء موحدة ، كذا رأيت بخطّه ، فإن صح هذا فهى نسبة أخرى شبيهة بما ذكرنا . وأما دعواه أن الزاز توفِّى بعد الخمسمائة فليس كذلك ، وإنما توفّى فى شهر ربيع الآخر سنة أربع وتسعين

---

(١) فى المطبوعة ، س : « لا » والمثبت من د ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة ، د : « الجرجردى » ، وفى س ، والطبقات الوسطى : « الخرجردى » والصواب ما أثبتنا من معجم البلدان ٢ / ٤٢٠ . وقال : « خرجرد » بفتح أوله وتسكين ثانيه ثم جيم مكسورة وزاء ساكنة ودال : بلد قرب بوشنج هراة » . وسيترجم أبو بكر هذا فى الطبقة الآتية .

(٣) ساقط من د وحدها .

(٤) قطع بهذا ياقوت فى معجم البلدان ٤ / ٨٢٦ . قال : « نويزة ، بالزاى : قرية بسرخس » .

(٥) فى المطبوعة : « عباس » وأثبتنا الصواب من س ، ومما استدركه ابن ناصر الدين على الذهبى . انظر حواشى المشتبه ٦٥٠ . (٦) هو كتاب المشتبه فى الرجال : أسمائهم وأنسابهم .

(٧) فى المطبوعة ، د : « بالنويزى بالباء » وأثبتنا الصواب من س ، والطبقات الوسطى . ويقويه استدراك ابن ناصر على الذهبى بعد إيراده : النويرى ، والتويزى . انظر الحاشية رقم ٥ .

وأربعمائة[١] [وقد][٢] ذكر الذهبيّ وفاته في موضع[٣] آخر على الصواب فيما أحسب .

٤٤٩

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم

الفقيه الرئيس أبو محمد الشِّيرَنَخْشِيرِيّ*

وشِيرَنَخْشِير ، بكسر الشين المعجمة ، بعدها آخر الحروف ساكنة ، ثم راء ثم نون مفتوحتين ، ثم خاء معجمة ساكنة ، ثم شين معجمة مكسورة ، ثم آخر الحروف ساكنة ، ثم راء، من قرى مَرْو .

كان فقيها محدِّثا .

قال أبو بكر بن السمعانى : انتهت إليه رياسة أصحاب الحديث بمرو فى عصره ، وأخذ الفقه عن الشيخ أبى زيد[القاشانيّ][٤] والحديث عن أبى العباس النَّضْرِى، بالنون وبالضاد المعجمة ، وأبى محمد بن حَلِيم ، باللام ، وسمع منهما ، ومن محمد بن المظفَّر الحافظ ، وأملى بمَرْو وهراة .

روى عنه عبد الواحد المَلِيحِىّ ، وابنه أبو عطاء ، وعطاء القَرّاب[٥] .

وقُرِئ عليه الحديثُ ببغداد ، بحضرة ابن المظفَّر ، والدارَقُطْنِيّ .

كان له مجلسُ إملاء فى داره بمَرو .

قلت : قوله « أصحاب الحديث » يعنى الشافعية ، وهذا اصطلاح المتقدِّمين ، لا سيّما أهل

---

(١) زاد فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « وهو ممن أغفله ابن النجار فى الذيل » .

(٢) زيادة من س وحدها . (٣) فى سير أعلام النبلاء لوحة ٣١٩ ب ، وقال : « عن نيف وستين سنة » .

* له ترجمة فى شذرات الذهب ٣ /٢١٦ . وفى المطبوعة ، د : « أبو أحمد » . وأثبتنا ما فى س. ويقويه ما فى اللباب ٢ /٤١ فقد ترجم فى نسبة الشيرنخشيرى لمحمد بن عبد الرحمن ، ولد المترجم .

(٤) ساقط من س ، د . وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) زاد فى الطبقات الوسطى : « سمع منه أبو الفضل الجارودى ، وإسحاق بن أبى إسحاق القراب، بفتح القاف وتشديد الراء وآخره باء موحدة » .

خراسان إذا أطلقوا أصحاب الحديث يعنون الشافعية .

توفى هذا الشيخ سنة عشرين وأربعمائة .

٤٥٠

عبد الرحمن بن الحسين الغَنْدَجانِيّ أبو أحمد*

قال الشيخ أبو إسحاق : « عَلَّقْتُ عنه بشيراز ، والغَنْدَجان[١] ، وكان من أصحاب أبي حامد الإسْفِرَايِنِيّ » .

٤٥١

عبد الرحمن بن عبد الله بن على بن محمد بن سحنويه

أبو بكر بن أبي محمد بن حَمْشاد

توفى يوم الجمعة ، خامس شهر رمضان المعظم سنة أربعمائة .

٤٥٢

عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن

أبو[٢] منصور القُشَيْرِيّ**

أحد أولاد الأستاذ أبي القاسم ، من السيدة الطاهرة فاطمة بنت الأستاذ أبي على الدقاق .

كان أبو منصور هذا جميلَ[٣] السيرة ، ورعا عفيفا فاضلا ، محتاطا لنفسه في مَطعمه ومَشربه ومَلبسه ، مستوعَب العمر بالعبادة ، مستغرَق الأوقات بالخلوة .

سمع الكثير من والده ، ومن أبي حفص عمر بن أحمد بن مَسرور ، وأبي سعيد زاهر ابن محمد بن عبد الله النُّوقانِيّ ، وأبي[٤] عبد الله محمد بن باكُويه الشِّيرازِيّ ، ومحمد بن إبراهيم ابن محمد بن يحيى المزكِّى وغيرهم .

---

* ترجمه الشيرازى فى الطبقات ١١٣ . قال : « ومنهم شيخى أبو عبد الرحمن بن الحسن الغندجانى » .

** له ترجمة فى العقد الثمين ٥ / ٣٧٩ .

(١) انظر الخلاف بين ابن الأثير وياقوت ، فى ضبط « الغندجان » فى اللباب ٢/١٧٩ ، ومعجم البلدان ٣/٨٢٠ .

(٢) فى المطبوعة : « بن » والتصحيح من س ، د ، والعقد .

(٣) فى س وحدها : « جيد » .

(٤) فى د وحدها : « وأبوى » .

وورد بغداد مع والده ، وسمع بها من القاضى أبى الطيّب ، والماوَرْدِىّ ، وأبى بكر محمد ابن عبد الملك بن بِشران[١] .

وسمع بمَرْو وبسَرْخَس، والرَّىّ وهَمَذان.

ثم ورد بغداد حاجًّا فى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، وحدّث بها .

روى عنه أبو القاسم ابن السَّمَرْقَنْدِىّ وغيره ، ثم عاد إلى نيسابور وأقام بها إلى أن توفِّيت والدته السيدة الخَيِّرة الصالحة فاطمة بنت السيّد، وزوجة السيّد وأم السادات ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكانت وفاتها فى ذى القَعدة سنة ثمانين ، فعاد إلى بغداد طالباً للحج ، ومضى إلى مكة ، وجاور بها وبها مات .

مولده فى صفر سنة عشرين وأربعمائة ، ووفاته فى[٢] شعبان لسنة اثنتين وثمانين وأربعمائة .

٤٥٣

عبد الرحمن بن مأمون بن على بن إبراهيم

الشيخ الإمام أبو سعد بن أبى سعيد المُتَوَلِّى*

صاحب « التتمّة » أحد الأئمة الرُّفعاء من أصحابنا .

مولده سنة ست أو سبع وعشرين وأربعمائة .

أخذ الفقه عن ثلاثة من الأئمة بثلاثة من البلاد ، عن القاضى الحسين ، بمَرْو الرُّوذ ،

---

(١) وضعت فتحة على الباء فى الطبقات الوسطى . (٢) فى العقد الثمين : فى سادس شعبان .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ /٣٥٨ ، طبقات ابن هداية الله ٦٢ ، العبر ٣/ ٢٩٠ ، مرآة الجنان ٣/١٢٢ ، وفيات الأعيان ٢/٣١٤ ترجمة طيبة . وقال فى اسمه : « عبد الرحمن بن مأمون بن على وقيل : إبراهيم ، المعروف بالمتولى » وقال فى آخر الترجمة : « والمتولى ، بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوقها والواو ، وتشديد اللام المكسورة . ولم أعلم لأى معنى عرف بذلك . ولم يذكر السمعانى هذه النسبة » .

وعن أبى سهل [(١)] أحمد بن على [(١)] الأبيوَرْدِىّ [(٢)] ، ببُخارَى ، وعن الفُورانىّ ، بمَرْو .
وبرع فى المذهب، وبَعُد صيتُه .

وله كتاب « التتمة » على « إبانة » شيخه الفُورانىّ ، وصل فيها إلى « الحدود » ومات.

وله « مختصر فى الفرائض » و « كتاب فى الخلاف » و « مصنَّف فى أصــول الدين » على طريق الأشعرىّ .

وسمع الحديث من الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبى عثمان الصابُونىّ ، وأبى الحسين عبد الغافر بن محمد الفارِسىّ ، وغيرهم .

وحدَّث بشىء يسير [(٣)] .

وروى عنه جماعة ، ودرَّس بالنِّظامية بعد الشيخ أبى إسحاق ، ثم عُزِل بابن الصبَّاغ ، ثم أعيد واستمر إلى حين وفاته .

توفى ليلة الجمعة الثامن عشر من شوال سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .

﴿ ومن الفوائد عن أبى سعد رحمه الله ﴾

● لو جَنى على ثديها فانقطع لبنها فعليه الحكومة ، وكذا لو لم يكن لها ولدٌ عند الجناية وولدت بعد ذلك ، فلم يَدِرَّ لها لبن ، إذا [(٤)] قال أهل البَصَر ، إن الانقطاع بسبب الجناية ، لو جوّزوا أن [لا] [(٥)] يكون بسببها !

قال الرافعىّ عن الإمام : احتمال أنه تجب الدِّية بإبطال منفعة الإرضاع . يعنى كما تجب بإبطال الإمْناء .

قلت : هذا الاحتمال هو المجزوم به فى « التتمة » فى الـكلام على [الثديين] [(٦)] .

---

(١) زيادة من الطبقات الوسطى ، ووفيات الأعيان .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « كذا ذكره ابن السمعانى ومن تبعه كابن النجار وغيره » .

(٣) زاد فى الطبقات الوسطى : « روى عنه جماعة ، إلا أنه كان قليل التحديث ؛ لاشتغاله بالتدريس » .

(٤) فى س وحدها : « إذا » . (٥) زيادة من س وحدها .

(٦) فى المطبوعة ، د : « التدبير » والمثبت من س .

وذكر الرافعىّ فى « [باب][١] الوليمة » قولَ القفَّال إن الضيف لا يملك ما يأكله ، بل هو إتلاف بإباحة المالك ، وقول أكثرهم إنه يَملِك ، ثم اختلافهم فى أنه هل يملك بالوضع أو بالأخذ أو بالازدِراد ، يتبيّن أنه مَلَكَ قبله ، ثم قال : وزيّف المُتَوَلِّى ما سوى الوجه الأخير ، وذلك يقتضى ترجيحَه .

ومنْ اقتصر على كلام الرافعىّ هذا تخيَّل أن المُتَوَلِّى زيّف قول القفّال، وكذلك فَهِم الوالد فى « باب القرض » من « شرح المهذّب » عن الرافعىّ .

وأنا أقول : إنما أراد الرافعىّ أن صاحب « التتمة » زيّف ما عدا الوجه الأخير ، من وجود المِلْك ، أما قول القفّال فلم يُضَعِّفْه ، فإنى كشفت « التتمة » فلم أجده[٢] ضعّفه ، بل سياق كلامه يقتضى تقويتَه ، ثم صرّح فى « كتاب الأيمان » أنه الصحيح، وتبعه الرافعىّ أيضا فى « كتاب الأيمان » على ذلك فى مسألة الحالف الا يهَبَ .

● قول الأصحاب إن الخمر إذا انقلبت بنفسها خلاًّ طَهُرت ، قيّده صاحب « التتمة » بما إذا لم يقع فيها نجاسة أخرى، فإن وقعت فى الخمر نجاسةٌ، من عَظْم ميْتة ونحوه ، فأُخرِجت منها، ثم انقلبت [الخمر][٣] خلاًّ لم تطهُر بلا خلاف[٤]. ونقله النَّوَوِىّ فى « كتاب المنثورات» و « عيون المسائل » و «الفتاوى المهمّات» عن المُتَوَلِّى ساكتا عليه ، وقال إنه ذكره فى « باب الاستطابة » .

● ونظيره : إذا وَلَغ الكلب فى إناء متنجِّس بالبول فلا يَطْهُر ، وإن زالت نجاسة البول حتى يُعفَّر ، لأجل الوُلوغ .

● وكذلك إذا استنجى برَوْث ، فيتعيّن استعمال الماء .

ولو دُبِغ الجلد بالنجاسة حصل الدِّباغ على الأصح ، ثم[٥] يجب غَسْله بعدذلك لا محالة ، بخلاف المدبوغ بالشئ الطاهر ؛ فإن فى وجوب غسله خلافاً .

---

(١) زيادة من س ، د ، على ما فى المطبوعة. (٢) فى المطبوعة ، د : « أجد » والمثبت من س .
(٣) زيادة من س ، د على ما فى المطبوعة. (٤) فى المطبوعة: « على خلاف » وأثبتنا ما فى س ، د .
(٥) فى المطبوعة : « ويجب » والمثبت من س ، د .

٤٥٤

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن حبيب بن الليث بن شَبيب

أبو زيد القاضي*

قال فيه عبد الغافر : الإمام ، أحد أئمة أصحاب الشافعي ومدرِّسيهم .

حدّث عن الأصمّ ، وأبي بكر الصِّبغيّ ، وأبي الوليد القرشيّ ، وذكر غيرهم ، ثم قال :

روى عنه زين الإسلام ، يعني القُشَيْرِيّ ، وذكر غيره .

قال : وتوفِّي في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وأربعمائة .

٤٥٥

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فُوران الفُورانِيّ

بضم الفاء .

الإمام الكبير أبو القاسم المَرْوَزِيّ .

صاحب « الإبانة » و « العمد »[١] وغيرهما من التصانيف .

من أهل مَرْو .

كان إماما حافظا للمذهب ، من كبار تلامذة أبي بكر القفّال ، وأبي بكر المَسْعُودِيّ .

سمع الحديث من علي بن عبد الله الطَّيْسَفُونِيّ[٢] وأستاذه أبي بكر القفّال .

روى عنه البَغَوِيّ صاحب « التهذيب » وعبد المنعم بن أبي القاسم القُشَيْرِيّ ، وزاهر

---

* له ترجمة في : الأنساب ٤٣٢ ب ، البداية والنهاية ١٢ / ٩٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٨٠ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٠٩ ، طبقات ابن هداية ٥٦ ، العبر ٣ / ٢٤٧ ، الكامل ، لابن الأثير ١٠ / ٢٣ ، اللباب ٢ / ٢٢٥ ، لسان الميزان ٣ / ٤٣٣ ، المختصر في أخبار البشر ٢ / ١٩٦ ، مرآة الجنان ٣ / ٨٤ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣١٤ .

(١) في المطبوعة : « العمدة » والمثبت من سائر الأصول .

(٢) بفتح الطاء وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح السين المهملة وسكون الواو ، وفي آخرها نون : نسبة إلى طيسفون ، وهي من قرى مرو . اللباب ٢ / ٩٨ .

ابن طاهر ، وعبد الرحمن بن عمر المَرْوَزِىّ ، وأبو سعد بن أبى صالح المؤذِّن[1] ، وغيرهم

وكان شيخَ أهلِ مَرْو ، وعنه أخذ الفقهَ صاحب « التتمة » وغيرُه.

وكان كثيرالنقل ، والناس يعجبون من كثرة حَطِّ إمام الحرمين عليه، وقوله فى مواضع من النهاية : إن الرجل غيرُ موثوق بنقْله .

والذى أقطع به أن الإمام لم يُرِد تضعيفه فى النقل من قِبَل كَذِبٍ ، مَعاذَ الله ! وإنما الإمام كان رجلا محققا مدققًا ، يغلب بعقله على نقله ، وكان الفُورانِىّ رجلا نقّالًا ، فكان الإمام يشير إلى استضعاف تفقّهه ، فعنده أنه ربما أُتِىَ من سوء الفهم فى بعض المسائل ، هذا أقصى [2]ما لعلّ الإمام يقوله[2] .

وبالجملة ما الكلام فى الفُورانِىّ بمقبول ، وإنما هو عَلَم من أعلام هذا المذهب ، وقد حمل عنه العلمَ جبالٌ راسيات ، وأئمة ثقات ، وقد كان من التفقه أيضا بحيث ذَكر فى خطبة « الإبانة » أنه يبيِّن[3] الأصح من الأقوال والوجوه ، وهو من أقدم المُنْتَدِبين[4] لهذا الأمر .

توفى بمَرْو فى شهر رمضان ، سنة إحدى وستين وأربعمائة .

﴿ ومن المسائل والفوائد والغرائب عن الفُورانِىّ ﴾

● قال فى « العمد » ما نصه : إطالة القراءة فى الوقت تُستحَبّ ، وإلى[5] أن خرج

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقع لنا حديثه فى مشيخة زاهر بن طاهر ، وهى التى أخبرنا بها الحافظ أبو العباس بن المظفر ، قراءة عليه ، أخبرنا أحمد بن هبة الله بن عساكر ، أخبرنا أبو روح إجازة ، أخبرنا زاهر .

وفى معجم إسماعيل بن أبى صالح المؤذن المذكور ، وهو الذى أخبرنا بهعبد الله بن قيم الضيائية قراءة عليه ، أخبرنا ابن البخارى ، أخبرنا عبد الواحدبنالقاسم الصيدلانى ، إجازة ، أخبرنا أبو سعد إسماعيل . وقد خرجناه فىالطبقات الكبرى» انتهى . ولم يخرج المصنف حديث الفورانى فىالطبقات الكبرى كماذكر.

(٢) فى المطبوعة ، د : « ما تعمد الإمام بقوله » وأثبتنا ما فى س .

(٣) فى المطبوعة : « بين » والمثبت من س ، د .

(٤) فى المطبوعة ، د : « المبتدئين » والتصحيح من س . وانتدب للأمر : خف له .

(٥) فى المطبوعة : « اولى » والتصحيح من سائر الأصول .

الوقت ، وجهان ، أحدهما : لا ، والثانى : ما لم[١] يَضِقْ عليه وقت صلاة أخرى . انتهى .

وهو كالصريح فى أن الوجهين فى الاستحباب ، وهو عجيب .

وقال الشيخ الإمام الوالد رحمه[٢] الله : يَحتَمِل أن يكون معنى ذلك إذا خرج الوقت ما حكمه وجهان ، أحدهما : لا يجوز ، والثانى : يجوز ، ما لم يَضِق عليه وقت صلاة أخرى ، ويَحتمل أن يريد أنه على القول بالجواز يستمر حكم الإطالة من الاستحباب ، لا أنه مستحَبٌّ بخُصوصه[٣] ، فإن ذلك باطل قطعا ، لعدم الدليل عليه.

● فى « إبانة الفُورانِىّ » ما نصّه : لو كان المبيع[٤] مضبوط الأوصاف بخبر التواتر فعلى وجهين ، أحدهما : هو كالمَرْئىّ ، والثانى كالغائب ، وفيه قولان .

قلت : الوجه الأول غريب جدا .

● لو اقتدى بحنفِىٍّ فى الصبح فلم يقنُت ، هل على المأموم سجودٌ للسهو ؟ قال القاضى الحسين فى « التعليقة » : سألنى الشيخ أبو القاسم الفُورانِىّ عن هذه المسألة فقلت له : لا يسجد للسهو والذى يقع لى الآن أنه يلزمه السجود .

قلت : وهما وجهان مبنيّان على أن الاعتبار باعتقاد الإمام أو المأموم[٥] .

(١) فى د ، والطبقات الوسطى : « ما لا يضيق » والمثبت من س ، والمطبوعة ، وفيها : « ما لم يضيق » . (٢) فى الطبقات الوسطى : « أطال الله عمره » .

(٣) فى المطبوعة ، د : « بحضوره » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : « البيع » والمثبت من س ، د .

(٥) زاد فى الطبقات الوسطى من مسائل الفورانى ، قال :

● « نقل ابن الرفعة فى « كتاب الحج » من « الكفاية » عن « الإبانة » للفورانى حكاية قول إن من مات وعليه حَجٌّ وكان قد تمكن من فعله ، لا يُحَجُّ عنه ، إلا إذا كان قد أوصى به ، كمذهب أبى حنيفة . وقال القاضى حسين تفريعا عليه : إنه يعتبر من الثلث ، ثم قال : وهكذا إذا مات وعليه زكاة ، منهم من يجعل فى إخراجها بغير وصية قولين .

قلت : وقد رأيت « الإبانة » وقد حكى فيها القولَ فى الحج ، ولم أره حكى جريانه فى الزكاة .

﴿ شرح حالة الإبانة ﴾

قدمنا فى ترجمة المسعودى[(١)] كلامَ صاحب «العدة» فى الاختلاف فى عَزْو «الإبانة» إلى الفُورانِىّ، ثم كلامَ ابن الصلاح وتنبيهه على أن جميع مايوجد فى كتاب «البيان»[(٢)] منسوبا إلى المسعودىّ فهو إلى الفُورانِىّ ، وذكرنا أن ذلك لا يستمرّ على العموم ، وبينّا نَقْضَه[(٣)] بصُوَر ، ونريد الآن أن الذى يقع فى النفس وبه يستقيم كلام ابن الصلاح أن بعض ما هو منسوب فى « البيان » إلى المسعودىّ فالمراد به الفُورانِىّ ، وذلك أن صاحب « البيان » وقع له « كتاب المسعودىّ » حقيقةً ، ووقعت له « الإبانة » منسوبةً إلى المسعودىّ ، فصار يَنْسُب إلى المسعودىّ تارةً من « الإبانة » وتارةً من كتابه ، فليس كلّ ما ذُكِر المسعودىّ يكون هو الفُورانِىّ[(٤)] ، فاعلم ذلك علم[(٥)] اليقين .

= • قال الأصحاب : إذا أرادمن عليه دَيْنٌ حالٌّ السفرَ ، فلصاحبه منعُه حتى يقضىَ حقَّه ، فلو لم يصدر من صاحب الدَّين الحالّ عند السار [هكذا] طلَبٌ ولا مَنْعٌ ، فهل يجوز للمَدْيون السفرُ بدون إذنه ؟ قال ابن الرِّفعة : يشبه أن يُبْنَى ذلك على أنه : هل يجب وفاء الدَّين الحالِّ قبل الطلب ؟ وذكر ما فى ذلك عنده من النُّقُول . ثم قال : والحق أنه لا يجب إلا بالطلب ، إلا أن يعرض أمرٌ من خارجٍ يُوجبه . قال : فإن قلنا : يجب ، يظهر ألّا يجوزَ له السفر قبله بدون إذن ، وإلا فيجوز أن يقال بالجواز . ويَحْتَمِل أن يقال : لا يجوز ؛ لأن فى ذلك تكليفَ ربّ الدَّين الصبرَ إلى حضوره . وفى ذلك تأخر حقِّه ، أو تكليفُه المسيرَ إليه ، أو التوكيل ، وفى ذلك ضررٌ بين .

وقد أطلق الفُورانىّ فى « الإبانة » القولَ بأن من عليه الدَّيْن إذا أراد سفرا ، فإن كان حالاًّ ليس له . هذا لفظه ، وهو يؤيد هذا الاحتمال » .

(١) محمد بن عبد الله بن مسعود . انظر الجزء الرابع ، صفحة ١٧١ ، ١٧٣ .

(٢) للعمرانى ، يحيى بن أبى الخير بن سالم ، من رجال الطبقة الخامسة .

(٣) فى المطبوعة : « بعضه » ، وفى د : « بعضهم » وأثبتنا ما فى س .

(٤) فى المطبوعة ، د : « الفورانى » والمثبت من س . (٥) فى س وحدها : « على » .

﴿ فرع من باب الشهادة على الشهادة ﴾

إذا لم يعرف [الفرع][1] المشهودَ عليه تحمَّل[2] على الاسم والنَّسب ، فإن لم يعرفه بعد ذلك أدّى على المسمّى ، وإن حضر شخص ادّعى أنه المشهود له ، قال القاضي الحسين والفُورانيّ : فعليه أن يؤدِّيَ الشهادة على الاسم والنسب، ثم ينظر ، فإن أقرّ الخصم فذاك ، وإن تناكرا فعلى المدَّعى إقامةُ البيّنة على اسمه ونسبه ، فإن قامت بينة بذاك حُكِم له .

قال ابن الرِّفْعة : وفى «فتاوى القاضي حسين» أنه لو أقرّ رجل ، فقال : لفلان بن فلان علىَّ كذا ، فجاء رجل وقال : أنا فلان بن فلان الذى أقرّ لى بالحق عندكما فاشهدا لى ، فليس لهما أن يشهدا حتى يعرفا أنه هو المُقَرُّ له ، فلوأقام الرجل بينةً عند القاضي أنه فلان بن فلان ، حينئذ يشهدان له به .

قال ابن الرِّفعة : وهذا مناقِض لما تقدم ، فليكن فى المسألة جوابان .

قلت: هذا كلام ابن الرِّفعة ، وكأنه فهم أن الفُورانيّ والقاضيَ أوّلاً يقولان: لا نتوقف تأديتهما الشهادة على تحققهما أن هذا المدَّعِيَ فلان بن فلان المُقَرُّ له ؛ لأنهما لا يشهدان بنَسَبه ، وإنما يشهدان بالحق لهذا الاسم ، فيؤديان الشهادة هكذا ، وفى هذا إشكال ؛ لأن تأدية الشهادة لا تقع فى وجه مُدَّعٍ عُرِف أنه المُقَرّ له ، فلا يكونان قد أدّيا للمدَّعى ، وإنما أدّيا لمُسَمًّى[3] بهذا الاسم ، [الذى][4] يحتمل الا يكونَ هو هذا المدَّعِي ، فمن ثَمَّ يقول القاضي : لا يؤدِّيان حتى يعرفا أنه فلان بن فلان ، وجعل من طريق معرفتهما قيام البيّنة عند الحاكم بذلك ، فحينئذ يشهدان .

فمعنى الجوابين هكذا ، أحدها : أن التأدية تسبق ثبوتَ كونه فلانَ بن فلان ؛ لأنها لا تقع على شخصه ، وإنما تقع للمسمَّى بهذا الاسم ، فلم[5] يضرّ كونُها سابقةً .

---

(١) زيادة من س وحدها . (٢) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « يحمل » .
(٣) فى المطبوعة : « للمسمى » . وأثبتنا ما فى س ، د .
(٤) زيادة من المطبوعة ، على ما فى س ، د . (٥) فى س وحدها : « فلا » .

والثانى : أن كونها سابقةً يوجب كونَها لم تقع ضِمن دعوى مَن يتحققان أنه المشهود له ، فيضرّ ، ولا يؤديان حتى يعرفانه ، ويبقى النظر بعد ذلك فى أنهما إذا قامت البيِّنة بأنه فلان بن فلان ، هـل يشهدان أنه المُقَرّ له ؟ أو إنما يشهدان أنه[1] أقر لفلان بن فلان ، ولا يذكران أنه هذا ؛ لأن قيام البيّنة بأنه هو لا يوجب لهما العلمَ بأنه هو هذا ؟ مَحلّ نظر.

ظاهر كلام القاضى يدل للأول ، وقد يُخرَّج ذلك على طريقة مَن يكتفى بالتسامُع[2] فى ثبوت النسب مِن عَدلين ، كما هى طريقة الشيخ أبى حامد ، لا سيَّما وقد تأكد ذلك بقيام البيّنة عند الحاكم ، والأظهر عندى أن يُحمل كلامه على الثانى ، ويقال : إنما أراد أنهما يشهدان للمسمَّى بهذا الاسم ، ويكون الضمير فى قول القاضى : « له » عائدا على فلان بن فلان ، لا على هذا الشخص ؛ لأنهما لا يعرفانه بهذا النسب ، فكيف يشهدان لِشَخْصه[3] ! والمسألة ليست مسوقةً للشهادة بالنَّسب ، بل للشهادة بالمال ، ومصوَّرة بما إذا قال : فلان بن فلان بن فلان ، فإنه لا بد من اسم الأب والجدّ ، ولذلك[4] تلفَّظ بهما القاضى فى « الفتاوى » وحذف ابن الرِّفْعة اسم الجدّ اختصارا ؛ لأنه معروف فى مكانه .

وقد رأيت المسألة فى « فتاوى القاضى » وقد قال جامعها البَغَوِىّ عَقِبها : قلت : عندى لا يجوز لهما أن يشهدا بالمال بشهادة الشهود أنه فلان بن فلان حتى يعلماه[5] يقينا ولا يتيقن بقول الشهود ، فإن عرفا يقينا أنه المُقَرّ له ، ووقع الاختلاف فى النَّسب ، حينئذ يثبُت النَّسب بقول الشهود . انتهى .

وابن الرِّفْعة حذف كلام البَغَوِىّ هـذا ، فلم يذكره بالكلّية ، وهو من البَغَوِىّ دليلٌ على أنه فهم أن المسألة فى أنهما يشهدان بالمال لشخصه بعد قيام البيِّنة ، بأنه هو فلان ابن فلان ، فالعجب من ابن الرِّفْعة فى حذفه كلام البَغَوِىّ ، وهـو ذكر المسألة فى

(١) فى س ، د : « أنه لو أقر » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى س ، د : « فى التسامع » وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة ، د : « بشخصه » وأثبتنا ما فى س . وسيأتى له نظير بعد سطور .

(٤) فى المطبوعة : « وكذلك » وأثبتنا ما فى س ، د. واللام فيهما واضحة ، وليست مائلة كالمدولة عن كاف . (٥) كذا فى المطبوعة ، وفى س ، د : « يعلما » .

« الكفاية » وفى « المطلب » وكأنه فى « المطلب » تلقّاها من كلامه فى « الكفاية » ولم يعاود[١] « فتاوى القاضى » .

٤٥٦

عبد الرحمن بن محمد بن ثابت

أبو القاسم الثابتىّ الخَرَقىّ

وخرَق ، بفتح الخاء المعجمة والراء ، وفى آخرها القاف : قرية على ثلاثة فراسخ من مَرْو ، بها جامعٌ كبير حَسَن .

كان فقيها ورعا زاهدا ، يُعرف بمفتى الحرمين ، من قرية خَرَق بمرو .

تفقه على الفُورانِىّ بمَرْو ، ثم على القاضى الحسين بمَرْو الروذ ، ثم على أبى سهل أحمد ابن على الأَبِيوَرْدِىّ ببُخارَى ، ثم بعد ذلك صحب أبا إسحاق الشِّيرازِىّ ببغداد ، وحج ورجع إلى قريته ، منقطعا على العلم والعبادة .

وقد سمع الحديث من أبى عثمان الصابُونِىّ ، وناصر العُمَرِىّ ، والأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وغيرهم .

توفى فى ربيع الأول سنة خمس وتسعين وأربعمائة .

٤٥٧

عبد الرحمن بن محمد بن الحسن

أبو محمد الفارسىّ المعروف بالدُّوغِىّ*

أحد الفقهاء المدرِّسين ، من أصحاب أبى محمد الجُوينِىّ .

مات سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

---

(١) فى س وحدها : « يعاد » .

* له ترجمة طيبة حوت الكثير من شعره فى دمية القصر ١٩٨ ، وفى المطبوعة ، د : « الدوعى » بالعين المهملة. وفى س : « الدعى » والتصويب من الدمية، وفى الأنساب ٢٣٢ ب واللباب ١/٤٢٩ : الدوغى، بضم الدال المهملة وسكون الواو ، وفى آخرها الغين المعجمة . نسبة إلى الدوغ، وهو اللبن الحامض الذى أخذ منه السمن .

٤٥٨

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن على

الواعظ أبو سعيد العارِض[١]

قال عبد الغافر : معروف من أهل العلم ، ثِقة عفيفٌ حَسن الوعظ ، مَرْضِيّ السِّيرة .

سمع بنيسابور ، والعراق والحجاز ، وكُفَّ فى آخر عمره .

وكان مولده سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

وتوفى فى شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

٤٥٩

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدان

أبو القاسم القُرَشِيّ النيسابوريّ السرَّاج*

روى عن أبى العباس الأصمّ ، وأبى منصور[٢] محمد بن القاسم الصَّبْغِيّ ، وأحمد بن محمد ابن عَبْدوس الطرائِفِيّ ، وجماعة .

روى عنه أبو بكر الخطيب ، وأبو صالح المؤذِّن، وفاطمة بنت الدقّاق، وجماعة .

وكان إماما جليلا .

تفقه على الأستاذ أبى الوليد .

ومات فى صفر سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

---

(١) العارض ، بفتح العين وسكون الألف وكسر الراء وفى آخرها الضاد المعجمة . هـذا يقال لمن يعرض الجند ويعرف أرزاقهم ، اللباب ٢ / ١٠٤ .

* له ترجمة فى : العبر ٣ / ١٢٨ .

(٢) فى س وحدها : « ومحمد » .

٤٦٠

عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن سَوْرة

بفتح السين المهملة وإسكان الواو وبعدها راء ثم هاء

ابن سعيد النيسابوريّ ، من أهلها ، أبو سعد *

قال فيه عبد الغافر : الفقيه المتكلّم الأشعرى المعروف بابن أبى سَوْرة ، أحد العلماء الثِّقات الأثبات .

قال : وكتب فى صباه اسمه أحمد ، وفى حال الكِبَر عبد الرحمن ، وكلاهما موجود بخطّه . انتهى .

وذكر الخطيب أنه قدم بغداد ، وحدّث بها عن ابن[1] نُجَيد ، وأبى طاهر[2] حَفيد ابن خُزَيْمة ، وتوفى[3] .

٤٦١

عبد الرحمن بن محمد بن المظفَّر بن محمد بن داود بن أحمد بن مُعاذ

ابن سهل بن الحكم بن شِيرزاد، أبو الحسن الداوُدِيّ البُوسَنْجِىّ **

الذى روى عنه أبو الوقت « صحيحَ البخارى » .

من أهل بُوسَنْج ، بباء موحّدة مضمومة ، ثم واو ساكنة ، ثم سين[4] مهملة

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٠ / ٣٠٠ وكنيته فيه : « أبو سعيد » .

(١) هو إسماعيل بن نجيد . أبو عمر . كما فى تاريخ بغداد .

(٢) هو محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة . كما فى تاريخ بغداد .

(٣) هكذا فى الأصول . ولم يعين الخطيب البغدادى تاريخ وفاته . لكن قال : « ذكر لى القاضى أبو القاسم التنوخى أنه سمع منه بعد عوده من الحج فى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة » .

** له ترجمة فى الأنساب ٢٢٠ ا، البداية والنهاية ١٢ / ١١٢ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٢٧ ، العبر ٣ / ٢٦٤ فوات الوفيات ١ / ٨ : ٥، اللباب ١ / ٤٠٧ ، المنتظم ٨ / ٤٩٦ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٩٩ .

(٤) هكذا ذكر ابن السبكى فى الطبقات الكبرى والوسطى « بوسنج » بالسين المهملة ، وأنها بلد بهراة . =

مفتوحة ، ثم نون ساكنة ثم جيم : بلدة بنواحى هراة .

ولد[١] سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .

تفقه على أبى بكر القفّال ، وأبى الطيّب الصُّعلوكىّ ، وأبى طاهر الزِّيادىّ[٢] ، وأبى حامد الإسفرايِنىّ ، وأبى الحسن الطَّبَسىّ[٣] . وما أظن شافعيا اجتمع له مثل هؤلاء الشيوخ .

وسمع عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه السَّرْخَسِىّ ، وهو آخر الرواة عنه ، وأبا محمد بن أبى شُرَيح[٤] ، وأبا عبد الله الحاكم ، وأبا طاهر الزِّيادىّ ، وأبا عمر بن مَهدِىّ ، وعلىّ بن عمر القمّار ، وغيرَهم ببُوشَنج[٥] ، وهراة ، ونيسابور ، وبغداد .

روى عنه أبوالوقت ، ومسافر بن محمد ، وعائشة بنت عبدالله البُوشنجية ، وأبوالمحاسن أسعد بن زياد الماليِنىّ ، وغيرُهم .

وكان فقيها إماما صالحا زاهدا ورعا، شاعرا أديبا صوفيا.

صَحِب[٦] الأستاذ أبا عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، وأبا على الدقّاق ، وغيرَهما .

= وهو خطأ . فقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان ١ / ٧٥٨ بوسنج ، بالسين المهملة ، وبوشنج ، بالشين المعجمة ثم قال عن الأولى إنها من قرى ترمذ ، وعن الثانية إنها بليدة من نواحى هراة . ثم ذكر منها أبا الحسن عبد الرحمن ، المترجم ، وذكر شعره فى « وشنج » وهو الذى ذكره ابن السبكى ، وكذلك فرق الذهبى فى المشتبه ١٠٠ بين بوسنج ترمذ ، وبوشنج هراة ، ونسب إلى الأخيرة أبا الحسن الداودى ، المترجم .

(١) قال فى الطبقات الوسطى : « قال ابن السمعانى : كان الداودى وجه مشايخ خراسان ، وله قدم راسخ فى التقوى ، وحكى أنه بقى أربعين سنة لا يأكل اللحم وقت نهب التركمان . وكان يأكل السمك فحكى له أن بعض الأمراء أكل على حافة النهر الذى يصاد له فيه السمك ، ونفض سفرته وما فضل منه فى النهر . فما أكل السمك بعد ذلك » . (٢) زاد فى الطبقات الوسطى : « وأبى بكر الطوسى » .

(٣) فى المطبوعة : « الطايسى » والتصحيح من سائر الأصول . وزاد فى الطبقات الوسطى : « أبى سعيد يحيى بن منصور الفقيه » . (٤) فى المطبوعة : « بن أبى سريج » والتصحيح من س ، د . وهو أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبى شريح اللباب ٢ / ١٩ .

(٥) فى المطبوعة ، د : « ببوسنج » وأثبتناه بالشين المعجمة هنا وفيما يأتى من س . وانظر الحاشية رقم ٤ فى الصفحة السابقة . (٦) فى المطبوعة ، د : « سمع » وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى . وفيها زيادة : « بنيسابور » .

قيل : إنه كان يحمل ما يأكله وقت تفقهه ببغداد وغيرها من البلاد من بلده بُوشنج ، احتياطا .

وقد سمع مشايخ عِدّة ، وكان يُصنِّف ويُفتي ويعِظ ويكتب الرسائل [الحَسَنة][1] .

ويحكى أنه كان لا تسكُن شفتاه من ذكر الله عز وجل ، وأن مزيِّنا جاء ليقصّ شاربه ، فقال له : أيها الإمام يجب أن تسكِّن شفتيك ، فقال : قل للزمان حتى يَسْكُن .

ودخل إليه نِظام الملك ، وتواضع معه غاية التواضع ، فلم يَزِده على أن قال : أيها الرجل، إن الله سلّطك على عبيده ، فانظر كيف تجيبه إذا سألك عنهم .

وذكره الحافظ أبو محمد عبد الله بن يوسف الُجرجانيّ ، فقال : شيخ عصره ، وأوحد دهره ، والإمام المقدَّم في الفقه والأدب والتفسير ، وكان زاهدا ورعا حسن السَّمْت ، بقية المشايخ بخراسان ، وأعلامهم إسناداً .

أخذ عنه فقهاء بُوشَنج .

وُلِد في شهر ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .

وتوفي بِبُوشَنج في شوال سنة سبع وستين وأربعمائة ، ابن ثلاث وتسعين سنة .

وكان سماعه للصحيح في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ست سنين . هذا كلام الُجرْجانيّ .

ورُوِي أن أبا الحسن عبد الغافر الفارسي كان قد سمع الصحيح من أبي سهل الحَفْصِيّ، وله إجازة من الداودِيّ فكان يقول : الإجازة من الداودِيّ أحبُّ إليّ من السماع من الحَفْصِيّ .

ومن شعره ما أنشده [2]للشيخ أبي حامد[2] الإسفرايِنيّ رحمه الله تعالى:

سلامٌ أيها الشيخُ الإمامُ   عليك وقلَّ مِن مثلي السَّلامُ[3]

---

(١) زيادة من س وحدها .   (٢) في المطبوعة : « الشيخ أبو حامد » والمثبت من سائر الأصول . والأبيات في معجم البلدان ، ما خلا البيت الثالث .   (٣) في المطبوعة : « سلام » والمثبت من سائر الأصول ، ومعجم البلدان .

سلامٌ مِثلُ رائحةِ الُخزامَى ... إذا ما صابَها سَحَراً غَمامُ
سلامٌ مثل رائحــة الغَوالِي ... إذا ما فُضَّ من مِسْكٍ خِتامُ
رحلتُ إليكَ من بُوشَنْجَ أرجو ... بك العِزَّ الذى لا يُستضامُ[1]

ومنه[2] :

كانَ فى الاجتماعِ من قبلُ نورٌ ... فمضى النورُ وادلَهمَّ الظَّلامُ[3]
فسد الناسُ والزمانُ جميعاً ... فعلى الناسِ والزمانِ السلامُ

ومنه[4] :

إن شئتَ عَيْشًا طيِّبــا ... صَفْوًا بــلا مُنــازِعِ[5]
فاقنَــعْ بما أُوتِيتَــه ... فالعَيْــش عَيْش القانِــعِ

٤٦٢

عبد السلام بن إسحاق بن المهتدِى
الحامِدِىّ الآفُرانِىّ

بعد الألف وضم الفاء والراء[6] فى آخرها نون : نسبة إلى قرية بنَسَف ، يقال لها : آفُران .

يُكْنَى أبا تمام .

كان أديبا شاعرا فقيها .

سمع أبا الحسن المحمودِىّ ، والشيخ أبا زيد الفقيه المروزىّ ، وغيرهما .

مات فى شوال سنة أربعمائة .

---

(١) الغوالى : جمع الغالية . وهى طيب . (٢) البيتان فى فوات الوفيات .
(٣) فى المطبوعة : « ظلام » والمثبت من سائر الأصول ، والفوات .
(٤) البيتان فى فوات الوفيات . (٥) فى الفوات : « يغدو بلا » .
(٦) فى المطبوعة : « وفتح الراء » والمثبت من سائر الأصول .

٤٦٣
عبد السلام بن محمد بن يوسف بن بُنْدار
أبو يوسف القَزْوِينى*

المعتزلىّ المفسِّر .

وقيل : إنه كان زيدىّ المذهب فى الفروع .

مولده سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة بقَزْوِين .

أخذ عن القاضى عبد الجبار المعتزلِىّ ، وجالَس القاضىَ أبا القاسم بن كَجّ ، وسمع منهما الحديث ومن غيرهما .

وحدَّث عنه جماعات .

وله « تفسير » كبير، قيل : إنه فى سبعمائة مجلَّد كبار .

وكان قد اجتمع له من الكتب شىءٌ كثير ؛ فإنه[1] سكن بغداد ، ثم سافر إلى الشام ، ثم إلى مصر ، وأقام بها مدة ، ثم عاد إلى بغداد ، وهو يحصِّل فى ذلك الكتب ، وقيل: إنه حصَّل غالبها من مصر فى عام الغَلاء المُفرِط ، وكان يقول : ملكت ستين[2] تفسيرا، منها « تفسير ابن جرير الطبرى » فى أربعين مجلَّدا ، و « تفسير أبى القاسم البَلْخِى، وأبى علىّ الجُبّائىّ ، وابنه أبى هاشم، وأبى مسلم بن بَحْر » ، وغيرهم[3] .

وأهدى إلى نظام الملك أربعة أشياء ، لم يكن لأحدٍ مثلُها : « غريب الحديث » لإبراهيم الحَرْبِىّ ، بخط أبى عمر بن حَيُّويه ، فى عشر مجلَّدات ، فوقفه نظام الملك بدار الكتب ببغداد .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢ / ١٥٠ ، تذكرة الحفاظ ٤/٨ ، الجواهر المضية ١/٣١٥ ، شذرات الذهب ٣/٣٨٥ ، طبقات المفسرين ١٩ ، العبر ٣ /٣٢١ ، لسان الميزان ٤/١١ ، ترجمة وافية النجوم الزاهرة ٥/١٠٦ .

(١) فى المطبوعة ، د : « وإنه » ، والمثبت من س .

(٢) فى المطبوعة ، د : « ملكت نفيسين ، منهما » لكن فى د قبل « نفيسين » كلمة « ستين » بإعجام النون فقط . وقد أثبتنا ما فى س . (٣) فى س وحدها : « وغيرهما » .

ومنها « شعر الكُمَيت بن زيد » بخط أبي منصور في ثلاثة عشر مجلَّدا .

ومنها « عَهْد القاضي عبد الجبار » بخط الصاحب بن عبّاد وإنشائه ، قيل : كان سبعمائة سطر ، كل سطر في ورقة ، سَمَرْقَنْدِيّ ، وله غِلاف آبِنُوس يطبّق ، كالأُسْطوانة الغليظة .

والرابع « مُصْحَف » بخط بعض الكتاب المجوِّدين ، بالخط الواضح ، وقد كتب كاتبه اختلافَ القُرَّاء بين سطوره بالحُمْرة ، وتفسيرَ غريبه بالخُضْرة ، وإعرابَه بالزُّرْقة ، وكتب بالذهب العلامات على الآيات التي تصلح للانتزاعات في العهود والمكاتَبات ، وآيات الوعد والوعيد ، وما يكتب في التعازِي والتهانِي . وبالجملة كتابةُ مصحف على هذا الوجه بِدْعة مكروهة .

وقيل : دخل إلى بغداد من مصر ومما معه عَشْرة جِمال ، عليها كتب بالخطوط المنسوبة في فنون العلم .

وكانت عنده قوّةُ نَفْس ، وربما نال من بعض أهل العلم بلسانه ، وكان يفتخر بالاعتزال ويتظاهر به ، حتى على باب نِظام الملك ، فيقول لمن يستأذن عليه : قل : أبو يوسف القَزْوِينيّ المعتزليّ .

توفي ببغداد في ذي القعدة سنة ثمان[1] وثمانين وأربعمائة .

٤٦٤

عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر

أبو نصر بن الصَّبّاغ*

صاحب « الشامل » و « الكامل »[2] و « عُدَّة العالِم والطريق السالِم »

---

(١) في طبقات المفسرين : « ثلاث » .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١٢ / ١٢٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٩٩ ، الجواهر المضية ١ / ٣١٦ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٥٥ ، طبقات ابن هداية الله ٦٠ ، العبر ٣ / ٢٨٧ ، الكامل ، لابن الأثير ١٠ / ٤٨ ، مرآة الجنان ٣ / ١٢٢ ، النجوم الزاهرة ٥ / ١١٩ ، نكت الهميان ١٩٣ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٨٥ .

(٢) في س : « الكافي » والمثبت من س ، د . وكشف الظنون ٢ / ١٣٨١ ، وسماه : الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية .

و « كفاية السائل » و « الفتاوى » .

كان إماما مقدَّما ، وفارسا لا يُدرِكُ السوقُ[1] وراءه قَدما ، وحَبْرا يتعالى قَدْرُه على السها ، وبحرا لا يُنْزَف بكثرة الدِّلا ، تصبَّب فقها ، فكأنه لم يَطْعَم سواه ، ولم يكن غيرُه بلَمه ، وتشخَّص[2] فقيها ، فإذا رآه المحقِّق قال : ابن الصباغ صُبِغ من الصُّفْر[3] ، كذا ومَن أحْسَنُ من الله صِبْغه ؟

انتهت إليه رياسة الأصحاب .

وكان ورعا نزِها تقيًّا نقيًّا ، صالحا زاهدا ، فقيها أصوليًّا محقِّقا .

سمع الحديث من أبي عليّ بن شاذان ، ومن أبي الحسين بن الفضل ، سمع منه « جزء ابن عرفة » ، وحدَّث به ببغداد ، وأصبهان .

روى عنه الخطيب [في التاريخ][4] وهو أكبر منه [سِنًّا][5] ، وأبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاريّ ، وأبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السَّمَرْقَنْدِيّ ، وابنُه أبو القاسم علي بن عبد السيِّد ، وآخرون .

وُلد الشيخ أبو نصر سنة أربعمائة ، وتفقَّه على القاضي أبي الطيِّب .

قال أبو الوفاء بن عقيل الحنبليّ : لم أُدرِك فيمن رأيت وحاضرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم مَن كَمُلَت له شرائطُ الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة : أبا يعلى بن الفرّاء ، وأبا الفضل الهمذاني الفرَضِيّ ، وأبا نصر بن الصباغ .

وقال غيره : كان ابن الصبّاغ يضاهي أبا إسحاق الشيرازيّ ، وإليهما كانت الرِّحلة في المتفِق والمختلِف .

قلت : مضاهاته له في المتَّفق ظاهرة ، وأما المختلِف ، فما كان أحدٌ يضاهي أبا سحاق في عصره [فيه][6] ، والمراد بالمتَّفق مسائل المذهب ، وبالمختلِف الخلافيّات بين الإمامين .

---

(١) في س وحدها : البرق. (٢) في المطبوعة : « وشخصا » وفي د: « وشخص » وأثبتنا ما في س .

(٣) في الأصول : « الصغر » بالغين المعجمة . ولم نجد في كتب اللغة معنى يناسب المقام . ولعل الصواب ما أثبتنا . والصفر ، بالضم : الذهب . القاموس (صفر) .

(٤) ساقط من س وحدها . (٥) زيادة من س وحدها . (٦) زيادة من س وحدها .

وقال بعضهم : كان ابن الصباغ يحاسب نفسه ، فمن ذلك أنه قال : اعتبرت نفسي[١] في مجيئها من[٢] باب المراتب إلى النظامية من غير كُلْفة ومَشَقّة ، واعتبرتها في طواف الكعبة سَبْعا ، وكُلْفتها ومَشَقّتها ، فعلمت أن الطواف حقٌّ لسيِّدي[٣] على نفسي ، وأن سعيي من باب المراتب إلى المدرسة لحظٌّ نفسي ، فمن ثَمّ زالت عنى فيه الكُلْفة والمشقّة .

قلت : باب المراتب : مكانٌ ببغداد ، فيه دار ابن الصباغ ، وكان ابن الصبّاغ أوّلَ من درّس بنظامية بغداد ، فإن نظام الملك ، وإن كان إنما بناها لأجل الشيخ أبي إسحاق الشيرازيّ إلا أن أبا إسحاق امتنع أولا أن يدرّس فيها ، ولما جلس للناس أوّلَ يوم للتدريس أرسل إلى الشيخ أبي إسحاق ، وكرّر سؤاله فلم يحضُر ، فأذن للشيخ أبي نصر ، فدرّس بُوَيْمَاتٍ[٤] يسيرة ، ثم وقع التكرار في سؤال الشيخ أبي إسحاق ، فأجاب ودرّس بها بقيةَ حياته ، فلما توفِّيَ أبو إسحاق وَلِيَها صاحب « التتمّة » أبو سعد المُتَوَلِّيّ ، ثم عُزل وأُعيد ابن الصَّبّاغ ، ثم صُرِف ابن الصباغ في سنة سبع وسبعين ، فحمله أهلُه على طلبها ، فخرج إلى أصبَهان إلى نظام الملك ، فلم يُجِب سؤاله ، بل أمر أن يُبْنَى له غيرُها ، وعاد من أصبَهان فمات بعد ثلاثة أيام .

توفى يوم الثلاثاء ودُفن يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وأربعمائة ، ودفن بداره ثم نُقل إلى باب حَرْب ، وكان قد كُفَّ بصره قبل وفاته بسِنين[٥] .

﴿ ومن الرواية عنه ﴾

أخبرنا صالح بن مختار الإسنوىّ ، بمصر ، والعِزّ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدالله ابن الشيخ أبي عمر ، بالشام ، سماعا عليهما ، قالا : أخبرنا أبو العباس ، أحمد بن عبد الدائم

---

(١) في الطبقات الوسطى : « على نفسي » .

(٢) في المطبوعة : « في » والتصحيح من سائر الأصول .

(٣) كذا في المطبوعة ، د . وفي س ، والطبقات الوسطى : « اشدته » .

(٤) في المطبوعة ، د : « فدرس بهامدة » وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى . وفيها : « فدرس فيها بويمات » . (٥) في المطبوعة ، د : « بسنتين » وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى .

ابن نِعمة المَقْدِسيّ ، قال الأول : سماعا ، وقال الثانى : حضورا فى الثالثة ، أخبرنا أبوالفرج يحيى بن محمود الثَّقَفِيّ ، سماعا ، أخبرنا جَدِّى الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الصفّار التَّيْمِيّ الأصْبَهانِيّ قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبونصر عبد السيد بن محمد بن عبدالواحد ابن الصبّاغ ، أخبرنا محمد [بن الحسين][1] بن الفضل ، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفّار ، حدثنا الحسن بن عَرَفة ، حدثنا عمر بن عبد الرحمن ، أبو حفص الإيادِيّ[2] ، عن محمد بن جحادة ، عن بكر بن عبد الله المُزَنِيّ ، عن عبد الله بن عمرو[3] رضى الله تعالى عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيامَةِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُحْشَ ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الفُحْشَ [وَلَا التَّفَحُّشَ][4] وَإِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ فَإِنَّمَا[5] أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الشُّحُّ ، أَمَرَهُمْ بِالْكَذِبِ فَكَذَبُوا ، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا ، وَأَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا » .

قال : فقام رجل ، فقال : يارسول الله ، أىُّ الإسلام أفضل ؟

قال : « أَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ » .

قال : فأىُّ الجهاد أفضل ؟

قال : « يُهَرَاقُ دَمُكَ وَيُعْقَرُ جَوادُكَ » .

قال : فأىُّ الهجرة أفضل ؟

قال : « تَهْجُرُ مَا كَرِهَ رَبُّكَ » .

وأخبرنا أبو نُعيم أحمد ، ويُدْعَى بَكّارا ، ابن الحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد ، وتاج الدين عبد الغفار بن محمد السَّعْدِيّ ، والقطب إبراهيم بن المجاهد إسحاق ، ابن صاحب الموصل لؤلؤ ، وعبدالمحسن بن أحمد الصابُونِيّ ، ومحمد بن عبدالغني بن محمد الضبعي ، وعمه أحمد بن محمد، ومحمدبن عبد الوهّاب بن مُرْتَضَى البَهْنَسِيّ ، وأحمد بن على بن محمد بن حُسام

---

(١) ساقط من س وحدها . (٢) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « الأبار » بغير إعجام .
(٣) فى المطبوعة : « عمر » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٤) سقط من س وحدها .
(٥) فى س وحدها : « فإنه » .

الـكولياتى[١]، والشرف يعقوب بن عوض المؤذِّن[٢]، والمحدِّث بدر الدين محمد بن أحمد بن خالد الفارِقىّ، قراءةً عليهم وأنا أسمع بالقاهرة، قالوا كلهم: أخبرنا النَّجيب الحَرّانىّ سماعاً، أخبرنا عبد المنعم بن عبد الوهّاب بن كُلَيب، أخبرنا على بن أحمد بن بَيان، أخبرنا محمد بن محمد [٣]بن محمد[٣] بن إبراهيم بن مَخلد البَزّار، أخبرنا ابن عَرَفة، فذكره.

وأخبَرَناه أيضا محمدُ بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخَبّاز، بقراءتى عليه غيرَ مرة، وبقراءة الشيخ الإمام عليه أيضا، وأنا أسمع، قال: أخبرنا ابن عبد الدائم حضورا فى الأولى، قال: أخبرنا ابن كُلَيب، فذكره.

﴿ومن الفوائد والمسائل عن[٤] أبى نصر رحمه الله﴾

قال ابن العربىّ فى «القَبَس»[٥] فى حديث: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هٰهُنا وَأَدْبَرَ النَّهارُ مِنْ هٰهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»: وقعت ببغداد نازلة[٦]، وهى أن رجلا قال [ببغداد][٧] وهو صائم: امرأتى طالق إن أفطرتُ على حارّ أو بارد، فرُفِعت المسألة إلى أبى نصر بن الصبّاغ إمامِ الشافعية [٨]بالجانب الغربى[٨] فقال: هو حانِث، إذ لا بد من الفِطر على أحد هذين.

ورُفعت المسألة إلى أبى إسحاق الشِّيرازىّ بالمدرسة، فقال: لا حِنْثَ عليه، لأنه قد أفطر على غير هذين، وهو دخول الليل؛ قال النبىّ صلّى الله عليه وسلّم، وساق [الحديث][٩] إلى: «فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

---

(١) كذا فى المطبوعة. وفى س: «الـكلوتاتى»، وفى د: «الـكلوياتى». ولم نجد شيئا من هذه النسب فى كتب الأنساب. (٢) فى المطبوعة: «المؤدب». وأثبتنا ما فى س، د.

(٣) زيادة من س، د، على ما فى المطبوعة. (٤) فى المطبوعة: «عنه أيضا». والمثبت من س، د.

(٥) فى أصول الطبقات الـكبرى: «المقتبس». وأثبتنا الصواب من الطبقات الوسطى. وكشف الظنون ٢/١٣١٥. ومن ترجمة ابن عربى فى الديباج المذهب ٢٨٢. والقبس شرح على موطأ مالك.

(٦) فى المطبوعة: «واقعة» وأثبتنا ما فى سائر الأصول.

(٧) زيادة من المطبوعة، د، على ما فى س، والطبقات الوسطى.

(٨) زيادة من س، والطبقات الوسطى، على ما فى المطبوعة، د.

(٩) ساقط من المطبوعة، د. وهو فى س، والطبقات الوسطى.

قلت : وقد يقال : إن الشيخ أبا إسحاق مسبوقٌ إلى ذلك ، سبقه به شيخُه القاضي أبو الطيِّب، فنصّ فى « التعليقة » على أن الفِطر يحصُل بالغروب، أكَلَ الصائم أم لم يأكل، واحتج بالحديث المذكور . وكذلك قال الرُّويانيّ فى « البحر » فى آخر « باب الوصال »[1] ونقله الرافعيّ قُبيل « باب القضاء » عن « فتاوَى الغزَّاليّ » وكلامهم أجمعين صريح فى حصول الفِطر بالغروب ، ومسألة هذين الشيخين فى قول القائل « إن أفطرت على حارٍّ أو بارد » ولا فرق ؛ لأن هذه العبارة يُقصد بها فى العُرْف التعميم ، ومطلق الفِطر ، وقد يقال : عمومها بالنسبة إلى ما يدخل الجوفَ من المفطِرات : سواء حارّها وباردها ، وغير ذلك .

قلت : مسألة القاضى أبى الطيِّب وجماعته بالغروب وإن حصل به الفِطْر ، لكن لا يقال: أفطر على حارٍّ أو بارد ، بل ذلك فطر شرعىّ لا بداخل الجوفَ ، فالذى يتجه عندى ما قاله الشيخ أبو نصر .

● ومما نقلته من « فتاوى ابن الصبّاغ » التى جمعها ابن أخيه [القاضى][2] أبو منصور أحمد ابن محمد [3]بن محمد[3] بن عبد الواحد من الغرائب : إذا كان له حِصّة فى أرض مُشاعة وهى لاتنقسم فجعلها مسجدا لم يصح . وقال : إن ابن الصبَّاغ ذكرها فى كتابه « الكامل ».
قلت : فى ذلك تأييد لابن الرِّفعة ؛ فإنه قال: الذى يظهر أنه لا يصحّ ، إن قلنا القِسمة

(١) فى المطبوعة: « الوصايا » . والتصحيح من سائر الأصول. وبعد ذلك فى الطبقات الوسطى زيادة:
« فإنه بعد أن حكى الوجهين فى أن النهى عن الوصال هل هو للتحريم أو للتنزيه ، قال وعلى كلا الوجهين لو خالَف وَفعل لم يكن صائما، بل يكون مُفطِرا مُمْسِكا ، لأن الفطر يحصل بدخول الليل ، نوى الإفطار أم لم ينوه . انتهى .
لكن كلام هؤلاء فى أن الإفطار يحصُل بالغروب ومسألة الشيخين فى أخصّ من ذلك، وهى الفطر على حار أو بارد ، فلا يلزم من قولنـا : إنه يفطُر بالغروب أن يقال : إنه أفطر على حار أو بارد بغروب الشمس ، فالذى يتجه فيها ما ذكره ابن الصباغ » .
(٢) زيادة من س وحدها . (٣) زيادة من س ، د ، على ما فى المطبوعة .

بيع ، وكذا إن قلنا إقرار، ولم يُجوِّز قسمة الوقف من المطلق. [قال](١) وإن جوَّزناه(٢) فيُشبه أن يأتىَ فى صحته ، إذا أمكن الإجبار على القِسمة احتمالٌ ، ولكنَّ الشيخ الإمام (٣رحمه الله٣) ضعَّف هذا ، وذكر أنه يصحّ وقفه مسجدا ، قال : وتكون الصلاة فيه أكثرَ أجراً من موضعٍ كلُّه غيرُ مسجد .

والقول بالصحة هو ما أفتى به ابن الصَّلاح ، إلا أنه قال : ثم تجب القِسمة ، والشيخ الإمام خالفه فى وجوب القِسمة . ومن تفاريع الصحة أنه يحرُم المُكْثُ فيه على الجُنُب . كذا أفتى به ابن الصلاح ، ووافقه الشيخ الإمام، تغليباً للمنع، وذكر أن القاضىَ شرف الدين ابن البارِزىّ أفتى بجواز المُكْث ، كما يجوز للجُنُب حملُ المصحف مع أمتعة . قال الشيخ الإمام (٣رحمه الله٣) : وهذا ليس بصحيح ؛ لأن مَحلّ جواز حمل المصحف إذا كان المقصود هو الأمتعة ، ونظير مسألتنا أن يكون كلٌّ منهما مقصودا .

● وفى « فتاوى ابن الصَّبَّاغ » يُستحبّ الوُضُوء لمن قَصّ شاربه .

● وفيها أن ابن الصبَّاغ ذكر فى كتابه « الكامل » أنه إذا قال : «بعتُك إذا قبلتَ »، لا يصحّ البيع ، لتعليق الإيجاب .

قلت : وقد يُخَرَّج فيه الخلاف فى « بعتُك إن شئتَ » والأصح ثَمَّ الصحة .

● وفيها إذا دفع ثوباً إلى خَيّاط فقال : إن كان يُقْطَع قميصاً فاقطعه ، فلما قطعه لم يكفِه(٤)، قال الشيخ ، يعنى ابن الصبّاغ : يَحتمِل أن يَضمَن ، ويَحتمِل ألّا يَضمن ، وحكى عن أبى ثَوْر أنه لا يضمن .

قلت : المجزوم به فى الرافعىّ و « الرَّوْضة » وغيرها الضمان فى هذه الصورة ، بخلاف ما إذا قال : هل يكفينى قميصا ؟ فقال: نعم ، فقال : اقطعه ، فقطعه، فلم يكف ، فإنه لا ضمان؛ لأن الإذن مطلق .

● وفيها : إذا قال : أنتِ طالق ثلاثا على سائر المذاهب ، قال القاضى أبو منصور :

---

(١) ساقط من س وحدها . (٢) فى المطبوعة : « جوزنا » . والمثبت من س .
(٣) زيادة من س وحدها . (٤) فى المطبوعة ، د : « لم تجب » وأثبتنا ما فى س .

لم أجدها مسطورة ، فسألت شيخنا ، يعنى ابن الصبّاغ ، فقال: يقع فى الحال .

قال القاضى أبو منصور : وسمعت من رجل ثقة[١] كان يحضر عند القاضى أبى الطيّب ، أن القاضىَ قال : لا يقع ؛ لأنه لا يكون أوقع ذلك على المذاهب كلّها .

قال القاضى أبو منصور : ولا بأس بهذا القول ؛ لأن الطلاق يصحّ تعليقه على الشروط الصحيحة والفاسدة ، ولو قال : أنتِ طالق على مذهب فلان ، وفلان يعتقد بخلافه ، ينبغى أن يقال : يقع فى الحال ، ولا أظن ذلك لأن الرجل لم يوقع طلاقه ، بل[٢] علّقه .

● استشكل ابن الصبّاغ قولَ الأصحاب : إن من نذر صوما لزمه صوم يوم ، قائلاً[٣] : لا ينبغى أن يُكتفى بصوم يوم إذا حملنا النذر على واجب الشرع فإن أقلّ ما وجب بالشرع ثلاثة أيام ، والاستشكال معروف [به][٤] وقد سبقه إليه الماوَرْدِىّ فقال : ولو قيل يلزمه صوم ثلاثة أيام كان مذهبا ؛ لأنه أقلُّ صوم ورد فى الشرع نصا ، وحكاه عنه الرُّويانى فى « البحر » ساكتا عليه ، واحترز بقوله ، نَصًّا عما وجب بسبب من المكلَّف ، كصوم يوم فى جزاء الصّيد ، وعند إفاقة المجنون ، وبلوغ الصبىّ قبل طلوع فجر آخر يوم من رمضان .

وحاول ابن الرِّفعة دفع هذا الإشكال فقال : لا نُسلِّم[٥] أن أقلّ صوم وجب بالشرع [٦]ثلاثة أيام[٦] ابتداء ، ولئن سلّمنا أن ذلك يشمل ما وجب بإيجاب الشرع ابتداء أو بسبب من المكلَّف ، فصوم يوم فقط يجب بالشرع فى جزاء الصيد ، وعند إفاقة المجنون ، وبلوغ الصبى قبل طلوع فجر آخر يوم من رمضان . ثم حكى كلام الماوَرْدِىّ ، وقال : احترز بقوله « نصًّا » عما ذكرناه .

● قلت : وعجبت من المعترِض والمجيب ، فإن أقلّ صوم وجب بالشرع ابتداء نصًّا صومُ

---

(١) فى المطبوعة ، د : « معه » . والمثبت من س . (٢) فى س وحدها : « وإنما » .
(٣) فى المطبوعة : « قال » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٤) ساقط من س وحدها .
(٥) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « لا أسلم أنه أقل » .
(٦) ساقط من س ، د وهو فى المطبوعة .

يوم ، فإن رمضان عندنا معاشرَ الشافعية ثلاثون عبادة ، وهو أصل بيننا وبين المالكية ، قال أصحابنا : هو [١]ثلاثون عبادة[١] ، كلٌّ منها مستقل بنفسه ، وخالفهم المالكية فقالوا ، بل صوم رمضان كلّه عبادة واحدة ، وخرج على الخلاف وجوبُ النيّة عندنا لكل يوم ، والاكتفاء عندهم بنية واحدة لجميع الشهر ، واحتج أصحابنا بأنه لا يجب التتابع فى قضائه، ومن يقول هذا الأصل فكيف ينكر أن أقلّ[٢] صوم وجب بالشرع ابتداءً صوم يوم ، فعجبت من خَفاء هذا على الماوَرْدِىّ وابن الصبَّاغ ، ثم عجبت من عدم اعتراض ابن الرِّفعة به .

● قال الأصحاب : يُشترط فى القاسم إذا كان منصوبًا من جهة القاضى أن يكون حرًّا بالغًا عاقلا عَدْلًا عالما بالقِسْمة ، ولا يُشترط فى مَنْصُوب[٣] الشُّركاء العدالة والحرية ، فإنه وكيل من جهتهم .

قال الرافعىّ : كذا أطلقوه ، وينبغى أن يكون توكيل العبد فى القِسمة على الخلاف فى توكيله فى البيع والشراء ، ولو حَكَّم الشركاء رجلا ليقسم بينهم ، قال أصحابنا العراقيون : هو على القولين فى التحكيم ، إن[٤] جوّزناه ، فيكون الذى حَكَّموه[٤] كمنصوب القاضى انتهى .

وفيه كلامان ، أحدهما : قوله « ينبغى أن يكون توكيل العبد فى القِسمة على الخلاف فى توكيله فى البيع والشراء » فيه نظر ، فإن البيع والشراء تتعلّق العُهدة فيه بالوكيل ، ولا كذلك التوكيل[٥] ، فلا يلزم من منع التوكيل فيهما منعُه فى القِسمة ، وبتقدير استوائهما ، فكان صواب العبارة أن يقول : على الخلاف والتفصيل؛ فإن الخلاف فى توكيل العبد فى البيع والشراء إنما هو فيما إذا كان بغير إذن السيِّد ، أما بإذنه فيجوز جَزمًا ، فإن كانت القسمة مثلهما فينبغى أن يُفَصَّل هكذا .

---

(١) فى المطبوعة : « هو يكون عبادات » . وفى د : « هو يكون عبادة » وأثبتنا ما فى س .
(٢) فى المطبوعة : « أصل صوم » . والعبارة كلها مضطربة فى د . وأثبتنا الصواب من س .
(٣) فى المطبوعة ، د : « نصب » وأثبتنا ما فى س .
(٤) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « جوزناه فالذى حكموه » .
(٥) فى س ، د : « الوكيل » والمثبت فى المطبوعة .

والثانى قوله فى المُحَكَّم « إنه على القول بجواز التحكيم كمنصوب القاضى ، وإن العراقيين ذكروا ذلك » مراده بتخصيصهم بالذكر أن غيرهم ساكتٌ عنه ، لا أنَّ غيرهم مخالف ؛ ثم الجزم بأنه كمنصوب القاضى قد يُستدرَك بقول صاحب « البيان » ما نصه : « يجوز أن يكون الذى يُنَصِّبه الشريكان عبدا أو فاسقا ، لأنه وكيل لهما ، هكذا ذكره أكثر أصحابنا.

وقال ابن الصبَّاغ : إذا نصَّب الشريكان قاسما فقسم[1] بينهما لم تلزمه قِسمته إلا بتراضيهما بقسمته بعد القُرْعة ، وجاز أن يكون عبدا أو فاسقا ،[2] وإن[3] حَكَّما رجلا ليقسم بينهما فقَسَم ، فقولان ، كالقولين[4] فى التحكيم ، فإذا قلنا : يلزم ، وجب أن يكون على الشرائط التى ذكرناها فى قَسْم[5] القاضى ، وإن قلنا : لا تلزم قسمته إلا بتراضيهما بعد القُرْعة ، جاز أن يكون عبدا أو فاسقا[2] ، فَفَرْق بين النَّصْب والتحكيم ، والطريق الأول أقيس » . انتهى لفظ « البيان » .

وخرج فيه أنه لا يتعين على القول بالتحكيم أن يكون كمنصوب القاضى ، بل وراءه شىء آخر ، وهو أنَّ حُكْم المحكَّم هل يتوقف على التراضى فيصير منصوب القاضى شَرْطٌ[6] منه[7] العدالة والحرية جزما ، ولا كذلك منصوبهما جزما ، أما محكَّمهما فيُشتَرط فيه ذلك إن قلنا : إنَّ حكمه يلزم ، وإن قلنا : يتوقف على الرِّضا فهو كمنصوبهما ، غير أن عبارة ابن الصبَّاغ فى « الشامل » لا تقتضى أنه قال ذلك نقلا ، بل إنما قاله بحثا ، بعد أن اعترف بأن النقل خلافه ، وهذا لفظه ، قال فى أول « باب القاسم » من « الشامل » : « وإذا حكَّموا رجلا ليقسم بينهم ، كان على القولين إذا حكَّموا رجلا ليحكم بينهم ، فإن قلنا : يصحّ ، وجب أن يكون على الشرائط التى ذكرناها فى قَسْم[8] القاضى ، وإذا قسم وأقرع ،

---

(١) فى المطبوعة ، د : « يقسم » . وأثبتنا ما فى س . وسيأتى له نظير فى المسألة .
(٢) ساقط من د وحدها . (٣) فى المطبوعة : « أو إن » . وأثبتنا ما فى س .
(٤) فى المطبوعة : « كالقول » . وأثبتنا ما فى س . (٥) فى المطبوعة : « قاسم » والمثبت من س .
(٦) فى المطبوعة : « يشترط » . والمثبت من س ، د .
(٧) فى المطبوعة ، د : « فيه » . وأثبتنا ما فى س . وسيأتى له نظير فى المسألة .
(٨) فى المطبوعة ، د : « قاسم » وأثبتنا ما فى س . وسبق له نظير فى المسألة .

فهل يلزمهما ؟ فيه وجهان ، وينبغى إذا قلنا : لا يلزمهما إلا بتراضيهما ألَّا يُشترط فى الابتداء الحرّيةُ والعدالة » . انتهى .

وخرج منه أن منقول الرافعىّ صحيح[1] ولم يَفُته إلا بحثٌ لابن الصبَّاغ وفى هذا [البَحْث][2] تطويل[3]، ينبغى اشتراطه، وإن قلنا لا يلزم إلا بالتراضى فإنا سنبيّن توقفنا[4] فى عدم اشتراطه ، وإن كان منصوبا من جهتهم غيرَ محكَّم ، فنقول، كلام الرافعىّ أحْسَن[5] من كلام صاحب « البيان » من الوجه الذى أبْدَيناه[6] ، فإن صاحب « البيان» نقل عن ابن الصبَّاغ ما يوهم أنه قاله نقلا ، وإنما قاله بحثا ، وكلام « البيان » أحسن من كلام الرافعىّ، من جهة أنه بيّن أن الأكثرين أطلقوا اشتراط العدالة والحرية فى القاسم ، من غير تعرُّض[7] إلى التفصيل بين منصوب القاضى ومنصوب الشركاء ، والأمر كذلك، فإن الذى نصَّ عليه الشافعىّ وذكره الجماهير إطلاق القول بأن القاسم شَرْطه العدالة، وممّن أطلق ذلك الماوَرْدىّ وصاحب « البحر » وغيرهما ، وقيّده ابن الصبَّاغ وصاحب « التهذيب » بما إذا كان منصوبَ الحاكم ، وصرَّحا فيما إذا كان منصوبَ[8] الشركاء بجواز كونه عبداً أو فاسقا ، وأما إذا كان مُحَكَّما[9] فلم يذكره صاحب « التهذيب » وذكره ابن الصبَّاغ ، وقد أريناك كلامه ، وهو صريح أو كالصريح فى أن المنقولَ فيه اشتراط العدالة والحرية ، وأن له بحثاً أبداه[10] فيه ، بناء على أنَّ حكم المحكَّم[11] لا يلزم إلا بالتراضى ، فجرى الرافعىّ على

---

(١) فى المطبوعة : « صريح » . وأثبتنا ما فى س ، د .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د . (٣) فى المطبوعة : « نظر بل » وأثبتنا ما فى س ، د .

(٤) فى المطبوعة : « موقفنا » وفى د : « موقعا » وأثبتنا ما فى س .

(٥) فى المطبوعة : « أنسب » والمثبت من س ، د . وسيأتى له نظير فى المسألة .

(٦) فى المطبوعة ، د : « أبديناه » . وأثبتنا ما فى س .

(٧) فى المطبوعة : « نظر » . والمثبت من س ، د .

(٨) فى المطبوعة : « كنصوب » . وأثبتنا ما فى س ، د .

(٩) فى المطبوعة : « وأما إذا حكما » وفى د : « وأما إذا تحكما » . وأثبتنا الصواب من س

(١٠) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « وأن له فيه بحثا يبديه » لكن سقطت « فيه » من د .

(١١) فى المطبوعة : « الحاكم » والتصحيح من س ، د .

منقوله دون بحثه ؛ فإنه أعرض عن ذكره ، إما لضعفه عنده، أو لكونه مخرّجا على ضعيف أو لغير ذلك .

واعلم أن تجويز كونه فاسقا أو عبدا إذا كان منصوبَ الشركاء خلاف ظاهر إطلاقهم ، ودعوى الرافعيّ أنهم أطلقوا اشتراط العدالة والحرية فى منصوب القاضى ، وأطلقوا عدم اشتراطهما فى منصوب الشركاء مستدرَك ، فإنهم لم يُطلقوا عدم اشتراطهما فى منصوب الشركاء ، و[إنما][1] أطلقوا اشتراطهما فى القاسم ، فقيَّده ابن الصبَّاغ والبَغوىّ بمنصوب الحاكم ، فأحد الشقَّين مُسَلَّم للرافعىّ ، وأما الشّقّ الثانى ، وهو دعواه إطلاقهم عدم اشتراطهما فى منصوب الشركاء الذى بنى عليه بحثه المتقدِّم غير مُسَلَّم . وقد صرّح صاحب « البيان » بخلافه، كما رأيت، وهو أنهم أطلقوا اشتراطهما فى مطلَق القاسم من غير تقييد[2] بمنصوب الحاكم ، وأن الذى فصّل إنما هو ابن الصبّاغ ، وأن[3] طريق الإطلاق أقيس ، فخرج منه أنه يُرَجِّح تعميم الإطلاق ، واشتراط العدالة والحرية فى كل قاسم ، سواء[4] منصوب الشركاء وغيره ، وإذا كان هذا فى منصوبهم وإن لم يكن محكَّما فما الظن بالمحكَّم !

فإن قلت : هل لهذا[5] من وجه ؟ فإن[6] منصوب الشركاء وكيل ، وقد يوكَّل العبد والفاسق ؟

قلت : القاسم وإن كان منصوبَ الشركاء فليس هو وكيلا على الحقيقة ، فإن الوكيل لا يتولى الطرَفَيْن ، وهذا يتولَّى الطرفين ، فإنه يقسِم لهذا ولهذا ، فيأخذ من هذا لهذا ما يأخذ فى مقابلته من هذا لهذا ، أو يعيّن ، ثم يأخذ الشركاء بعد الإقراع ؛ لأن رضاهم لا بدّ منه بعد[7] القرعة فى هذه[8] الصورة ، فكأن[9] القسمة على كل حال فيها

---

(١) زيادة من س ، د على ما فى المطبوعة (٢) فى المطبوعة : « تقيد » . وأثبتنا ما فى س ، د .

(٣) فى المطبوعة : « فإن » . والمثبت من س ، د .

(٤) فى المطبوعة ، د : « سوى » والمثبت من س . والكلمة فيها : « سوا » .

(٥) فى المطبوعة: «هذا» والتصحيح من س ، د . (٦) فى المطبوعة: «أن» والتصحيح من س، د .

(٧) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « مع » . (٨) كذا فى المطبوعة ، د . وفى س : « لهذه»

(٩) فى س : « فإن » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، د .

نوع من الولاية التي لا يَصْلُح[١] لها العبيد ، ولذلك اختلف الأصحاب ، كما أشار إليه في « الوسيط » [إلى][٢] أن مَنْصِبه منصب الحاكم أو الشاهد ، وإن كان لك أن تقول إن هذا إنما هو في منصوب الحاكم ، لكن يظهر أن يقال إنها ، لما ذكرناه ، ولاية ، وبالجملة ما نجوّز كونه فاسقا أو عبدا ، وإن كان منصوبَ الشركاء ، مصرَّحٌ به في كلام غير ابن الصبّاغ والبَغَوِيّ ومَن تبعهما ، حتى يقول الرافعيّ : إن الأصحاب أطلقوا تجويزه ، بل إنما أطلقوا عدم تجويزه عند إطلاقهم لفظ القاسم ، ثم اختلف ابن الصبّاغ والبَغَوِيّ والعِمْرانيّ ، فقال الأوّلان : إن اطلاقهم مقيَّد بغير منصوب الشركاء ، وقال الثالث : إنه مطلَق ، ولقوله اتجاهٌ مّا على الجملة .

٤٦٥

عبدالغفار بن عُبيد[٣] الله بن محمد بن زِيرَك بزاي مكسورة

ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ، ثم راء مفتوحة ثم كاف وهو غير مصروف

ابن محمد بن كثير بن عبد الله التَّميميّ ، أبو سعد

شيخ هَمَذان .

قال شِيرُويه : كان ثقةً صَدوقا ، فقيها عالما ، له يد في الأدب ، وكان يعظ الناس ، ويتكلّم في علوم القوم ، يعني الصوفية ، وكان ذا شأن وخَطر عند الناس ، الخاصّ والعامّ ، وله مصنّفات عزيزة في أنواع العلوم ، ولم يُحمل عنه إلا القليل ، وعاجَله الموت .

روى عن أبيه أبي سهل ، والإمام أبي بكر بن لَال ، وغيرهما من الهَمَذانيِّين ، وأبي الفتح ابن أبي الفوارس ، وأبي الحسن محمد بن الحسين[٤] القطّان الدارَقُطنيّ ، وغيرهما من البغداديين .

---

(١) في المطبوعة : « لا يصح » . والمثبت من س ، د . (٢) ساقط من س وحدها .

(٣) في المطبوعة ، د : « عبد » وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : « الحسن » والمثبت من سائر الأصول .

والدارَقُطْنِىّ هذا غير الدارَقُطْنِىّ الإمام المشهور .

حدّث عنه ابن أخته[١] أبو[٢] الفضل محمد بن عثمان القُومَسَانِىّ[٣] وغيره ، وحكى أنه رأى النبىّ صلى الله عليه وسلم فى المنام ، فكساه ثوبا فسأل مُعَبِّرًا ، فقال له : إن الله تعالى رزقك العلم ، وتكون إماماً فى عصرك . فكان كما قال ، وذهب اسمه فى الآفاق .

توفّى سنة ست وثلاثين وأربعمائة .

٨٦٦

عبد الغنى بن نازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى بن شاهى الألواحىّ*

أبو محمد المِصرىّ

من أهل الواح ، بُلَيدة من بلاد مصر .

قدم بغداد وتفقه بها ، وسمع أبا طالب بن غَيْلان ، وأبا إسحاق[٤] البَرْمَكِىّ ، وأبا محمد الجَوْهَرِىّ ، والقاضى أبا الطيِّب الطَّبَرِىّ ، وأبا الحسين بن التَّرْسِىّ[٥] ، والقاضى أبا الحسن الماوَرْدِىّ ، وأبا يَعلَى بن الفرّاء ، وغيرَهم .

وسمع بواسِط ، وهَمَذان ، والرَّىّ ، وسِمْنان ، وبِسطام ، ونيسابور ، من جماعات

---

(١) فى س ، د : « أخيه » . وأثبتنا ما فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « الفضل محمد » والتصحيح من سائر الأصول .

(٣) فى المطبوعة : « القوسانى » . والمثبت من سائر الأصول .

* له ترجمة فى الأنساب ٤٧ ب وفيه : « عبد الغنى نازك » ، اللباب ١/٦٦ ، وفيه : « عبد الغنى بن أبان » معجم البلدان ٤/٨٧٣ ، وفيه « عبد الغنى بن بازل » :

« والألواحى » وردت هكذا فى الأصول ، والأنساب ، واللباب . وحقها أن تكون : «الواحى» كما جاء فى معجم البلدان . فإنها نسبة إلى «الواحات» والواحات واحدها : واح ولم نجد فى معجم البلدان بلدة تسمى ألواح ، حتى تأتى النسبة إليها : « الألواحى » .

(٤) هو إبراهيم بن عمر . كما فى الأنساب .

(٥) فى المطبوعة : « أبو الحسن بن السربنى » وفى د : « أبو الحسن بن السرسنى » وأثبتنا ما فى س ، والعبر ٣/٢٤٠ ، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون البغدادى .

وسادات ، منهم أبو عثمان البَحِيرىّ ، وأبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وخلقٌ .

ثم عاد إلى بغداد واستوطنها ، وحدَّث بها .

فروى عنه أبو الفتح بن البَطِّىّ ، وخلق .

قال ابن النجار : كان شيخاً صالحا ديِّنًا حسن الطريقة ، صبورا فقيرا . قال : وقرأت فى كتاب أبى الفضل كَمّاد[1] بن ناصر بن نصر الحَدّادِىّ المَرَاغِىّ أنه توفّى فى الثالث عشر من المحرَّم سنة ست وثمانين وأربعمائة[2] ، ودفن فى هذا اليوم ، وصلّى عليه الإمام أبو بكر الشاشِىّ .

قلت : ووقع فى تاريخ شيخنا الذهبىّ أنه توفّى سنة ثلاث وثمانين ، والأشبه ما فى تاريخ ابن النجار[3] .

٤٦٧

عبد القاهر بن طاهر بن محمد التَّميمىّ

الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور البغدادىّ*

إمامٌ عظيم القَدر ، جليل المَحلّ ، كثير العلم ، حَبْرٌ لا يُساجَل فى الفقه وأصوله والفرائض والحساب ، وعلم الكلام .

اشتهر اسمه ، وبَعُد صِيته ، وحمل عنه العلم أكثرُ أهل خراسان[4] .

---

(١) فى المطبوعة ، د : « كماز » والمثبت من س ، ومعجم البلدان ٣ / ١٣٨ ، والضبط منه .

(٢) زاد فى الطبقات الوسطى : « ببغداد » .

(٣) قال صاحب الأنساب : « وتوفى بعد صفر سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، فإنى رأيت خطه فى هذا التاريخ » .

* له ترجمة فى إنباه الرواة ٢ / ١٨٥ ، البداية والنهاية ١٢ / ٤٤ ، بغية الوعاة ٢ / ١٠٥ ، تبيين كذب المفترى ٢٥٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٧ ، فوات الوفيات ١ / ٦١٣ ، مرآة الجنان ٣ / ٥٢ ، مفتاح السعادة ٢ / ١٨٥ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٧٢ .

(٤) زاد فى الطبقات الوسطى :

« كان كشيخه الأستاذ أبى إسحاق فى نُصرة طريقة الفقهاء والشافعىّ فى أصول الفقه =

سمع أبا عمرو(١) بن نُجَيد ، وأبا عمرو محمد بن جعفر بن مَطر ، وأبا بكر الإسماعيلىّ ، وأبا أحمد(٢) بن عَدِىّ ، وغيرَهم .

(٣ روى عنه البيهقى والقشيرىّ ، وعبد الغفار بن محمد بن شِيرُويه وغيرهم ٣) .

وكان يُدَرِّس فى سبعةَ عشرَ فنًّا ، وله حِشمة وافرة .

وقال جبريل(٤) : قال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابونىّ : كان من أئمة الأصول وصدور(٥) الإسلام بإجماع أهل الفضل والتحصيل ، بديعَ الترتيب ، غريبَ التأليف والتهذيب(٦) ، تراه الجِلّة صَدْرا مقدَّماً ، وتدعوه الأئمة إماما مفخَّما ، ومن خراب(٧) نيسابور اضطرارُ مثله إلى مفارقتها .

قلت : فارق نيسابور بسبب فتنة وقعت بها من التُّرْكُمان .

فى الأغلب ، وهما من المتكلمين الناصرين لقول الشافعىّ : « لا يجوز نسخُ الكتاب بالسُّنَّة » مع أن أكثر أضرابهما المتكلمين من الشافعية جَبُنوا من نُصرة المذهب فى هذه المسألة ، حتى إن ابن فُورَك نقض كتابا صنفه الشيخ سهل الصُّعلوكىّ ، فى نُصرة مذهب الإمام فيها . هذا كلام ابن الصلاح .

ومسألة عدم نسخ الكتاب بالسُّنَّة ، وإن كانت منقولةً عن الشافعىّ ، إلا أن فى صحّة ذلك النقلِ عنه نظرا . وقد بسطت القول فى ذلك فى « شرح المنهاج للبيضاوىّ » فليراجَع » .

(١) فى المطبوعة : « سمع عمرو » . والتصحيح من س ، د . وانظر فهارس الجزء الرابع .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : « أبا بكر » وأثبتنا الصواب من الطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى ، وانظر فهارس الجزء الرابع . وعبارة الطبقات الوسطى والتبيين : « وحدث عن الإسماعيلى وأبى أحمد بن عدى » . (٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د . لكن فى د : « عبد الغافر » .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى س : « جزيل » وفى د : « جريل » وقد سقط هذا الاسم من الطبقات الوسطى . وهذا النقل عن الصابونى فى « تبيين كذب المفترى » وسقط الاسم فيه أيضا .

(٥) فى المطبوعة : « وصدر » . والمثبت من سائر الأصول والتبيين .

(٦) فى التبيين : « فى التهذيب » . (٧) فى المطبوعة ، د : « حسرات » . وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى ، والتبيين .

وقال عبد الغافر [الفارسىّ][١] : هـو الأستاذ الإمام الـكامل ذو الفنون ، الفقيه الأصولىّ ، الأديب الشاعر ، النحوىّ ، الماهر فى علم الحساب ، العارف بالعَروض ، ورد نيسابور مع أبيه أبى عبد الله طاهر ، وكان ذا مال وثروة ومروءة ، وأنفقه[٢] على أهل العلم والحديث حتى افتقر ، صنَّف فى العلوم ، وأربى على أقرانه فى الفنون ، ودرَّس فى سبعةَ عشرَ نوعاً من العلوم ، وكان قد درس على الأستاذ أبى إسحاق[٣] ، وأقعده[٤] بعده[٥] للإملاء مكانَه ، وأملى سنين،واختلف إليه الأئمة ، وقرأوا عليه ، مثل ناصر المَرْوَزِىّ ، وأبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وغيرِهما .

قال : وخرج من نيسابور فى أيام التُّرْكُمانِيّة وفتنتهم ، إلى أسفَرايِن ، فمات بها .

وقال الإمام فخر الدين الرازىّ ، فى كتاب « الرِّياض المُونِقة » : كان، يعنى أبا منصور [الإِسْفَرايِنِىّ][٦] ، يسير فى الرد على المخالفين سَيْرَ الآجال فى الآمال ، وكان عَلّامـة العالَم[٧] فى الحساب والمُقَدَّرات[٨] ، والـكلام والفقه والفرائض وأصول الفقه ، ولو لم يكن له إلا كتاب « التـكملة فى الحساب » لـكفاه .

وقال أبو علىّ الحسن بن نصر المَرَنْدِىّ[٩] الفقيه : وحدثنى أبو عبد الله محمد بن عبدالله الفقيه ، قال : لما حصل أبو منصور بأسفَرايِن ابتهج الناس بمَقْدَمه إلى الحدّ الذى لا يُوصف ، فلم يبق بها إلا يسيراً حتى مات ، واتّفق أهـــل العلم على دفنه إلى جانب الأستاذ أبى إسحاق[١٠] ، فقَبْراهما متجاوران تجاوُرَ تلاصُـق ، كأنهما نَجمان جمعهما مَطْلع ، وكوكبان ضَمَّهما بُرج مرتفع .

---

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول: وهذا النقل عن عبد الغافر فى التبيين ، وقد كتب به إلى ابن عساكر . (٢) فى المطبوعة ، د ، « وأنفق » ، والمثبت من س ، والطبقات الوسطى . وقد اضطربت العبارة فى التبيين . (٣) الإسفراينى. كما فى التبيين .

(٤) فى أصول الطبقات الـكبرى : « وأقعد » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٥) فى التبيين زيادة : « فى مسجد عقيل » . (٦) زيادة فى المطبوعة على ما فى س ، د .

(٧) فى المطبوعة : « وكان عادته العلم » وفى د : « عاديه العالم » وأثبتنا ما فى س .

(٨) فى المطبوعة ، د : « المقدار » وأثبتنا ما فى س . (٩) فى المطبوعة : « الزبيدى » والتصحيح من سائر الأصول ، والتبيين . (١٠) إبراهيم بن محمد المتكلم الإسفراينى ، كما فى التبيين .

مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة ، ووقع فى «تاريخ ابن النجار» سنة سبع وعشرين ، وهو تصحيف من الناسخ ، أو وهم من المصنِّف .

ومن شعره[١] :

يا مَن عدَى ثم اعتدَى ثم اقترفْ ... ثم انتهى ثم ارعَوَى ثم اعترفْ

أبشِرْ بقول الله فى آياتِهِ ... إن يَنْتَهُوا يُغفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفْ[٢]

قلت : فى استعمال مثل الأستاذ أبى منصور مثل هذا [الاقتباس][٣] فى شعره فائدةٌ ، فإنه قدوة فى العلم والدين ، وبعض أهل العلم ينهى عن مثل ذلك ، وربّما شدّد فيه وجنح[٤] إلى تحريمه ، والصواب الجواز ، ثم الأحسن تركه ، تأدّباً مع الكتاب العزيز ، ونظيره ضرب الأمثال من القرآن ، وتنزيله فى النُّكَت الأدبية ، وهذا فنّ لا تسمح نفس الأديب بتركه ، واللائق بالتقوى أن يُترك ، وأكثر الناس رأيتُ تشدداً[٥] فى ذلك المالكية ، ومع هذا فقد فعله كثير من فقهائهم ، حتى رأيت فى كتاب « المَدارك فى أصحاب مالك » للقاضى عِياض فى ترجمة ابن العَطّار ، وهو من قدماء أصحابهم أنه سُئل عن مسألة من سجود السهو فأفتى بالسجود فقال السائل : إن[٦] أصْبَغ[٧] لم يَر علىّ سجوداً[٨] ، فقال : ﴿ لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[٩] وعدّ القاضى عِياض ذلك من مُلَحه ونوادِره .

ومما أنشده ابن السَّمعانىّ فى « التحبير » فى ترجمة العباس بن محمد ، المعروف بعَبّاسة :

لا تعترِضْ فيما قَضَى ... واشكرْ لعلّكَ تُرْتَضَى

اصبرْ على مُرِّ القضَا ... إن كنتَ تعبُد مَن قَضَى

ومنه :

يا فاتحاً لِى كلَّ بابٍ مُرْتَجٍ ... إنى لِعفوِ منك عنّى مُرْتَجٍ[١٠]

(١) البيتان فى التبيين ٢٥٤ . (٢) انظر الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول . (٤) فى المطبوعة : « وجنح فيه » . وأسقطنا « فيه » حيث سقطت من س ، د . (٥) فى س وحدها : « يشدد » .

(٦) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : « لم » والمثبت فى : س ، د . (٧) انظر الديباج المذهب ٩٧ .

(٨) فى المطبوعة : « سجود » والمثبت فى : س ، د . (٩) الآية ١٩ من سورة العلق .

(١٠) فى المطبوعة : « كل باب أرتجى » وفى د : « ترتجى » ، وأثبتنا الصواب من س . وفى المطبوعة : « عنى مرتجى » وأثبتنا ما فى س ، د .

فامنُنْ علىَّ بما يُفيد سعادتى . فسعادتى طوعاً متى تأمُرْ تجى[(1)]

ومن تصانيفه كتاب « التفسير » وكتاب « فضائح المعتزلة » وكتاب « الفَرْق بين الفِرَق » وكتاب « التحصيل »[(2)] فى أصول الفقه ، وكتاب « تفضيل الفقير الصابر على الغنىّ الشاكر » وكتاب « فضائح الكَرّامِيّة » وكتاب « تأويل مُتَشابِه الأخبار » وكتاب « المِلَل والنِّحَل » مختصر ليس فى هذا النوع مِثلُه ، وكتاب « نَفْى خَلْق القرآن » وكتاب « الصِّفات » وكتاب « الإيمان وأصوله » وكتاب « بُلوغ المَدٰى عن أصول الهُدٰى » وكتاب « إبطال القول بالتولُّد » وكتاب « العِماد فى مواريث العِباد » ليس فى الفرائض والحساب له نظير ، وكتاب « التكملة » فى الحساب ، وهو الذى أثنى عليه الإمام فخر الدين فى كتاب « الرِّياض المونقة » وكتاب « شرح مِفتاح ابن القاصّ » وهو الذى نقل عنه الرافعىّ فى آخر باب « الرَّجعة » وغيره[(3)] ، وكتاب « نَقْض ما عمِله أبو عبد الله الجُرجانىّ فى ترجيح مذهب أبى حنيفة » وكتاب « أحكام الوطء التام » وهو المعروف بالتقاء الخِتانين ، فى أربعة أجزاء .

قال ابن الصَّلاح : ورأيت له كتابا فى معنى لفظتى « التصوّف والصوفىّ » جمع فيه من أقوال الصوفية ألفَ قول ، مرتَّبة على حروف المعجم .

وجميع تصانيفه بالغة فى الحسن أقصى الغايات .

﴿ومن الرِّواية عنه﴾

أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن إبراهيم البَرْدَوِىّ القيم[(4)] أبوه بالضِّيائيّة[(5)] ، قراءةً عليه وأنا أسمع بقاسِيُون ، أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسِىّ ، سماعاً

---

(١) فى المطبوعة : « متى يا مرتجى » والتصحيح من س ، د .

(٢) فى المطبوعة ، د : « الفصل » والتصحيح من س ، والطبقات الوسطى ، وفوات الوفيات ، وكشف الظنون ١ / ٣٦٠ . (٣) فى الطبقات الوسطى : « وغيرها » .

(٤) كذا فى الأصول . ولعل صوابها : « القيم » بفتح القاف وتشديد الياء المكسورة .

(٥) فى المطبوعة : « الضيبانية » . والتصحيح من س ، د .

عليه، أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن أبي المُطهَّر ، [أخبرنا][1] القاسم بن الفضل الصَّيْدَلانيّ ، إجازةً ، أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن الحافظ أبي صالح أحمد بن عبد الملك النَّيسابوريّ ، أخبرنا الشيخ أبو الرَّجاء خلف بن عمر بن عبد العزيز الفارسيّ ثم النيسابوريّ ، أخبرنا الشيخ الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغداديّ ، أخبرنا أبو عمرو محمد بن جعفر بن مَطَر ، أخبرنا إبراهيم بن علي الذُّهْليّ ، حدثنا يحيى بن يحيى التميميّ ، حدثنا هُشَيم بن بَشِير ، عن سَيَّار[2] ، عن يزيد الفقير[3] عن جابر بن عبد الله ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي ، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إلى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَيِّبَةً وَمَسْجِداً وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ بَيْنَ يَدَيْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ ، وأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ » .

رواه البخاريّ[4] ، عن محمد بن سِنان ، وعن سعيد بن النَّضْر .

ورواه مسلم[5] ، عن يحيى بن يحيى ، وأبي بكر بن أبي شَيْبة .

ورواه النسائيّ[6] في « الطهارة » بتمامه ، وفي الصلاة ببعضه ، عن الحسن بن إسماعيل ابن سليمان ، خمستهم عن هُشَيم بن بَشِير ، به .

أنشدنا الوالد رحمه الله مرةً من لفظه ، للأستاذ أبي منصور ، ما كتب به إليَّ أحمد بن أبي

---

(١) ساقط من س ، د . وهو في المطبوعة .

(٢) في الأصول : « يسار » وأثبتنا الصواب من صحيح البخاري ومسلم ، وسنن النسائي ، وميزان الاعتدال ٤/٣٠٦ في ترجمة « هشيم بن بشير » . وسيار هو أبو الحكم ، كما ذكر البخاري ، وذكره وميزان الاعتدال ٢ / ٢٥٣ باسم : « سيار بن حاتم » وحكى في تقريب التهذيب ١/٣٤٣ في اسم أبيه خلافا .

(٣) هو يزيد بن صهيب الكوفي . وإنما قيل له الفقير ؛ لأنه كان يشكو فقار ظهره . تقريب التهذيب ٢/٣٦٦

(٤) أخرجه البخاري في (باب التيمم ، من كتاب الطهارة) ١/٩١ ، وفي (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، من كتاب الصلاة) ٢/١١٩ .

(٥) صحيحه في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) ١/٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٦) سننه في (باب التيمم بالصعيد ، من كتاب الغسل) ١/٧٣ .

طالب من دمشق أن محمد بن محمود بن الحسن الحافظ كتب إليه ، من مدينة السَّلام ، قال : أخبرنا أبو بكر محمد بن حامد الضَّرير المُقْرِى[١] بأصبَهان ، أن أبا نصر أحمد بن عمر الغازِىّ ، أخبره ، قال : أنشدنى أبو سعيد مسعود بن ناصر السِّجْزِىّ[٢] ، قال : أنشدنا الأستاذ أبو منصور لنفسه[٣] :

طلبتُ من الحبيبِ زكاةَ حُسْنٍ ... على صِغَرٍ من القدِّ البَهِىِّ[٤]
فقال وهَلْ على مِثلى زكاةٌ ... على قولِ العراقِىِّ الكَمِىِّ[٥]
فقلتُ الشافعىُّ لنا إمامٌ ... وقد فرَض الزكاةَ على الصَّبِىِّ[٦]

ثم ذَيّل عليها الوالد ، رحمه الله تعالى ورضى عنه ، فقال :

فقال اذهب إذاً فاقبِضْ زكاتِى ... بقول الشافِعىِّ من الوَلِىِّ[٧]
فقلت له فديتُكَ من فقيهٍ ... أيُطلَبُ بالزَّكاةِ سِوى المَلِىِّ[٨]
نِصابُ الحسْنِ عندكَ ذو اتِّساعٍ ... بلَحْظِكَ والقَوامِ السَّمْهَرِىِّ[٩]
فإن أعطيتَنا طوعاً وإلَّا ... أخذناه بقولِ الشافِعِىِّ[١٠]

أخبرنا أحمد بن أبى طالب ، قال : كتب إلىَّ محمد بن محمود ، قال : أنبأنا القاضى أبو الفتح الواسِطىّ قال : كتب إلىَّ أبو جعفر محمد بن [أبى][١١] على الهمذانىّ ، قال :

---

(١) فى المطبوعة : « المتوفى » والتصحيح من س ، د ، وطبقات القراء ٢/١١٤ .

(٢) فى س : « الشجرى » وفى د بهذا الرسم بدون إعجام . وأثبتنا ما فى المطبوعة ، والعبر ٣/٢٨٩

(٣) الأبيات فى فوات الوفيات ١/٦١٤ . (٤) فى الفوات : « من العمر البهى » .

(٥) العراقى : هو الإمام أبو حنيفة كما ذكر محقق الفوات . وكذا جاء مصرحا به فى شعر لأبى الفضل الميكالى ، ذكره ابن شاكر . (٦) زيادة من س وحدها .

(٧) فى الفوات : « برأى الشافعى » . (٨) فى الفوات : « أيطالب بالوفاء » .

(٩) فى س ، والفوات : « ذو امتناع » والمثبت فى المطبوعة ، د . وفى الفوات : « عندى » . وفى المطبوعة ، د : « بلحظ » وأثبتنا ما فى س ، والفوات .

(١٠) فى الفوات : « الحنبلى » وقد علق محقق الفوات على هذا البيت بأنه فى نسختين من الفوات ، وطبقات الشافعية : « أخذناه بقول الشافعى » قال : وقد تقدم ذكر الشافعى .

(١١) ساقط من س وحدها .

أنشدنا أسعد بن مسعود بن علىّ العَيْنِىّ الـكاتب ، قال : أنشدنى أبو منصور البغدادىّ لنفسه[١] :

يا سائلى عن قِصَّتِى دَعْنِى أَمُتْ فى غُصَّتِى
المالُ فى أيدِى الوَرَى واليأسُ منه حِصَّتِى

﴿ ومن الفوائد عنه ﴾

● قال فى « شرح المفتاح »[٢] فى التسمية المسنونة فى الوضوء ، إنهـا : « بسم الله وبالله وعلى مِلَّة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم » عند غَسْل الـكَفَّين .

● وحكى أن من أصحابنا من قال : لا تُشتَرط الطَّهارةُ[٣] فى الصلاة على الجنازة .

● وقال فى الإقامة : من سُنَّتها الإدراج[٤] ، ولا يبرح من موقفه حتى يقول : قد قامت الصلاة .

قلت : وظاهره أنه يتحوّل[٥] حينئذ ، وظاهر كلام الأصحاب أنه لا يمشى حتى يتممها .

● وقال فى كتاب « الوطء التام » : من لَفَّ ذكره بحريرة وأولجه فى فرج ولم يُنزل لا غُسْلَ عليه ، ولا حَدَّ ، على الأصح إن كان فى حرام ، ولا يفسُد به شىء من العبادات . وعن أبى حامد المَرْوَزِىّ إيجابُ ذلك . انتهى .

---

(١) البيتان فى فوات الوفيات ١ / ٦١٥ . (٢) فى الطبقات الوسطى : « وقد رأيت بخط ابن الصلاح فى مجموعه أنه وقف عليه فى دخلته الثانية إلى نيسابور ، وعلق منها فوائد ، منها ... » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « والوضوء » .

(٤) قال فى المصباح المنير (درج) : « درج الصبى دروجا ، من باب قعد : مشى قليلا فى أول ما يمشى ، ومنه قيل درجت الإقامة : إذا أرسلتها ، درجا ، من باب قتل ، لغة فى أدرجتها ، بالألف » .

(٥) فى المطبوعة : « يتول » والتصحيح من س ، د . والعبارة فى الطبقات الوسطى :

«وظاهر هذا أنه إذا قالها تَحَوَّل ، والذى قاله الأصحاب أنه إذا شرع فى الإقامة فى موضع تَمَّمها فيه ولا يمشى فى أثنائها ، ولم يُغَيِّبُوه بلفظ الإقامة ».

وفى مسألة الغُسل وجوه شهيرة ، أصحهـا : وُجوب الغسل ، وثالثها الفرق بين [الخِرْقة](١) الخشنة والناعمة .

قال النَّوَوِىّ فى « زيادة الروضة » : قال صاحب « البحر » : وتجرى هذه الأوجُه فى إفساد الحج به ، وينبغى أن تجرى فى جميع الأحكام . انتهى .

قلت : وقوله « وينبغى أن تجرى فى جميع الأحكام » هو من كلام النووىّ ، وليس من كلام صاحب « البحر » وفيه على عمومه نظر ، إذ يلزمه أن يَحِلّ الإيلاج فى خِرقة فى فرج أجنبية ، ولا أعتقد أحدا يقول به ، وإن اختُلِف فى وجوب الحد ، وإنمـا ينبغى أن يَجْرِىَ(٢) الخلاف فى جميع العبادات ، هل تفسد به ؟ وبه صرح الأستاذ أبو منصور كما رأينا(٣) ، ولم يُرِد النووىّ (٤ إن شاء الله ٤) سواه .

● إذا قال المريض: أوصيت لزيد بما يخصّ فلانا ، أحدَ وُرّاثى(٥) من ثُلثى لو لم أوصِ . فهل تصح ؟

هذه مَسْألة(٦) مليحة ، يَحْتَمِل أن يُقال بالصّحة ؛ لأن له أن يوصِىَ بكمال الثلث ، وبعضه مُوزَّعا(٧) على كل الورثة ، وإذا كان له أن يوصِىَ بتمامه ، فله مع كل وارث ثلث ما يرثه ، فله أن يضمه فى واحد معيّن منهم .

ويَحْتَمِل أن يقال : لا يصح ، بل ليس له إلا أن يوصِىَ بالقدْر المطلق له من الثلث فما دونه ، مقسوما بين ورثته ، على مقدار مواريثهم .

وهـذه المسألة وقعت فى زمان الأستاذ أبى منصور ، وذكرها القاضى الحسين فى « فتاويه » .

وبالاحتمال الثانى أفتى أبو منصور .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « يجرب » ، والتصحيح من س ، د .

(٣) فى المطبوعة ، د : « رأيت » والمثبت من س . (٤) زيادة فى س وحدها .

(٥) فى المطبوعة : « وارثى » والـكلمة فى د غير مقروءة ، وأثبتنا ما فى س .

(٦) فى المطبوعة، د : «المسألة» والمثبت فى س. (٧) فى المطبوعة، د: « موزونا » والمثبت من س.

● وذلك أن واحدا ترك ابنا وبنتا ، وأوصى بثلث ماله بعد نصيب البنت ، بحيث لا ينقص عليها شيء ، وأراد أن يجعل الموصىَ به ثلث ما يخصّ الابن ، وهو أقل[١] من أصل الثلث ، وأن يُحسَب على الابن وحده ، بحيث لا يدخل نقص على البنت ، فاختلف [على الابن][٢] فقهاء ذلك الوقت فى الفتْيا ، هل يدخل النقصُ عليهما جميعا ، أو يُخَصّ به الابن ، كما أوصى به الميت ؟

فقال الأستاذ أبو منصور : بل يدخل عليهما جميعا ، وتكون المسألة من تسعة[٣] . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب[٤] .

(١) فى المطبوعة ، د : « أصل » وأثبتنا ما فى س . (٢) ساقط من س وحدها .
(٣) فى د وحدها : « سبعة » . (٤) زاد فى الطبقات الوسطى من مسائل أبى منصور ، قال:
● وقال أبو منصور أيضا : إنه ينوى لصلاة الجنازة كونَها فرضَ كفاية ، كما هو وجه مشهور لغيره .
● واختار أن التسْنيم فى هذا الوقت أفضل من التسطيح فى القبر ، مخالفةً للروافض ، كما قال ابن أبى هريرة ، والشيخ أبو محمد ، والرُّويانىّ ، والغزّالىّ .
● وحكى فيه عن بعض الأصحاب المنعَ من جواز الجمعَ فى الحَضَر بالمطر ، كما هو رأى المُزَنِىّ .
وهذه نُبذة مما علّقه ابن الصلاح من هذا الشرح [يعنى شرح المفتاح وقد سبق النقل منه فى الطبقات الكبرى] .
وللأستاذ أبى منصور كتاب فى نقض ما عمله أبو عبد الله الجرجانىّ فى ترجيح مذهب أبى حنيفة . قال ابن الصلاح : وكل واحد منهما لم يخلُ كلامُه عن ادّعاء ما ليس له ، والتشبّع بما لم يُؤْتَه ، مع وهم كثير أتياه .
وذكر ابن الصلاح فوائد قليلة من هذا الكتاب ، ونحن نذكر منه جملا ، يدخل فيها ما أورده ابن الصلاح .
=

= قال الأستاذ أبو منصور: وجدت كتابه ـ يعني أبا عبد الله ـ مشحونا بثَلْب أصحاب الحديث ، صُنْعَ من يشتري لهو الحديث .

كضرائر الحسناء قُلْنَ لوجهها حَسَداً وبَغْياً إنــــه لَدَمِيمُ

[لأبي الأسود الدُّؤَليّ انظر البيان والتبيين ٤ / ٦٣]

فرأيت فرض الدِّين القويم والصراطَ المستقيم نقضَ ما أودعه كتابه ، غُزْوةً غُزْوة .

قال : وصنَّف الشافعيّ في الردِّ على البراهمة المنكرين للنبوَّات كتابا في إثبات النبوَّة . وكلّ من صنَّف في النبوَّات فهو تَبَعٌ له ؛ لأنه على مِنْواله نَسَج .

زعم الُجرْجانيّ أن مارسمه أبو حنيفة في الشروط لم يسبقه إليه أحد .

أجاب أبو منصور بأن النبيّ صلى الله عليه وسلم أوَّلُ من أملى كتب العهود والمَواثيق ؛ منها عَهْدُه لنصارى أَيْلَة ، بخط علي بن أبي طالب ، وفيه شهادة أبي بكر وعمر وعثمان وأعلام الصحابة ، وهذا العهد باقٍ عند أصحاب أَيْلَة ؛ ولأجل ذلك يُصانُون .

قال : واستقصى محمد بن جرير الطبريّ الشروطَ في كتاب على أصول الشافعيّ ، وسَرق أبو جعفر الطَّحاويّ من كتابه ما أودعه كتابه ، وأوهم أنه من نتيجة أهل الرأي .

ثم جاء بَعْدُ شيخُ الشُّروط والمواثيق ، بـل شيخ الأصول والفروع أبو بكر محمد بن عبد الله ، المعروف بالصَّيْرفِيّ ، فَقَبَّر في وُجوه المتقدِّمين بمـا صنَّف في أدب القضاء ، وفي الشروط والمواثيق .

وممن صنَّف في الشروط والمواثيق المُزَنيّ ، أملى فيه كتابا جامعا . وأبو ثَور ، وكتابه فيها مبسوط . وأبو علي الكرابيسيّ ، وبيَّن في مصنَّفه ما وقع في كتب أصحاب الرأي من الخلل في شروطهم . وداود بن علي الأصبهانيّ ، وشرح في كتابه أصول الشافعيّ ، وذكر ما عابه على يحيى بن أكثم في الشروط . وابنهُ أبو بكر ، وزاد على أبيه أبوابا وفصولا . وقبله أبو عبد الرحمن الشافعيّ .

قال : وقد كان أصحاب الرأي يفتخرون بأن لهم مسائل في الدَّوْر ، ومسائلُ ابن سُرَيْج في الدَّوْر تُرْبي على مسائل أهل الرأي بألوف . =

= وصنّف بعد ابن سريج فى الدَّوْر شيخُ الأصول والفروع أبو إسحاق الإسفرايينىّ ، ما حيَّر السابقين ، وأغنى اللاحقين .

ونَقَض على الجرجانى دعواه تقدُّمَهم فى علم الفرائض ، بسعيد بن جبير ، وعَبِيدة السَّلْمانىّ ، والشَّعْبىّ ، والفقهاء السبعة : سعيد بن المسيَّب ، وخارجة بن زيد ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر ، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمن ، ومحمد بن عمرو ابن حزم ، وسالم بن عبد الله بن عمر .

قال : ولقد قال مالك : إن هؤلاء السبعة إذا أجمعوا على مسألة انعقد بهم الإجماع ، ولم يَجُز لغيرهم مخالفتُهم .

ثم نشأ من بعدهم قَبِيصة بن ذُؤَيب ، وأبو الزِّناد .

قال : فدَعْوى الجُرْجانى سَبْقَهم إلى هذا العلم وَقاحةٌ ورَقاعة .

قال : ولما انتهى الكلام فى الفرائض إلى زمن أبى حنيفة كان ابن أبى ليلى ، وابن شُبْرُمة قد صَنَّفا فى الفرائض . وأطال فى ذلك ، وذكر جماعة من متقدِّمى أصحاب مالك صنَّفوا فيها .

ثم قال : ولأصحاب الشافعىّ فيها كتاب أبى ثَوْر ، وكتاب الكَرابيسىّ ، وكتابٌ رواه الربيع عن الشافعىّ .

قال : وأبسط الكتب فيها كتبُ أبى العباس بن سُرَيج . قال : وأبسط من الجميع كتاب محمد بن نصر المَرْوزىّ . وما صُنِّف فيها أتقنُ وأحكمُ منه ، وحجمه يزيد على خمسين جزءا . قال : وكتابنا فى الفرائض يزيد على ألف ورقة .

قلت : وقد وقفت عليه ، وهو كتاب جليل المقدار ، لا مَزيدَ على حسنه .

ثم أطال الكلام فى فضائل الشافعىّ ، وما يتبع ذلك ويلتحق به .

ثم ذكر للشافعىّ مناظرات . قال : فمنها ما حدَّثناه عبدُ الله بن عمر المالكى ، حدثنا أبى ، عن الربيع بن سليمان ، قال : كان الشافعىّ يوما جالساً بين يدى مالك بن أنس ، فجاء =

= رجل، فقال لمالك : إنى رجل أبيع القُمْرِىّ ، وإنى بعتُ فى يومى هذا قُمْرِيًّا، فردّه علىّ، فقال : إن قُمْرِيَّك لا يصيح ، فحلفت له بالطلاق أن قُمْرِىّ لا يهدأ من الصِّياح .

فقال له مالك : طلقت امرأتُك ، ولا سبيلَ لك عليها .

وكان الشافعىّ يومئذ ابن أربعَ عشْرة سنة ، فقال لذلك الرجل : أيُّما أكثرُ ، صِياحُ قُمْرِيِّك أم سكوتُه ؟

فقال : صياحُه .

فقال : أمْسِكْ ، ولا شىء عليك .

قال : فزَبَره مالك ، وقال : يا غلامُ ، من أين لك هذا ؟

فقال : لأنك حدّثتنى عن الزُّهْرِىّ ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أم سَلَمة ، أن فاطمة بنت قيس قالت : يارسولالله ، إن أباجَهْم ومعاوية خطبا لى . فقال : «أمَّامُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ لَا يَضَعُ سَوْطَهُ عَنْ عَاتِقِهِ» وقد كان أبو جهم يأكل وينام ويدَع عَصاه فى بعض أحواله ، إلا أنه قال : لا يضع عصاه ، وأراد بـه أبْلَغَ أحواله ، والعرب تجعل أكثر الفعلين لمداومته ، فلما كان صِياحُ قُمْرِىّ هذا أكثرَ من سكوته جعلته فى صياحه دائما .

فتعجّب مالك من احتجاجه .

وذكر للشافعىّ مناظراتٍ أُخَر ، منها قضيّته مع محمـد بن الحسن ، فى مسألة غَصْب الساجة [سبقت هذه المناظرة فى الجزء الثانى ، صفحة ١٤١] .

ثم ذكر قول من قال : إن ابن مَعِين طَعن فى الشافعىّ [سبق هـذا القول فى الجزء الثانى ، صفحة ١٠ . ويلاحظ أن ابن السبكى أشار هناك إلى أنه سيحكى هذا القول فى ترجمة الأستاذ أبى منصور . ولم يذكره فى الطبقات الكبرى ، وإنما ذكره فى الوسطى ، كما ترى] وقال : إنما أراد ابن معين : إبراهيمَ بن محمد الشافعىّ . وقد قال ابن معين : محمد بن إدريس الشافعىّ إمامٌ حاذِقٌ ثقة . ورَوى بإسناده إلى يحيى بن معين ، عن يحيى بن سـعيد القطّان : أنا أدعو الله عزّ وجل للشافعىّ منذ أربعين سنة . =

٤٦٧

عبد القاهر بن عبد الرحمن

الشيخ أبو بكر الجُرْجانى*

النحوىّ المتكلِّم على مذهب الأشعرىّ ، الفقيه على مذهب الشافعىّ .

أخذ النحو بجُرجان عن أبى الحسين محمد بن الحسن الفارسى ، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسىّ ، وصار الإمامَ المشهور ، المقصودَ من جميع الجهات ، مع الدِّين المتين والورع والسكون .

قال السِّلَفِىّ : كان وَرِعا قانِعا ، دخل عليه لِصٌّ وهو فى الصلاة ، فأخذ ما وجد ، وعبد القاهر ينظر ولم يقطع صلاته .

= قال : وبالغ مسلم بن الحجّاج فى الثناء على الشافعىّ فى كتاب « الانتفاع بجلود السباع » وفى كتاب «الرد على محمد بن نصر المروزىّ » وعدّ الشافعىّ فى هذا الكتاب من الأئمة الذين يُرْجَع إليهم فى الحديث ، وفى الجرح والتعديل .

وأفاد الأستاذ أبو منصور فى هذا الكتاب فوائدَ جَمَّة .

ومن الوهم الواقع فيه تكريره أن داود بن علىّ من تلامذة الشافعىّ ، وداود مولده بعد المائتين ، إما بسنتين أو ثلاث ، والشافعىّ مات سنة أربع [يقصد بعد المائتين] فكان داود ابنَ سنتين أو سنة حين موت الشافعىّ . ولعله أراد بالتلمذة كونه من أتباعه ؛ فإن جماعة عَدُّوا داودَ من أتباع الشافعىّ ، وليس ببعيد . وإنكارُه القياس لا يُخْرِجه عن ذلك ، فكم من إمام يُخالف قُدْوتَه فى مسائلَ أُمَّهات . ولقد اجتمع أبو جعفر الطَّحاوى ، أحدُ أئمة الحنفية بالقاضى أبى عُبَيد بن حَرْبُويه ، أحد أئمتنا ، فقال له أبو عبيد : ياأبا جعفر ، أما علمت أن من لم يخالف إمامه فى شىء عَمَى ، فقال : أيها القاضى : « نَعَم وغَبِىَ » .

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ٢/١٨٨ ، بغية الوعاة ٢/١٠٦ ، روضات الجنات ٤٤٣ ، شذرات الذهب ٣/٣٤٠ ، العبر ٣/٢٧٧ ، فوات الوفيات ١/٦١٢ ، مرآة الجنان ٣/١٠١ ، مفتاح السعادة ١/١٣٨ ، النجوم الزاهرة ٥/١٠٨ ، نزهة الألبا ٤٣٤ .

قال : وسمعت أبا محمد الأَبِيوَرْدِيّ يقول : ما مَقَلت[١] عيني لُغويًّا[٢]، وأما في النحو فعبد القاهر .

ومن مصنَّفاته كتاب « المُغْني في شرح الإيضاح »[٣] في نحو من ثلاثين مجلدا، وكتاب « المقتصِد في شرح الإيضاح » أيضا ، ثلاث مجلّدات ، وكتاب « إعجاز القرآن[٤] الكبير، وإعجاز القرآن[٤] الصغير » ، و « العوامل المائة » و « المفتاح » ، و « شرح الفاتحة » و « العُمْدَة » في التصريف ، وكتاب « الجُمَل » المختصر المشهور[٤] وكتاب « التلخيص في شرح هذا الجمل »[٤].

ومن شعره[٥] :

كَـبِّرْ على العـلم لا تَرُمْـه ... ومِل إلى الجهل مَيلَ هائم[٦]

وعِشْ حمـاراً تَعِش سعيدا ... فالسَّعْـدُ في طالـع البهائم[٧]

توفي سنة إحدى وسبعين ، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة .

٤٦٨

عبد الـكريم بن أحمد بن الحسن بن محمد الطَّبَرِيّ

أبو عبد الله الشالُوسِى*

من قرية شالوس، بفتح الشين المعجمة وضم اللام بعد الألف بعدها واو ساكنة ثم سين مهملة، وهي من نواحي [آمُل][٨] طَبَرِسْتان.

(١) المقل : النظر .

(٢) لعل هنا سقطا صورته: « كفلان » أو شيء قريب من ذلك، يعطف عليه قوله : «وأما في النحو»

(٣) في النحو ، لأبي علي الفارسي . (٤) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س .

(٥) البيتان في بغية الوعاة ، وفي الفوات .

(٦) في س ، د ، والطبقات الوسطى والفوات : « كبر على العقل » وأثبتنا ما في المطبوعة، والبغية وتلخيص ابن مكتوم، كما في حواشي الإنباه، وهو أنسب لمقابلته بالجهل ، وفي البغية ، والفوات ، والتلخيص: « ياخليلي » مكان : « لا ترمه » . (٧) في الفوات ، والتلخيص : « تعش بخير » .

* له ترجمة في الأنساب ٣٢٦ ب ، اللباب ٢ / ٦ .

(٨) زيادة من الطبقات الوسطى ومكانها في الأنساب « أمل » . وهو لا شك تحريف : آمل.

كان من الأئمة في العِلْم والدِّين .

قال ابن السمعانيّ : أبو عبد الله فقيه عصره بآمُل ، ومفتيها ومدرِّسها ، وكان واعظا زاهدا ، وبيته بيت الزهد والعلم . (١سمع الحديث وعُمِّر حتى حَدَّث ، ثم١) ورد بغداد ، وخرج إلى الحجاز ، وسمع أبا عبد الله محمد بن الفضل بن نَظِيف الفرّاء(٢) إما بمكة أو بمصر(٣) .

وقال ـ أعنى ابن السمعانى ، فى « الأنساب » ـ : غالب ظنى أنه سمع منه بمكّة .

قال : وقد سمع منه القاضى أبو محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجانىّ الحافظ(٤) ، وأثنى عليه ، وذكر أنه سمع من ابن نظيف بمصر .

قلت : الشالُوسِىّ شيخ دُوَيْر الكَرْخِىّ ، وكلاهما مذكور فى « فتاوى الحَنّاطِىّ » فى مسألة « وصول القراءة إلى الميت » توفِّى الشالُوسَىّ سنة خمس وستين وأربعمائة .

٤٦٩

عبد الكريم بن أحمد بن طاهر بن أحمد بن إبراهيم

القاضى أبو سعد الطَّبَرِىّ التَّيْمِىّ ، بميم واحدة . يُعرف بالوَزّان*

من أهل طَبَرِسْتان ، نزل الرَّىّ .

من رؤساء عصره ، وكبرائهم ، فضلًا وحِشمةً وجاها ونِعمة .

قال عبد الغافر : وكان له القَدَم الراسخ فى المناظرة وإفحام الخصوم ، والكَرَم الباذخ الراقى إلى مَناط النجوم .

وذكر ابن السمعانىّ أنه تفقَّـــه بمَرْو على الإمام أبى بكر القفّال المَرْوَزِىّ ، وبرع فى الفقه .

(١) ليس فى الأنساب . (٢) زاد فى الأنساب : « المصرى » .

(٣) الكلام متصل فى الأنساب بقوله : « غالب ظنى » . وعبارة المصنف توهم أنه قال الكلام السابق فى كتاب غير الأنساب . (٤) إلى هنا ينتهى ما فى الأنساب .

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٨٢ ب ، اللباب ٣ / ٢٧١ ، وكان بعض أجداده يزن فذهب إليه.

وقال القاضي أبو محمد[1] عبد الله بن يوسف الحافظ : إنه ولى قضاء ساوَةَ ، ثم قضاء هَمَذانَ .

سمع القَفّال المروزيّ والأستاذ أبا إسحاق الإسْفَرايني ، وأبا بكر أحمد بن الحسن الحِيرِيّ ، والأستاذ أبا منصور البغداديّ ، وغيرهم .

روى عنه زاهر بن طاهر ، وغيره[2] .

قال عبد الغافر : توفّى سنة تسع وستين وأربعمائة .

وقال عبد الله بن يوسف الجُرْجانِيّ سنة ثمان وستين . والله أعلم .

٤٧٠

عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن على بن محمد القطّان

المعروف بأبى مَعْشر الطَّبَرِيّ*

الإمام فى القراءات ، مصنِّف « التخليص » و « سُوَق العروس » فى القراءات المشهورة والغريبة[3] ، وكتاب « الدُّرَر » فى التفسير ، و « عيون[4] المسائل » و « طبقات القُرّاء » وغير ذلك . وكان مقرئَ أهل مكّة فى عصره ، وقد روى « تفسير الثَّعْلبيّ » عن المصنِّف ، و « مسندَ الإمام أحمد » و « تفسير النَّقّاش » عن شيخه الزَّيْدى[5] .

وروى عن أبى عبد الله بن نَظِيف ، والقاضى أبى الطيِّب الطبرىّ ، وغيرهما .

وحدّث عنه أبو بكر محمد بن عبد الباقى ، وغيره .

---

(١) فى المطبوعة : « أبو الفضل » والتصحيح من سائر الأصول .

(٢) قال فى الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ / ٣٥٨ ، طبقات القراء ١ / ٤٠١ ، العبر ٣ / ٢٩٠ ، العقد الثمين ٥ / ٤٧٥ ، لسان الميزان ٤ / ٤٩ ، مرآة الجنان ٣ / ١٢٢ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٤ .

(٣) فى المطبوعة : « والعربية » والكلمة غير واضحة فى س . وأثبتنا ما فى د ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى طبقات القراء : « عنوان المسائل » . وما فى أصولنا يوافقه ما فى كشف الظنون ٢ / ١١٨٧ .

(٥) هو أبو القاسم على بن محمد بن على ، كما فى طبقات القراء .

وكان من فضلاء الشافعية .

توفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، بمكة .

٤٧١

عبد الكريم بن هَوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد النَّيسابوريّ

الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِيّ النيسابوريّ الملقَّب زينَ الإسلام*

الإمام مطلقا ، وصاحب «الرسالة» التي سارت مغربا ومَشْرِقا ، والبسالة(١) التي أصبح بها نَجْم سعادته مُشْرِقا ، والأصالة التي تجاوز بها فَوْق الفَرْقَد ورَقَى . أحد أئمة المسلمين علما وعملا ، وأركان المِلّة فعلا ومقولا . إمام الأئمة ، ومُجَلِّى ظُلُماتِ الضَّلالِ المُدْلهِمَّة . أحد مَن يُقْتَدَى به في السُّنَّة ، ويتوضّح بكلامه طُرُق النار وطُرُق الجنة . شيخ المشايخ وأستاذ الجماعة ومقدَّم الطائفة ، الجامع بين أشتات العلوم .

وُلد في ربيع الأول سنة ست وسبعين وثلاثمائة .

وسمع الحديث من أبي الحسين الخَفّاف(٢) ، وأبي نُعَيم الإسْفَرايِنيّ ، وأبي بكر بن عَبْدُوس(٣) المُزَكِّيّ ، وأبي نُعَيم أحمد بن محمد المِهْرَجانِيّ ، وعليّ بن أحمد الأهوازِيّ ، وأبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، وابن باكُويه الشِّيرازِيّ ، والحاكم ، وابن فُورَك ، وأبي الحسين ابن بِشران ، وغيرهم .

---

* له ترجمة في : إنباه الرواة ٢ / ١٩٣ ، الأنساب ٤٥٣ ب ، البداية والنهاية ١٢/١٠٧ ، تاريخ بغداد ١١/٨٣ ، تبيين كذب المفترى ٢٧١ ترجمة طيبة ، دمية القصر ١٩٤ ، روضات الجنات ٤٤٤ ، شذرات الذهب ٣/٣١٩ ترجمة وافية ، طبقات المفسرين ٢١ ، العبر ٣/٢٥٩ ، الكامل ، لابن الأثير ١٠/٣١ ، اللباب ٢/٢٦٤ ، المختصر في أخبار البشر ٢/١٩٩ ، مفتاح السعادة ١/٤٣٩ ، المنتظم ٨/٢٨٠ ، النجوم الزاهرة ٥/٩١ ، وفيات الأعيان ٢/٣٧٥ ، ترجمة جيدة .

(١) في الطبقات الوسطى : « والديانة » .

(٢) في الطبقات الوسطى ، والتبيين : « أحمد بن محمد بن عمر الخفاف » وقد جاءت كنية هذا الرجل : « أبو عمرو » في اللباب ١/٣٨١ . (٣) في الطبقات الوسطى ، والتبيين: « محمد بن أحمد بن عبدوس » .

روى عنه ابنه عبد المنعم ، وابن ابنه أبو الأسعد هِبة الرحمن ، وأبو عبد الله الفُراوِىّ ، وزاهر الشّحّامِىّ ، وعبد الوهّاب بن شاه الشاذِياخِىّ[1] ، ووجيه الشّحّامِىّ ، وعبد الجبار الُخوارِىّ ، وخلق .

وروى عنه من القدماء أبو بكر الخطيب ، وغيره .

ووقع لنا الكثير من حديثه .

وأخذ الفقه عن أبى بكر محمد بن بكر الطُّوسِىّ ، وعِلْمَ الكلام عن الأستاذ أبى بكر ابن فُورَك .

واختلف أيضا يسيرا إلى الأستاذ أبى إسحاق[2] .

وأخذ التصوف عن أستاذه أبى علىّ الدقّاق .

وكان فقيهاً بارعاً أصوليًّا ، محققًا متكلِّما ، سُنيا محدِّثا ، حافظا ، مفسِّرا ، متفننًا ، نحويا لغويا ، أديبا كاتبا شاعرا ، مليح الخطّ جدا ، شجاعا بطلا ، له فى الفُروسية واستعمال السلاح الآثار الجميلة .

أجمع أهل عصره على أنه سيِّد زمانه ، وقدوةُ وقته ، وبركة المسلمين فى ذلك العصر .

قال الخطيب : حدَّث ببغداد ، وكتبنا عنه ، وكان ثقةً ، وكان يعظ ، وكان حسن الموعظة ، مليح الإشارة ، وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعرىّ ، والفروع على مذهب الشافعىّ .

وقال[3] عبد الغافر بن إسماعيل فيه : الإمام مطلقا ، الفقيه المتكلّم الأصولى ، المفسِّر الأديب النحوى ، الكاتب الشاعر ، لسان عصره وسيِّد وقته ، وسرُّ الله بين خلقه ،

---

(١) فى المطبوعة : « الشادياخى » وأهمل الإعجام فى س ، د . وأثبتنا الصواب من اللباب ٢/٣ . وسبق الكلام على هذه النسبة فى الجزء الرابع ٣٩٤ . وقال صاحب اللباب : « هذه النسبة إلى موضعين أحدهما على باب نيسابور مثل قرية متصلة بالبلد ... ينسب إليها أبو بكر شاه بن أحمد بن عبد الله الشاذياخى الصوفى من أهل الدين ، مشهور بخدمة أبى القاسم القشيرى » .

(٢) الإسفراينى . كذا فى التبيين ٢٧٣ . (٣) كلام عبد الغافر هذا بحروفه فى التبيين . وقد ذكر الحافظ ابن عساكر أنه مما كتب به إليه عبد الغافر .

شيخ المشايخ وأستاذ الجماعة ، ومقدّم الطائفة ، ومقصود سالكى الطريقة ، وبُنْدار[١] الحقيقة ، وعين السعادة[٢] ، وحقيقة المَلاحة ، لم يَرَ مثل نفسه ، ولا رأى الراءون مثله ، فى كماله وبراعته ، جمع بين علم الشريعة والحقيقة ، وشرح أحسنَ الشرح أصولَ الطريقة .

أصله من ناحيـــة أُسْتُوا ، من العرب الذين وردوا خراسان ، وسكنوا النواحى ، فهو قُشَيْرِىّ الأب، سُلَمِىّ الأم ، وخاله أبو عَقِيل السُّلَمِىّ ، من وجوه دَهاقِين ناحية أُستوا.

توفى أبوه وهو طفل ، فوقع إلى أبى القاسم الأَلْيمانى ، فقرأ الأدب والعربية عليـــه ، بسبب اتصاله بهم ، وقرأ على غيره ، وحضر البلد ، واتفق حضوره مجلسَ الأستاذ الشهيد أبى علىّ الحسن بن علىّ الدقّاق ، وكان لسانَ وقته ، فاستحسن[٣] كلامه ، وسلك طريق الإرادة ، فقبله الأستاذ ، وأشار عليه بتعلّم العلم ، فخرج إلى درس الشيخ الإمام أبى بكر محمد بن بكر[٤] الطُّوسِىّ ، وشرع فى الفقه حتى فرغ[٥] من التعليق ، ثم اختلف بإشارته إلى الأستاذ الإمام أبى بكر بن فُورَك ، وكان المقدَّمَ فى الأصول ، حتى حصّلها وبرع فيها ، وصار من أوجه تلامذته ، وأشدّهم تحقيقا وضبطا ، وقرأ عليه أصول الفقه ، وفرغ منه ، ثم بعد وفاة الأستاذ أبى بكر اختلف إلى الأستاذ أبى إسحاق الإسْفَرايِنِىّ ، وقعد يسمع جميع دروسه ، وأتى عليه أيام، فقال له الأستاذ : هذا العلم لا يحصُل بالسّماع . وما تَوَهَّم[٦] فيه ضَبْطَ ما يَسْمَعُ ، فأعاد عنده ما سمعه منه ، وقرّره أحسنَ تقرير من غير إخلال بشىء ، فتعجّب منه وعَرَف محلّه فأكرمه ، وقال : ما كنت أدرى أنك بلغت هذا المحلّ ، فلستَ تحتاج إلى درسى، يكفيك[٧] أن تطالِع مصنفّاتى وتنظرَ فى طريقى ، وإن أشكل عليك شىء طالعتنى به ، ففعل ذلك ، وجمع بين طريقته وطريقةِ ابن فُورَك .

---

(١) فى المطبوعة : « وشمار » والتصويب من سائر الأصول ، والتبيين .

(٢) بعد هذا فى التبيين : « وقطب السيادة » . (٣) فى الأصول : «واستحسن» والمثبت من التبيين . (٤) فى المطبوعة ، د : « أبى بكر » وأثبتنا الصواب من س ، والطبقات الوسطى ، والتبيين وقد ترجم فى الجزء الرابع ١٢١ ، وقد ذكر هناك أن أبا القاسم القشيرى تفقه عليه .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « سرع فى التعليق » . (٦) ضبط هذه الجملة من الطبقات الوسطى

(٧) فى التبيين : « بل يكفيك » .

ثم نظر بعد ذلك فى كتب القاضى أبى بكر ابن الطَّيِّب ، وهو مع ذلك يحضر مجلس الأستاذ أبى علىّ ، إلى أن اختاره لكريمته ، فزوَّجها منه .

وبعد وفاة الأستاذ عاشرَ أبا عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، إلى أن صار أستاذ خراسان ، وأخذ فى التصنيف فصنَّف « التفسير الكبير » قبل العشر وأربعمائة ، ورتَّب المجالس ، وخرج إلى الحج فى رُفقة ، فيها أبو محمد الجُوَيْنِى ، والشيخ أحمد البَيْهَقِىّ ، وجماعة من المشاهير ، فسمع معهم[1] الحديث ببغداد ، والحجاز من مشايخ عصره .

وكان فى علم الفُروسيّة واستعمال السلاح وما يتعلَّق به من أفراد العصر ، وله فى ذلك الفن دقائقُ وعلومٌ انفرد بها .

وأما المجالس فى التذكير والقُعود فيما بين المُريدين وأسئلتهم[2] عن الوقائع وخَوْضه فى الأجوبة ، وجَرَيان الأحوال العجيبة ، فكلها منه وإليه .

أجمع أهل العصر على أنه عديم النَّظير فيها ، غيرُ مشارَك فى أساليب الكلام على المسائل ، وتطييب[3] القلوب ، والإشارات اللطيفة المستنبطَة من الآيات والأخبار ، من كلام المشايخ ، والرُّموز الدقيقة ، وتصانيفه فيها المشهورة ، إلى غير ذلك من نظم الأشعار اللطيفة على لسان الطريقة .

ولقد عقد لنفسه مجلس الإملاء فى الحديث سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ، وكان يُملى إلى سنة خمس وستين ، يُذَنِّب أمالِيَه بأبياته ، وربما [كان][4] يتكلّم على الحديث بإشاراته ولطائفه .

وله فى الكتابة طريقة أنيقة رشيقة تُرْبِى[5] على النظم .

ولقد قرأت[6] فصلا ذكره علىّ بن الحسن فى « دُمْيَة القصر »[7] وهو أن قال :

---

(١) فى المطبوعة ، س : « منهم » ووفيات الأعيان . وأثبتنا الصواب من د ، والطبقات الوسطى ، والتبيين . (٢) فى المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى : « وأسولتهم » والهمز على الواو فى المطبوعة . وأثبتنا ما فى س ، والتبيين . وقد وضعت كسرة تحت الواو فى الطبقات الوسطى .

(٣) فى التبيين : « وتطييب » . (٤) ليس فى التبيين . (٥) فى التبيين : « تبر » .

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى : « ذكرت » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٧) الدمية : ١٩٤ .

الإمام زين الإسلام أبو القاسم ، جامع لأنواع المحاسن ، تنقاد له[1] صعابُها ذُلّلَ المَراسن ، فلو قُرِع الصَّخْر بسَوط تحذيره لَذاب ، ولو رُبط[2] إبليس فى مجلس تذكيره لَتاب ، وله فصل الخطاب فى فصل[3] النُّطْق[4] المستطاب ، ماهرٌ[5] فى التكلّم على مذهب الأشعرى ، خارجٌ[6] فى إحاطته بالعلوم عن الحدّ البَشرِىّ ، كلماته للمستفيدين فوائد [وفوائد][7] ، وعَتَبات[8] منبَره للعارفين وَسائد ، وله شعر يُتَوَّج به رؤوس مَعاليه إذا خُتِمت به أذنابُ أماليه » .

قال عبد الغافر : وقد أخذ طريق التصوّف من الأستاذ أبى علىّ الدّقّاق ، وأخذها أبو علىّ عن أبى القاسم النَّصْراباذِىّ ، والنَّصراباذِىّ عن الشِّبْلِىّ ، والشِّبْلِىّ عن الُجنَيد ، والُجنَيد عن السَّرِىّ [السَّقَطِىّ][9] ، والسَّرِىّ عن مَعروف الكَرْخِىّ ، ومعروف عن داود الطائىّ ، وداود لقى التابعين . هكذا كان يذكر إسناد طريقته.

ومن جُملة أحواله ما خُصّ به من المحنة فى الدّين والاعتقاد وظهور التعصّب بين الفريقين ، فى عشر سنة أربعين إلى خمس وخمسين وأربعمائة ، ومَيْل بعض الوُلاة إلى الأهواء ، وسعى بعض الرؤساء والقضاة إليه بالتخليط ، حتى أدّى ذلك إلى رفع المجالس ، وتفرُّق شمل الأصحاب ، وكان هو المقصودَ من بينهم حسدا ، حتى اضطرتْه الحالُ إلى مفارقة الأوطان ، وامتدّ فى أثناء ذلك إلى بغداد ، وورد على أمير المؤمنين القائم بأمر الله ، ولقى فيها قبولا ، وعَقَد له المجلسَ فى منازله المختصّة به ، وكان ذلك بمَحْضَر ومَرْأى منه ، ووقع كلامه فى مجلسه المَوْقِع ، وخرج الأمر بإعزازه وإكرامه ، وعاد إلى نيسابور ، وكان يختلف منها

---

(١) فى الأصول : « إليه » . والمثبت من الدمية ، والتبيين . (٢) فى الدمية « ارتبط » .

(٣) كذا فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والتبيين . وفى الدمية ، وس ، د : « فصل » .

(٤) كذا فى المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى ، والدمية وفى س والتبيين : « المنطق » .

(٥) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : « ما هو » . والمثبت من س ، د ، والدمية ، والتبيين .

(٦) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « إلا خارج » . وأثبتنا ما فى س ، د ، والدمية ، والتبيين

(٧) زيادة من الدمية ، والتبيين . (٨) فى الدمية : « وأعتاب » .

(٩) زيادة من س ، والتبيين.

إلى طُوس بأهله وبعض أولاده، حتى طلع صُبْح النَّوْبة المباركة، دولة السلطان ألب أرْسلان في سنة خمس وخمسين وأربعمائة، فبقى عشر سنين في آخر عمره مرفَّهاً محترما، مطاعا معظَّما، وأكثرُ صَفْوه في آخر أيامه التي شاهدناه فيها أخيراً إلى أن تَقرأ عليه كتُبُه [وتصانيفه][1]، والأحاديث المسموعة له، وما يؤول إلى نُصْرة المذهب.

بلغ المنتمُون إليه آلافا فأمْلُوا[2] بذكره وتصانيفه أطرافا. انتهى كلام عبد الغافر.

قال ابن السمعانيّ: سمعت أبا بِشر مُصْعَب بن عبد الرزّاق بن مُصْعَب المُصْعَبِيّ بمَرْو يقول: حضر الأستاذ أبو القاسم مجلسَ بعض الأئمة الكبار، وكان قاضيا بمَرْو، وأظنه قال: القاضي عليّ الدّهْقان، وقتَ قدومه علينا، فلما دخل الأستاذ قام القاضي على رأس السرير، وأخذ مِخَدّةً كان يستند عليها على السرير، وقال لبعض من كان قاعدا على درجة المِنْبَر: احْمِلها إلى الأستاذ الإمام ليقعدَ عليها. ثم قال: أيها الناس حججتُ سنة من السنين، وكان قد اتَّفق أن حج تلك السنة هذا الإمام الكبير، وأشار إلى الأستاذ، وكان يقال لتلك السنة سنة القُضاة، وكان حج تلك السنة أربعمائة نفس من قضاة المسلمين وأئمتهم من أقطار البلدان وأقاصى[3] الأرض، وأرادوا أن يتكلّم واحد منهم في حَرَم الله سبحانه وتعالى فاتفق الكُلّ على الأستاذ أبي القاسم، فتكلّم هو باتفاق منهم.

قلت من سمع هذه الحكاية لم يستنكر ما ذكره الغزّاليّ في « باب الولاء » في مسألة أربعمائة قاض.

وبلغنا أنه مرض للأستاذ أبي القاسم ولدٌ مرضا شديدا، بحيث أيِس منه، فشقّ ذلك على الأستاذ، فرأى الحقّ سبحانه وتعالى في المنام، فشكى إليه، فقال له الحقُّ سبحانه وتعالى: اجمع آياتِ الشفاء واقرأها عليه، واكتبها في إناء واجعل فيه مشروبا واسقه إيّاه، ففعل ذلك، فعُوفى الولد.

وآيات الشفاء في القرآن ستٌّ:

---

(١) ليس في التبيين. (٢) في التبيين: « ملؤا ». (٣) في المطبوعة، د: « وأقصى » والمثبت من س، والطبقات الوسطى.

﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾[١] .
﴿ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾[٢] .
﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾[٣] .
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] .
﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾[٥] .
﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ﴾[٦] .

ورأيت كثيرا من المشايخ يكتبون هذه الآيات للمريض ، ويُسْقاها فى الإناء ، طلباً للعافية .

ومن تصانيف الأستاذ « التفسير الكبير » وهو من أجود التفاسير ، وأوضحها . و « الرسالة » المشهورة المباركة التى قيل[٧] : ماتكون فى بيت ويُنْكَب و « التَّحْبير فى التذكير » و « آداب الصُّوفية » و « لطائف الإشارات » وكتاب « الجواهر » و « عيون الأجوبة فى فنون[٨] الأسئلة » ، وكتاب « المناجاة » وكتاب « نكت أولى النهى » وكتاب « نحو[٩] القلوب الكبير » وكتاب « نحو[٩] القلوب الصغير »[١٠] وكتاب « أحكام السَّماع » وكتاب « الأربعين فى الحديث » وقع لنا بالسماع المتصل ، وغير ذلك .

وخلَّف من البنين ستة ، ذكرناهم فى هذه الطبقات ، عبادِلة ، كلّهم من السيدة الجليلة فاطمة بنت الأستاذ أبى على الدقَّاق .

قال النقَّالة : ولمَّا مرِض لم تفته ولا ركعة قائما ، بل كان يصلِّى قائما إلى أن توفى رحمه الله فى صبيحة يوم الأحد ، السادس عشر من شهر ربيع الآخر ، سنة خمس وستين وأربعمائة ، ودفن فى المدرسة إلى جانب أستاذه أبى علىّ الدقَّاق .

(١) سورة التوبه ١٤ . (٢) سورة يونس ٥٧ . (٣) سورة النحل ٦٩ .
(٤) سورة الإسراء ٨٢ . (٥) سورة الشعراء ٨٠ (٦) سورة فصلت ٤٤ .
(٧) فى المطبوعة : « قلما » ، وأثبتنا ما فى س ، د .
(٨) فى المطبوعة ، د : « أصول » . وأثبتنا ما فى س ، وكشف الظنون ٢/١٨٣ .
(٩) كذا فى المطبوعة ، د ، وكشف الظنون ٢/١٩٣٥ : « نحو » بالحاء المهملة . وفى س : « نجو » بالجيم . ولعله الأقرب . (١٠) فى المطبوعة : « نحو القلوب أيضا » والمثبت من س ، د .

قال أبو تُراب المَراغِيّ : رأيته فى النوم ، فقال : أنا فى أطيب عيش وأكمل راحةٍ .

وقال غيره : كانت للأستاذ فرسٌ يركبها ، فلما مات امتنعت عن العَلَف ، ولم تَطْعَم شيئًا ، ولم تمكِّن راكبًا من ركوبها ، ومكثت أيامًا قلائلَ على هذا بعده ، إلى أن ماتت .

﴿ ومن رَشِيق كلامه ، ومَلِيح شِعره ، وجليل الفوائد عنه ﴾

قال عبد المنعم بن الأستاذ أبى القاسم : سمعت والدى يقول : المريد لا يفتُر آناء الليل وأطرافَ النهار ، فهو فى الظاهر بنعْت المجاهدات ، وفى الباطن بوَصْف المكابدات ، فارق الفِراش ولازم الانكماش وتحمَّل المصاعِب ، وركِب المتاعب ، وعالج الأخلاق ، ومارس[1] المَشاقّ ، وعانق الأهوال ، وفارق الأشكال ، كما قيل :

ثم قطعتُ الليــلَ فى مَهْمَهٍ ... لا أسداً أخشى ولا ذِيبــا
يَغلِبُنى شَوْقى فأطوِى السُّرَى ... ولم يَزَلْ ذو الشوقِ مَغْلوبا

ومن شعر الأستاذ[2] :

يا مَنْ تقاصَر شُكرِى عن أيادِيهِ ... وكَلَّ كُلُّ لِسانٍ عن مَعالِيهِ[3]
وجُودُه لم يزَلْ فردًا بلا شَبَهٍ ... علا عن الوقت ماضِيه وآتِيــهِ
لا دَهْرَ يُخلِقُه لا قَهْرَ يَلحقُه ... لا كَشْفَ يُظهِره لا سِتْرَ يُخفِيهِ
لا عَدَّ يجمعُه لا ضِدَّ يمنعُه ... لا حَدَّ يقطعه لا قُطْرَ يحوِيهِ
لا كَوْنَ يحصُره لا عَوْنَ ينصُرُه ... وليس فى الوَهْم معلومٌ يُضاهِيهِ[4]
جَلالُه أزَلِىٌّ لا زَوالَ لَهُ ... ومُلكُه دائمٌ لا شىْءَ يُفنِيهِ

---

(١) كذا فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وفى س ، د : « ولازم » .

(٢) فى الطبقات الوسطى زيادة : « ما أورده ابن السمعانى فى ترجمة محمد بن المبارك بن على بن هلال البغدادى » .

(٣) فى المطبوعة : « كل لسانى » . والمثبت من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : * لا كون يحصره لا عين تبصره * والمثبت من سائر الأصول .

وقال أيضا[١] :

لو كنتَ ساعةَ بَيْنِنا ما بَيْنَنا ... وشهدتَ حين نُكرِّر التوديعا
أيقنتَ أن مِن الدموع محدِّثاً ... وعلمتَ أن مِن الحديث دُمُوعا

وقال أيضا :

وإذا سُقِيتُ من المحبّةِ مَصّةً ... أَلْقَيْتُ من فَرْطِ الُخمار خِمارِى
كم تُبْتُ قَصْدًا ثم لاح عِذارُهُ ... فخلعتُ مِن ذاك العِذارِ عِذارِى[٢]

وقال أيضا :

أيهـا الباحِثُ عن دِينِ الهُدَى ... طالِباً حُجَّـةَ ما يعتقـدُهْ[٣]
إنّ ما تَطْلُبُـه مجتهِـداً ... غيرَ دِينِ الشافِعِى لا تجِدُهْ

وقال أيضا :

لا تدَعْ خِدمةَ الأكابِرِ واعلَمْ ... أن فى عِشْرَةِ الصِّغار صَغارا[٤]
وابْغِ مَن فى يمينِه لك يُمْنٌ ... وترى فى اليَسار منه يسارا

قلت : ذكرت هنا قولى[٥] قديما :

قبيحٌ بِى وربُّ العَرْشِ رَبِّى ... أخافُ الضُّرَّ أو أخشى افتِقارا
وكيف وإن أمُدَّ له يميناً ... لتدعو ظَلَّ يَمْنَحُها اليَسارا

وقال أيضا :

جَنِّبانى الُمجـونَ يا صاحِبَيَّا ... واتلُوَا سورةَ الصَّلاةِ عَلَيَّا[٦]

---

(١) البيتان فى وفيات الأعيان ، ونسبهما لذى القرنين بن حمدان .
(٢) فى المطبوعة : « كم تلت » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .
(٣) فى أصول الطبقات الكبرى : « دين الهوى » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .
(٤) فى س ، د : « خدمة الصغار » . والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٥) فى د وحدها : « قولا » .
(٦) فى س ، د : « سورة الصلاح » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

قد أجَبْنا لزاجرِ العقـلِ طَوْعاً ... وتركْنا حديثَ سَلْمَى ومَيَّا
ومنحْنا لموجبِ الشَّرْعِ نَشْرًا ... وتَمرَّغنا لموجبِ اللَّهْوِ طَيَّا
ووجـــدنا إلى القنـاعةِ بابًا ... فوضعنا على المطامِـعِ كَيَّا
كنتُ في حَرِّ وَحْشَتِي لاختيارِي ... فتعوَّضْتُ بالرِّضَى منـــه فَيَّا
إنَّ مَنْ يَهْتَدِي لِقَطْعِ هواهُ ... فَهْوَ في العِزِّ حاز أوْجَ الثُّرَيَّا(١)
والذين ارتوَوْا بكأسِ مُناهُمْ ... فعلى الصَّدِّ سوف يَلْقَوْنَ غَيَّا

٤٧٢

عبد الكريم بن يونس بن محمد بن منصور أبو الفضل الأَزْجاهِيّ*

نسبة إلى أَزْجاه ، بفتح الألف وسكون الزاى وفتح الجيم وفى آخرها الهاء ، وهى إحدى قرى خابَران ، من خراسان .

قال ابن السمعانى : « إمام فاضل ، ورِع متقِن ، حافظ لمذهب الشافعىّ ، متصرِّف فيه. تفقه(٢) بنيسابور على الشيخ أبى محمد(٣) ، ثم بَرَّزَ على أبى طاهر السِّنْجِىّ ، وبَرَّزَ الرُّوذ على القاضى الحسين ، وسمع الحديث وأملى » .

قال : « وتوفى سنة ست وثمانين وأربعمائة »(٤) .

٤٧٣

عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد أبو الفضل الهَمَذانىّ الفَرَضِىّ

المعروف بالمَقْدِسِىّ**

من أهل هَمَذان ، سكن بغداد إلى حين وفاته .

---

(١) فى س وحدها : « جاز » .

* له ترجمة فى : الأنساب ٣٧ ب ، اللباب ١/٣٥ ، معجم البلدان ١/٢٣٢ .

(٢) فى الأنساب زيادة : « أولا » . (٣) الجوينى ، كما صرح به فى الأنساب .

(٤) قال صاحب الأنساب : « وزرت قبره بأزجاه » .

** له ترجمة فى نكت الهميان ٤٠ .

سمع أبا نصر بن هُبَيْرَة ، وأبا الفضـل بن عَبْدان الفقيه ، وأبا محمد عبد الله بن جعفر الخَبَّازِيّ وغيرهم .

وحدَّث باليسير . وكان من أئمة الدين وأوعية العلم .

وقيل : إنه كان يحفظ « مُجْمَل اللغة » لابن فارس ، و« غريب الحديث » لأبي عُبَيْد .

وكان زاهدا ناسكا ، عابدا ورعا .

وأما الفرائض والحساب وقِسْمة التَّرِكات فكان قَيِّمَ عصره بها .

وأريد على أن يَلِيَ قضاء القضاة فامتنع ، ولم يُعرف أنه اغتاب أحداً قطُّ ، ولا ذكره بما يستحيي منه .

وقيل : إنه كان على مذهب المعتزلة ، وقد قال أبو الوفاء ابن عَقِيل : إنه قال : لم أر فيمن رأيتُ استجمع[1] شرائط الاجتهاد إلا أبا يَعْلَى ، وابن الصبَّاغ ، وعبد الملك بن إبراهيم .

وكان ظريفا لطيفا ، مع الورع ومحاسبة النفس ، والتدقيق في العمل .

ذكره ولده محمد بن عبد الملك في « تاريخه » وقال : كان أبي إذا أراد[2] يؤدِّبني يأخذ العَصا بيده ، ويقول : نويت أن أضرب ولدي تأديبا ، كما أمر الله ، ثم يضربني . قال : وربّما هربت قبل أن يُتِمَّ النيَّة .

وكان عبد الملك بن إبراهيم قد تفقَّه على القاضي الماوَرْدِيّ .

توفي في شهر رمضان سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، وقد قارب الثمانين ، ولم يكن يُخبر بمولده ، على ما ذكر ولده أبو الحسن محمد بن عبد الملك[3] .

● وله فُتيا[4] وقفت عليها ، وفيها : أنه لا حضانةَ للعَمْياء ، وقد ذكرنا المسألة في ترجمة ابن الصبّاغ[5] .

---

(١) في المطبوعة : « يستجمع » . وفي د : « سيجمع » . والمثبت من س .

(٢) في د وحدها : « أراد أن » . وحذف « أن » بين الفعلين فاش في لغة الحجـازيين . وقد ورد كثيرا في كلام الشافعي ، رحمة الله عليه . انظر النهاية . لابن الأثير ٢/٢٨٧ .

(٣) زاد في الطبقات الوسطى : « في تاريخه » . (٤) في س وحدها : « فتاوى » .

(٥) يعني أحمد بن محمد ، أبا منصور ، الذي تقدمت ترجمته في الجزء الرابع ٨٥ ، وليس يعني =

• وفيها : أن الفطر فى رمضان لأجل إنقاذ الغريق إنما يجب على من تعيّن عليه إنقاذُه، والأصحاب أطلقوا الوجوب .

قال الشيخ الإمام فى « شرح المنهاج » وفى هذا التقييد نظر ؛ لأنه يؤدّى إلى التواكل.

٤٧٤
عبد الملك بن عبد الله بن محمود بن صُهَيب بن مِسْكِين
أبو الحسن المِصرىّ الفقيه

روى عن أبيض بن محمد الفِهْرِىّ صاحب النَّسائى ، وعبد[1] الله بن محمد بن أبى غالب البزّار ، وأبى بكر بن[2] المهندس، وأبى بكر محمد بن القاسم بن أبى هُرَيرة ، وعلىّ بن الحسن الأنطاكىّ قاضى أَذَنَة ، وغيرهم .

روى عنه الرازىّ فى «مشيخته» وذكر شيخُنا الذهبىّ أنه كان يُعرف أيضاً بالزَّجّاج .

مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

= عبد السيد بن محمد ، أبا نصر . وإن كان « ابن الصباغ » عند الإطلاق يراد به عبد السيد هذا . الذى مرت ترجمته فى هذا الجزء ، صفحة ١٢٢

وقد ذكر ابن السبكى مسألة العمياء وحضانتها فى ترجمة ابن الصباغ ، أحمد بن محمد . إلا أنه ذكرها هناك على وجه الاختصار .

وقال هنا فى الطبقات الوسطى :

« وهى مسألة لا أعلم فيها نقلا فى غير هذه الفتاوى ، إلا أن ابن الرِّفْعة قال : فى كلام الإمام ما يُسْتَنبط منه أن العمى مانع ، فإنه ، أعنى الإمام ، قال : إن حفظ الأم للولد الذى لا يستقل ليس مما يقبل الفترات ، فإن المولود فى حركاته وسكناته لو لم يكن ملحوظا من مراقب لا يسهو ولا يغفل لأوشك أن يَهْلِك . ويقتضى هذا أن العمى يمنع ؛ فإن الملاحظة معه ، كما وصف ، لا تتأتى . وقد يقال فيه ما فى الفالج ، إذا كان لا يلهى عن الحضانة ، وإنما يمنع الحركة » .

وقد نقل الصفدى هذا الكلام بألفاظه فى نكت الهميان ٥٤ .

(١) فى س وحدها : « عبيد» .

(٢) فى العبر ٣/١٢٣ ، ١٥٥ : « أبو بكر المهندس » بغير « ابن » .

٤٧٥

عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيُّويه الجُوَيْنِيّ*

النَّيسابورى ، إمام الحرمين ، أبو المعالى ، ولد الشيخ أبى محمد

هو الإمام شيخ الإسلام البحر الحَبْر ، المدقّق المحقِّق ، النَّظَّار الأصولىّ المتكلم ، البليغ الفصيح الأديب ، العلَم الفرْد ، زينة المحقِّقين ، إمام الأئمة على الإطلاق ، عُجْما وعُرْبا ، وصاحب الشهرة التى سارت السُّراة والحُداة بها شَرْقًا وغَرْبًا .

هو البحر وعلومه دُرَره الفاخرة ، والسماء وفوائده التى أنارت الوجودَ نجومُها الزاهرة ، يَمَلّ الحديدُ من الحديد وذِهْنُه لا يَمَلّ من نُصرة الدين فُولاذه ، وتَكِلّ الأنفس وقلمه يَسِحُّ وابِلُ دمعه ورَذاذُه ، ويدجو الليلُ البَهِيم ولا ترى بدرا إلا وجهه فى محرابه ، ولا ناظراً [(١)] إلا طَرْفه ناظراً [(١)] فى كتابه .

بطَلُ عِلْم ، إذا رآه النُّظَّار أُفحِموا ، وقالوا : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [(٢)] ، وفارسُ بَحْث ، يُضَيِّق على خُصَمائه الفضاء الواسع ، حتى لا يفوته الهارِب منهم ، فى الأرض يَحُور ، ولو أنه الطائر فى السماء يحوم .

تَفِد المشكلاتُ إليه فيصدّها ، وتَرِد السؤالاتُ عليه فلا يردُّها .

أبداً على طَرَفِ اللسانِ جَوابُهُ ... فكأنما هى دَفْعَةٌ من صَيِّبِ
يغــدُو مُساجِلُه بِعِزَّة صافِحٍ ... ويرُوحُ معترِفًا بذِلَّةِ مذنِبِ [(٣)]

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٤١ ب ، تبيين كذب المفترى ٢٧٨ ، دمية القصر ١٩٦ ، شذرات الذهب ٣/٣٥٨ ، طبقات ابن هداية الله ٦١ ، العبر ٣/٢٩١ ، العقد الثمين ٥/٥٠٧ . وأشار محققه إلى أن للجوينى ترجمة فى التحفة اللطيفة ٣/٣١١ ، مفتاح السعادة ١/٤٤٠ ، ٢/١٨٨ ، المنتظم ٩/١٨ ، النجوم الزاهرة ٥/١٢١ ، وفيات الأعيان ٢/٣٤١ .

وانظر « الجوينى إمام الحرمين » للدكتورة فوقية حسين محمود . وانظر أيضا مقدمتها لكتاب الجوينى « لمع الأدلة » .

(١) كذا فى المطبوعة . وفى س : « ناظره الناظر » وفى د : « ناظرته الناظر » .

(٢) سورة الصافات ، آية ١٦٤ . (٣) فى المطبوعة : « بعز صافح » . والمثبت من سائر الأصول .

وما برح يدأب ، لا يترك سامية إلا علاها ، ولا غاية إلا قطع دونها أنفاس المجاز[(١)]، وقطع منتهاها ، بذهن صحّ على نقد الفكر إبريزه ، ووضح فى ميدان الجدال تبريزه ، حتى قال [له][(٢)] الدهر : لقد اشتبه يومُك بأمسك ، وقالت العلياء : هــذا حدّى ، قِفْ عنده على رِسْلِك ، ارفق بنفسك وأمسِكْ .

هذا إلى لفظٍ غُرّه[(٣)] سِحْر ، إلا أنه حِلٌّ وبِلٌّ ، ودُرّه يتيم ، إلا أنه لا يذِلّ ، بفصيح كَلِم قالت النحاة : هذا ما عجز عنــه زيد وعمرو وخالد ، وبليغ قول [(٤)قالت البلغاء] : قصَّر عن مداه طريفُ الفصاحة والتالد .

وما أرى أحداً فى الناس يُشْبِهُهُ وما أُحاشِى من الأقوامِ من أحَدِ[(٥)]

أجل والله ، إنه لذُو حظّ عظيم ، وقَدْرٍ ، إذا أنصفت المِداة أصبح وإذا الذى بينه[(٦)] وبينه عداوةٌ كأنه ولِيٌّ حميم .

وعظمةٍ أمست ديارُ الأعداء بها وهى مَحِلّات مآتم ، وجلالةٍ قال القاضى : لا يكتمها الشاهد المعدّل عندى ، ومن يكتمْها فإنه آثم .

ومهابةٍ يتضاءل النَّجم دونَها ، وتودّ الأُسودُ أن تكونَها ، ولا تكون إلا دُونَها .

ونخارٍ لو رأته « الأم »[(٧)] لقالت : قَرّى عيناً أيتهــا النفسُ بهذا الولد ، أو المُزَنِىّ لعلم أن بناتِ قرائحِهِ انتهت إليه أبكارا ، واتخذ منها ما عزّ[(٨)] كلّ أحد .

---

(١) كذا فى المطبوعــة ، د . وفى س ، والطبقات الوسطى : « المحاربين » بإعجام الياء المثناة من تحت ، والنون فقط . (٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) كذا فى الأصول . وقد وضعت ضمة فوق الغين فى الطبقات الوسطى .

(٤) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى .

(٥) البيت للنابغة . ديوانه (التوضيح والبيان) ٢٩ ، والرواية فيه :

ولا أرى فاعلًا فى الناسِ يشبهُه ولا أُحاشِى من الأقوامِ من أحدِ

(٦) فى المطبوعة : « بينك » . والتصحيح من سائر الأصول .

(٧) يقصد كتاب « الأم » للإمام الشافعى . رحمة الله عليه .

(٨) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : « ما عز على » . وأثبتنا ما فى س ، د . وعز ، هنا بمعنى غلب .

وأبحاثٍ لو عارضها القفّال [١]شيخ الخراسانيين[١] لقيل : هذا يضرب فى حديدٍ باردٍ ، ولو عُرِضت على [شيخ][٢] العراقيين[٣] لقال ابن أبى طاهر : أنا شيخ الطائفة وأنا حامد وأبو حامد .

وشِمارٍ آوَى الأشعرىُّ منه إلى رُكْنٍ شديد ، واعتزل المعتزلىّ المناظرةَ عِلماً أنه مايلفظ من قولٍ إلا لديه رقيبٌ عتيد . إذا صَعِد المِنبر مدّ يده إلى الفَراقِد ، وأنشده الفضل :

ولما رأيتُ الناسَ دُونَ مَحلِّهِ تيقَّنْتُ أن الدهرَ للناسِ ناقِدُ[٤]

وإذا وعَظ ألبس الأنفسَ من الخشية ثوباً جديداً ، ونادته القلوب : إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ[٥] ، فلسنا بالجبال ولا الحديدا .

وإذا ناظر قعد الأسد ، فلا يستطيع أن يقوم ، وقام الحقُّ بحيث يحضُر أندية الدِّين ، وسُهَيل قد نُبِذ بالعَراء كأنه مذموم ، وإذا قَصَد رِباع المبتدِعة هَدّ شُبَهها ببراهينَ قائمةٍ على عُمُد ، وأنشد مَن رآها :

أمستْ خَلاءً وأمسى أهلُها احتَملوا أخْنَى عليها الذى أخْنَى على لُبَدِ[٦]

رُبِّىَ فى حِجر العِلم رشيدا ، حتى رَبا ، وارتضع ثَدْىَ الفضل فكان فِطامُه هذا النَّبا ، وأحكم العربيّة ، وما يتعلّق بها من علوم الأدب ، وأوتِى من الفصاحة والبلاغة ما عَجَّز الفُصَحاء ، وحيّر البلغاء ، وسَكّت مَن نَطق ودأب .

وكان يذكر دروسا ، كلّ درس منها تضيق الأوراق المديدة عن استيعابه ، ويقصُر

---

(١) زيادة فى المطبوعة والطبقات الوسطى، على ما فى س ، د . (٢) سقط من الطبقات الوسطى .

(٣) فى س ، د : « العراق » . والمثبت من المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) البيت للمتنبى . ديوانه ١/ ٢٧٢ بشرح العكبرى . (٥) أى ارفق وسهل . وهذا من قول عقيبة الأسدى يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان جور عماله . والبيت بتمامه :

مُعاوِىَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا

وانظر الكتاب لسيبويه ١/ ٦٧ .

(٦) البيت للنابغة . ديوانه (التوضيح والبيان) ٢٥ .

مَدُّ البحر عن مَدى عُبابه ، غير متلعثِم فى الـكلام ، ولا محتاج إلى استدراك عَثْرة فى لفظةٍ جرت على غير النظام ، بل جارٍ كالسَّيل مُنْحدِرا[١] ، والبرق إذا سرى.

يعلم المتعمقِّون أنه لا يُدرَك له حَـدّ ، ويعترف المبرِّزون بأنَّه عمِل صالحًا وأحسن فى السَّرْد .

قال الثِّقات : إن ما يُوجَد فى مصنَّفاته من العبارات قَطرة من سَيل ، كان يُجريه لسانه على شفتيه عند المذاكرة ، وغَرْفة من بحر ، كان يفيض من فمه فى مجالس المناظرة .

وأقول : مَن ظَنَّ أن فى المذاهب الأربعة مَن يُدانى فصاحتَه فليس على بَصيرةٍ من أمره ، ومن حسِب أن فى المصنِّفين من يحاكِى بلاغته فليس يدرى ما يقول .

﴿ شرح حال ابتداء الإمام ﴾

ولد فى ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة ، واعتنى به والده من صِغَره ، لا بل من قبل مولده .

وذلك أن أباه اكتسب من عمل يده مالاً خالصاً من الشُّبهة ، اتصل به إلى والدته ، فلما ولدته له حَرَص على أن لا يُطعمه ما فيه شبهة[٢] فلم يمازج باطنَه إلا الحلالُ الخالص ، حتى يُحكى أنه[٣] تلجلج مرّة فى مجلس مناظرة ، فقيل له : يا إمام ، ما هـذا الذى لم يُعهَد منك ؟

فقال : ما أراها إلا آثار بقايا المَصّة .

قيل : وما نبأ هذه المَصّة ؟

قال : إن أمى اشتغلت فى طعام تطبُخه لأبى ، وأنا رضيع ، فبكيت وكانت عندنا جارية مرضِعة لجيراننا ، فأرضعتنى مَصّة أو مَصّتين ، ودخل والدى ، فأنكر ذلك ، وقال : هـذه الجارية ليست مِلكا لنا ، وليس لها أن تتصرّف فى لبنها ، وأصحابُها لم يأذنوا فى ذلك ،

(١) فى المطبوعة : « تحدرا » . والمثبت من سائر الأصول .
(٢) فى الطبقات الوسطى زيادة : « ولا أدنى شبهة » .
(٣) فى المطبوعة : « أنه كان » وليست فى سائر الأصول .

وقلّبني وفوّعني حتى لم يَدَعْ في باطني شيئا إلّا[1] أخرجه ، وهذه اللَّجْلَجة من بقايا تلك الآثار .

فانظر إلى هذا الأمر العجيب ، وإلى هذا الرجل الغريب ، الذي يحاسب نفسه على يسير جرى في زمن الصبا الذي لا تكليف[2] فيه ، وهذا يدنو مما حُكِي عن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه .

ثم أخذ الإمام في الفقه على والده ، وكان والده يُعْجَبُ به ويُسَرّ ؛ لِما يرى[3] فيه من مَخايل النَّجابة ، وأمارات الفلاح .

وجَدَّ واجتهد في المذهب والخلاف والأصولين ، وغيرها ، وشاع اسمه ، واشتهر في صباه ، وضُرِبت باسمه الأمثال ، حتى صار إلى ماصار إليه ، وأوقف علماء المشرق والمغرب معترفين بالعجز بين يديه ، وسلك طريقَ البحث والنظر والتحقيق ، بحيث أربى على كثير من المتقدّمين وأنسى تصرُّفات الأوّلين ، وسعى في دِين الله سعياً يبقى أثرُه إلى يوم الدين .

ولا يشك ذو[4] خِبْرة أنه كان أعلمَ أهلِ الأرض بالكلام والأصول والفقه ، وأكثرَهم تحقيقاً ، بل الكل من بحره يغترفون ، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيرا .

وأما التفضيل الذي كان بينه وبين مَن تقدّمه فقد طال الشرح فيه في عصره ، ولا نَرى للبحث عن ذلك معنى .

ثم توفِّيَ والده وسنه نحو العشرين ، وهو مع ذلك من الأئمة المحقِّقين ، فأُقعِد مكانَه في التدريس ، فكان يدرِّس ثم يذهب بعد ذلك إلى مدرسة البَيْهقيّ ، حتى حصَّل الأصول عند أستاذه أبي القاسم الإسكاف الإسفَرايِنيّ ، وكان يواظب على مجلسه .

---

(١) في المطبوعة : « حتى » وأثبتنا ما في سائر الأصول .

(٢) في المطبوعة ، د : « يكلف » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة ، د : « رأى » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة ، د : « دون خبره » وأثبتنا الصواب من س .

قال عبد الغافر الفارسي[١] : وقد سمعته يقول فى أثناء كلامه : كنت علّقت عليه فى الأصول أجزاء معدودة ، وطالعتُ فى نفسى مائةَ مجلّدة . وكان يَصِل الليلَ بالنهار فى التحصيل[٢] ، ويبكّر كلَّ يوم قبل الاشتغال بدرْس نفسه إلى مسجد [أبى عبد الله][٣] الخبّازى ، يقرأ عليه القرآن[٤] ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه ، مع مواظبته على التدريس ، وينفق ما ورثه وما كان يدخل له على المتفقهة ، ويجتهد فى المناظرة ، ويواظب عليها ، إلى أن ظهر التعصُّب بين الفريقين ، واضطربت الأحوال والأمور .

قال عبد الغافر : فاضطُرّ إلى السفر ، والخروج عن البلد ، فخرج مع المشايخ إلى المعسكر ، وخرج إلى بغداد ، يطوف مع المعسكر ، ويلتقى بالأكابر من العلماء ويدارسهم ويناظرهم ، حتى[٥] طار ذِكره فى الأقطار ، وشاع ذِكره واسمه ، فملأ[٦] الديار ، ثم زَمْزم له الحادِى بذكر زَمْزم ، وناداه على بُعد الديار البيتُ الحرامُ فلبَّى وأحرم ، وتوجه حاجًّا ، وجاور بمكة أربع سنين ، يدرِّس ويُفتى ، ويجتهد فى العبادة ونشر العلم ، حتى شَرُف به ذلك النادى ، وأشرقت تِلاع ذلك الوادى ، وأسبلت عليه الكعبة ستورها ، وأقبلت عليه وهو يطوف بها ، كلما اسودّ جُنْح الليالى بيّضَ [٧]بأعماله الصالحة[٧] دَيجُورَها ، وصفَتْ نيّته مع الله ، فلو كانت الصَّفا ذات لسان لشافهته جِهارا ، وشكر له المَسْعى بين الصفا والمَرْوة إقبالا وإدبارا .

ثم عاد إلى نَيسابور بعد ولاية السلطان ألْب أرْسلان ، وتزيَّنِ وجه المُلْك بإشارة[٨] نِظام الملك ، واستقرت أمور الفريقين ، وانقطع التعصّب .

---

(١) كلام عبد الغافر هذا فى تبيين كذب المفترى ٢٧٩ .

(٢) فى التبيين ٢٨٠ بعد هذا زيادة : « حتى فرغ منه » .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٤) فى المطبوعة : « القراآت » والمثبت من سائر الأصول والتبيين .

(٥) فى التبيين : « حتى تهذب فى النظر وشاع ذكره » .

(٦) من هنا يتصرف ابن السبكى فى ألفاظ عبد الغافر التى فى التبيين .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من ى ، د .

(٨) فى أصول الطبقات الكبرى : « بطامة » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

وقد قدمنا حكاية الفتنة[١] فى ترجمة أبى سهل بن الموفَّق .

فبُنِيت له المدرسة النِّظامية بنيسابور ، وأُقعد للتدريس فيها ، واستقامت أمور الطلبة ، وبقى على ذلك قريبا من ثلاثين سنة ، غيرَ مُزاحَم ولا مُدافَع ، مسلَّم له المِحراب والمِنبر والخطابة والتدريس ، ومجلس التذكير يوم الجمعة ، والمناظرة ، وهُجِرت المجالسُ من أجله ، وانغَمَرَ غيره من الفقهاء بعلمه ، وكسدت الأسواق فى جَنبه ، ونَفَق سوقُ المحقِّقين من خواصّه وتلامذته ، فظهرت تصانيفه ، وحضر درسَه الأكابرُ والجمع العظيم من الطلبة ، وكان يقعد بين يديه كلَّ يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة ومن الطلبة ، واتفق له من المواظبة على التدريس والمناظرة مالم يُعهد لغيره ، مع الوجاهة الزائدة فى الدنيا .

وسمع الحديث فى صباه من والده ، ومن أبى حسّان محمد بن أحمد المُزَكِّىّ ، وأبى سعد عبد الرحمن بن حَمْدان النَّصْرَوِىّ ، وأبى عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى المُزَكِّىّ ، وأبى سعد عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك ، وأبى عبد الرحمن محمد بن عبد العزيز النِّيلِىّ ، وغيرهم .

وأجازله أبو نُعَيم الحافظ، وحدَّث.

وروى عنه زاهِر الشَّحَّامِىّ ، وأبو عبد الله الفُراوِىّ ، وإسماعيل بن أبى صالح المؤذِّن وغيرُهم .

ومن تصانيفه « النهاية » فى الفقه ، لم يصنَّف فى المذهب مثلُها ، فيما أجزم به .

و « الشامل » فى أصول الدين .

و « البرهان » فى أصول الفقه .

و « الإرشاد » فى أصول الدين .

و « التلخيص » مختصر « التقريب والإرشادِ »[٢] أصول فقه أيضا .

---

(١) فى الأصول : « الفقيه » وهو خطأ وقد ذكر ابن السبكى أحداث هذه الفتنة فى ترجمة أبى الحسن الأشعرى ٣/٣٨٩ ، ثم فى ترجمة أبى سهل بن الموفق ٤/٢٠٩ . وذكر فى الموضعين لفظ «الفتنة» صراحة

(٢) التقريب والإرشاد للقاضى أبى بكر الباقلانى. كما صرح بذلك المصنف فى الطبقات الوسطى ، =

و « الورقات » فيه أيضا .

و « غياث الأمم »[١] .

و « مُغيث الخَلْق »[٢] فى ترجيح مذهب الشافعى .

و « الرسالة النظامية » .

[٣]ومدارك العقول[٣] .

وله « ديوان خُطَب » مشهور .

وله « مختصر النهاية » اختصرها بنفسه ، وهو عزيز الوقوع ، من محاسن كتبه ، قال هو نفسه فيه : إنه يقع فى الحجم من « النهاية » أقلّ من النِّصف ، وفى المعنى أكثر من الضِّعف[٤] .

﴿ذكر شيء من ثناء أهل عصره عليه﴾

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازىّ : تمتعوا بهذا الإمام ، فإنه نزهة هذا الزمان ، يعنى إمام الحرمين .

وقال له مرّة : يا مفيدَ أهل المشرق والمغرب ، لقد استفاد من علمك الأوّلون والآخِرون .

= قال : « ومختصر التقريب والإرشاد للقاضى أبى بكر ، سماه التلخيص ، وهو من أجل الكتب » . وكذا ذكر صاحب كشف الظنون ١/ ٧٠ كتاب « الإرشاد » فى أصول الفقه ، للقاضى أبى بكر . وبهذا يتضح أن ليس لإمام الحرمين كتاب فى أصول الفقه اسمه : « الإرشاد » . كما ذهب إليه بعضهم اعتمادا على عبارة الطبقات الكبرى . وهى عبارة موهمة ، كما ترى .

(١) فى الإمامة . كما فى كشف الظنون ٢/ ١٢١٣ . قال : وله كتاب صنفه للوزير غياث الدين نظام الملك سماه « الغياثى » سلك فيه غالبا مسلك « الأحكام السلطانية » . وقال المصنف فى الطبقات الوسطى : « وقفت عليه بخطه » .

(٢) تمام اسمه : « فى اتباع الأحق » كما فى كشف الظنون ٢/ ١٢١٣ . وإن سماه : « غياث الخلق »

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول .

(٤) زاد فى الطبقات الوسطى ، من مصنفات إمام الحرمين : « التحفة . والغنية . والأساليب فى الخلافيات » . ثم قال : « وغير ذلك » .

وقال له مرّة أخرى : أنت اليوم إمام الأئمة .

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونيّ ، وقد سمع كلام إمام الحرمين في بعض المحافل : صرف الله المكاره عن هذا الإمام ، فهو اليوم قرّة عين الإسلام ، والذابُّ عنه بحسن الكلام .

ولعليّ بن الحسن الباخَرْزِيّ فيه ، وهو شابٌّ ، كلام سيمر بك في أثناء كلام عبد الغافر الفارسي .

ونقلت من خط ابن الصلاح : أنشد بعضُ مَن رأى إمام الحرمين .

لم ترَ عَيْنِي [أَحَداً] تحت أديم الفَلَكِ[1]
مِثْلَ إمام الحَرَمَيْـ ـنِ النَّدْبِ عبد المَلِكِ[2]

وقال الحافظ أبو محمد الجرجانيّ : هو إمام عصره ، ونسيج وَحْدِه ، ونادرة دهره ، عديم المثل في حفظه وبيانه[3] ولسانه .

قال : وإليه الرِّحلة من خرسان والعراق والحجاز .

وقال قاضي القضاة أبو سعيد الطبريّ ، وقد قيل له إنه لُقِّب إمامَ الحرمين : بل هو إمام خراسان والعراق ؛ لفضله وتقدمه في أنواع العلوم .

وكان الفقيه الإمام غانم المُوشِيلِيّ[4] يُنشِد[5] لغيره في إمام الحرمين :

دَعُوا لُبْسَ المَعالِي فَهْوَ ثَوْبٌ على مِقدار قدِّ أبي المعالِي

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوعة ، د . وقد استكملناه من س ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة ، د : « الثبت عبد الملك » وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى . والندب : الخفيف في الحاجة النجيب . (٣) في المطبوعة ، د : « وشانه » . والمثبت من س .

(٤) بضم الميم وسكون الواو وكسر الشين المعجمة وسكون الياء تحتها نقطتان . وفي آخرها لام . نسبة إلى موشيلا ، وهو كتاب النصارى . هذا قول السمعاني . وتعقبه ابن الأثير في اللباب ٣/١٨٩ فقال : قوله إن موشيلا كتاب للنصارى ، فليس هو كذلك ، إنما هو من أسماء رجال النصارى ومعناه بالعربية موسى ، ولعل بعض أجداده كان اسمه كذلك فنسب إليه .

(٥) في المطبوعة : « ينشد ويقول » . وأثبتنا ما في س ، د .

وروى ابن السَّمعانىّ أن إمام الحرمين ناظر فيلسوفاً فى مسألة خَلْق القرآن ، فقذف بالحقّ على باطله ، ودمغه دَمْغا ، ودحض شُبَهه دَحْضا ، ووضّح كلامه فى المسألة حتى اعترف الموافِق والمخالف له بالغَلبة .

وقال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ : لو ادّعى إمامُ الحرمَيْن اليومَ النبوّةَ لاستغنى بكلامه هذا عن إظهار المعجزة .

﴿ ذكر كلام عبد الغافر الفارسىّ[1] فيه ، وهو آتٍ بغالب بالترجمة ﴾

ولا علينا إذا تكرر بعضُ[2] ما مضى ذِكْره .

قال عبد الغافر الفارسى[1] الحافظ ، فى « سياق نيسابور »[3] : إمام الحرمين ، فخر الإسلام ، إمام الأئمة على الإطلاق ، حَبْر الشريعة ، المجمَع على إمامته ، شَرْقاً وَغَرْباً ، المُقِرّ بفضله السُّراة والحُداة ، عُجْمًا وعُرْباً ، من لم تر العيونُ مثلَه قبله ، ولا ترى بعده .

رَبّاه حِجْرُ الإمامة ، وحرك ساعدُ السعادة مَهْدَه ، وأرضعه ثدى العلم والورَع ، إلى أن ترعرع فيه ويَفَع .

أخذ من العربية وما يتعلَّق بها أوفرَ حظّ ونصيب ، فزاد فيها على كل أديب ، ورُزِق من التوسُّع فى العبارة وعلوِّها ما لم يُعهد من غيره ، حتى أنسى ذكر سَحْبان ، وفاق فيها الأقران ، وحمل القرآن ، فأعجز الفُصَحاء اللُّدّ ، وجاوز الوصف والحدّ ، وكل من سمع خبره ورأى أثره ، فإذا شاهده أقرّ بأن خُبْره يَزيد كثيرا على الخبَر ، ويُبِرُّ على ما عُهِد[4] من الأثر .

وكان يذكر دروسا ، يقع كلٌّ واحد منهما فى أطباق وأوراق ، لا يتلعثم فى كلمة ،

---

(١) ساقط من د وحدها (٢) فى المطبوعة : « بعد » . وهوساقط من د ، وأثبتنا ما فى س .

(٣) كلام عبد الغافر هذا بحروفه فى تبيين كذب المفترى . وقد أشرنا إلى مكانه فى صدر الترجمة .

(٤) فى المطبوعة ، د : « عهده » . والمثبت من س ، والتبيين .

ولا يحتاج إلى استدراك عَثْرَة[١] ، مَرًّا فيها[٢] كالبَرق الخاطف ، بصوت مطابق كالرَّعد القاصف ، [٣]ينزف فيه[٣] المُبرِّزون ، ولا يدرك شأوه المتشدِّقون المتعمِّقون ، وما يوجد منه فى كتبه من العبارات البالغة كُنْهَ الفصاحة غَيْضٌ من فَيْض ما كان على لسانه ، وغَرْفة من أمواج ما كان يُعهد من بيانه .

تفقه فى صباه على والده ركن الإسلام ، فكان يُزْهى بطبعه[٤] وتحصيله ، وجَوْدة قريحته ، وكياسة غَريزته ، لما يرى فيه من المخايل ، فخلفه فيه من بعد وفاته ، وأتى على جميع مصنَّفاته ، فقلبها ظهرًا لبطن ، وتصرّف فيها ، وخرّج المسائل بعضها على بعض ، ودرّس سنين ، ولم يرض فى شبابه بتقليد والده وأصحابه ، حتى أخذ فى التحقيق وجَدّ واجتهد فى المذهب والخلاف ومجالس النظر ، حتى ظهرت نجابته ، ولاح على أيامه همّة أبيه وفراسته ، وسلك طريق المباحثة ، وجَمَع الطُّرُق بالمطالعة والمناظرة والمناقشة ، حتى أرْبى على المتقدِّمين ، وأنسى تصرفاتِ الأوَّلين ، وسعى فى دين الله سعيًا يبقى أثره إلى يوم الدِّين .

ومن ابتداء أمره أنه لما توفِّىَ أبوه كان سنُّه دون العشرين أو قريبا منه ، فأُقْعِد مكانه للتدريس ، فكان يقيم الرَّسْم فى درسه ، ويقوم منه ويخرج إلى مدرسة البَيْهَقِىّ ، حتى حصّل الأصول وأصول الفقه ، على الأستاذ الامام أبى القاسم الإسكاف الإسْفَرَايِنى ، وكان يواظب على مجلسه ، وقد سمعته يقول فى أثناء كلامه : كنت علّقت عليه فى الأصول أجزاء معدودة ، وطالعت فى نفسى مائة مجلّدة .

وكان يصل الليلَ بالنهار فى التحصيل حتى فرغ منه ، ويبكِّر كلَّ يوم قبل الاشتغال بدرس نفسه إلى مجلس[٥] الأستاذ أبى عبد الله الخَبّازِىّ يقرأ عليه القرآن ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يُمْكِنه ، مع مواظبته على التدريس ، ويُنْفِق ما ورثه وما كان له من الدخل

(١) فى المطبوعة ، د : « غيره » . والتصحيح من س ، والتبيين .
(٢) فى المطبوعة ، د : « مراقبة » . والتصحيح من س ، والتبيين .
(٣) فى المطبوعة ، د : « يعترف له » وأثبتنا ما فى س ، التبيين .
(٤) فى التبيين : « بطلعه » . (٥) فى التبيين : « مسجد » .

على [إجراء][١] المتفقّهة ، ويجتهد فى ذلك ويواظب على المناظرة ، إلى أن ظهر التعصُّب بين الفريقين ، واضطربت الأحوال والأمور ، فاضطُرّ إلى السفر والخروج عن البلد ، فخرج مع المشايخ إلى المعسكر ، وخرج إلى بغداد يطوف مع المعسكر ، ويلتقى بالأكابر من العلماء ويُدارِسهم ويُناظِرهم ، حتى تهذّب فى النظر ، وشاع ذِكره .

ثم خرج إلى الحجاز ، وجاور بمكة أربع سنين يدرّس ويُفتى ، ويجمع طُرُق المذهب ، ويُقبِل على التحصيل ، إلى أن اتفق رجوعه بعد مُضِىّ نَوْبة التعصّب ، فعاد إلى نيسابور ، وقد ظهرت نَوْبة ولاية السلطان ألْب أرْسِلان ، وتزيَّنِ وجه المُلْك بإشارة[٢] نِظام المُلْك ، واستقرّت أمور الفريقين ، وانقطع التعصّب ، فعاد إلى التدريس ، وكان بالغاً فى العِلم نهايته[٣] ، مستجمعاً أسبابَه ، فبُنيت المدرسة الميمونة النِّظاميّة ، وأُقعد للتدريس فيها[٤] ، واستقامت أمور الطلبة .

وبقى على ذلك قريبا من ثلاثين سنة ، غيرَ مُزاحَم ولا مدافَع ، مُسَلَّم لـه المِحراب والمِنْبر والخطابة والتدريس ومجلس التذكير يوم الجمعة والمناظرة ، وهُجرت له المجالس ، وانغمر غيره من الفقهاء بعلمه وتَسَلُّطِه[٥] ، وكسدت الأسواق فى جَنبه ، ونَفَق سوق المحقِّقين من خواصّه وتلامذته ، وظهرت تصانيفه ، وحضر درسَه الأكابرُ والجمْعُ[٦] العظيم من الطلبة ، وكان يقعد بين يديه كلَّ يوم نحوٌ من ثلاثمائة رجل من الأئمة ومن الطلبة .

وتخرّج به جماعةٌ من الأئمة والفحول ، وأولاد الصدور ، حتى بلغوا محلَّ التدريس فى زمانه .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د ، والتبيين .

(٢) فى المطبوعة : « بشارة » . والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .

(٣) فى المطبوعة : « ذامرابة » والتصحيح من س ، د ، والتبيين .

(٤) ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س ، والتبيين .

(٥) فى المطبوعة : « وبسطه » والمثبت من س ، د ، والتبيين .

(٦) فى المطبوعة : « الجم الغفير العظيم » وأثبتنا ما فى س ، د ، والتبيين .

وانتظم بإقباله على العلم ومواظبته على التدريس والمناظرة والمباحثة ، أسبابٌ ومحافلُ ومَجامِعُ ، وإمعانٌ فى طلب العلم ، وسوقٌ نافقةٌ لأهله لم تُعهَد قبلَه .

واتصل به ما يليق بمَنْصِبه من القبول عند السلطان والوزير والأركان ، ووُفور الحشْمة عندهم ، بحيث لا يُذكَر غيرُه ، فكان المخاطَبَ والمشارَ إليه ، والمقبولُ مَنْ قَبِلَه ، والمهجورُ مَنْ هَجَره ، والمصدَّرُ فى المجالس مَن ينتمى إلى خدمته ، والمنظورُ إليه مَن يغترف فى الأصول والفروع من طريقته .

واتَّفَق(١) منه تصانيفُ برسم الحضرة النِّظامية ، مثل النِّظامِيّ ، والغِياثِيّ ، وإنفاذها إلى الحضْرة ووقوعها موقعَ القَبُول ، ومقابلتها بما يليق بها من الشكر والرِّضا ، والخِلَع الفائقة ، والمَراكب الثَّمِينة ، والهدايا والمرسومات(٢) .

وكذلك إلى أن قُلِّد زَعامةَ الأصحاب ورياسة الطائفة ، وفُوِّض إليه أمورُ الأوقاف .

وصارت حِشْمتُه وَزَرَ(٣) العلماء والأئمة والقضاة ، وقولُه فى الفَتوى مَرْجِعَ العظماء والأكابر والولاة .

واتفقت له نهضة فى أعلى ما كان من أيامه إلى أصبهان ، بسبب مخالفة بعض من الأصحاب ، فلقى بها من المجلس النِّظامِيّ ما كان اللائقَ بمنصبه من الاستبشار والإعزاز والإكرام بأنواع المَبَارّ ، وأُجيب بما كان فوق مطلوبه ، وعاد مكرَّما إلى نيسابور .

وصار أكثرُ عنايته مصروفاً إلى تصنيف المذهب (٤الكبير المسمى بنهاية المطلب فى دراية المذهب٤) ، حتى حرَّره وأملاه ، وأتى فيه من البَحْث والتقرير ، والسَّبك والتنقير ، والتدقيق والتحقيق بما شفى الغَليل ، وأوضح السبيل ، ونبَّه على قدره ومَحَلِّه فى علم الشريعة ، ودرَّس ذلك للخواص من التلامذة ، وفرغ منه ومن إتمامه ، فعقد مجلسا لتتمة الكتاب ،

---

(١) فى المطبوعة ، د : « وأنفق » والمثبت من س ، والتبيين .

(٢) فى المطبوعة ، د : « والرسومات » . وأثبتنا ما فى س ، والتبيين .

(٣) أى ملجأ . (٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول ، والتبيين .

حضره الأئمة والكبار ، وخُتم الكتاب على رَسم[1] الإملاء والاستملاء ، وتبجّح الجماعةُ بذلك ، ودعَوا له وأثنَوا عليه ، وكان من المتدِّين بإتمام ذلك ، الشاكرين لله عليـــه ، فما صُنِّف فى الإســلام قبلَه مثلُه ، ولا اتّفق لأحدٍ ما اتّفق له ، ومَن قاس طريقته بطريقة المتقدِّمين فى الأصول والفروع وأنصف أقرّ بعلوّ منصبه ، ووُفور تعبه ونَصَبه فى الدِّين ، وكثرة سهره فى استنباط الغوامض ، وتحقيق المسائل وترتيب الدلائل .

ولقد قرأت فصلا ذكره علىّ بن الحسن بن أبى الطَّيِّب الباخَرْزِىّ فى كتاب « دُمْية القَصْر »[2] مشتملا على حاله ، وهو فقد كان فى عصر الشباب ، غير مستكمل ما عهدناه عليـه من اتساق الأسباب ، وهو أن قال : فتى الفِتْيان ، ومن أنجب به الفتيان[3] ، ولم يُخرِّج مثله المفتيان ، عنيت[4] النُّعمانَ بن ثابت ، ومحمد بن إدريس ، فالفقه فقه الشافعىّ ، والأدب أدب الأصْمَعِىّ ، وحُسْن بَصَره بالوعظ للحسن[5] البَصرِىّ ، وكيفما كان فهو إمام كلّ إمام ، والمستعلى بهِمَّته على كلّ هُمام ، والفائز بالظَّفر[6] على إرغام كلّ ضِرْغام ، إذا تصدَّر [للفقه][7] فالمُزَنِىّ من مُزْنَته قَطْرة ، وإذا تـكلّم فالأشعَرِىّ من وَفْرته[8] شعرة ، وإذا خطب ألجم الفصحاء بالعِىّ شَقاشِقهُ[9] الهادِرة ، ولثم البلغاء بالصمت حقائقُه البادِرة ، ولولا سَدُّه مكانَ أبيـه بسُدِّه[10] الذى أفرَغ على قُطْره قِطرَ تأبِّيه[11] ، لأصبح مذهب الحديث حديثا ، ولم يجد المستغيث منهم مُغيثا .

---

(١) فى الطبقـات الوسطى : « رأس » . (٢) الدميـة ١٩٦ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « الفتيان » . (٤) فى الدمية : « عنيت محمد بن إدريس والنعمان » .

(٥) فى الدمية : « كالحسن » . (٦) فى أصول الطبقات الكبرى : « بالطعن » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، والدمية ، والتبيين . (٧) ساقط من الدمية . (٨) الوفرة : الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأذنين منه أو ماجاوز شحمة الأذن ثم الجمة ثم اللمة . القاموس (و ف ر) .

(٩) الشقاشق : جمع شقشقة ، بكسر فسكون فكسر . وهى الجلدة الحمراء التى يخرجها الجمل العربى من جوفه ينفخ فيها فتظهر من شدقه ، وهم يشبهون الفصيح المنطيق بالفحل الهادر ، ولسانه بشقشقته . النهاية ٢ / ٩٠ .

(١٠) فى أصول الطبقات الكبرى : « اسده » وفى الدمية : « كـده » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والتبيين . (١١) العبارة فى الدمية وردت هكذا : « الذى فرغ على قدر بانيه » . وما فى أصولنا هو ما سيشرحه ابن السبكى بعد قليل . ويوافقه ما فى التبيين ، لكن فيه : « على فطرة » . وفى المطبوعة : « قطر ثانيه » . وفى الدمية ، د : « بانيه » . وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى والتبيين .

قال أبو الحسن[١] : هذا وهو وحَقِّ الحقِّ فوق ما ذكره ، وأعلى مما وصفه ، فكم مِن فصل مشتمل على العبارات الفصيحة العالية ، والنُّكَت البديعة النادرة فى المَحافل منه سمعناه .

وكم مِن مسائلَ فى النظر شهدناه ورأينا منه إفحام الخصوم وعهدناه .

وكم مِنْ مجلِس فى التذكير للعوامّ مُسَلْسَل المسائل مشحونٍ بالنُّكَت المستَنْبَطة مِن مسائل الفقه ، مشتملةً على حقائق الأصول ، مُبَكِّية[٢] فى التحذير ، مفرحةً فى التبشير ، مختومةً بالدعوات وفنون المناجاة حضرناه .

وكم مِن مَجْمَعٍ للتدريس حاوٍ للكِبار من الأئمة ، وإلقاء المسائلِ عليهم والمباحثة فى غَوْرها رأيناه ، وحصَّلنا بعض ما أمكننا منه[٣] وعَلَّقْناه ، ولم نَقْدُر ما كنا فيه من نُضْرة أيامه ، وزهرة شهوره وأعوامه حقَّ قَدْره ، ولم نشكر الله عليه حقَّ شكره ، حتى فقدناه وسُلِبْناه .

وسمعته فى أثناء كلام يقول : أنا لا أنام ولا آكل عادةً ، وإنما أنام إذا غلبنى النومُ ليلا كان أو نهارا ، وآكل إذا اشتهيتُ الطعام أيَّ وقت كان .

وكان لذته ولهوه ونزهته [فى][٤] مذاكرة العلم ، وطلبِ الفائدة من أيِّ نوعٍ كان .

ولقد سمعت الشيخ أبا الحسن علىَّ بن فَضَّال بن علىّ المُجاشِعِىّ النحوىّ القادمَ علينا سنة تسع وستين وأربعمائة ، يقول وقد قبله الإمام فخر الإسلام وقابله بالإكرام ، وأخذ فى قراءة النحو عليه والتلمذة له ، بعد أن كان إمامَ الأئمة فى وقته ، وكان يحمله كلَّ يوم إلى داره ، ويقرأ عليه كتاب « إكسير الذهب فى صناعة الأدب » من تصنيفه ، فكان يحكى

---

(١) أى عبد الغافر الفارسى .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : « منكية » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٣) فى المطبوعة : « فيه وعقلناه » والمثبت من سائر الأصول والتبيين .

(٤) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د ، والتبيين .

يوما ويقول : ما رأيت عاشِقاً للعلم[١] أىّ نوع كان مثلَ هذا الإمام ، فإنه يطلب العلم للعلم[٢] ، وكان كذلك .

ومن حميد[٣] سيرته أنه ما كان يستصغر أحدا حتى يسمعَ كلامه ، شاذِياً[٤] كان أو متناهيا، فإن أصاب كِياسةً فى طبع[٥] أو جَريا على[٦] منهاج الحقيقة استفاد منه ، صغيرا كان أو كبيراً ، ولا يستنكف عن أن يَعْزِىَ الفائدةَ المستفادةَ إلى قائلها ، ويقول : إن هذه الفائدةَ مما استفدته من فلان ، ولا يُحابى أحداً[٧] فى التزييف إذا لم يرض كلاماً[٨] ، ولو كان أباه أو أحدا من الأئمة المشهورين .

وكان من التواضع لكل أحد بمَحَلٍّ يتخيَّل منه الاستهزاء ، لمبالغته فيه ، ومن رِقّة القلب ، بحيث يبكى إذا سمع بيتا أو تفكر فى نفسه ساعة . وإذا شرع فى حكاية الأحوال وخاض فى علوم الصوفية فى فصول مجالسه بالغَدَوات أبكى الحاضرين ببكائه ، وقطّر الدماء من الجفون بزعقاته ونَعَراته[٩] وإشاراته ؛ لاحتراقه فى نفسه ، وتحقُّقه بما يجرى من دقائق الأسرار .

هذه الجملة نُبَذٌ مما عهدناه منه إلى انتهاء أجله ، فأدركه قضاء الله الذى لا بد منه ، بعد مامرِض قبل ذلك مرض اليَرَقان[١٠] ، وبقى به أياما ثم بَرَأ منه وعاد إلى الدَّرْس والمجلس ، وأظهر الناسُ من الخواصّ والعوامّ السرورَ بصحّته وإقباله من علّته ، فبعد ذلك بعهد قريب

(١) فى المطبوعة : « للعلم من أى نوع » وأثبتنا ما فى س ، د ، والتبيين .
(٢) فى المطبوعة ، د : « للعمل » . والمثبت من س .
(٣) فى المطبوعة ، د : « جميل » . وفى الطبقات الوسطى : « جملة » . والمثبت من س ، والتبيين
(٤) فى المطبوعة ، د : « بادئا » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى ، التبيين .
(٥) فى المطبوعة : « فى علم » . وفى د : « فى علم طبع » . وأثبتناما فى س ، والطبقات الوسطى ، والتبيين . (٦) فى المطبوعة : « على منهاجه أى منهاج » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين ،
(٧) فى التبيين : « ولا يحابى أيضا فى التزييف » . وفى المطبوعة : « ولا يحابى أنهامن الزيف » . وأثبتنا ما فى سائر الأصول . (٨) فى المطبوعة : « كلامه » . وأثبتنا ما فى سائر الأصول ، والتبيين .
(٩) فى المطبوعة : « وبقراءته » . والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .
(١٠) اليرقان ، بالتحريك : مرض يتغير منه لون البدن فاحشا إلى صفرة أو سواد . القاموس (أرق)

مرض المَرْضة التي توفِّيَ فيها ، وبقي فيها أياما ، وغلبت عليه الحرارة التي كانت تدور في طبعه ، إلى أن ضَعُف وحُمِل إلى بُشْتَنِقان[١] ؛ لاعتدال الهواء وخِفَّة الماء ، فزاد الضعف وبدت عليه مَخايل الموت ، وتُوفِّيَ ليلة الأربعاء بعد صلاة العَتَمة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر ، من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، ونقل في الليلة إلى البلد[٢] ، وقام الصِّياح من كل جانب ، وجَزِع الفِرَق[٣] عليه جَزَعاً لم يُعهد مثلُه ، وحُمِل بين الصلاتين من يوم الأربعاء إلى ميدان الحسين ، ولم تُفتح الأبواب في البلد ، ووُضِعت المناديل عن[٤] الرءوس عاما ، بحيث ما اجترأ أحد على سَتْر رأسه ، من الرءوس والكبار .

وصلَّى عليه ابنه الإمام أبو القاسم بعد جُهْدٍ جَهيد ، حتى حُمل إلى داره من شدة الزحمة وقت التَّطْفِيل[٥] ، ودفن في داره ، وبعد سنين نُقل إلى مقبرة الحسين .

وكُسِر مِنبره في الجامع المَنِيعيّ ، وقعد الناس للعَزاء أياما عَزاء عامًّا ، وأكثر الشعراء المراثِيَ فيه .

وكان الطلبة قريباً من[٦] أربعمائة نفر ، يطوفون في البلد نائحين عليه ، مكسِّرين المَحابر والأقلام ، مبالغين في الصياح والجزع .

وكان مولده ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة ، وتوفي وهو ابن تسع وخمسين سنة .

سمع الحديث الكثير في صباه من مشايخ ، مثل الشيخ أبي حسّان ، وأبي سعد بن عَلِيَّك ، وأبي سعد النَّضْرَوِيّ ، ومنصور بن رامِش ، وجمع له كتاب « الأربعين » فسمعناه منه بقراءتي عليه .

---

(١) من قرى نيسابور ومتنزهاتها ، بينهما فرسخ . معجم البلدان ١ / ٦٣٠ .

(٢) في المطبوعة ، د : « في الليلة التي توفي فيها للبلد » . وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى ، والتبيين . وزاد في الطبقات الوسطى : « يعني نيسابور » .

(٣) في المطبوعة ، د : « كل الفرق » . وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٤) في أصول الطبقات الكبرى ، والطبقات الوسطى : « على » . وأثبتنا الصواب من التَّبيين .

(٥) في أصول الطبقات الكبرى : « التفسيل » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، والتبيين . والتطفيل : هو وقت الشمس قبل الغروب . (٦) في المطبوعة ، د : « وكان الطلبة فيه ما بين أربعمائة » والتصحيح من س . والطبقات الوسطى ، والتبيين .

وقد سمع «سُنَن الدارقُطْنِيّ» من أبى سعد بن عَلِيِّك ، وكان يعتمد تلك الأحاديث فى مسائل الخلاف ، ويذكر الجرح والتعديل منها فى الرُّواة .

وظنى أن آثار جدِّه واجتهاده فى دين الله يدوم إلى يوم الساعة ، وإن انقطع نَسْلُه من جهة الذكور ظاهرا ، فَنَشْرُ علمه يقوم مقام كلِّ نَسب ، ويغنيه عن كل نَشَبٍ مكتَسَب ، والله تعالى يسقى فى كل لحظة جديدة تلك الروضة الشريفة عَزالِيَ[1] رحمته ، ويزيد فى ألطافه وكرامته بفضله ومِنَّته ، إنه ولىّ كل خير .

ومما قيل عند وفاته :

قلوبُ العالَمِين على المَقَالِى وأيّامُ الوَرَى شِبهُ اللَّيالِى
أيُثْمِرُ غُصْنُ أهلِ الفضلِ يوما وقد مات الإمام أبو المعالِى

انتهى كلام عبد الغافر . وقد ساقه بكماله الحافظ ابن عساكر فى كتاب « التبيين » .

وأما شيخنا الذهبىّ غفر الله له ، فإنه حار كيف يصنع فى ترجمة هـذا الإمام الذى هو من محاسن هذه الأمّة المحمدية ، وكيف يُعزّفها ، فقرَّظم ما أمكنه ، ثم قال : وقد ذكره عبد الغافر فأسهب وأطنب . إلى أن قال : وكان يذكر دروسا ، وساق نحو ثلاثة أسطر من أُخْريات كلام عبد الغافر ، ثم كأنه سئم ومَلّ ؛ لأن مَثَلَه مَثَلُ مجبولٍ على تقريظ عَدُوِّ له ، فقال بعد أن انتهى من ذكر السطور الثلاثة التى حكاها ، ما نصه ، وذكر الترجمة بطولها [انتهى][2] .

فيقال له : هَلَّا زَيَّنت كتابَك بها ، وطَرَّزته بمحاسنها ؛ فإنه أولى من خُرافات تحكيها لأقوامٍ لا يعبأ الله بهم ، بل ذكر أمورا سنبحث عنها بعد أن نتكلم على ألفاظ غريبة وقعت فى هذه الترجمة .

قوله : « ترعرع » أى تحرّك ونشأ .

---

(١) العزالى : جمع العزلاء . وهى مصب الماء من الراوية ونحوها . القاموس (عزل) .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من ص . د .

قوله : « يَفَع » كذا وجدته ، وصوابه : « أيفَع » بهمزة ، يقال : أيفع الغلامُ : أى ارتفع ، فهو يافع ، وغلامٌ يَفَعٌ ، أى مرتفعٌ .

قوله : « يُبِرُّ على ما عهد من الأثر » أى يَزِيدُ ويعلو . وهو بضم الياء آخر[١] الحروف. وأبَرَّ فلان على أصحابه ، أى علاهم .

قول الباخَرْزِيّ فى «دُمْية القصر» : « حقائقه البادرة » أى الحادّة ، والبادِرة : الحِدَّة ، أو البديهة ، فإن البادرة تُطلق عليهما .

قوله : « ولولا سَدُّه مكانَ أبيه » سَدّ ، بفتح السين ، وهو مضاف إلى الفاعل ، و « مكان » مفعوله .

قوله : « بسُدّه » بضم السين ، ويجوز فتحها[٢] : أى بحاجزه[٣] ، والسُّد : الجبل والحاجز .

قوله : « أفرغ على قُطْره » القُطْر ، بضم القاف : هو الناحية .

قوله : « قِطْر » بكسر القاف وسكون الطاء : وهو النحاس الذَاب . ومنه قوله تعالى: ﴿ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٤] .

ومذهب الحديث : مذهب[٥] الشافعية ، وذلك اصطلاح أهل خراسان ، إذا أطلقوا أصحاب الحديث يعنون الشافعية .

وتمام كلام الباخَرْزِيّ بعد ذلك فى « دمية القصر » : « وله ، يعنى لإمام الحرمين ، شعرٌ لا يكاد يُبديه ، وأرجوا أن يضيفَه[٦] قبل[٧] إلى سَوالِف أياديه ، وأطال[٨] فيه .

---

(١) هكذا فى الأصول . ولعل الصواب : أول . (٢) عبارة القاموس (س دد) : « والسد : الجبل والحاجز ، ويضم ، أوبالضم : ما كان مخلوقا لله تعالى ، وبالفتح من فعلنا ».

(٣) فى المطبوعة : « أى الحاجزة » والمثبت من س ، د .

(٤) سورة الكهف ٩٦ . (٥) فى المطبوعة : « وهو مذهب » . والمثبت من س ، د .

(٦) فى المطبوعة : « يصفه » وفى س ، د : « يضيعه » والمثبت من الدمية .

(٧) فى الدمية : « قبلى » . (٨) فى المطبوعة : « والحال » . وأثبتنا ما فى س ، د .

وذكر أنه بَيَّض صُحُفَه ، عساه يُنشده من شعره شيئا يكتبه فيها ، وما كان الإمام يسمح بإنشاد شعر نفسه ، اقتفاء بأثر والده .

وبُشْتَنقان ، بضم الباء الموحدة والشين المعجمة والتاء المثناة والنون الساكنة[١] ، والقاف : قرية على نصف[٢] فرسخ من مدينة نيسابور .

وقد حكى شيخنا الذهبيّ كَسْرَ المنبر والأقلام والمحابر ، وأنهم أقاموا على ذلك حَولا . ثم قال : وهذا من فعل الجاهلية ، والأعاجم ، لا من فعل أهل السنة والأتباع[٣] .

قلت : وقد حار هذا الرجل ما الذي يؤذى به هذا الإمامَ ، وهذا لم يفعله الإمام ولا أوصى به أن يُفعل ، حتى يكون غضًّا منه ، وإنما حكاه الحاكون ، إظهاراً لعظمة الإمام عند أهل عصره ، وأنه حصل لأهل العلم على كثرتهم ، فقد كانوا نحو أربعمائة تلميذ ، ما لم يتمالكوا معه الصبر ، بل أدّاهم إلى هذا الفعل ، ولا يخفى أنه لو لم تكن المصيبة عندهم بالغةً أقصى الغايات لما وقعوا[٤] في ذلك .

وفي هذا أوضح دلالة لمن وفّقه[٥] الله على حال هذا الإمام ، رضى الله عنه وكيف كان شأنه فيما بين أهل العلم في ذلك العصر المشحون بالعلماء والزهّاد .

﴿ ذكر زيادات أخر

في ترجمة إمام الحرمين ، جمعناها من متفرّقات الكتب ﴾

عن الشيخ أبي محمد الجُوَيْنِيّ ، والد الإمام ، قال : رأيت إبراهيم الخليل عليه السلام في المنام فأهويت لأقبّلَ رِجله ، فمنعني من ذلك ؛ تكريماً لي ، فاستدبرت[٦] فقبّلت عَقِبيه ، فأوّلتُ ذلك الرِّفعةَ والبركةَ تبقى في عَقِبي .

---

(١) الذى في معجم البلدان ١/ ٦٣٠ : كسر النون .

(٢) في معجم البلدان : فرسخ .

(٣) في س وحدها : « والابتداع » .

(٤) في المطبوعة : « لما بلغوا هذا ووقعوا فيه » . وأثبتنا ما في س ، د .

(٥) كذا في الأصول . ولعل الصواب : « وفقه » .

(٦) في المطبوعة : « فاستدرت » والمثبت من سائر الأصول .

قلت : وأىّ رفعة وبركة أعظم من هذا الإمام الذى طبَّق ذِكرُه طَبَق الأرض ، وعَمّ نفعه فى مشارقها ومغاربها .

وعن إمام الحرمين : ما تكلّمت فى علم الكلام كلمة حتى حفِظت من كلام القاضى أبى بكر وحده اثنى عشر ألف ورقة .

سمعت الشيخ الإمام يحكى ذلك .

قلت : انظر هذا الأمر العظيم ، وهذه المجلّدات الكثيرة التى حفظها من كلام شخص[(١)] واحد فى علم واحد ، فبقى كلامُ غيره ، والعلومُ الأُخَر التى له فيها اليد الباسطة والتصانيف المستكثرة ، فقهاً وأصولاً وغيرها ، وكأنّ[(٢)] مرادَه بالحفظ فَهْمُ تلك ، واستحضارها لكثرة المُعاودة ، وأما الدرس عليها كما يدرُس الإنسان المختصرات ، فأظنّ القُوَى تَعجز عن ذلك .

ويُحكى أنه قال يوما للغزّالىّ : يافقيه . فرأى فى وجهه التغيّر ، كأنه استقلّ هذه اللفظة على نفسه ، فقال له : افتح هذ البيت ، ففتح مكانا وجده مملوءاً بالكتب فقال له : ما قيل لى : يافقيه ، حتى أتيت على هذه الكتب كلّها .

وذكر ابن السمانىّ أبو سعد فى « الذيل » أنه قرأ بخط أبى جعفر محمد بن أبى علىّ ابن محمد الهَمَذانىّ الحافظ ، سمعت أبا المعالى الجوينىّ ، يقول : لقد قرأت خمسين ألفا فى خمسين ألفا ، ثم خلّيت أهل الإسلام بإسلامهم فيها ، وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضَمّ ، وغُصْت فى الذى نهى أهل الإسلام عنها ؛ كل ذلك فى طلب الحق ، وكنت أهرُب فى سالف الدهر من التقليد ، والآن قد رجعت عن الكلّ إلى كلمة الحق ، عليكم بدين العجائز ، فإن لم يدركنى الحقُّ بلُطف برّه فأموتَ على دين العجائز ، ويختم عاقبة أمرى عند الرحيل على نزهة أهل الحق وكلمةِ الإخلاص لا إله إلا الله ، فالويل لابن الجُوَيْنِى ، يريد نفسه .

قلت : ظاهر هذه الحكاية عند من لا تحقيقَ عنده البشاعةُ ، وأنه خلَّى الإسلامَ وأهلَه ،

---

(١) فى المطبوعة : « رجل » . والمثبت من س ، د .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : « وكان » . والمثبت من الطبقات الوسطى .

وليس هذا معناها ، بل مراده أنه أنزل المذاهبَ كلَّها فى منزلة النظر والاعتبار ، غيرَ متعصِّب لواحد منها ، بحيث لا يكون عنده مَيْلٌ يقوده إلى مذهب معيَّن ، من غير برهان ، ثم توضَّح له الحق ، وأنه الإسلام ، فكان على هذه المِلَّة عن اجتهاد وبصيرة ، لا عن تقليد، ولا يخفى أن هذا مقام عظيم ، لا يتهيأ إلا لمثل هذا الإمام ، وليس يُسْمَح به لكلِّ أحد ، فإن غائلته تُخْشَى إلا على مَن برَّز فى العلوم ، وبلغ فى صحة الذِّهن مَبْلَغ هذا الرجل العظيم، فأرشد إلى أن الذى ينبغى عدمُ الخوْض فى هذا ، واستعمالُ دِين العجائز .

ثم أشار إلى أنه مع بلوغه هذا المَبْلغ ، وأخذِه الحقّ من الاجتهاد والبصيرة ، لا يأمن مكر الله ، بل يعتقد أن الحقّ[(١)] إن لم يدركه بلطفه ، ويختم له[(٢)] بكلمة الإخلاص فالويل له ، ولا ينفعه إذ ذاك[(٣)] علومه ، وإن كانت مثل مَدَد[(٢)] البحر .

فانظر هذه الحكاية ، ما أحسنَها ، وأدلَّها على عظمة هذا الإمام ، وتسليمِه لربه تعالى ، وتفويضِه الأمرَ إليه ، وعدمِ اتّكاله على علومه ! ثم تعجَّب بعدها مِن جاهلٍ يفهم منها غير المراد ، ثم يَخْبِط خَبْطَ عَشْواء !

وذكر ابن السمعانىّ أيضا أنه سمع أبا العلاء أحمد بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان ، ذكر عن محمد بن طاهر القَدْسِىّ الحافظ ، قال: سمعت أبا الحسن القَيْرَوانِىّ الأديب بنيسابور، وكان [ممَّن][(٤)] يختلف إلى درس إمام الحرمين أنه قال: سمعت أبا المعالى يقول : لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بى[(٥)] ما بَلَغ ما اشتغلت به .

قلت أنا : يُشْبِه[(٦)] أن تكون هذه الحكاية مكذوبة ، وابن طاهر عنده تحامُل على إمام الحرمين ، والقَيْروانىّ المشار إليه رجل مجهول ، ثم هذا الإمام العظيم الذى ملأت تلامذته الأرضَ لا ينقل هذه الحكايةَ عنه غيرُ رجل مجهول ، ولا تُعرف من غير طريق

---

(١) فى المطبوعة : « أن الله تعالى » ، وأثبتنا ما فى س . د . وقد سبق فى كلام إمام الحرمين .

(٢) ساقط من د وحدها . (٣) فى المطبوعة : « إدراك » . والمثبت من س .

(٤) زيادة من س وحدها . (٥) فى س وحدها : « منى » .

(٦) فى المطبوعة ، د : « قلت انا نشتبه » . والمثبت من س .

ابن طاهر ، إن هـذا لَعجيب ! وأغْلَبُ ظنى أنها كِذْبة ، افتعلها[١] من لا يستحيى ، وما الذى بلغ به رضِيَ الله تعالى عنه علم الـكلام ؟ أليس قد أعزّ الله به الحقّ ، وأظهر به السُّنّة ، وأمات به البِدْعَة ؟

ثم نقول لهذا الذى لا يفهم : إن كان علم الـكلام بلَغ به الحقّ ، فلا يندم على الاشتغال به ، وإن بلغ [بـه][٢] الباطلَ ، فإن لم يَعرف أنه على الباطل ، وظن أنه على الحق ، فـكذلك لا يندم ، وإن عرف أنه على باطل ، فمعرفته بأنه على باطل موجبة لِرجوعه عنه ، فليس ثَمّ ما يُنتقد .

﴿ ذكر[٣] ماوقع من التخبيط فى كلام شيخنا الذهبىّ ، والتحامل على هذا الإمام العظيم ، فى أمر هذا الإمام الذى هو من أساطين هذه الملة المحمّدية ، نَصَّرها الله ﴾

قد قدمنا لك مِن تحامل الذهبيّ عليه ، فى تَرْيِفه كلام عبد الغافر ، وإنـكارِه ما فعل تلامذة الإمام عند موته ، وأنت إذا عرفت حال الذهبيّ لم تحتج إلى دليل يدل على أنه قد تحامل عليه .

وليس يصحّ فى الأذهانِ شيء ••• إذا احتاج النهارُ إلى دَليلِ[٤]

فمِن كلام الذهبيّ : وكان أبو المعالى مع تبحُّره فى الفقه وأصوله ، لا يدرى الحديث ، ذكر فى كتاب « البرهان » حديثَ مُعاذ فى القياس ، فقال : هـو مدوّن فى الصِّحاح ، متّفق على صحته . كذا قال ، وأنّى له فى الصِّحّة ، ومداره على الحارث بن عمرو ، وهـو مجهولٌ ، عن رِجال من أهل حِمْص ، لا يُدْرَى مَن هُم ، عن معاذ . انتهى .

فأما قوله « كان لا يدرى الحديث » فإساءة على مثل هذا الإمام ، لا تنبغى . وقد تقدم

---

(١) فى المطبوعة : « فعلها » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٢) تـكملة يقتضيها السياق .

(٣) من هنا إلى قوله : « شرح حال مسألة الاسترسال التى وقعت فى كتاب البرهان » ساقط من س

(٤) البيت لأبى الطيب المتنبى . ديوانه ٣/٩٢ بشرح العكبرى . وفيه : « فى الأفهام شيء » .

فى كلام عبد الغافر اعتمادُه الأحاديث فى مسائل الخلاف ، وذِكْرُه الجرحَ والتعديل فيها ، وعبد الغافر أعْرَفُ بشيخه من الذهبىّ ، ومن يكون بهذه المَثابة كيف يقال عنه : لا يدرى الحديث ؟ وهَبْ أنه زَلَّ فى حديث أو حديثين أو أكثر ، فـلا يوجب ذلك أن يقول : لا يدرى الفنّ ، وما هذا الحديث وحده ادَّعى الإمام صحّته ، وليس بصحيح ، بل قد ادّعى ذلك فى أحاديثَ غيره ، ولم يوجب ذلك عندنا الغضَّ منه ، ولا إزالَه عن مَرْتبته الصاعدة[١] فوق آفاق السماء .

ثم الحديث رواه أبو داود والتِّرمذىّ[٢] ، وهما من دواوين الإسلام ، والفقهاء لا يتحاشَوْن من إطلاق لفظ الصِّحاح عليهما ، لاسيّما سُنَن أبى داود ، فليس هذا كبيرأمر .

ومن قبيح كلامه ، قال ، وقال المازِرىّ فى « شرح البرهان » فى قوله : « [إن][٣] الله يعلم الكليات لا الجزئيات » ودِدْتُ لو محوتُها بدمى .

قلت: هذه لفظة ملعونة ، قال ابن دِحْية : هى كلمةٌ مكذِّبة للكتاب والسنة ، يكفُر بها ، هجره عليها جماعة ، وحلف القُشَيْرِىّ لا يكلّمه بسببها مدّة ، فجاور وتاب . انتهى .

ما أقبحه فصْلًا مشتمِلاً على الكَذِب الصُّراح ! وقلّة الحقّ ، مستحِلاً على قائله بالجهل بالعلم والعلماء ، وقد كان الذهبىّ لا يدرى « شرح البرهان » ولا هذه الصناعة ، ولكنه يسمع خُرافات من طلبة الحنابلة فيعتقدها حقًّا ، ويودعها تصانيفَه .

أما قوله إن الإمام قال : « إن الله يعلم الكلّيات لا الجزئيات » يقال له ما أجَرأك على الله ! متى قال الإمام هذا ؟ ولا خلاف بين أئمتنا فى تكفير مَن يعتقد هذه المقالة ، وقد نصّ الإمام فى كتبه الكلاميّة بأسْرِها على كُفْر مَن يُنكر العلم بالجزئيات ، وإنما وقع فى « البرهان » فى أصول الفقه شىء استطرده القلم إليه ، فَهِم منه المازَرىّ ثم أمرٌ[٤] هذا ، وذكر ما سنحكيه عنه ، وسنجيب عن ذلك ، ونعقد له فصلا مستقلا .

---

(١) أخرجه أبو داود فى (باب اجتهاد الرأى فى القضاء ، من كتاب الأقضية) ٢/٧٥ ، والترمذى فى (باب حدثنا هناد حدثنا وكيع ، من كتاب الأحكام) ١/٢٤٩ .

(٢) كذا فى المطبوعة . وفى د : « القاعدة » . (٣) زيادة من د ، على ما فى المطبوعة .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى د : « أمن » . و فيها وفى المطبوعة : « ثم » ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

وأما قوله « قلت : هذه لفظة ملعونة » فنقول : لعن الله قائلها .

وأما قوله « قال ابن دِحْية » إلى آخر ما حكاه عنه .

فنقول : هل يحتاج مثل هذه المقالة إلى كلام ابن دِحْية ؟ ولو قرأ الرجل شيئا من علم الكلام لما احتاج إلى ذلك ، فلا خلاف بين المسلمين فى تكفير مُنْكِرِى العلم بالجزئيات ، وهى إحدى المسائل التى كُفِّرت بها الفلاسفة .

وأما قوله : « وحلف القُشَيرىّ لا يكلمه بسببها[١] مدة » فمَن نَقل له ذلك ؟ وفى أىّ كتاب رآه ؟ وأُقسم بالله يمينا بارّة إن هذه مختلَقة[٢] على القشيرىّ ، و[قد][٣] كان القشيرى من أكثر الخلق تعظيما للإمام ، وقدّمنا عنه عبارة المدجور كيه[٤] ، وهى قوله فى حقه : لو ادعى النبوة لأغناه كلامُه عن إظهار المعجزة .

وابن دِحْية لا تُقبل روايته ؛ فإنه متّهم بالوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما ظنك بالوَضْع على غيره ؟ والذهبىّ نفسه معترف بأنه ضعيف ، وقد بالغ فى ترجمته فى الإزراء عليه ، وتقرير أنه كذّاب ، ونقل تضعيفه عن الحافظ أيضا ، وعن ابن نُقْطة ، وغير واحد . وأخْبَرُ الناس به الحافظُ ابن النجّار ، اجتمع به وجالسه ، وقال فى ترجمته : رأيت الناس مجمعين على كذبه وضعفه ، قال : وكانت أمارات ذلك لائحةً عليه . وأطال فى ذلك .

وبالجملة لا أعرف محدّثا إلا وقد ضعّف ابنَ دحية ، وكذّبه ، لا الذهبىّ ، ولا غيره ، وكلهم يصفه بالوقيعة فى الأئمة والاختلاق عليهم ، وكفى بذلك .

وأما قوله « وبقى بسببها مدةً مجاورا ومات » فمن البهت ، لم ينفِ الإمامَ أحدٌ ، وإنما هو خرج ومعه القشيرىّ وخلق ، فى واقعة الكُنْدُرِىّ التى حكيناها فى ترجمة الأشعرىّ ، وفى ترجمة أبى سهل بن الموفّق ، وهى واقعة مشهورة خرج بسببها الإمام والقُشيرىّ ،

---

(١) فى المطبوعة : « بسبب ذلك » . وفى د : « بسببه » وأثبتنا ما سبق .

(٢) كذا فى المطبوعة ، وفى د : « إن هذا لمختلق » . (٣) زيادة من د ، على ما فى المطبوعة .

(٤) كذا فى الأصول . والقائل هو أبوالقاسم القشيرى ، وقد تقدم هذا فى صفحة ١٧٤

والحافظ البَيْهقىّ وخلْق، كان سببها أن الـكُنْدُرِىّ أمر بلعن الأشعرىّ على المنابر، ليس غير ذلك، ومن ادعى غير[١] ذلك فقد احتمل بُهتانا وإثماً مُبينا.

ومن كلامه أيضا: أخبرنا يحي بن أبى منصور الفقيه، وغيرُه من كتابهم، عن الحافظ عبد القادر الرُّهاوِىّ، عن أبى العلاء الحافظ الهَمَذانى أخبره قال: أخبرنى أبو جعفر الهمذانى الحافظ، قال: سمعت أبا المعالى الُجوَينىّ، وقد سئل عن قوله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[٢] فقال: كان اللهُ ولا عرشَ. وجعل يتخبّط فى الـكلام.

فقلت: قد علمنا ما أشرتَ إليه، فهل عند الضرورات من حِيلة؟

فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعنى بهذه الإشارة.

قلت: ما قال عارفٌ قطُّ يا ربَّاه إلا قَبْل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قَصْدٌ لا يلتفت يَمنة ولا يَسْرة، بقصد الفوْقيّة، فهل لهذا القَصْد الضرورى عندك من حيلةٍ فبيِّنْها نتخلص من الفَوْق والتحت. وبكيت وبكى الَخلْق.

فضرب بيده على السرير، وصاح بالحيرة، وخَرق ما كان عليه، وصارت قيامةٌ فى المسجد، فنزل ولم يُجبنى إلّا بتأفيف الدهشة والَحيرة، وسمعت بعد هذا أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حَيَّرنى الَهمَذانى. انتهى.

قلت: قد تـكلّف لهذه الحـكاية وأسندها بإجازة على إجازة، مع ما فى إسنادها ممّن لا يخفى تَحاطُّه على الأشعرىّ، وعدمُ معرفته بعلم الـكلام.

ثم أقول: يالله وياَللمسلمين! أيقال عن الإمام إنه يتخبّط عند سؤال سأله إياه هذا المحدِّث، وهو أستاذ الناظرين وعَلَم المتـكلمين؟ أوَ كان الإمام عاجزاً عن أن يقول له: كذبت يا ملعون، فإن العارف لا يحدِّث نفسه بفوقية الجسميّة، ولا يحدِّد ذلك إلا جاهل يعتقد الجهة!

بل نقول: لا يقول عارفٌ: يا ربّاه، إلا وقد غابت عنه الجهات، ولو كانت جهة فوق مطلوبة لما مُنِع المصلِّى من النظر إليها، وشُدِّد عليه فى الوعيد عليها.

---

(١) كذا فى المطبوعة وفى د: «خلاف». (٢) سورة طه ٥.

وأما قوله « صاح بالحيرة » وكان يقول : « حيَّرنى الهَمَذانى » فكَذِبٌ ممن لا يستحيي ، وليت شعرى ! أىّ شبهة أوْرَدها ، وأىّ دليل اعترضه حتى يقول : حيَّرنى الهَمَذانى .

ثم أقول : إن كان الإمام متحيّراً لا يدرى ما يعتقد ، فَواهاً على أئمة المسلمين من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة إلى اليوم ؛ فإن الأرض لم تُخْرِج من لَدُن عهده أعْرَفَ منه بالله ، ولا أعرفَ منه ! فيالله ما ذا يكون حال الذهبىّ وأمثاله إذا كان مثلُ الإمام متحيِّراً ؟ إن هذا لَخزىٌ عظيم . ثم ليت شِعْرِى ! مَن أبو جعفر الهَمَذانى فى أئمة النظر والكلام ؟ ومن هو من ذوى التحقيق من علماء المسلمين !

ثم أعاد الذهبىّ الحكاية عن محمد بن طاهر ، عن أبى جعفر ، وكلاهما لا يُقبل نقله ، وزاد فيها أن الإمام صار يقول : يا حَبِيبى ما ثَمّ إلا الحيرة ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ، لقد ابتُلى[1] المسلمون من هؤلاء الجَهَلة بمصيبة لا عَزاء بها .

ثم ذكر أن أبا عبد الله الحسن بن العباس الرُّسْتُمِىّ ، قال : حكى لنا أبو الفتح الطَّبَرِىّ الفقيه ، قال : دخلنا على أبى المعالى فى مرضه ، فقال : اشهدوا علىّ أنى رجعت عن كل مقالةٍ يُخالَف فيها السَّلَف ، وأنى أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور . انتهى .

وهذه الحكاية ليس فيها شىء مستنكَر ، إلا ما يوهم أنه كان على خلاف السَّلَف . ونَقَل[2] فى العبارة زيادة على عبارة الإمام .

ثم أقول: للأشاعرة قولان مشهوران فى إثبات الصفات ، هل تمرّ على ظاهرها مع اعتقاد التّنزيه ، أو تؤوّل ؟

والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المَعزوّ إلى السَّلَف ، وهو اختيار الإمام فى « الرسالة النِّظامية » وفى مواضع من كلامه ، فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض ولا إنكار فى هذا ، ولا فى مقابله ، فإنها مسألة اجتهادية ، أعنى مسألة التأويل أو التفويض

(١) فى المطبوعة : « ابتلى الناس المسلمون » . والمثبت من د .

(١) كذا فى المطبوعة . وفى د : « هل » .

مع اعتقاد التنزيه ، إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار[١] على الظاهر ، والاعتقاد أنه المراد ، وأنه لا يستحيل على البارى ، فذلك قول المجسِّمة عُبّاد الوَثَن ، الذين فى قلوبهم زَيْغ يحملهم الزيغُ على اتّباع المتشابه ، ابتغاء الفتنة ، عليهم لعائنُ الله تَتْرَى واحدة بعد أخرى ، ما أجرأهم على الكذب ، وأقلّ فهمهم للحقائق .

﴿ شرح حال مسألة الاسترسال التى وقعت فى كتاب البرهان ﴾

اعلم أن هذا الكتاب وضعه الإمام فى أصول الفقه ، على أسلوب غريب ، لم يقتدِ فيه بأحد، وأنا أسمّيه لُغزَ الأمة، لما فيه من مصاعب الأمور ، وأنه لا يُخْلِى[٢] مسألة عن إشكال، ولا يخرج إلا عن اختيار يخترعه لنفسه ، وتحقيقات يستبدُّ بها .

وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية ، وأنا أعجب لهم ، فليس منهم من انْتَدَب لشرحه ، ولا للكلام عليه إلا مواضع يسيرة ، تكلّم عليها أبو المظفّر بن السَّمعانىّ فى كتاب « القواطع » وردّها على الإمام ، وإنما انْتَدَب له المالكية ، فشرحه الإمام أبو عبد الله المازَرِىّ ، شرحاً لم يتمّه ، وعمل عليه أيضا مشكلات، ثم شرحه أيضا أبو الحسن الأبيارِىّ من المالكية ، ثم جاء شخص مغربى ، يقال له الشريف أبو يحيى ، جمع بين الشرحين، وهؤلاء كلّهم عندهم بعض تحامل على الإمام من جهتين .

إحداهما : أنهم يستصعبون مخالفة الإمام أبى الحسن الأشعرىّ ويرونها هُجْنة عظيمة والإمام لا يتقيّد [لا][٣] بالأشعرىّ ولا بالشافعىّ ، لا سيّما فى « البرهان » وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره واجتهاده ، وربما خالف الأشعرىّ ، وأتى بعبارة عالية ، على عادة فصاحته ، فلا تحمل المغاربة أن يقال مثلها فى حق الأشعرىّ .

وقد حكينا كثيراً من ذلك فى « شرحنا على مختصر ابن الحاجب » .

---

(١) فى المطبوعة : « الامراد » . وفى د : « الإيراد » وأثبتنا ما سبق .

(٢) فى المطبوعة ، د : « تخلو » . وأثبتنا ما فى س . (٣) زيادة من س وحدها .

والثانية أنه ربما نال من الإمام مالكٍ رضى الله تعالى عنه ، كما فعل فى مسألة الاستصلاح والمصالح المُرْسَلة ، وغيرها .

وبهاتين الصفتين يحصُل للمغاربة بعضُ التحامل عليه مع اعترافهم بعلوِّ قَدْره ، واقتصارهم ؛ لا سيَّما فى علم الكلام على كتبه ، ونهيهم عن كتب غيره .

ثم اعلم أن لهذا الإمام من الحقوق فى الإسلام ، والمناضلة فى [علم][(١)] الكلام عن الدين الحنيفى ما لا يخفى على ذى تحصيل ، وقد فهم عنه المازَرى إنكار العلم بالجزئيات ، [وأنكر][(٢)] وأفرط فى التغليظ عليه ، وأشبع القول فى تقرير إحاطة العلم القديم بالجزئيات ، ولا حاجة به إليه ، فإن أحدا لم ينازِعه فيه ، وإنما هو تصوَّر أن الإمام ينازعه فيه .

ومَعاذ الله أن يكون ذلك .

ولقد سمعت الشيخ الإمام [(٣)] رحمه الله [(٣)] غير مرّة يقول : لم يفهم المازَرِىّ كلام الإمام ، ولم أسمع منه زيادة على هذا ، وقلت أنا له رحمه الله إذ ذاك : لو كان الإمام على هذه العقيدة لم يحتج إلى أن يَدْأَب نفسَه فى «تصنيف النهاية» فى الفقه ، وفيه جزئيات لا تنحصر ، [والعِلْم][(٤)] غير متعلِّق على هذا التقدير [(٥)] عنده بها .

وقلت له أيضا : هذا كتاب « الشامل » للإمام فى مجلدات عدة فى علم الكلام ، والمسألة المذكورة حقُّها أن تقرَّر فيه ، لا فى «البرهان» ، فلِم لا يكشف عن عقيدته فيه ؟ فأعجبه ذلك .

وأقول ، الآن قبل الخوض فى كلام الإمام والمازَرِىّ : لقد فحصت عن كلمات [(٦)] هذا الإمام فى كتبه الكلامية ، فوجدت إحاطةَ علم الله تعالى عنده بالجزئيات أمراً مفروغا منه ، وأصلا مقرَّرا يكفُر من خالفه فيه . وهذه مواضع من كلامه :

---

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د .

(٢) زيادة من المطبوعة . وهو من س ، د . (٣) زيادة من س وحدها .

(٤) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د . (٥) فى المطبوعة : « التقرير » . وأثبتنا ما فى س ، د . (٦) فى المطبوعة : « كلمات » . والمثبت من س ، د .

قال فى « الشامل » : فى القول فى إقامة الدلائل على الحياة والعِلْم ، بعد أن قرر إجماع الأمة على بطلان قول من يُثبت عِلْمين قديمين ، مانَصُّه : فلم يبق إلا ماصار إليه أهل الحق من إثبات علْمٍ واحد قديم ، متعلِّق بجميع المعلومات . انتهى .

ثم قال : فإن قال قائل : إذا جوزتم أن يخالِف علمَ القديم العلمُ الحادث ، ولم تمنعوا أن يتعلق العِلْم الواحد بما لا يتناهى ، ومنعتم ذلك فى العلم الحادث ، واندفع فى سؤال أورده ، ثم قال : قلنا[1] : الدلالة دلّت على وجوب كون القديم عالما بجميع المعلومات .

ثم قال : فإن قيل : ما دليلكم على وجوب كونه عالما بكل المعلومات ، وبِمَ[2] تُنكرون على من يأبى[3] ذلك ؟

قلت : قد تدبرتُ كلام المشايخ فى كتبهم ومصنَّفاتهم ، وأحطت فى غالب ظنِّى بكل ما قالوه . وذكر طريقةً ارتضاها فى الدلالة على ذلك ، وختمها بما نَصُّه : فهذه هى الدلالة القاطعة على وجوب كون الإله سبحانه عالِماً بكل معلوم[4] . انتهى .

وقال فى « باب القول فى أن العِلم الحادث ، هل يتعلق بمعلومين » ما نصه : إذا علِم العالِم منا أن معلومات البارى لا تتناهى انبَهَرَ[5] .

وكرّر فى هذا الفصل أنه تعالى يعلم ما لا يتناهى على التفصيل ، غيرَ مامرة ، ولا معنى للتطويل فى ذلك ، وكتبه مشحونة به .

وقال[6] فى « الإرشاد »[7] فى مسألة تقرير العلم القديم ما نَصُّه : ومما يتمسكون به أن

---

(١) فى المطبوعة ، د : « فأما » . وأثبتنا ما فى س .

(٢) فى المطبوعة ، د : « ولم » وأثبتنا ما فى س . وله نظير فى كلام إمام الحرمين . انظر مثلا الإرشاد ، ٢٠ ، ٨٥ . (٣) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د : « يأتى » .

(٤) فى المطبوعة : « المعلوم » . وفى د : « العلوم » وأثبتنا ما فى س .

(٥) فى المطبوعة ، د : « انتهى » ، والمثبت من س .

(٦) من هنا إلى قوله : « ومن شعر إمام الحرمين » ساقط من س .

(٧) صفحة ٩٢ . وهذا القول لم يذكره إمام الحرمين فى « مسألة تقرير العلم القديم » كما ذكر ابن السبكى . وإنما ذكره فى « باب القول فى إثبات العلم بالصفات . فصل تعليل الواجب والرد على منكريه » .

قالوا : علم البارى [سبحانه و][١] تعالى، على زعمك[٢] ، يتعلق بما لايتناهى من المعلومات على التفصيل . انتهى[٣] .

ثم لما أجاب عن شُبهة القوم قرّر هذا التقرير ، وهو عنده مفروغ منه .

وكذلك فى « البرهان » فى « باب النَّسْخ » صرّح بأن الله تعالى يعلم على سبيل التفصيل كلَّ شىء .

إذا عرفتَ ذلك فأنا على قطع بأنه معترف بإحاطة العلم بالجزئيات .

فإن قلت : وما بيان هذا الكلام الواقع فى « البرهان » ؟

قلت : « العالِم مَن يدعو[٤] الواضحَ واضحا ، والمشكِلَ مشكِلاً » وهو كلام مشكِل ، بحيث أبهم أمرُه على المازَرِىّ ، مع فَرْط ذكائه وتضلّعه بعلوم الشريعة ، وأنا[٥] أحكيه ثم أقرّره ، وأبيّن لك أن القوم لم يفهموا إيراد الإمام ، وأن كلامَه المشارَ إليه مبنىٌّ على إحاطة العِلْم القديم بالجزئيات ، فكيف يؤخذ منه خِلافُه ؟

فأقول : قال الإمام : « وأما المميِّز بين الجواز[٦] المحكوم به ، والجواز بمعنى التردد والشك فَلائح ، ومثاله أن العقل يقضى بتحرّك جِسم ، وهذا الجواز ثبَت بحكم العقل ، وهو نقيض الاستحالة ، وأما الجواز المتردّد فكثير ، ونحن نكتفى فيه بمثال واحد ، ونقول : تردَّد المتكلمون فى انحصار الأجناس كالألوان ، فقطع القاطعون بأنها غير متناهية فى الإمكان ، كآحاد كلِّ جنس ، وزعم[٧] أنها منحصرة .

وقال المقتصدون : لا ندرى أنها منحصرة ، ولم يبنُوا مذهبهم على بصيرة وتحقيق .

والذى أراه قطعا أنها منحصِرة ؛ فإنها لو كانت غيرَ منحصرة لتعلّق العِلم منها بآحادٍ على التفصيل ، وذلك مستحيل .

---

(١) ليس فى الإرشاد . (٢) فى الإرشاد : « زعمكم » .

(٣) لم ينته الكلام عند هذا الحد كما يذكر المصنف ، وله تكملة طويلة فى الإرشاد .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى د : « يرى » . (٥) فى المطبوعة : « وإنما » . وأثبتنا ما فى د.

(٦) فى الأصول : « المجاز » وأثبتنا الصواب مما سيأتى فى كلام ابن السبكى .

(٧) كذا بالأصول . ولعل الصواب : « وزعموا » .

فإن استنكر الجهلةُ ذلك ، وشمخوا بآنافهم ، وقالوا : البارى تعالى عالِم بما لا يتناهى على التفصيل ، سفّهنا عقولهم ، وأحلنا تقرير هذا الفن على أحكام الصّفات ، وبالجملة عِلْم الله تعالى إذا تعلّق بجواهرَ لا نهايةَ لها ، فمعنى تعلّقه بها استرساله عليها ، من غير تعرُّض لتفصيل الآحاد ، مع نفى النهاية ؛ فإن ما يُحيل دخولَ ما لا يتناهى فى الوجود يُحيل وقوع تقديراتٍ غير متناهية فى العلم ، والأجناسُ المختلفة التى فيها الكلام يستحيل استرسالُ الكلام عليها ؛ فإنها متباينة بالجواهر ، وتعلّق العلم بها على التفصيل مع نفى النهاية مُحال ، وإذا لاحت الحقائق فليقل الأخرقُ بعدها ما شاء » . انتهى كلامه فى « البرهان » .

والذى أراه لنفسى ولمَن أحبّه الاقتصارُ على اعتقاد أن علم الله تعالى محيطٌ بالكلّيات والجزئيات ، جليلِها وحقيرِها ، وتكفيرُ من يخالف فى واحد من الفصلين ، واعتقادُ أن هذا الإمام برىء من المخالفة فى واحد منهما ، بدليل تصريحه فى كتبه الكلامية بذلك ، وأن أحدا من الأشاعرة لم ينقل هذا عنه ، مع تتبّعهم لكلامه ، ومع أن تلامذته وتصانيفه ملأت الدنيا ، ولم يُعرف أن أحدا عزا ذلك إليه ، وهذا برهانٌ قاطع على كَذِب من تفرّد بنقل ذلك عنه ؛ فإنه لو كان صحيحاً لتوفّرت الدواعى على نقله ، ثم إذا عُرِض هذا الكلام نقول : هذا مشكِل نَضرِب عنه صَفْحا ، مع اعتقاد أن ما فُهِم منه من أن العلم القديم لا يُحيط بالجزئيات ليس بصحيح ، ولكن هناك معنًى غير ذلك ، لسنا مكلّفين بالبحث عنه ، وإذا دُفِعنا إلى هذا الزمان الذى شَمَخت الجُهّال فيه بأنوفها ، وأرادوا الضَّعة من قَدر هذا الإمام ، وأشاعوا أن هذا الكلام منه دالٌّ على أن العلم القديم لا يحيط بالجزئيات ، أحوجَنا ذلك إلى الدفاع عنه ، وبيانِ سوء فهمهم ، واندفعنا فى تقرير كلامه ، وإيضاح معناه .

فنقول : مقصود الإمام بهذا[(1)] الكلام الفرْق بين إمكان الشىء فى نفسه ، وهو كونه ليس بمستحيل ، وعبّر عنه بالجواز المحكوم به ، ومثّل له بجواز تحرُّك جسم ساكن ، وبين الإمكان الذّهنىّ ، وهو الشك والتوقّف ، وعدم العِلم بالشىء ، وإن كان الشىء فى نفسه مستحيلا ، وعبّر عنه بالجواز بمعنى التردّد ، ومثّل له بالشك فى تناهى الأجناس ، وعدمِ

(١) فى المطبوعة: « فى هذا » . والمثبت من د .

تناهيها عند الشاكّين ، مع أن عدم تناهيها يستحيل[1] عنده ، وإلى استحالته أشار بقوله : « والذى أراه قطعا أنها منحصرة » واستدلّ على ذلك بأنها لو كانت غيرَ منحصرة لتعلّق العلم بآحادٍ لا تتناهى على التفصيل ؛ لأن الله تعالى عالِم بكل شىء ، فإذا كانت الأجناسُ غيرَ متناهية ، وجب أن يعلمها غيرَ متناهية ؛ لأنه يعلم الأشياء على ما هى عليه ، وهى لا تفصيلَ لها ، حتى يعلمه على التفصيل ، فالربُّ تعالى يعلم الأشياء على ما هى عليه ، إن مجملةً فمجملةٌ ، وإن مفصَّلةً فمفصلةٌ ، والأجناس المختلفة متباينة بحقائقها ؛ فإذا علِمها وجب أن يعلَمها مفصلةً متمايزةً بعضُها عن بعض .

وأما أن ذلك يستحيل ؛ فلأن كلَّ معلوم على التفصيل فهو منحصرٌ متناهٍ كما أنه[2] موجود فى الخارج ، فهو منحصر متناهٍ ؛ لوجوب تشخُّصها فى الذِّهن كما فى الخارج .

واعلم أن الإمام إنما سكت عن بيان الملازَمة ؛ لأن دليلها كالمفروغ منه .

وقوله : « فإن استنكر الجَهَلة ذلك ، وقالوا البارىُ عالِمٌ بما لا يتناهى على التفصيل » هو إشارة إلى اعتراض على قوله : « وذلك مستحيل » .

تقرُيره أن البارىُ تعالى عالم بما [لا][3] يتناهى على التفصيل ، وهذا أصل مفروغ منه ، وإذا كان كذلك فقولك إن تعلق العلم بما لا يتناهى مستحيلٌ قولٌ ممنوع .

وقوله : « سفَّهنا عقولهم » هو جواب الاعتراض .

وقوله : « وأحلنا تقرير هذا الفن على أحكام الصفات » إشارة إلى أن تقرير استحالة تعلّق العلم بما لا يتناهى على التفصيل مذكورٌ فى باب « أحكام الصفات » وكتب أصول الدين .

وقوله : « وبالجملة » هو بيان لكيفية تعلّق علم الله تعالى بما لا يتناهى ، مع صلاحية كونه جوابًا عن الاعتراض المذكور ، وتقريرُه : أن علم الله سبحانه وتعالى إذا تعلق بجواهر لا نهايةَ لها كان معنى تعلُّقه بها استرساله ، عليها ، ومعنى استرساله عليها ، والله أعلم ، هو أن علمه سبحانه وتعالى يتعلّق بالعلم الكلِّىّ الشامل لها ، على سبيل التفصيل ، فيسترسل عليها من غير

---

(١) فى المطبوعة : « مستحيل » . والمثبت من د .

(٢) كذا فى المطبوعة . وفى د : « كما أن » . ولعل الصواب : « كما أن كل موجود » .

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من د .

تفصيل الآحاد ؛ لتعلُّقه بالشامل لها ، من غير تمييز بعضها عن بعض ، وتعلُّقه بها على هذا الوجه ، وعدمُ تعلُّقه بها على سبيل التفصيل ليس بنَقْص[١] فى التفصيل فيها مع نفى النهاية مستحيلٌ ، فإذاً وجب أن تكون غيرَ مفصَّلة، ووجب أن يعلمها غيرَ مفصَّلة ، لوجوب تعلُّق العلم بالشىء على ما هو عليه .

وقوله : « فإن ما يُحيل دخول مالا يتناهى فى الوجود يُحيل وقوعَ تقديرات غير متناهية فى العلم » أى إنما تعلَّق عِلمُه بها ، على سبيل الاسترسال ، لا على سبيل التفصيل لأن المعلوم على التفصيل يستحيل أن يكون غير متناهٍ ، كما أن الموجود يستحيل أن يكون غيرَ متناهٍ ، فما ليس بمتناهٍ يستحيل أن يكون مفصَّلا متميِّزاً بعضُه عن بعض، فإذا تعلَّق العلم به وجب أن يكون معنى تعلُّقه استرساله عليه ، لوجوب تعلُّق العلم بالشىء ، على ما هو عليه من إجمال أو تفصيل.

وقوله : « والأجناس المختلفة التى فيها الكلام يستحيل استرسال العلم عليها » جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّر من جهة المعترض .

تقرير السؤال : إذا جاز استرسالُ العلم على الجواهر التى لا نهايةَ لها ، فلِمَ لا تكون الأجناس المختلفة التى فيها الكلام يستحيل استرسالُ العلم عليها ، فإنها متباينة بالخواصّ ، أى بالحقائق ، فليس بينها قَدْرٌ مشترَك ، بفقدها يسترسل العلمُ بسبب تعلُّقه عليها .

ولقائل أن يقول : لِمَ قلتَ : إنه ليس بينها مُدْرَك مُسْتَرْسَل؟

وقوله : « وتعلُّق العلم بها على التفصيل مع نفى النهاية محال » قد سبق فى أول الدليل ، وإنما أعاده هنا ؛ لأنه مع الكلام المذكور آنفا يصلُح أن يكون دليلا على المطلوب ، أعنى أن الأجناسَ متناهية ، وتقريره أن الأجناس إذا كان استرسالُ العلم عليها مستحيلا ، وجب أن تكون معلومة على التفصيل ، وإلا لم تكن معلومةً له ، سبحانه وتعالى ، وتعلُّق العلم بها على التفصيل مع نفى النهاية محال ، فوجب أن تكون محصورةً متناهية .

وإذا ظهر مقصودُ الإمام أوّلا ، وهو الفرْق بين الإمكانين ، وثانيا ، وهو أن الأجناس متناهية ، ودليله على هذا ، وجوابه غير[٢] مااعترض به عليه ، تبيَّن أنه بنى دليله على قواعد:

---

(١) فى المطبوعة : « بنقص » وأثبتنا ما فى د . (٢) كذا بالأصول . ونرى الصواب : « عن » .

إحداها : أن الله عز وجل عالِم بكل شيء ، الجزئيات والكليات ، لا تخفى عليه خافية.

والثانية : أن الله تعالى يعلم الأشياء ، على ما هي عليه ، فيعلم الأشياء المجمَلة التي لا يتميز بعضُها عن بعض ، مفصَّلةً ، وهذا خلاف مذهب ابن سينا ، حيث زعم أنه تعالى لا يعلم الجزئيات الشخصية ، إلا على الوجه الكلِّيّ ، وذلك كفرٌ صُراح[1] .

والثالثة : أن المعلومات الجزئية المتميِّزة المفصَّلة لا يمكن أن تكون غيرَ متناهية ، تشبيهاً للوجود الذِّهنيّ بالوجود الخارجي ، وإلى هذا أشار بقوله « فإن ما يُحيل دخول ما لا يتناهى في الوجود يُحيل وقوع تقديراتٍ غيرِ متناهية في العلم » .

والرابعة : أن الأجناسَ المختلفةَ التي فيها الكلام متناهية بخواصّها ، أي بحقائقها ، متميّز بعضُها عن بعض .

وإنما قلنا : إنه بنى كلامه على القواعد المذكورة ؛ لأنه لو لم يكن الربُّ عزَّ وجلَّ عالما بكلِّ شيء لم يجب أن يعلم الأجناس ؛ ولأنه لو لم يعلم [2]الأجناسَ ، أي[2] الأشياء ، على ما هي عليه لم يجب إذا كانت غيرَ متناهية أن يعلمها غيرَ متناهية ، ولا إذا كانت متميِّزةً بعضُها عن بعض أن يعلمها مفصَّلة ، ولأنه لو لم تكن الأجناس التي فيها الكلام متباينةً بحقائقها لم يجب أن يعلمها على التفصيل ، فظهر أن قوله: « لو كانت غيرَ منحصرة تعلَّق العلم بما لا يتناهى على التفصيل » وهو الملازمة ، مبنيٌّ على هذه القواعد الثلاث ، وكذلك قوله في الجواب عن الاعتراض : « إن معنى تعلّق العلم بالجواهر التي لا تتناهى هو استرساله عليها » مبنيٌّ على أنه يعلم الأشياء على ما هي عليه ، فإن ما لا يتناهى لا يتميَّز بعضُه عن بعض .

وأما قوله : « إن تعلُّق العلم على التفصيل بما لا يتناهى مُحال » وهو انتفاء التالي ، فهو مبنيٌّ على وجوب تعلُّق العلم بالشيء على ماهو عليه ، وعلى أن كلَّ متميِّزٍ بعضُه عن بعض مُتناهٍ ؛ فإنه لو لم يجب أن يعلَمَ الأشياء على ما هي عليه ، لوجب أن يكون المتميِّز بعضُه عن بعض غيرَ متناهٍ ، ولم يصح قوله: « وتعلق العلم على التفصيل بما لا يتناهى محال » ، والله أعلم.

---

(١) في المطبوعة : « صريح » . والمثبت من د. (٢) زيادة في المطبوعة على ما في د .

إن[1] خرق المسألة أن مالا يتناهى هل هو فى نفسه متميزٌ بعضُه عن بعض ، أو لا ؟ فإن كان ، وجب اعتقاد أن الربَّ تعالى يعلمه على التفصيل ، [2]والإمام يخالِف فى ذلك ، وإن لم يكن لم يجُز أن يعلمه على التفصيل[2] ، كيلا يلزمَ الجهلُ ، وهو العلم بالشىء على خلاف ما هو عليه ، ولا يخالف فى ذلك عاقل ، ولا يشك[3] فى احتياج الإمام إلى دلالة على أن مالا يتناهى لا تفصيلَ له ، ولا يتميَّز حتى يسلم له مُرادُه ، وهو ممنوع .

وقد سبقه إليه أبو عبد الله الحَليمِىّ من أئمة أصحابنا ، فقال فى كتاب « المنهاج » المعروف « بشُعَب الإيمان » فى الشُّعْبة التاسعة : فإن قال قائل : أليس[4] الله بكل شىء عليما[5] ؟

قلنا : بلى .

فإن قال : أفيعلم مَبْلَغ حركاتِ أهل الجنة وأهل النار ؟

قيل : إنها لا مَبْلَغ لهـا ، وإنما يُعرف ماله مبلَغٌ ، فأما مالا مَبْلغَ له فيستحيل أن يوصف بأن يَعلم مبلغه .

واندفع الحَليمِىّ فى هذا بعبارة أبسط من عبارة الإمام .

وهذا الحَليمِىّ كان إماماً فى العلم والدين ، حَبْرا كبيرا ، ولـكنا لا نوافقه على هذا ، ونمانعه ممانعةً تتبيَّن هنا فى تضاعيف كلامنا ، وإنما أردنا بحكاية كلامه التنبيه على أن الإمام مسبوقٌ بما ذكره ، سبقه إليه بعض عظماء أهل السُّنَّة .

وإذا تبيَّن من كلام الإمام ما قصده ، وظهر من القواعد ما بنى عليه غرضَه ، عُلِم[6] أن مَن شنَّع عليه ، وأومأ بالـكفر إليه غيرُ سالِم من أن يُشنَّع عليه ، وأن يُنسَب الخطأ فى فهم كلام الإمام إليه ، والذى تحرّر من كلام الإمام دعواه عَدَمَ تفصيل مالا يتناهى ، وليس فى اعتقاد هذا القَدْر كفرٌ .

(١) فى المطبوعة : « إذ » . وأثبتنا ماق د . وقوله : « خرق » لا يظهر لنا معناه .

(٢) ساقط من د . وهو فى المطبوعة . (٣) كذا فى المطبوعة . وفى د : « ينفك » .

(٤) فى المطبوعة : « ليس » والتصويب من د . (٥) فى الأصول : « عليم » .

(٦) فى المطبوعة : « على » والتصويب من د .

وقد أفرط أبو عبد الله المازَرِىّ فى ذلك ، ظنًّا منه أن الإمام ينفى العلم بالجزئيات ، وأن كلامه هذا لا يَحتمل غير ذلك ، ولا يقبل التأويل .

وقال : أول ما نقدّمه تحذير الواقف على كتابه هذا أن يُصغِىَ إلى هذا المذهب ، إلى أن قال : ودِدت لو محوتُ هذا من هذا الكتاب بماء بصرى ؛ لأن هذا الرجل له سابقة قديمة ، وآثار كريمة فى عقائد الإسلام والذَّبِّ عنها وتشييدها ، وتحسين العبارة عن حقائقها ، وإظهار ما أخفاه العلماء من أسرارها ، ولكنه فى آخر أمره ذكر أنه خاض فى فنونٍ من علم الفلسفة ، وذاكَر أحدَ أئمتها ؛ فإن ثبت هذا القولُ عليه ، وقطع بإضافة هذا المذهب فى هذه المسألة إليه ، فإنما سهّل عليه ركوبَ هذا المذهب إدمانُه النظرَ فى مذهب أولئك .

ثم قال : ومن العظيمة فى الدِّين أن يقول مسلم إن الله سبحانه تخفَى عليه خافية .

إلى قوله : والمسلمون لو سمعوا أحدا يبوح بذلك لتبرّءوا منه ، وأخرجوه من جماعتهم .

إلى قوله : إذا كان خطابى مع موحِّد مسلم ، نقول[1] له : إن زعمتَ أن الله سبحانه تخفَى عليه خافية ، أو يتصوَّر العقل معنى ، أو يثبت[2] فى الوجود صفة أو موصوف ، أو عَرَض أو جوهر ، أو حقائق نفسية أو معنوية ، وهو تعالى غيرُ عالِم به فقد فارَق الإسلام ، وإن كان كلامُنا مع ملحِد فنردّ عليه بالأدلة العقلية .

قلت : هذه العبارات من المازَرِىّ تدل على أنه لم يفهم كلام الإمام ، أو فهم وقصَد أن يُشنِّع ، وهذا بعيدٌ على الرجل ؛ فإنه من أئمة العلم والدين ؛ فالأغلب على ظنّى أنه لم يَفهم ، وكيف يفهم كلام الإمام ، ولم يقصد التشنيع عليه ، من نسبته إلى اعتقاد الفلاسفة ، وأن الله سبحانه وتعالى تخفَى عليه خافية ، أو أن العقل يتصوَّر معنًى والله عالم به ، أو يثبُت فى الوجود صفة أو موصوف ، أو جوهر أو عَرَض ، أو حقائق نفسية أو معنوية ، والربُّ غيرُ عالِم به ، أو أنه لا يعلم الجهات إلا على الوجه الكُلِّىّ الذى هو مذهب الفلاسفة ، وقد بنى دليلَه ، كما سبق ، على أن الله عالم بكل شىء ، لا تخفَى عليه خافية ، وأنه يعلم الأشياء

---

(١) فى المطبوعة : « يقول له » . وفى د : « بقوله » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) فى المطبوعة : « ثبت » . وأثبتنا ما فى د .

على ما هى عليه ، إن مُجْملةً فجملةٌ ، وإن منفصّلةً فمفصّلةٌ ، هذا ما لا يمكن ، ومع تصريحه فى مواضعَ شتّى بأن الله تعالى يعلم كلَّ شىء .

وقد بالغ فى « الشامل » فى الردّ على مَن يعتقد أنه يعلم بعض المعلومات دون بعض .

ثم إن المازَرِىّ ومَن تبعه من شُرّاح «البرهان» أخذوا فى تقرير مسألة العِلم بالجزئيات، وهو أمرٌ مفروغٌ منه عند المسلمين ، وكان الأولىٰ بهم صرف العناية إلى فهم كلام الإمام ، لا أن سيعلم[1] بما لا يخفى فهمه فيه الإمام ولا غيره ، فالذى ينبغى للمنصِف الواقف على كلام الإمام أن يتأمله ؛ ليظهرَ له أن الإمام إنما منع مِن تعلّقِ العِلْم التفصيلىّ بما لا تفصيلَ له، وهى الأمور التى لا تتناهى باعتقاد عدم تمييز بعضها عن بعض ، وأن ما لا يتناهى لا يمكن أن يتميّزَ بعضُه عن بعض ؛ لا لكونها غيرَ متناهية ، والمانع عنده من تعلّق التفصيل بها هو عدم تمييز بعضها عن بعض ، لا لكونها غيرَ متناهية ، وإنما تمنع[2] من تعلّق العلم التفصيلىّ بها والحالة هذه ؛ لأن الربَّ العليم الخبير إنما يعلم الأشياء على ماهى عليه . والله أعلم.

وأما الاستنباط الذى ذكره المازَرِىّ من القَطْع بفساد ما ذهب إليه الإمام من مذهب الأشعرىّ ، فى أن العلم بالشىء مجملا ، لا يُضادُّ العِلمَ به مفصّلا ، ففاسد ؛ لأن الإمام لم يمنع من تعلّق العلم التفصيلىّ بما لا يتناهى لحدٍّ تعلّق العلم الإجمالى به ، حتى يتوهَّم متوهِّمٌ أنه يعتقد التضادّ ، وقد صرّح فى « الشامل » أنهما غيرُ متضادَّين ؛ بل إنما منع من ذلك ؛ لأن ما لا يتناهى لا يكون فى نفسه إلا مجملًا غيرَ متميِّزٍ بعضُه عن بعض ؛ فإنه إذا امتنع أن يكون فى نفسه متميِّزًا امتنع تعلّق العلم التفصيلىّ به ؛ لأن العلم إنما يتعلّق بالشىء على ما هو عليه من إجمال أو تفصيل ؛ وإلا كان جهلا .

وأما الأمور المتناهية المعلومة على سبيل الإجمال فإن الإمام قد لا يمنع العلم بها على سبيل التفصيل ، إذا كانت متميزةً بعضُها عن بعض ، كالسواد والبياض والحمرة ، وغيرها من أجناس الألوان ، فإنها معلومة لربّ العالمين ، على سبيل الإجمال ، من حيث كونُها أعراضاً وألوانا ، وعلى سبيل التفصيل ، من حيث كونُها سواداً وبياضا ، وكذلك شُرْب زيد فى

---

(١) كذا بالأصول . (٢) كذا فى المطبوعة . وفى د : « تتبع » .

الجنة من الكأس الفلانىّ الموصوف بصفاته المختصة به ، للإمام أن يقول : هو معلوم لله تعالى إجمالا ، من حيث اندراجُه تحت مطلَق الشُّرْب من كأس ماء من فضة أو ذهب ، المندرِج تحت مطلَق النعيم ، ومعلوم على التفصيل .

وهنا وقفة فى كيفية ذلك العِلْم التفصيلىّ ، بحث عن معرفتها الإمامُ المتكلّم بهاء الدين عبد الوهّاب بن عبد الرحمن المِصرىّ الإخْمِيمِىّ ، وكانت له يدٌ باسطة فى علم الكلام ، وكان يقول : يعلم الله تعالى ذلك على التفصيل ، حيث تعلُّقُ[1] الإرادة به ، وحين[2] تعلُّق القُدرة به ، فإنه إذا علمه أراده ؛ وإذا أراده أوجده ، كالمعلوم على التفصيل ، لا يكون إلا متناهيا .

وأنكرت أنا عليه ذلك وقلت : إنه يلزمه تجدُّد العِلم القديم ، ولكن للإمام أن يقول : يعلم على التفصيل الخارج منه إلى الوجود ؛ لأنه يعلم ما سيخرج منه ، وهنا نظرٌ دقيق ، وهو أنك تقول : إذا كان نعيم أهل الجنة لا يتناهى ، ومالا يتناهى عنده لا تفصيلَ له ، فكيف تقول إنه يعلمه مفصَّلا ، والفَرْض [أن][3] لا يفصَّل .

والجواب : أن مالا يتناهى له حالتان ، حالةٌ فى العَدَم ، ولا كونَ له إذ ذاك ولا تفصيلَ عند الإمام ، وحالة خروجه من العَدَم إلى الوجود ، وهو مفصَّلٌ يعلمه الربّ تعالى مفصَّلا ، وهذا ردٌّ على المازَرِىّ ، على قاعدة مذهب شيخنا أبى الحسن .

ثم نقول : مذهب إمام الحرمين الذى صرّح به فى « الشامل » أنه يستحيل اجتماع العلم بالجملة ، والعلم بالتفصيل ؛ فإن مَن أحاط بالتفصيل استحال فى حقّه تقدير العلم بالجملة .

قال فى « الشامل » : فإن قيل : فيلزمكم من ذلك أحدُ أمرين : إمّا أن تَصِفوا الربّ سبحانه وتعالى بكونه عالما بالجملة ، على الوجه الذى يعلمه ، وإمّا أن تقولوا : لا يتّصِف الربُّ بكونه عالما بالجملة ، فإن وصفتموه بكونه عالِما بالجملة لَزِم عن طَرْد ذلك وصْفُه بالجهل

---

(١) فى المطبوعة : « تعلقت » وأثبتنا ما فى د . وانظر ما بعده .

(٢) كذا بالأصول . ولعل صوابه : « وحيث » . (٣) ساقط من المطبوعة وهو فى د .

بالتفصيل ، تعالى وتقدّس ، وإن لم تصفوه بكونه عالما بالجملة فقد أثبتم للعبد معلوما ، وحكمتم بأنه لا يثبت معلوما للرب تعالى سبحانه ، وهذا مستنكر في الدّين ، مستعظم في إجماع المسلمين ؛ إذ الأمة مُجمِعةٌ على أنّ الربّ عالم بكل معلوم لنا .

فالجواب عن ذلك أن نقول : لا سبيل إلى وصف الربّ تعالى بكونه عالما بالمعلومات على الجملة ؛ فإن ذلك متضمِّنٌ جهلاً بالتفصيل ، والربّ تعالى يتقدّس عنه ، عالم بتفاصيل المعلومات ، وهى مميَّزة منفصلة البعض عن البعض ، فى قضية علمه ، والعلم بالتفصيل يناقض العلم على الجملة ، فلم[1] يبقَ إلا ما استبعده « الشامل » من تصوّر معلومٍ فى حق المخلوق ، ولا يُتصوَّر مثلُه فى قضية علم الله تعالى ، وهذا مالا استنكار فيه ، وليس بيد الخصم إلا التشنيعُ المجرّد . انتهى .

وفيه تصريحٌ بأن الربّ يعلم مالا يتناهى مفصّلا ، ثم صرّح بأن العلم بالجملة يخالف العلم بالتفصيل ، وأنهما غيرُ متضادّين .

قال : ولكن لما افتقر العلم بالجملة إلى ثبوت جهلٍ بالتفصيل أو شكٍّ أو غيرهما من أضداد العلوم ، فيؤول إلى المضادّة .

ثم نقَل آخِرا[2] عن الشيخ رضى الله عنه أن الربّ تعالى عالم بالجملة والتفصيل .

ثم قال : وهذا مما أستخير الله فيه ، وصرّح فى هذا الفصل فى غير موضع بأن الربّ تعالى يعلم مالا يتناهى مفصّلًا .

واستدلّ أيضا المازَرِيّ على فساد ما ذهب إليه الإمام من أن العلم التفصيليّ لا يتعلق بما لا يتناهى بأن ما استرسل إليه علم الله تعالى إمّا أن يخرج منه إلى الوجود، أولا ، فإن لم يخرج منه شيء منعْنا نعيمَ أهل الجنة ، الثابتَ بالشرع ، وإن خرج منه فردان أو ثلاثة، فإن لم يعلمها الربُّ سبحانه ، على سبيل التفصيل يلزم أن يكون جاهلاً بكل شىء ، وإن علمها على[3] التفصيل بعلمٍ حادث ، فهذا مذهب الجَهْمِيَّة ، القائلين بأن الله سبحانه وتعالى يعلم المعلومات بعلومٍ مُحدَثة ، وهو باطل ، فلم يبق إلا أن يعلَمها بعلمه القديم الواحد على

(١) فى المطبوعة : « فلا يبقى » والمثبت من د . وسيأتى له نظير .
(٢) كذا فى المطبوعة . وفى د : « أجزاء » . (٣) فى المطبوعة : « علم » . وأثبتنا ما فى د .

التفصيل ، ويُفرَض[1] ذلك فى كل ما خرج منها إلى الوجود ، حتى يؤدِّىَ إلى إثبات علمه بالتفصيل ، فيما لا يتناهى ، كما قال المسلمون . انتهى .

وللإمام أن يقول : يعلمها بالعلم القديم الواحد ، إلا أن العلم القديم يشملها معدومةً على سبيل الإجمال ، لعدم تفصيلها حالةَ العَدَم فى نفسها ، ويشملها موجودةً على سبيل التفصيل ، وإن لم تتناهَ فلا جَهْلَ ولا جَهْمِيَّة ، ولا عِلم تفصيل بما لا تفصيل له .

هذا أقصى ما عندى فى تقرير كلام الإمام ، ثم أنا لا أوافقه[2] على أن ما [لا][3] يتناهى لا تفصيلَ ولا تمييزَ له ، بل هو مفصَّل مميَّز . وقد صرَّح الإمام بذلك فى «الشامل» ، ودعواه ، أن مما[4] يُحيل دخولَ ما لا يتناهى فى الوجود وقوعُ تقديراتٍ غير متناهية فى العلم ، دعوى لا دليــلَ عليها ، فمِن أين يلزم من كون الوجود متناهِيَ العَدَد أن يكون المعلومُ متناهيا ؟

وقوله : « إن دخول ما لا يتناهى فى الوجود مستحيلٌ » كلام مجمجم[5] ، فإنه دخل وخرج عن كونه غير متناه .

ولئن عَنَى بغير المتناهى الذى لا آخر له فنعيم[6] أهل الجنة يدخل فى الوجود ، وهو لا يتناهى .

وإن عَنَى ما لا يحيط العلم بجملته ، فإن أراد عِلم البَشَر فصحيح ؛ لأن علمهم يَقصُر عن إدراك ما لا يتناهى مفصَّلا ؛ وإن عَنَى عِلمَ البارِى ، فممنوع ، بل هو محيط بما لا يتناهى مفصَّلا .

وسمعت بعض الفضلاء يقول : إن الإمام لم يتكلم فى هذا الفصل إلا فى العِلم الحادث ، دون العِلم القديم . وفى هذا نظر .

---

(١) فى المطبوعة : « ويفر من » . والمثبت من د .

(٢) فى المطبوعة : « نوافقه » . والمثبت من د . (٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من د .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى د : « ما » . (٥) فى المطبوعة : « مجمج » . والمثبت من د .

(٦) فى المطبوعة : « فى نعيم » . وأثبتنا ما فى د .

فهذا منتهى الكلام على كلامه ، ولا أقول : إنه مراده ، وإنما أقول : هذا مايدل عليه كلامُه هنا ، وليس هو من المطيمة فى الدِّين فى شىء ، ولا خارجاً[1] عن قول المسلمين ، حتى يجعلَهم فى جانبٍ والإمامَ فى جانب ، وإنما المطيمة فى الدين ، والسوء فى الفهم أن يظُنّ العاقل انسلالَ إمام الحرمين من رِبْقة المسلمين ، ولا يحلّ لأحدٍ أن ينسُب إليه أنه قال إن اللهَ لا يُحيط علماً بالجزئيات ، من هذا الكلام.

وأما اعتذار المازَرِىّ بأنه خاض فى علوم من الفلسفة ، إلى آخره ، فهذا العذر أشدّ من الذنب .

ثم قال المازَرِىّ فى آخر كلامه : لعل أبا المعالى لا يخالف فى شىء من هذه الحقائق ، وإنما يريد الإشارة إلى معنى آخر ، وإن كان مما لا يحتمله قوله « إلا على استكراه وتعسيف »

ونحن نقول : إنما أشار إلى معنى آخر ، وقد أريناكه واضحا .

وقال الشريف أبو يحيى ، بعد ما نال من الإمام وأفرط ، تبعا للمازَرِىّ: يمكن الاعتذارُ عن الإمام فى قوله : « يستحيل تعلُّق علم البارى تعالى بما لا يتناهى ، آحادا على التفصيل ، بل يسترسل عليها استرسالا » بتمهيد أمرٍ ، وهو أن الحدّ الحقيقىّ فى المِثْلَين أن يقال : هما الموجودان اللذان تعددا فى الحِسّ[2] واتحدا فى العقل ، وحَـدُّ الخلافين أنهما الموجودان المتعددان فى الحِسّ[2] والعقل ؛ ألا ترى أن البياضين والسوادين وغيرَهما من المِثلين متعددان فى الحِسّ بالمحلّ ، وفى العقل متحدان ، والسواد والبياض وغير ذلك من المختلفات متعددان حِسّا وعقلا. وإذا تقرر هذا فيمكن أن يقال : إنما أراد بقوله : « يسترسل عليها استرسالا » للأمثال المتفقة فى الحقيقة ؛ فإن العلم يتعلّق بها ، باعتبار حقيقتها تعلُّقاً واحدا، فإن حقيقتها واحدة ، كالبياض مثلا ، فإن آحاده لا تختلف حقيقة ، فعبَّر عن هـذا بتعلُّق العلم بالأمثال جملة ، يريد العلم بالحادث ، وإن كان العلم القديم يفصِّل ما يقع منها ، مما[3] عُلم أنه يقع فى زمان دون زمان ، ومَحَلٍّ دون مَحلّ . انتهى .

---

(١) فى الأصول : « خارج » . (٢) فى المطبوعة : « الجنس » . والتصويب من د .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى د : « فيما » .

وأقول: هذا راجع إلى ما قلناه ، بل هو زائد عن كلام الإمام ؛ لأنه يدّعى أن المماثلات لا تُعرَف إلا بحقيقتها ، ولا شك أنها ممتازة بخواصّها .

ثم قال أبو يحيى : والذى يَعْضُد هـذا التأويلَ ما ذكره فى الـكلام مع الشهود [١] فى « الفتح » حيث قال : فإن الربَّ تعالى كان عالما فى الأزَل بتفاصيل ما لم يقع ، فكيف يذكر فى أول الـكتاب أمرا وينقضه فى آخره ؟ هذا بعيد ممّن له أدنى فطنة فى العلوم ، فكيف بهذا الرجل المتبحِّر فى العلوم ؟ فيكون هـذا تعضيدَ ما ذكرناه من التأويل له ، وإن كان الـكلام الأوّل قلِقاً جدا ، وظاهره شنيع ، أو يكون ما ذكره آخرا من التصريح بعدم تعلّق العلم بما لا يتناهى تفصيلا مما تُقُوِّل عليه ودُسَّ عليه فى كتابه ، وقد يعقل [٢] ذلك ، والله أعلم بما وقع من ذلك . انتهى .

قلت : وإنى أستبعد[٣] أن يكون كما ذكر من أنه افتُرِىَ عليه ودُسَّ فى كتابه . ويشهد لذلك تصريحه فى « الشامل » بأنه تعالى يعلم ما لا يتناهى على سبيل التفصيل ، وأنه متميّزٌ بعضُه [٤] عن بعض .

وقد أطلنا الـكلام فى هـذه المسألة ، ولو لا يستعيب السُّفهاء على هـذا الإمام بها لَمَا تـكلّمنا عليها .

﴿ ذكر بقايا من ترجمة إمام الحرمين ، رضى الله تعالى عنه ﴾

أخبرنا الحافظ أبو الفتح محمد بن عبد اللطيف بن يحيى السُّبكىّ ، بقراءتى عليه ، أخبرنا علىّ بن عمر الوانىّ [٥] ، سماعا ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الويبنى ، سمّاعا عليه ، أخبرنا الشريف قَوام الدين عَرْبشاه بن أحمد بن عبد الرحمن العَلَوىّ ، قاضى نَهاوَند ، سماعا.

---

(١) كذا فى المطبوعة . وفى د : « اليهود » .
(٢) كذا فى المطبوعة . وفى د : « يغفل » .
(٣) فى المطبوعة : « يستبعد » . والمثبت من د .
(٤) فى المطبوعة : « يتميز بعضها » . وأثبتنا ما فى د .
(٥) كذا فى الأصول . ولم نجد هذه النسبة ولعل صوابها : « الونى » بفتح الواو وفى آخرها نون مشددة . اللباب ٣ / ٢٨٠

ح : وقرأت على أبي الفرج عبد الرحمن بن شيخنا الحافظ أبي الحجّاج يوسف بن عبدالرحمن المِزّيّ، أخبرتك حرية[1] بنت عامر بن إسماعيل، بقراءة وَلَدِ لك[2] عليها وأنت حاضر في الثالثة، قالت : أخبرنا عربشاه، إجازةً ، أخبرنا الحواريّ ، قراءةً عليه ، وأنا أسمع بنيسابور سنة خمس وثلاثين وخمسمائة في شهر رمضان ، أخبرنا الإمام فخر الإسلام ركن الدين إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجُوَيْنيّ الخطيب ، رحمه الله ، أخبرنا والدي الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف ، أخبرنا أبو نُعَيم عبد الملك بن الحسن الأَزْهَرِيّ ، أخبرنا أبو عَوانة يعقوب بن إسحاق الحافظ ، حدثنا عمر بن شَبَّة النُّمَيْرِيّ[3] ، حدثنا عبدالوهّاب بن عبدالمجيد الثّقفيّ ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، يقول: أخبرني محمد بن إبراهيم قال : سمعت عَلْقمة بن وَقّاص اللّيثيّ ، يقول : سمعت عمر بن الخطاب ، يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ[4] وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا [يُصِيبُهَا][5] أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

ومن شعر إمام الحرمين رحمه الله تعالى ، وقد قدمنا من كلام الباخَرْزيّ مايدلّ على أنه كان لا يسمح بإخراجه ، ولكن أنشدوا له :

أَصِخْ لن تنالَ العِلمَ إلا بستّةٍ   سأُنْبِئك عن تفصيلها ببَيانِ[6]
ذَكاءٌ وحِرصٌ وافْتِقارٌ وغُرْبةٌ   وتَلْقِينُ أُسْتاذٍ وطُولُ زَمانِ[7]

ووجدت بخطّه ، رضي الله عنه ، في خطبته ، للغياثي ، وهو عندي بخطه ، مما خاطب به نظام الملك ومن خطِّه نقلت :

(١) كذا في المطبوعة . وفي د : « حرمه بنت تمام » .
(٢) كذا في المطبوعة . وفي د : « والدك » .
(٣) في الأصول « النمرى » وأثبتنا الصواب من العبر ٢/٢٥ ، تقريب التهذيب ٢/٥٧
(٤) كذا في المطبوعة . وفي د : « بالنية » . (٥) ساقط من د وهو من المطبوعة .
(٦) في المطبوعة : « أخي لن تنال » . والمثبت من سائر الأصول .
(٧) في المطبوعة : ، د : « وحرص واجتهاد وبلغة » . وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى .

فــلا زال ركْبُ المُعْتَفِينَ مُنيخةً ... لِذِرْوَتِكَ العُليا ولا زِلْتَ مَقصِدَا

تَدِينُ لكَ الشُّمُّ الأنوفِ تَخَضُّعاً ... ولو أنَّ زُهْرَ الأُفْقِ أبدت تَمرُّدَا(١)

لجاءتك أقطارُ السماء تجرُّهــا ... إليك لِتعفو أو لِتُورِدَهـا الرَّدى(٢)

وما أنا إلا دَوْحةٌ قــد غرَسْتَها ... وسَقَّيْتَها حتى تَمادَى بها المَدى(٣)

فلما اقْشَعرَّ العُودُ منهـا وصَوَّحَتْ ... أتتك بأغصانٍ لهـا تطلبُ النَّدَى

ثم رأيته قد ضرب على البيتين الأخيرين ، وسُرِرت بذلك ، فإنى سمعتُ الشيخَ الإمام رحمه الله ، يحكى عن شيخنا أبى حَيّان أنه كان يتعاظمُهما ، ويقول : كيف يرضى الإمام أن يخاطِب النظام بهذا الخطاب ؟ ثم يذُمّ الدنيا التى تُحْوِج مثل الإمام إلى مثل ذلك .

﴿ مناظرتان اتفقتا بمدينة نيسابور ، بين إمام الحرمين ، والشيخ أبى إسحاق الشِّيرازىّ ، عند دخول الشيخ رسولا إلى نيسابور ، نقلتهما من خط الشيخ تقىّ الدين أبى عمرو بن الصّلاح فى مجموع له ﴾

● سئل الشيخ الإمام أبو المعالى الجُوَيْــنِىّ عمَّن اجتهد فى القِبْلة وصَلّى ثم تيقَّن الخطأ ، فاستدل فيها بأنه تعيَّن له يقين الخطأ فى شرط من شروط الصلاة ، فلزمه الإعادة ، كما لو تيقَّن الخطأ فى الوقت .

اعترض عليه الشيخ الإمام أبو إسحاق الشِّيرازىّ بأن قال : لا يجـوز اعتبار القِبلة بالوقت ، فإنّ أمْر القِبْلة أخفُّ من أمر الوقت ، والدليل عليه شيآن :

أحدها : أن القِبْلة يجوز تركها فى النافلة فى السَّفر ، والوقت لا يجوز تركه فى النوافل المؤقتة كصلاة العيد(٤) وسُنَّة الفجر فى السفر ، وإن استويا فى كونهما شرطين .

---

(١) فى س وحدها : « يلين لك الشم الأنوق » .

(٢) فى س وحدها : « السماء يحبوها » ولعلها : بجندها .

(٣) فى المطبوعة : « وأسقيتها » . والمثبت من س ، د . (٤) فى س وحدها : « العيدين » .

والثانى : أن القِبْلة يجوز تركها فى الفَرْض فى شِدّة الحرب ، والوقت لا يجوز تَرْكه فى شدة الحرب فى الفرض .

فقال الشيخ أبو المعالى : لا خلاف بين أهل النَّظَر أنه ليس من شَرْط القياس أن يشابه الفَرْعُ الأصلَ من جميع الوجوه ، وإنما شرْطه أن يُساوِيَه فى عِلّة الحُكْم ، فإذا استويا فى عِلّة الحُكْم لم يَضُرّ افتراقُهما فيما سواها ، فإنه لو اعتُبِر تساويهما فى كل شىء لم يصحّ القِياس ، لأنه ما من شىء يُشبه شيئاً فى أمرٍ إلا ويخالفه فى أمر[١] ، ثم كون أحدِهما أخفّ والآخر آكدَ لا يمنع الاعتبار ؛ ألا ترى أنّا نقيس الفَرْض على النَّفْل ، والنفل على الفرض ، وإن كان أحدهما أخفّ والآخر آكَد ، ونقيس العبادات بعضها على بعض ، مع افتراقها[٢] فى القوة والضعف ، ونَقِيس الحقوقَ بعضها على بعض ، وإن كان بعضها أخفّ وبعضها آكد ، فكذلك هنا يجوز أن أعتبر القِبلة بالوقت ، وإن كان أحدهما آكد ، والآخر أخفّ .

وجواب آخر : أنه كما يجوز[٣] تَرْك القِبلة مع العِلْم فى النافلة فى السفر والحرب ، فالوقت أيضا يجوز تركه فى الجمع بين الصلاتين فى السفر ، ولا فارقَ بينه وبين القِبْلة ، بل القِبلة آكد من الوقت ، ألا ترى أنه لو دخل فى صلاة الفرض قبل دخول الوقت ، مع العلم انقلبت صلاته نَفْلا ، ولو دخل فى الفرض إلى غير القِبْلة لم تنعقد نفلا ، فدل على أن القِبْلة آكدُ من الوقت .

فقال له الشيخ أبو إسحاق : أما قولك : « إنه ليس من شرط القياس أن يساوِىَ الفرعُ الأصلَ من كل وجه ، بل يكفى أن يساويه فى علة الحكم ، ولا يضر افتراقهما فيما سواه » يعارضه أنّ من شرط القياس أن يُرَدّ الفَرْع إلى نظيره ، وهذا الأصل ليس بنظير للفرع ، بدليل ما ذكرتَ ، فلم[٤] يصح القياس ، ولأن افتراقهما فيما ذكرتَ من جواز

(١) فى المطبوعة : « أمور » . والمثبت من س ، د .

(٢) فى الأصول : « افتراقهما » . (٣) كذا فى المطبوعة . وفى س ، د ، والطبقات الوسطى : « كان يجوز » . (٤) فى المطبوعة : « فلا » . والمثبت من سائر الأصول .

تركُ القِبْلة فى النافلة فى السفر وشدة الحرب ، وأن ذلك لا يجوز فى الوقت دليلٌ على أنهما لا يستويان فى العِلّة ؛ لأنهما لو استويا فى العلّة لاستويا فى النّظير ، وإذ لم يستويا فى العلّة لم يصحّ القياس .

وقولك : « لِمَ[1] إذا كان أحدُها أخفّ والآخر آكد لم يَجُز قِياس أحدها على الآخَر » ؛ لأنه إذا كان أحدها آكد والآخر أخفّ دلّ على أن أحدها ليس بنظير للآخَر ، ولا يجوز قياس الشيء على غير نظيره .

وقولك « إنّا نقيس النَّفل على الفرض ، وأحدها آكد ، ونقيس العبادات بعضها على بعض ، والحقوقَ بعضها على بعض ، مع اختلافها » غير صحيح ؛ لأنه إذا اتفق فيها مثل ما اتفق ها هنا ، فأنا أمنع من القياس ، وإنما أُجيز القياس فى الجملة ، فإذا بلغ الأمر إلى التفصيل ، وقِيس[2] الشيء على غير نظيره لم أُجوِّز ذلك ، وهذا كما نقول : إن القياس فى الجملة جائز ، ثم إذا اتفق منه ما خالف النصَّ لم يجز ، ولا نقول : إن القياس فى الجملة جائز ، فوجب أن يجوز ما اتفق منه ، مخالفا للنّصّ .

وقولك : « إنه يكفى أن يستويا فى عِلّة الحُكْم ، ولا يَضُرّ افتراقهما بعد ذلك » لا يصحّ ؛ لأنه [لا][3] يكفى أن يستويا فى علّة الحكم ، غير أنى لا أسلِّم أنهما استويا فى عِلّة الحكم ؛ لأن افتراقهما فيما ذكرتَ يدلّ على أنهما لم يستويا فى عِلّة الحكم .

وقولك : « إنه ليس من شرط القياس أن يستوىَ الأصلُ والفرع فى جميع الأحكام ؛ لأنه لو شُرِط ذلك انسدّ باب القياس » يعارضه أنه ليس من شَرْط الفرق أن يفارِق الفرعُ الأصلَ فى جميع الأشياء ؛ لأنه لو شُرِط ذلك انسدّ باب الفَرْق ، والفرق مانع ، كما أن القياس جامع .

وأما قولك : « إنه كما يجوز تركُ القِبْلة فى النافلة فى السفر ، وشدّة الحرب فكذلك

(١) فى المطبوعة ، د : « ثم » . وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « وقيس لى » . والمثبت من سائر الأصول .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى .

يجوز ترك الوقت في الجمع بين الصلاتين » لا يصح ؛ لأن ترك الوقت في الجمع ليس على سبيل التخفيف لموضع العُذر ، وإنما هو من سُنَن النُّسُك ، فلا يدل ذلك على التخفيف ، كما لا يدل[1] الاقتصار في الصبح على الركعتين على أنها أضعف من الظهر والعصر . وليس كذلك ما ذكرناه من ترك القِبْلة في النافلة في السفر ، والفريضة في الحرب ؛ لأن ذلك أجيز لتخفيف أمر القِبْلة في العذر ، فهو كالقَصْر في الظهر والعصر في السفر .

وأما قولك : « إنه إذا دخل في الفرض قبل الوقت انعقد نفلا ، ولو دخل فيه وهو غير مستقبل القِبلة لم تنعقد له الصلاة نفلا » فإن ما قبل الوقت وقتٌ للنَّفْل ، وغير القِبْلة ليس بموضع للنفل من غير عذر .

فقال الشيخ أبو المعالي : أما قولك : « إني لا أسلِّم أن هذا عِلة الأصل » فهذا من أهم الأسْوِلة[2] وأجودها ، ولكن كان من سبيلك أن تطالبني به وتصرِّح به ، ولا تَكَنَّى عنه ، فلا أقبله بعد ذلك .

وأما قولك : « إنه إن كان ما ذكرت يسدّ باب القياس ، لأنه ما من فرع يشابه أصلا في شيء إلا ويفارقه[3] في أشياء ، فما ذكرتَ أيضا يمنع الفرق ؛ لأنه ما من فَرْع يفارق أصلا في شيء إلا ويساويه في أشياء » ، فصحيح ، إلا أنك إذا أردتَ الفرق فيجب أن تبيِّن الفرق ، وتدُل عليه ، وتردّه إلى أصل ، ولم تفعل ذلك ، وإن تركتَ ما ذكرتُ ، واستأنفتَ فرقًا تكلمتُ عليه .

وأما قولك : « إن هذا نظير ؛ لأنه تركَ[4] القبلة في النافلة في السفر وفي الفرض في الحرب » فغير صحيح ؛ لأن فيما ذكرت تَتْرُكُ القِبلةَ لعُذر من جهة العَجْز ، فجاز أن يسقط الفرض

---

(١) في المطبوعة ، د : « لا يدل على » . وأثبتنا ما في س ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : « الأسؤلة » والتصويب من سائر الأصول . والأسولة هي الأسئلة ، وهي لغة حكاها ابن جني . اللسان (س و ل) .

(٣) في المطبوعة : « ويفارقه فيه في » . والمثبت من سائر الأصول .

(٤) في المطبوعة : « يترك » . وأثبتنا ما في سائر الأصول . وقد وضعت فتحة على الكاف في الطبقات الوسطى .

معه ، وهاهنا تُرِكَ للاشتباه ، وليس الترك للعجز كالترك للاشتباه ، ألا ترى أن المستحاضة ومَنْ به سَلَسُ البول يصلّيان مع قيام الحدَث ، ولو ظَنّ أنه متطهِّر وصلّى لم يسقط الفرض .

وأما قولك : « إن تَرْك الوقت فى الجَمْع لِحَقّ النُّسُك على وجه العبادة » فلا يصح ؛ لأنه لو كان لهذا المعنى لَوجب إذا أخّر العصر إلى وقتها ألا يصح ، لأنه فعل العبادة على غير وجهها ، فدَلّ على أنه على وجه التخفيف لِحَقّ العُذْر .

وجواب آخر من حيث الفقه : أنا فرّقنا بين الوقت والقِبْلة ؛ لأن الحاجة تدعو إلى ترك القِبْلة فى النافلة لعذر السفر ؛ لأنا لو قلنا : إنه لا يجوز تَرْك القِبْلة أدّى إلى تحمُّل المشقة ، إن صلّاها أو تركها ، ولا مشقةَ فى ترك الوقت ؛ لأن السُّنن الراتبة مع الفرائض تابعة للفرائض فيصليها فى أوقاتها ، وكذلك فى شِدّة الحرب[1] الحاجةُ داعيةٌ إلى ترك القِبْلة ، فإنا لو ألزمناهم استقبالَ القِبْلة أدّى إلى هزيمتهم أو قتلهم ، ولا حاجةَ بهم إلى تَرْك الوقت ، فإنه يصليها فى وقتها وهو يقاتل .

فقلت له : أما قولك : « إنه كان يجب أن تطالبَنى بتصحيح العِلّة وتصرّح ولا تكنِّى » فلا يصحّ ؛ لأنى بالخيار بين أن أطالِبَك بتصحيح العِلّة ، وبين أن أذكر ما يدلّ على فسادها ، كما أن القائسَ بالخيار ، بين أن يذكر عِلّة المسألة ، وبين أن يذكر ما يدلُّ على العِلّة ، والجميع جائز ، فكذلك هاهنا .

وأما قولك : « إن الجمع لو كان للعبادة لما جاز التأخير » لا يصح ؛ لأنه لا يجوز التأخير ؛ لأنه يفعلها فى وقتها ، وتقديمها أفضل ؛ لأنه وقتٌ لها على سبيل القُرْبة والفضيلة .

وأما قولك : « إنّ تَرْك القِبْلة فى النافلة والحرب للعجز أو المشقة » فلا يصح ؛ لأنه كان يجب لهذا العجز أن يترك الوقت ، فتؤخَّر الصلاة فى شدة الخوف ليؤدّيَها على حال الكمال ، ويتوفّر على القتال ، ولمّا لم يجز ترك الوقت وجاز ترك القِبْلة دَلّ على أن فرض القِبْلة أخفّ من فرض الوقت ، فجاز أن يكون الاشتباه عذرا فى سقوط فرض القِبْلة ، ولا يكون عذرا فى ترك الوقت [وهذا][2] آخرها .

---

(١) كذا فى المطبوعة . وفى سائر الأصول : « الخوف » .

(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى سائر الأصول .

قال ابن الصلاح : نقلتها من خط الشيخ أبى على بن عمّار، وقال نقلتها من خط رجل من أصحاب الشيخ أبى إسحاق ، وذكر فى آخر الخط أنه كتبها من خط الشيخ الإمام أبى إسحاق . وقوله فيها : فقلت له هذا حكاية قول الشيخ أبى إسحاق[1] وهو دليل أنها نُقلت من خطه.

قلت : وقول الشيخ أبى إسحاق فى جوابه: « تَرْكُ الوقت فى الجَمْع ليس للتخفيف بل هو من سُنَن النُّسُك » يقتضى أنه فهم عن إمام الحرمين أنه إنما استدلّ بالجَمْع الذى هو من سُنَن النُّسُك ، لا مُطلَق الجمع بين الصلاتين فى السفر ، إذ ذاك على سبيل التخفيف بلا إشكال ، وهو فهم صحيح عن الإمام ، فإنه لم يُرِدْ سواه ، كما يشهد به كلامه فى أجوبته ، ولم يتضح لى وجه التخصيص بجَمْع النُّسُك ، ولِمَ لا وقعَ الاستدلال بمطلَق الجَمْع لعُذْر السفر ؟ وينبغى أن يُتأمّل هذا ؛ فإن الشيخين ماعدَلا عن ذلك إلا لمعنى، ولم نفهمه نحن .

﴿ المناظرة الثانية ﴾[2]

استدل الشيخ الإمام أبو إسحاق [3]رحمه الله بنيسابور[3] فى إجبار البكر البالغة ، بأن قال : باقية على بكارة الأصل ، فجاز للأب تزويجها بغير إذنها . أصله إذا كانت صغيرة .

فقال السائل : جعلتَ صورة المسألة عِلة فى الأصل ، وذلك لا يجوز .

فقال : هذا لا يصح ، لثلاثة أوجه :

أحدها : أنى ما جعلت صورة المسألة عِلة فى الأصل ؛ لأن صورة المسألة تزويج البكر البالغة من غير إذن ، وعِلّتى أنها باقية على بكارة الأصل ، وليس هـذا صورة المسألة ؛ لأن هـذه العِلة غير مقصورة على البكر البالغة ، بل هى عامة فى كل بكر ، ولهذا قِيسَتْ[4] على الصغيرة .

---

(١) بعد هذا فى المطبوعة : « وقوله فيها » وليس فى سائر الأصول .

(٢) سبقت هذه المناظرة فى ترجمة أبى إسحاق . الجزء الرابع ٢٥٢ .

(٣) زيادة من س وحدها . (٤) فى المطبوعة ، س : « قيست » . والمثبت من د ، والطبقات الوسطى ، ومما سبق فى الجزء الرابع .

الثانى : قولك « لا يجوز أن تجعل صورة المسألة عِلّة » دعوى لا دليلَ عليها ، وما المانع من ذلك ؟

الثالث : أن العِلَل شرعية ، كما أن الأحكام شرعية ، ولا يُنكَر فى الشرع أن يعلِّق الشارِعُ الحكم على الصورة مرّة ، كما يعلِّق على سائر الصفات ، فلا معنى المنع من ذلك ؛ فإن كان عندك أنه لا دليلَ على صحتها فطالِبْنى بالدليل على صِحّتها من جهة الشَّرع .

فقال السائل : دُلَّ على صِحّتها من الشَّرع .

فقال : الدليل على صحة هذه العِلّة الخبرُ والنَّظَر .

أما الخبر ، فما رُوى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » والمراد به الثيِّب ؛ لأنه قابلها بالبِكر ، فقال: « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ » فدَلَّ على أن غير الثيِّب ، وهى البكر ليست أحقَّ بنفسها[1] . وأقوى طريق تثبت به العِلّة نُطْق صاحب الشرع .

وأما النَّظَر فلا خِلافَ أن البِكْر يجوز أن يزوِّجها من غير نطق لبكارتها ، ولو كانت ثيِّبًا لم يجز تزويجها من غير نطق ، أو ما يقوم مقام النُّطْق عنده ، وهو الكتابة[2] ، ولو لم يكن تزويجها إلى الولىّ لَما جاز تزويجها من غير نطق .

اعترض عليه الشيخ الإمام أبو المعالى ابن الجُوَيْنِىّ ، فقال : المُعوَّل فى الدليل على ما ذكرتَ من الخبر والنَّظر ، فأما الخبر فإنه يحتمِل التأويلَ ؛ فإنه يجوز أن يكون المراد به أن الثيِّب أحقُّ بنفسها[3] ؛ لأنه لا يملك تزويجها إلا بالنطق ، والبِكر بخلافها ، وإذا احتمل التأويلَ أوَّلنا على ماذكرتُ[4] بطريقٍ يوجب العلمَ ، وهو أنه قد اجتمع للبِكر البالغة الأسبابُ التى تَسقط معها ولايةُ الولِىّ ، وتستقلّ بنفسها فى التصرف فى حق نفسها؛ لأن المرأة إنما تفتقر إلى الولىّ ؛ لعدم استقلالها بنفسها ، لصِغَرٍ أو جنون ، فإذا اجتمع فيها

---

(١) بعد هذا فى المطبوعة : « من وليها » وليس فى سائر الأصول ، ولا فيما سبق فى الجزء الرابع

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى: « الكناية » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومما سبق

(٣) بعد هذا فى المطبوعة : « من وليها » وليس فى سائر الأصول ، ولا فيما سبق .

(٤) الضبط بالضم من الطبقات الوسطى .

الأسبابُ التى تستغنى بها عن ولاية الولىّ لم يجُز ثبوتُ الولاية عليها فى التزويج بغير إذنها، ولأن [فى][1] الخبر ما يدلُ على صِحّة هذا التأويل من وجهين :

أحدهما : أنه ذكر الولىَّ وأطلق ، ولم يُفصِّل بين الأب والجدّ ، وغيرهما من الأولياء ، ولو كان المرادُ ولايةَ الإجبار لم يُطلِق الولاية ؛ لأن غير الأب والجد لا يملك الإجبارَ بالإجماع ، فثبت أنه أراد به اعتبار النطق فى حق الثيِّب ، وسقوطَه فى حق البِكر ؛ ولأنه قال : « وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا » فدل أنه أراد فى الثيِّب اعتبارَ النطق .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق فقال : لا يجوز حمْله على ما ذكرتَ من اعتبار النطق ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا » وهذا يقتضى أنها أحقُّ بنفسها فى العَقْد والتصرُّف دون النطق .

وقولك: « إنه أطلق الولىّ » فإنه عموم ، فأَحْمِلُه على الأب والجد ، بدليل التعليل الذى ذكره فى الثيِّب فإنه قال : « والثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » وذِكْرُ الصفة فى الحكم تعليلٌ ، والتعليل بمنزلة النص ، فيُخَصُّ به العموم ، كما يُخَص[2] بالقياس .

وقولك: « إنه ذكر الصِّمات فى حَقِّ البِكْر فدَلَّ على إرادته النطقَ فى حق الثيِّب » لا يصح ، بل هو الحجّة عليك ؛ لأنه لمّا ذكر البِكر ذكر صفة إذنها وأنه الصِّمات ، فلو كان المراد به فى الثيِّب النطقَ لما احتاج إلى إعادة الصِّمات فى قوله : « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ » .

وأما قوله[3]: « إن ها هنا دليلاً يوجب القَطْع » غير صحيح ، وإنما هو قياس على سائر الولايات ، والقياس يُتْرَك بالنَّص .

فقال الشيخ أبو المعالى : لا يخلو ؛ إما أن تدَّعىَ أنه نَصٌّ ؛ ودعواه لا تصح ؛ لأن النصَّ مالا يَحْتَمِل التأويلَ ، فإذا بطل أنه نَصٌّ جاز التأويل بالدليل الذى ذكرتُ[4].

---

(١) ساقط من المطبوعة ، د . وهو فى س ، والطبقات الوسطى ، وفيما سبق .
(٢) فى المطبوعة ، د : « به بالقياس » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى ، ومما سبق .
(٣) فى المطبوعة : « قولك » . والمثبت من سائر الأصول ، والجزء الرابع ٢٥٤ .
(٤) الضم على التاء من الطبقات الوسطى .

وأما قولك : « إنى أحمل الولىّ على الأب والجد » ، بدليـل التعليل الذى ذكره فى الخبر ، فليس بصحيح ؛ لأن ذكر الصفة فى الحـكم إنما يكون تعليلا . إذا كان مناسبا للحكم الذى عُلِّق عليه ؛ كالسرقة فى إيجاب القطع ، والثُّيوبةُ غير مناسبة للحكم الذى عُلِّق عليها ، وهى أنها أحقُّ بنفسها ؛ فلا يجوز أن تـكون عِلّة ؛ ولأن ما ذكرتَ ليس بقياس ، وإنما هو طريقٌ آخَر ، فجاز أن يُتْركَ له التعليل .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق ، فقال : أما التأويل فلا تصحّ دعواه ؛ لأن التأويل صَرْفُ الـكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ، كقول الرجل : رأيت حمارا ، وأراد به الرجلَ البَليد ، فإن هذا مستعمَل ، فجاز صَرْف الـكلام إليه ، وأما ما لا يُستعمل اللفظ فيـه ، فلا يصحُّ تأويل اللفظ عليـه ، كما لو قال : رأيت بغلا ، ثم قال : أردت به رجلا بليدا ، لم يُقبل ؛ لأن البغل لا يُستعمل فى الرجل بحال ، فـكذلك هاهنا قوله : « الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » .

وقولك : « ليس بتعليل ؛ لأنه لا يناسب الْحـكْم » لا يصح ؛ لأن ذكر الصفة فى الحـكم تعليل فى كلام العرب ، ألا ترى أنه إذا قال : اقطعوا السارقَ ، كان معناه لِسَرقته ، وإذا قال : جالِسِ العلماء ، كان معناه لعلمهم .

وقولك : « إنه إنما يجوز فيما يصلح أن يكون تعليلا للحكم الذى عُلِّق عليه كالسرقة فى إيجاب القطع » لا يصح ؛ لأن التعليل[1] للحكم الذى عُلِّق عليه طريقُه الشرع ، ولا يُنْـكر فى الشرع أن تُجعَل الثُّيوبة عِلّةً لإسقاط الولاية ، كما لا يُنـكر أن تُجعل السرقة عِلّةً لإيجاب القطع ، والزِّنا للجَلْد .

وقولك : « هذا الذى ذكرتَ ليس بقياسٍ » خطأ ، بل جعلتَ[2] استقلالها بهذه الصفات مُغنيا[3] عن الولاية ، ولا تصحُّ هذه الدعوى إلا بالإسناد إلى الولايات الثابتة فى الشرع ،

---

(١) فى المطبوعة : « تعليل الحـكم » . والمثبت من سائر الأصول ، ومما سبق فى الجزء الرابع ٥٥٢ وهناك خطأ يصلح بما هنا . (٢) فتح التاء من الطبقات الوسطى .

(٣) سبق فى الجزء الرابع : « معينا على الولاية » .

والولايات الثابتة فى الشرع إنما زالت بهذه الصفات فى الأصل ، فحُملت ولايةُ النكاح عليها ، وذلك يحصل بالقياس ، ولو لم يكن هذا الأصل لما صَحّ لك دعوى الاستقلال بهذه الصفات ، فإنه لا يُسلَّم أن الولايةَ تثبت فى حق المجنون والصغير بمقتضى العقل ، وإنما يثبت ذلك بالشرع ، والشرع ما ورد إلا فى الأموال ، فكان حَمْل النكاح عليه قياسا ، والقياس لا يعارِض النصَّ ، وقد ثبت أن الخبر نَصٌّ لا يَحتمل التأويل ، فلا يجوز تركه بالقياس ؛ ولأن هذا طريقٌ يعارضه[1] مثله ، وذلك أنه إذا كانت الأصول موضوعةً على ثبوت الولاية للحاجة وسقوطِها بالاستقلال بهذه الصفات ، فالأصول موضوعة على أن النُّطق لا يُعتبر إلا فى موضع لا يثبت فيه الولاية ، وقد ثبت أن النطق سقط فى حق البِكْر فوجب أن تثبت الولايةُ عليها .

فقال الشيخ الإمام أبو المعالى : النطق سقط نَصًّا[2] .

فقال الشيخ الإمام أبو إسحاق : هــذا تأكيد ؛ لأن سقوطه بالنصّ دليلٌ على ما ذكرتُ[3] .

وهذا آخر ما جرى بينهما . والله أعلم .

﴿ ومن الفوائد والمسائل والغرائب عن إمام الحرمين رحمه الله تعالى ﴾

• قال فى « النهاية » فى « باب دية الجنين » فيما إذا ألقت المرأة لحما وذكر القوابِل أنهن لا يدرِين هل هو أصل للولد أو لا : لا يتعلّق به أُمّيةُ الولد ، ولا وجوب الغُرّة[4] ولا الكفارة . وهل يتعلّق به انقضاء العِدّة ؟ ذكر العراقيون فيه وجهين : أحدها أنه

---

(١) فى الجزء الرابع : « تعارضه مسألة » . (٢) كذا فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وفى س ، د ، والجزء الرابع ٢٥٦ : « أيضا » . وهو خطأ . (٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وإنما حكيت هاتين المناظرتين ، وإن كنت قد التزمت فى هذا الكتاب [يقصد الطبقات الوسطى] ألا أحكى المناظرات ، لجريانهما بين كبيرين مشهورين بالجدال ، ولأنهما غير مذكورتين إلا فى مجموع يخشى عليه العدم » . (٤) فى المطبوعة : « القود » والتصحيح من س ، د . والغرة : العبد نفسه أو الأمة . وأصل الغرة : البياض الذى يكون فى وجه الفرس . النهاية ٣ / ٣٥٣ .

لا يتعلّق به انقضاؤها ، وهو الأصح ؛ لأنّا نُفَرِّع على اتّباع قول القوابل ، ولو قُلْنَ : إنه ليس لحم وَلَدٍ ، فلا يتعلّق به انقضاء العِدّة ، فإذا قُلْنَ : لا ندرى ، فالأصل بقاء العِدّة، نخرج مِمّا ذكرناه فى هـذا الفصل[١] أن القوابل لو قُلْنَ فى العَلَقَة إنها أصل الولد ، ففى انقضاء العِدّة بوضعها خلاف ، ولو شككن فى اللحم ففى تعلّق انقضاء العِدّة به وجهان للمراقيين . والخلاف فى المسألتين جميعا بعيد . انتهى .

فقد صَرّح فى[٢] حالة شكّهِنّ بحكاية وجهين ، وكرّر ذكر ذلك ، وبه يُستدرَك على الرافعىّ ، ثم النَّوَوِىّ دعواها أنه لا خلاف فى صورة الشكّ ، وأنه لا يحصل انقضاء العِدّة به .

● ذكر الإمام فى كتابه المسمى « بالمَدارِك » أن الطلاق فى الحيض ليس حراما. قال: وإنما الحرام تطويل العِدّة .

وهذا يؤيد أحدَ وجهين حكاها النَّوَوِىّ عن حكاية شيخه الكمال سَلار[٣]، فيما إذا راجع بعد طلاقه فى الحيض ، هل يرتفع الإثم ؟ .

والمشهور أن طلاق الحائض حرام .

● لو غصب العَبْدَ المرتدّ غاصبٌ فقتله ، فلا شىء عليه ، وإن مات فى يده . قال الإمام فى « النهاية » فى أثناء « السير فى باب إظهار دين الله » : إنه يجب الضّمان .

قال الإمام فى « باب زكاة الفطر » من « النهاية » وقد ذكر القُدْرة على بعض الصاع : كل أصل ذى بَدَل فالقُدرة على بعض الأصل لا حُكْمَ لها، وسبيل القادر على البعض كسبيل العاجز عن الكل . ثم ذكر ما يُستثنى من هذا الضابط ، إلى أن قال : وكذلك إذا انتقضت الطهارة بانتقاض بعض المحل ، فالوجه القَطْعُ بالإتيان بالمقدور عليه ، وقد ذكر بعض الأصحاب فيه اختلافا بعيدا . انتهى .

ومنه أخذ شارح « التعجيز » مصنِّف ابن يونس إثباتَ خلاف فى المسألة ، وقد تكلمنا

---

(١) فى س وحدها : « الأصل » . (٢) فى المطبوعة : « خرج من » . وأثبتنا ما فى س ، د. لكن فى د : « من » مثل المطبوعة . (٣) سيترجمه المصنف فى الطبقة السادسة .

عليه فى جواب أسئلة[١] سألنى عنها الشيخ شهاب الدين الأذرَعِىّ فقيه [أهل][٢] حلَب ، نفع الله به .

● قال الإمام رحمه الله قُبَيْل «باب الرجعة» من «النهاية» : فرْع ، الزوج إذا ادَّعى اختِلاع امرأته بألف درهم ، فأنكرته ، فأقام شاهدا وحلَف معه أو شاهدا وامرأتين ثبت المال ، فإن المالَ يثبت بما ذكرناه ، أما الفُرْقة فقد ثبتت بقوله ، ولو ادَّعت المرأة الخُلْع فأنكر الزوج فلا بدَّ من شاهدين ، فإنَّ غرضها إثبات الفُرْقة .

قال الشيخ أبو على : لو ادَّعى على المرأة الوطء فى النِّكاح وغرَضُه إثباتُ العِدّة والرَّجعة فلا يُقبل منه إلا شاهدان ، إن أراد إقامة البينة .

● ولو ادَّعت المرأة مَهْرًا فى النِّكاح وأنكر الزوج أصْلَ النكاح ، فأقامت شاهدا وحلَفت يمينا على النكاح ، وغرضها إثبات المَهْر . قال الشيخ : لم يثبت شىء بخلاف ما قدَّمناه ؛ وذلك أن النكاح ليس المقصود منه إثباتَ المال ، وإنما المال تابع ، والنكاح لا يثبت إلا بشهادة عدْلين .

وكان شيخى يقول : يثبت المَهْر إذا قصدتَه ، وماذكره الشيخ أبو على أفقه ، فإنها وإن أبدت مقصود المال فمقصودها فى النكاح غير[٣] المال ، والشاهد لهذا أن الشافعىّ رضى الله تعالى عنه لم يقض بانعقاد النكاح بحضور رجل وامرأتين ، وهذا يُشْعِر بأن النكاح من الجانبين لا يثبت إلا بعدْلين ، فلا يثبت شىء من مقاصده .

وفى المسألة احتمال على حال ، وسأجمع بتوفيق الله فى « الدعاوَى والبيِّنات » قواعدَ المذهب ، فيما يثبت بالشاهد والمرأتين ، وما لا يثبت إلا بعدْلين ، وإلى الله الابتهالُ فى تصديق الرجاء وتحقيق الأمل ، وصَرْف ما سميت[٤] فيه إلى نفع المسلمين . انتهى .

ذكره آخر الطلاق وقُبَيْل الرَّجْعة ، والمقصود منه أنه حكى وجهين فى ثبوت الصَّداق بشاهد ويمين ، وأن الأفقه عنده عدمُ ثبوته ، وهو خلاف ما جزم به الرافعىّ ومن تبعه

(١) فى المطبوعة : « مسألة » . والمثبت من س ، د .   (٢) زيادة من س وحدها .
(٣) فى المطبوعة : « عين » . والمثبت من س ، د .   (٤) فى س وحدها : « نتعب » .

فى « كتاب الشهادات » ؛ فإنهم جزموا بأنه يثبت بشاهد ويمين، ولعدم الثبوت اتجاه ظاهر؛ فإن المذهب فى رجل وامرأتين شَهِدوا بهاشِمةٍ قبلها إيضاح ، عَدَمُ وجوب أَرْش الهاشِمة ؛ لأن الموضحة التى قبلها واجبها القِصاص ، وهو مما لا يثبت برجل وامرأتين ، فرَدَدْنا شهادتهم فى أَرْش الهاشِمة مع صلاحية البيِّنة لها ؛ لأنها موجبة مال، وإنما رددناها لكونها بعضَ فِعْل لا يثبت برجل وامرأتين ، وهـذا دليل على أنا نردُّها فى الصداق المسمَّى[1] الذى ثبوته فَرْع ثبوت النكاح ، وإذا لم يثبت المَلْزُوم بهذه الشهادة فكيف يثبت اللازم ؟ فليُحْمَل جَزْمُهم بأن الصَّداق يثبت بشاهد ويمين على ما إذا وقعت الدعوى به مجرَّدة مع التصادق على أصل النكاح ، أما إذا وقعت بأصل النكاح فلا يثبت الصداق إلا على ما نقله الإمام عن شيخه ، والذى يظهر ، وذكر الإمام أنه الأفقه كما رأيتَ خلافه[2] ، وبذلك صرَّح الماوَرْدِىّ أيضا فقال : إذا اختلف الزوجان فى الصَّداق مع اتفاقهما على النكاح سُمِع فيه شهادة رجل وامرأتين ، ولو اختلفا فى النكاح لم يُسمع فيه إلا شهادة رجلين ؛ لأن الصداق مال ، والنكاح عَقْد ، ويصح انفرادها به ، ولو ادَّعت الزوجة الخُلْعَ وأنكر ، لم تُسْمع فيه إلا شهادة شاهدين ، ولو ادعاه الزوج وأنكرته [الزوجة][3] ، سُمِع فيه شهادة رجل وامرأتين ، والفرق بينهما أن بيِّنة الزوجة لإثبات الطلاق وبيِّنة الزوج لإثبات المال . انتهى لفظ « الحاوى » فيظهر أن ثبوت الصداق إنما هو فيما إذا ادعته المرأة مجرَّدا عن دعوى النكاح .

فإن قلت : كيف يُحْمَل جَزْمهم على ما إذا وقعت الدعوى به بمُجرَّده[4] ، وقد قال الرافعىّ : لو شهد رجل وامرأتان على صَداق فى النكاح يثبُت الصداق ؛ لأنه المقصود ؟

قلت : يُحْمَل على الدعوى بهما أو بالنكاح ، لا على الصداق بمُجرَّده ؛ لقوله فى نكاح. ولكن يصُدُّنى عن هذا الحَمْل أن ابن الرِّفعة صرَّح بأن المراد بهذه المسألة ما إذا ادَّعت

---

(١) فى المطبوعة ، د : « والمسمى » . وأثبتنا ما فى س . (٢) فى س وحدها : « بخلافه » .
(٣) زيادة من س وحدها . (٤) فى المطبوعة ، د : « مجردة » . وأثبتنا ما فى س . وسيأتى له نظير .

النكاحَ لإثبات المهر ، ونبَّه على ماذكرناه من كلام الإمام ، وأشار به إلى اختلاف كلامه ؛ فإن الذى جزم به فى الشهادات أنه يثبت ، وعليه دلَّت عبارة الغزَّالىّ ؛ فإنه قال فى «الوسيط» : ثم ليُمْلِ أن النكاح إن لم يثبت برجل وامرأتين ثبت فى حق المَهر[1] .

٤٧٦

عبد الملك بن محمد بن إبراهيم ، أبو سعد بن أبى عثمان الخَرْكُوشىّ*

وخَرْكوش ، بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الكاف ثم واو ساكنة ثم شين معجمة : سكة بمدينة نيسابور .

[2]أبو سعد النَّيسابُورِىّ[2] .

روى عن حامد بن محمد الرَّفَّاء ، ويحيى بن منصور القاضى ، وإسماعيل بن نُجَيْد ، وأبى عمرو بن مَطر ، وغيرهم .

روى عنه الحاكم ، وهو أكبر منه ، والحسن بن محمد الخَلّال ، وعبد العزيز الأَزَجىّ ، وأبو على[3] التَّنُوخِىّ ، وعلىّ بن محمد الحِنّائى ، وأبو علىّ الأهوازىّ ، والحافظ أبو بكر البَيْهقىّ ، وأبو الحسين محمد بن المهتدى بالله ، وأحمد بن على بن خَلَف الشِّيرازِىّ ، وآخرون .

وكان فقيها زاهدا من أئمة الدين وأعلام المؤمنين ، تُرْتَجَى الرَّحمة بذكره .

---

(١) جاء فى س : « هذا آخر المجلد الثامن من نسخة المصنف » .

* له ترجمة فى : الأنساب ١٩٥ ب ، وفيه : « أبو سعيد » ، تاريخ بغداد ١٠ / ٤٣٢ ، تبيين كذب المفترى ٢٣٣ ، ترجمة طيبة ، شذرات الذهب ٣/١٨٤ ، العبر ٣/٩٦ ، اللباب ١/٣٥٧ ، معجم البلدان ٢/٤٢١ ، ٤٢٥ .

ولم يذكر ابن السبكى سنة وفاة المترجم، وقد ذكرها الذهبي فى العبر ، وجعلها فى جمادى الأولى سنة ٤٠٧ وقال ابن السمعانى فى الأنساب : « وكانت وفاته فى سنة ست وأربعمائة بنيسابور ، وزرت قبره غير مرة » لكن ابن السبكى عاد فى الطبقات الوسطى — كما يظهر فى النقل الذى سنثبته فى آخر الترجمة — فذكر وفاته فى جمادى الأولى سنة سبع وأربعمائة .

(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى س ، د . (٣) فى س وحدها : « أبو القاسم » .

قال فيه الحاكم : إنه الواعظ الزاهد ابن الزاهد ، وإنه تفقه فى حداثة سنه ، وتزهّد وجالس الزهّاد والمُجرَّدين[1] ، إلى أن جعله الله خَلَفَ الجماعة ، ممن تقدمه من العُبَّاد المجتهدين ، والزهاد القانعين .

قال: وتفقه على أبى الحسن الماسَرْجِسى[2] .

قال : وجاور بحَرَم الله[3] ، ثم عاد إلى وطنه نيسابور ، وقد أنجز الله له وعده على لسان نبيّه صلى الله عليه وسلم : « إنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْداً نادَى جِبْرِيلُ بِذٰلِكَ فِى السَّمَاءِ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِى الأَرْضِ » .

فلَزِم منزله ومجالسه ، وبذل النفس والمال والجاه ، للمستورِين من الغرباء والمنقطعين والفقراء ، حتى صار الفقراء فى مجالسه ، كما حدَّثونا عن إبراهيم بن الحسين ، قال: حدثنا عمرو بن عون ، قال : حدثنا يحيى بن اليَمان ، قال : كان الفقراء فى مجلس سُفْيان الثَّوْرِىّ أمراء .

فقد وفَّقه الله لعمارة المساجد والحِياض والقناطر والدُّروب ، وكُسْوة الفقراء العُراة ، من الغُرباء والبَلَدِيَّة ، حتى بَنى دارا للمرضى ، بعد أن خُرِّبت الدور القديمة بنيسابور ، ووكَّل جماعة من أصحابه لتمريضهم ، وحَمْل ما بهم[4] (°إلى الأطبّاء ، وشراء الأدوية°) .

---

(١) فى المطبوعة : « والمتجردين » . وأثبتنا مافى سائر الأصول ، وتبيين كذب المفترى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، والتبيين : « وسمع بالعراق بعد السبعين والثلاثمائة » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، والتبيين : « مكة ، وصحب بها العباد الصالحين ، وسمع الحديث من أهلها الواردين » . (٤) فى التبيين : « مياههم » .

(٥) ساقط من س ، د . وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وبعد ذلك جاءت هذه التكملة فى الطبقات الوسطى ، والتبيين :

« ولقد أخبرنى الثِّقةُ أن الله تبارك وتعالى قد شفى جماعةً منهم ، فكساهم وزوَّدهم للرجوع إلى أوطانهم .

وقد صنف فى علوم الشريعة ، ودلائل النبوة ، وفى سِيَر العُبَّاد ، والزُّهَّاد ، كتباً نسخها جماعةٌ من أهل الحديث ، وسمعوها منه ، وسارت تلك المصنَّفات فى بلاد المسلمين .

هذا بعض كلام الحاكم . =

٤٧٧
عبد الواحد بن أحمد بن الحسين(١)
أبو سعد الدَّسْكَرِي(٢)

تفقه على أبي إسحاق الشِّيرازيّ .

قال ابن السَّمعانيّ : فقيه صالح ، دَيِّنٌ ورِع ، برع في الفقه ، وكانت له معرفةٌ بالأدب ، وارتقت درجته وارتفعت .

روى عن أبي عليّ الحسن بن علي بن المذهب، وغيره .

قلت : وقد حَجّ وأنفق مالا صالحا على المجاورين الفقراء بالحرَمَيْن ، وحُكِي أن الحاج عَطِشوا في تلك السنة فسألوه أن يَسْتَسْقِيَ لهم ، فتقدَّم وقال : اللهمّ إنك تعلم أن هذا بَدَنٌ لم يَمْضِك قَطُّ في لذة ، ثم استسق فسُقِيَ الناس .

مات في سنة ست وثمانين وأربعمائة .

= وقال أيضا : أقول : إني لم أرَ أجمعَ منه علماً وزُهداً وتواضُماً وإرشاداً إلى الله ، وإلى الزُّهد في الدنيا ، زاده الله توفيقا ، وأسعدنا بأيامه ، وقد سارت مصنفاته في المسلمين .

وقال الخطيب : كان ثقة ورِعاً صالحاً .

قلت : روى عنه الحاكم ، وهو أكبر منه ، والحسن بن محمد الخَلَّال ، وعبد العزيز الأَزَجِيّ ، والأســتاذ أبو القاسم القُشَيْرِيّ ، وأبو بكر البَيْهَقِيّ ، وأبو صالح المؤذِّن ، وأبو الحسين بن المهتدى بالله ، وآخرون .

توفي في جمادى الأولى سنة سبع وأربعمائة بنيسابور » .

(١) في الطبقات الوسطى : « الحصين » بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين .

(٢) بفتح الدال وسكون السين وفتح الكاف وفي آخرها راء : نسبة إلى الدسكرة ، اسم لعدة قرى . انظر معجم البلدان ٢/ ٥٧٥ .

٤٧٨
عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد البُوشَنْجِىّ

وهو والد الإمام إسماعيل البُوشَنْجِىّ .

وعليه تفقَّه أبو سعد إسماعيل بن أبى صالح المؤذِّن .

ذكره عبدالغافر ، وقال فيه : الفقيه الفاضل الورع الدَّيِّن ، من وجوه الفقهاء والمدرِّسين والمناظرين والعاملين بعلمهم ، الجارين على مِنهاج السلف الصالحين ، فى لزوم الفضل[1] ، والاشتغال بالعلم ، ولزوم الفقر والقناعة .

تفقه على أبى إبراهيم الفقيه الضرير .

ثم قال : توفِّىَ كهلا ، فى سابع عِشْرِى[2] المحرم ، سنة ثمانين وأربعمائة.

٤٧٩
عبد الواحد بن عبد الكريم بن هَوازِن

الأستاذ أبو سعيد بن الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، الملقَّب ركن الإسلام*

وسعيد فى كنيته بالياء ، أما أبو سعد بإسكان العين ، فذاك أخوه عبد الله . كلاهما ولد الأستاذ أبى القاسم ، وشِبْل ذلك الأسد الذى تَجِمُ دونه الضَّراغِم ، وقُرَّة عين تلك الذات الطاهرة ، وأحد ولدين بل أحد سِتة نجوم زاهرة .

وُلد عبد الواحد سنة ثمانى عشرة وأربعمائة قبل إمام الحرمين بسنة ، ونشأ فى العلم والعبادة ، وأخذ حظًّا وافرا من الأدب ، وكان مداوما على تلاوة القرآن .

سمع الحديث من والده ، وأبى الحسن على بن محمد الطَّرازِىّ ، وأبى سعد عبد الرحمن

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « القصد » .

(٢) فى المطبوعة : « عشر » . والمثبت من سائر الأصول .

* له ترجمة فى الأنساب ٣ ٥ ٤ ب ، أثناء ترجمة أبيه . العبر ٣/٣٣٩ .

ابن حَمْدان النَّصْرُوِىّ[1] ، وأبى حَسّان محمد بن أحمد بن جعفر المُزَكِّىّ ، وأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن باكُويه الشِّيرازىّ ، وأبى عبد الرحمن محمد بن عبد العزيز النِّيلىّ ، وأبى عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى المُزَكِّى ، وأبى نصر منصور بن رامِش ، والقاضى أبى الطيِّب الطبرىّ ، والقاضى أبى الحسن الماوَرْدِىّ ، وأبى بكر بن بِشران ، وأبى يَعْلى ابن الفَرّاء ، وخلق بنيسابور[2] والرَّىّ وبغداد وهَمَذان .

روى عنه ولده هِبة الرحمن ، وأبو طاهر السِّنْجِىّ ، وغيرهما .

وكان سماعه من الطِّرازىّ حضورا فى الرابعة أو نحوها .

ذكره عبد الغافر ، فقال : ناصر السُّنَّة ، أوحد عصره ، فضلا ونَفْساً وحالا ، وبقيةُ مشايخ العصر فى الحقيقة والشريعة ، نشأ صبيًّا[3] فى عبادة الله تعالى وفى التعلُّم ، خطب المسلمين قريبا من خمسَ عَشْرةَ سنة ، يُنشِئُ الخُطَب ، كلَّ جمعةَ خطبة جديدة جامعة للفوائد ، معدودة من الفرائد . انتهى .

قلت : أظنه وَلِىَ خَطابة الجامع المَنِيعىّ ، بنيسابور ، بعد موت إمام الحرمين ، فاستمرّ بها إلى أن مات .

وقال الإمام أبو بكر بن السَّمْعانىّ ، والد الحافظ أبى سعد فيه : شيخ نيسابور عِلْما وزهدا وورعا وصِيانة ، لا ، بل شيخُ خُراسان ، وهو فاضِلٌ مِلْءَ ثوبه ، ووَرِعٌ مِلْءَ قلبه ، لم أر فى مشايخى أورعَ منه ، وأشدَّ اجتهادا . انتهى .

وقال الحافظ أبو سعد : كان ذا عناية بتقييد أنفاس والده وفوائده ، وضَبْط حركاته وسكناته ، وما جرى له فى أحواله ، مَعْنِيًّا بحكايتها فى مجالسه ومحاوراته ، حافظاً للقرآن العظيم ، تَلَّاءً له ، يتلوه راكبا وماشيا وقاعدا ، صار فى آخر عمره سيِّدَ عشيرته ، وحج مُثْنِيا ، أى مرة ثانية بعد الثمانين وأربعمائة . انتهى .

(١) فى المطبوعة : « البصروى » . وفى د : « البصرى » . وفى س ، والطبقات الوسطى ، « النضروى » والمثبت هو الصواب . انظر فهارس الجزء الرابع .

(٢) فى المطبوعة : « سمع بنيسابور » . والمثبت من س ، د .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « صينا » بفتح الصاد وتشديد الياء المكسورة ، والنون .

قلت : وعاد إلى وطنه نيسابور ، وبقى بها منفردا عن أقرانه ، قائما بوظائف العبادة ، لا يَفْتُر ، إلى أن توفى سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، ودُفِن فى مدرستهم عند أبيه[1] وإخوته وجَدِّه لأمه أبى علىّ الدَّقَّاق .

{ ومن الفوائد والشعر عنه }

قال عبد الغافر : عقد لنفسه مجلس الإملاء عَشِيّات الجُمَع ، فى المدرسة النِّظامية ، بنيسابور ، فكان يُخَرِّج مجالس[2] الحديث ، ويتكلّم على المتون ، فيستخرج المشكلات ، ويستنبط المعانى والإشارات ، ويزيِّنها بالحكايات والأبيات ، وكان عَقْدُ مجلسه زمانَ الأستاذ زين الإسلام ، يعنى أباه[3] ، مقصوراً على جواب السائل وروايات الأخبار وحكايات السَّلَف والمشايخ ، من غير خَوْض فى الطريقة ودقائقها ، والغَوْص[4] فى حقائقها ، احتراماً لأيام الإمام . انتهى .

ومن شعره يقول[5] :

خَلِيلَىَّ كُفَّا عن عِتابِى فإننى ... خَلَعتُ عِذارِى فى الهوى وعِنانِى

تصامَمْتُ عن كلِّ اللَّامِ لأننى ... شُغِلْتُ بما قد نابَنى وعَنانِى

ومنه :

لَعَمْرِى لَئِنْ حَلَّ المَشِيبُ بمَفْرِقِى ... ورَثَّتْ قُوَى جِسْمِى ورَقَّ عِظامِى

فإن غرامَ الشوقِ باقٍ بحالِهِ ... إلى الحَشْر منه لا يكون فِطامِى[6]

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « أبويه » .

(٢) فى المطبوعة : « يخرج بنفسه الحديث » ، والمثبت من س ، د .

(٣) فى المطبوعة ، د : « يعنى أبا منصور » . وأثبتنا الصواب من س .

(٤) فى المطبوعة ، د : « والخوض » . والمثبت من س .

(٥) لم يرد من هذا الشعر فى س ، د سوى المصراع الأول فقط . والشعر بأكمله فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . (٦) فى المطبوعة : « غرام الشوق » بالغين المعجمة ، وأثبتناه بالمهملة من الطبقات الوسطى . والعرام : الحدة والشدة .

ومنه :

يا شاكيًا فُرْقَةَ شهر الصيامْ تَفِيض عيناه كفَيْض الغمامْ
ذلك من أوصاف من لم يَزَلْ حُضورُه البابَ بَنَمْت الدَّوامْ
دُمْ حاضرًا بالباب مستيقظًا وكلُّ شهرٍ لك شَهْرُ الصيامْ

٤٨٠

عبد الواحد بن محمد بن عثمان بن إبراهيم

القاضي أبو القاسم بن أبي عمرو البَجَلِي*

يقال : إنه من نسل جَرِير بن عبد الله [البَجَلِيّ][1] ، رضى الله تعالى عنه ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

جمع بين الفقه وأصوله .

سمع أحمد بن سَلْمان النَّجَّاد ، وجعفر الخُلْدِيّ ، ومحمد بن الحسن بن زياد النَّقَّاش وغيرهم .

قال الخطيب : كتبت عنه ، وكان ثقة[2] تقلَّد القضاء من قِبَل أبي عليّ التَّنُوخِيّ ، على دَقُوقا وخانيجار[3] ، وذكر أنه تقلَّد أيضا قضاء جازر[4] ، ثم عُكْبَرَى [قال][5] ، وسمعته أملى عليّ نسبَه ، فقال : أبي ، محمد بن عثمان بن إبراهيم بن محمد[6] بن خالد بن إسحاق ابن الزِّبْرِقان بن خالد بن عبد الملك بن جرير بن عبد الله البَجَلِيّ .

---

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ١١ / ١٤ ، تبيين كذب المفترى ٢٣٨ .

(١) زيادة من س وحدها . (٢) بعدها في المطبوعة : « صدوقا » وليست في س ، د ، وتاريخ بغداد ، والتبيين . (٣) في الأصول ، د ، والتبيين : « وخانجان » . وأثبتنا الصواب من تاريخ بغداد . قال ياقوت : « خانيجار : بعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وجيم وآخره راء : بليدة بين بغداد وإربل قرب دقوقاء » معجم البلدان ٢ / ٣٩٤ . (٤) في الأصول : « حازر » بحاء مهملة ثم زاى . وأثبتناه على الصواب من تاريخ بغداد والتبيين . قال ياقوت في حرف الجيم : « جازر ، بتقديم الزاى المكسورة على الراء . . . قرية من نواحي النهروان من أعمال بغداد قرب المدائن » معجم البلدان ٢ / ٧ .

(٥) زيادة من س وحدها . (٦) ليس في تاريخ بغداد ، وهو في التبيين

قال : وتوفِّىَ يوم الاثنين الرابع عشر من رجب سنة عشر وأربعمائة ، ودُفن من الغد في مقبرة باب حَرْب .

٤٨١

عبد الوهَّاب بن علىّ بن داوريد

أبو حنيفة الفارسى المُلْحَمِىّ*

الفقيه الفَرَضِىّ .

قال الخطيب : حدَّثنا عن المُعافَى الجَرِيرىّ[١] ، وكان عارِفا بالقراءات والفرائض ، حافظا لظاهر فقه الشافعىّ .

مات فى ذى الحجة ، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة[٢] .

٤٨٢

عبد الوهَّاب بن محمد بن عبد الواحد بن محمد

أبو الفرج الفامِىّ الشِّيرازىّ

من أهل شِيراز .

ذكره [ولدُ][٣] ولده القاضى أبو محمد عبد الوهَّاب بن محمد بن عبد الوهَّاب الشِّيرازىّ

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٤١ ا ، تاريخ بغداد ١١/٣٣ ، طبقات القراء ١/٤٧٩ ، اللباب ٣/١٧٥ والملحمى : بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة وفى آخرها ميم ، هذه النسبة إلى الملحم ، وهى ثياب تنسج من الإبريسم . و « بن داوريد » وردت هكذا فى المطبوعة ، وطبقات القراء . وجاءت فى الطبقات الوسطى : « داورند » ، وفى س : « دوابه » بغير نقط . وفى د : « داوربه » ولم ترد فى الأنساب ، وتاريخ بغداد ، واللباب . وجاء اسم المترجم كاملا فى هذه المراجع : « أبو تغلب عبدالوهاب ابن على بن الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن زيد المؤدب » وجاءت كنيته فى طبقات القراء : « أبو ثعلب » .

(١) فى المطبوعة : « الجزرى » وفى س : « الخرزى » بغير نقط . وفى د : « الحريرى » . وفى الطبقات الوسطى : « الخزرى » وأثبتناه على الصواب من مصادر الترجمة . وهو المعافى بن زكريا .

(٢) وجاء فى تاريخ بغداد أنه ولد فى آخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة .

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د .

فى كتابه « تاريخ الفقهاء » وقال : إنه توفى فى سنة أربع عشرة وأربعمائة .

قال: وفيها ولدتُ[1] .

٤٨٣

عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رامين البغدادى ، الشيخ أبو أحمد*

تلميذ الدارَكىّ ، وشيخ الشيخ أبى إسحاق الشِّيرازىّ

ذكره فى « الطبقات » وقال : قرأ على الدارَكىّ ، وعلى أبى الحسن بن خَيْران ، وسكن البصرة ، ودرَّس بها ، وكان فقيها [أصوليًّا][2] ، له مصنَّفات حسنة ، فى الأصول . انتهى .

وقال ابن النجار : إنه سمع من الدارَقُطْنِىّ ، وحدَّث بالبصرة ، وتوفِّى فى شهر رمضان ، سنة ثلاثين وأربعمائة .

٤٨٤

عبد الوهّاب بن منصور بن أحمد

أبو الحسن المعروف بابن الْمُشْتَرِى الأهْوازِىّ**

كان إليه قضاء الأهواز ، وكانت له منزلة عند السلاطين .

مات يوم الجمعة حادى عشر ذى القعدة ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة . ترجمه ابن باطيش .

(١) فى المطبوعة : « ولد » ، ثم وصل الكلام بعبد الوهاب بن محمد ، صاحب الترجمة الجديدة ، كأنه هو المولود . وقد أثبتنا الصواب من سائر الأصول .

* له ترجمة فى : طبقات الشيرازى ١٠٤ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من ص ، د ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى

** له ترجمة فى تاريخ بغداد ٣٣/١١ ، وهى ترجمة أوفى مما عندنا . وقد جاءت كنية المترجم : « أبا أحمد » فى أصول الطبقات الكبرى . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

٤٨٥
عُبيدالله بن أحمد بن عبد الأعلى بن محمد بن مروان
أبو القاسم الرَّقِّىّ ، المعروف بابن الحرَّانى *

قال الخطيب : سألته عن مولده ، فقال : سنة[١] أربع وستين وثلاثمائة ، وتفقه ببغداد على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِينِىّ ، وسمع [بالموصل][٢] من نصر بن أحمد [٢] بن الخليل [٢] المَرْجِىّ[٣] : وأبى نصر المَلاحِمِى[٤] ، وابن حَبابة ، والمخلِّص ، وأبى حفص الكَتَّانِىّ وغيرهم .

روى عنه الخطيب ووثَّقه ، وعبد العزيز الكتَّانى ، وغيرُهما .

قال الخطيب : مات بالرَّحْبة ، وكان قد سكنها إلى أن توفِّى فى سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٢٥٧ ب ، تاريخ بغداد ١٠/٣٨٧ ، اللباب ١/٤٧٤ .

(١) فى تاريخ بغداد : « فى ربيع » .

(٢) ساقط من أصول الطبقات الكبرى ، وهو من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، والأنساب

(٣) بفتح الميم وسكون الراء وفى آخرها جيم ، هذه النسبة إلى قرية كبيرة شبه بليدة صغيرة بين بغداد وهمذان بالقرب من حلوان . اللباب ٣ / ١٢٣ . وترجم لصاحب النسبة ، فقال : أبو القاسم نصر ابن أحمد بن محمد بن الخليل المرجى . (٤) بفتح الميم وبعدها لام ألف وحاء وميم مكسورتان ، نسبة إلى الملاحم . اللباب ٣/١٩٦ ، وأبو نصر هو : محمد بن أحمد بن محمد .

٤٨٦
عبيد الله بن أحمد بن عثمان بن الفَرَج الأزهرىّ، أبو القاسم بن أبى الفَتْح

وهو الأزهرى الذى يُكثِر الخطيبُ الروايةَ عنه، ويُعرف أيضا بابن السَّوادِىّ*

ولد[1] سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وحدّث عن أبى بكر القَطِيعىّ، وابن مامى، والعَسْكرى[2]، وابن المظفَّر، وخلقٍ كثير.

قال الخطيب[3] : وكان أحدَ المَعْنِيِّين بالحديث والجامعين له، مع صِدق واستقامة ودوامِ دَرْس القرآن، سمعنا منه المصنَّفات الكِبار.

تُوفِّى فى[4] صفر سنة خمس وثلاثين وأربعمائة، وقد بلغ[5] ثمانين سنة، بل جاوزها بعشرة أيام.

٤٨٧
عُبَيد الله بن سلامة بن عبيد الله بن مَخْلَد

أبو محمد الكَرْخِىّ المعروف بابن الرُّطَبِىّ، أخو أحمد الذى قدمنا ذِكْره[6].

كان من أعيان الفقهاء.

---

* له ترجمة فى: الأنساب ٣٩١ ، ٣١٦ ا ، تاريخ بغداد ١٠/٣٨٥ ، شذرات الذهب ٣/٢٥٥ ، العبر ٣/١٨٣ ، اللباب ١/٣٨ ، ٥٧٤ ، النجوم الزاهرة ٥/٣٧ .

والسوادى فى نسبته : نسبة إلى سواد العراق ، كما ذكر صاحب الأنساب . وجاء فى الطبقات الوسطى وتاريخ بغداد : « لأن جده عثمان من أهل إسكاف قدم بغداد واستوطنها ، فعرف بالسوادى » وقد زاد الخطيب فى نسبته : « الصيرفى » . هذا وقد ترجم صاحب طبقات القراء ١/٤٨٥ لعبيد الله بن أحمد بن عثمان ، أبى القاسم الصيرفى ، ولم يزد على هذه النسبة . فلعله هو الأزهرى .

(١) فى تاريخ بغداد : « يوم السبت التاسع من صفر » .

(٢) فى المطبوعة ، د : « والعكبرى » . وأثبتنا ما فى س ، وتاريخ بغداد ، وهو فيه : الحسين بن محمد بن عبيد العسكرى . (٣) تصرف المصنف فى عبارة الخطيب .

(٤) فى تاريخ بغداد : « يوم الثلاثاء التاسع عشر من صفر » . (٥) فى س وحدها « كمل » .

(٦) لم يسبق لأحمد هذا ترجمة ، فإنه توفى سنة ٥٢٧ كما فى العبر ٥/٧١ ، وإنما تقدم ذكره فى تراجم الآخرين . انظر فهارس الجزء الرابع .

تفقّه على أبى إسحاق الشّيرازىّ ، وولى قضاء شَهْراباد ، والبَنْدَنِيجَيْن

توفى[1] سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

٤٨٨

عُبَيد الله بن عمر بن على بن محمد بن إسماعيل المقرى المعروف بابن البَقّال*

بالباء الموحدة ، من أهل بغداد .

كان فقيها مقرئا .

سمع أبا بكر[2] النّجّاد ، وأبا علىّ الصّوّاف ، وأبا بكر الشافعىّ[3] ، وغيرَهم .

روى عنه البَيْهَقىّ ، والثّقَفىّ ، وأبو بكر الخطيب ، وقال : سمعنا منه بانتقاء ابن[4] أبى الفوارِس ، وكان فقيها ثقة .

مات سنةَ خمسَ عَشْرَةَ وأربعمائة فى صفر ، ببغداد .

٤٨٩

عُبَيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن على بن مِهْران

الإمام أبو أحمد بن أبى مسلم الفَرَضِىّ المقرى البغدادى**

أحد شيوخ العِراق السائر ذِكرهم .

سمع المَحامِلِىَّ ، ويوسف بن البُهْلول الأزرق ، وحضر مجلس أبى بكر الأنبارِىّ ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «فى ذى القعدة» .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٠ / ٣٨٢ . ولم نجد له ترجمة فى طبقات القراء ، لابن الجزرى .

(٢) هو أحمد بن سلمان ، كما فى تاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة : « الشاشى » . وأثبتنا الصواب من سائر الأصول ، وتاريخ بغداد . وهو محمد ابن عبد الله . (٤) اسمه محمد ، كما فى تاريخ بغداد .

** له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٠ / ٣٨٠ ترجمة وافية، شذرات الذهب ٣ / ١٨١ ، طبقات القراء ١ / ٤٩١ ، العبر ٣ / ٩٤ .

وقرأ القرآن على أحمد بن عثمان بن بُويان[1] وهو آخر مَن قرأ فى الدنيا عليه .

وحدث عنه أبو محمد الخَلَّال ، وعمر بن عبد الله البَقّال ، وأحمد بن علىّ بن أبى عثمان الدقّاق ، وعلىّ بن أحمد بن البُسْرِىّ ، وعلىّ بن محمد بن محمد بن الأخضر الأنبارىّ ، وآخرون .

وقرأ عليه القرآن نصرُ بن عبد العزيز الفارِسىّ ، نَزِيل مصر ، وأبو علىّ الحسن بن القاسم ، غُلام الهَرّاس[2] ، والحسن بن على العطّار[3] ، وغيرُهم .

قال الخطيب : كان ثِقةً ورِعا دَيِّنا .

قال : وحدّثنا منصور بن عمر الفقيه ، قال : لم أر[4] فى الشيوخ من يُعَلِّم لِلّه غيرَ أبى أحمد الفَرَضِىّ ، قال : وكان قد اجتمعت فيه أدواتُ الرياسة ، من علم وقرآن وإسناد ، وحالةٍ متَّسعة من الدنيا ، وكان مع ذلك أورعَ الخَلْق ، وكان يقرأ الحديث علينا بنفسه ، وكنت أطيل القعود معه ، وهو على حالة واحدة لا يتحرّك ، ولا يعبث بشىء[5] ، ولم أر فى الشيوخ مثلَه .

وقال العَتِيقىّ : ما رأينا فى معناه مثلَه .

وقال عُبَيد الله الأزهرىّ فيه : إمام الأئمة .

وقال عيسى بن أحمد الهَمَذانِىّ : كان أبو أحمد إذا جاء إلى الشيخ أبى حامد الإسفَرايِنىّ قام من مجلسه ومَشى إلى باب مسجده حافيا مستقبِلا له .

قلت : توفى فى سنة[6] ست وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « يونان » وفى د : « بويان » . والكلمة غير واضحة فى س ، وأثبتنا الصواب من العبر وطبقات القراء . وقد ضبطها بالعبارة فى ١ / ٧٩ ، قال : « بموحدة مضمومة ثم واو ثم آخر الحروف » . (٢) فى المطبوعة ، د : « غلام الهراسى » . وفى س : « غلام الهراس » والمثبت من طبقات القراء فى ١ / ٢٢٨ ، ٤٩١ ، العبر ٣ / ٢٦٦ .

(٣) فى المطبوعة ، د : « القطان » . والمثبت من س ، وطبقات القراء .

(٤) تصرف المصنف فى عبارة الخطيب . (٥) بعد هذا فى تاريخ بغداد : « من أعضائه » .

(٦) فى تاريخ بغداد : « فى يوم الثلاثاء لنصف من شوال .. وقد بلغ اثنتين وثمانين سنة » .

٤٩٠
عَزِيزِى بن عبد الملك بن منصور

أبو المعالى الواعظ ، ويلقَّب بِشَيْذَلَة* ، بفتح الشين المعجمة وسكون آخر الحروف ، [(1)]وفتح الذال واللام[(1)] بعدها

كان من أهل جَيْلان .

سمع أبا عثمان الصابُونِىّ ، وأبا حاتم محمود بن الحسن[(2)] القَزْوِينىّ ، وأبا طالب بن غَيْلان ، والقاضىَ أبا الطيِّب ، وأبا عبدالله محمد بن على الصُّورِىّ ، وإبراهيم بن عمر البَرْمكِىّ ، وخلقا سِواهم .

روى عنه أبو الحسن بن الخَلّ الفقيه ، وشُهْدة بنت الإبَرِىّ[(3)] ، وأبو على بن سُكَّرة ، وقال : كان زاهدا متقلِّلا من الدنيا ، وكان شيخَ الوُعّاظ ومعلمهم الوعظ[(4)] بتصانيفه وتدريسه[(5)] .

قلت : كان فقيها فاضلا فصيحا ، أصوليا متكلما صوفيا . ومن نوادره أنه كان جَيْلانِيًّا أشْعَرِىَّ العقيدة ، وله تصانيف كثيرة ، وولى قضاء بغداد نيابة عن القاضى ، أى قاضى القضاة أبى بكر الشامِىّ .

توفى فى سابع عشر صفر ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، ببغداد .

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/ ٤٠١ ، العبر ٣/ ٣٣٩ ، وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٢ ، وقد نص على أن « عزيزى » بفتح العين المهملة . وضبط فى القاموس (شذل) بصيغة التصغير ، ضبط قلم .

(١) فى المطبوعة : « وفتح اللام والدال » على أنه : « شيلد » ، والمثبت فى س ، ومصادر الترجمة ، ونص صاحب وفيات الأعيان على أنه بالذال المعجمة . ثم قال : « وهو لقب عليه ، ولا أعرف معناه مع كشفى عنه ، والله أعلم » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « الحسين » .

(٣) الإبرى ، بفتح الألف وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفى آخرها الراء : نسبة إلى بيع الإبر وعملها . وهى جمع إبرة ، وهى التى يخاط بها . اللباب ١/ ١٩ ، المشتبه ٣ .

(٤) فى المطبوعة : « ومعلما للواعظ » والمثبت من س ، د .

(٥) فى س وحدها : « وتدريبه » .

﴿ ومن الرواية والفوائد عنه ﴾

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ومحمد بن محمد بن الحسن بن نُباتة بقراءتى عليهما ، قالا : أخبرنا علىّ بن أحمد العَلَوِىّ ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن [أحمد][1] القَطِيعِىّ ، أخبرنا الإمام أبو الحسن محمد بن المبارك بن الخَلّ ، أخبرنا الإمام القاضى أبو المعالى عَزِيزِى بن عبد الملك ، شَيْذَلَة ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البَرْمَكِىّ الفقيه ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسِى البَزّاز[2] ، قراءةً عليه ، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البَصْرِى[3] ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هشام ، يعنى الدَّسْتُوائىّ ، عن يحى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ رَجُلٌ فَلْيَصُمْ ذٰلِكَ الْيَوْمَ » .

أخرجه البخارى[4] ، ومسلم[5] .

أخبرتنا أم عبد الله زَيْنب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد المقدسىّ ، قراءة عليها وأنا أسمع ، قالت : أنبأنا الشيوخ الأربعة ، ابن الخَيِّر[6] ، وابن

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د .   (٢) فى المطبوعة ، د : « البزار » بزاى ثم راء . وأثبتناه بزايين من س ، ومن تعليقات ابن ناصر الدين على المشتبه ٥٦٥ عند الكلام على « ماسى » .

(٣) فى المطبوعة : « النصرى » . والتصحيح من س ، د . والمشهور فى نسبة أبى مسلم هذا : الكَجِّى بفتح الكاف ، وتشديد الجيم . انظر اللباب ٣/٢٩ ، والمشتبه فى الموضع السابق .

(٤) صحيحه (باب لا يتقدمن رمضان بصوم يوم ولا يومين ، من كتاب الصيام) ٣/٣٥ ، ولفظه : « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذٰلِكَ الْيَوْمَ » .

(٥) صحيحه (باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، من كتاب الصيام) ٢/٧٦٢ ، ولفظه : « لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ » .

(٦) هذا الضبط من س ، والطبقات الوسطى . والمشتبه ٢٧٥ ، ولعله : إبراهيم بن الخير محمود ابن سالم البغدادى ، كما فى المشتبه .

السَّيِّدى[١] ، وابن العُلَّيق[٢] ، وابن المَنِّى[٣] ، إجازةً قالوا : أنبأتنا شُهْدة بنت أحمد بن الفرج الإبَرِىّ ، سماعا ، قالت : سمعت القاضىَ الإمام عَزيزى بن عبد الملك من لفظه ، فى سنة تسعين وأربعمائة ، يقول : اللهمَّ يا واسعَ المغفرة ويا باسِط اليدين بالرحمة ، افعل بى ما أنت أهلُه ، إلهى ، أذنبتُ فى بعض الأوقات ، وآمنتُ بك فى كل الأوقات ، فكيف يغلب بعضُ عمرى مذنباً جميعَ عمرى مؤمناً ، إلهى لو سألتَنى حسناتى لجعلتُها لك مع شدّة حاجتى إليها وأنا عبد ، فكيف لا أرجو[٤] أن تهَبَ لى سيِّئاتى ، مع غِناك عنها وأنت ربٌ[٥] ، فيامَنْ أعطانا خير ما فى خزائنه ، وهو الإيمان به قبل السؤال ، لا تمنَعْنا أوسعَ ما فى خزائنك ، وهو العفو مع السؤال ، إلهى حُجَّتى حاجَتِى ، وعُدَّتى فاقَتِى ، فارحمنى ، إلهى ، كيف أمتنع بالذنب من الدعاء ، ولا أراك تمنع مع الذنب من العطاء ، فإن غفرتَ فخيرُ راحمٍ أنت ، وإن عذَّبتَ فغيرُ ظالمٍ أنت . إلهى أسألك تذلُّلاً فأعْطِنى تفضُّلاً[٦] .

٤٩١
على بن أحمد بن الحسن بن محمد بن نُعَيم
أبو الحسن البَصْرِىّ الأشعرى النُّعَيمى *

بضم النون . نزيل بغداد .

---

(١) انظر المشتبه ٣٧٣ (٢) بكسر اللام ، وكأنها لغة ، كما قال الذهبى ، فى المشتبه ٤٧٠ ، قال : « وفضائل بن أبى نصر ابن العليق ، وإبناه الأعز ، وحسن ، سمعا من شهدة » .

(٣) فى المطبوعة : « المنير » ، وفى د : « المتبنى » وأثبتناه بنون ثقيلة على الصواب ، من س ، والطبقات الوسطى ، والمشتبه ٥٦٩ ، وهو محمد بن مقبل بن المنى ، كما فى المشتبه ، حيث ذكر أنه حدث عن شهدة . (٤) فى الطبقات الوسطى : « أرجوك » .

(٥) فى المطبوعة ، د : « ربى » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٦) بعد هذا فى س وحدها : « يارب العالمين » .

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٦٥ ا ، تاريخ بغداد ١١/٣٣١ ، تبيين كذب المفترى ٢٥٠ ، شذرات الذهب ٣/٢٢٦ ، طبقات الشيرازى ١١٠ ، العبر ٣/١٥٢ ، اللباب ٣/٢٣٢ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٧٧ وفى الأنساب فقط : « النصرى » .

حدَّث عن أحمد بن محمد بن العبَّاس الأسفاطِيّ ، وأحمد بن عبيد الله النَّهْرَدَيْرِىّ ، ومحمد بن عَدِىّ بن نصر[1] ، وعلى بن عمر الحَوْبى[2] .

قال الخطيب : كتبتُ عنه ، وكان حافظا عارفا متكلِّما شاعرا ، وقد حدَّثنا عنه أبو بكر البَرْقانِىّ ، بحديث . وسمعت الأزهرىّ يقول : وضع التُّمَيمِىّ على بن[3] المظفَّر حديثا[4] ، ثم بيَّنه[5] أصحاب الحديث له ، فخرج من بغداد لهذا السبب ، فغاب حتى مات ابن المظفَّر ، ومات مَن عَرف قصته فى الحديث ووضْعه ، ثم عاد إلى بغداد .

سمعت أبا[6] عبد الله الصُّورِىّ يقول : لم أر ببغداد أكملَ من التُّمَيمِىّ ، كان قد جمع معرفة الحديث والكلام والأدب .

قال : وكان البَرْقانِىّ يقول : هو كاملٌ فى كل شىء ، لولا بَأْوٌ فيه .

قال النَّوَوِىّ : البَأْو ، بباء موحدة بعدها همزة : هو العُجْب .

وقال أبو إسحاق الشِّيرازىّ : درس بالأهواز ، وكان فقيها عالما بالحديث ، متكلما متأدبا[7] .

مات فى مستهل ذى القعدة سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .

قال شيخنا الذهبى : وكان فى عشر الثمانين ، وكان يحدِّث من حفظه ، قال : وتلك الهَفْوة [يعنى][8] التى حكاها الخطيب عن الأزهرى ، كانت فى شبيبته ، وتاب .

ومن شعره السائر[9] :

إذا أظمأتْكَ أكُفُّ اللِّئامِ ... كَفَتْكَ القناعةُ شِبعاً ورِيَّا

فكن رَجُلاً رِجْلُهُ فى الثَّرى ... وهامَةُ هِمَّتِهِ فى الثُّرَيَّا

---

(١) كذا فى المطبوعة ، وفى ز ما يشبهها . وفى د : « رحر » وفى تاريخ بغداد : « زحر » وزاد : « المنقرى » . (٢) فى س ، د : « الحوبى » ولم نجده فى كتب الأنساب ، وفى تاريخ بغداد . « السكرى » . والمثبت فى المطبوعة . وانظر المشتبه ١٩٣ .

(٣) فى تاريخ بغداد : « أبى الحسين بن المظفر » . (٤) زاد فى تاريخ بغداد : « لشعبة » .

(٥) فى تاريخ بغداد : « تنبه » . (٦) هو محمد بن على ، كما فى تاريخ بغداد .

(٧) يوم الاثنين . كما فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . (٨) زيادة من س وحدها .

(٩) هذا الشعر فى طبقات الشيرازى ، وتاريخ بغداد ، والأنساب ، والتبيين .

أبِيًّا لنائلِ ذِى ثَرْوَةٍ ... تَرَاهُ بِمَا فى يديه أَبِيًّا
فإنّ إراقَةَ ماءِ الحياةِ ... دُونَ إراقةِ ماءِ المُحَيَّا

٤٩٢
علىّ بن أحمد بن على بن عبد الله بن (١محمد بن١) الحسين الطَّبَرِىّ الرُّويانِىّ
سكن بُخارَى

قال ابن السمعانى : كان إماما فاضلا عارفا بمذهب الشافعى .

تفقّه على الإمام أبى القاسم الفُورانِىّ ، وأبى سهل أحمد بن على الأَبِيوَرْدِىّ وغيرها .

روى لنا عنه أبو عمرو[(٢)] عثمان بن على البِيكَنْدِىّ[(٣)] .

ومات ببخارى فى رمضان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .

٤٩٣
على بن أحمد بن محمد بن الحسن الحاكم
أبو الحسن الإِسْتِراباذِىّ

قال الإمام أبو حفص عمر النَّسَفِىّ الحنفىّ : كان من كبار أئمةِ الحديث بسَمَرْقَنْد .

قال ابن الصلاح : يعنى أئمة الشافعية ، على قاعدة عُرْف أهل تلك البلاد ، إذا أُطلق أهلُ الحديث لا يُراد غير الشافعية .

قال النَّسَفِىّ : وكان الإستراباذِىّ مجتهدا بمَرْو[(٤)] ، وكان يكتب عامَّةَ النهار ، وهو يقرأ القرآن (٥ظاهرا ، وكان٥) لا يمنعه أحد الأمرين عن الآخَر ، وكان إذا دخل عليه أحدٌ فأكثر ،

---

(١) ساقط من س وحدها . (٢) فى س ، والعبر ٤/١٤٩ : « أبو عمر » . وأثبتنا ما فى المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى ، والنجوم الزاهرة ٥/٣٢٧ .

(٣) كذا فى المطبوعة ، س ، والعبر ، والنجوم : وفى د ، والطبقات الوسطى : « السكندى » . وفى شذارت الذهب ٤/١٦٢ : « السكندرى » . (٤) فى الطبقات الوسطى : « بمره » بتشديد الراء

(٥) ساقط من س وحدها . ثم سقط من د وحدها : « وكان » . وفى المطبوعة : « طاهرا » بالطاء المهملة . وأثبتناه بالظاء المعجمة من د ، والطبقات الوسطى .

قَطَع كلامه، وجعل يقرأ القرآن، وكان سأل الله تعالى فى الكعبة كمالَ القدرة على قراءة القرآن وإتيان النسوان، فاستُجيبت له الدعوتان.

قال النَّسَفِيّ: وحدَّث سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وكان له الدَّرْس والفتوى ومجلس النَّظَر والتوسّط، ومع ذلك كان يختم كلَّ يوم خَتْمة.

وقال الإمام ناصر العُمَرِيّ: ما رأيت مثل الحاكم أبى الحسن؛ فى فضله وزهده.

٤٩٤
على بن أحمد بن محمد بن على الوَاحِدِيّ النَيسابُورِيّ
الإمام الكبير. أبو الحسن*

من أولاد التُّجار، أصله من ساوَة، وله أخ اسمه عبد الرحمن، قد تفقَّه وحدَّث أيضا.

كان الأستاذ أبو الحسن واحدَ عصره فى التفسير.

لازم أبا إسحاق الثَّعْلَبيّ المفسر. وأخذ العربية عن أبى الحسن القُهُنْدُزِى[1] الضرير، واللغة عن أبى الفضل أحمد بن محمد بن يوسف العَرُوضِيّ، صاحب أبى منصور الأزهرى، ودأب فى العلوم وسمع أبا طاهر ابن مَحْمِش الزِّيادِيّ، وأبا بكر أحمد بن الحسن الحِيرِيّ،

---

* له ترجمة فى: إنباه الرواة ٢/٢٢٣، البداية والنهاية ١٢/١١٤، بغية الوعاة ٢/١٤٥، دمية القصر ٢٠٣، شذرات الذهب ٣/٣٣٠، طبقات القراء ١/٥٢٣، طبقات المفسرين ٢٣، طبقات ابن هداية الله ٥٨، العبر ٣/٢٦٧، الكامل، لابن الأثير ١٠/٣٥ المختصر فى أخبار البشر ٢/١٩٢ معجم الأدباء ١٢/٢٥٧، ترجمة وافية، النجوم الزاهرة ٥/١٠٤، وفيات الأعيان ٢/٤٦٤. وانظر فى حواشى إنباه الرواة مراجع أخرى لترجمته.

قال صاحب وفيات الأعيان: « والواحدى ـ بفتح الواو، وبعد الألف حاء مهملة مكسورة، وبعدها دال مهملة ـ لم أعرف هذه النسبة إلى أى شىء هى، ولا ذكرها السمعانى، ثم وجدت هذه النسبة إلى الواحد بن الديل بن مهرة. ذكره أبو أحمد العسكرى». وجاء فى المختصر فى أخبار البشر: « والواحدى نسبة إلى الواحد بن ميمرة ».

(١) بضم القاف والهاء وسكون النون وضم الدال المهملة وفى آخرها الزاى، هذه النسبة إلى قهندز، وهو من بلاد شتى، وهو المدينة الداخلة المسورة. اللباب ٣/١٣. وهو عند ياقوت بفتح القاف والهاء والدال. معجم البلدان ٤/٢١٠ و قهندزى هذا هو: على بن محمد بن إبراهيم. نكت الهميان ٢١٥.

وأبا إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الواعظ ، وعبد الرحمن بن حَمْدان النَّصْرُوِيّ[1] ، وأحمد ابن إبراهيم النجار ، وخلقا .

روى عنه أحمد بن عمر الأَرْغِيَانِيّ ، وعبد الجبار بن محمد الْخُوارِيّ ، وطائفة من العلماء .

صنف التصانيف الثلاثة فى التفسير : « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز »[2] .

وصنف أيضا « أسباب النزول » .

و « التَّحبير فى شرح الأسماء الحسنى » .

و « شرح ديوان المتنبي » .

و « كتاب الدَّعَوات »

و « كتاب المَغازِى »

و « كتاب الإعراب [3]فى علم الإعراب[3] » .

و « كتاب تفسير النبى صلى الله عليه وسلم » .

و « كتاب نَفْى التحريف عن القرآن الشريف » .

وله شعرٌ مليح

قال أبو سعد بن السَّمْعانِيّ فى كتاب « التذكرة » : كان الواحِدِيّ حقيقاً بكلِّ احترام وإعظام ، لكن كان فيه بَسْطُ اللسان فى الأئمة المتقدِّمين ، حتى سمعت أبا بكر أحمد[4] بن محمد ابن بَشّار بنيسابور مذاكرةً يقول : كان علىّ بن أحمد الواحِدِيّ يقول : صَنَّف أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ كتاب « حقائق التفسير » ولو قال إن ذلك تفسير للقرآن لكفر به .

توفى بنيسابور فى جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة .

قال الواحِدِيّ فى « الوسيط » فى تفسير سورة القتال ، عند الكلام على قوله تعالى :

---

(١) فى الأصول : « النصروى » ، والمثبت فى اللباب ٣/٢٢٦ .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « وبهذه الأسماء سمى حجة الإسلام كتبه الثلاثة » .

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د ، ومراجع الترجمة . وفى بعضها : « كتاب الإغراب » بالغين المعجمة . وهو كما أثبتناه بالمهملة فى كشف الظنون ١/١٢٥ .

(٤) فى المطبوعة : « محمد بن أحمد » . والمثبت من س ، د .

﴿ وَسُقُوا مَاءً حَمِيماً فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾[١] : أخبرنى أبو الحسن محمد بن أحمد بن الفضل ابن يحيى ، عن محمد بن عُبَيد[٢] الله الكاتب ، قال : قدمت[٣] مكة ، فلما وصلت إلى طِيزَناباذ[٤] ، ذكرت بيت أبى نُواس[٥] :

بِطِيزَناباذَ كَرْمٌ مَا مَرَرْتُ [به] إلَّا تَعَجَّبْتُ مِمَّنْ يشربُ المَاءَ[٦]

فهتف بى هاتف ، أسمع صوته ولا أراه :

وفى الجحيم حَمِيمٌ ما تجرَّعَهُ حَلْقٌ فأبْقَى لَهُ فى البَطْنِ أمْعَاءَ[٧]

وقال فى تفسير ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[٨] بسنده لابن المُعْتِي[٩] قال : كنت ذاتَ ليلة فى البادية بحالة من الغَمِّ ، فأُلقِىَ فى رُوعِى بيتٌ من الشِّعْر ، فقلت :

أرى الموتَ لمن أصْـ ـبَحَ مَغْموماً له أرْوَحْ

فلما جَنَّ الليل سمعت هاتفا يهتف فى الهواء :

الا [يا] أيها المرءُ الَّـ ـذِى الهَمُّ بِهِ بَرَّحْ[١٠]

---

(١) سورة محمد ١٥. (٢) فى المطبوعة ، د : « عبد الله » . وأثبتنا ما فى س ، ومعجم البلدان ٣/٥٧٠ ، وأسند الحكاية إلى على بن يحيى ، عن محمد بن عبيدالله . (٣) فى معجم البلدان : « قدمت من » .

(٤) بكسر أوله وسكون ثانيه ثم زاى مفتوحة ثم نون وبعد ألفها باء موحدة وآخره ذال معجمة : موضع بين الكوفة والقادسية على حافة الطريق على جادة الحاج . معجم البلدان ٣/٥٦٩ .

(٥) تروى هذه الحكاية عن أبى نواس نفسه ، وأنه الذى سمع الهاتف . انظر ترجمة أبى نواس فى مختار الأغانى ٣/١٤٠ . وذكر محققه نقلا عن نهاية الأرب ، أن هذه القصة تروى عن محمد بن مسروق وأنه خرج فى أيام جهله نشوان يغنى بالبيت « بطيزناباذ . . . » فسمع البيت الثانى ، فكان ذلك سبب توبته واشتغاله بالعلم .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصول . وهو من مختار الأغانى ، ومعجم البلدان .

(٧) فى مختار الأغانى :

وفى جهنَّم ماءٌ ما تَجرَّعه خَلْقٌ فأبقى له فى الجوف أمعاءَ

وما فى أصولنا يوافقه ما فى معجم البلدان . لكن فى الاثنين : « خلق » بالخاء المعجمة . وأثبتناه بالمهملة من المختار . (٨) الآية الأولى من سورة الشرح .

(٩) فى س وحدها : « أن المعتى » . (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من المطبوعة ، د . وهو من س . وبه يستقيم الوزن .

وقد أنشـدَ بيتًا لَمْ يَزل فى فِكره يسبَحْ
إذا اشتدَّ بك العُسْرُ ففكِّرْ فى أَلَمْ نَشْرَحْ
فعُسْرٌ بَيْنَ يُسْرَيْنِ إذا أبصرْتَه فافْرَحْ

٤٩٥

على بن أحمد بن محمد الدَّبِيلِيّ(١)

صاحب كتاب « أدب القضاء » رأيت على نسخة من كتابه تكنيتَه بأبى إسحاق ، وعلى أخرى بأبى الحسن ، وقد انبهم علىَّ أمرُ هذا الشيخ ، والذى على الألسنة أنه الزَّبِيلِيّ ، بفتح الزاى ثم باء موحدة مكسورة ، ورأيت من يشك فى ذلك ، ويقول : لعله الدَّبِيلِيّ ، بفتح الدال ، بعدها باء موحدة مكسورة ثم آخر الحروف ياء ساكنة . ويدل لذلك أنى رأيت على بعض نسخ كتابه أنه سِبْط المُقْرِى ، ولهم أبو عبد الله الدَّبِيلِيّ بالدال ، مقرئ الشام ، وأحمد بن محمد الرازى ، كلاهما فى حدود الثلاثمائة ، ولعله سِبْط الأول .

وأرى أن هذا الشيخ فى هذه المائة ؛ لأنى وجدته روى فى « أدب القضاء » عن بعض أصحاب الأصَمّ ، فروى الكثير من « مسنَد الشافِعِىّ » عن أبى الحسن ، عن ابن هارون بن بُنْدار الجُوَيْنِىّ ، عن أبى العباس الأصَمّ .

وروى أيضًا عن أبى عبد الله محمد بن أحمد بن موسى الوَتّار(٢) الدَّبِيلِيّ ، وآخرين .

● وهذا الكتاب هو الذى حكى عنه ابن الرِّفْعة أن الموكِّل يقف مع وكيله فى مجلس القضاء ، وقد رأيته فيه . وعبارته : « وإن كان أحد الخَصْمَيْن وكَّل وكيلا يتكلَّم عنه ، وحضر مجلس القاضى فيجب أن يكون الوكيل والموكِّل والخَصْم يجلسون بين يديه .

---

(١) سقطت هذه الترجمة كلها من س . وقد اضطرب المصنفة فى أمر هذه النسبة ، هل هى الدبيلى ، بالدال المهملة ، أو الزبيلى ، بالزاى ؟ ونراه يميل إلى أن تكون « الدبيلى » بالدال المهملة . وهو فى كل نقوله عن كتاب « أدب القضاء » للمترجم يذكره : « الدبيلى » انظر الجزء الثالث ، صفحات ٣٥ ، ٥٦ ، ٢٥٩

(٢) بفتح الواو والتاء المشددة فوقها نقطتان وبعد الألف راء : هذه النسبة إلى عمل الوتر وفتله . اللباب ٣/٢٦٢ .

ولا يجوز أن يجلس الوكِّل بجنب القاضى ، ويقول : وكيلى جالس مع خَصْمى »[1].

ثم ساق بإسناده إلى الشَّعْبِيّ أن عمر بن الخطاب تحاكم وهو على خلافته ، هو وأُبَىُّ ابن كعب ، فذكر ماليس صريحا فيما رامه ، غير أن الحُكْم الذى ذكره هو الوجه ، ولابد أن يكون مبنيا على وجه التسوية ، وهـو فقهٌ حسن ، لا يُعرف فى المذهب خلافه ، وقد وافق عليه الوالد ، وترجمه بأن الموكِّل هو المحكوم له أو عليه ، وهو الذى يَحْلِفُ ويُستَوْفَى منه الحق .

قلت : وقريب من ذلك أن يكون أحد الخَصْمين من سَفِلة الناس الذين عادة مثلهم الوقوف بين يدى القاضى دون الجلوس ، وجرت عادة الحكّام فى هذا إذا تحاكم مع رئيس أن يُجْلِسوه معه ، وهذه ، يَحْتَمِلُ أن يقال : هذا حسن ؛ لأن الشرع قد سَوَّى بينهما فليستويا فى مجلس التَّحاكُم ، ولا يَضُرُّ معرفةُ الناس بأنه لولا المحاكمةُ لماجالس[2] بينهما ، ويَحْتَمِل أن يقال : بل ينبغى أن يتعيَّن إيقاف الرئيس معه ؛ لأن إجلاس السافِل مع الرئيس اعتناء بالرئيس فى الحقيقة ؛ إلا أن يقال : إن أصل الوقوف بِدْعة ، فيفرض فى رئيس[3] يجلس بالبعد من الحاكم ، ورئيس بمجلس الرياسة ، ويُصنع مثل هذا الصنع ، وأنا أجد نفسى تنفر حين إجلاس المرءوس ، وتجنح إلى إيقاف الرئيس ، أو إخلاء[4] مجلس المرءوس ،

---

(١) بعد هذا الطبقات الوسطى زيادة :

« وهو على حسنه يجب أن يكون مُفَرَّعا على قولنا : إن أصل التسوية بين الخصمين واجبة . أما إذا قلنا : إنها مستحبة ، كما هو رأى القاضى أبى الطيب وابن الصباغ فلا يتجه فيما ذكره غير الاستحباب ، والجملة هو فقه حسن ، والبلوى به عامّة . وقد رأينا من يوكِّل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه وقد نبَّه هذا على أن ذلك لا ينجيه . ووجْهه ظاهر ؛ فإن الموكِّل هو المحكومُ له أوالمحكوم عليه ؛ وهو الذى يحلفُ ويُسْتَوْفَى الحقُّ من ماله أو يديه على حسب المُدَّعَى به » .

(٢) فى المطبوعة : « جالس » والمثبت من د . (٣) فى المطبوعة : « رئيسين » . والمثبت من د.
(٤) فى الأصول : « إخلاف » . ولعل الصواب ما أثبتنا .

فلْيُنظَر هذا ؛ فإنى لم أجد فيه شفاءً للغليل ، من منقول ولا معقول .

● وقال الدَّبِيلِىّ : إذا حضرت امرأةٌ إلى القاضى ووليُّها غائبٌ مسافةَ القَصْر ، فأذنت فى تزويجها من رجل بعينه ، أجابها ولم يسأل عن كونه كفؤا ؛ لأن الحقّ لها وقد رضيت ، فإذا حضر وليُّها ولم يكن الزوج دخل بها ، فله الفَسْخ .

● وجزم بالوجه المشهور ، الذاهب إلى أن القاضىَ إذا فَسَق ثم تاب ، رجع إلى ولايته من غير تجديد ولاية ، وأفاد أن ذلك مقيَّد بما إذا لم يُوَلِّ غيرُه ، لتضمُّن ولايةِ غيرِه عَزْلَه ، وهذا حَسَنٌ ، فلا يتجه أن يكون موضع الخلاف ، إلا إذا لم يولِّ غيرُه ، وهو قضية كلامهم ، وإن لم يصرِّحوا به تصريحا .

قال الدَّبِيلِىّ : وإن كان فِسْقه قد يعلمه الناس نَفَذَت أقضيتُه ، وصحّت مع مشقة ، غير أنه آثم فى نفسه .

● وحكى وجها فيمن عمل من الثَّريد خمرا وأكله ، أنه لا يجب عليه الحدّ ، والمجزوم به فى الرافعىّ وغيره الوجوبُ .

● وقال : إن الخلاف فى أنّ عَمْد الصبىّ والمجنون عَمْدٌ أو خطأ إنما هو فى الجنايات التى تلزم العاقِلةَ ، ومن ثَمّ إذا أتلفا شيئاً كان الغُرْم عليهما ، ولا يُخَرَّج على الخلاف .

قلت : الخلاف فى أن عَمْدها عَمْدٌ خطأٌ لا يختصُّ بالجنايات التى تلزم العاقلة ؛ لأنهم أجرَوْه فيما لو تطيَّب الصبىّ أو المجنون فى الإحرام ، أو لَبِس أو جامع ، وكذا لو حلَق أو قَلَّم أو قتل صيدا عامِدا ، وقلنا يفترق حكم العَمْد والسَّهو فيها ، وكل ذلك مما لا مَدْخَل لعاقلةٍ فيه ، فالخلاف فى أن عمدها عَمْدٌ يعُمّ كلَّ ما يفترق الحال فيه بين العمد والخطأ ، ومِن ثَمّ ، لا مما ذكره الدَّبِيلِىّ ، وجب فى مالهما ضمانُ المُتْلَفات .

● أسْلَم فى رُطَبٍ حالاً فى وقتٍ لا يوجد فيه ، بطل ، وقيل : يصح ، وللمُسْلِم الفسخُ إن شاء أو يصبر ، وكلاهما كالقولين فيما لو انقطع المُسْلَم فيه .

● أسْلَم فى ثوب طوله عشرة أذرع ، فجاء به أحدَ عشرَ ، وجب قبوله ، بخلاف مالو كان خشبة ، لإمكان قطع الثوب بلا مشقة ، وقبوله الزائد لا يضره .

• أوصى له بسالم ، وله عَبيدٌ ، اسم كل واحـد منهم سالم ، ومات ، قيل : تبطل الوصية ؛ للجهل ، وقيل : يعيِّن الوارث .

• ولو أوصى بعتق سالم ، والمسألة بحالها ، فالقُرْعة . وحكى فى تقويم المُتْلَفات وجها ، أنه لا يُقبل فيه شاهدٌ وامرأتان ، ولا شاهدٌ ويمين .

• واستدل على أن الإجماع حُجَّة بقوله تعالى : (١)﴿ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾(٢).

٤٩٦
على بن أحمد السُّهَيْلِىّ
أبو الحسن الإسْفَرايِنىّ

أحد الأئمة ، وقفت له على كتابين [أحدهما](٣) كتاب « أدب الجَدَل » وفيـه غرائب من أصول الفقه ، وغيره ، والآخر « فى الرد على المعتزلة وبيان عَجْزِهم » وأحسب أنه فى حدود الأربعمائة ، إن لم يكن قبلها بيسير فبعدها بيسير ، والله تعالى أعلم .

٤٩٧
على بن أحمد الفَسَوِىّ القاضى

أبو الحسن شارح « المِفتاح » .

• وفيما رأيته بخط ابن الصَّلاح فى المجموع الذى انتقيت منه ، مما نقله من هـذا الـكتاب : قال ابن سُريج : الشريعة تقتضى أنه ليس فى باطن الإنسان نجاسة .

[قلت](٤) : ومسألة الخيط ، وقول الأصحاب فيـه إذا كان متصلا بالنجاسة ، إلى آخر ما ذكروه ، ينازع فى هذا .

---

(١) سورة الأنفال ٦٣ . (٢) بعد هذا فى د بياض مقدار خمس كلمات كتب مكانه : « بياض بأصله » . (٣) زيادة فى س وحدها . (٤) ساقط من س وحـدها .

• قال : الدليل على قتل تارك الصلاة قوله تعالى :(١)﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ الآية ، فلا يجوز تخليتُهُم إلا بالشرط ، والله تعالى أعلم .

٤٩٨

علىّ بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر(٢)

أبو القاسم بن المُسْلِمة*

وزير القائم بأمر الله أمير المؤمنين ، لقّبه القائم ، رئيس الرؤساء ، شَرَف الوُزَراء ، جمال الوَرَى .

وقد حكى عنه الشيخ أبو إسحاق حكاية ، ولقّبه ، بهذا اللقب ، وتلك مَنْقَبة .

وُلد فى شعبان سنة سبع وتسعين وثلاثمائة .

سمع إسماعيل بن الحسن بن هشام الصَّرْصَرِىّ ، وأبا أحمد الفَرَضِىّ ، وغيرهما .

وروى عنه الخطيب ، وكان خصيصا به ، وقال : كتبت عنه ، وكان ثقة ، قد اجتمع فيه من الآلات ما لم يجتمع فى أحدٍ قبله ، مع سَداد مذهب (٣)وحسن اعتقاد(٣) ووُفور عقل وأصالة رأى .

قال : وسمعته يقول : رأيت فى المنام وأنا حَدَثٌ كأنى أُعطيت شِبْهَ النَّبْقة الكبيرة ، وقدملأت كفى ، وأُلقى فى رُوعى أنها من الجنة ، فعَضَضْتُ منها عَضَّة ، ونويت بذلك حِفظ القرآن ، وعَضَضْت أخرى ، ونويتُ دَرْس الفقه ، وعَضَضْت أخرى ، ونويت دَرْس الفرائض ، وعَضَضْت أخرى ، ونويت دَرْس النحو ، وعَضَضْت أخرى ونويت دَرْس العَرُوض ، فما مِن عِلْم من هذه العلوم إلا وقد رزقنى الله منه نصيبا .

---

(١) سورة التوبة ٥ .

(٢) كذا وقف نسبه فى المطبوعة . وبعد ذلك فى س : « بن الرقيل » . وفى د : « بن الرصل » . ومكان ذلك فى تاريخ بغداد : « بن الحسن » .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/ ٨٠ ، تاريخ بغداد ١١/ ٣٩١ ، الكامل لابن الأثير ٩/ ٢٢٥ النجوم الزاهرة ٥/ ٦ ، ٦٤ .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، والنقل منه .

قال الخطيب : قُتل الوزير ابن المُسْلِمة فى يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذى الحجة سنة خمسين وأربعمائة ، قتله أبو الحارث البَساسِيرِىّ التُّركىّ وصَلَبه ثم قُتِل البَساسِيرىّ وَطِيفَ برأسه ببغداد ، فى يوم الخامس عشر من ذى الحجة سنة إحدى وخمسين[1] .

﴿ شرح حال مقتل هذا الوزير ﴾

كان هذا الوزير قد ارتفعت درجته ، وتمكَّن من قلب الخليفة ، وكان السلطان فى ذلك الوقت الملك الرحيم بن بُوَيْه ، فى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، وهى: ابتداء الدولة السَّلْجُوقية سقى الله عَهْدَها ، ضَعُف أمر الملك الرحيم ؛ لاستيلاء أبى الحارث أرْسِلان التركى المعروف بالبَساسِيرىّ .

والبَساسِيرىّ ، بفتح الباء الموحدة ، وألف بين سينين مهملتين أولاهما مفتوحة وأخراهما مكسورة بعدها آخر الحروف ساكنة وفى آخرها الراء : نسبة إلى قرية بفارِس ، يقال لها بَسا ، وبالعربية ، فَسَا ، والنسبة إليها بالعربية فَسَوِىّ[2] ، ولكن أهل فارس يقولون : البَساسِيرىّ .

وكان هذا البَساسِيرِىّ يتحكَّم على القائم بأمر الله ، واستفحل أمره ، ولم يبق للملك الرحيم معه إلا مجرَّدُ الاسم ، ثم عَنَّ له الخروج على الخليفة بأسباب[3] أكَّدها مكاتبات[4] المستنصر العُبيدِىّ له من مصر ، فبلغ ذلك القائمَ ، فكاتَب السلطان طُغْرُلْبَك بن ميكائيل ابن سَلْجوق ، يستنجد به على البَساسِيرِىّ ، ويَعِده بالسَّلْطنة ، ويحُضّه على القدوم ، وكان طُغْرُلْبَك بالرَّىّ ، وقد استولى على الممالك الخراسانية وغيرها ، وكان البَساسِيرِىّ يومئذ بواسِط ، ومعه أصحابه ، ففارقه طائفة منهم ، ورجعوا إلى بغداد ، فوثبوا على دار البَساسِيرِىّ ، فنهبوها وأحرقوها ، وذلك برأى رئيس الرؤساء وسعيه ، وكان رئيس الرؤساء هو القائمَ عند القائم فى إبعاد البَساسِيرِىّ ، وهو الذى أعلمه بأنه يكاتب المصريين ويكاتبونه ، فقدم

(١) بعد هذا فى تاريخ بغداد : « وصلب قبالة باب النوبى من دار الخلافة » .

(٢) وردت العبارة فى المطبوعة هكذا : « يقال لها : بسا ، بالعربية فبسا النسبة إليها بالعربية بسوى » وجاءت مضطربة فى د . وقد أثبتنا ما فى س ، واللباب ١ / ١٢١ .

(٣) فى المطبوعة : «لأسباب » . والمثبت من س ، د . (٤) فى المطبوعة ، د : « مكاتبة » . وأثبتنا ما فى س .

السلطان طُغْرُلْبَك فى رمضان بجيوشه ، فذهب البَساسِيرىّ من العراق وقصد الشام ، ووصل إلى الرَّحْبة ، وكاتَب المُسْتَنصِر العُبيدىّ الشيعىّ الرافضِىّ صاحبَ مصر ، واستولى على الرَّحْبة ، وخطب للمستنصِر بها ، فأَمَدَّه المستنصِر بالأموال ، وأما بغداد فخطب بها للسلطان طُغْرُلْبَك ، بعد القائم ، ثم ذكر [بعده](1) الملك الرحيم ، وذلك بشفاعة القائم فيه إلى طُغْرُلْبَك ، ثم إن السلطان قبض على الملك الرحيم بعد أيام ، وقُطِعت خُطْبته فى سَلْخ رمضان ، وانقرضت دولة بنى بُوَيْه ، وكانت مُدّتها مائةً وسبعا وعشرين سنة ، وقامت دولة بنى سَلْجوق ، فسُبْحان مُبدِى الأُمم ومُبيدها !

ودخل طُغْرُلْبَك بغـداد فى جمع عظيم وتجمُّل هائل ، ودخل معه ثمانية عشر فيلا ، ونزل بدار المملـكة ، وكان قدومه فى الظاهر أنه أتى من غزو الروم إلى هَمَذان ، فأظهر أنه يريد الحج ، وإصلاحَ طريق مكة ، والمضىَّ إلى الشام من الحج ليأخذها ويأخذ مصر ، ويزيل دولة الشِّيعة بها ، فراج هذا على عامّة الناس ، وكان رئيس الرؤساء يؤثر (2)تملُّكَه وزوال(2) دولة بنى بُوَيه ، فقدم الملك الرحيم من واسط ، وراسلوا طُغْرُلْبَك بالطاعة ، واستمرَّ أمر طُغْرُلْبَك فى ازدياد إلى سنة خمسين وأربعمائة توجه إلى رَحْبة(3) المَوْصِل ونَصِيبِين وغيرها ، واشتغل بحصـــار طائفة عَصت عليه ، وسَلَّم مدينة الموصل إلى أخيه إبراهيم يَنَّال ، وتوجّه ليفتح الجزيرة ، فراسل البَساسِيرىُّ إبراهيم يَنَّال أخا السلطان ، يَعِدُه ويُمَنِّيه ، ويُطْمِعه فى المُلك ، فأصغى إليه وخالف أخاه ، وسار فى طائفة من العسكر إلى الرَّىّ ، فانزعج السلطان ، وسار وراءه ، وترك بعض العسكر بديار بكر مع زوجته ووزيره عَميد المُلك الـكُنْدُرِىّ ، وربيبه أَنُوشِرْوان ، فتفرّقت العساكر وعادت زوجته الخاتون إلى بغداد ، فأما السلطان فالتقى هو وأخوه ، فظهر عليه أخوه ، فدخل السلطان هَمَذان ، فنازله أخوه وحاصره ، فعزمت الخاتون على إنجاد زوجها ، واختبطت(4) بغداد ،

---

(١) زيادة من س وحدها (٢) فى المطبوعة ، د : « بملكه لزوال » . وأثبتنا الصواب من س .

(٣) فى المطبوعة : « ناحية » : والمثبت من س ، د .

(٤) فى المطبوعة : « واحتيطت » . والمثبت من س ، د ، والنجوم الزاهرة ٥/٥ .

واستفحل البلاء ، وقامت الفتنة على ساق ، وتَمَّ للبَساسِيرِىّ ما دَبَّر من المكر ، وأرجف الناس بمجىء البَساسِيرِىّ إلى بغداد ، ونفر الوزير الكُنْدُرِىّ وأنوشروان إلى الجانب الغربى ، وقطعا الجسر ، ونهبت الغزُّ دار الخاتون ، وأكل القوىُّ الضعيف ، ثم دخل البَساسِيرِىّ بغداد فى ثامن ذى القعدة بالرايات المستنصرِيّة ، عليها ألقاب المستنصر ، فمال إليه أهل باب الكَرْخ ، لرَفْضِهم(١) ، وفرحوا به ، وتَشَفَّوا بأهل السُّنّة ، وشَمَخت أنوف الرافضة ، وأعلنوا بالأذان « بحىّ على خيرِ العَمَل » . واجتمع خلق من أهل السنة إلى القائم بأمر الله ، وقاتلوا معه ، ونَشِبت(٢) الحرب بين الفريقين فى السُّفُن أربعة أيام ، وخُطِب يوم الجمعة ثالث عشر ذى القعدة ببغداد للمستنصر العُبَيدِىّ بجامع المنصور ، وأذّنوا « بحىّ على خيرِ العمل » ، وعُقِد الجسر ، وعَبَرت عساكر البَساسِيرِىّ(٣) ، وتفلّل عن القائم أكثرُ الناس ، فاستجار بقُرَيْش بن بَدْران أمير العرب ، وكان مع البَساسِيرِىّ ، فأجاره ومَن معه ، وأخرجه إلى مُخَيَّمه ، وقبَض البَساسِيرِىّ على وزير القائم رئيس الرؤساء أبى القاسم بن المُسْلِمة ، وقيَّدَه وشَهَّره على جمل عليه طُرْطُورٌ وعَباءة ، وجعل فى رقبته قلائد كالمسخرة ، وطِيفَ به فى الشوارع ، وخلفه مَن يصفعه ، ثم سُلِخ له ثَوْرٌ وأُلبِس جِلْدَه ، وخِيطَ عليه ، وجُعِلت قرون الثَّوْر بجلدها فى رأسه ، ثم عُلِّق على خشبة(٤) ، وعُمِل فى فيه(٥) كُلّابان ، ولم يزل يضطرب حتى مات ، ونُصِب للقائم خيمة صغيرة بالجانب الشَّرْقىّ فى المعسكر ، ونهبت العامّةُ دار الخلافة ، وأخذوا منها أموالا جزيلة .

---

(١) أى لكونهم رافضة . (٢) فى النجوم ٥/٦ : « وفشت » .

(٣) بعد هذا فى النجوم : « إلى الجانب الشرقى » .

(٤) فى المطبوعة : « على خشبة وعلق أى عمل » والمثبت من سائر الأصول ، والنجوم ٥/٧ .

(٥) فى الأصول : « تلبه » وكذا فى أصل النجوم . وفى الكامل : « فكه » . وأثبتنا ما فى النجوم ، نقلا عن تاريخ الإسلام للذهبى . ويلاحظ أن سياق الحوادث عندنا يكاد يتفق مع ما فى النجوم ، مما يوحى بأن ابن السبكى ينقل عن تاريخ شيخه الذهبى .

فلما كان يومُ الجمعة رابع ذى الحجة لم تُصَلَّ [الجمعة][1] بجامع الخليفة ، وخُطب بسائر الجوامع للمستنصر ، وقُطعت الُخطبة العباسية بالعراق ، ثم حُمل القائم بأمر الله إلى حَديثة[2] عانة ، فاعتُقل بهـا وسُلِّم إلى صاحبها مُهارِش[3] ، وذلك لأن البَساسِيرىّ وقريش بن بدران اختلفا فى أمره ، ثم وقع اتفاقهما على أن يكون عند مُهارِش ، إلى أن يتفقا على ما يفعلان به .

ثم جمع البَساسِيرِىّ القُضاة والأشراف ، وأخذ عليهم البَيْعَة للمستنصر صاحب مصر ، فبايعوا قَهْرا ، ولا قوة إلا بالله ، وكان ذلك بسوء تدبير حاشية الخليفة القائم واستعجالهم على الحرب ، ولو طاولوا حتى ينجدهم طُغْرُلْبَـك لمَا تَمّ ذلك على مافيل .

وذُكر أن رئيس الرؤساء كان لا يدرى الحرب ، وكان الأمر بيده ، فلم يُحسن التدبير ، ثم لما انهزموا لم يشتغل بنفسه ، بل بالخليفة فإنه صاح : ياعَلَم الدِّين ، يعنى قريشا ، أميرُ المؤمنين يَسْتَدْنِيك ، فدنا منه ، فقال : قد أنالك الله منزلة لم ينلها أمثالُك ، أميرالمؤمنين يستذِمُّ منك على نفسه وأصحابه بذِمام الله وذِمام رسوله وذِمام العرب[4] ، [5]فقال : قد أذَمّ الله تعالى له . قال : ولى ولمن معه ؟[5] قال : نعم ، وخلع قَلَنْسُوَته فأعطاها للخليفة ، وأعطى رئيس الرؤساء مِخْصَرةً[6] ذِماما ، فنزل إليه الخليفة ورئيس الرؤساء ، فسارا معه ، فأرسل إليه البَساسِيرِىّ : أتُخالف ما استقرّ بيننا ؟ واختلفا ثم اتفقا على أن يُسلِّم إليـه رئيس الرؤساء ويترك الخليفة عنده .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من س ، د ، والنجوم .

(٢) فى المطبوعة : « حـديقة » والتصحيح من س ، د ، والنجوم ، والـكامل . ولعل المراد بها حديثة الفرات ، وتعرف أيضا بحديثة النورة . وعانة : بلد مشهور بين الرقة وهيت . وهى مشرفة على الفرات قرب حديثة النورة . معجم البلدان ٢/٢٢٣ ، ٣/٥٩٤ . والحديثة سميت بذلك لما أحدث بناؤها كما قال ياقوت .

(٣) هو مهارش بن المجلى العقيلى ، أبو الحارث مجد الدين ، أمير حديثة عانة . وهو ابن عم قريش ابن بدران ، صاحب الموصل ، الأعلام ٨/٢٥٤ . (٤) فى الـكامل ، والنجوم ٥/٩ : « العربية » .

(٥) تـكملة من الـكامل ، والنجوم . (٦) فى الـكامل : « مخصرته » . وفى النجوم : « بخصرته » .

وسار حاشية الخليفة على حامية إلى السلطان طُغْرُلْبَك بالخبر ، مستفزِّين[1] له ، ثم أرسل البَساسِيرِىّ رُسُلَه بالبِشارة إلى صاحب مصر وإعلامه الخبر .

وكان وزير مصر أبا الفرج[2] ، ابن أخى أبى القاسم المغربى ، وكان سُنِّيًّا وهو ممَّن هرب من البَساسِيرِىّ ، فذَمَّ فِعْله ، وخوَّف من سوء عاقبته[3] ، فتركت أجوبته مدة ، ثم عادت[4] بغير الذى أمَّله ، وصار البَساسِيرِىّ إلى واسِط والبصرة ، فملكهما ، وخطب للمصريين[5] .

وأما طُغْرُلْبَك فكان مشغولا بأخيه ، إلى أن انتصر عليه وقتله ، وكَرَّ راجعا إلى العراق ، وقد بلغه الأخبارُ ، فجاء ليس له همٌّ إلا إعادة الخليفة إلى رتبته ، فلما وصل إلى العراق ، وكان وصوله إليها فى سنة إحدى وخمسين وأربعمائة ، هرب جماعة البَساسِيرِىّ ، وانهزم أهل الكَرْخ .

وكانت مدة أيام البَساسِيرِىّ سنة كاملة .

ثم بعث السلطان الإمامَ أبا بكر أحمد بن محمد بن أيوب بن فُورَك إلى قريش ليبعث معه أمير المؤمنين ، ويشكره على ما فعل ، فكان رأيه أن يأخذ الخليفة ويدخل به البَرِّيَّة[6] ، فلم يوافقه مُهارِش ، بل سار بالخليفة ، فلما سمع السلطان طُغْرُلْبَك بوصول الخليفة إلى بلاد[7] بدر بن مهلهل أرسل وزيره عَميدَ الملك الكُنْدُرِىّ والأمراء والحجّاب ، بالسُّرادِقات العظيمة والأُهْبة التامة ، فوصلوا وخدموا الخليفة ، فوصل النَّهْرَوان فى رابع عِشْرى ذى القعدة ، وبرز السلطان إلى خدمته ، وقَبَّل الأرض ، وهنَّأه بالسلامة ، واعتذر عن تأخُّره بعصيان أخيه ، وأنّ قتْله عقوبة لما جرى منه من الوَهَن على الدولة العباسية ،

---

(١) فى النجوم : ٥ / ١٠ « مستنفرين » .

(٢) هو محمد بن جعفر بن على بن الحسين المغربى . حواشى النجوم ٥ / ١١ .

(٣) عبارة النجوم : « فذم للمستنصر فعله وخوفه من سوء عاقبته » .

(٤) فى النجوم : « عادت على البساسيرى » . (٥) عبارة النجوم : « وخطب بهما أيضا للمستنصر » .

(٦) كذا فى المطبوعة . وفى س : « الدبة » . وفى د : « الرية » . وهذه الخاتمة بأكلها لم ترد فى النجوم . (٧) فى المطبوعة : « ديار » . والمثبت من س ، د .

وقال : أنا أمضى خلف هذا الـكلب ، يعنى البَساسِيرِىّ إلى الشام ، وأفعل فى حق صاحب مصر ما أُجازَى به ، فقلّده الخليفة سيفا كان فى يده ، وقال : لم يبق مع أمير المؤمنين مِن داره سواه ، فنزل به أميرالمؤمنين ، وكشف غِشاء الخرْكاه[1] ، حتى رآه الأمراء فخدموه ، ودخل بغداد ، وكان يوما مشهودا ، ثم جهَّز السلطان عسكرا خلف البَساسِيرِىّ ، فثبت لهم البَساسِيرِىّ وقاتَل ، إلى أن جاءه سهمٌ ضربه به قُرَيش ، فوقع فنزل إليه دَوادار عميدِ الملك ، فحزّ رأسه وحُمِل[2] على رمح إلى بغداد ، وطِيف به ثم عُلِّق فى السوق .

٤٩٩

على بن الحسن بن الحسين بن محمد

القاضى أبو الحسن الخِلَعِىّ*

العبد الصالح . مَوْصِلِىّ الأصل ، مِصْرِىّ الدار . ولد بمصر فى أول سنة خمس وأربعمائة.

وسمع أبا محمد عبد الرحمن بن عمر النحّاس ، وأبا العباس أحمد بن محمد بن الحاج الإشبِيلِىّ ، وأبا الحسن الحُصَيْب[3] بن عبد الله بن محمد القاضى ، وأبا سعد أحمد بن محمد المالِينِىّ ، وأبا عبد الله بن نظيف الفرّاء ، وجماعة .

روى عنه الحُمَيْدِىّ ، ومات قبله بمدة ، وأبو على بن سُكَّرة ، وأبو الفضل بن طاهر القَيْسِرانِىّ ، وأبو الفتح سلطان بن إبراهيم الفقيه ، وخلقٌ سواهم ، آخرهم عبد الله بن رفاعة السَّعْدِىّ خادمُه .

وكان ، أعنى الخِلَعِىّ ، مسندَ دِيار مصر فى وقته .

قال فيه ابن سُكَّرة : فقيه ، لـه تصانيف ، ولى القضاء وحكم يوما واحدا واستعفى ، وانزوى بالقَرافة ، وكان مسنِدَ مصر ، بعد الحَبّال .

---

(١) خرگاه : خيمة كبيرة . المعجم فى اللغة الفارسية ١٣٣ .

(٢) فى المطبوعة : « وحمله على رمحه » . والمثبت من س ، د .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٣٩٨ ، العبر ٣/٣٣٤ ، النجوم الزاهرة ٥/١٦٤ .

(٣) فى المطبوعة : « الخصيب » وفى س : « الخطيب » وفى د : « الحصب » . والمثبت من العبر ٣/١٢١ ، وكنيته فيه : « أبو الخير » .

قلت : وقفت له قديما على كتاب فى الفقه ، وسَمّه « بالمغنى » بين البَسْط والاختصار.

وقال أبو بكر بن العربى : شيخ معتزل بالقرافة ، له عُلُوٌّ فى الرواية ، وعنده فوائد ، وقيل : كان يبيع الخِلَع لأولاد الملوك بمصر ، وكان رجلا صالحا مكينا .

قيل : كان يحكم بين الجنّ ، وأنهم أبطأوا عليه قَدْر جُمعة ثم أتَوه ، وقالوا : كان فى بيتك شيء من هذا الأُتْرُجّ ، ونحن لا ندخل مكانا يكون[1] فيه .

وعن أبى الفضل الجَوْهَرِىّ الواعظ : كنت أتردّد إلى الخِلَعِىّ فقمت فى ليلة مُقْمِرة ظننت أن الفجر قد طلع ، فلما جئت باب مسجده وجدت فرسا حسنة على بابه ، فصعدت فوجدت بين يديه شابا لم أر أحسن منه ، يقرأ القرآن ، فجلست أسمع إلى أن قرأ جزءا ثم قال للشيخ: آجَرَكَ اللهُ ، فقال له : نفعك الله . ثم نزل فنزلت خلفه من عُلوّ المسجد ، فلما استوى على الفرس طارت به ، فغُشِىَ علىّ من الرّعب ، والقاضى يصيح بى : اصعد يا أبا الفضل ، فصعدت فقال : هذا من مؤمنى الجنّ الذين آمنوا بنَصِيبِين ، وإنه يأتى فى الأسبوع مرة يقرأ جزءا ويمضى .

وقال ابن الأنماطىّ : قبر الخِلَعِىّ بالقرافة يُعرف بقبر قاضى الجن والإنس ، ويُعرف بإجابة الدعاء عنده .

وقال أبو الحسن على بن أحمد[2] العابد : سمعت الشيخ بن نجيساه[3] ، قال: كنا ندخل على القاضى أبى الحسن الخِلَعِىّ فى مجلسه فنجده فى الشتاء والصيف وعليه قميص واحد ، ووجهه فى غاية الحسن لا يتغيّر من البرد ولا من الحر ، فسألته عن ذلك وقلت : يا سيّدنا إنا لَنُكثِر من الثياب فى هذه الأيام ، وما يغنى ذلك عنا من شدة البرد ، ونراك على حالة واحدة فى الشتاء والصيف ، لا تزيد على قميص واحد ! فبالله يا سيّدى أخبرنى ، فتغيّر وجهه ودَمَعت عيناه ثم قال: أتكتم علىّ؟ قلت : نعم ، قال: غشيتنى حُمّى يوما فنمت فى تلك الليلة ، فهتف بى هاتِف نادانى باسمى ، فقلت: لبَّيْك داعِىَ الله ، فقال : لا ، بل قل : لبَّيْك ربِّىَ الله.

---

(١) فى المطبوعة : « مكانا هو أى الأترج فيه » . والمثبت من س ، د .

(٢) فى س وحدها : « محمد » . (٣) كذا فى المطبوعة ، د بالحاء المهملة . وفى س بالخاء المعجمة

ما تجد من الألم ؟ فقلت : إلهى وسيِّدى [ومولاى](١) قد أخذتْ منّى الحُمّى ما قد علمتَ . فقال : قد أمرتها أن تُقلع عنك ، فقلت : إلهى ، والبرْد أيضا ، فقال : قد أمرتُ البرد [أيضا](٢) أن يُقلع عنك ، فلا تجد ألم البرد ولا الحر . قال : فوالله ما أُحِسّ ما أنتم فيه من الحرّ ولا من البرد .

قال ابن الأكفانىّ : توفى(٣) فى سادس(٤) عِشْرِى ذى الحجة ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

٥٠٠

على بن الحسن بن على
أبو الحسن المَيَانِجِىّ *

قاضى هَمَذان .

كان مشهورا بالفضل والنُّبل ، حسن المعرفة بالفقه والأدب .

تفقه ببغداد على القاضى أبى الطيب .

وسمع من أبى الحسن على بن عمر القَزْوِينىّ ، والحسن بن محمد الخَلّال ، وغيرهما .

وهــذا هو والد الميانجىّ(٥) الذى سافر مع الشيخ أبى إسحاق إلى بلاد العَجَم . وقد وقع الوهم ، وظُنّ أن المسافر فى خدمة الشيخ إنما هو هــذا نفسه ، وليس كذلك ،

---

(١) زيادة فى المطبوعة على ما فى س ، د . (٢) زيادة من س وحدها .

(٣) فى الطبقات الوسطى زيادة : « بمصر » . (٤) فى س وحدها : « سابع عشر » .

* له ترجمة : فى الأنساب ٥٤٧ ا ، اللباب ٣/١٩٧ ، معجم البلدان ٤/٧١٠ . وهذه النسبة ليست إلى « ميانج » التى بالشام ولكنها نسبة إلى « ميانة » بكسر أوله وقد يفتح وبعد الألف نون . والنسبة إليها : ميانجى . وهو بلد بأذربيجان ، معناه بالفارسية الوسط ، وإنما سمى بذلك لأنه متوسط بين مراغة وتبريز . كذا قال ياقوت .

(٥) وبهذا يصحح الخطأ الواقع فى فهارس الجزء الرابع حيث جعلناه : يوسف بن القاسم . وانظر الجزء الرابع ٢٢٠ .

وقد وقع التنبيه على هذا مِن قَبْل ، فى ترجمة وَلَده[١] .

وإلى هذا كتب الشيخ أبو إسحاق كتابا ، صفته :

كتابى ، أطال الله بقاء سيدنا قاضى القضاة الأجل العالِم الأوحد ، وأدام علوّه وتمكينه ورفعته وبسطته ، وكَبَتَ أعداءه وحُسّاده ، من بغداد ، ونِعَم الله تعالى متوالية وله الحمد ، ومنذ مدة لم أقف على كتاب وأنا متوقـع لما يَرِد من جهته ، لأُسَرَّ به وأسكن إليه .

وكتب عنوانه : شاكره والمفتخر به والداعى له إبراهيم بن على الفيرُوزاباذِىّ .

قال ابن السمعانى : قُتِل القاضى المَيَانَجِىّ فى مسجده ، فى صلاة الصبح ، فى شوال سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

٥٠١
على بن الحسن بن على بن أبى الطَّيِّب
أبو الحسن الباخَرْزِىّ الأديب*

مصنف « دُمْيَة القَصْر » .

وباخَرْز : ناحية من نواحى نيسابور .

و « الدُّمْيَة » ذيل على « يتيمة »[٢] الثعالبى .

تفقه على الشيخ أبى محمد الجُوَينى ، ثم أخـذ فى الأدب ، وتنقلت به الأحوال ، إلى أن قُتِل بباخَرْز ، فى ذى القعدة سنة سبع وستين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « والده » والتصحيح من سائر الأصول. ووالده هذا هو محمد بن على بن الحسن وسيترجم فى الطبقة الخامسة . فقول المصنف : « وقد وقع التنبيه على هذا من قبل » سهو منه رحمه الله . فهو يظن أنه يتكلم فى « طبقاته الوسطى » التى جرى فيها على تقديم « الأحمدين والمحمدين » بغض النظر عن السبق الزمنى الذى التزمه فى « طبقاته الكبرى » . وسيتكلم المصنف عن الخلط الذى وقع فى « الميانجى » حين يترجم لمحمد بن على بن الحسن فى الطبقة الخامسة .

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٧ ب ، البداية والنهاية ١١٢/١٢ ، شذرات الذهب ٣٢٧/٣ ، العبر ٢٦٥/٣ ، اللباب ٨٣/١ ، مرآة الجنان ٣ / ٩٥ ، معجم الأدباء ٣٣/١٣ ترجمة وافية ، معجم البلدان ٤٥٨/١ ، مفتاح السعادة ٢١٣/١ ، النجوم الزاهرة ٩٩/٥ ، وفيات الأعيان ٦٦/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « تتمة » . والتصحيح من سائر الأصول .

ومن شعره[١] :

يا فالقَ الصُّبْحِ من لألاء غُرَّتِهِ ... وجاعِلَ الليلِ مِنْ أصداغِه سَكَنَا
بصورة الوَثَنِ استعبدتَنى وبها ... فتنتنى وقديماً هِجْتَ لى شَجَنَا
لا غَرْوَ أن أحرقت نارُ الهوى كبِدِى ... فالنار حقٌّ على مَن يعبد الوَثَنَا[٢]

وقال أيضاً[٣] :

عجبتُ من دمعتى وعينى ... مِن قبلِ بَيْنٍ وبَعْدِ بَيْنِ
قد كان عينى بغير دمعٍ ... فصار دمعى بغير عَيْنِ

وقال أيضاً[٤] :

أصبحتُ عبداً لشمسٍ ... ولستُ مِن عبدِ شَمْسِ
إنِّى لأَعْشَقُ سِتِّى ... وحَقٌّ مَن شَقَّ خَمْسِى[٥]

٥٠٢

على بن سعيد بن عبد الرحمن بن مُحْرِز بن أبى عثمان

المعروف بأبى الحسن العَبْدَرِىّ

له « مختصر الكفاية » فى خلافيات العلماء ، وقد وقفت عليها بخطه .

من بنى عبد الدار ، ومن أهل مَيُورْقَة ، من بلاد الأندلس .

كان رجلاً عالماً مفتياً ، عارفاً باختلاف العلماء .

أخذ عن أبى محمد بن حَزْم الظاهِرِىّ ، وأخذ عنه ابن حزم أيضاً ، ثم جاء إلى المشرق ، وحج ودخل بغداد ، وترك مذهب ابن حزم ، وتفقه للشافعىّ على أبى إسحاق الشِّيرازىّ ، وبعده على أبى بكر الشاشِىّ .

---

(١) الأبيات فى المنتقط من ديوانه المطبوع بآخر الدمية ٨ ، ومعجم الأدباء ، ماعدا البيت الثانى ، ووفيات الأعيان . (٢) فى المنتقط من ديوانه : « لا غرو لو » .
(٣) البيتان فى الدمية ١٤٢ . (٤) البيتان فى المنتقط من ديوانه ٣٨ .
(٥) فى المطبوعة : « لأعشق شيء » والمثبت من س ، د ، والمنتقط .

وسمع الحديث من القاضي أبي الطيِّب الطبريّ ، والقاضي أبي الحسن الماوَرْدِيّ ، وأبي محمد الحسن بن علي الجوهَرِيّ ، وغيرِهم ، وحدّث باليسير .

روى عنه أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِيّ ، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عَطَّاف ، وسعد(١) الخير بن محمد الأنصاريّ ، وغيرُهم .

توفى ببغداد ، يوم السبت سادس عشر جمادى الآخرة ، سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

٥٠٣
على بن سعيد الإصْطَخرِيّ ثم البغداديّ
القاضي أبو الحسن المتكلم*

حدّث عن إسماعيل الصَّفّار .

توفى يوم الأحد ، (٢)لثلاثٍ بقين(٢) من ذى القعدة سنة أربع وأربعمائة .

٥٠٤
على بن سهل بن العباس بن سهل
أبو الحسن المفسِّر

من أهل نيسابور .

قال ابن السمعانيّ : كان إماما فاضلا زاهدا ، حَسَنَ السيرة ، مَرْضِيَّ الطريقة ، جميل(٣) الأثر(٤) ، عارفا بالتفسير .

---

(١) فى المطبوعة : « وسعدالخيرى ومحمد الأنصارى » . وفى د : « وسعد الخيرى محمد الأنصارى » والتصحيح من س ، والعبر ٤/١١٢ .

* له ترجمة فى النجوم الزاهرة ٣/٢٣٦ . وقال فيه : « أحد شيوخ المعتزلة ، صنف للقادر « الرد على الباطنية » وأجرى عليه القادر جراية سنية وحبسها من بعده على بنيه » .

(٢) فى المطبوعة ، د : « لليلة من ذى القعدة » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى س وحدها : « جميع » . (٤) فى الطبقات الوسطى : « الأمر » .

قال : وجمع « كتابا فى التفسير » وجمع شيئا سمّاه « زاد الحاضر والبادى » وكتاب « مكارم الأخلاق » .

سمع أباعثمان الصابونىّ، وأباعثمان البَحِيرِىّ[١] ، وأبا القاسم القُشَيْرِىّ، وأباصالح المؤذِّن، وعبد الغفار الفارسىّ ، وخلقا .

توفى فى ذى القعدة سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

٥٠٥

على بن عمر بن أحمد بن إبراهيم
أبو الحسن البَرْمَكِىّ*

أخو إبراهيم وأحمد ، وكان علىٌّ أصغرَهم .

سمع أبا الفتح القَوّاس[٢] ، وأبا الحسين بن سمعون ، وأبا القاسم بن حَبابة ، والمعافَى ابن زكريا ، ومحمد بن عبد الله بن أخى ميمى .

قال الخطيب : كتبت عنه ، وكان ثقة ، وسألته عن مولده ، فقال فى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة ؛ ودرس على أبى حامد الإسْفَرايِينِىّ مذهب الشافعىّ .

وتوفى فى يوم الثلاثاء ثامن ذى الحجة سنة خمسين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : «البحترى» . وفى س : «النخرى» . والتصحيح من د . وهو سعيد بن محمد ، كما فى المشتبه ٤٩ ، وانظر فهارس الجزء الثالث .

* له ترجمة فى الأنساب ٧٦ ا ، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٣ ، اللباب ١/ ١١٥ .

(٢) هو يوسف بن عمر ، كما فى تاريخ بغداد .

٥٠٦
على بن عمر بن محمد بن الحسن الحَرْبِىّ
أبو الحسن بن القَزْوِينِىّ *

أحد أولياء الله المكاشَفين بالأسرار ، المتكلِّمين على الخواطر .

تفقه على الدَّارَكِىّ[1] .

قال الخطيب : كتبنا عنه ، وكان أحد الزّهاد المذكورين ، ومن عباد الله الصالحين[2] ، يقرأ القرآن ، ويروى الحديث ، ولا يخرج من بيته إلا للصلاة ، [3]وكان وافر العقل صحيح الرأى[3] ، رحمة الله عليه ، قال لى : ولدت[4] سنة ستين وثلاثمائة .

قلت : سمع أبا حفص بن الزيّات ، والقاضى أبا الحسن الجرّاحىّ ، وأبا عمر بن حَيُّويَه ، وأبا بكر بن شاذان ، وطبقتهم .

روى عنه أبو على أحمد بن محمد البُرْدانِىّ[5] ، وأبو سعد أحمد بن محمد بن شاكر الطَّرَسُوسِىّ ، وجعفر بن أحمد السّراج ، والحسن بن محمد بن إسحاق الباقَرْحِىّ ، وأبو منصور أحمد ابن محمد الصَّيْرَفِىّ ، وعلى بن عبد الواحد الدِّينَوَرِىّ ، وهبة الله بن أحمد الرَّحْبِىّ ، وغيرهم .

وله مجالس مشهورة يرويها النَّجيب الحَرّانىّ .

وقد أطال الشيخ أبو عمرو بنُ الصَّلاح ترجمة هذا الشيخ فى كتابه ، ليس فى كتابه ترجمةٌ أطولَ منها ؛ لأنه انتخب فيها نُبَذًا من كتابٍ جمعه أبو نصر هبة الله بن على ابن المُجْلِى[6] ، فى أخبار ابن القَزْوينىّ وفضائله .

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٢/٤٣ ، شذرات الذهب ٣/٢٦٨ ، العبر ٣/١٩٩ ، النجوم الزاهرة ٥/٤٩ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقرأ النحو على ابن جنى » .

(٢) كذا فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد . وفى س ، والطبقات الوسطى : « يقرئ » .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، والنقل منه .

(٤) فى الطبقات الوسطى « ليلة الأحد الثالث من المحرم » .

(٥) بضم الباء الموحدة والدال المهملة وفى آخرها النون ، نسبة إلى بردان : قرية من قرى بغداد . اللباب ١/١٠٩ . (٦) بضم الميم وسكون الجيم . المشتبه ٥٧٣ .

فمنه أن جميع الناس فى عصره أجمعوا مع اختلاف آرائهم وتشعُّب أنحائهم على حسن مُعْتَقَد هذا الشيخ وزهده ووَرَعه .

وعن أحمد بن محمد الأمين ، وكان ممَّن استملى على ابن القَزْوِينىّ : ما كان أبو الحسن يخرِّج المجلس لنفسه عن شيوخه ، ولا يَدَع أحدا يخرِّجه ، إنما كان يدخل إلى منزله ، وأىّ جزء وقع بيده خرج به ، وأملى منه عن شيخٍ واحد جميع المجلس ، ويقول : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُنْتَقَى[1] ، وكان أكثر أصوله بخطه .

وقال القاضى أبو الحسن البَيْضاوىّ : حدثنى أبى ، أبو عبد الله البيضاوىّ ، قال : كان ثقة[2] يتفقَّه معنا على الدارَكِىّ[3] وهو حديث السِّنّ ، وكان حسنَ الطريقة ، ملازِما للصمت ، قلَّ أن يتكلم فيما لا يَعنيه ، ومضى على ذلك سِنُون ، ولم أجتمع به ، فلما كان يوم شيَّعتُ جِنَازة إلى باب حَرْب ، ثم رجعت من الجِنَازة ، فدخلت مسجدا فى الحَرْبِيَّة ، صلَّيت فيه جماعة ، فافتقدت الإمام ، فإذا به أبو الحسن بن القَزْوِينىّ ، فسلَّمت عليه ، وقلت: مِن تلك السنين ما رأيناك ، فقال : تفقَّهنا جميعا ، وكلٌّ بعد ذلك سلك طريقا ، أو كما قال .

وعن ابن القَزْوِينىّ أنه سمع الشاة تذكر الله تعالى ، سمعها تقول : لا إلهَ إلا الله ، وكان جالسا فى منزله يتوضأ لصلاة العصر ، فقال لأهل داره : لا تخرج هذه الشاة غدا إلى الرَّعْى ، فأصبحت ميِّتةً .

وعن بعضهم : مضيتُ لزيارة قبر ابن القَزْوِينىّ ، فخَطَر لى[4] ما يذكر الناسُ عنده من الكرامات ، فقلت : تُرَى إيش منزلته عند الله تعالى ؟ وعلى قبره مَصاحِفُ ، فحدثتنى نفسى بأخذ واحد منها وفَتْحه ، فأى شىء كان فى أول ورقة من القرآن فهو فيه ، ففتحته، فكان فى أول ورقة منه[5]: ﴿ وَجِيهاً فِى الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ .

---

(١) فى المطبوعة : « لا يشقى » . وفى د : « لا ينتقى » . وقد أهمل النقط فى س . ولعل الصواب فيما أثبتنا . (٢) فى المطبوعة : « كان ثقته معنى » والتصحيح من س ، د .

(٣) بعد هذا فى س وحدها : « ابن القزوينى » .

(٤) فى المطبوعة : «فحضرنى » . وفى د : « فحضر لى » . والمثبت من س .

(٥) سورة آل عمران ٤٥ .

وقال أبو محمد الدهّان اللغويّ : كنتُ ممّن يقرأ على ابن القَزْوِينيّ فقلت يوما فى نفسى: أريد أن أسأله من أىّ شىء يأكل ، وأسأله أن يطعمنى منه ، فلما جلست بين يديه قرأت ثم هَمَمْت أن أسأله ، فلحقنى له هيبةٌ [عظيمة][1] فنهضت فأمرنى بالجلوس ، فجلست إلى أن فرغ من الإقراء ، ثم قال : بسم الله ، فقمت معه فأدخلنى داره ، وأخرج إلىَّ رغيفين سَمِيذا ، وبينهما عَدَسٌ ، ورغيفين وبينهما تمر أو[2] تين ، وقال : كُلْ ، فمن هذا نأكل .

وعن[3] القاضى الماوَرْدِىّ : صليتُ يوما خلفَ ابن القَزْوِينىّ ، فرأيت عليه قميصا أنقى ما يكون من الثّياب ، وهو مُطَرَّز ، فقلت فى نفسى : أين الطِّرْز من الزُّهد ؟ فلما قضى صلاته قال : سبحان الله الطِّرْز لا يَنقُص أحكامَ الزُّهد ، الطِّرْز لا ينقُص أحكامَ الزهد ، مرتين أو ثلاثا .

وعن أبى بكر محمد بن الحسين القزّاز قال : كان ينزل بنهر طابَق[4] رجلٌ صالح زاهد ، على طريقةٍ حسنة ، يلبَس الصوف ويأكل الشَّعير بالمِلْح الجَرِيش ، وكان يبلغه أن ابن القزوينىّ يأكل طيِّبَ الطعام ، ويلبس رقيق الثياب ، فقال : يا سبحان الله ! رجلٌ زاهد مُجْمَعٌ على زهده لا يختلف فيه اثنان ؛ يأكل هذا المأكول ، ويلبَس هذا الملبوس ! أشتهى أن أراه ، فجاء إلى الحربية ، فدخل مسجد القَزْوِينىّ وهو فى منزله ، ثم إنه خرج ، فأذَّن ودخل المسجد ، وفيه ذلك الرجل وجماعةٌ غيره ، فقال القَزْوِينىّ : سبحان الله ! رجلٌ يُومأ إليه بالزُّهد [والورع][5] ، يعارِضُ الله فى أفعاله أو فيما يَجْرِى فيه عبيده ، مرتين أو ثلاثا . وما ها هنا محرَّمٌ ولا مُنْكَر ، بحمد الله ، فطَفِق ذلك الرجل يتشاهق ، ويبكى بكاء شديدا ، والجماعة ينظرون إليه ، لا يدرون ما الخبر ، وصلَّى القَزْوِينىّ الظهر ، فلما فرغ من صلاته خرج الرجل من المسجد يُهَرْوِل حافيا ، إلى أن خرج من الحربية . فلما قضى القَزْوِينىّ ركوعه التفت إلى أبى طالب ، فقال له : بين الحربية والمَشْهد حائط وُضع[6] ليكون سُورا

---

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، د .

(٢) فى المطبوعة : « وتين » . والمثبت من س ، د . (٣) المطبوعة : « وقال وعن » وأثبتنا ما فى س ، د . (٤) نهر الطابق : محلة ببغداد ، من الجانب الغربى . معجم البلدان ٤/٨٤١ .

(٥) زيادة من س وحدها . (٦) فى المطبوعة : « ومتسع » . وأثبتنا ما فى س .

ومأتمٌ، تمضي إليه وتحمل هذا المداس معك ، وتقول لذلك الشخص الجالس عليه : لا يكون لك عَوْدة[1] ، أو كما قال .

قال أبو طالب : ووالله ما أعلم أن ثَمّ حائطا غيرَ متموم ـ كذا قال ، والصواب مُتَمّم ـ ولا رأيته قَطُّ ، فإذا الرجل بعينه جالسٌ على الحائط يبكي ويتشاهق ، فوضعت المداس بين يديه ، وانصرفت .

وقال أبو نصر بن الصَّبَّاغ رحمه الله : حضرت القَزْوِينيّ يوما ، ودخل عليه أبو بكر ابن الرَّحْبِيّ ، فقال له : أيها الشيخ ، أيّ شيء أمرتْني نفسي أخالفها ؟ فقال له : إن كنتَ مريدا فنعمْ ، وإن كنت عارِفاً فلا . فلما انكفأتُ من عنده فكّرت في قوله ، وكأنني لم أصوِّبه ، فرأيت تلك الليلة في منامي شيئا أزعجني ، وكأنّ قائلاً يقول لي: هذا بسبب القَزْوِينيّ ، يعني لما أخذتَ في نفسك عليه ، أو كما قال .

قال ابن الصلاح : ذلك لأن العارِفَ ملكَ[2] نفسَه فأمِنَ عليها من أن تدعوَه إلى محذور ، بخلاف المريد ؛ فإن نفْسه بحالها ، أمّارةٌ بالسُّوء ، فلْيخالفها كذلك.

وعن محمد بن هِبة الله ، خادمِ ابن القَزْوِينيّ : صليتُ ليلة مع ابن القَزْوِينيّ صلاةَ عِشاء الآخِرة ، فأسى[3] في ركوعه ، ولم يبق في المسجد غيري وغيرُه ، فلما قضى صلاته أخذتُ القِنديل بين يديه ، ومشيْنا ، فرأيته قد عبَر منزله ، فمشيت بين يديه ، فخرج من الحربية وأنا معه ، وقد صلّى في مسجدها الآخَر ركعتين ، فلم أعقل بشيء إذا أنا بموضعٍ أطوف به مع جماعة خلفَه، حتى مضى هَوِيٌّ[4] من الليل ، ثم أخذ بيدي وقال لي : بسم الله، ومشيت معه ، فلم أعقل بشيء إلا وأنا على باب الحَرْبيّة ، فدخلناها قبل الفجر ، فسألته وأقسمت عليه : أين كنا ؟ فقال لي : [5]﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾ ذلك البيت الحرام ، أو بيت المقدس ، راوي الحكاية يشكّ .

---

(١) في س وحدها : « دعوة » . (٢) في المطبوعة ، د : « ملك » . والمثبت من س .

(٣) كذا في المطبوعة ، د . وفي س : « فأسى » .

(٤) في المطبوعة : « هويه » . والمثبت من س ، د . والهوى ، بالفتح : الحين الطويل من الزمان وقيل هو مختص بالليل . النهاية ٥/ ٢٨٥ . (٥) سورة الزخرف ٥٩ .

قال النَّوَوِيّ : أمسى فى ركوعه : يعنى صلاته ، والصلاة تسمَّى ركوعا . قال : ولفظ الطواف يدل على أنه البيت الحرام ؛ فإن الطواف لا يُشْرَع لغيره[1] .

قلت : عبارته « أطوف به » فيَحْتَمِل أن يريد الطوافَ الشرعى ، ويَحْتَمِل أن يريد أنه يدور فى جوانبه ؛ فلا يتعيَّن أن يكون هو [2]الطواف الشرعىّ حتى يتعين أن يكون هو[2] البيتَ الحرام .

ثم ساق جامعُ فضائل القَزْوِينىّ حكاياتٍ كثيرةً ، تدل على أن الله تعالى أكرمه بهذه المَنْقَبة[3] ، وهى طَىُّ الأرضِ له .

وعن أبى نصر عبد الملك بن الحسين[4] الدَّلّال ، قال : كنت أقرأ على أبى طاهر ابن فضلان المقرى ، وكنت ، إذ ذاك أقرأ على أبى الحسن بن القَزْوِينىّ ، فقال لى ابن فضلان يوما ، وقد جرى ذِكر كرامات القَزْوِينىّ : لا تعتقد أن أحدا يعلم ما فى قلبك ، فخرجت من عنده إلى ابن القزوينىّ فقال : سبحان الله مقاومة معارضة ، رُوِى عن النبىّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ تَحْتَ الْعَرْشِ رِيحاً هَفَّافَةً تَهُبُّ إِلَى قُلُوبِ الْعَارِفِينَ » . ورُوِى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « قَدْ كَانَ فِيمَنْ خَلَا قَبْلَكُمْ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ[5] ؛ فَإِنْ يَكُنْ فِى أُمَّتِى فَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ » .

وعن بعضهم : أصبحتُ يوما لا أملك شيئاً ، فقلت فى نفسى : أشتهى أن أجدَ الساعةَ فى وسط الحَرْبِيّة ديناراً أعود به على عِيالى ، ومشيت[6] فوافيت القَزْوِينىّ يخرج من منزله ، فصاح بى ، فجئت إليه فقال لى : أما علمتَ أن اللُّقَطَة إذا لم تعرَّف فهى حرام ، وأخرج لى دينارا فوضعه فى كفى ، وقال : خذه حلالا .

وعن آخَر : دخلت مسجده وقد حُمِل إليه تفاح ومِشْمِش كثيرٌ جدًّا ، وهو يفرِّق على ضعفاء الحَرْبِيّة ، فكأنى استكثرتُه وقلت فى نفسى : قد بقى فى الناس لله بَعْدُ شىءٌ !

---

(١) فى المطبوعة : « بغيره » والمثبت من س ، د . (٢) ساقط من المطبوعة . واستكملناه من س، د
(٣) فى المطبوعة : « البنة » . وفى د : « البينه » . والمثبت من س .
(٤) فى المطبوعة : « الحسن » . والمثبت من س ، د .
(٥) المحدثون ، بتشديد الدال المهملة المفتوحة : هم الملهمون . النهاية ١ / ٣٥٠ .
(٦) فى المطبوعة : « فمشيت فرأيت » . وأثبتنا ما فى س ، د .

فرفع القَزْوِينىّ رأسَه إلىّ فى الحال ، وقال : سبحان الله ! يُستكثَر لله شىء ؟ لو رأيتم ما يُنفَق فى معاصى الله !

وعن بعضهم : أصابنى ريح المَفاصِل حتى رميت[1] لأجلها ، فأمَرّ القَزْوِينىُّ يدَه من وراء كمه عليها ، فقمت من ساعتى معافًى.

وذكر ابن الصلاح كراماتٍ أُخَر كثيرة ، حذفتها اختصاراً لدلالة ما ذكرناه عليها ؛ لكونها من نوعه .

مات ابن القَزْوِينىّ فى ليلة الأحد[2] لخمسٍ خلون من شعبان ، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة[3] .

﴿ ومن الفوائد عنه ﴾

• عن الشيخ أبى نصر بن الصبَّاغ الفقيه ، رحمه الله : حضرت القَزْوِينىّ للسلام عليه ، فقلت فى نفسى : قد حُكى له أننى أشعرىّ ، فربما رأيت منه فى ذلك شيئا ، فلما جلست بين يديه ، قال لى : لا تقول[4] إلا خيرا لا تقول إلا خيرا ، مرتين أو ثلاثا ، ثم التفت إلىَّ وقال لى : مَن صلى على جَنازة فله قِيراط ، ومَن تَبِعها (٥حتى تُدْفَن٥) فله قيراطان ، مع القِيراط أو غير القيراط .

قال : قلت : مع القيراط .

قال : جَيِّدٌ بالغ .

---

(١) فى س وحدها : « زمنت » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ودفن فى منزله بالحربية يوم الأحد » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وصلى عليه فى الصحراء قال [أى الخطيب البغدادى]: وكان الجمع متوافرا حدا يفوت الإحصاء ، لم أر جمعا على جنازة أعظم منه ، وغلق جميع البلد فى ذلك اليوم » .

(٤) فى المطبوعة ، د : « لا تقل إلا خيرا » مرة واحدة . وأثبتنا ما فى س .

(٥) ساقط من س وحدها .

[1]ونهض فدخل مسجده ، وطالبنى أهل المسجد بالدليل ، فقلت لهم : فى القرآن مثله ، قال الله تعالى[2] : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِىَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين[3] .

قلت : ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِى جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِى جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ » .

وقد اختُلف فيمن صلَّاها جماعة[4] ، هل يكون كمن قام ليلة ونصف ليلة ؟ والأرجح : لا يكون .

قال أبو طاهر بن جَحْشُويه : أردت سفرا وكنت خائفا منه ، فدخلت إلى القَزْوِينىّ أسأله الدعاء ، فقال ابتداء : مَن أراد سفرا ففزِع من عدوّ أو وحش ، فليقرأ[5] : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ فإنها أمان من كل سوء ، فقرأتها ، فلم يَعْرِض لى عارِض حتى الآن .

٥٠٧

على بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن سعيد المَحامِلىّ

أبو القاسم بن أبى الفضل بن أبى الحسن[6] [7]بن أبى الحسين[7]

تفقه على أبى إسحاق الشِّيرازىّ وسمع من الخطيب وغيره ، وأعاد عند فخر الإسلام الشاشىّ .

توفى فى ذى الحجة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

---

(١) هنا انتهى السقط فى نسخة « ز » الذى أشرنا إليه فى صفحة ٣٩٧ من الجزء الرابع . وننبه هنا إلى أنا سنهمل ذكر فروق النسخة « د » ما سلمت لنا النسختان : « ز ، س » . وانظر تعليقنا على النسخة « د » فى مقدمة التحقيق . (٢) سورة فصلت ٩ ، ١٠ .

(٣) بعد هذا فى س وحدها : « غير اليومين » .

(٤) فى المطبوعة : « بجماعة » والمثبت من ز ، س . (٥) الآية الأولى من سورة قريش .

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى : « الحسين » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من ز ، س . وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٥٠٨

على بن محمد بن إسماعيل العِراقىّ

تفقه على أبى محمد الُجوَيْنِىّ ، وولى القضاء بطُوس .

وسمع أبا حفص بن مَسْرور ، وأبا عثمان الصابُونِىّ، وغيرَهما.

توفى بطُوس فى مستَهلّ شهر رمضان ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة ، عن أربع وثمانين سنة .

٥٠٩

على بن محمد بن حَبِيب
الإمام الجليل القَدْر ، الرفيع[1] الشان
أبو الحسن الماوَرْدِىّ*

صاحب« الحاوى » و« الإقناع » فى الفقه ، و « أدب الدِّين والدنيا » و« التفسير » و« دلائل النبوة » و«الأحكام السلطانية» و« قانون[2] الوزارة وسياسة الملك » وغير ذلك .

روى عن الحسن بن علىّ الجِيلِىّ[3] ، صاحب أبى خليفة[4] ، ومحمد بن عَدِىّ المِنْقَرِىّ[5]، ومحمد ابن المُعَلَّى الأَزْدِىّ ، وجعفر بن محمد بن الفضل البَغدادِىّ.

روى عنه أبو بكر الخطيب ، وجماعة ، آخرهم أبو العِزّ بن كادش .

---

(١) فى المطبوعة : « الرفيع المقدار والشأن » . والمثبت من ز ، س .

* له ترجمة فى : الأنساب ٥٠٤ ا ، البداية والنهاية ١٢ / ٨٠ ، تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٨٥ ، طبقات الشيرازى ١١٠ ، طبقات المفسرين ٢٥ ، طبقات ابن هداية الله ٥١ ، العبر ٣ / ٢٢٣ ، الكامل لابن الأثير ٩ / ٢٢٩ ، اللباب ٣ / ٩٠ ، لسان الميزان ٤ / ٢٦٠ ، المختصر فى أخبار البشر ٢ / ١٧٩ ، مرآة الجنان ٣ / ٧٢ ، معجم الأدباء ١٥ / ٥٢ ، مفتاح السعادة ٢ / ١٩٠ ، المنتظم ٨ / ١٩٩ ، ميزان الاعتدال ٣ / ١٥٥ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٦٤ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤٤٤ .

(٢) هو كتاب واحد . وجعله بعضهم كتابين .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « الحنبلى » . وفى س : « الجبلى » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والعبر

(٤) الجمحى ، كما فى العبر . (٥) فى المطبوعة : « المقرى » . والمثبت من سائر الأصول .

وتفقه بالبصرة على الصَّيْمَرِىّ ، ثم رحل إلى الشيخ أبي حامد الإسْفَرايِنىّ ببغداد .

وكان إماما جليلا رفيع الشأن ، له اليد الباسطة فى المذهب ، والتفنن التامّ فى سائر العلوم .

قال الشيخ أبو إسحاق : درس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة ، (١)وله مصنّفات كثيرة(١) ، فى الفقه والتفسير وأصول الفقه والآداب ، وكان حافظا للمذهب . انتهى .

وقال الخطيب : [كان](٢) من وجوه الفقهاء الشافعيين ، وله تصانيف عِدّة فى أصول الفقه وفروعه ، وغير ذلك ، قال : وجُعِل إليه [ولاية](٣) القضاء بِبُلدان كثيرة .

وقال ابن خَيْرون : كان رجلا عظيم القَدْر ، مقدَّما عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحِسان فى كل فن من العلم ، بينه وبين القاضى أبى الطيِّب فى الوفاة أحدَ عشر يوما .

وقيل : إنه لم يُظهِر شيئا من تصانيفه فى حياته ، وجمعها فى موضع ، فلما دنتْ وفاته قال لِمَن يثق به : الكتب التى فى المكان الفلانى كلُّها تصنيفى ، وإنما لم أظهِرها لأنى لم أجد نيَّة خالصة(٤) ، فإذا عاينتُ الموت ووقعتُ فى النَّزْع ، فاجعل يدك فى يدى ، فإن قبضتُ عليها وعصرتُها فاعلم أنه لم يُقْبل مِنى شىء منها ، فاعمِد إلى الكتب وألقِها فى دَجْلة(٥) ، وإن بسطتُ يدى ولم أقبض على يدك ، فاعلم أنها قد قُبِلت ، وأنى قد ظَفِرت بما كنت أرجوه من النية .

قال ذلك الشخص : فلما قارب الموتَ وضعتُ يدى فى يده ، فبَسَطها ولم يقْبض على يدى ، فعلمت أنها علامةُ القبول ، فأظهرتُ كتبه بعده(٦) .

---

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول ، وطبقات الشيرازى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول . وتاريخ بغداد .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) بعد هذا فى وفيات الأعيان : « لله تعالى لم يشبها كدر » .

(٥) بعده فى وفيات الأعيان : « ليلا » . (٦) بعد هذا فى المطبوعة : « وعليه خطه » وليس فى س ، ز ، ووفيات الأعيان .

قلت[١]: لعل هذا بالنسبة إلى «الحاوى» وإلا فقد رأيت من مصنَّفاته[٢] غيره كثيرا[١]، وعليه خطّه، ومنه[٣] ما أُكملت قراءته عليه فى حياته.

ومن كلام الماوردىّ الدالِّ على دِينه ومجاهدته لنفسه ما ذكره فى كتاب[٤] «أدب الدِّين والدنيا» فقال: «ومما أُنذرك به من حالى أنى صنّفت فى البيوع «كتابا» جمعته ما استطعت من كتب الناس، وأجهدت فيه نفسى، وكَدَدْتُ[٥] فيه خاطرى، حتى إذا تهذّب واستكمل وكِدت أُعجَب به، وتصورت أنى أشدُّ[٦] الناس اطِّلاعا[٧] بعلمه، حضرنى وأنا فى مجلسى أعرابيان، فسألانى عن بَيْع عقداه فى البادية على شروط تضمَّنت أربعَ مسائل، ولم أعرف لشىء[٨] منها جوابا، فأطرقت مفكرا، وبحالى وحالهما معتبِرا، فقالا: أما عندك فيما سألناك جواب، وأنت زعيم هذه الجماعة؟ فقلت: لا. فقالا[٩]: إيهاًلك. وانصرفا، ثم أتيا مَن [قد][١٠] يتقدمه فى العلم كثيرٌ من أصحابى، فسألاه، فأجابهما مسرعا بما أقنعهما، فانصرفا عنه راضيَيْن بجوابه، حامدَيْن لعلمه.

إلى أن قال: فكان ذلك زاجرَ نصيحةٍ ونذيرَ عِظَةٍ[١١] تذلَّلَ لهما[١٢] قيادُ النفس، وانخفض لهما جَناح العُجْب».

قال الخطيب:[١٣] كان ثقةً، مات فى يوم الثلاثاء سلخ شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة، ودُفِن من الغد فى مقبرة باب حَرْب[١٤].

قال: وكان قد بلغ ستا وثمانين سنة.

---

(١) ساقط من ز وحدها. (٢) فى المطبوعة: «عدة كثيرة» والتصحيح من س.

(٣) فى الأصول: «ومنها». (٤) صفحة ٥٧.

(٥) فى المطبوعة: «وكررت». وفى ز: «وكدرت». وأثبتنا ما فى س، وكتاب أدب الدين والدنيا. (٦) فى ز وحدها: «أسد». (٧) فى أدب الدين والدنيا: «اضطلاعا».

(٨) فى أدب الدين والدنيا: «لواحدة منهن جوابا».

(٩) فى أدب الدين والدنيا: «واها». (١٠) ساقط من أدب الدين والدنيا.

(١١) فى المطبوعة، ز: «عظيمة». والمثبت من س، وأدب الدين والدنيا.

(١٢) فى أدب الدين والدنيا: «بهما». (١٣) فى الطبقات الوسطى، وتاريخ بغداد: «كتبت عنه وكان ثقة». (١٤) فى تاريخ بغداد بعد هذا زيادة: «وصليت عليه فى جامع المدينة».

﴿ذكر البحث عما رُمِى به الماوَرْدِىّ من الاعتزال﴾

قال ابن الصلاح : هذا الماوَرْدِىّ ، عفا الله عنه ، يُتَّهَم بالاعتزال ، وقد كنت لا أتحقق[1] ذلك عليه ، وأتأوّل له وأعتذر عنه فى كونه يُورِد فى تفسيره فى الآيات التى يختلف فيها أهل التفسير ، تفسيرَ أهل السُّنّة ، وتفسيرَ المعتزلة ، غيرَ متعرِّض لبيان ما هو الحق منها ، وأقول : لعلّ قَصْده إيرادُ كلّ ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المُشَبِّهة أشياء ، مثل هذا الإيراد ، حتى وجدته يختار فى بعض المواضع قولَ المعتزلة ، وما بَنَوْه على أصولهم الفاسدة ، ومن ذلك مصيره فى « الأعراف »[2] إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال فى قوله تعالى : [3]﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ﴾ وجهان فى « جَعَلْنَا » أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء ، والثانى تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها .

وتفسيره عظيم الضرر ؛ لكونه مشحوناً بتأويلات أهل الباطل ، تلبيسا وتدسيسا[4] ، على وجه لا يفطِن له غيرُ أهل العلم والتحقيق ، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة ، بل يجتهد فى كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ، ثم هو ليس معتزليًّا مطلقا ؛ فإنه لا يوافقهم فى جميع أصولهم ، مثل خَلْق القرآن ، كما دل عليه تفسيره فى قوله عز وجل : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾[5] وغير ذلك ، ويوافقهم فى القَدَر ، وهى البَلِيّة التى غلبت على البصريّين ، وعِيبُوا بها قديما . انتهى .

﴿ شرح حال الفُتْيا الواقعة فى زمان الماوَرْدِىّ فيمن لقِّب بشاهِنْشاه ﴾

وهى من محاسن الماوَرْدِىّ ، وقد ساقها الشيخ محمد بن الشيخ أبى الفضل عبد الملك[6]

---

(١) فى س وحدها : « أحقق » . (٢) فى المطبوعة ، ز : « الاعتراف » . والمثبت من س . ولعله يقصد سورة الأعراف . (٣) سورة الأنعام ١١٢ . (٤) فى س وحدها : « وتدليسا » . (٥) سورة الأنبياء ٢ . (٦) فى المطبوعة ، ز : « عبد الكريم » . والتصحيح من س ، والأعلام للزركلى ٧ / ١٢٧ . وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة .

ابن إبراهيم الهَمَذانىّ ، فى « ذيله » (الذى ذيّله[1]) على تاريخ (أبى شجاع محمد بن الحسين الوزير العالم ، وأبو شجاع أيضا مُذَيِّل على تاريخ[2]) متقدم.

● وحاصلها : أنه فى سنة تسع وعشرين وأربعمائة فى شهر رمضان أمر الخليفة أن يُزاد فى ألقاب جلال الدولة ابن بُوَيْه : شاهنشاه الأعظم ملك الملوك ، وخُطِب له بذلك ، فأفتى بعض الفقهاء بالمنع ، وأنه لا يقال ، ملكُ الملوك إلا لله ، وتبعهم العوامّ ، ورَمَوْا الخطباء بالآجُرّ .

وكتب إلى الفقهاء فى ذلك ، فكتب الصَّيْمَرِىّ الحنفىّ أن هذه الأسماء يُعتَبر فيها القَصْد والنية .

وكتب القاضى أبو الطيِّب الطبرىّ بأن إطلاق مَلِكِ الملوك جائز ، ومعناه ملك ملوك الأرض ، قال : وإذا جاز أن يقال ، قاضى القضاة ، جاز أن يقال : ملِك الملوك .

ووافقه التَّمِيمِىّ من الحنابلة .

وأفتى الماوَرْدِىّ بالمنع ، وشدَّد فى ذلك ، وكان الماوَرْدِىّ من خَواصِّ جلال الدولة ، فلما أفتى بالمنع انقطع عنه ، فطلبه جلال الدولة ، فمضى إليه على وَجَلٍ شديد ، فلما دخل قال له : أنا أتحقق أنك لو حابيتَ أحدا لحابيتنى ؛ لما بينى وبينك ، وما حملك إلا الدِّينُ ، فزاد بذلك مَحَلُّك عندى .

قلت : وما ذكره القاضى أبو الطيِّب هو قياس الفقه ، إلا أن كلام الماوَرْدِىّ يدلّ له حديث ابن عُيَيْنة ، عن أبى الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ يُسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ » .

رواه الإمام أحمد[3] . وقال : سألت أبا عمرو الشَّيْبانِىّ عن « أخنع » فقال : أوْضَع .

والحديث فى « صحيح البخارى »[4] .

---

(١) زيادة من س وحدها .   (٢) ساقط من ز وحدها .

(٣) مسنده ٢ / ٢٤٤ . والرواية عنده : « تسمى بملك الأملاك » .

(٤) فى باب (أبغض الأسماء إلى الله ، من كتاب الأدب) ٨ / ٥٦ وروايته بالطريق الذى ذكره ابن السبكى : « تسمى بملك الأملاك » .

وفى حديث[1] عَوْف ، عن خِلاس ، عن أبى هريرة ، أن النبىّ صلى الله عليه وسلم قال : « اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ ، وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى رَجُلٍ تَسَمَّى بِمَلِكِ الْمُلُوكِ ، لامَلِكَ إِلَّا اللهُ تَعَالَى » .

قلت : ولم تمكث دولة بنى بُوَيْه بعد هذا اللقب إلا قليلا ، ثم زالت كأن لم تكن ، ولم يعش جلال الدولة بعد هذا اللقب إلا أشهرا يسيرة ، ثم ولى الملِك الرحيم[2] [منهم][3] وبه انقرضت دولتهم .

{ ومن الرواية عن الماوَرْدِىّ }

أخبرنا الشيخ الإمام الوالد [4]رحمه الله تعالى[4] قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا إسحاق ابن أبى بكر الأَسَدِىّ ، سماعا ، أنبأنا أبو البقاء يَعِيش بن علىّ النحوىّ ، حدثنا الخطيب أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطُّوسِىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن على ابن بدران[5] الحلوانىّ ، أخبرنا أقضى القضاة أبوالحسن علىّ بن محمد بن حَبِيب الماوَرْدِىّ ، قراءةً عليه ، أخبرنا أبوعلىّ الحسن بن علىّ بن محمد الجَبَلِىّ[6] ، حدثنا أبو خليفة الفضل بن الُحباب الجُمَحِىّ ، حدثنا أبو الوليد الطَّيالِسِىّ ، حدثنا شُعْبة ، حدثنا أبو إسحاق ، قال : سمعت البَرَاء رضى الله عنه يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل معنا التراب يومَ الأحزاب ، وقد وارى التُّرابُ بياضَ بطْنه وهو يقول :

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا

---

(١) بهذا الطريق فى مسند أحمد ٢/٤٩٢ . وروايته : « اشتد غضب الله عز وجل على رجل قتله نبيه – وقال روح : قتله رسول الله – واشتد غضب الله على رجل تسمى بملك الأملاك ؛ لا ملك إلا الله عز وجل » . (٢) فى المطبوعة ، ز : « العزيز » . والتصويب من س . والملك الرحيم هو أبو نصر ابن الملك أبى كاليجار بن الملك سلطان الدولة . توفى سنة ٤٥٠ هـ وهو آخر ملوك الديلم . انظر العبر ٣/١٩١ ، ٢٢٤ . (٣) ساقط من ز وحدها . (٤) زيادة من س وحدها .

(٥) فى المطبوعة ، ز : « بن بدر بن الحلوانى » والمثبت من س ، والعبر ٤/١٣ .

(٦) فى المطبوعة : « البجلى » . وفى ز : « الحبلى » والتصويب من س ، والمشتبه ١٣٥ قال الذهبى : « والحسن بن على الجبلى من بلاد الجبل » .

فأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا
إِنَّ الأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا ... إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا

أخبرنا الحافظ أبو العباس بن المظفَّر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عساكر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا إسماعيل بن عثمان القارِئُ ، إجازةً ، أخبرنا هبة الرحمن ابن عبد الواحد القُشَيْرِيّ ، إملاء ، حدثنا الإمام ركن الإسلام والدى ، إملاء ، أخبرنا أقْضَى القضاة أبو الحسن علىّ بن محمد الماوَرْدِىّ ببغداد ، حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد البغدادىّ ، بالبَصرة ، حدثنا أبو الفوارس العَطّار ، بمصر ، أخبرنا المُزَنِيّ ، حدثنا الشافعىّ ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رجالا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أُرُوا ليلةَ القَدْرِ فى المنام فى السبع الأواخر ، فقال : « إِنِّى أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِى السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِى السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ » .

﴿ ومن الفوائد عن الماوَرْدِىّ ﴾

قال الماوَرْدِىّ فى « كتاب الشهادات » من « الحاوى » فى الكلام على قول الشافعىّ رضى الله تعالى عنه « وإن كان يُدِيم الغِناء » : كتب إلىّ أخى من البصرة ، وقد اشتد شوقه إلى لقائى ببغداد ، [شعرا][1] :

طِيبُ الهَواءِ ببَغْدَادٍ يُشَوِّقُنِى ... قِدْماً إليها وإن عاقت مَقادِيرُ[2]
فكيف صَبْرِىَ عنها الآنَ إذ جمعَتْ ... طِيبَ الهَواءَيْنِ ممدودٌ ومقصورُ

● قال النَّوَوِىّ : قوله « طيب الهواءين » لحن عند النحويين ؛ لأنهم لا يُجيزون تثنية المختلفَيْن فى الصيغة ، إلا فى ألفاظ سُمعت من العرب ، كالأبوين والعُمَرَين[3] ، وشبهه من المسموع .

---

(١) سقط من س وحدها . والبيتان فى تاريخ بغداد ١٠٤/١٢ وفى وفيات الأعيان فى ترجمة الماوردى .
(٢) فى تاريخ بغداد : «معاذير» وكذلك جاء بهامش س . (٣) فى س وحدها : « والقمرين » .

قلت : في المسألة مذاهب للنحاة ، فمن قائل : يمتنع مطلقا ، ويؤوّل ما ورد من ذلك ، وهو اختيار شيخنا أبى حيّان ، ومن قائل : يجوز مطلقا ، وهو اختيار ابن مالك ، وقال ابن عُصفور: إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، كالأحمرين، الذهب والزّعفران، والأطيبين، للشباب والنكاح ، وإلا فلا .

ولى على هذه المسألة كلامٌ مفرَد ، في جواب سؤال سألنيه صاحبُنا الإمام الأديب صلاح الدين خليل بن أيبك الصّفَدِيّ ، على قول الحريرىّ ، صاحب « المقامات » :

جاد بالعين حين أعمى هَواهُ ... عينَه فانْثَنَى بلا عَيْنَيْنِ

وهو البيت الذى لحّنه المأمون فيه ، ولعلنا نتكلّم على ذلك في ترجمة الحريرىّ ، إن شاء الله تعالى[1] .

﴿ ومن المسائل والفوائد عنه ﴾

● قال في « الأحكام السلطانية »[2]: يجوز أن يكون وزير التنفيذ ذِمّياً ، بخلاف وزير التفويض ، وفرّق بأن وزير التفويض يُولِّى ويَعْزِل ، ويباشِر الحكم ، ويسيِّر الجيش ، ويتصرف في بيت المال ، بخلاف وزير التنفيذ .

● وقال[3] : إذا استرق كافر تخيّر الأمير[4] بين سَقْيه ومنّه ، كما يتخير بين قتْله وتركه .

وقال[5] : إذا غاب إمام المسجد ولم يستنِب ، استؤذِن[6] الإمام . فإن تعذّر استئذانه تراضَى أهل البلد بمن يؤمّهم ، فإذا حضرت صلاة أخرى والإمام على غَيْبته ، فقد قيل : المُرْتضَى في الصلاة الأولى أوْلى في الثانية، وما بعد، إلى أن يحضر الإمام وقيل : بل يُختار

(١) بعد هذا في س : « قال الماوردى في الحاوى في . . . بياض » .
(٢) انظر الأحكام السلطانية ٢٧ والمصنف ينقل عنها بتصرف ، هنا وفيما يأتى. (٣) الأحكام ٥٣
(٤) في المطبوعة : « المرء » . وفي س : « الإمام » . والمثبت من ز ، والأحكام .
(٥) الأحكام ١٠٠ . (٦) في الأحكام : « استأذن » .

للثانية ثانٍ[1] يُرْتَضَى ، غيرُ الأول ، لئلا يصيرَ هذا الاختيار تقليداً سلطانيًّا .

قال الماوَرْدِي : ورأيي أن يراعَى حالُ الجماعة في الثانية ، فإن حضرها مَن حضر[2] في الأولى كان المرتَضَى في الأولى أحقّ ، وإن حضرها غيرهم ، كان الأوّل كأحدهم ، واستأنفوا اختيار إمام .

● قلد[3] السلطان إمامين في مسجد ولم يخصَّ أحدَهما بزمن ولا صلوات ، فأيّهما سَبَق كان أحقّ بالإمامة ، وليس للآخَر أن يؤمّ في تلك الصلاة بقوم آخرين ، لأنه لا يجوز أن تقام في المساجد السلطانية جماعتان في صلاة واحدة ، واختُلف في السَّبْق الذي يستحقّ به التقدّم على وجهين ، أحدهما : سبْقه بالحضور إلى المسجد ، والثاني بالإمامة فيه ، فإن حضرا معا ولم يتفقا على تقديم أحدهما فوجهان ، أحدهما : يُقْرَع ، والثاني يَختار أهل الناحية .

● قال الماوَرْديّ في « الحاوى » فيما إذا قال : قارضتُكَ على أن لك سدسَ عُشْر تُسع الربح ، والأصح فيه الصحة ؛ لأنه معلوم من الصِّيغة ، يمكن الاطِّلاع عليه ، غير أنا نستحبّ لهما أن يعدلا عن هذه العبارة الغامضة إلى ما يُعْرَف على البديهة من أوّل وَهْلة ؛ لأن هذه عبارة قد توضَع للإخفاء والإغماض ، قال الشاعر :

لك الثُّلُثانِ من قَلْبِي ... وثُلُثا ثُلْثِه الباقِي
وثُلْثا ثُلْثِ ما يبقَى ... وثُلْثُ الثُّلْثِ للساقِ
وتبقَى أسهُمٌ سِتٌّ ... تُقَسَّمُ بين عُشَّاقِ

فانظر إلى هذا الشاعر وبلاغته وتحسين عبارته ، كيف أغمض كلامه ، وقسّم قلبه ، وجعله جزءاً على أحد وثمانين جزءا ، هي مضروب ثلاثة في ثلاثة ، ليصح منها مَخْرج ثلث ثلث الثلث ، فجعل لمن خاطبه أربعة وسبعين جزءا من قلبه ، وجعل للساق جزءا ، وبقي الستة الأجزاء ففرّقها فيمن يحبّ .

وليس الإغماض في عقود المعاوَضات وجهٌ مَرْضِيّ ، ولا حال يُسْتَحَبّ ، غير أن العقد

---

(١) في الأصول : « بان » والمثبت من الأحكام . وفيها : « يرتضى لها » .
(٢) في المطبوعة ، ز : « حضرها » . والمثبت من س ، والأحكام . (٣) الأحكام ١٠١ .

لا يخرج به عن حكم الصحّة إلى الفساد ، ولا عن حال الجواز إلى المنع ؛ لأنه قد يؤول بهما إلى العلم ، ولا يُجهل عند الحكم . انتهى كلام الماوَرْدِى .

وقد أورثه حبُّ الأدب إدخالَ هذه الأبيات الغزلية فى الفقه .

وقوله « جزءاً قلبه على أحد وثمانين جزءا » وجهه ظاهر ، وقد أعطاه فى الأول أربعة وخمسين ، وهى ثلثا القدْر المذكور ، ثم ثلثى الثلث الثالث ، وهى ثمانية عشر ، وبقيت تسعة ، فأعطاه ثلثى ثلثها ، وهو اثنان ، ويبقى سبعة ، واحد ، وهو ثلث الثلث الباقى للساقى ، وستة مقسومة .

وقوله « ليس الإغماض فى المعاوضات حالٌ مَرْضِىّ » فممنوع ، فقد يقصد المتعاقدان إخفاء ما يتعاقدان عليه ، عن سامعه ، لغرضٍ مّا ، ومثله مذكور فى : بعتك مثل ما باع به فلان فرسه .

● قال الماوَرْدِىّ فى « الحاوى » : يجب فى سَلْخ جِلد ابن آدم حُكومةٌ لا تبلغ دِيةَ النفس .

ذكره قبل « باب اصطدام الفارسين » بأوراق . وهو خلاف ما جزم به الرافعىّ أنه تجب الدية فيه .

● وفى « الحاوى » فى « باب كيفية الأمان » : لو قال لابنه : أنت وَلَدُ زِنا ، كان قاذفا لأمه . انتهى .

وهى مسألة حسنة تعمّ بها البَلْوَى ، ذكرها ابن الصَّلاح فى « فتاويه » بحثاً من قِبَل نفسه ، وكأنه لم يطّلع فيها على نَقْل ، وزاد ابن الصلاح : أنه يُعَزَّر للمشتوم .

وقال عند كلامه على إمامة العبد : إمامة الحر الضَّرير أولى من إمامة العبد البصير ؛ لأن الرِّقّ نقْص . انتهى .

وهو غريب منه ، فإنه قطع بأن البصير أولى من الأعمى ، كما يقول صاحب « التنبيه » فهذه صورة تقع مستثناة من ذلك .

● وقيّد فى « باب اختلاف نية الإمام والمأموم » الصبي الذى يصح أن يؤمّ البالغين

بالمراهِق ، ولم أر لفظة « المراهِق » لغيره ، إنما عبارة الأصحاب « المميِّز » فإن أراد بالمراهِق المميِّز ، وهو الظاهر ، فقد وضع المقيَّد موضع المطلَق ؛ لأن التمييز أعمُّ من سن المراهقة ، وإلا فلا أعرف له قُدْوة ، فإن كل من أجاز إمامة الصبي قنَع بالتمييز .

● قال فى « الحاوى » قبيل « باب قتل المحرم صيدا » فيمن مات وعليه حَجّة الإسلام وحَجّة منذورة : لو استؤجر رجلان ، ليحُجَّا عنه فى عام واحد ، أحدهما يُحرم بحَجّة الإسلام ، والآخر بحَجّة النذر ، فيه وجهان ، أحدهما : أنه لا يجـوز ؛ لأن حَجَّ الأجير يقوم مقام حَجّه ، وهو لا يقدر على حَجّتين فى عام [واحد][(1)] فـكذا لا يصح أن يحجّ عنه رجلان فى عام واحد .

والوجه الثانى أن ذلك جائز ، لأنه إنما لم يصحّ منه حَجّتان فى عام ، لاستحالة وقوعهما منه ، والأجيران قد يصحّ منهما حَجّتان فى عام ، فاختلفا ، فعلى هذا ، أيّ الأجيرين سَبَق بالإحرام كان إحرامه متعيِّنا لحجّة الإسلام ، وإحرام الذى بعده متعيِّنا لحَجّة النذر ، فإن أحرما معا فى حالة واحدة من غير أن يسبِق أحدهما الآخر ، احْتَمل وجهين ، أحدهما : أنه يُعتبر أسبَقُهما إجارةً وإذنا ، فينعقد إحرامه بحَجّة الإسلام ، والذى بعده بحَجّة النذْر .

والثانى : أن الله تعالى يحتسب له بإحداها عن حَجّة الإسلام ، لا بعينها ، والأخرى عن حَجّة النذر . انتهى .

وقد تضمَّن استحالةَ حَجّتين فى عام واحد ، من رجل واحد ، وأنه مفروغ [منه][(2)] وهو حق ، وعليـه نصّ الشافعيّ رضى الله تعالى عنه ، ومتوهِّم خلافَه مخطئ ، كما قرره الوالد الشيخ الإمام رحمه الله .

ومن العجب أن صاحب « البَحْر » أهمل فيه ، مع كثرة تتبعه « للحاوى » أوّلَ هذا هذا الفصل ، واقتصر على قوله مانصه : فرع ، لو كانت عليه حَجّة الإسلام وحَجّة النذر ، فاستأجر رجلين فى عام واحد ، وأحرما عنـه فى حالة واحدة ، من غير أن يسبق أحدُهما

---

(1) زيادة من س وحدها . (2) ساقط من س . وفى ز : « مفروغ به » .

الآخر ، يَحْتَمِل وجهين، أحدها: أنه يُعتبر أسبَقُهما إجارةً وإذنا ، فينعقد إحرامه بحَجّة[1] الإسلام ، وما بعده بحَجّة[1] النذر .

والثانى : يُحتَسب[2] له بإحداها عن حَجّة الإسلام لا بعينها ، والأخرى عن حَجّة النذر . انتهى .

● ذكر[3] الماوَرْدىّ فى « الحاوى » وتبعه الرُّويانىّ فى « البحر » أنه لو أسلم إليه فى جارية بصفة فأتاه بها على تلك الصفة وهى زوجته ، لم يلزمه قبولُها ؛ لأنه لو قبلها بطل نِـكاحه ، فيدخل عليه بقبولها نَقْص . قال : وكذلك المرأة إذا أسلمت ، فأُحْضِر إليها زوجها ، لم يلزمها القبولُ ؛ لما فيه من فَسْخ النـكاح .

واعترضه ابن الرِّفعة بأن الزواج عَيْب فى الزوج والأَمَة ، فعدم إيجاب القبول لوجود العيب ، لا لخوف الضرر بفَسْخ[4] النـكاح .

قلت : وهو اعتراض صحيح ، إن لم تـكن صورة المسألة : أنه أسلم فى أَمَـة ذات زوج ، والذى يظهر ، وعليه جرى الوالد فى « شرح المنهاج » أن المسألة مصوَّرة بمن أسلم فى أمة ذات زوج .

ثم قال ابن الرِّفعة : وإذا كان كذلك أمـكن أن يقال : إذا قبض المحضِر ولم يَعْرِف المُسْلِم الصورة ، فإن لم يَرُدّ انفسخ النـكاح ، ولو رَدّ ولم يَرْضَ به يكون فى انفساخه خلاف ، مبنىٌّ على أن الدَّين الناقص هل يُملَك بالقَبْض ، ويرتد بالرَّدّ ، أو لا يُملَك إلا بالرضا بعده ؟ فعلى الأول ينفسخ النـكاح ، وعلى الثانى لا ينفسخ .

وقد يُجاب بأن النـكاح لَمّا كان يرتفع بالتسليم ، وإن كان عيبا قدِّر عدَمُه فى الحال ، نظرا إلى جَعْل المُحقَّق الوقوع كالواقع ، والمشرِف على الزوال كالزائل ، ويشهد لذلك أمران ، أحدها : أنه إذا اشترى جاريةً وزَوَّجها ، وقال لها الزوج : إن ردَّكِ المشترى بعيب فأنت

---

(١) فى المطبوعة : « لحجة » والمثبت من س ، ز . (٢) فى س وحدها : « يحتسب الله بإحداها » .

(٣) من هنا سقط فى س ينتهى إلى أول مسألة الجهر فى قنوت الصبح .

(٤) فى المطبوعة : « بفسخ » والمثبت من : ز ، د .

طالِق ، فإن للمشترى رَدَّها بما اطّلع عليه من عيبها ؛ لأن الزوجية تزول بالردّ ، وقُدِّرت كالمدومة .

والثانى : أنه لو قتل أمةً مزوَّجة يلزمه قيمتُها خَلِيَّةً عن الزوج .

قلت : والفرعان المستشهَد بهما ممنوعان .

أما قول الزوج : « إن ردَّكِ المشترى[1] بعيب فأنتِ طالق » فهـو شيء قاله والد الرُّويانىّ ، وسكت عليه الرافعىّ .

وقد قال الوالد فى « شرح المنهاج » : الأقرب خلافه .

وأما مَن قتل أمة مزوَّجة ، فالظاهر أنه إنما يلزمه قيمتها ، ذاتَ زوج .

● وحكى الماوَرْدِىّ ثم الرُّويانىّ وجهين[2] ، فيما لو أسلم إليه فى عبد فأتاه بأخيه أو عمِّه ، وجهين فى أنه هل له الامتناع من قبوله ؛ لأن من الحـكّام مَن يحكم بعِتقه عليه ، فيكون قبوله ضررا ، أما لو أتاه بأبيه أو جَدِّه فلا يلزمه القبول قطعا ، فإن قَبَضه وهو لا يعلم ثم عَلِم ، ففى صحة القبول وجهان . قاله الماوَرْدِىّ .

● وذكر فى اليمين الغَمُوس أنها أوجبت[3] الـكفّارة ، [وهى][4] محلولة ، غـير منعقِدة ، وبه جزم ابن الصلاح فى « شرح مشكل الوسيط » وقال : إنما وجبت الـكفّارةُ بمجرّد العَقْد ، وهو كونه حَلِف ، والحِنثِ ، وهو كونه كَذِب . والذى صرح به صاحب « البَحْر » أنها منعقِدة ، وهو قضيّة تصريح صاحب « التنبيه » والرافعىّ ، وغيرهما ، وهو الأشبه واللائق لمن يوجب الـكفّارة . وكلام ابن الصَّلاح يؤول إلى أنـه لا يلزم من عَقدٍ انعقادٌ[5] ، وفيه نظر .

● وذكر الماوَرْدِىّ أيضا ، فى كلامه على اليمين الغَمُوس فى أثناء الحِجاج أن الحَلِف بالمخلوق حرام ، والذى فى الرافعىّ عن الإمام أن الأصحّ القَطْع بأنه غير محرَّم ، وإنمـا هو

---

(١) فى ز ، د : « السيد » والمثبت فى المطبوعة . وقد سبق فى أصل المسألة .

(٢) فى المطبوعة : « وجهين » والتصحيح من ز ، د . (٣) كذا فى المطبوعة ، وفى ز ، د : « حيث » . (٤) زيادة من المطبوعة على ما فى ز ، د . (٥) كذا فى المطبوعة ، وفى ز ، د : «انعقد»

مكروه . وعبارة الشافعىّ رضى الله تعالى عنه : « أخشى بأن يكون الحالفُ بغير الله معصية » .

وقد اقتصر الماوَرْدِىّ عند كلامه فى هذا النّصّ على الكراهة . كما فعله المُعْظَم .

● نقل الرافعىّ أن الماوَرْدِىّ قال فى « الأحكام السلطانية »[1] : إن للقاضى أن يحكم على عدوّه ، بخلاف الشهادة عليه ؛ لأن أسباب الحكم ظاهرة ، وأسبابَ العداوة[2] خافية ، وهو كما نقله فى « الأحكام السلطانية » لكنه أطلق فى المسألة[3] فى « الحاوى » عند الكلام فى التحكيم ، ثلاثةَ أوجه ، ثالثها : الفَرْق بين الحُكْم والتحكيم ، فيجوز على العدوّ ؛ لاختياره ، والحكم بولاية القضاء فلا يجوز ، ولم يرجّح فيها شيئا ، وقيّد المسألة قبل ذلك ، وهذه عبارته : قال قبل « باب كتاب قاضٍ إلى قاض » ويجوز أن يحكُمَ لعدوّه على عدوّه ، وجهاً واحدا ، وإن لم يشهد عليه ، بخلاف الوالدِين والمولودِين ، لوقوع الفرْق بينهما من وجهين ، أحدهما : أن أسباب العداوة طارئة ، تزول بعد وجودها الحادث بعد عدمها ، وأسباب الأنساب لازمة ، لا تزول ولا تَحُور ، فغُلِّظت هذه ، وخُفِّفت تلك .

الثانى : أن الأنساب محصورة متعيِّنة ، والعداوة منتشرة مُبْهَمة ، فيُفْضِى تَرْكُ الحكم معها إلى امتناع كلّ مطلوب بما يدّعيه من العداوة . انتهى .

غير أن هذين الفرقين يقتضيان جواز الحكم على العدوّ مطلقا ، كما نقله الرافعىّ ، وإذا تأمّلت الفرقين عرفتَ اندفاعَ قول الشافعىّ مشكِّكا[4] عليه ، وهذا يُشْكِل بالتسوية بينهما فى حق الأبعاض وغيره ، وعرفتَ أيضا أنه إن لم يكن الأمر كما نقله ، من جواز الحكم على العدوّ مطلقا ، وإلا فالمِلّة عامّة ، والدعوى خاصة ، فإنه قد يُقال : يَقْضِى لعدوّه

---

(١) الأحكام السلطانية ٧٦ . وعبارته : « ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ، ويحكم لعدوه ولا يحكم عليه » . (٢) فى الأحكام السلطانية : « الشهادة » . وهو الأظهر .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « الطاقة » . (٤) فى المطبوعة : « مشكلا » . والمثبت من ز ، د .

على عدوّه ، كما يقضى للأصول على الفروع ، وبالعكس على الخلاف فيه ، وإن لم يقض عليه مطلقا ، واقتصر الرافعىّ فى القضاء للأصول والفروع على وجهين ، وفى « الحاوى » وجه ثالث : أنه يقضى لهم بالإقرار ، لبُعْد التهمة فيه ، ولا يقضى بالبيِّنة .

● قال الماوَرْدِىّ (١)فى الحاوى(١) فى « باب كتاب قاضٍ إلى قاضٍ » فى أواخره : ولو لم يذكر القاضى فى كتابه سببَ حكمه ، وقال : ثبت عندى بما يثبُت بمثله الحقوق . وسأله المحكوم عليه عن السبب الذى حكم به عليه ، نُظِر ؛ فإن كان قد حكم عليه بإقراره ، لم يلزمه أن يذكره ؛ لأنه لا يقدر على دفعه بالبيِّنة ، وإن كان قد حكم عليه بنكوله ويمين الطالب ، يلزمه أن يذكره ؛ لأنه يقدِر على دفعه بالبيِّنة ، وإن كان قد حكم عليه بالبيِّنة ، فإن كان الحكم بحقّ فى الذِّمّة ، لم يلزمه ذكره ؛ لأنه لا يقدِر على دفْعِها بمثلها ، وإن كان الحكم بعين قائمة ، لزِمه أن يذكرها ؛ لأنه يقدر على مقابلتها[٢] بمثلها، وتترجح بيِّنة اليد، فيكون وجوب التبيين معتبَرًا بهذه الأقسام انتهى .

وقد أخذ صاحب « البحر » قوله « فيكون وجوب التبيين معتَبَرا بهذه الأقسام » مقتصرا عليه : فقال : وإن لم يذكر القاضى ما حكم به منها فى كتابه ، وقال : ثبت عندى بما يثبت بمثله الحقوق ، فهل يجوز ؟ وجهان .

قلت : وهذا الوجه الذى أشار إليه بعد الجواز ، هو الذى أشار إليه الرافعىّ عند قوله فى الركن الثالث ، فى كيفية إنهاء الحكم إلى قاضٍ آخر : وفى فحوى كلام الأصحاب[٣] مانعٌ من إبهام الحُجّة ؛ لما فيه مِن سَدّ باب الطعن والقدح على الخصْم ، وبهذا الوجه يتسلّق إلى منازعته فى جزمه قبل ذلك ، قال القاضى : لو قال على سبيل الحكم : نساء هذه القرية طوالِق من أزواجهنّ ، يُقبل ، ولا حاجة إلى حُجّة .

ذكره فى آخر الثالثة من الفصل الثانى فى العَزْل ، ثم قال مسألة عند الكلام فى القضاء

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من ز ، د . (٢) كذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « معاملتها » .
(٣) سبقت هذه المسألة فى الجزء الثالث ٣٥ . وعبارته هناك : « وفى فحوى كلام الأصحاب إشارة إلى وجه مانع . . . » .

بالعلم ، فإنه قال : وأجابوا من معنى التهمة ، قال القاضي : لو قال : ثبت عندي وصح لَدَيّ كذا ، لزم[1] قبوله ، ولم يبحث عما صَحّ وثبت .

واعلم أن الأصل في تسمية القاضي الشهودَ الذين حكم بشهادتهم ، فيه للناس خلاف قديم ، بين الشافعية والحنفية ، حكاه الماوَرْدِيّ ، وصاحب « البحر » وغيرها .

كان الشافعية يقولون : الأولى التسمية ، وذاك أحْوَط للمحكوم عليه .

وكان الحنفية يقولون : الأولى تركه ، وهو أحوط للمشهود عليه .

والماوَرْدِيّ ذكر المسألة في « باب كتاب قاض إلى قاض » وحكى في « باب ما على القاضي في الخصوم والشهود » أن أبا العباس ابن سُرَيج[2] ، كان يختار مذهب الحنفية في ذلك .

قال الرُّويانيّ في « البحر » : فإن لم يسمهما ، قال[3] : شهد عندي رجلان حُرّان ، عرفتهما بما يجوز به قبول شهادتهما ، وإن سمّاها قال: شهد عندي فلان وفلان ، وقد ثبت عندي عدالتهما .

قلت : فيجتمع من الكلامين في التسمية ثلاثة أوجه ، أحدها : أن تركه أولى ، وهو رأى ابن سُرَيج .

والثاني : أنّ ذكره أولى ، ولكن لا يجب .

والثالث : أنه واجب ، وعلى الوجوب لا يخفى إيجابُه[4] إبداء المُسْتَنَد ، إذا طولب به ، وعلى عدم الوجوب هل يجب إبداؤه إذا سُئِل ؟ فيه ما تقدم من تفصيل الماوَرْدِيّ ، غير أن قوله في اليمين المردودة؟ يُبنى على أنها كالإقرار أو كالبيِّنة، فهي لا تخرج عنهما، وإن كان الإقرار فيها ضمنا . وقد سبق[5] في ترجمة ابن سُرَيج ، ما إذا ضُمّ إليه هذا صار كلاما في المسألة .

---

(١) في المطبوعة : « لزمه » . والمثبت من ز ، د . (٢) في المطبوعة : « أبا العباس سريجا » . والمثبت من ز ، د . (٣) في المطبوعة : « وقال » في الموضعين . والمثبت من ز ، د .
(٤) كذا في المطبوعة . وفي ز ، د : « أيجب به » . (٦) الجزء الثالث ٣٥ .

﴿ مســـــألة ﴾

المرتد يعود إلى الإسلام ، هل يُقْبل شهادته بمجرّد عَوْده ، أو يُحتاج إلى الاستبراء ، كالفاسق يتوب ؟ وهى مسألة مهمّة ، وللنظر فيها وقفة ، فإنه قد يُسْتَصْحَبُ[1] عدم استبرائه ، مع كون معصيته أغلظ[2] المعاصى ، ويستصحب استبراؤه ، والإسلام يَجُبُّ ما قبله .

والذى يقتضيه كلامُ فقهائنا قاطبةً الجزمُ بعدم استبرائه ، وأنه يعود بالشهادتين إلى حاله قبل رِدّته ، وادّعى ابن الرّفعة نَفْىَ الخلاف فى ذلك ، وحكى عن الأصحاب أنهم فرّقوا بأنه إذا أسلم فقد أتى بضِدّ الكفر ، فلم يبق بعده احتمالٌ ، وليس كذلك إذا أظهر التوبة بعد الزّنا والشّرب[3] ، لأن التوبة ليست مقيَّدةً[4] بالمعصية ، بحيث ينفيها من غير احتمال ، فلهذا اعتبرنا فى سائر المعاصى صلاحَ العمل ، وحكى هذا الفرْق عن القاضى أبى الطيِّب وغيره .

قلت : والحاصل أن المرتدّ بإسلامه ، تحققنا أنه جاء بضِدّ الرِّدّة ، ولا كذلك التائب من الزّنا ونحوه .

وقد أشار إلى هذا الفرق الشيخُ أبو حامد فقال فى «تعليقته» فى الكلام على توبة القاذف ما نصه : فإن قيل : ما الفَرْق بين القاذِف والمرتدّ ، حتى قلتم : القاذف يُطالَب بأن يقول : القذف باطِلٌ ، والمرتدّ لا يطالَب بأن يقول : الكفر[5] باطل ؟

أجاب بأنه لا فرق فى المعنى ، وذكر نحو ذلك ، وقد قدّمنا عبارته عن هذا فى ترجمة الإصْطَخْرىّ ، فى الطبقة الثالثة[6] .

وما نقله ابن الرّفعة عن القاضى أبى الطيِّب رأيته فى «تعليقته» كما نقله . ولفظه : فإن قيل : فكيف اعتبرتم صلاح العمل فى التوبة التى هى فِعْل ، ولم تعتبروه هاهنا ؟ فالجواب أنه إذا

---

(١) كذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « يستضعف » . (٢) فى المطبوعة : « أعظم » والمثبت من ز ، د . (٣) فى ز ، د . « الشرك » . وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « معتادة » .

(٥) فى المطبوعة : « الكفر بالله » والمثبت من ز ، د ومما سبق فى الجزء الثالث ٢٤٢ .

(٦) الجزء الثالث ٢٤٢ .

أسلم فقد أتى بضدِّ الكفر ، ولم يبقَ بعد ذلك احتمالٌ ، وليس كذلك إذا كان قد زنى أوسَرَق ، ثم تاب ؛ لأن توبته ليست مضادَّة لمعصيته ، بحيث يتركها من غير احتمال ، فلهذا اعتبرنا فيه صلاح العمل . انتهى .

ذكره فى الكلام على توبة القاذف فى « باب شهادة القاذف » وهو صحيح ، لكنا نفيدك هنا أن الماوَرْدِىّ لم يسلِّم أن المرتدَّ لا يُسْتَبْرَأ مطلقا ، بل فصَّل فيه ، فقال فى « الحاوى » فى « باب شهادة القاذف » ما نصه : فإذا أتى المرتدُّ بما يكون به تائبا ، عاد إلى حاله قبل رِدَّته ، فإن كان ممّن لا تُقبل شهادته قَبْل رِدَّته لم تقبل بعد توْبته ، حتى يظهر منه شروط العدالة ، وإن كان ممّن تُقبل شهادته قَبْل الرِّدّة ، نُظر فى التوبة ، فإن كانت عند اتقائه للقتل ، لم تُقبل شهادته بعد التوبة ، إلا أن يظهر منه شروطُ العدالة باستبراء حاله وصلاح عمله ، وإن تاب من الردَّة عفوا غيرَ مُتَّقٍ بها القتل ، عاد بعد التوبة إلى عدالته . انتهى .

وذكره الرُّويانىّ فى « البحر » أيضا ، بقريب من هذا ، أو بلفظه سواء .

وقولها « عند اتقائه للقتل » هو بالتاء المثناة من فوق ، أى عند إسلامه تَقِيَّة ، وإنما نبهت على ذلك ؛ لأنى وجدت مَن صحَّفه ، فجعل موضع التاء لاما ، وقرأه « عند إلقائه للقتل » ثم فسّره بالتقديم إلى القتل ، وليس كذلك ، بل عند الإسلام تَقِيَّةً من القتل ، سواء كان عند التقديم للقتل ، أو قبل .

وفى « أدب القضاء » لشُرَيح الرُّويانىّ ما نصه : وإذا أسلم الكافر هل تُقْبل شهادته فى الحال ، من غير استبراء ، [1] قد قيل فيه وجهان ، وقيل : إذا أسلم المرتدّ لا تُقبل شهادته ، إلا بعد استبراء [1] حاله ، وغيرُه إذا أسلم تُقبَل شهادته فى الحال ، والفرق أن كفره مغلَّظ . انتهى .

فتخرّج من كلامه مع ما تقدم فى المرتدّ يُسلم ، ثلاثة أوجه ، فى وجوب الاستبراء ، ثالثها : الفرق بين الإسلام تَقِيَّة وغيره ، وأما الكافر الأصلى ، فالوجهان فيه غريبان .

---

(١) ساقط من ز ، د . وهو فى المطبوعة .

ويوافق ما ذكره فيه قول الدارمى[1] فى « استذكاره » بعد الكلام على توبة القاذف: « وكذلك تُختبَر الكفّار إذا أسلموا » فقد أطلق اختبار الكفّار .

﴿ مسألـــة

الوصيّة لسيِّد الناس ولأعلمهم﴾

قال فى « الحاوى » قبل « باب الوصية » : لو قال : اعطُوا ثُلُثَىْ مالى لأصلح الناس ولأعلمهم، كان مصروفا فى الفقهاء ؛ لاضطلاعهم بعلوم الشريعة التى هى بأكثر العلوم متعلقة. ولو أوصى بثلثه لسيِّد الناس ، كان للخليفة . رأيت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فى المنام، فجلست معه ، ثم قمت أماشيه ، فضاق الطريق بنا ، فوقف فقلت له : تقدَّم يا أميرَ المؤمنين ، فإنك سيِّدُ الناس ، فقال : لا تقل هكذا ، فقلت : بلى يا أميرَ المؤمنين ، ألا ترى أن رجلا لو أوصى بثلثه لسيِّد الناس كان للخليفة ، أنا أُفتيكم بهذا بخط خَطِّى به ، ولم أكن سمعت هذه المسألة قبل المنام ، وليس الجواب إلا كذلك ؛ لأن سيِّد الناس هو المتقدِّم عليهم ، والمطاع فيهم ، وهذه صفة الخليفة المتقدّم على جميع الأمة . انتهى .

﴿ مسألة الجَهْر فى قنوت الصبح﴾

وأفاد الماوَرْدِىّ أن الجَهْر بقُنوت الصبح دون جَهْر القراءة ، وهى مسألة نافعة مليحة، فى الاستدلال على مشروعية القُنوت . وهذا لفظ « الحاوى » فى القنوت : وإن كان إماما فعلى وجهين ، أحدها : يُسِرّ به ؛ لأنه دعاء . إلى أن قال ما نصه : والوجه الثانى يَجْهَر به، كما يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده . لكن دون جَهْر القراءة . انتهى .

والرافعى اقتصر تبعا لغير واحد على حكاية الوجهين فى الجهْر، من غير تبيين لكيفيته.

---

(١) فى المطبوعة : « الدارى » والتصويب من ز ، د .

٥١٠

علي بن محمد بن العباس

أبو حَيّان التَّوْحِيدىّ *

المتكلِّم الصوفىّ ، صاحب المصنَّفات ، شِيرازِىّ الأصل ، وقيل نَيْسابُورِىّ ، وقيل واسِطِىّ .

كان إماما فى النحو واللغة والتصوف ، فقيها مؤرِّخا ، صنَّف « البصائر » و « الإشارات » وغيرَهما .

وتفقه على القاضى أبى حامد المَرْوَرُّوذِىّ .

وسمع الحديث من أبى بكر الشافِعِىّ (١) ، وأبى سعيد السِّيرافِىّ ، وجعفر الخُلْدِىّ ،

---

* له ترجمة فى بغية الوعاة ٢/١٩٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٢٣ ، طبقات ابن هداية الله ٣٨ ، لسان الميزان ٦/٣٦٩ ، معجم الأدباء ١٥/٥ ترجمة مطولة ، مفتاح السعادة ١/١٨٨ ، ميزان الاعتدال ٤/٥١٨ . وممن عرَّف بأبى حيان وكتب عنه من المعاصرين ، الأساتذة : أحمد أمين ، والسيد أحمد صقر ، وعبد الرزاق محى الدين ، وحسن السندوبى ، وأحمد الحوفى ، وإبراهيم الكيلانى .

والتوحيدى فى نسبته ، لم يذكرها السمعانى ، ولا ابن الأثير . وقال السيوطى فى البغية : « نسبته إلى نوع من التمر يسمى التوحيد . وقال شيخ الإسلام ابن حجر : يحتمل أن يكون إلى التوحيد الذي هو الدين ؛ فإن المعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد » . واكتفى النووى فى التهذيب بقوله : منسوب إلى التوحيد .

ولم يذكر ابن السبكى فى الطبقات الكبرى شيئا عن تاريخ مولد أبى حيان أو وفاته . لكنه قال فى الطبقات الوسطى : « أظنه توفى بعد الأربعمائة » . ويرى الدكتور إبراهيم الكيلانى فى تقدمته لرسالة الصداقة والصديق أن أبا حيان ولد سنة ٣١٠ هـ وتوفى سنة ٤١٤ هـ . وذكر السيوطى فى البغية أنه توفى فى حدود الثمانين والثلاثمائة .

(١) فى المطبوعة : « الشاشى » والتصويب من س ، ز ، والطبقات الوسطى . وهذا الخطأ الواقع فى المطبوعة تابعه بعض المعاصرين فقال إن أبا حيان سمع الحديث من أبى بكر الشاشى محمد بن على القفال . ولم يشتهر أبو بكر الشاشى بالحديث شهرته بالفقه الشافعى والأصول . انظر ترجمته فى الجزء الثالث من الطبقات ٢٠٠ . أما أبو بكر الشافعى فهو محمد بن عبد الله . وقد عرف بالحديث وإملائه . وهو صاحب الغيلانيات . توفى سنة ٣٥٤ هـ وانظر ترجمته فى العبر ٢/٣٠١ .

واعله[1] أخذ عنه التصوّف ، وغيرهم .

روى عنه علىّ بن يوسف [الفامىّ][2] ، ومحمد بن منصور بن جيكان[3] ، وعبدالكريم ابن محمد الداودىّ ، ونصر بن عبد العزيز المِصْرِىّ الفارسىّ ، ومحمد بن إبراهيم ابن فارِس الشيرازيّون[4] .

وسمع منه أبو سعد عبد الرحمن بن ممجه الأصبهانىّ ، بشيراز ، فى سنة أربعمائة .

قال ابن النجار : له المصنَّفات الحسنة ، « كالبصائر » وغيرها ، قال : وكان فقيرا صابرا متديِّنا ، قال : وكان صحيحَ العقيدة .

وقال شيخنا الذهبىّ : بل كان عدوَّ الله ، خبيثا .

وقال الذهبى أيضا : كان سيِّء الاعتقاد ، ثم نقل قولَ ابن فارِس فى كتاب « الفريدة والخريدة » : كان أبو حيان كذّابا ، قليلَ الدِّين والورَع عن القَذْف والمجاهرة بالبهتان ، تَعرَّض لأمور جِسام ، من القَدْح[5] فى الشريعة ، والقول بالتعطيل ، ولقد وقف سيدنا الصاحب كافى الكفاة على بعض ما كان يُدغله[6] ويُخفيه ، من سوء الاعتقاد ، فطلبه ليقتلَه فهرب والتجأ إلى أعدائه ، ونفق عليهم بزُخْرفه وإفكه ، ثم عثروا منه على قبيح دِخْلته ، وسوء عقيدته ، ومايُبطنه من الإلحاد ، ورومه فى الإسلام من الفساد ، ومايلصقه بأعلام الصحابة من القبائح ، ويُضيفه إلى السَّلَف الصالح ، من الفضائح ، فطلبه الوزير المُهَلَّبِىّ ، فاستتر منه ومات فى الاستتار ، وأراح الله منه ، ولم يُؤثَر عنه إلا مَثْلَبة أو مُخْزِية[7] .

---

(١) فى المطبوعة : « واعل القاضى » والمثبت من س ، ز . والبغية نقلا عن الطبقات .

(٢) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، ز ، والبغية نقلا عن الطبقات .

(٣) فى المطبوعة : « حكان » . وفى س : « حسكان » وفى ز : « حبكان » بغير إعجام . وأثبتناه بجيم مكسورة ثم ياء تحتية من المشتبه ٢٦٠ .

(٤) فى المطبوعة : « الشيرازى » والمثبت من س ، ز .

(٥) فى س وحدها : « القذف » .

(٦) فى المطبوعة : « يدخله » والتصحيح من س ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « عزبة » وأهمل الإعجام فى ز . وأثبتنا ما فى س .

وقال أبو الفرج بن الجَوْزِىّ فى تاريخه[١] : زنادقة الإسلام ثلاثة ، ابن الراوَنْدِىّ ، وأبو حَيّان التَّوْحِيدِىّ ، وأبو العلاء . قال : وأشَدُّهم على الإسلام أبو حَيّان ؛ لأنه مَجْمَج ولم يُصرِّح .

قلت : الحامل للذهبىّ على الوقيعة فى التَّوْحِيدِىّ ، مع ما يُبطنه من بُغْض الصوفية هذان الكلامان ، ولم يثبت عندى إلى الآن من حال أبى حَيّان ما يوجب الوقيعة فيه ، ووقفت على كثير من كلامه فلم أجد فيه إلا ما يدلّ على أنه كان قوىّ النفس ، مُزْدريا بأهل عصره ، ولا يوجب هذا القَدْر أن ينال منه هذا النَّيْل .

وسئل الشيخ الإمام الوالد رحمه الله عنه ، فأجاب بقريبٍ مما أقول .

﴿ ومن غرائب الفوائد عن أبى حَيّان ﴾

● قال فى كتابه « الإمتاع والمؤانسة »[٢]: إن الداء الذى يعترى كثيرا من الكلاب، ويقال له الكَلَب ، يَعْرِض للجِمال أيضا . قال : فإذا كَلِب الجمَلُ نُحِر[٣] ولم يؤكل لحمه . انتهى .

● وأبو حَيّان قد نقل عنه الرافعىّ فى مسألة الرِّبا فى الزعْفَران ، وهو عنده ، فوائدَ ومسائلَ كثيرةً ، عن القاضى أبى حامد المَرْوَرُّوذِىّ ، ومنها مسألة الزَّعفران[٤]، ولكنى

---

(١) لم يترجم ابن الجوزى فى «المنتظم» المطبوع لأبى حيان .ولم يرد هذا القول فى ترجمة ابن الروندى أحمد بن يحيى بن إسحاق فى المنتظم ٦ / ٩٩ لكن ذكر ابن الجوزى فى المنتظم ٨ / ١٨٤ فى ترجمة أبى العلاء المعرى، نقلا عن أبى الوفاء بن عقيل الحنبلى كلاما يشبه ما ذكره ابن السبكى. قال: « ... وهذا ابن الريوندى وأبو حيان ما فيهم إلا من قد انكشف من كلامه سقم فى دينه . . . » .

(٢) ١/١٦٥ ، وعبارته : « والداء الذى يقال له الكلب يعرض للجمال أيضا . . . » .

(٣) فى الإمتاع : « يجز » .

(٤) الذى فى الطبقات الوسطى : « وقد نقل عنه الرافعى فى مسألة الربا فى الزعفران أنه حكى عن القاضى أبى حامد أنه لا يجرى الربا فيه . وأبو حيان على ما نقله الرافعى حاك عن أبى حامد ، وليس له فى المسألة قول ، وبعض الناس وهم فنسب القول بأنه لا ربا فى الزعفران إلى اختيار أبى حيان نفسه » . انتهى .

وقال النووى فى ترجمة أبى حيان فى التهذيب : من غرائبه أنه قال فى بعض رسائله : لا ربا فى الزعفران ، ووافقه عليه القاضى أبو حامد المروروذى والصحيح المشهور تحريم الربا فيه والله أعلم »

لا أعرف له مِن قِبَل نفسه كلاما فى الفقه ، وما ذكره[1] من عدم الأكل ظاهر ، إن[2] قالت الأطباء إنه مؤذٍ ، وأما النَّحر الغير مَأْكَلة ففيه وَقْفة ، والذى ينبغى عمومُ القتل ، كقتل سائر المُضِرّاتِ لا خصوص النَّحْر[3] .

(١) هذا رجوع إلى مسألة الكلب الذى يصيب الجمل .

(٢) فى المطبوعة : « إن كانت الأطباء صرحت بأنه . . . » . والمثبت من س ، ز .

(٣) قال فى الطبقات الوسطى :

« وهذه طُرَفٌ حضرتنى من « البصائر » للتوحيدى :

● الإلْظاظُ : اللُّزوم . ومنه قوله عليه السلام : « أَلِظُّوا بِيَاذَا الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ » . كذا فسره أبو عبيد القاسم بن سلّام .

● إياكَ أن تقيس اللغة ، فلقد رأيت نبيهاً من الناس وقد سئل عن قوم فقال : هم خُرُوج . فقيل : ما تريد بهذا ؟ فقال : قد خَرَجُوا ، لكأنه أراد : خارِجُون ، قيل : هذا ما سُمِع . قال : كما قال الله تعالى : ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ [سورة البروج ٦] أى قاعدون . فضُحِك به .

● كان القاضى أبو حامد إذا رأى تراجُعَ المتكلمين فى مسائلهم ، ورأى ثباتَهم على مذاهبهم بعد طول جَدَلهم يُنشد [انظر الجزء الثالث من الطبقات ١٣] :

وَمَهْمَهٍ دَلِيلُه مُطَوِّحُ يدأبُ فيه القومُ حتّى يَطْلَحُوا
ثم يظلُّون كأن لم يَبْرَحُوا كأنما أمسَوْا بحيثُ أصبَحُوا

● دخل سفيان بن عُيَينة على الرشيد وهو يأكل فى صَحْفة بملعقة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، حدثنى عبيد الله بن زيد عن جدِّك ابنِ عباس فى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى ءَادَمَ ﴾ [سورة الإسراء ٧٠] قال : جعلنا لهم أيدياً يأكلون بها . فكسر المِلْعقة .

● سمعت أبا حفص الأشعرىّ يقول : لا معنى للحال ، إنما هو الماضى والمستقبل ، وتحصيل الحال محال ، وتوهُّمها باطل ، لأنك لا تفرُغ من الماضى إلا إلى المستقبل . =

= • سمعت السِّيرافىّ يقول : إياك أن تقول : طُرَّ شاربُه . فإن « طُرَّ » معناه : قُطِع ، ومنه الطَّرارُ . وطَرَّ بالفتح معناه : نَبَتَ .

• سألت السِّيرافىّ عن قوله عز وجل: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [سورة آل عمران ١٨] بِمَ انتصب ؟

قال: بالحال.

قلت : فلمن الحال .

قال : لله .

قلت : أيقال : لله حالٌ .

قال : إن الحال فى اللفظ لا لمن يُلفَظُ بالحال عنه ، ولكن الترجمة لاتستوفى حقيقة المعنى فى النفس إلا بعد أن يَصُوغ الوهمُ هذه الأشياء صياغةً تسكُن إليها النفسُ ، ثم تكون حقائق الألفاظ فى مَقَارِّها غيرَ مَمْلومة ، بلفظ ، ولا منقوصةٍ باعتقاد .

• سألت القاضىَ أبا حامد عن السَّكْران ، متى يُقام عليه الحدُّ ؟

فقال : إذا أفاق ؛ لأن الحدّ موضوع للرَّدْع ، والردعُ لا يقع إلا بالعِلم ، والعلم لا يحضره [كذا] الإفاقة .

قلت : فإن أُقيم عليه فى سُكْرِه هل يُعاد عليه ؟

قال : لا ، بل يسقط عنه .

قلت : إن كانت العِبْرة بالرَّدْع فلم يقع !

قال : لا خِلافَ فى ذلك » .

٥١١

علىّ بن محمد بن على بن أحمد بن أبى العلاء المعروف بالمِصِّيصىّ أبو القاسم الدِّمَشْقِىّ*

فقيه فَرَضِىّ ، من أصحاب القاضى أبى الطيّب الطبرىّ .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٣٨١ ، العبر ٣/٣١٧ ، معجم البلدان ٤/٥٥٨ .

ولد فى رجب سنة أربعمائة بمصر ، وسمع بها ، وبدمشق ، وبغداد من جماعة .

وروى عنه الحافظ أبو بكر الخطيب ، وهو أكبر منه ، وجماعة .

وتوفى فى جمادى الآخرة سنة سبع وثمانين وأربعمائة .

٥١٢

على بن محمد بن على بن المزوّج(١)

أبو الحسن الشِّيرازىّ

سمع من الخطيب ، وغيره .

روى عنه أبو البركات بن السَّقَطِىّ .

وقال : مات فى طاعون سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

٥١٣

علىّ بن محمد بن على القاضى

أبو الحسن الطَّبَرِىّ الآمُلِىّ

من آمُل(٢) طَبَرِسْتان .

قال ابن السَّمعانىّ : كان إماما فاضلا ، وحدَّث .

وسمع ببلده عبد الله بن جعفر الجِنارِىّ(٣) الحافظ وببغداد أبا الغنائم بن المأمون ، وأبا جعفر بن المُسْلِمة ، وابن النَّقُّور .

روى عنه ابن أخيه(٤) أبو جعفر محمد بن الحسين بن أميركا ، القاضى بطَبَرِسْتان .

---

(١) التشديد على الواو من الطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة ، ز : « أهل » . والتصحيح من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الأصول : « الجبازى » والتصحيح من المشتبه ١٧٩ . وهو نسبة إلى جنارة بالكسر وبعد الألف راء : من قرى طبرستان بين سارية وإستراباذ . معجم البلدان ٢/١٢٣ .

(٤) فى المطبوعة : « أخته » . والمثبت من س ، ز .

وقد اشترك أبو الحسن هذا والكِيَا الإمام فى الاسم والكنيه واسم الأب والجد ، والطَّبَرِستيَّة ، وهو أسَنُّ من الكِيَا؛ فإنه سمع[1] إملاء الحافظ الجَنَارِىّ سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ومولد الكِيَا سَنة خمسين .

٥١٤
على بن محمد بن محمد بن عبد الله[2]

أبو القاسم البَيْضاوِىّ ، ابن أبى الحسن[3] بن أبى عبد الله ، سِبْط القاضى أبى الطيِّب الطَّبَرِىّ

مات شابا ، فى شهر رمضان سنة خمسين وأربعمائة ، قبل والده .

٥١٥
علىّ بن محمد الجُوَيْنِىّ

أبو الحسن[4] الفقيه

قال عبد الغافر : ظريف فاضل ، من أركان أصحاب الشافعىّ .

توفى فى نيِّف وستين وأربعمائة .

٥١٦
علىّ بن محمد أبو الحسن[4] الطَّلْحِىّ الكوفى

نزيل نيسابور .

فقيه ، أديب ، شاعر .

قال الحاكم[5].

(١) كذا فى المطبوعة . وفى س : « منه » . وفى ز : « من » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « بن أحمد بن محمد » .

(٣) فى المطبوعة : « الحسين » والمثبت من س ، ز . (٤) ساقط من س ، ز . وهو فى المطبوعة والطبقات الوسطى . (٥) بعد هذا بياض فى أصول الطبقات الكبرى ، وفى الطبقات الوسطى أيضا .

٥١٧
علىّ بن محمد، وقيل علىّ بن أحمد*

ثم قيل: اسم جده حسين بن يوسف بن عبد العزيز، وقيل الحسن.

هو أديب زمانه أبو الفتح البُسْتِىّ.

قال الحاكم: هو[١] واحد عصره، حدثنى أنه سمع الكثير من أبى حاتم بن حِبّان.

روى عنه الحاكم، وأبو عثمان الصابُونِىّ، والحسين بن علىّ البَرْدَعِىّ[٢].

قال الحاكم: ورد نيسابور غيرَ مرّة، فأفاد حتى أقرّ له الجماعة بالفضل.

قلت: هو من بُسْت، بضم الباء الموحدة وإسكان السين وآخرها التاء المثناة من فوق.

كان أديبا مطلَقا، نظما ونثرا، وله فى الشافعىّ رضى الله تعالى عنه، وفى «مختصر المُزَنِىّ» مدائحُ كثيرة[٣].

كان صديقا لِبَلَدِيِّه أبى سليمان الخطّابىّ.

قال ابن الصلاح: وهو على ذلك من الشعراء الذين هم فى كل وادٍ يَهِيمُون، ولكل بَرْق يَشِيمون، فلذلك جاء عنه فى تحليل النبيذ أبيات، ولتزكية الكَرّامية أبيات، ولكن عند ما عَلَتْ بخُراسانَ كلمتهم، وشاكَتْ[٤] أهلَ السُّنّة شوكتُهم.

مات فى سنة[٥] إحدى وأربعمائة ببُخارَى.

---

* له ترجمة فى الأنساب ٨٠ ب، البداية والنهاية ١١/٢٧٨، روضات الجنات ٤٨٢، شذرات الذهب ٣/١٥٩، العبر ٣/٧٥، مفتاح السعادة ١/٢٢٩، المنتظم ٧/٧٢، النجوم الزاهرة ٤/٢٠٦، ٢٢٨، وفيات الأعيان ٣/٥٨، يتيمة الدهر ٤/٣٠٢ ترجمة مطولة.

(١) الذى فى الطبقات الوسطى: «هو أوحد عصره فى بابه. ذكر لى سماعه بتلك الديار من أصحاب على بن عبد العزيز وأقرانه، فأكثر عن أبى حاتم وأهل عصره».

(٢) فى المطبوعة: «البردعى» وأهمل الإعجام فى ز. وأثبتنا ما فى س.

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى: «وذكره الحاكم وسمى والده أحمد، والأشهر أنه محمد».

(٤) فى المطبوعة، ز: «شاركت» والتصويب من س.

(٥) فى سنة موته خلاف. انظر مراجع ترجمته.

ومن نثره : مَن أصلح فاسدَه ، أرغم حاسِدَه .

عادات السادات ، سادات العادات .

لم[1] يكن لنا طمعٌ فى دَرَكِ دَرِّك ، فأعْفِنا من شَرَكِ شَرِّك .

يا جهلَ[2] من كان على السلطان مُدِلًّا ، وللإخوان مُذِلًّا .

إذا[3] صحّ ما فاتَك ، فلا تيأسْ على ما فاتك .

المُعاشرة[4] تركُ المُعاسَرة .

مِن سعادة جَدِّك ، وقوفُك عند حَدِّك .

ومن شعره ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن على بن الحسن بن داود الكردىّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن الحافظ أبى طاهر بن سِلَفة ، أخبرنا الإمام أبو المحاسن الرُّويانىّ ، أخبرنا الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابُونِىّ بنيسابور ، أنشدنا أبو الفتح البُسْتِىّ لنفسه ، قال :

كلُّ الذنوب فإنَّ اللهَ يغفرُها   إن شَيَّعَ المرءَ إخلاصٌ وإيمانُ[5]
وكلُّ كَسْرٍ فإنَّ اللهَ يَجْبُرُهُ   وما لكسرِ قناةِ الدِّين جُبْرانُ[6]

قلت : وهذا البيتان من كلمة طيّبة لأبى الفتح ، تسمى عُنوانَ الحِكَم[7] مطلعها :

زيادةُ المرءِ فى دنياه نُقْصانُ   ورِبْحه غيرَ مَحْضِ الخيرِ خُسرانُ
وكلُّ وِجْدانِ حَظٍّ لا ثباتَ لهُ   فإن معناه فى التحقيق فُقْدانُ

---

(١) فى يتيمة الدهر ٤/٣٠٦ : « إن لم يكن لنا مطمع . . . » .

(٢) فى اليتيمة ٤/٣٠٥ : « أجهل الناس من كان للإخوان مذلا ، وعلى السلطان مدلا » .

(٣) فى اليتيمة : « إذا بقى ما فاتك فلا تأس على ما فاتك » .

(٤) فى اليتيمة ٤/٣٠٦ « معنى المعاشرة . . . » .

(٥) فى المطبوعة : « إن يتبع المرأ » والمثبت من سائر الأصول . وديوان البستى ٨٢ .

(٦) فى الطبقات الوسطى : « فإن الدهر يجبره » .

(٧) هذه القصيدة من أطول وأشهر ما نظم البستى . وقد ذكر الأستاذ الزركلى فى الأعلام ٥/١٤٤ ، قال : « وفى الحلل السندسية ٣/٤٦ » أن « زيادة المرء » من نظم أبى البقاء صالح بن شريف الرندى » والقصيدة فى ديوان البستى ٧٣ .

يا عامِراً لخرابِ الدار مجتهـداً ... باللهِ هـل لخراب العُمْرِ عُمْرانُ ؟[١]
وياحريصاً على الأموال يجمعها ... أقْصِرْ فإنّ سرورَ المال أحزانُ[٢]
دعَ الفؤادَ عن الدنيـا وزُخْرُفِها ... فصَفْوُها كَدَرٌ والوصْلُ هِجْرانُ[٣]
وأَرْعِ سَمْعَك أمثالا أُفَصِّلُها ... كما يُفَصَّل ياقوتٌ ومَرْجانُ[٤]
أَحْسِنْ إلى الناس تَسْتَعْبِدْ قلوبهمُ ... فطالما استعْبَدَ الإنسانَ إحْسانُ
وإن أساء مسيءٌ فليكن لك في ... عُروضِ زَلّتِه صفحٌ وغفرانُ
واشددْ يديك بحبل الله معتصماً ... فإنه الركن إن خانتْك أركانُ[٥]
مَن استعان بغير الله فى طلبٍ ... فإنّ ناصرَه عجزٌ وخِذْلانُ
من جاد بالمالِ مال الناسُ قاطبةً ... إليه والمالُ لِلإنسانِ فتّانُ
مَن سالم الناسَ يسلَمْ من غوائلِهمْ ... وعاش وهْوَ قريرُ العينِ جَذْلانُ
والناسُ أعوانُ مَن واتتْه دولته ... وهُمْ عليه إذا خانته أعوانُ[٦]
يا ظالماً فَرِحاً بالسَّعْدِ ساعَدَهُ ... إن كنتَ فى سِنَةٍ فالدهرُ يَقْظانُ[٧]
لا تحسَبَنّ سُروراً دائماً أبداً ... مَنْ سَرَّه زَمَنٌ ساءتْه أزمانُ
لا تغترِرْ بشبابٍ رائقٍ خَضِلٍ ... فكم تقدّم قَبْلَ الشَّيبِ شُبّانُ[٨]
ويا أخا الشَّيْب لو ناصحتَ نفسك لم ... يكن لمثلك فى اللذّاتِ إمعانُ[٩]
هَبِ الشبيبة تُبْدِي عُذْرَ صاحِبِها ... ماعُذْرُ أشْيَبَ يَسْتَهْوِيه شيطانُ[١٠]

(١) فى الديوان : « لخرب العمر » . (٢) فى الديوان : « أنسيت أن سرور المال أحزان ؟ » .
(٣) فى الديوان : « زع الفؤاد » . (٤) فى الأصول : « وارعى بسمعك » . وأثبتنا ما فى الديوان . (٥) فى الديوان : « بحبل الدين » . (٦) ورد البيت فى الديوان ٧٤ هكذا :

فالناس أعوان من والته دولته ... وهم عليه إذا عادته أعوان

وجاء بهامش س : « والته » مكان : « واتته » .
(٧) فى المطبوعة : « يا طالما » . وفى ز : « ياطال ما » وفى الديوان ٧٩ : « يا نائما فرحا بالعز » . وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى . (٨) فى الديوان ٨٠ : « بشباب وارف » .
(٩) فى الديوان : « فى الأسرار إمعان » .
(١٠) فى المطبوعة ، ز : « هى الشبيبة » والتصحيح من س ، والطبقات الوسطى ، والديوان . وفيه : « تبلى عذر » . وكذا فى الطبقات الوسطى ، ولكن بغير نقط . وبعد هذا البيت فى س: « كل الذنوب . . . البيتين » وكذاف الطبقات الوسطى . وهما بهذا الترتيب فى الديوان أيضا .

وله أيضا[1] :

إذا بَرَى قلماً يوما ليُعْمِلَهُ تقول هَزَّ غداةَ الرَّوْعِ عامِلَهُ[2]
وإن أقرَّ على رَقٍّ أنامِلَهُ أقرَّ بالرِّقِّ كُتَّابُ الأنامِ لَهُ

وله أيضا :

إذا قَنِعتَ بمَيْسُورٍ من القُوتِ بَقِيتَ فى الناس حرًّا غيرَ مَمْقُوتِ[3]
ياقوتَ يومى إذا ما دَرَّ خَلْفُكَ لِى فلستُ آسَى على دُرٍّ وياقُوتِ[4]

٥١٨

علىّ بن المظفَّر بن حمزة بن زيد بن [حمزة بن] محمد العَلَوِىّ الحُسَيْنِىّ

أبو القاسم بن أبى يعلى الدَّبُوسِىّ*

من أهل دَبُوسِيَة ، بلدة بين بُخارى وسَمَرْقَنْد .

وهو من ذرّية الحسين الأصغر ابن زين العابدين بن علىّ بن الحسين ، رضى الله عنه .

---

(١) البيتان فى ديوانه ٦٥ ، ووفيات الأعيان . (٢) فى الديوان والوفيات :

إن هز أقلامه يوما ليعملها أنساك كل كمى هز عامله

(٣) البيتان ليسا فى ديوانه المطبوع . وينسبان لأبى الفرج بن الجوزى . انظر مقدمة تحقيق كتاب « تقويم اللسان » له، صفحة ٩ .

(٤) زاد فى الطبقات الوسطى هذين البيتين . وهما فى الديوان ٨٢ .

أعلِّلُ بالمُنَى رُوحى لعلِّى أُرَوِّح بالأمانى الهمَّ عنِّى
وأعلمُ أن وصلَكَ لا يُرَجَّى ولكن لا أقلَّ من التمنِّى

ورواية البيت الأول فى الديوان :

أعلِّلُ بالمُنَى نفسى لعلِّى أُخَفِّفُ وَقْدَ نارِ الشوق عنِّى

* له ترجمة فى : الأنساب ٢٢٢ ا . وقد وردت سياقة نسب المترجم فيه هكذا : على بن أبى يعلى بن زيد بن حمزة بن زيد بن حمزة بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن على بن أبى طالب . اللباب ١/ ٤١٠ ، وفيه : على بن أبى يعلى بن زيد بن حمزة بن زيد بن حمزة بن زيد بن حمزة بن محمد . . . معجم البلدان ٢/ ٥٤٧ . وفيه : على بن أبى يعلى بن زيد بن حمزة بن محمد بن عبد الله الحسينى . وما بين المعقوفتين من الطبقات الوسطى ، ز .

كان إماما جليلَ القَدْر ، فى الفقه والأصول واللغة والنحو ، والنَّظَر والجدَل .

أملى مجالس ببغداد .

سمع أبا عمرو[1] محمد بن عبد العزيز القَنْطَرِىّ ، وأبا سهل أحمد بن على الأَبِيوَرْدِىّ ، وأبا مسعود أحمد بن محمد البَجَلِىّ ، وجماعة .

روى عنه عبد الوهّاب الأنماطِىّ ، وأبو غانم مظفَّر البُرُوجِرْدِىّ ، وأبو البركات ابن السَّقَطِىّ ، وقال فيه : إمام الشافعية والقائم بالمدرسة النظامية ، كان متوحِّدا متفرِّدا ، قرأ القرآن والحديث ، والفقه والأصول ، واللغة العربية ، وكان قُطْبا فى الاجتهاد ، وله التوسّع فى الكلام ، والفصاحة والجـدل والخِصام ، أقوَم الناس بالمناظرة ، وتحقيق الدروس ، وكان موفّقا فى فتواه ، وقد شاهدت له مقامات فى النظر ، أبان فيها عن كفاية وفضل وافر ، جمَّل فيها آلَ أبى طالب .

وقال ابن النَّجّار : كان من أئمة الفقهاء ، كامل المعرفة بالفقه والأصول ، وله يد قوية فى الأدب ، وباعٌ ممتدٌّ فى المناظرة ، ومعرفة الخلاف ، وكان موصوفا بالكرم والعفاف ، وحسن الخَلْق والخُلُق .

قدم بغداد فى جمادى الأولى ، سنة تسع وسبعين وأربعمائة ، للتدريس بالمدرسة النظامية ، فدرَّس بها يوم الأحد ، مستهلَّ جمادى الآخرة من السنة ، ولم يزل على التدريس إلى حين وفاته .

وقال ابن السَّمعانىّ : سمعت مَن أثق به يقول : تكلَّم الدَّبُوسِىُّ مع أبى المعالى الجُوَيْنِىّ بنيسابور فى مسألة ، فآذاه أصحاب أبى المعالى ، حتى خرجوا إلى المخاشنة ، فاحتمل الدَّبُوسِىّ وما قابلهم بشىء ، وخرج إلى أصبهان ، فاتفق خروج أبى المعالى إليها فى أمْرٍ فى مُهِمّ رفعه إلى نظام الملك ، فجرى بينهما مسألة بحضرة الوزير [2]نظام الملك[2] ، فظهر كلام الدَّبُوسِىّ عليه ، فقال له : أين كلابُك الضارية ؟

توفى السيِّد أبو القاسم فى العشرين من جمادى الآخرة ، سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة[3] ،

(١) فى س ، واللباب : « أبا عمر » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، ز ، ومعجم البلدان .

(٢) زيادة من س وحدها . (٣) جعل ياقوت وفاته سنة ٤٣٢ .

وكان قد انتهت إليه رئاسة الشافعية ، مع التفنن فى أصناف العلوم ، وحسن المُعْتَقَد ، رضى الله تعالى عنه .

كتب إلىّ أحمد بن أبى طالب ، عن ابن النجار الحافظ ، أنبأنا شهاب الحاتمىّ بهَرَاة ، أنشدنا عبد الكريم بن محمد بن منصور ، أنشدنا عبد الرحمن بن الحسن بن على الشَّرابى[1] ، أنشدنا أبو القاسم الدَّبُوسِىّ لنفسه :

أقول بنُصْحٍ يا ابنَ دنياك لا تَنَمْ   عن الخيرِ ما دامت فإنّك عادِمُ
وإن الذى لم يصنع المَرْءُ فى غِنًى   إذا ما علاه الفقرُ لا شكَّ نادِمُ
فقدِّمْ صنيعاً عند يُسْرِك واغتنِمْ   فأنت عليه عنـــد عُسْرِك قادِمُ

٥١٩

علىّ بن يوسف بن عبد الله بن يوسف

الشيخ أبو الحسن* ، عم إمام الحرمين

رحل فى طلب العلم ، وسمع الكثير ، وعُقِد له مجلس إملاء بخُراسان .

قال [فيه][2] ابن السَّمعانىّ : المعرف[3] بشيخ الحجاز ، صوفىّ لطيف ظريف فاضل ، مشتغل بالعلم والحديث ، صنّف كتابا حسنا فى علم الصوفية ، مرتّبا مبوّبا ، سماه « كتاب السَّلْوة »[4] .

قال : وسمع أبا نُعيم عبد الملك بن الحسن الإسْفَراينىّ[5] ، وأبا محمد عبد الرحمن بن عمر بن النحّاس[6] ، وأبا عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، وأبا علىّ بن شاذان ، وأبا عبد الله محمد

---

(١) فى س : « الشراق » . وفى ز : « الشرامى » . والمثبت من المطبوعة . وانظر لهذه النسبة اللباب ٢/١٥ .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٤١ ب ، اللباب ١/٢٥٧ ، معجم البلدان ٢/١٦٦ .

(٢) زيادة من س وحدها . (٣) فى المطبوعة : « وهو المعروف » والمثبت من س ، ز ، والأنساب . (٤) فى الأنساب : « الصلوة » . (٥) بعده فى الأنساب : ومعجم البلدان « بنيسابور وبمصر أبا عبد الرحمن . . . » . (٦) إلى هنا ينتهى النقل عن الأنساب .

ابن الفضل بن نَظِيف الفَرّاء، وطائفة [١] بنيسابور وبغداد ومكة ومصر [١] .

روى عنه [٢] الإمام محمد بن الفضل [٢] الفُرَاوِيّ ، وزاهر ووجيه ابنا طاهر الشَّحّامِيّ وغيرُهم .

مات في ذى القعدة ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة [٣] .

٥٢٠

عمر بن إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم بن محمد بن بجاد بن موسى بن سعد

ابن أبي وَقّاص صاحبِ رسول الله صلى الله عليه وسلم

كذا ساق نسبَه الخطيب ، وضَبَّب المِزِّيّ [٤] فوق « موسىٰ » .

هو أبو طالب الزُّهْرِيّ المعروف بابن حمامة*

سمع ابن مالك القَطِيعِيّ ، وأبا محمد بن ماسى ، وأبا القاسم الدارَكِيّ ، وأبا بكر بن شاذان ، وأبا حفص بن الزيّات ، وغيرَهم .

قال الشيخ [٥] : درَس على الدارَكِيّ ، وله مصنَّفات في المَناسِك حسنة .

قال الخطيب : [٦] كتبنا عنه ، وكان ثقة [٦] ، قال : وقال لنا : أهل المعرفة بالنَّسب يقولون في نسبي « نِجاد بن موسى » بالنون ، وأصحاب الحديث يقولون « بِجاد » بالباء .

مولده سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة [٧] .

---

(١) زيادة من س ، والطبقات الوسطى ، على ما في المطبوعة ، ز .

(٢) زيادة من س ، والطبقات الوسطى والأنساب ، على ما في المطبوعة ، ز .

(٣) بعد هذا في س ، ز : « أسندنا حديثه » وكذا جاء في الطبقات الوسطى مع زيادة : « في الطبقات الكبرى » .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ١١ / ٢٧٤ ، طبقات الشيرازى ١٠٤ .

(٤) في أصول الطبقات الكبرى : « المزنى » . وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى .

(٥) أبو إسحاق الشيرازى . (٦) ليس في تاريخ بغداد .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى . وهو في تاريخ بغداد أيضاً : « فيما قاله الأزهرى . وقال الخطيب : سألته عن مولده ، فقال : سنة سبع وأربعين وثلاثمائة » .

ومات فى ليلة الاثنين ، تاسع جمادى الآخرة ، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة . رحمه الله تعالى .

٥٣١

عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُويه بن سَدُوس بن علىّ بن عبد الله

ابن عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود[1] الهُذَلِىّ الحافظ

أبو حازم العَبْدَوِىّ الأعْرج النَّيسابُورِىّ*

أحد حُفَّاظ خُراسان .

سَمَّعه أبوه من أبى العباس الصِّبْغِىّ[2] ، وأبى علىّ الرَّفَّاء ، وطبقتِهما ، فلم يحدِّث عنهم تورُّعا ، وقال : لست أذكرهم .

وسمع هو بنفسه من إسماعيل بن نُجَيد ، ومحمد بن عبد الله بن عبده السَّلِيطِىّ ، وأبى[3] عمرو بن مَطَر ، وأبى الفضل بن حَمْدُويه الهَرَوِىّ ، وأبى الحسن السرَّاج ، وأبى أحمد الغِطْرِيفِىّ ، وأبى بكر الإسماعيلىّ[4] ، وبشر بن أحمد الإسْفَرايِنِىّ ، وطبقتهم .

سمع منه أبو الفتح بن أبى الفوارِس ، وأحمد بن الآبِنُوسِىّ ، كلاهما ببغداد ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وأبو القاسم التَّنُوخِىّ ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وأبو عبد الله الثَّقَفِىّ وخلائق .

قال الخطيب : كتبت عنه الكثير ، وكان ثقة عارفا صادقا حافظا ، يسمع الناس بإفادته ، ويكتبون بانتخابه .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « أخى عبد الله بن مسعود الصحابى رضى الله عنه » .

* له ترجمة فى الأنساب ٣٨١ ا ، تاريخ بغداد ١١ / ٢٧٢ ، تبيين كذب المفترى ٢٤١ ، تذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٢ ، شذرات الذهب ٣/٢٠٨ ، العبر ٣/١٢٥ ، وزاد فى نسبه: «الجاولى». اللباب ٢/١١٣ والنسبة فيه : « العبدوى » وقال : « هذه النسبة إلى عبدويه ، بضم الدال [على قول المحدثين] وأما النحاة فيقولون : عبدوى ، بفتح العين والدال » ، النجوم الزاهرة ٤/٢٦٥ .

(٢) فى المطبوعة ، س : « الضبعى » والتصحيح من ز ، والمشتبه ٤٠٧ .

(٣) هو محمد بن جعفر ، كما فى تاريخ بغداد ، وتبيين كذب المفترى ، نقلا عن الخطيب .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « والقفال الشاشى » وهو هنا محمد بن على ، كما فى التبيين .

وذكر عبد الغافر فى « السِّياق » أن أبا صالح[١] المؤذِّن قال : سمعت أبا حازِم يقول : كتبت بخطِّى عن عشرة من شيوخى عشرةَ آلاف جزء ، عن كل شيخ ألف جزء[٢] .

وقال أبو محمد بن السَّمَرْقَنْدِىّ : سمعت أبا بكر الخطيب يقول : لم أر أحداً أُطلِق عليه اسم الحِفظ غيرَ رجلين ، أبو نعيم وأبو حازِم العَبْدَوِىّ .

توفى الحافظ أبو حازِم يومَ[٣] عيد الفطر ، سنة سبع عشرة وأربعمائة .

٥٢٢

عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن يوسف بن محمد بن عيسى بن محمد

ابن علىّ بن محمد بن إبراهيم

الفاشانِىّ المَرْوَزِىّ الشيخ الإمام أبو طاهر

ولد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

وتفقَّه ببغداد على الشيخ أبى حامد الإسْفَرايِينِىّ ، وقرأ الكلام على أبى جعفر السِّمْنانِىّ ، صاحب القاضى أبى بكر[٤] ، وسمع بالبصرة « سنن أبى داود » ، من القاضى أبى عمر الهاشِمِىّ .

قال ابن السَّمْعانِىّ : كان إماما فاضلا فقيها بارعا متكلما مُفْلِقا[٥] ، وكانت له معرفة بالتواريخ وأيام الناس ، وغلب عليه علمُ الأصول والكلام حتى عُرِف به .

وحدّث عنه الحسين بن مسعود الفرّاء ، وغيره .

توفِّى بمَرْو فى جمادى الأولى ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

وقُبِر بقريته فاشان ، بالفاء والشين المعجمة ، وهى من قرى مَرْو .

---

(١) هو أحمد بن عبد الملك . كما فى التبيين ، وذكر قول عبد الغافر .

(٢) بعد هذا فى التبيين : « سوى ما اشتريته » .

(٣) فى التبيين نقلا عن عبد الغافر : « وتوفى فجأة ليلة الأربعاء الثانى من شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة ، وصلى عليه الأستاذ الإمام الإسفرايينى رحمه الله » .

(٤) ابن الباقلانى ، كما صرح فى الطبقات الوسطى . (٥) فى س وحدها : « مطلقا » .

٥٢٣
عمر بن عبد الملك بن عمر بن خلف بن عبد العزيز الرزّاز
أبو القاسم الزاهد

أحد عُدول بغداد وفقهائها.

سمع من أبي الحسن بن رِزْقويه، وأبي عليّ بن شاذان، وعبد الكريم بن بِشْران، وغيرِهم.

روى عنه أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِيّ، وغيره.

مولده سنة ست وأربعمائة، ومات في رجب سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

٥٢٤
عمر بن علي بن أحمد (١)بن أحمد(١)
أبو حفص الزَّنْجانِيّ*

تفقّه على القاضي أبي الطيِّب الطبريّ، وقرأ الكلام على أبي جعفر أحمد بن محمد السِّمْنانِيّ[٢]، وسمع منهما الحديثَ.

وسمع بدمشق أبا نصر الحسين بن محمد بن أحمد بن طَلّاب، وحدّث بدمشق وصُور وبغداد، وغيرِها.

واستوطن بالآخِرة بغداد إلى أن توفّي ليلةَ الثلاثاء ثامن[٣] جمادى الأولى، سنة تسع وخمسين وأربعمائة، ودُفن بجانب ابن سُرَيج.

---

(١) سقط من الطبقات الوسطى، ومعجم البلدان.

*له ترجمة في: الأنساب ٢٧٩ ا، معجم البلدان ٢/ ٩٤٨.

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى: «وصنف كتابا سماه: المعتمد» وكذا في معجم البلدان.

(٣) في المطبوعة: «الثلاثاء من» والمثبت من س، ز.

٥٢٥

عمر بن محمد بن الحسين

أبو المعالى

وهو المؤيَّد بن القاضى أبى عمر البَسْطامِىّ ، وسِبْط الإمام الجليل أبى الطيِّب الصُّعْلُوكىّ .

سمع أبا الحسين الخفّاف ، وأبا الحسن القَاوِىّ ، وأملى مجالس .

روى عنه سِبْطه هِبة الله بن سهل السَّيِّدِىّ ، وزاهر ووجيه ابنا طاهِر الشَّحَّامِىّ . وغيرهم .

مات فى سنة خمس وستين وأربعمائة .

٥٢٦

غانم بن عبد الواحد بن عبد الرحيم

أبو شكر الأصْبهانىّ

إمام جامع أصبهان .

أحد العلماء .

سمع محمد بن إبراهيم الُجرجانىّ .

روى عنه الرُّسْتُمِىّ وجماعة .

توفى فى رجب ، سنة إحدى وثمانين وأربعمائة .

٥٢٧

الفضل بن أحمد بن محمد بن يوسف بن عمر بن على بن رامغان بن على

ابن إبراهيم بن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقّاص الزُّهْرِىّ

المعروف بالبَصْرِىّ .

من أهل آمُل طَبَرِسْتان .

قال ابن السَّمْعانىّ : غزير الفضل وافر العقل ، تفقه على الفقيه أبى بكر محمد بن على بن

حامد الشاشِىّ ، بغَزْنة ، وأقام بها مدة ، وسافر إلى ديار مصر والشام ، وأقام بمكة .

وسمع ببغداد من القاضى أبى الطيِّب ، وسمع من جماعةٍ غيرِه .

روى عنه الإمام أبو المظفَّر السَّمعانِىّ ، وغيرُه .

وُلد فى شوال سنة سبع وتسعين وثلاثمائه[(١)] .

الفضل بن محمد بن الحسين

أبو بِشر بن أبى عبد الله الجُرْجانى[(٢)]

ذكره أبو حفص المُطَّوِّعِىّ ، فى « المُذْهَب » بعد ذِكر أبيه ، وقال فيه : فاضلٌ ملءَ ثوبه ، مفضَّلٌ مِلْءَ كفِّه ، ضاربٌ فى الإسماعيلية بعُروقِه .

• وذكره أبو عاصم العَبَّادِىّ ، فقال : ومنهم القاضى أبو بِشر الإسماعيلىّ ، وهو الحاكى فى المَبِيع وفيه خيار الرؤية ، إذا مات أحدُ المتعاقِدَيْن أو جُنَّ قبل الرؤية أنه ينفسخ العَقْد .

٥٢٨
الفضل بن محمد بن على

الشيخ الزاهد
أبو علىّ الفارَمَذِىّ*

من أهل طُوس .

وفارَمَذ ، إحدى قراها ، وهى بفتح الفاء والراء بينهما ثم الألف ميم مفتوحة ، فيما ذكر ابن السَّمْعانىّ ، وقد تسكَّن[(٣)] ؛ ثم ذال معجمة .

سمع من أبى عبد الله [(٤)]محمد بن عبد الله[(٤)] بن باكُويه الشِّيرازىّ ، وأبى منصور

(١) هكذا تنتهى الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وجاء بعد ذلك فى الطبقات الوسطى : « ومات فى رجب سنة ثمان وسبعين وأربعمائة » . (٢) سبقت ترجمته فى الجزء الثالث ٤٧٢ ، فانظر ما كتبناه هناك .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤١٦ ا ، شذرات الذهب ٣/ ٣٥٥ ، العبر ٣/ ٢٨٨ ، اللباب ٢/ ١٩١ ، معجم البلدان ٣/ ٨٢٩ .

(٣) وهو اختيار ياقوت . (٤) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، ز ، واللباب .

التَّميميّ ، وأبى حامد الغزّالِيّ الكبير ، وأبى عبد الرحمن النِّيلِيّ ، وأبى عثمان الصابُونِيّ ، وغيرهم .

روى عنه عبد الغافر الفارسِيّ ، وعبد الله بن علىّ الخَرْكُوشِيّ ، وعبد الله بن محمد الكوفىّ العَلَوِىّ ، وأبو الخير جامع الشفاء ، وآخرون .

مولده فى سنة سبع وأربعمائة .

وتفقه على الإمام أبى حامد الغزّالِيّ الكبير ، صاحب التصانيف .

ذكره عبد الغافر ، فقال : هو شيخٌ فى عصره ، المنفرد بطريقته فى التذكير ، التى لم يُسبَق إليها ، فى عبارته وتهذيبه ، وحسن أدبه ، ومليح استعارته ، ودقيق إشارته ، ورقّة ألفاظه ، ووَقْع كلامه فى القلوب .

دخل نيسابور ، وصحب زينَ الإسلام أبا القاسم القُشَيْرِيّ ، وأخذ فى الاجتهاد البالغ ، وكان ملحوظاً من القُشَيرِىّ بعين العناية ، موقَّراً عليه من طريق[1] الهداية ، وقد مارس فى المدرسة أنواعاً من الخدمة ، وقعد سنين فى التفكّر ، وعَبر قناطر المجاهدة ، حتى فُتِح عليه لوامع من أنوار المشاهدة[2] ، ثم عاد إلى طُوسٍ ، واتصل بالشيخ أبى القاسم الكُرّكَانى[3] الزاهد ، مصاهرةً وصحبةً ، وجلس للتذكير ، وعَفَّى[4] على مَن كان قبله ، بطريقته بحيث لم يُعهد قبله مثلُه فى التذكير ، وصار من مذكورى الزمان ، ومشهورى المشايخ ، ثم قدم نيسابور ، وعقد المجالس ، ووقع كلامه فى القلوب ، وحصل له قبولٌ عند نِظام الملك خارجٌ عن الحدّ ، وكذلك عند الكِبار ، وسمعت ممّن أثق به أن الصاحب

---

(١) كذا فى المطبوعة . وفى س : « طريقه » وفى ز : « منه طريق أهل الهداية » .

(٢) فى المطبوعة ، ز : « المجاهدة » . والمثبت من س ، وفيها : « أنواع المشاهدة » .

(٣) فى المطبوعة : « الكركانى » وأثبتنا الصواب من سائر الأصول . وضم الكاف من الطبقات الوسطى . والتشديد على الراء من س . وهو أبو القاسم عبد الله بن على الطوسى ، العبر ٣/٢٧١ وهو فيه : « كركان » بضم الكاف وتشديد الراء أيضا .

(٤) فى المطبوعة : « وغطى » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

خدمه بأنواع من الخدمة ، حتى تعجَّب الحاضرون منه ، وكان يُنفق على الصوفية أكثرَ ما يُفتح له به ، وكان مَقْصِداً[1] من الأقطار للصوفية والغُرباء والطارئين[2] بالإرادة ، وكان لسانَ الوقت .

وقال ابن السَّمعانيّ : كان لسانَ خُراسانَ وشيخَها ، وصاحبَ الطريقة الحسنة ؛ من تربية المُريدين والأصحاب ، وكان مجلس وعظه ، على ما ذكرت ، روضةً[3] فيها أنواع من الأزهار . توفِّى بطُوس ، فى ربيع الآخر ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

قلت : صحِبه حُجَّة الإسلام أبو حامد الغزّالِىّ ، وجماعة من الأئمة .

٥٣٩
فضل الله بن أحمد بن محمد المِيهَنِى*

ومنهم من يسمِّيه الفضل ، وإياه أورد السَّمْعانىّ فى « الأنساب » وشيخنا الذهبى فى « التاريخ » والذى أوردناه أشبه بالصواب .

هو الشيخ الإمام الزاهد التقىّ الولىّ ، ذو الكرامات الباهرات ، والآيات الظاهرات ، أبو سعيد بن أبى الخير .

روى عن زاهر بن أحمد السَّرْخَسِىّ الفقيه ، وغيره .

روى عنه إمام الحرمين أبو المعالى الجُوَيْنِىّ ، وأبو القاسم سَلْمان[4] بن ناصر الأنصارىّ ، والحسن بن أبى طاهر الجِيلىّ[5] ، وعبد الغفار[6] الشِّيرُوِىّ ، وآخرون .

---

(١) فى س وحدها : « يقصد » . (٢) كذا فى المطبوعة . وفى س ، ز : « والطاردين » .

(٣) فى س وحدها : « كروضة فيها أنواع الأزهار » .

* له ترجمة فى الأنساب ٥٥٠ ا ، اللباب ٣/٢٠٣ .

(٤) فى المطبوعة : « سليمان ناصر » وكذا فى ز : « سليمان » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى ، والأنساب ، واللباب . (٥) كذا فى المطبوعة ، ز . وفى س : « الجبلى » بإعجام الجاء فقط .

(٦) فى المطبوعة : « عبد الغافر » . والمثبت من س ، ز ، واللباب ٢/٤١ . وفى الأصول : « الشروى » وأثبتنا ما فى اللباب .

وكان صحيحَ الاعتقاد ، حسنَ الطريقة ، أحواله تبْهَر العقول ، اهتدى به فِرَقٌ من الناس ، وجالس أبا عبد الرحمن السُّلَمِيّ .

ذكره عبد الغافر فى « السِّياق » فقال : شيخ الوقت أبو سعيد بن أبى الخير المِيهَنِيّ ، مقدَّم شيوخ الصوفيَّة ، وأهلِ المعرفة فى وقته ، سَنِيُّ الحال ، عجيب الشان ، أوحد الزمان ، لم يُرَ فى طريقته[1] مثلُه ، مجاهدةً فى الشباب ، وإقبالاً على العمل ، وتجرُّداً عن الأسباب ، وإيثاراً للخَلْوة ، ثم انفراداً عن الأقران فى الكهولة والمَشيب ، واشتهاراً بالإصابة فى الفِراسة وظهورِ الكرامات والعجائب .

وقال ابن السَّمعانى[2] : كان صاحبَ كرامات وآيات[3] .

توفى سنةَ أربعين وأربعمائة ، [4]بقريته مِيهَنَة .

قلت : ومع صحّة اعتقاده لم يسلم من كلام الشيخ ابن حَزْم ، بل تكلم فيه بغير حق ، وتبعه شيخنا الذهبيّ ، تقليداً ، فقال : فى اعتقاده شىء تكلّم فيه ابن حزم . انتهى .

قلت : لم يظهر لنا ولم يثبت عنه إلا صحّةُ الاعتقاد ، ولكنه أشعريٌّ صوفِيٌّ ، فمن ثَمَّ نال منه الرجلان ، وباءا بإثمه .

ومما يُؤْثَر من كراماته ومن فوائده ، ومن الرواية عنه : قال أبو سعيد : التصوّف طَرْح النفس فى العبودية ، وتعلُّق القلب بالرُّبوبيَّة ، والنظر إلى الله بالكُلِّيَّة[5] .

---

(١) فى المطبوعة ، ز : « طريقه » وأثبتنا ما فى س .

(٢) فى الأنساب . كما صرح فى الطبقات الوسطى . ووجدنا النقل فيه .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « وآثار » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٤) سقط من ز وحدها . (٥) بعد هذا كتب فى س : « بياض » وفى ز : « ط » رمز كلمة : طبق الأصل . وجاء فى الطبقات الوسطى تتمة للترجمة :

« قلت : وابن أبى الخير سيِّد كبير ، ولم تتصل بنا أخباره مبسوطةً كما ينبغى . ومنهم من يسميه الفضل ، وإياه أورد ابن السمعانى فى « الأنساب » وشيخنا الذهبى فى « التاريخ » والذى أوردناه أشبه بالصواب . =

= أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتي عليه ، أخبرنا محمد بن قايماز ، وفاطمة بنت إبراهيم قالا : أخبرنا ابن الزبيدي ، زاد محمد بن قايماز : وابن اللَّتِّيّ ، قالا : أخبرنا أبو الفتوح الطائيّ ، أخبرنا الشيخ أبو الفتوح مسعود بن الفضل العامري الميهَنِيّ حافِدِ [كذا بكسر الدال في أصل الطبقات الوسطى] الشيخ أبي سعيد ، أخبرنا الشيخ الأجلُّ صدر الطريقة أبو سعيد فضل الله بن أبي الخير ، قال : دخلت على الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَميّ أوَّلَ لَقْيَةٍ لقيته ، فقال لي : أأكتبُ لك تذكِرةً بخطِّي ؟

قلت : نعم .

فكتب : سمعت جَدِّي أبا عمرو إسماعيل بن نُجَيْد السُّلَميّ يقول : سمعت أبا القاسم الجُنَيْد بن محمد يقول :

● التصوّفُ هو الخُلُق ، من زاد عليك بالخُلُق زاد عليك بالتصوّف .

وكتب بعده : وأحسن ما قيل في تفسير الخُلُق ما قاله الشيخ الإمام أبو سهل محمد ابن سليمان الصُّعْلُوكيّ :

● الخُلُق هو الإعراض عن الاعتراض .

أخبرنا أحمد بن علي الجَزَرِيّ ، وفاطمة بنت إبراهيم ، إجازةً ، قالا : أخبرنا محمد بن عبد الهادي من كتابه ، عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفيّ ، قال : سمعت أبا الحسن علي بن أبي بكر النيسابوريّ المعروف بخُوش باش ، من سُكّان ثغر خُوَيّ ، يقول : رأيت الأستاذ أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري ، بنيسابور ، وقد دخل على أبي سعيد فضل الله ابن أبي الخير الميهنيّ في زِيٍّ حسن ، وقعد على دَكّته التي كان يقعد عليها . فلما تمكّن قال له : أيها الأستاذ : أتذكر اجتماعنا عند الشيخ أبي علي زاهر بسَرْخَس ، وسماعَنا منه ؟

فقال : نعم .

فقال : ما أوّلُ حديثٍ رواه لنا ؟

فقال : يذكره الشيخُ .

فقال : « حُبُّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خَطيئةٍ » . سمعناه وكتبناه فأغنانا عمّا سواه . =

٥٣٠
الفُضَيل بن يحيى بن الفُضَيل
أبو عاصم الفُضَيْلِيّ الهَرَوِيّ الفقيه*

راوي المائة ، وغيرِها عن عبد الرحمن بن أبي شُرَيح(١) وأقرانه .

= ثم تحدَّثنا ساعةً ، وقام الأستاذ وخرج .

وحُـكي أن الشيخ أباسعيد مكث مدة يسكن البَرارِيَ والدَّحالَ [جمع الدحل،وهو نقب ضيق فمه، متسع أسفله حتى يمشي فيه، وربما أنبت السدر. القاموس (دحل)] ، ويأ كل من رءوس أعوادٍ نبتت في الدَّحال ، فاتّفق في وقتِ قُدومُ قافلةٍ عظيمة انقطع عنها بعض التجار، فما برح ذلك التاجرُ يمشي حتى دخل تلك الدَّحْلة ، رأى شخصا واقفا يُصَلِّي ، وهو الشيخ أبو سعيد، فلما وصل إليه وقف وصَلَّى معه ، فلما فرغ الشيخ من صلاته ، سأله عن حاله ، فشرحه له .

ثم قدم على الشيخ بعد ساعة أسدٌ عظيم ، فقال الشيخ للتاجر : اركب هذا الأسد : فركب ظهره . وقال الشيخ للأسد : احمله إلى عند رفقائه . فحمله الأسد ، إلى أن بَصُرَ بالرُّفْقَة وسمع أصواتهم حَطَّه هناك ، ورجع .

فلما رجع التاجر إلى عند أصحابه قالوا له : أين كنتَ ؟ فأخفى حالَه عليهم .

ثم اتفق بعدَ حين مجيء الشيخ إلى البلد ، وكلامُه على الناس بلسان الوعظ ، فرآه التاجر ، وعرفه ، فكاد أن يتكلم ، فنظر إليه الشيخ وقال : « ان نشندى هواع در سراى بسد بكر سدرابادانى » .

فعرف التاجر ذلك وسكت .

ومن كرامات أبي سعيد أن صالحا خادمه جاء يوما من السوق ، ويداه مشغولتان وقد انحلَّ سراويله فقال الشيخ أبو سعيد لمن عنده قبل أن يَقْدَم صالح : أدرِكوا صالحا وشُدُّوا سراويلَه » .

* له ترجمة في شذرات الذهب ٣/١ ٣٤ ، العبر ٣ / ٢٧٧ .

(١) في المطبوعة ، س : « سريج » . والمثبت من ز ، والطبقات الوسطى . وقد تقدم في الجزء الرابع ٢٨٤ .

مولده سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .

روى عن[1] أبي عليّ منصور بن عبدالله الخالديّ ، وأبي الحسين بن بِشران ، وغيرِهما.

روى عنه أبو الوقت ، وغيره .

قال ابن السَّمعانيّ : كان فقيها مُزَكِّيًا صَدُوقا ثقة ، عُمِّر حتى حُمِل عنه الكثير ، توفِّي في جمادى الأولى ، سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

٥٣١

القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس بن عبد الواحد بن جعفر ابن سليمان بن عليّ بن عبد الله بن العباس بن عبد المُطَّلِب القاضي أبو عمر الهاشميّ البصريّ*

راوي « سنن أبي داود » .

ولد في رجب سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة .

سمع عبد الغافر بن سلامة الحِمْصِيّ ، وأبا العباس محمد بن أحمد الأثْرَم ، وعليّ بن إسحاق المادَرائيّ ، ومحمد بن الحسين الزَّعْفَرانيّ الواسطيّ ، والحسين بن يحيى[2] بن عَيّاش القَطّان ، ويزيد بن إسماعيل الخَلّال ، صاحبَ الرَّمادِيّ ، وأبا عليّ اللؤلؤيّ ، والحسن بن محمد بن عثمان الفَسَوِيّ[3] ، وجماعة .

روى عنه أبو بكر الخطيب ، وأبو علي الوَخْشِيّ ، وهَنّاد بن إبراهيم النَّسَفِيّ ، وسُلَيم

---

(١) في المطبوعة : « عن منصور بن أبي عبد الله » . وأثبتناه على الصواب من ص ، ز ، والعبر ٣/٢٧٦ ، واللباب ١/٣٣٨ .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١٢/١٧ ، تاريخ بغداد ١٢/٤٥١ ، شذرات الذهب ٣/٢٠١ ، العبر ٣/١١٧ .

(٢) في المطبوعة : « الحسين بن محمد » . وأثبتنا الصواب من ص ، ز ، والعبر ٢/٢٣٧ . وقد جاء في أصولنا : « بن عباس القطان » . وأثبتنا صوابه من العبر ، والمشتبه ٤٦٤ .

(٣) في تاريخ بغداد : « النسوي » .

ابن أيوب الرازىّ ، والمسيّب بن محمد الأَرْغِيانىّ ، وأبو القاسم عبد الملك بن شَعْبة[1] وجعفر بن محمد العَبّادانىّ ، وآخرون .

وعنه : أحضرنى والدى سماع « سنن أبى داود » وأنا ابن ثمانى سنين ، فأثبتَ حضورى ، ولم يثبت السماع ، ثم أحضرنى وأنا ابن تسع ، فأثبت حضورى ، ولم يثبت السماع ، ثم سمعت وأنا ابن عشر سنين ، فأثبت حينئذ سماعى .

وقال الخطيب : كان أبو عمر ثقة أمينا ، ولىَ القضاء بالبصرة ، وسمعتُ منه بها « سنن أبى داود » وغيرها .

مات فى تاسع عِشْرِى ذى القعدة ، سنة أربع عشرة وأربعمائة .

٥٣٢

المبارك بن محمد بن عُبَيد الله[2]

أبو الحسين بن السَّوادىّ الواسطىّ الفقيه

نزيل نيسابور .

قال ابن السَّمعانىّ : من أركان الفقهاء ، المكثرين[3] الحافظين للمذهب والخلاف .

تفقه بواسط ، و ببغداد على القاضى أبى الطيِّب ، ثم خرج إلى نيسابور ، ودرَّس بالمدرسة الشطبية .

قال : وكانت له يدٌ قويّة فى النَّظَر ، ويحضر المجالس ، ويُناطِح الخصوم ، وكان يحفظ طريقة العراقيين .

سمع الحديث بواسط ، والبصرة ، وبغداد ، ومصر .

فمن شيوخه أبو علىّ ابن شاذان ، وأبو عبد الله محمد بن الفضل بن نَظِيف الفرّاء ، وغيرُهما .

---

(١) فى المطبوعة : « شعبة » . وفى ز : « سعبه » وأثبتنا الصواب من س ، والمشتبه ٣٩٦ .
(٢) كذا فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وفى س ، ز : « عبد الله » .
(٣) فى س وحدها : « المكرمين » .

روى عنه إسماعيل بن محمد الحافظ [وغيره](١) وأضرَّ فى آخر عمره .

توفى فجأة فى ربيع الآخر ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة ، وله سبع وثمانون سنة .

٥٣٣

الحسن بن عيسى بن شهفيروز

أبو طالب البغدادىّ

حدث عن المُعافَى بن زكريا الجَرِيرىّ ، وأبى طاهر المُخَلِّص .

توفِّى فى شهر رمضان ، سنة ست وخمسين وأربعمائة .

٥٣٤

محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد

ابن عِكْرِمة بن أنس بن مالك الأنصارىّ الطبرىّ

الإمام العَلَم(٢) ، أحد أئمة أصحاب الوجوه

هو أبو حاتم القَزْوِينِىّ *

من مدينة آمُل طَبَرِسْتان .

تفقه ببغـداد على الشيخ أبى حامد الإسفراينىّ ، وقرأ الفرائض على ابن اللَّبَّان ، والأصولَ على القاضى أبى بكر بن البَاقِلَّانِىّ .

وله المصنَّفات الكثيرة ، والوجوه المسطورة . ومن مصنَّفاته « تجريد التجريد » الذى ألفه رفيقه المَحامِلِىّ .

وقرأ عليه الشيخ أبو إسحاق ، وقال : لم أنتفع بأحدٍ فى الرِّحلة ، كما انتفعت به ، وبالقاضى أبى الطيِّب .

(١) سقط من س وحدها .   (٢) فى المطبوعة : « العالم » . والمثبت من س ، ز .

* له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ٢٦٠ ، نقلا عن أبى إسحاق الشيرازى. تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٠٧ وغالب ما أورده عن أبى إسحاق الشيرازى أيضا، طبقات الشيرازى ١٠٩ ، طبقات ابن هداية الله ٤٩ .

قال : وكان حافظاً للمذهب والخلاف ، صنَّف كتباً كثيرة ، فى الخلاف والمذهب ، والأصول والجدل ، ودرَّس ببغداد ، وآمُل ، وتوفِّى بآمُل [1] .

﴿ ومن الرواية عنه ﴾

أخبرنا أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبىّ الحافظ ، وأبو بكر محمد بن [محمد بن] [2] الحسن بن نُباتة المحدِّث ، بقراءتى عليهما ، قالا : قرأنا على علىِّ بن أحمد العِراقىّ ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن [3] أحمد بن القَطِيعِىّ ، ببغداد ، قال : أخبرنا أبو الحسن محمد بن [3] المبارك ابن الخلِّ ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفرج محمد بن محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف ابن الحسن بن محمد بن عِكْرِمة بن أنس بن مالك الأنصارى ؛ قدم علينا بغداد ، قال : أخبرنا والدى أبو حاتم محمود بن الحسن القَزْوِينىّ الشافعىّ ، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن الصَّلْت ، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشِمِىّ ، لسبعٍ بقين من جُمادى الأولى ، سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، إملاءً ، حدثنا أبو مُصْعَب أحمد بن أبى بكر الزُّهْرِىّ ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شِهاب ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ » .

﴿ ومن الغرائب عنه ﴾

● قال فى « تجريد التجريد » فى فصل السجود فى الصلاة : ويُخفِّف فى الدعاء ، إن كان إماما . انتهى .

---

(١) فى طبقات الشيرازى بعد هذا : « سنة أربع عشرة أو خمس عشرة وأربعمائة » ، ويلاحظ أن ابن السبكى أغفل ذكر وفاته وذكر ابن هداية الله أنه توفى سنة أربعين وأربعمائة .

وقد جاء فى س ، ز بعد كلمة « بآمل » هذه العبارة : « قلت : حدث عن . . . بياض » .

(٢) زيادة من س ، ز على ما فى المطبوعة . (٣) ساقط من س وحدها .

وهو صريح فى أن الإمام يدعو فى السجود ، وهو الصواب ، لما فى « الصحيحين »[(١)] من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده: « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى » .

والحديث صريح فى أنه يدعو فى الركوع أيضا ، وربما أفهمت عبارة الرافعىّ والنَّوَوِىّ أن لا دعاء فى الركوع ، وأنه لا يدعو فى السجود إلا المنفرد ، وليس كذلك ، والمراد أن الدعاء لا يتأكد إلا فى السجود ، ولا ينبغى تطويله فيه ، إلا للمنفرد ، وأما إخلاء السجود عن الدعاء مطلقا ، وهو أقرب ما يكون العبد من ربِّه ، فلا يكاد يقول به قائل. والله تعالى أعلم.

﴿ذكر إبراهيم عليه السلام فى الصلاة فى التشهد﴾

● حكى أبو حاتم وجهين فى كتاب « تجريد التجريد » فى أنه هل يتعيَّن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التشهد ، وذكر إبراهيم عليه السلام ، بأن يقول : كما صلَّيتَ على إبراهيم ، إلى آخره : أو يكفى قوله : اللهم صلِّ على محمد ؟

قلت: ولعل التعيين أرجح، وإن كان غريبا فى النقل؛ لأنهم قالوا: كيف نصلى [عليك][(٢)]؟ قال: « قولوا كذا ».

٥٣٥
محمود بن سُبُكْتِكِين السلطان الكبير*

أبو القاسم سيف الدولة بن الأمير ناصر الدولة ، أبى منصور

أحد أئمة العدل ، ومن دانت له البلاد والعباد ، وظهرت محاسن آثاره.

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (باب التسبيح والدعاء فى السجود ، من كتاب الأذان) ١/ ٢٠٧.
وأخرجه مسلم فى صحيحه (باب ما يقال فى الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة) ١/ ٣٥٠ .
* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/ ٢٧ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٢٠ ، العبر ٣/ ١٤٥ ، الكامل لابن الأثير ٩/ ١٣٩ ، المنتظم ٨/ ٥٢ ، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٧٣ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٢ ، وسبكتكين ، بضم السين المهملة والباء الموحدة وسكون الكاف ، وكسر التاء المثناة من فوقها ، والكاف الثانية ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وبعدها نون . ذكر هذا الضبط ابن خلكان فى وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٩
(٢) سقط من س وحدها .

وكان يلقّب قبل السلطنة سَيْفَ الدولة ، وأما بعدها فلقِّب بيمين الدولة .

وبهذا اللقب سُمِّى « الكتاب اليَمِينى » الذى صنّفه أبو النصر محمد بن عبد الجبار العُتْبِيّ ، فى سيرة هذا السلطان ، وأهلُ خُوارَزْم ، وما والاها يعتنون بهذا الكتاب ويضبطون ألفاظه أشدّ من اعتناء أهل بلادنا « بمقامات الحريرى » .

كان هذا السلطان إماما عادلا شجاعا ، مفرِطا ، فقيها فَهِماً ، سَمْحا جوادا ، سعيدا مؤيَّدا .

وقد اعتبرت فوجدت أربعة لاخامس لهم فى العدل بعد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه[1] إلا أن يكون بعض أُناس[2] لم تَطُلْ لهم مدة ، ولا ظهرت عنهم آثارٌ ممتدَّة ، وهم سلطانان وملك ووزير فى العَجَم ، وهما هذا السطان، والوزير نظام الملك ، وبينهما فى الزمان مُدَّة ، وسلطان وملك فى بلادنا ، وهما السلطان صلاح الدين يوسف بن أيّوب ، فاتح بيت المقدس ، وقبله الملك نور الدين محمود بن زَنْكِى الشهيد ، ولا أستطيع أن أسمِّيَه سلطانا ؛ لأنه لم يُسَمَّ بذلك.

● وسبب هذا أن مُصْطَلَح الدول أن السلطان مَن مَلَك إقليمين فصاعدا ، فإن كان لا يملك إلا إقليما وحدا سمّى بالملك ، وإن اقتصر على مدينة واحدة لا يسمَّى لا بالملك ولا بالسلطان، بل بأمير البلد وصاحبها ، ومن ثَمّ[3] يُعرف خطأ كُتّاب زماننا ، حيث يسمُّون صاحب حماة سلطانا ، ولا ينبغى أن يسمَّى لا سلطانا ولا ملكا ؛ لأن حكمه لا يعدوها ، فكأنّهم خرجوا عن المصطلَح ، ومن شَرْط السلطان ألا يكون فوق يده يدٌ ، وكذلك الملك، ولا كذلك صاحب البلدة الواحدة ؛ فإن السلطان يحكم عليه ، وأما حكم السلطان على الملك وعدم حكمه فيختلف باختلاف القوة والضعف ، ثم نورالدين[4] خُطِب له على منابر ديار مصر لما افتتحها صلاح الدين ، وبهذا سمِّى بالسلطان ، ولذلك قال بعض من امتدحه إذ ذاك :

---

(١) فى المطبوعة : « عنهم » والمثبت من ز . وفى س : « تغمده الله برضوانه » .

(٢) فى المطبوعة ، ز : « الناس » . وأثبتنا ما فى س .

(٣) فى المطبوعة : « هذا » والمثبت من س ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « خطب له فى ديار مصر ، أى على منابرها » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

وملكتَ إقليمين ثُمَّتَ ثالثاً ... فدُعيتَ بعد المُلْك بالسلطانِ

عدنا إلى ذكر يمين الدولة ، فنقول : كان أولا حنفيَّ المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعيّ لمّا صلى القفّال[1] بين يديه صلاة لا يُجوِّز الشافعيُّ دونها ، وصلاةً لا يجوِّز أبو حنيفة دونها . وقد ساق القفّال الحكاية في « فتاويه » ثم حكاها من بعده إمامُ الحرمين ، وغيره[2] .

﴿ شرح مبدأ حاله ﴾

كان والده سُبُكْتِكين قد ورد بُخارَى ، في أيام الأمير نوح[3] بن نصر السامانيّ ، فعرفه كبراء تلك الدولة بالشجاعة والشهامة ، وتوسَّموا فيه الرِّفعة ، وكان قدومه صحبةَ ابن ألبتْكين[4] ، فخرج ابن ألبتكين إلى غَزْنة أميراً عليها ، وخرج سُبُكْتِكين في خدمته ، فلم يلبث[5] ابن ألبتكين أن توفِّيَ ، واحتاج الناس إلى من يتولَّى أمرهم ، فاتفقوا على سُبُكْتِكين ، وأمَّروه عليهم ، فتمكّن ، وأخذ في الإغارات على أطراف الهند ، وجرت بينه وبين الهنود حروبٌ ، وعظمت سَطْوته ، وافتتح قِلاعاً منيعة ، وفتح ناحية بُسْت ، واتصل به أبو الفتح البُسْتِيّ الكاتب ، فاعتمد عليه وأسَرَّ إليه أموره ، ثم مرض سُبُكْتِكين ببَلْخ ، فاشتاق إلى غَزْنة ، فسافر إليها ، فمات في الطريق ، سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وجعل وليَّ عهده ولدَه إسماعيل ، وكان محمود غائبا ببَلْخ ، فلما بلغه نعيُ أبيه كتب إلى أخيه ولاطفه ، على أن يكون بغَزْنة ، وأن يكون محمود بخُراسان ، فلم يوافق إسماعيل .

---

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى ووفيات الأعيان : « المروزى » .

(٢) انظر هذه الحكاية في وفيات الأعيان ٤/٢٦٧ .

(٣) في كتاب اليمينى ١/٥٦ : « منصور بن نوح » وفي صفحة ٥٤ : « نوح بن منصور » وكذا ورد الاسم في وفيات الأعيان .

(٤) في الأصول : « السكين » ووضعت ضمة فوق السين في الطبقات الوسطى . وفي وفيات الأعيان : « بلتكين » . وأثبتنا ما في « اليمينى » وقال شارحه أحمد المنينى : « هو بهمز بعدها لام فباء موحدة ساكنة بعدها تاء مثناة فوقية ثم كاف مكسورة ثم ياء بعدها نون ساكنة ، من أعلام الترك . وفي بعض النسخ : الفتكين ، بالفاء » .

(٥) كذا في المطبوعة ، واليمينى ١/٥٧ وفي س ، ز : « ينشب » .

قال النَّقَلة : وكان إسماعيل جباناً ، فطمع فيه الجند ، وشَغَبوا[1] عليه وطالبوه بالعطاء ، فأنفق فيهم[2] الخزائن ، فدعا محمود عمَّه إلى موافقته فأجابه .

وكان الأخ[3] الثالث نصر بن سُبُكْتِكِين أميرا على بُسْت ، فكاتبه محمود فأجابه ، فقوِيَ بعمّه وأخيه ، وقصد غَزْنة فى جيش عظيم ، وحاصرها إلى أن افتتحها ، وأنزل أخاه من قلعتها بالأمان ، ثم رجع إلى بَلْخ ، وحبس أخاه ببعض الحصون حبساً خفيفاً ، ووسَّع عليه فى النفقة والخدم .

وكان فى خُراسان نُوّاب لصاحب ما وراء النهر من الملوك السامانيّة ، فحاربهم محمود ، وانتصر عليهم ، واستولى على ممالك خراسان ، وانقطعت الدولة السامانيّة فى سنة تسع وثمانين فسيَّر إليه القادر بالله خِلْعة السلطنة ، وعظُم مُلْكه ، وفرض على نفسه كلَّ سنة غزْو الهند ، فافتتح منها بلاداً واسعة ، وكسر الصنم المعروف بسُومَنات[4] ، وكانوا يعتقدون أنه يُحيي ويُميت ، ويقصدونه من البلاد ، وافتتن به أممٌ[5] لا يُحْصَوْن ، ولم يبق ملك ولا ذو ثَروة إلا وقد قرَّب له قُربانا من نفيس ماله ، حتى بلغت أوقافه عشرة آلاف قرية . وامتلأت خزائنه من أصناف الأموال والجواهر ، وكان فى خدمة الصنم ألفُ رجل ، من البَراهِمة يخدمونه ، وثلاثمائة رجل يحلقون رؤوس الحجّاج إليه ولحاهم عند القدوم ، وثلاثمائة رجل وخمسمائة امرأة يغنُّون ويرقصون عند بابه ، وكان بين [بلاد][6] الإسلام والقلعة التى فيها هذا الوَثَن مسيرةُ شهر ، فى مفازة صَعبة فى نهاية المشقة ، فسار إليها السلطان محمود فى ثلاثين ألف فارس جريدةً ، وأنفق فيهم الأموال الجزيلة ، فأتوا القلعة فوجدوها منيعة ، فسهّل الله عليه ، وافتتحها فى ثلاثة أيام ، ودخلوا هَيْكل الصنم ، فإذا حوله من أصناف

---

(١) فى المطبوعة : « ونقموا » والتصحيح من سائر الأصول .

(٢) فى المطبوعة : « عليهم » . والمثبت من سائر الأصول .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة : « الصالح » وليست فى سائر الأصول .

(٤) فى س ، ز : « بسومات » ، وفى الطبقات الوسطى : « بشومنات » ، والمثبت فى المطبوعة . وسومنات : مدينة ساحلية متسعة بها علماء الهنود وعبادهم ، والصنم المعروف بها يسمى : « البد » . حواشى النجوم الزاهرة ٤/٢٦٦ . (٥) فى المطبوعة : « خلق » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) زيادة فى المطبوعة على ما فى سائر الأصول .

الأصنام الذهب والفضة المرصَّعة بالجواهر شيء كثير محيط بعرشه ، يزعمون أنها الملائكة ، فأحرقوا الصنم الأعظم ، ووجدوا في أذنيه نيفًا وثلاثين حَلْقة ، فسألهم محمود عن معنى ذلك ، فقالوا له : كل حلقة عبادة ألف سنة .

وعاد محمود مظفَّرا منصورا ، وكتب إلى أمير المؤمنين (القادر بالله)(١) كتابا يشرح فيه الحال ، ويقول فيه : لقد كان العبد يتمنَّى قَلْع هذا الصنم ، ويتعرّف الأحوال ، فتُوصَف له المَفاوِز إليه ، وقِلّة الماء ، وكثرة الرمال ، فاستخار العبد الله في الانتِداب(٢) لهذا الواجب ، طلباً للأجر ، ونهض في شعبان سنة ست عشرة ، في ثلاثين ألف فارس ، سوى المُطَوِّعة ، وفرّق في المُطَّوِّعة خمسين ألف دينار معونةً ، وقضى اللهُ بالوصول إلى بلد الصنم ، وأعان ، حتى مُلِكَ البلد ، وقُلِع الوثن ، وأُوقدت عليه النار حتى تقطّع ، وقُتِل خمسون ألفا من أهل البلد .

وقد كان محمود افتتح قبل ذلك من الهند أماكن منيعة ، وغَنِم أموالا كثيرة ، وكتب إلى أمير المؤمنين : إن كتاب العبد صدر في غَزْنة ، لنصف المحرّم سنة عشر(٣) ، والدين مخصوص بمَزِيد الإظهار ، والشِّرك مقهور بجميع الأقطار ، وانتَدَب العبدُ لتنفيذ الأوامر ، وتابع الوقائع على كُفَّار السِّند والهند ، فرتَّب بنواحي غَزْنة العبدَ محمدا ، مع خمسة عشر ألف فارس ، وعشرة آلاف راجل(٤) ، وشحن بَلْخ وطَخارِسْتان بأرْسِلان الحاجب(٥) ، مع اثني عشر ألف فارس ، وعشرة آلاف راجل(٦) ، وانضم إليه جماهير المُطَّوِّعة ، وخرج العبد من غَزْنة ، في جمادى الأولى ، سنة تسع ، بقلب منشرح ، لطلب السعادة ، ونفس مشتاقة إلى دَرْك(٧) الشهادة ، ففتح قِلاعا وحصونا ، وأسلم زُهاء عشرين ألفا ، من عُبّاد

---

(١) ساقط من المطبوعة ، ز . وهو من س ، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا في المطبوعة ، ز : « إليه » وليس في س ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « سبع » وفي ز : « سبع عشر » . وأثبتنا في س ، والطبقات الوسطى .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وأنهض العبد مسعودا مع عشرة آلاف فارس وعشرة آلاف راجل » . (٥) كذا في الأصول . وفي اليميني ٢/ ٧٦ : « الجاذب » وفي مواضع أخرى ورد كذلك.

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « لصحبة راية الإسلام » .

(٧) في المطبوعة ، ز : « طلب » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

الوَثَن ، وسلَّموا قدر ألف ألف من الوَرِق ، ووقع الاحتواء على ثلاثين فِيلا ، وبلغ عدد الهالكين منهم خمسين ألفا ، ووافى العبد مدينة لهم ، عاين فيها زُهاء ألف قصْرٍ مَشِيد ، وألف بيت للأصنام ، ومبلغ ما فى الصنم ثمانية وتسعون ألف مِثْقال ، وقلع من الأصنام الفضة زيادة على ألف صنم [(1] ولهم صنم [1)] معظَّم يؤرِّخون مُدَّته بجهالتهم المظيمة بثلاثمائة ألف عام ، وقد بَنَوْا حول تلك الأصنام المنصوبة زُهاء عشرة آلاف بيت ، فعُنِىَ العبد بتخريب تلك المدينة اعتناء تاما ، وعَمَّها [(2)] المجاهدون بالإحراق ، فلم يبق منها إلا الرُّسوم ، وحين وجد الفراغ لاستيفاء الغنائم حصَّل منها عشرين ألف ألف درهم ، وأفرد خُمس الرَّقيق ، فبلغ ثلاثا وخمسين ألفا ، واستعرض ثلاثمائة وستة وخمسين فِيلا .

﴿ ومن مناقب السلطان محمود ﴾

أن العراقيين لم يخرج رَكْبُهم إلى الحج فى سنة عشر وأربعمائة ، وسنة إحدى عشرة ، فلما كانت سنة اثنتى عشرة ، قصد طائفة يمينَ الدولة محمودا ، وقالوا : أنت سلطان الإسلام ، وأعظم ملوك الأرض ، وفى كل سنة تفتح من بلاد الكفر [(3)] ناحية ، والثواب فى فتح طريق الحج عظيم [(4)] ، فاهتمَّ بهذا الأمر ، وتقدَّم إلى قاضيه بالتأهُّب للحجّ ، ونادى فى أعمال خراسان بذلك ، وأطلق للعرب فى البادية من خاصِّ ماله ثلاثين ألف دينار .

وذكر أبو النَّصر الفامِىّ [(5)] فى «تاريخ هراة» ، وليس هو أبا النَّصر العُتْبِى ، ذلك [(6)] أديب متقدِّم ، صنف «الكتاب اليَمِينِىّ» الذى ذكرناه أول الترجمة ، وهذا مُحْدَث متأخر ، من أقران ابن السَّمعانىّ ، له « تاريخ هراة » وسنذكره فى الطبقة الخامسة : أنه لما قدم

---

(١) ساقط من المطبوعة ، ز . وهو من س ، والطبقات الوسطى . وانظر اليمينى ٢/٩٧، ٢٧٢، ومابعدها . (٢) فى المطبوعة ، ز : «وغنمها» والتصحيح من س ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « الشرك » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « أعظم » .

(٥) فى المطبوعة ، ز : « القاضى » والتصحيح من س . وانظر فهارس الأجزاء السابقة .

(٦) فى المطبوعة ، ز : « ذلك » والمثبت من س .

التاهَرْتِىّ[١] الداعى من مصر على السلطان [٢]محمود ليدعوَه[٢] سِرًّا ، إلى مذهب الباطنية ، وكان يركب البَغْل الذى أتى به معه ، وكان البغل يتلوّن كلَّ ساعة من كلّ لون ، ووقف السلطان محمود على سِرّ ما دَعَا إليه ، وعلِم بطلان ما نَدَب إليه ، أمر بقتله ، وأهدى بغله إلى القاضى أبى منصور محمد بن محمد الأزْدِىّ[٣] شيخ هَراة ، وقال: كان يركبه رأسُ الملحدين فلْيَرْكبه رأس الموحِّدين[٤] .

وحكى غير واحد[٥] أن رجلا اشتكى إلى السلطان محمود أن ابن أخت السلطان يهجُم على أهلى فى كل وقت ، ويخرجنى من دارى ويختلى بامرأتى ، وقد حِرْت فى أمرى ، وشكوت إلى أولياء الأمور من دَوْلتك[٦] ، فلم يتجاسر أحدٌ منهم على[٧] إقامة الحدّ عليه، يهابون السلطان .

---

(١) انظر اليمينى ٢/٢٣٨ . (٢) فى المطبوعة : « على السلطان سرا ليدعوه » . والمثبت من س ، ز . (٣) فى الطبقات الوسطى زيادة : « الشافعى » . (٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى .

« قال عبد الغافر بن إسماعيل ، فى السلطان محمود : كان صادق النيَّة فى إعلاء كلمة الله مظفرًا فى الغزوات ، ما خلت سِنِى ملكه من غزوة وسَفْرة . وكان ذكيًّا بعيد الغَوْر موفَّقَ الرأى ، وكان مجلسه موردَ العلماء ، وقبْرُه بغَزْنَة يُدْعَى عندَه .

قلت : ومناقب هذا السلطان كثيرة ، وسيرته من أجمل السِّيَر .

وُلِد سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

ومات بغزنة فى سنة إحدى ، وقيل سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة .

وقام بالسلطنة بعدَه ولدُه محمد ، فعمِل عليه أخوه مسعود ، بإعانة الأمراء ، وقبض عليه، واستقر الملك لمسعود .

ثم جرت خطوب وحروب لمسعود مع بنى سَلْجوق إلى أن قتل مسعود سنة ثلاثين وأربعمائة .

وتملّك آل سَلْجوق ، وامتدت أيامهم ، وصنف المؤرخون فى دَوْلهم كتباً تختص بها ، وبقى منهم بقيّةٌ من ملوك الروم ، إلى زمان الملك الظاهر بيبرس، رحمه الله » .

(٥) فى المطبوعة : « وحكى عن بعضهم » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

(٦) فى س وحدها : « دونك » . (٧) فى المطبوعة : « إلى » والمثبت من س ، ز .

فقال له السلطان : ويحك ! متى جاء بادِرْ بإعلامى ، ولا تَسمَّنَّ مِن [أحد][1] يمنعك الوصول إلىّ ، ولو كان فى الليل ، وتقدَّمَ إلى الحَجَبة بأن أحدا لا يمنعه .

فذهب الرجل ، فما كان غير ليلتين أو ثلاث ، حتى هجم عليه ذلك الشاب ، فأخرجه واختلى بأهله ، فذهب باكيا إلى دار الملك ، فقيل له : إن الملك نائم ، فقال : قد تقدَّم إليكم بما علمتم ، فأنبهوه[2] ، فاستيقظ وخرج معه بنفسه وحده ، وجاء إلى منزله ، فنظر إلى الغلام وهو نائم مع المرأة فى فراش الرجل ، وعندها شمعة تَقِدُ ، فتقدَّم السلطان ، فأطفأ الضوء ، ثم جاء فاحتزَّ رأس الغلام ، ثم قال للرجل : ويحك ! أدرِكْنى بشَرْبة من ماء ، فسقاه ، ثم انطلق ليذهب ، فقال له الرجل : سألتك بالله ، لم أطفأت الشمعة ؟

فقال : ويحك ! إنه ابن أختى ، كرِهت أن أشاهده حالةَ الذَّبح .

فقال : ولِمَ طلبت الماء سريعا ؟

فقال : إنى آليتُ منذ أخبرتنى ألا أطعَمَ طعاما ولا أشربَ شرابا حتى أقومَ بحقِّك ، وكنت عطشان هذه الأيام ، حتى كان ما رأيت .

قلت : وفى هذه الواقعة من هذا السلطان ما يدلّ على حُسْن نِيّته ، وتحرِّيه العدل ، غير أنها ممزوجٌ عدلُها بالجهل بالشريعة ، فلم يكن له لو ثبت عنده أنه زنى بعد الإحصان أن يتعدَّى الرَّجْم إلى حَزّ الرقبة ، ثم ليس فى الحكاية ما يقتضى ثبوتَ الزنا عنده ، فإنه لم يشاهده يزنى ، ولو فُرِضت مشاهدته إياه زانيا ، وأنه علِم زناه وتحقَّقه بالقرائن ، فهى مسألة القضاء فى الحدود بالعلم .

ومِن هذا وأشباهه يُعْرَف[3] سِرُّ الشريعة ، فى اشتراط كون السلطان مجتهدا ؛ لأن غيرَ العالِم إذا تحرَّى العدل لا يتأتَّى له إلا بصعوبة شديدة ، بخلاف العالِم ، فإنه يعرف ما يأتى وما يَذَر .

---

(١) زيادة من س وحدها . والبداية والنهاية ١٢ / ٣٠ .

(٢) فى المطبوعة : « فنبهوه » والمثبت من س ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « يعلم » والمثبت من س ، ز .

﴿ شرح حال فتوحات يمين الدولة وغزواته باختصار ﴾

كان مبدأ ملكه سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وكان محبَّبا إلى النـاس ، لعدله ودينه وشجاعته ومعرفته ، فلما مات أبوه ، وكان من أمر إخوته ما حكيناه فى صدر الترجمة ، قصد محمود فى سنة سبع وثمانين بلادَ خُراسان ، فاستلب مُلْكها من أيدى السامانيّة ، وواقعهم[1] مرّات متعددة ، حتى أزال اسمهم ورَسْمهم ، وانقرضت دولتهم بالكُلِّيَّة على يديه ، ثم انتهض لقتال الكفّار ، فنهض ليملك مُلْكَ التُّرْك بما وراء النهر ، وذلك بعد موت القان[2] الكبير الذى يقال له : فائق[3] فجرت[4] له معهم حروب وخطوب ، يطول شرحها .

وفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة غزا بلاد الهند ، وقصد ملكها جيبال[5] ، فى جيش عظيم ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، وفتح الله على يديه ، وكسر الهنود وأسر مَلِكهم ، وأخذ مِن عنقه قِلادة ، قيمتها ثمانون[6] ألف دينار ، وغَنِم المسلمون منهم أموالا عظيمة ، وفتحوا بلادا كثيرة ، ثم أطلق محمود ملكَ الهند ، احتقاراً له واستهانةً بأمره ، مع شدّة بأسه وعِظَم اسمه ، فوصل ذليلا مكسورا إلى بلاده ، وقيل : إنه لما وصل ألقى نفسه فى النار التى يعبدونها من دون الله ، فهلك .

---

(١) فى المطبوعة : « ودافعهم » . والمثبت من س ، ز . والبداية والنهاية ١١/٣٢٥ وفيه هـذا الكلام بحروفه . (٢) فى البداية والنهاية : « الخاقان » .

(٣) فى المطبوعة : « بانوا » وفى س : « بالق » وفى ز : « مابق » بنقط القاف فقط . وأثبتنا ما فى البداية والنهاية . وقد تردد هذا الاسم بهذه الصورة أكثر من مرة فى اليمينى . انظر مثلا ١/٣١٨ .

(٤) فى المطبوعة : « فحدث » والمثبت من س ، ز ، والبداية .

(٥) فى المطبوعة : « حيان » وبهذا الرسم فى ز بنقط النون فقط . وفى س : حال ، بغير إعجام . والمثبت من اليمينى ١/٣٦١ ، وحواشى النجوم الزاهرة ٤/٢٠٥ .

(٦) فى اليمينى ١/٣٦٤ : « وحل مقلد جيبال عن نظيم مرصع بفرائد الدر والجواهر الزهر قوم بمائتى ألف دينار » .

ثم غزا[١] الهند أيضا فى سنة ست وتسعين وثلاثمائة ، فافتتح مدنا [كثيرة][٢] كبارا ، وغنم مالا يُحْصَى من الأموال ، وأسَر بعض ملوكهم ، وهو ملك كرامى[٣] ، حين هرب منه لما افتتحها ، وكسر أصنامها ، فألبسه مِنْطَقَة[٤] شَدَّها على وسطه ، بعد تَمنُّعٍ شديد ، وقطع خِنْصَره ، ثم أطلقه إهانةً له وإظهاراً لعظمة الإسلام وأهله .

ثم غزا[٥] عَبَدة الأصنام ثالثا ، فى سنة ثمان وتسعين ، وفتح حصونا كثيرة ، وأخذ أموالا جَمّة ، وجواهرَ نفيسة ، وكان فى جملة ما وُجِد بيتٌ طوله ثلاثون ذراعا وعَرْضه خمسة عشر ذراعا ، مملوء فِضّة ، ولما رجع إلى غَزْنة بسط الحواصِل فى صَحْن داره، وأذن لرسل الملوك ، فدخلوا عليه ، فرأوا ما هالهم .

وفى سنة[٦] اثنتين وأربعمائة أو سنة إحدى، غزا الكفّارَ أيضا ، وقَطع مَفازةً عظيمة ، أصابه فيها عطش مُفْرِط ، كاد يُهْلِك عسكره ، ثم مَنّ الله بمطر عظيم رَواهم ، ووصلوا إلى الكفار، وهم خلائقُ لا يُحْصَون، ومعهم ستمائة فيل ، فنُصِر عليهم، وغنم شيئا عظيما، وعاد .

ثم غزا فى سنة[٧] ست وأربعمائة ، فغرّه أدلّتُه وأضلُّوه عن الطريق ، فحصل فى مائية فاضت من البحر ، وغَرِق كثير ممّن كان معه ، وخاض الماء بنفسه أياما ، ثم تخلّص وعاد إلى خُراسان .

ثم غزا فى سنة ثمان وأربعمائة ، وافتتح بلادا كثيرة .

ثم أعاد الغزو فى سنة تسع وأربعمائة ، وجال فى بلاد الكفّار مَسِيرةَ ثلاثة أشهر

---

(١) انظر البداية والنهاية ١١/٣٣٥ . وفيها هذا الكلام بحروفه .

(٢) زيادة من المطبوعة ، ز . وليست فى س ، والبداية .

(٣) فى البداية : « كراشى » . (٤) فى البداية : « منطقته وشدها » .

(٥) هذا الخبر بحروفه فى البداية ١١/٣٣٨ . وانظر اليمينى ٢/٩٩ .

(٦) انظر البداية ١١ / ٣٤٧ . (٧) انظر البداية ١٢ / ٢ .

عن غَزْنة . وفى هذه السنة افتتح[١] المدينتين العظيمتين : مَهرَّة[٢] وقِنَّوْج[٣] ، وكان فتحا عظيما عزيزا .

قال أبو النصر الفامى : وقِنَّوْج هى التى أعيت الملوكَ غير كشتاسب[٤] على مازعمته المجوس، وهو ملك الملوك فى زمانه ، فزحف السلطان محمود بعساكره ، وعبَر مياه سَيْحون وتلك الأودية التى تجلّ أعماقها عن الوصف ، ولم يطأ مملكةً من تلك الممالك إلا أتاه[٥] الرسول واضما خدَّ الطاعة ، عارضاً فى الخدمة كُنْهَ الاستطاعة ، إلى أن جاءه جِنْكِى[٦] بن سَمَّهِى، صاحب درب قِشْمِير[٧] ، عالما بأنه بَعْثُ اللهِ الذى لا يُرضيه إلا الإسلام[٨] أو الحُسام ،

---

(١) أخبار هذا الفتح فى اليمينى ٢/٢٥٩ . (٢) قال الشيخ أحمد المنينى شارح « اليمينى » : « مهرة ، بتشديد الراء ، مفعلة من الهرير، وهو متعبد لهم، ولزمزمة أصواتهم هرير . كذا فى الكرمانى. وفى النجاتى : بعد الميم والهاء المفتوحتين فيه راء مشددة مفتوحة: متعبد للهند . ووجد بهامش نسخة معتمدة ضبطها بفتح الميم وسكون الهاء بعدها راء مفتوحة . وقال: كذا يتلفظ بها الهند . انتهى . وهو اشتباه؛ لأن مهرة بهذا الضبط من بلاد اليمن ، لا من الهند ، كما ذكر ذلك صاحب تقويم البلدان » .

ويلاحظ أن ياقوت فى معجم البلدان ٤/٧٠٠ لم يذكر « مهرة » التى فى بلاد الهند هذه .

(٣) فى الأصول : « فتوح » وهو خطأ صوابه من اليمينى ، ومعجم البلدان ٤/١٩٣، قال : « بفتح أوله وتشديد ثانيه وآخره جيم : موضع فى بلاد الهند » .

وقال شارح اليمينى : « بعد القاف المكسورة فيه نون مشددة مفتوحة ثم واو ساكنة ثم جيم مضعفة قال المهلبى فى العزيزى : وهى مدينة فى أقاصى الهند » .

(٤) فى المطبوعة : « عن كتائب » وكذا فى س ، ز ، ولكن بإهمال النقط فى « كتائب » . وأثبتنا ما فى اليمينى ٢/٢٦٣ وفيه : « أعيت الملوك الماضين . . . » .

(٥) فى المطبوعة ، ز : « جاءه » وأثبتنا ما فى س ، واليمينى ٢/٢٦٥ .

(٦) فى المطبوعة : « إلى أن جاءه على ما حكى ابن شاهين وسمى ... » وفى س : « إلى أن جاءه جنكر بن شاهى وسهمى » ، وفى ز : « حكى بن شاهين وسمى » وأثبتنا ما فى اليمينى . وقال شارحه : « جنكى، الجيم فيه غليظة وبعدها نون ساكنة ثم كاف مكسورة ثم ياء ساكنة ممالة، وهو من أعلام الهند. وسمهى : السين فيه مفتوحة وبعدها ميم مشددة مفتوحة ثم هاء مكسورة ثم ياء ساكنة غير ممالة ، وهو من أعلام الهند أيضا » . (٧) فى المطبوعة : «قشمهير » . وفى س : « قشمر » والكلمة غير واضحة فى ز. وأثبتنا الصواب من اليمينى ، ومعجم البلدان ٤/١٠٣ ، قال : بالكسر ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت ساكنة وراء : مدينة متوسطة لبلاد الهند.

(٨) فى المطبوعة : « إلا أصلام أو الحساب » والتصحيح من س ، ز . وفى اليمينى : « لا يرضيه إلا الإسلام مقبولا أو الحسام مغلولا » .

فضمن إرشاد الطريق، وسار أمامه هاديا، فما زال يفتتح الصَّياصِي والقِلاع، حتى مرّ بقلعة هَرْدَب[1]، فلما رأى مَلِكُها الأرض تموج بأنصار الله، ومن حولها الملائكة زُلْزِلت قَدَمُه، وأشفق أن يُراق دَمُه، ونزل فى[2] عشرة آلاف، منادين[3] بدعوة الإسلام.

ثم سار بجنوده إلى قلعة كُلْچَنْد[4]، وهو من رءوس الشياطين، فكانت له معه مَلْحَمة عظيمة، هلك فيها من الكفار خمسون[5] ألفا، من بين قتيل وغريق، فعمد كُلْچَنْد إلى زوجته، فقتلها ثم ألحق بها نفسه، وغنم السلطان مائة وخمسة وثلاثين[6] فيلا.

ثم عطف إلى البلد الذى يُسمَّى المُتَعَبَّد، وهو مَهَرَة الهند، يطالع أبنيتها التى ذكر أهلها أنها من بِناء الجانّ، فرأى ما يخالف العادات، وهى مشتملة على بيوت أصنام، بنقوش مبدعة، وتزاويق[7] تَخْطَف البصر، وكان فيما كتب به[8] السلطان: أنه لو أراد مريد أن يبنى ما يعادل تلك الأبنية لعجز عنها[9] بإنفاق[10] مائة ألف ألف [درهم][11] فى مائتى سنة، على أيدى عَمَلَة كَمَلَة، ومَهَرَة سَحَرَة[12].

---

(١) فى المطبوعة: «هردت» وفى س، ز: «هردث» وأثبتنا ما فى اليمينى ٢/٢٦٦. والعبارة فيه «إلى أن شافه قلعة برنة من ولاية هردب».

وقال شارحه: «هردب، بعد الهاء راء ثم دال مهملتان، بوزن ثعلب: من ملوك الهند. كذا فى صدر الأفاضل، وقد ذكره فى باب الباء فلأجل ذلك لم يحتج إلى النص على ضبطها».

(٢) فى اليمينى: «فى نحو عشرة آلاف».

(٣) فى المطبوعة، ز: «ينادى» وأثبتنا ما فى س، واليمينى.

(٤) فى الأصول: «كلنجد» بتقديم النون على الجيم. وأثبتنا ما فى اليمينى ٢/٢٦٧. قال شارحه: «بكاف صحيحة مضمومة وبعدها لام ساكنة ثم جيم غليظة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة: من ملوك الهند». (٥) العبارة فى اليمينى: «ولعل عدد القتلى والغرقى يزيد على خمسين ألفا».

(٦) فى اليمينى ٢/٢٧١: «وثمانين». (٧) فى المطبوعة: «وتزاويق بفرش» وليست هذه الزيادة فى س، ز، واليمينى ٢/٢٧٤. (٨) فى الأصول: «به إلى» وليست «إلى» فى اليمينى. وواضح أن الذى كتب هو السلطان محمود نفسه. (٩) فى اليمينى: «عنه».

(١٠) فى المطبوعة، ز: «بمعاونة» والتصحيح من س واليمينى.

(١١) ساقط من المطبوعة، ز. وهو من س واليمينى.

(١٢) فى المطبوعة: «سخرة» بالخاء المعجمة. وأثبتناه بالمهملة من س، ز، واليمينى.

وفى جملة الأصنام خمسة من الذهب ، معمولة طول خمسة أذرع[١] ، عينا واحـدٍ منها ياقوتتان قيمتهما أزيد من خمسين ألف دينار ، وعلى آخر ياقوتة زرقاء ، وزنها أربعمائة وخمسون مِثقالا ، وكان جملة الذهبيّات الموجودة على الأصنام ثمانية[٢] وسبعين ألف مثقال.

[قال][٣] : ثم أمر السلطان بسائر الأصنام فضُربت بالنِّفْط ، وحاز من السَّبايا والنِّهاب[٤] ما يعجز عنه أناملُ الحُسّاب .

ثم سار إلى قِنَّوْج ، وخلَّف معظم العسكر ، فوصل إليه فى[٥] شعبان سـنة تسع ، وقد فارقها الملك راجيپال[٦] ، منهزما ، فتتبَّع[٧] السلطان قِلاعها ، وكانت على سِيف[٨] البحر ، وفيها قَريبٌ من عشرة آلاف بيت للأصنام ، يزعم المشركون أنها مُتَوَارَثَة منذ مائتى ألف سنة إلى ثلاثمائة ألف سنة ، كذِباً وزُورا ، ففتحها كلَّها فى يوم واحـد ، ثم أباحها الجيشه ، فانتهبوها ، ثم ركض منها إلى قلعة[٩] البَراهِمة ، فافتتحها ، وقتل بها خلقا كثيرا .

ثم افتتح قلعة جَنْدْراى[١٠] ، وهى التى تُضرَب الأمثال بحصانتها .

---

(١) العبارة فى اليمينى : « . . . خمسة أذرع فى الهواء منصوبة قد ألقمت عينا واحد منها ياقوتتين لوسيم مثلهما على السلطان لابتاعه بخمسين ألف دينار » .

(٢) فى اليمينى ٢/٢٧٥ « ثمانيا وتسعين ألفا وثلاثمائة مثقال » .

(٣) زيادة من س وحدها . والقائل هو أبو النصر الفامى المتقدم فى أول حديث الغزوة .

(٤) فى المطبوعة ، ز : « والبهار » . وفى س : « والرقاب » . وأثبتنا ما فى اليمينى ٢/٢٧٧

(٥) فى اليمينى : « ثامن شعبان » .

(٦) فى المطبوعة ، ز : « أحال » . وفى س : « أحبال » . وأثبتنا ما فى اليمينى .

(٧) فى المطبوعة ، ز : « ففتح » والمثبت من س ، واليمينى .

(٨) سيف البحر ، بكسر السين : ساحله .

(٩) وتسمى قلعة منج . بضم الميم وسكون النون وبالجيم . وهى من قلاع الهند . اليمينى ٢/٢٧٨

(١٠) فى المطبوعـة : « جبل أبى » وهو خطأ فاحش . والكلمة غير مقروءة فى ز . وقد أثبتنا الصواب من س واليمينى ٢/٢٨٢ .

وقال شارحه : « الجيم فيه غليظة مفتوحة وبعدها نون ساكنة ثم دال مهملة ساكنة ثم راء صحيحة مهملة ثم ألف ثم ياء . فهذه هندية هذا الاسم . وأما تعريبه فبى يديك . وهو من ملوك الهند . وجند فى لغتهم ، كما عرف : هو القمر . وراى : هو الملك كذا فى شرح صدر الأفاضل » .

وهذا هو الفتح العزيز من فتوحاته ، ساقه صاحب « اليمينى » بأفصح عبارة وأحلاها ، فلْينظرْه فيه من أراده ، وهـو الذى عاد منه[1] فى سنة عشر وأرسل كتابه إلى القادر أمير المؤمنين ، وقد ذكرنا بعضه .

ثم كان له فى سنة أربع عشرة فَتْحٌ أعظمُ من[2] هذا ، أوغل فيه فى بلاد الهند ، حتى جاء إلى قلعة فيها ستمائة صنم ، وقال : أتيت قلعة ليس لها فى الدنيا نظير ، وما الظن بقلعة تَسَعُ خَمْسَمائة فيل وعشرين ألف دابّة ، ومن يقوم بعَلَف هؤلاء ، ومن يحملونه ! وأعان الله ، حتى طلبوا الأمان ، فأمّنْتُ مَلِكَهم ، وأقررته على ولايته ، بخَراجٍ ضُرِب عليه[3] .

٥٣٦
محمود بن القاسم بن القاضى أبى منصور محمد بن محمد
[ابن عبد الله بن محمد] الأزْدِىّ المُهَلَّبِىّ
القاضى أبو عامر الأزْدِىّ الهرَوِىّ*

أحد الأئمة .

كان إماما زاهدا ورِعا .

وُلِد سنة أربعمائة .

وحدث « بجامع التِّرمذىّ » عن عبد الجبار الجَرَّاحِىّ ، وسمع أيضا جَدَّه القاضىَ أبا منصور ، والقاضى أبا عمر البِسْطامِىّ ، وبكر بن محمد المَرْوَرُّوذى[4] ، وجماعة .

---

(١) فى المطبوعة : « عاد به » وفى ز : « عاونه » . والمثبت من س .

(٢) فى المطبوعة : « منه » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

(٣) هكذا تنتهى الترجمة فى الطبقات الكبرى ، وواضح أنها مبتورة . وقد كتب فى س بعد ذلك : بياض . وانظر صفحة ٣٢٠ حيث نقلنا من الطبقات الوسطى خاتمة الترجمة وفيها تاريخ وفاة المترجم .

* له ترجمة فى: شذرات الذهب ٣/٣٨٢ ، العبر ٣/٣١٨ .

وما بين المعقوفتين فى نسبه تكملة من الطبقات الوسطى ، وقال فى الطبقات الوسطى : « من ولد المهلب بن أبى صفرة » .

(٤) فى المطبوعة : « المروروذى » وفى س : « المروزى » وأثبتنا ما فى س .

روى عنه المؤتمن الساجيّ ، ومحمد بن طاهر ، وأبو نصر اليُونارْتِيّ[١] ، وأبو العلاء صاعد بن سيَّار[٢] ، وزاهر الشحّامِيّ ، وأبو عبد الله الفُراويّ ، وخلقٌ ، آخرهم موتا أبو الفتح نصر بن سَيَّار[٢] .

قال ابن السَّمْعانِيّ ، هو جليل القَدْر ، كبير المَحلّ ، عالم فاضل .

وقال أبو النصر الفامِيّ : عديم النظير ، زُهدا وصلاحا وعِفّة ، ولم يزل على ذلك من ابتداء عمره إلى انتهائه ، وكانت الرحلة إليه من الأقطار ، والقصد لأسانيده .

وقال أبو جعفر بن أبى عليّ الهَمَذَانِيّ ، وهو من الرُّواة عنه : كان شيخنا أبو عامر من أركان مذهب الشافعيّ بَهراة ، قال : وكان نِظام الملك يقول : لولا هذا الإمام فى هذه البلدة[٣] لَكان لى ولهم شأن ، يهددهم به[٤] ، وكان يعتقده لزُهده ووَرَعِه ، وحسن عقيدته ، وكانت هَراة بأبى إسماعيل الأنصاريّ قد غلب عليها التجسيم ، فنَقَم عليهم نِظام الملك ، وكان أبو إسماعيل يَزور أبا عامر ، ويتبرّك به ، إما اعتقاداً فيه ، وإما إظهاراً لمحبة ما الناسُ عليه ، من تعظيم هذا الرجل ؛ فإنه كان معظَّما عند الموافِق والمخالِف[٥] .

---

(١) فى المطبوعة : « البرقانى » وأهمل الإعجام فى ز . وأثبتنا الصواب من س واللباب ٣/٣١٦ . قال ابن الأثير : بضم الياء وسكون الواو وفتح النون وسكون الألف والراء وفى آخرها تاء فوقها نقطتان . هذه النسبة إلى يونارت : وهى قرية على باب أصبهان . ينسب إليها الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم ... »

(٢) فى المطبوعة : « يسار » فى الموضعين . والتصويب من س ، ز . والعبر ٣/٣٤١ ، ٤/٢١٦

(٣) يعنى هراة . كما صرح فى الطبقات الوسطى .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ولم يقبل أبو عامر من نظام الملك شيئا قط وكان مولده سنة أربعمائة ، وتوفى فى جمادى الآخرة سنة سبع وثمانين وأربعمائة » .

(٥) هكذا تقف الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وواضح أنها مبتورة . فقد قال فى الطبقات الوسطى : أسند حديثه فى الطبقات الكبرى . وانظر الحاشية السابقة .

٥٣٧
المَرْزُبان بن خسر فيروز
أبو الغنائم الوزير ، الملقَّب تاجَ الملك[1]

(١) هكذا ورد اسم المترجم فقط فى الطبقات الكبرى . وجاءت الترجمة فى الطبقات الوسطى كاملة على هذا النحو :

« مرزُبان بن خسر فيروز

أبو الغنائم الوزير الملقب تاجَ الملك

من أهل شيراز ، ومن ذوى البيوت بها .

قرَّبه السلطان الكبير عظيم السَّلْجوقية ملكشاه ، وعوَّل عليه فى أمور عديدة . فاستوحش نِظامُ المُلْك من قُرْبه .

وكان تاج الملك يعظِّم نظام الملك ظاهرا، ويوحش السلطانَ منه باطنا . فلما قُتِل نظام الملك تقررت الوزارة لتاج الملك ، فاختار له المنجِّمون يوما يُخْلَع عليه فيه ، فتوفى السلطان ملكشاه فى ذلك اليوم ، فوزَر لابنه السلطان محمد بن ملكشاه ، وخرج مع العسكر إلى أصبهان لمحاربة السلطان بركياروق ، فانكسر العسكر ، وأُسِر تاجُ الملك . وأراد السلطان بركياروق أن يستبقيه ، فهجم الغلمان النظامية ، مماليكُ نظام الملك ، وأخذوه قَسْرًا من سُرادِق السلطان وقطعوه إرْبًا إرْبًا ، ونسبوا إليه قَتْلَ مولاهم .

وكانت مدة وزارة تاج الملك شهرين وسبعة وعشرين يوما ، وهى مُنَغَّصَة بالقتال .

وعلى الجملة ما فرح آلُ سَلْجوق ، بل ولا غيرهم من الخلفاء والسلاطين بوزير مثل نظام الملك . ومن حين قتل تضعضعت الأمور وانحلَّت .

وهذا تاج الملك ، على ما يقال ، كان كثير الصيام والعبادة . وهو الذى عمر التُّربة على قبر أبى إسحاق الشيرازىّ ، والمدرسة التاجية ببغداد ، وأول من درَّس بها فخر الإسلام الشاشىّ ، ولكن كرهته النفوس لما نُسِب إليه من الإعانة على نِظام الملك .

قتل فى ثانى عشر المحرم سنة ست وثمانين وأربعمائة » .

٥٣٨

مُسَدَّد بن محمد بن عَلّكان[1]

٥٣٩

مظَفَّر بن عبد الملك بن عبد الله الُجوَيْنِيّ

الشيخ أبو القاسم بن إمام الحرمَيْن[2]

---

(١) كذا جاءت الترجمة فى الطبقات الكبرى . والذى فى الطبقات الوسطى :

« مُسَدَّد بن محمد بن عَلَّكان

أبو طاهر الَجنْزِىّ

تفقه على القاضى أبى الطيِّب . وسمع منه ، ومن أبى القاسم التَّنُوخِىّ ، وغيرها » .

وقد ذكر الذهبىُّ المترجمَ فى المشتبه ١٨٣ . وذكر أنه شيخ السِّلَفِىّ .

(٢) كذا فى الطبقات الكبرى . والذى فى الطبقات الوسطى :

« مُظَفَّر بن عبد الملك الُجوَيْنِىّ

الشيخ أبو القاسم ابن إمام الحرمين أبي المعالى الجوينى

قال فيه عبد الغافر الفارسىّ : الإمام صاحبُ القرآنِ فى نوبته ودولته وحِشْمته .

وُلدبالرَّىّ وحُمل صغيرا إلى نيسابور . ونشأ فى حِجْر الإمامة ، ورُزِقَ بالفضل والأدب والعلم من صباه .

قال : وسمع « صحيحَ البخارىّ » من الَحفْصِىّ ، عن الـكُشْمِيهَنِىّ . وسمع من والده الشحّامىّ [كذا ولعل الصواب : والشحامى] وجماعةٍ من أعيان عصره .

قال : وسَقَوْه سمًّا فقتلوه بتاريخ شعبان سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة » .

٥٤٠

مَعْمَر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبان أبو منصور اللُّنْبانِىّ(١) الأصبهانىّ

٥٤١

المفضَّل بن أبى سعد(٢) إسماعيل بن أبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلىّ

الإمام ابن الإمام ابن الإمام

أبو مَعْمَر الْجرْجانىّ*

مفتى جُرْجان وعالمها، وابن عالمها، ورئيسها وابن رئيسها، ومُسْنِدها.

روى الكثير عن جَدِّه، ورحل به والده، فأكثر عن الدارَقُطْنِىّ، وأبى حفص

---

(١) فى المطبوعة: «ابن منصور اللبان» وفى س، ز: أبو منصور اللبانى». وأثبتنا هذه النسبة على الصواب من اللباب ٣/٧٠، والمشتبه ٥٥٩، ومعجم البلدان ٤/٣٦٦: وذكرا المترجم.

ولنبان التى ينسب إليها المترجم، بالضم ثم السكون وباء موحدة وآخره نون: قرية كبيرة بأصبهان.

وقد وردت الترجمة فى الطبقات الوسطى كاملة على هذا النحو:

مَعْمَر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبان

أبو منصور العَبْدِىّ اللُّنْبانِىّ الأصبهانىّ

شيخ الصوفية.

قال السِّلَفِىّ: هو شيخ من شيوخ أصبهان، لم يكن يدانيه فى رتبته أحدٌ. روى لنا عن أبى الحسين بن فاذشاه، وأبى بكر بن ورنده [كذا] وذكر غيرها.

قال: وتفقه علَى أبى محمد الكَرُونِىّ [كذا] الشافعىّ. ورُزِق جاها وهيبةً عند السلاطين.

توفى فى شهر رمضان سنة تسع وثمانين وأربعمائة».

* له ترجمة فى: تاريخ جرجان ٤٢١، تبيين كذب المفترى ٢٤٠ نقلا عن تاريخ جرجان، وهو فيه: «الفضل» خطأ، شذارت الذهب ٣/٢٤٩، العبر ٣/١٧٦.

(٢) فى المطبوعة، ز: «بن أبى سعيد» وأثبتنا الصواب من س، والطبقات الوسطى، وتاريخ جرجان ١٠٦

ابن شاهين ، ببغداد ، وعن يوسف[1] بن الدخيل ، وأبى زُرْعة محمد بن يوسف ، بمكّة .

وحدَّث بالكثير ، وأملى بعد موت عمّه أبى نصر .

وكان أحدَ مَن يُوصَف بالذكاء .

حفِظ القرآن وقطعةً من الفقه ، وهو ابن سبع سنين ، فى حياة جَدّه .

وبيته بيت العلم والدين والسُّؤْدُد .

توفى فى ذى الحجة ، سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة .

٥٤٢
مَكّىّ بن عبد السلام بن الحسين بن القاسم بن محمد
أبو القاسم الرُّمَيْلِىّ الحافظ*

من أهل بيت المَقْدِس .

قال ابن السَّمْعانىّ[2] : هو أحد الجوّالين فى الآفاق ، وكان كثيرَ النَّصَب والسهر والتعب[3] ، طاف وتغرَّب وجَمَع ، وكان ثقة متحرِّياً ، ورِعا ضابطاً .

شرع فى تاريخ بيت المقدس وفضائله ، وجمع فيه شيئاً .

وحدَّث باليسير ، لأنه قُتِل قبل الشيخوخة .

سمع بالمَقْدِس محمد بن [4]على بن[4] يحيى بن سلوان المازنىّ ، وأبا عثمان بن وَرْقاء ، وعبد العزيز بن أحمد النَّصِيبِينىّ[5] .

---

(١) فى المطبوعة : « أبى يوسف » وأثبتنا ما فى س ، ز ، والتبيين ، وتاريخ جرجان . وفى الأخير : « يوسف بن الفضيل » .

* له ترجمة فى : الأنساب ٢٥٩ ب ، شذرات الذهب ٣/٣٩٨ ، العبر ٣/٣٣٤ ، اللباب ١/٤٧٧ ، معجم البلدان ٢/٨٢٤ ، نقلا عن الأنساب ، النجوم الزاهرة ٥/١٦٤ .

(٢) لم يقله فى الأنساب . (٣) فى المطبوعة : « والطلب » . والمثبت من س ، ز .

(٤) تكملة من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣/٢١٥ .

(٥) فى المطبوعة : « النصيبى » والمثبت من س ، ز . وكلتا النسبتين صواب ، إلى نصيبين ، كما ذكر فى معجم البلدان ٤/٧٨٧ .

وبمصر : عبد الباقي بن فارس المُقرِي ، وعبد العزيز بن الحسن الضَّرَّاب[١] .

وبدمشق : أبا القاسم إبراهيم بن محمد الحِنَّائِيّ ، وعليّ بن الخضر .

وبعَسْقلان : أحمد بن الحسين الشَّمَّاع .

وبِصُور : أبا بكر الخطيب ، وعبد الرحمن بن عليّ الكامِلِيّ .

وبأطْرابُلُس : الحسين بن أحمد .

وببغداد : أبا جعفر بن المُسْلِمَة ، وعبد الصمد بن المأمون[٢] ، وطبقتهما .

وسمع بالبصرة، والكوفة ، وواسط ، وتكريت ، والموصل ، وآمِد ، ومَيَّافارِقين .

سمع منه هبة الله الشِّيرازِيّ ، وعمر الرَّوَّاسِيّ .

وحدَّث عنه محمد بن علي المِهْرَجانِيّ[٣] ، بمَرْو ، وأبو سعيد[٤] عمّار بن طاهر ، التاجر بهَمَذان ، وإسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِيّ[٥] ، بمدينة السلام ، وحمزة بن كَرَوَّس[٦] ، وغالب ابن أحمد ، وغيرهما ، بدمشق .

وُلد يوم عاشوراء ، سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة .

قال المؤتمن الساجيّ : كانت الفتاوى تجيئه من مصر والساحل ودمشق .

قتلته الفِرِنْج ، لعنهم الله ، ببيت القدس ؛ وذلك أنهم قبضوا عليه أسيرا ، فلما علموا أنه من علماء المسلمين ، نُودِيَ عليه ليُفتَدَى بألف مثقال ، فلم يفتده أحد ، فقُتِل في اليوم الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

وفيه استولى الفِرِنْج على بيت القدس، وقتلوا منه عالَمًا[٧] لا يُحصيهم إلا الله ، سبحانه وتعالى .

---

(١) وسمع بمصر أيضا : محمد بن علي بن إبراهيم بن يحيى الدقاق . كما ذكر في الطبقات الوسطى .

(٢) وأبا الحسين بن المهتدي . كما صرح في الطبقات الوسطى .

(٣) مكانها في الأنساب : « الإسفرايني » .

(٤) كذا في المطبوعة ، والأنساب . وفي س ، ز : « أبو سعد » .

(٥) في الطبقات الوسطى : « إسماعيل بن أحمد بن عمر ... » .

(٦) هو حمزة بن أحمد بن فارس بن كروس . العبر ٤/١٦٢ . وانظر لضبط « كروس » لسان العرب (ك ر س) .

(٧) في المطبوعة : « علماء » والمثبت من سائر الأصول .

٥٤٣
منصور بن عمر بن علىّ البغدادىّ
الشيخ أبو القاسم الكَرْخِىّ*

أحد الأئمة .

من أهل كرخ جُدّان(١) .

تفقه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرايِينِى ، وله عنه « تعليقة » .

وروى عن أبى طاهر المُخَلِّص ، وأبى القاسم الصّيدلانِىّ .

روى عنه الخطيب ، وممن أخذ عنه الفقه الشيخ أبو إسحاق ، وذكره فى « طبقاته » وقال: له فى المذهب كتاب « الغُنْية »(٢) وغيره ، ودرّس ببغداد ، وبها مات فى جمادى(٣) الآخرة ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى: الأنساب ٤٧٩ ا ، تاريخ بغداد ١٣/٨٧ ، طبقات الشيرازى ١٠٨ .

(١) فى المطبوعة ، ز ، والأنساب : « حدان » بالحاء المهملة . وفى س : « جدار » وأثبتنا الصواب من تاريخ بغداد ، ومعجم البلدان ٤/٢٥٥ . قال ياقوت : « كرخ جدان بضم الجيم وسمعت بعضهم يفتحها ، والضم أشهر والدال مشددة ، وآخره نون . . . وأما كرخ جدان فإنه بليد فى آخر ولاية العراق » .

(٢) فى طبقات الشيرازى : « الغيبة » تصحيف .

(٣) فى تاريخ بغداد : « عشية يوم الثلاء العاشر من جمادى الآخرة » .

٥٤٤

منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد

ابن عبد الجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم بن عبد الله التميمىّ

الإمام الجليل، العلم[(١)] الزاهد الورع ، أحد أئمة الدنيا

أبو المظفّر بن الإمام أبى منصور ، ابن السَّمعانى*

الرفيع القَدْر ، العظيم المحلّ المشهور الذِّكْر ، أحد مَن طبّق الأرضَ ذِكْرُه ، وعبق الكونَ نَشْرُه[(٢)] .

وُلِد فى ذى الحجة ، سنة ست وعشرين وأربعمائة ، وسمع الحديث فى صِغَره وكِبَره .

سمع أباه ، وأبا غانم أحمد بن على بن الحسين الكُراعِى[(٣)] ، وأبا بكر محمد بن عبد الصمد التُّرابى[(٤)] ، المعروف بأبى[(٥)] الهيثم ، وأبا صالح المؤذِّن ، وأبا حاجب[(٦)] محمد بن إسماعيل الإستِراباذىّ ، وأبا الحسين ابن المهتدى ، وأبا الغنائم بن المأمون ، وأبا جعفر بن المُسْلِمَة ،

---

(١) فى المطبوعة : « العالم » . والمثبت من س ، ز .

* له ترجمة فى : الأنساب ٣٠٧ ب ، البداية والنهاية ١٢/ ١٥٣ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٩٣ ، العبر ٣/ ٣٢٦ ، اللباب ١/ ٥٦٣ ، النجوم الزاهرة ٥/ ١٦٠ . وفى المطبوعة : « منصور بن أحمد » وأثبتنا الصواب من سائر الأصول ، ومصادر الترجمة .

(٢) فى س وحدها : « بنشره » .

(٣) بضم أوله وفتح الراء وفى آخرها عين مهملة . هذه النسبة إلى بيع الكارع والرءوس . اللباب ٣/ ٣٢ . (٤) بضم التاء المثناة من فوقها والراء المهملة المخففة : هم جماعة بمرو ينسبون هذه النسبة ، ولهم سوق ينسب إليهم ، يبيعون فيه البزور والحبوب . اللباب ١/ ١٧١ . وذكر أبا بكر .

(٥) فى المطبوعة ، ز : « بابن » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى ، والأنساب فى ترجمة أبى المظفر السمعانى ونعتقد أن الصواب : « المعروف بابن أبى الهيثم » فقد جاء فى اللباب ١/ ١٧١ بعد أن تكلم على نسبة « الترابى » ، قال : « منهم أبو بكر بن أبى الهيثم محمد بن عبد الصمد الترابى . وقال ابن ماكولا : هو أبو بكر محمد بن أبى الهيثم عبد الصمد الترابى المروزى » .

(٦) فى المطبوعة ، ز : « صاحب » والمثبت من س ، والطبقات الوسطى . وقد سبقت ترجمته فى الجزء الرابع ١١٩ .

وابن هزارمرد[1] الصَّرِيفِينىّ ، وسعد الزَّنجانىّ ، [وهَيَّاجا][2] الحِطِّينىّ[3] ، وخلْقا ، بخراسان والعراقَيْن والحجاز .

روى عنه أولاده ، وأبو طاهر السِّنْجىّ ، وإبراهيم المَرْوَرُّوذِىّ ، وعمر بن محمد السَّرْخَسِىّ ، ومحمد بن أبى بكر السِّنْجىّ ، وإسماعيل بن محمد التَّيْمِىّ[4] الحافظ ، وخلق[5].

﴿ شرح ابتداء حاله[6] وانتهاء حَدِّه[6] فى اشتغاله ﴾

كان الإمام أبو منصور والده من أئمة الحنفية ، فوُلد له ولدان ، أحدهما أبو المظفَّر هذا ، والثانى أبو القاسم علىّ ، وتفقّها عليه ، وبرَعا فى مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، ورأس أبو القاسم ، وحصل على جاه عظيم ونعمة زائدة ، ووُلد له أبو العلاء عالى[7] بن على ابن الإمام أبى منصور محمد ، وتفقه وبرع أيضا فى مذهب أبى حنيفة .

ودخل أبو المظفَّر بغداد فى سنة إحدى وستين وأربعمائة ؛ وناظر بها الفقهاء ، وجرت بينه وبين أبى نصر بن الصَّبَّاغ مناظرة ، أجاد فيها الكلام ، واجتمع بالشيخ أبى إسحاق الشِّيرازىّ ، وهو إذ ذاك حنفىّ ، ثم خرج إلى الحجاز على غير الطريق المعتاد ، فإن الطريق كان قد انقطع بسبب استيلاء العرب ، فقُطع عليه وعلى رُفْقته[8] الطريق ، وأُسروا[9] ، واستمر أبو المظفَّر مأسورا فى أيدى عرب البادية صابرا ، إلى أن خلّصه الله تعالى .

---

(١) فى المطبوعة : « هرامرزد » . وفى ز : « هرازمرده » ، والتصويب من س ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣/٢٧١ ، واللباب ٢/٥٠٤ . وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله .

(٢) سقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول . وسيترجم فى مكانه من هذه الطبقة .

(٣) فى أصول الطبقات الكبرى ، وفى الطبقات الوسطى : « الحطبى » وهو خطأ . صوابه مما هو مذكور فى ترجمته الآتية . (٤) فى المطبوعة : « التيمى » والتصحيح من س ، ز ، والعبر ٤/٩٤ .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

(٦) فى المطبوعة : « وابتهاجه » والتصحيح من س ، ز . لكن فى ز : « جده » .

(٧) فى المطبوعة : « غالى » والمثبت من سائر الأصول .

(٨) فى أصول الطبقات الكبرى : « رفيقه » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

(٩) فى المطبوعة ، ز : « وأسر » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

فحكى أنه لما دخل البادية وأخذته العرب كان يخرج مع جمالها إلى الرَّعْى ، قال : ولم أقل لهم إنى أعرف شيئا من العلم ، فاتفق أن مقدَّم العرب أراد أن يتزوج ، فقالوا[١] : نخرج إلى بعض البلاد ليَعْقِدَ هذا العَقْدَ بعض الفقهاء ، فقال أحد الأُسَراء[٢] : هذا الرجل الذى يخرج مع جِمالكم إلى الصحراء فقيه خُراسان ، فاستدعونى وسألونى عن أشياء ، فأجبتهم وكلّمتهم بالعربية ، فخجِلوا واعتذروا ، وعقدت لهم العَقْد ، ففرحوا، وسألونى أن أقبل منهم شيئا فامتنعت ، وسألتهم تحملونى إلى مكة فى وسَط السنة ، وبقيت بها مجاورا ، وصحبت فى تلك المدة[٣] سعدا الزَّنْجانىّ .

وقال الحسين[٤] بن الحسن الصُّوفىّ ، رفيقُ أبى المظفَّر إلى الحج : اكترينا حِمارا ، ركبه الإمام أبو المظفَّر من مَرْو إلى خَرَق[٥] وهى على ثلاثة فراسخ من مَرْو ، فنزلنا بها ، وقلت : ما معنا إلا إبريق خَزَف ، فلو اشترينا آخر ، فأخرج من جيبه خمسة دراهم ، وقال : ياحسين ، ليس معى إلا هذه ، خذ واشتر ما شئت ، ولا تطلب منى بعد هذا شيئا .

قال : فخرجنا على التجريد ، وفتح الله لنا ، ثم لما قضى أبو المظفَّر حَجّه ، وأتمّ نُسُكه[٦] عاد إلى خُراسان ، ودخل مرو فى سنة ثمان وستين وأربعمائة ، فلما ألقى عصا السفر بها واستقر ، قلّد الشافعىّ ، ورجع عن مذهب أبى حنيفة ، رحمهما الله ، وترك طريقته التى ناظر عليها أكثر من ثلاثين سنة .

---

(١) فى المطبوعة ، ز : « فقال » . وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

(٢) كذا فى المطبوعة ، ز . وفى س : « واحد من الأسرى » . وفى الطبقات الوسطى : « واحد من المأخوذين » . (٣) فى س وحدها : « السنة » .

(٤) فى المطبوعة ، ز : « الحسن » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى س : « خرت » وفى الطبقات الوسطى : « خزف » بفتحتين . وأثبتنا الصواب من المطبوعة ، ز . قال صاحب معجم البلدان ٢/٤٢٥ : « خرق ، بالتحريك ، ويقال : خره ، بلفظ العجم : قرية كبيرة عامرة بمرو » . (٦) فى المطبوعة : « نسكه بها » وأثبتنا ما فى س ، ز .

﴿ذكر ابتداء ذلك وما كان من مقدِّمات هذه النتيجة التى تمت هنا لك﴾

قال أبو المظفَّر ، فيما يحكيه عن نفسه : لما اختلج فى ذهنى تقليدُ الشافعىّ ، وزاد التردّد عندى ، رأيت ربَّ العِزّة جَلّ جلاله فى المنام ، فقال : عُد إلينا يا أبا المظفَّر ، فانتبهت وعلمت أنه يريد مذهب الشافعىّ ، فرجعت إليه

وعن أبى المظفَّر : كنت فى الطواف بمكة فوصلت إلى الحِجْر والمُلْتزَم والمَقام وزَمْزَم ، وإذا أنا برجل قد أخذ بطَرَف ردائى من ورائى ، فالتفتُّ فإذا أنا بالشيخ الإمام سعد الزَّنجانِىّ ، فتبسمت إليه ، فقال : أما ترى أين أنت ؟

قلت : لا .

قال : أعزّ مكان وأشرفه ، هذا المقام مقام الأنبياء والأولياء ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، وقال : اللهم كما وصلتَه إلى أعزّ مكان فأعطِه أشرف عِزّ فى كل مكان وحين وزمان ، ثم ضحك إلىّ ، وقال : لا تخالفنى فى سِرِّك ، وارفع معى يديك إلى ربِّك ، ولا تقولنّ أَلبَتَّةَ شيئاً ، واجمع لى هِمَّتك ، حتى أدعوَ لك ، وأمِّنْ أنت ، فبكيتُ ورفعت معه يدى ، وحرّك شفتيه وأمّنتُ معه ، ثم أرسل يدى ، وقال لى : سِرْ[1] فى حفظ الله ، فقد أُجيب فيك صالحُ دعاء الأُمة ، فمضيت مِن عنده ، وما شىء[2] أبغض إلىّ من مَذْهب[3] المخالفين.

وعن الحسن[4] بن أحمد المَرْوَزِىّ ، قال : خرجت مع الشيخ أبى المظفَّر إلى الحج ، فكلّما دخلنا بلدة نزل على الصوفية وطلب الحديث من المَشْيخة ، ولم يزل يقول فى دعائه : اللهمّ بيِّنْ لى الحقّ من الباطل . فلما دخلنا مكة نزل على أحمد بن على بن أسد الكوجىّ[5] ، ودخل فى صحبة سعد الزَّنجانِىّ ، ولم يزل معه حتى صار ببركته من أصحاب الحديث .

(١) فى الطبقات الوسطى : « مر » بضم الميم ، وتشديد الراء .

(٢) فى الطبقات الوسطى زيادة : « فى الدنيا » .

(٣) فى س وحدها : « مذاهب » . (٤) فى الطبقات الوسطى : « الحسين » .

(٥) فى أصول الطبقات الكبرى : « الكرخى » . وهو خطأ صوابه من الطبقات الوسطى ، والعقد الثمين ٣/ ١٧ ، اللباب ٣/ ٥٧ . قال : « الكوجى ، بضم أولها وسكون الواو وفى آخرها جيم ، هذه النسبة إلى كوج وهو لقب بعض أجداد المنتسب إليه » . وفيه ، وفى العقد : أحمد بن أسد بن أحمد .

وعن أبى نصر الأَبِيوَرْدِىّ : كنت قد قمت ليلة على وِرْدِى ، فركت ما كتب الله لى ، فغلبنى النومُ ، فرأيت فيما يرى النائم كأنى على سطح عال بمدينة مَرْو ، وإذا[1] أبواب السماء قد فُتحت ، ورأيت الملائكة قد جاءوا بزينة عظيمة ، ورأيت نورا قد سَطع من ذلك الباب وخرج حتى صار كأنه طريق مستقيم ، فوصل إلى السَّطح ، ورأيت الخلائق متمسِّكين[2] به ، يصعدون [إليه][3] إلى السماء ، والنور يسطع فوقهم ، فقلت لرجل كان معى : ما هذه العلامات ؟

فقال : أما ترى ما نحن فيه منذ الليلة ! هذا سطح دار ابن السَّمعانىّ ، الذى أنت عليه[4] ، وهذا الطريق الذى أخذ به إلى الحق ، وهذا الخَلْق تبعوه[5] ، يطلبون معه الحق .

فقلت : هل وصلوا ، أو هُم بَعْدُ فى السير ؟

فقال : بل وصلوا ، وأعطاه الله عز وجل السبيل المستقيم .

فانتبهت فَزِعاً ، فأصبحت واكتريت دابة ، وجئت إلى مَرْو ، فوجدته قد انتقل إلى مذهب أصحاب الحديث .

وعن سعد بن أبى الخير المِيهَنِىّ : كنت بمِيهَنَة بين النائم واليقظان ، فرأيت نورا ساطعا من السماء إلى الأرض ، فقلت : ما هذا ؟

فقال لى قائل من المشهد[6] : هذا نورٌ بيَّنه الله لعباده من بين المَراوِزَة .

فرأيت خراسان بأَسْرِها قد أصابها ذلك النور ، فلما أصبحنا حكيت للصوفية ، وإذا بابن السمعانىّ قد انتقل من مذهبه .

---

(١) فى المطبوعة : « وأن » . والمثبت من سائر الأصول .

(٢) فى المطبوعة : « مستمسكين » . وأثبتنا ما فى سائر الأصول .

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « فيه » . والمثبت من سائر الأصول . (٥) فى الطبقات الوسطى : « متبعوه »

(٦) فى المطبوعة : « من المهتدين » وفى ز : « المهد » بغير إعجام . وأثبتنا ما فى س ، والطبقات الوسطى .

وعن أبى بكر محمد بن أحمد بن سعيد الإمام النَّسَوِىّ : رأيت ليلة فى المنام كأنى أمشى فى الصحراء ، فانتهيت إلى موضع يتشعَّب منه طُرُق مختلفة ، فإذا أنا بالإمام أبى المظفر ابن السمعانىّ ، وهو واقف على رأس الطُّرُق[(١)] كالمتحيِّر ، يلتفت يَمْنةً ويَسْرة ، فسمعت صائحا يصيح : يا أبا المظفَّر ، أقْبِل إلىّ ، فإن الجادّة هذه[(٢)] . فمضى الإمام أبو المظفَّر على يمينه نحو الصوت وتبِعْته ، وهو يترنَّم ببيت من الشعر :

الطُّرْقُ شَتَّى طريقُ الحقِّ مُنْفَرِدٌ والسالكون سبيلَ الحقِّ أفرادُ[(٣)]

فانتهيت إلى موضع نَزِهٍ[(٤)] ، فإذا نحن بشابٍّ حسن الوجه ، طيِّب الرائحة ، واقف على بستان فيه أشجار وأنهار ، ما رأيت أحسنَ منه ، [وإذا][(٥)] حوالى البستان قصورٌ فى نهاية الحسن ، فدخل الإمام أبو المظفَّر البستان واستقبله جَوارٍ وغلمان ، وأظهروا السرور بقدومه ، فسألت بعض مَن يلينى : مَن هذا الواقف على الباب ؟

فقال : رضوان خازن الجنة ، وهذه القصور والبساتين لأبى المظفَّر بن السمعانىّ .

فانتبهت ، فبعد ذلك بأيام بلغنا انتقالُه إلى مذهب الشافعىّ .

ولما استقر انتقالُه إلى مذهب الشافعىّ ، وانفصاله عن الرأى النُّعْمانِىّ ، قامت الحرب على ساق ، واضطربت بين الفريقين نيران فتنة كادت تملأ ما بين خُراسان والعراق ، واضطرب أهل مَرْوَ لذلك اضطرابا ، وفتح المخالفون للمُشاقَّة أبوابا ، وتعلَّق أهل الرأى بأهل الحديث ، وساروا إلى باب السلطان السيرَ الحثيث ، ولم يرجعوا إلى ذوى الرأى والنُّهَى ، ولا وقفوا عند مقالة مَنْ أَمَرَ وَنَهَى ، وعدلوا وما عدَّلوا[(٦)] ، وحملوا حَمْلةَ رجل واحد ، وعن الصواب عدلوا ، وراموا إخفاء ضوء البدر ، وقد برزت ضمائره ،

(١) فى المطبوعة ، ز : « الطريق » . والمثبت من س ، والطبقات الوسطى .
(٢) فى الطبقات الوسطى : « هذا » .
(٣) فى س ، والطبقات الوسطى : « وطرق الحق » . والمثبت من المطبوعة ، ز . وفى الطبقات الوسطى : « والسالكون ، طريق الحق » .
(٤) فى المطبوعة ، ز : « بره » والتصويب من س ، والطبقات الوسطى .
(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، ز . وفى الطبقات الوسطى : « وحوالى » .
(٦) التشديد على الدال من س .

وقصدوا كَتْم الصباح[1] ، وكُرْكِيّه[2] مُجابٌ[3] على مَدِّه ، مُحلِّق يملأ الدنيا بشائره ، والشيخ أبو المظفَّر ثابت على رجوعه ، غير ملتفتٍ إلى محول الـكَلِم[4] وموضوعه ، مستقرٌّ على الانتقال ، مستمرٌّ على الارتحال ، هجره لذلك أخوه أبو القاسم ، فزجره ، ولم يَلْوِ[5] على لوم اللائم ، وكتب إليه : كيف خالفت مذهب الوالد ؟ فى كلمات كان غيرَ ناظر إناها[6] ، ولا قائل فى جوابها إلا[7] :

وكنتُ امْرَأً لا أسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً ... أُمَسُّ بها إلا كشفتُ غِطاها[8]

وتماتبا ، ولم يزد أحدهما أخاه إلا امتناعا ، وكانا كما قال الشاعر[9] :

بُليتُ بصاحبٍ إن أدْنُ شِبْرًا ... يَزِدْنى فى مُباعَدَةٍ ذِراعا[10]

كِلانا جاهـــدٌ أدْنُو وينأى ... فذلك ما استطعتُ وما استطاعا[11]

ثم قبل أبو القاسم عذر أبى المظفَّر ، ووجَّه إليه ابنَه أبا العلاء عالى بن على بن محمـد ، للتفقُّه عليه ، وصارت السمعانية شافعية ، بعد أن كانوا حنفية ، فالحنفية من السمعانية الإمام أبو منصور ، وولده أبو القاسم على ، ووالده أبو العلاء عـالى ، والشافعية الإمام أبو المظفَّر وأولاده وأولاد أولاده ، وكلُّ سمعانىّ جاء بعده .

---

(١) فى المطبوعة : « الصباح » . والمثبت من س ، ز .

(٢) فى المطبوعة ، ز : « وكوكبه » وأثبتنا ما فى س .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى س ، ز : « خاب على مده » بغير إعجام . ولم يظهر لنا وجهه .

(٤) فى المطبوعة : « المـكلم » . وأثبتنا ما فى سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « ولم يلوه عليه » . والمثبت من س ، ز .

(٦) فى المطبوعـة : « إياها » وأثبتنـا الصواب من س ، ز . والإنا ، بكسر الهمزة والقصر : النضج . النهاية ١/ ٧٨ . (٧) فى المطبوعة : « إلاها » والتصويب من س ، ز .

(٨) فى س وحدها : « أسب بها » .

(٩) هو أبو الأسـود الدؤلى . والبيتان فى ديوانه ٦٩ ، ٧٠ ، والأغانى ١٢/ ٣٢٠ .

(١٠) يروى المصراع الأول فى الديوان هكذا:

كيف بصاحب إن أدن منه

وتوافق رواية الأغانى ما عندنا .

(١١) فى الأصول : «دنوا وينأى» وأثبتنا الصواب من الديوان والأغانى . وفى الديوان : « كذلك ما استطعت » ورواية الأغانى توافق ما هنا .

﴿ ومن ثناء الأئمة على الشيخ أبي المظفَّر ﴾

قال إمام الحرمين : لو كان الفقه ثوباً طاوِيا لـكان أبو المظفَّر بن السمعانيّ طِرازَه .

وقال أبو القاسم بن إمام الحرمين : أبو المظفَّر بن السمعانى شافعىُّ وقته .

وقال على[(١)] بن أبى القاسم الصَّفَّار : إذا ناظرتُ أبا المظفَّر فـكأنى أناظر رجلا من التابعين .

وقال عبد الغافر الفارسى[(٢)] : أبو المظفَّر وحيد عصره فى وقتـه ، فضلاً وطريقةً وزهداً وورعاً .

وقال ابن ابنه الحافظ أبو سعد ابن الإمام أبى بكر بن أبى المظفَّر السمعانىّ : هو إمام عصره بلا مدافَعة ، وعديم النظير فى وقته ، ولا أقدر[(٣)] على أن أصف بعض مَناقبه ، ومَن طالع تصانيفه وأنصف ، عرف مَحلَّه من العلم .

صنَّف التفسير الحسن المليح ، الذى استحسنه كلُّ مَن طالعه .

وأملى المجالس فى الحديث ، وتـكلَّم على كل حديث بكلام مفيد ، وصنَّف التصانيف فى الحديث ، مثل « منهاج [أهل][(٤)] السنة » و « الانتصار » و « الرد على القَدَريّة » وغيرها[(٥)] .

وصنَّف فى أصول الفقه « القَواطِع » وهو يغنى عن [كل][(٦)] ما صُنِّف فى ذلك الفن .

وفى الخلاف « البرهان » وهو مشتمل على قريب من ألف مسألة خِلافيّة و« الأوساط » و« المختصر » الذى سار فى[(٧)] الأقطار ، المسمى « بالاصطلام » رد فيه على أبى زيد الدَّبُوسِىّ ، وأجاب عن الأسرار التى جمعها انتهى ذكره فى « الأنساب » .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « وعن أبى على بن أبى القاسم . . . » وانظر الجزء الرابع ٣٧٤ .

(٢) فى « السياق » كما صرح فى الطبقات الوسطى . (٣) ليس فى الأنساب .

(٤) زيادة من الطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٥) فى الأنساب : « وغيرها » فلعل الانتصار والرد على القدرية كتاب واحد. وقد سماه فى كشف الظنون ١/١٧٣ : « الانتصار لأصحاب الحديث » (٦) ليس فى الأنساب .

(٧) فى الأنساب : « فى الآفاق والأقطار » .

قلت : ولا أعرف فى أصول الفقه أحسنَ من كتاب « القَواطِـع » ولا أجمع ، كما لا أعرف فيـــه أجلّ ولا أفخلَ من « برهان » إمام الحرمين ، فبينهما فى الحسن عموم وخصوص[(١)] .

(١) قال فى الطبقات الوسطى :

« وقد وقفت على كتاب القواطع فى أصول الفقه ، واستفدت منه ما أنا مورد هنا بعضَه .

● قال فيه فى أواخره ، فى فصل : اعلم أن أول فروض التعليم على الآباء للأولاد ، يجب عليه تعليم الولد أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بُعِثَ بمكة ودُفِن بالمدينة .

ثم عدَّد ما يجب على الآباء ، وقال : إن لم يكن أبٌ فعلى الأمهات .

ولعلَّه أراد بالأب ما هو أعمُّ من الأب الحقيق والمجازى ، ليدخلَ الجدُّ قبل الأم .

قال : وإن لم يكن أمهاتٌ ، فعلى الأولياء الأقربِ فالأقرب ، فإن لم يكن فعلى الإمام ، فإن اشتغل الإمام عنهم فعلى جميع المسلمين .

ويتوجَّه فرضَ كفاية على من عَلِم بحاله منهم ، إذا كان قريبَ الدار .

ثم قال : وإذا كانت الصغيرة ذات زوج وأبوين وجب تعليمها على الأبوين ، وإن عُدِما فالزَّوج أخصُّ بتعليمها من سائر أوليائها .

وإن كان الصغير ذا زوجة لم يكن عليها فرضُ تعليمه .

وفى الصغيرة لها زوجٌ ، يجوز أن يقال : يجب على الزوج تعليمُها ، مثل ما يجب على الأولياء .

ويجوز أن يقال : إنه يكون نَدْباً فى حق الزوج ، وإن كان واجبا فى حق الأولياء .

● وذكر فيه ، فى فصلٍ عقده فى بيان ما أُسْقِط من الحقوق بعُذْر الصِّبَا رحمةً ، ما نَصُّه :

ألا ترى أن من باع عبداً بألف وجب الألفُ ، ولا يجب الأداء إلا بعد الطلب .

وكذا لو استأجر رجلا ليخيطَ له ثوباً بدرهم ، وجب عليه العمل ، ولا يجب الأداء فى الحال حتى يطالبه به . انتهى .

وكان رجوع أبى المظفَّر عن مذهب أبى حنيفة فى دار ولىِّ البلد ملكانك[1] ، بحضور أئمة الفريقين ، فى شهر ربيع الأول ، سنة ثمان وستين وأربعمائة ، واضطرب أهــل مَرْو ، وأدَّى الأمر إلى تشويش العَوامّ ، والخصومة بين أهل المذهبين ، وأُغلق باب الجامع الأقدم ، وترك الشافعية الجمعة ، إلى أن وردت الكتب من جهــة ملكانك[2] من بَلْخ فى شأنه والتشديد عليه ، فخرج عن مَرْو ليلة الجمعة ، أول ليلة من شهر رمضان ، سنة ثمان وستين وأربعمائة ، وصحبه الشيخ الأجلّ ذو المَجْدين أبو القاسم المُوسَوِىّ ، وطائفة من الأصحاب ، وسار إلى طُوس ، ثم قصد نيسابور ، واستقبلوه استقبالا عظيما حسنا ، وكان فى نَوْبة نِظام الملك ، وعميد الحَضْرة أبى سعيد[3] محمد بن منصور ، فأكرموا مَوْرِده ، وأنزلوه فى عِزّ وحِشْمة ، وعُقِد له مجلس التذكير ، وكان بحراً فيه ، حافظا لكثير من الحكايات والنكت والأشعار ، فظهر له القبولُ عند الخاصّ والعام ، واستحكم أمره فى مذهب الشافعىّ ، ثم عاد إلى مَرْو ، وعُقِد له مجلس التدريس ، فى مدرسة أصحاب الشافعىّ ، والتذكير ، وعلا شأنه ، وقدَّمه نظام الملك على أقرانه ، وكان خليقا بذلك ، من أئمة المسلمين وأعلام الدين ، يقول : ما حفظت شيئا فنسيته[4] ، وجميع تصانيفه على مذهب الشافعىّ ، رضى الله عنه ، ولم يُوجد له شىء على مذهب أبى حنيفة .

● وهو يوافق قولَ من قال من الأصحاب إن من عليه دَيْنٌ حالٌّ وصاحبه عالِمٌ به ، وقد لَزِم باختياره ، ولا يجب أداؤه إلا بعد الطلب .

والنقل فى مسألة من عليه دَيْنٌ حالٌّ ، هل يجب وفاؤه على الفور ، عزيز . فلذلك أحببت نقل هذا من كلام هذا الرجل :

ومن شعر أبى المظفَّر :

سَرَى يَخْبِطُ الظَّلْماءَ والليلُ عاكفٌ … غزالٌ بأوقات الزيارة عارِفُ

فما راعنى إلا سلامٌ عليكمُ … أأدخُلُ قلت ادخُل ولِمْ أنت واقفُ »

(١) ساقط من س وحدها . (٢) كذا فى المطبوعة . ومثله فى الطبقات الوسطى ، ولكن بغير إعجام . وانظر العبر ٣/٢٢٧ وحواشيه . (٣) فى المطبوعة : « سعيد » . والمثبت من ز ، والطبقات الوسطى . (٤) فى المطبوعة : « نسيته » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

توفِّى يوم الجمعة ثالث عِشْرِى[1] ربيع الأول ، سنة تسع وثمانين وأربعمائة بمَرْو .

﴿ ومن المسائل والفوائد عن أبي المظفَّر ومُسْتَحْسَن كلامه ﴾

ونفتتح[2] بدعائه فى خُطبة كتابه « الاصطلام » [قال][3] : اللهمّ اجعل صدرى خزانة توحيدك ، ولسانى مِفتاح تمجيدك ، وجوارحى خَدَمَ طاعتك ، فإنه لا عِزّ إلا فى الذُّلّ لك ، ولا غِنَى إلا فى الفقر إليك ، ولا أمْنَ إلا فى الخوف منك ، ولا قرارَ إلا فى القلق نَحْوك ، ولا رَوْحَ إلا فى النظر إلى وجهك ، ولا راحةَ إلا فى الرِّضا بقَسْمك ، ولا عَيْشَ إلا فى جوار المُقَرَّبين عندك .

وقال فى « باب الرِّبا » فى مسألة أن العِلّة الطُّعْمُ[4] : الفقه صَعْبٌ مَرامُه ، شديدٌ مِراسُه ، لا يُعطِى مَقادَه لكلّ أحد ، ولا ينساق لكلّ طالب ، ولا يلين فى كل حديد[5] ، بل لا يلين إلا لمن أُيِّد بنور الله ، فى بصره وبصيرته ، ولُطْفٍ منه ، فى عقيدته وسريرته ، وعندى أن الفقه أولى بهذا النظر من النحو ، حيث قال قائلهم[6] :

النحوُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ ... إذا ارتقى فيه الذى لا يَعْلَمُهْ[7]

زَلَّ إلى الحَضِيضِ منه قَدَمُهْ ... يُرِيدُ أن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ[8]

● ورجَّح القول بأن الصَّفْقة متحدة وإن تعدد المشترِى ، ثم أبعَدَ فقال بالاتحاد وإن جوزنا إفراد [9]أحدِها حِصَّتَه[/9] بالرد[10] . والمعروف أن هذا القول مأخوذ من القول بمنع الإفراد .

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « عشر » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، والالباب .

(٢) فى المطبوعة : « قال أفتتح » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

(٣) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، ز . (٤) فى س وحدها : « المطعم » .

(٥) فى المطبوعة ، ز : « جديد » بالجيم . وأثبتناه بالحاء المهملة من س .

(٦) يروى هذا الرجز للحطيئة . انظر ديوانه ٣٠٦ . وهو تمدح بالشعر لا بالنحو ، وينسب أيضا إلى رؤبة بن العجاج . الصحاح (ع ج م) ٥/١٩٨٢ ، وملحق ديوانه ١٨٦ .

(٧) فى ديوان الحطيئة : الشعر صعب . . . (٨) فى ديوان الحطيئة :

* زلت به إلى الحضيض قدمه *

(٩) فى المطبوعة : « إفراد حصة أحدها » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « بالرد والتفريق أى المعروف » . والمثبت من س ، ز .

● قال ابن السمعانى فى « الرسالة القوامية » وكان[1] صنّفها لنظام الملك فى تقديم[2] أدلة الإمامة : قال أهل السنة : أبو بكر رضى الله عنه أفضل الصحابة ، فى جميع الأشياء .

● قال : وجُملة من وُسِم بالنفاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نَيِّفٌ وثمانون رجلا .

٥٤٤

منصور بن القاضى أبى منصور محمد بن محمد الأزْدِىّ الهروىّ أبو أحمد*

قاضى هَرَاة .

كان فقيها، شاعرا مُجيدا ، لا يمترى شعرَه عُجْمةٌ ، مع كونه من أهلها.

تفقه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرايِنىّ ، ببغداد ، وامتدح أمير المؤمنين القادر بالله ، وكان يختم القرآن فى كل يوم وليلة .

وسمع العباس بن الفضل النضْرَوِىّ ، وأبا الفضل بن حَمْدُويَه .

توفى سنة أربعين وأربعمائة .

ومن شعره[3] :

خِشْفٌ من التُّرْك مِثلُ البدر طَلْعَتُهُ ... يَحُوزُ ضِدَّيْن مِن لَيْلٍ وإصْباحِ
كَأَنَّ عَيْنَيْــهِ والتَّفْتِــيرُ غُنْجُهُمــا ... آثارُ ظُفْرٍ بدا فى صَحْنِ تُفَّاحِ[4]

ومنه أيضا :

طَلَعَ البَنَفْسَجُ زائراً أهــلًا به ... مِنْ وافِدٍ سَرَّ القُلوبَ وزائرِ
فكأنَّما النَّقَّاشُ قَطَّعَ لِى بِهِ ... مِن أزْرَقِ الدِّيباجِ صُورةَ طائِرِ[5]

---

(١) فى س وحدها : « وكأنه » . (٢) فى س وحدها : « تقويم » .

* له ترجمة فى : دمية القصر ١٢٤ معجم الأدباء ١٩ / ١٩١ . وذكر الكثير من شعره .

(٣) البيتان فى معجم الأدباء . (٤) فى معجم الأدباء : « . . . والتفتير كحلهما .. ظفر بدت . . . »

(٥) فى معجم الأدباء ١٩ / ١٩٢ :

فكأنما النقاش صور وسطه ... فى أزرق . . .

وله أيضا :

شَمائِلُ مُشْرِقةٌ عَذْبَةٌ ... تُعادِلُ رِقَّتَها والصَّفا

ومنه :

فَهُنَّ العِتابُ وهُنَّ الدُّمُوعُ ... وهُنَّ المُدامُ وهُنَّ الهَوَى

ومنه :

أَدِرِ المُدامَةَ يا غُـلامُ فإنَّنا ... فى مَجْلِسٍ بعد الرَّبيعِ مُنَجَّدِ(١)

والوَرْدُ أَصْفَرُهُ يلوحُ كأنَّهُ ... أقداحُ تِبْرٍ كُفِّفَتْ بِزَبَرْجَدِ

ومما وقع لنا إسناده منه : أخبرنا الحافظ أبوالعباس بن الظفر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا عبد الواسع بن عبد الكافى الأَبْهَرِىّ(٢) .

---

(٢) فى معجم : منضد . (٢) بعد هذا فى س ، ز : كتب : بياض . وقد جاءت التكملة فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« إجازةً ، أخبرنا أبوالحسن محمد بن أبى جعفر القُرطبىّ سماعا ، أخبرنا القاسم بن الحافظ أبى القاسم بن عساكر .

ح قال ابن المظفر : وأخبرنا يوسف بن المِهْتار ، إجازةً ، أخبرنا إبراهيم بن بركات الُخشُوعِىّ سماعا ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم بن عساكر ، سماعا ، قال القاسم وأبوه : أخبرنا عبد الجبار بن محمد الُخوارِىّ ، قال الحافظ : سماعا ، وقال القاسم : إجازةً . قال : وأخبرَناه عنه أبى ، الحافظُ سماعا ، قال : أنشدنا الشيخ أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم القُشَيْرِىّ ، قال : أنشدنا أبو عبدالله الكِرْمانىّ ، أنشدنا أبو أحمد منصور بن محمد الأزدىُّ لنفسه :

عليكَ نفسَكَ فانظر كيف تُصْلِحُها ... وخَلِّ عن عَثَرات الناسِ للناسِ

فالذمُّ فى الناسِ للمُحْصِى مَعايِبَهُمْ ... والحَمْدُ عنـــدهمُ للغافِلِ الناسِى

ومن شعر منصور أيضاً :

إن شئتَ أن تُدْعَى أخا الْ ... ـكَرَمِ السَّليمَ من العُيوب =

٥٤٥
مَهْدِىّ بن علىّ الإسفرايِنىّ
القاضى أبو عبد الله

رأيت له مختصرا لطيفاً فى الفقه ، سماه « الاستغناء » ذكر فيه واضحات المسائل ، وحدّث فى أوّله عن أبى القاسم عبد الملك بن بِشران بحديث: « إنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ[1] أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بِمَا يَصْنَعُ » .

ذكر أنه سمعه منه ببغداد، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ، وحدث فيه أيضا عن الماوَرْدِىّ، والخطيب البغدادىّ ، بشعرٍ ذكره فى خُطبة كتابه ، فذكر أن الماوَرْدِىّ أنشده لبعض أهل البصرة[2] :

وفى الجهل قَبْلَ الموت مَوْتٌ لأهلِهِ ... فأجسادُهمْ قَبْلَ القُبورِ قُبورُ[3]
وإن امْرأً لم يَحْيَ بالعِلْمِ مَيِّتٌ ... فليس لـــه حتّى النُّشورِ نُشُورُ

وأن أبا بكر الخطيب أنشده لبعضهم :

بفِقْهٍ تَسْتَطِيلُ عــلى الرِّجالِ ... وتَزْهُو فى المَحافِلِ بالـكمالِ[4]
إذا وقع القِياسُ بــكلِّ عِلْمٍ ... فحـالُ الفقه يعْلُو كلَّ حالِ
ومَن طلب التفقُّهَ وانْتَحاهُ ... أناف برأسِهِ تاجُ الجمـالِ[5]

فاصـــبرْ على خمسٍ بها ... يبدُو التّقِىُّ من المَشُوبِ
كُفَّ الأذى واخفِضْ جَنا ... حَكَ واجتنِبْ قُحَمَ الذُّنوبِ
واغرِسْ أُصولَ العُرْفِ واجْـ ... ـنِ بها مَوَدَّاتِ القُلُوبِ
واعْجَلْ إلى الإنصافِ طَلْـ ... ـقَ الوَجْهِ مأمُونَ القُطُوبِ »

(١) فى س وحدهـا : « تضع » . (٢) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : « فقـال » . وقد أسقطناها حيث سقطت من س ، ز . (٣) فى س وحدها : « فأجسامهم » .
(٤) فى المطبوعة : « تفقه » وفى ز : « نفقه » بإهمال الباء . وأثبتنا ما فى س .
(٥) فى المطبوعة : « فإن برأسه » والمثبت من س ، ز .

فخُذْ بالشافعيِّ وقُلْ بقَوْلٍ   سديدٍ عنــــه مُختَلِفِ المَقالِ
فَفَضْـــلُ الشافعيِّ على سِواهُ   كفضل الشمس قِيسَتْ بالهِلالِ

٥٤٦
مَيمون بن سهل بن عليّ الواسِطيّ
أبو نَجيب*

من تلامذة أبي القاسم الدارَكيّ .

كذا قال العَبّادِيّ في « الطبقات » .

قال ابن الصَّلاح : له ذِكر في غير موضع من « يتيمة الدهر » وفي « مشيخة ابن بُشْرَى » .

قلت : روى عن أبي بكر محمد بن أحمد المُفيد ، وأبي القاسم بكر بن أحمد .

روى عنه ابنُه نَجيب ، وأبو عليّ جهابدار[1] .

مات[2] سنة ثمان وعشرين وأربعمائة[3] .

٥٤٧
ناصر بن أحمد بن محمد بن العباس
أبو نصر الطُّوسيّ[4]

* ذكره العبادي في الطبقات ١٠٠ ، وكنيته في الطبقات الوسطى : « أبو الطاهر » .

(١) في س ، ز : « جهابذاه » . وفي المطبوعة : « جهاندار » . وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى .

(٢) في الطبقات الوسطى : « في شهر رمضان » .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « كذا ذكره شيخنا الذهبي في التاريخ ، وكناه أبا نجيب » .

(٤) كذا وقفت الترجمة في أصول الطبقات الكبرى . وجاءت كاملة في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« ناصر بن أحمد بن محمد بن العباس بن مسلم بن عبد الله بن الفضل بن سليمان

أبو نصر الطُّوسيّ

أحد الأئمة .

قال فيه عبد الغافر : أديب فاضل فقيه ، جمع الكثير من العلوم ، وتفقه على الشيخ أبي محمد الجُوَيْنيّ ، وسمع تصانيف زين الإسلام ، يعني الأستاذ أبا القاسم ، وكتبها . انتهى. =

٥٤٨
ناصر بن إسماعيل[1]

٥٤٩
ناصر بن الحسين بن محمد بن علىّ بن القاسم بن عمر بن يحيى بن محمد
ابن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
كذا ساق نسبه عبد الغافر
هو الشريف العُمَرِىّ أبو الفتح القُرَشِىّ المَرْوزِىّ*

أحد أئمة الدِّين .

تفقّه على القَفّال[2] ، وأبى الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وأبى طاهِر الزِّيادِىّ .

وروى عن أبى العباس السَّرْخَسِىّ ، وأبى محمد المَخْلَدِىّ ، وأبى محمد عبد الرحمن بن أبى شُرَيح الأنصارِىّ ، وغيرِهم .

قلت : وروى عن أبى طاهر الزِّيادى ، وأبى بكر الحِيرِىّ ، وغيرِهما .

قال عبد الغافر : توفى فى شهور سنة ثمان وستين وأربعمائة » .

(١) وكذلك جاءت هذه الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وفى الطبقات الوسطى :

ناصر بن إسماعيل . القاضى أبو علىّ الحاكم النَّوقانِىّ

قال عبد الغافر : كبير فاضل ، من وجوه أصحاب الشافعىّ ، حَسَنُ الكلام فى المناظرة، درس سنين بنَوْقان ، وأجرى القضاء على وجهه .

سمع بنيسابور من ابن مسرور ، وأبى الحسين .

وقتل شهيدا بنَوْقان سنة تسع وسبعين وأربعمائة . انتهى كلام عبد الغافر » .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٢٧٢ ، طبقات العبادى ١١٢ ، العبر ٣/٢٠٨ .

(٢) القفال هو أبو بكر ، كما صرح فى العبر .

روى عنه مسعود بن ناصر السِّجْزِىّ ، وأبو صالح المؤذِّن ، وعبد الغافر[1] الفارِسِىّ ، وطائفة .

وكان إماما ورعا ، زاهداً فقيراً ، قانعاً باليسير ، مشاراً إليه فى العِلم ، عليه مَدارُ الفتوى والمناظرة ، محدِّثا ، جلس للتحديث والإملاء ، فأملى الكثير ، معظَّما درَّس فى حياة أشياخه: أبى طاهر بن مَحْمِش ، وأبى الطيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وغيرِهما .

وتفقه به خلْقٌ ، منهم البَيْهَقِىّ .

وصنَّف مصنَّفاتٍ كثيرة ، وكتب بخطه الكثير ، عنـدى بخطه النصف الأول من « جمع الجوامع » لابن العِفْرِيس .

توفِّى بنيسابور ، فى ذى القَعْدة ، سنة أربع وأربعين وأربعمائة[2] .

٥٥٠

نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود المَقْدِسِىّ

الفقيه أبو الفتح ، المعروف قديما بابن أبى حافظ ، والمشهور الآن بالشيخ أبى نصر* الزاهد ، الجامع بين العِلم والدِّين ، مصنِّف كتاب « الانتخاب الدِّمَشْقِىّ »[3] ، وهو فيما بلغنى كبير فى بضعة عشر مجلَّدا ، وكتاب « الُحجَّة على تارك المَحَجَّة » وكتاب

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى » ونحن نميل إلى ذلك . فقـد توفى إسماعيل هذا سنة أربع وخمسمائة، عن إحدى وثمانين سنة ، كما فى العبر ٤/٧ . وقد روى عن طبقة ناصر مثل عبد الرحمن بن حمدان النصروى المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة أما عبد الغافر بن محمد الفارسى، أبو الحسين فقد توفى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة . كما فى العبر ٣/٢١٦ . ويبعد أن يكون المراد هنا عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى ، أبو الحسن صاحب السياق فى تاريخ نيسابور . فقد توفى هذا سنة تسع وعشرين وخمسمائة . كما فى العبر ٤/ ٧٩ .

(٢) قال فى الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

* له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ٢٨٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٢٥ ، شذرات الذهب ٣/٣٩٥ ، ترجمة طيبة ، طبقات ابن هداية الله ٦٤ ، العبر ٣/٣٢٩ ، مرآة الجنـان ٣/١٥٢ ، النجوم الزاهرة ٥/١٦٠ .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « الدمشق » . وأثبتنا ما فى س ، والتهذيب . لكن فيه : «الانتجاب» بالجيم .

« التهذيب » ، وكتاب « المقصود » ، وكتاب « الكافى » ، وكتاب « شرح الإشارة » التى صنفها سُلَيم الرازِىّ ، وغير ذلك .

تفقه على الفقيه سُلَيم ، بِصُور ، ثم دخل إلى ديار بكر ، وتفقه على محمد بن بَيان الكازَرُونِىّ ، ودرّس العلم ببيت المقدس مدة ، ثم انتقل إلى صُور ، وأقام بها عشر سنين ، ينشر العلم ، مع كثرة المخالفين له من الرافِضة ، ثم انتقل منها إلى دمشق ، فأقام بها تسع سنين ، يحدّث ويُفتى ويدرِّس ، وهو على طريقةٍ واحدة ، من الزُّهد والتقشُّف ، وسلوك مِنهاج السلف ، [متقشِّفا][1] متجنِّبا وُلاةَ الأمور ، وما يأتى من الرِّزق على أيديهم ، قانِعاً باليسير ، من غَلّة أرض كانت له بنابُلُس ، يأتيه منها مايقتاته ، ولا يقبل من أحدشيئا.

وسمع الحديث من جماعة ، وحدّث كثيراً .

سمع بدمشق، من عبد الرحمن بن الطُّبَيز ، وعلىّ بن السِّمْسار ، ومحمد بن عَوْف المزِّىّ، وابن سَلْوان[2] ، وأبى علىّ الأهْوازِىّ .

وبغَزّة ، من محمد بن جعفر المِيماسِىّ .

وبآمِد ، من هِبة الله بن سلمان[3] .

وبِصُور ، من الفقيه سُلَيْم .

وسمع أيضاً من خَلْق كثيرين ، وأملى مجالس ، ووقع لنا بعضها .

روى عنه أبو بكر الخطيب ، وهو من شيوخه ، وأبو القاسم النَّسِيب[4] ، وأبو الفضل يحيي بن علىّ ، وجمال الإسلام أبو الحسن السلمىّ ، وأبو الفتح نصر الله المِصِّيصِىّ ، وهما من أخصّ تلامذته ، وأخصُّهما به نصر الله ، وأبو يعلى حمزة بن الحُبُوبِى[5]، وخَلْق .

قال الحافظ ابن عساكر[6] : سمعت مَن يحكى أن تاج الدولة تُتُش بن ألب أرسلان

---

(١) زيادة فى المطبوعة ، على ما فى س ، ز . (٢) هو محمد بن يحيي ، كما فى العبر ٣/٣٣٤ .

(٣) فى س وحدها : « سليمان » . (٤) فى المطبوعة : « السبت » . وفى س : « الدشيب » بإهمال ما بين الشين واللام . وقد أهمل النقط فى ز . وأثبتناه على الصواب من المشتبه ٦٤١ . وهو على ابن إبراهيم بن العباس الحسينى . العبر ٤/١٧ . (٥) فى المطبوعة : « الحبوى » واضطرب شكلها فى س ، ز . وأثبتنا الصواب من المشتبه ٢٥٦ ، والعبر ٤/١٥٦ . (٦) فى تبيين كذب المفترى ٢٨٦ .

زاره يوما ، فلم يقم له ، وسأله عن أحَلّ الأموال التى يتصرّف فيها السلطان ، فقال الفقيه نصر : أحلُّها أموال الجِزْية. فخرج من عنده ، وأرسل إليه[1] بمبلغ من المال، وقال[2] : هذا من مال الجزية ففرّقه على الأصحاب . فلم يقبله ، وقال : لا حاجةَ بنا إليه فلما ذهب الرسول لامَه الفقيه أبوالفتح نصر الله بن محمد ، وقال له: قد علمتَ حاجتَنا إليه ، فلو كنت قبلتَه وفرّقتَه فينا . فقال : لا تجزَع من فَوْته ، فسوف يأتيك من الدنيا ما يكفيك فيما بعد، فكان كما تفرّس فيه.

قال : وسمعت بعض مَن صحبه يقول : لو كان الفقيه أبو الفتح فى السَّلَف لم تَقْصُر درجته عن واحد منهم ، لكنهم فاتوه[3] بالسَّبْق .

وكانت أوقاته كلُّها مُسْتَغْرَقةً فى عمل[4] الخير من عِلْم وعَمل .

وحُكِى عن بعض أهل العلم أنه قال : صحبت إمام الحرمين أبا المعالى الجُوَينىّ ، بخراسان ، ثم قدمت العراق فصحبت أبا إسحاق الشِّيرازىّ ، فكانت طريقته أفضلَ من طريقة أبى المعالى ، ثم قدمت الشام فرأيت الفقيه أبا الفتح ، فكانت طريقته أحسنَ من طريقتهما جميعا[5] .

توفى الشيخ أبو الفتح نصر يوم الثلاثاء ، تاسع المحرم ، سنة تسعين وأربعمائة بدمشق ، وخرجوا بجنازته وقت[6] الظهر ، فلم يمكنهم دَفْنُه إلا قريبَ الغُروب ، لكثرة الناس .

وقبره معروف فى باب الصغير ، تحت قبر معاوية رضى الله تعالى عنه .

قال النَّوَوِىّ[7] : سمعنا الشيوخ يقولون : الدعاء عند قبره يومَ السبت مُستجاب.

---

(١) فى المطبوعة ، ز : «له» والمثبت من س ، والتبيين .

(٢) فى الأصول : « فقال » . وأثبتنا ما فى التبيين .

(٣) فى المطبوعة : « فاتوه » . وأثبتنا ما فى س ، ز ، والتبيين ٢٨٧ .

(٤) فى المطبوعة : « فعل » . والمثبت من س ، ز ، والتبيين . وفيه : « إما فى نشر علم وإما فى إصلاح عمل » . (٥) هنا انتهى النقل عن ابن عساكر .

(٦) فى التبيين : « بعد صلاة الظهر » . (٧) تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٢٦ .

٥٥١
نصر بن بشر بن علىّ العراقىّ
أبو القاسم

نزيل البصرة.

ولى القضاء ببعض نواحيها .

سمع[1] أبا القاسم بن بِشران ، وأبا علىّ بن شاذان ، وجماعة .

روى عنه هِبة الله بن السَّقَطِىّ ، والحُمَيْدِىّ ، وشُجاع الذُّهْلِىّ ، وآخرون .

تفقّه على القاضى أبى الطيِّب .

قال أبو الفضل بن ناصر : مات بالبصرة ، فى ذى الحجة ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة[2] .

٥٥٢
نصر بن ناصر بن الحسين العُمَرِىّ
أبو المظفَّر بن الإمام الشريف ، المتقدِّم ذِكره

تفقه على أبيه .

قال عبد الغافر : مولده سنة سبع عشرة .

قال : وتوفّى يوم الجمعة بعد الصلاة ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

٥٥٣
هِبة الله بن القاضى أبى عمر محمد بن الحسين البَسْطامِىّ[3]

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « ببغداد » .

(٢) قال فى الطبقات الوسطى : « وكان فقيها مجودا مناظرا مبرزا » .

(٣) فى المطبوعة : « هبة الله بن سهل بن عمر بن القاضى أبى عمر . . . » وهو خطأ صوابه من س ، ز . وسيترجم هبة الله بن سهل هذا فى الطبقة الخامسة .
وجاءت الترجمة فى الطبقات الوسطى كاملة هكذا :

=

٥٥٤

هَيّاج بن عُبَيد بن الحسين(١)

= « هبة الله بن القاضى أبى عمر محمد بن الحسين

الشيخ أبو محمد البَسطامىّ

الملقب بالموفَّق .

سمع جَدَّه لأمه أبا الطيب سهل بن محمد الصُّعلوكىّ ، ووالده أبا عمر البَسطامىّ ، وغيرَهما.

وكان إماما نَظّارا ، وعظيماً يعلو السماءَ مِقْــدارا ، رئيسَ الشافعية بنيسابور ، وكبيرَ أهل الحديث بها وهم الجُمهور . فرعٌ تولَّد مِن أصلين زكيَّيْن ، ونتيجةُ مقدَّمتَيْن ، على فَرْق الفرْقد مُقدَّمتَيْن .

ذكره عبد الغافر ، وأثنى عليه بمـا هو أهلُه ، وقال : إنه من أتباع أبى إسحاق الإسفراينىّ ، والزِّيادىّ .

قال : توفى سنة أربعين وأربعمائة » .

(١) كذا فى أصول الطبقات الكبرى . اسم المترجم فقط . وفى الطبقات الوسطى :

« هَيَّاج بن عُبَيد بن الحسين الحِطِّينىّ الشامىّ

أبو محمد

وحِطِّين : قرية من الشام بين الطبريّة وعَكّا .

فقيه الحرم فى عصره ، ومفتى أهل مكة ، وذو الورع والعبادة والزهد والتنسك .

كان أحدَ عباد الله المخلَصين ، وأوليائه المقرَّبين .

سمع أبا الحسن على بن محمد الحنائىّ ، وأبا محمد الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيع الغَسّانىّ ، وأبا إسحاق إبراهيم بن عمر البَرْمَكىّ ، وخلقاً بعدّة بلاد .

روى عنــه أبو الفضل بن طاهر ، وهبة الله بن عبد الوارث الشِّيرازىّ ، وأبو الفِتْيان الرُّوّاسِىّ ، وغيرهم .

قال هبة الله الشيرازىّ : ما رأت عيناى مثله فى الزُّهد والورع .

= وقال ابن طاهر : بلغ من زهده أن يصوم ثلاثة أيام ويواصل ولا يفطر إلا على ماء زمزم، فإذا كان فى آخر يوم الثالث مَن أتاه بشىء أكله ، ولا يسأل عنه .

وكان قد نيَّف على الثمانين ، وكان يعتمر فى كل يوم ثلاث عُمَرٍ على رجليه ، ويدرِّس عدة دروس لأصحابه .

وكان يزور ابن عباس بالطائف كل سنة مرَّة ، يأكل بمكة أكلةً ، وبالطائف أخرى .

ويزور رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سنة مع أهل مكة . وكان يتوقف إلى يوم الرحيل، ثم يخرج فأول مَن أخذ بيده كان فى مؤونته إلى أن يرجع .

وكان يمشى حافيا من مكة إلى المدينة ذاهبا وراجعا .

واستُشهِد بمكة فى وقعة وقعت بين أهل السنة والرافضة ، فحمله أميرها محمد بن أبى هاشم، وضربه ضرباً شديداً على كِبَرِ السِّنِّ ، ثم حُمِل إلى منزله فمات ، وذلك فى سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة .

ذكره ابن السَّمعانىّ ، وأخل به ابن النَّجار » .

٥٥٥

الهَيْثم بن أحمد بن محمد بن مَسْلَمة

أبو الفرج القُرَشِىّ(١)

ولهياج ترجمة فى : الأنساب ١٧١ ب، البداية والنهاية ١٢/١٢٠ ، شذرات الذهب ٣/٣٤٢، العبر ٣/٢٧٨ ، اللباب ١/٣٠٦ ، معجم البلدان ٢/٢٩١ ، النجوم الزاهرة ٥/١٠٩ .

وقد جاء اسم المترجم فى الأنساب ، واللباب ، ومعجم البلدان : «هياج بن محمد بن عبيد» وفى معجم البلدان زيادة «بن حسين» بعد «عبيد» .

(١) كذا تقف الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وبعد ذلك فى الطبقات الوسطى :

« الدمشقىّ المعروف بابن الصَّبَّاغ .

إمام مسجد سوق اللؤلؤ .

قرأ على أبى الفرج الشَّنَبُوذىّ ، وغيره . =

٥٥٦
يحيى بن على بن الطيِّب العِجْلىّ

أبو طالب الدَّسْكَرِىّ الصُّوفِىّ ، المقيم بحُلوان ، شيخ البلد ، وخادم الفقراء بها[١]

٥٥٧
يحيى بن على بن محمد الحَمْدُونِىّ الكُشْمَيْهَنِىّ[٢]

= توفى فى سنة ثلاث وأربعمائة » .

(١) بعد ذلك بياض فى أصول الطبقات الكبرى . والذى فى الطبقات الوسطى :

« يحيى بن على بن الطيِّب العِجْلىّ

أبو طالب الصوفى الدَّسْكَرِىّ

الشيخ الجوّال فى البلاد .

سمع أبا أحمد الغِطْرِيفِىّ ، وغيره .

روى عنه أبو بكر الخطيب ، وغيره .

ذكره عبد الغافر الفارسىّ ، فقال : الفقيه الصوفىّ المقيم بحلوان ، خادم الفقراء بها ، وشيخ البلد ، والمفتى والمحدث ، والقاضى .

كتب بجرجان ونيسابور وأصبهان .

وحدّث عن الغِطْرِيفىّ وابن المِنْقَرِىّ .

وروى الكثير ، فسمع منه الغرباء تبركا بروايته .

توفى يوم الجمعة فى رجب سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة . انتهى » .

(٢) كذا فى أصول الطبقات الكبرى ، اكتفى باسم المترجم فقط . وفى الطبقات الوسطى :

« يحيى بن على بن محمد الحَمْدُونِىّ الكُشْمَيْهَنِىّ

أبو القاسم بن أبى الحسن

من أهل مَرْوَ ، وكُشْمَيْهَن : إحدى قراها .

= قال ابن السمعانىّ : كان فقيهاً مدرِّساً ، ورِعاً متقناً .

قال : وقيل : إنه تفقه على الشيخ أبى محمد الجُوَينىّ ، والدِ إمام الحرمين .

وسمع الحديث ، وأملى عدَّة مجالس بمرو ، وخرج إلى الحجاز .

قال ابن السمعانىّ : وسمعت أنه لما وصل إلى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بأعلى صوته : السلام عليك يا رسول الله . فاستقبل الحاجَّ جماعةٌ من خَدَم الروضة المباركة ، وقالوا : أيّكم أبو القاسم الكُشْمَيْهَنِىّ ؟

فقيل لهم : وما مَقْصُودكم ؟

قالوا : سمعنا صوتاً من الحضرة الميمونة ، والتُّربة المباركة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام : وعليك يا أبا القاسم الكُشْمَيْهَنِىّ .

وحكى الإمام إبراهيم المَرْوَ الرُّوذِىّ الفقيه أن الكُشْمَيْهَنِىّ خرج إلى قرية ومعه حمار، وكان الحمار بينه وبين فقيه من تلامذته . فركب الفقيه ساعةً ، ومشى الكُشْمَيْهَنِىّ ، ونزل وركب الكُشْمَيْهَنِىّ . فلما نزل الكُشْمَيْهَنِىّ وجاءت نَوْبةُ الفقيه أراد أن يركب ، فقال له الكُشْمَيْهَنِىّ : اصبر ساعةً ليستريح الحمار ، كما استرحنا مناوبةً .

سمع الكُشْمَيْهَنِىّ من القفَّال المروَزِىّ ، وأبى الحسن على بن محمد الحفْصَوِىّ ، وأبى الهيثم محمد بن مكى الكُشْمَيْهَنِىّ ، وأبى سعد أحمد بن محمد الماليِنِىّ ، وأبى على ابن شاذان ، وأبى بكر البَرْقانىّ الحافظ ، وعبدالله بن محمد الحمارى [كذا وانظر المشتبه ١٧٩] الحافظ ، والأستاذ أبى منصور عبد القاهر بن طاهر ، وحمزة بن يوسف السَّهمىّ الحافظ ، وأبى طالب الدَّسْكَرِىّ ، وجماعة بمرو ، وأصبهان ، وبغداد ، وآمل طبرستان ، والكوفة ، ونيسابور ، وجُرْجان ، وحُلْوان ، ومكة .

روى عنه جماعة .

مولده سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة .

وتوفى فى صفر سنة تسع وستين وأربعمائة .

وقد أغفله ابن النجار ، وذكره ابن السمعانىّ » .

٥٥٨

يعقوب بن سليمان بن داود

أبو يوسف الإسفراينى

خازن كتب المدرسة النظامية ، ببغداد[١] .

٥٥٩

يوسف بن أحمد بن كَجّ

القاضى الإمام ، أحد أركان المذهب ، أبو القاسم الدِّينَوَرِىّ*

صاحب أبى الحسين بن القَطّان ، وحضر مجلس الدارَكِىّ ، وكان يُضْرَب به المثل ، فى حفظ المذهب ، وارتحل الناس إليه من الآفاق ، وأطنبوا فى وصفه ، بحيث يفضّله بعضهم على الشيخ أبى حامد[٢] .

وقال له فقيه[٣] : يا أستاذ ، الاسم لأبى حامد والعلم لك ، قال : ذاك رفعتْه بغدادُ ، وحَطّتْنى الدِّينَوَرُ[٤] .

---

(١) كذا وقفت الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وبعد هذا فى الطبقات الوسطى :

« تفقه على القاضى أبى الطيب . وكان حسنَ الخطِّ ، مليحَ الشِّعر .

سمع الحديث من أبى الطيب ، وأبى طالب بن غَيْلان ، وغيرِهما .

وحدَّث بسُنَن النَّسائى عن أبى نصر أحمد بن الحسين الكَسّار .

وكان فقيهاً فاضلًا ، حسنَ المعرفة بالأصول على مذهب الأشعرىّ .

وصنّف كتاب « المستظهرى » فى الإمامة وشرائط الخلافة ، وكتاب « محاسن الآداب »

توفى فى ذى القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة » .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٧٥ ب ، البداية والنهاية ١١/ ٣٥٥ ، شذرات الذهب ٣/ ١٧٧ ، طبقات الشيرازى ٩٨ ، طبقات العبادى ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٤٢ ، العبر ٣/ ٩٢ ، اللباب ٣/ ٢٩ ، وفيات الأعيان ٦/ ٦٣ .

(٢) الإسفراينى ، كما صرح به فى بعض مراجع الترجمة .

(٣) هو أبوعلى الحسين بن شعيب السنجى . كما جاء فى الأنساب ، واللباب ، ووفيات الأعيان .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « قتله العيارون بالدينور ، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة خمس وأربعمائة » . ويلاحظ أن المصنف لم يذكر شيئا عن وفاته فى الطبقات الكبرى .

وذكره العَبّادِىّ قبل الشيخ أبى حامد ، وجعلهم ثلاثة أقران : ابن كَجّ ، والشيخ أبو حامد ، والكَشْفُلِىّ .

﴿ (١) ومن المسائل والفوائد عنه ﴾

● ذكر الرافعىّ فى «الفصل الثانى» فى التسامُع من «كتاب الشهادات» أن ابن كَجّ ذكر أنه تجوز الشهادة بالاستفاضة . قال الرافعىّ : وقد يُنازَع ؛ لإمكان مشاهدة اليد .

قلت : بل جزم قبل ذلك بنحو أربع ورقات بمنازعته ، فقال فى أوائل «الباب الثالث فى مستَنَد علم الشاهد» : والثانى ما يكفى فيه الإبصار ، وهو الأفعال ، كالزنا ، والشُّرْب ، والإتلاف ، والولادة ، والرَّضاع ، والاصطياد ، والإحياء ، وكون المال فى يد شخص فيُشترط فيها(٢) الرؤية المتعلِّقة بها وبفاعلها ، ولا يجوز منا الشهادةُ فيها على السماع من الغير . انتهى .

وهو صريح فيما قاله ابن كَجّ ، لكن الذى قاله ابن كَجّ هو الذى نصّ عليه الشافعىّ ، رضى الله تعالى عنه .

نقله أبو الحسين الجورِىّ ، فى كتاب «المرشد» وذكر أنه متَّفَق عليه ، وإن اختُلِف فى ثبوت الملك بالاستفاضة . وتلك فائدة جليلة . وهذه صورة النص :

قال الشافعىّ : قال الله عز وجل ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾(٣) وقال عزّ من قائل : ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾(٤) والعلم الذى تثبت به الشهادة من ثلاثة أوجه : أحدها الرؤية المجرّدة ، وهو بأن شهد بأنه سَرَق أو زنى أو فعل .

والثانى السمعُ المجرّد ، والثبوت فى القلب ، وهو تَظاهُر(٥) الأخبار أن زيد بن عبدالله ، وسائر الأنساب ، وأن هذه الدار فى يده ، فيجوز له الشهادة بذلك ، وإن لم يحضر الولادة ، ولا اليد .

---

(١) من هنا إلى آخر الترجمة ساقط من س . (٢) فى ز : « فيه » والمثبت من المطبوعة .
(٣) سورة الإسراء ٣٦ . (٤) سورة الزخرف ٨٦ .
(٥) فى المطبوعة : « بظاهر » . وقد أهمل النقط فى ز . ولعل ما أثبتناه صواب .

والثالث ما يُحتاج فيه إلى السمع والبصر جميعا . وساق النّصّ بطوله .

ثم قال الجوريّ : أما الشهادة على النَّسب والدِّين بظاهر الأخبار ، فمتّفق عليه ، وإذا تظاهرت الأخبار باليد فلا تُسمع الشهادة بالملك من أصل اليد ، فإن اليد قد تكون عن يدِ وديعةٍ ، ويدِ عاريةٍ ، ويدِ غصبٍ ، فلا تُسمع الشهادة [1] إلا على اليد كما سمعوا ، فإن تظاهرت الأخبار عنده على المِلْك ، وَسِعَهُ الشهادة [1] عنده على المِلْك أيضا . انتهى [2] .

٥٦٠

يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن التَّفكريّ [3] الزَّنجانيّ [4]

---

(١) سقط من ز ، س . وهو فى المطبوعة .

(٢) بعد هذا فى ز : « ط » رمز كلمة : طبق الأصل . ويلاحظ أن الترجمة مبتورة . وانظر ما نقلناه عن وفاة المترجم من الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « التكفرى » والمثبت من سائر الأصول . ولم نجد كلتا النسبتين فى كتب الأنساب .

(٤) كذا فى أصول الطبقات الكبرى . وقد جاءت الترجمة كاملة فى الطبقات الوسطى ، قال :

« يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن

أبو القاسم التفكريّ الزَّنجانيّ

الفقيه الزاهد .

أحد الأكابر ، من تلامذة الشيخ أبى إسحاق الشِّيرازيّ .

رحل وقرأ معاجم الطبرانيّ ، على أبى نُعَيم الحافظ ، وسمع جماعة .

قال ابن السمعانيّ : كان ورِعا زاهدا ، عالمًا عاملا بعلمه ، متنسِّكًا بَكَّاءً عند الذِّكْر ، خاشعا صَدُوقا ، متبرَّكا به ، مشتغلا بنفسه ، مقبلا على العبادة ونشرِ العلم . انتهى .

وُلد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بزَنْجان .

وتوفِّى فى حادى عِشرى شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة » .

يوسف بن علىّ بن محمد بن الحسين الزَّنجانىّ

الشيخ أبو القاسم(١)

٥٦١

يوسف بن محمد

الشيخ أبو يعقوب(٢) الأَبِيوَرْدِىّ

أحد الأئمة . من تلامذة الشيخ أبى طاهر الزيادىّ ، ومن أقران القَفَّال ، فكثيراً ما وقع ذكره فى « فتاوى القفال » ومن مشايخ الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ ، ومن صدور أهل خراسان ، علماً وتوقُّدَ ذكاء .

قال أبو المظفَّر الأَبِيوَرْدِىّ(٣) فى « كتابه على أَبِيوَرْد » : كان من مشاهير العلماء ، لحق بالأئمة الأعلام ، وجاذَبَ(٤) الفُحول أهداب(٥) الكلام ، ودرَّس وأفتى ، وصنَّف . وله كتاب « المسائل » فى الفقه ، تَفْزَع إليه الفقهاء ، وتتنافس فيه العلماء(٦) .

---

(١) كذا ذكر اسم المترجم فقط فى أصول الطبقات الكبرى . وقد جاءت ترجمته كاملة فى الطبقات الوسطى ، لكننا لم ننقلها هنا ، كما صنعنا فى مثلاتها ، لأن المصنف ذكر هناك أنه توفى سنة خمسمائة ، فهو من رجال الطبقة الخامسة . وقد جرى ابن السبكى رحمه الله على أن يعتبر من توفى على رأس المائة الجديدة من رجال طبقة جديدة . انظر مثلا الترجمتين ٤٥١ ، ٤٦٢ من هذا الجزء ، فقد توفى المترجمان سنة ٤٠٠ فوضعهما ابن السبكى فى هذه الطبقة . على أنا تفحصنا الطبقة الخامسة فلم نجده ترجم فيها ليوسف الزنجانى هذا . فوضع الترجمة إذن فى هذا اللحق الذى سنثبته فى آخر الكتاب ، إن شاء الله ، ونستجمع فيه كل التراجم التى أغفلها المصنف فى الطبقات الكبرى ، وجاء بها فى الطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « بن الشيخ أبى يعقوب » وأثبتنا الصواب من سائر الأصول .

(٣) الذى فى الطبقات الوسطى : « فى نهزة الحفاظ قائلا فيه : هو يوسف بن محمد ، كان من المقلين فى الحديث ، وروى عنه الأئمة الحفاظ ، وكان . . . . »

(٤) فى المطبوعة ، ز : « وحادث » . وفى س : « وحادر » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « أقطاب » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « انتهى . وذكر بسنده إليه حديثا مسندا ، رواه عن أبى يعقوب الأبيوردى الحافظ أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى » .

وقال المُطَّوِّعِيّ[١] : ما زالت به حرارةُ ذهنه ، وسلاطةُ وَهْمه ، وذكاء قلبه حتى احترق جسمه، واهْتُصِرَ[٢] غُصْنه .

قلت : أحسبه توفِّي في حدود الأربعمائة ، إن لم يكن[٣] بعدها فقبلها بقليل .

﴿ ومن الفوائد عنه ﴾

• قال الرافعيّ في الخُلْع : إذا قال الزوج : خالعتُكِ بألفِ درهم ، فقالت : قَبِلْتُ الألف ، ففي « فتاوى القفّال » : أنه يصحّ ، ويلزم المال ، وإن لم تقلْ : اختلعتُ . وكذا لو قال لأجنبيّ : خالعتُ زوجتي على كذا ، فقبل منه . وإن أبا يعقوب غلط ، فقال في حَقِّ المرأة : لابد أن تقول : اختلعتُ ، والأجنبيّ لا يحتاج إليه . انتهى .

وأبو يعقوب هو الأَبِيوَرْدِيُّ .

وقول الرافعيّ في الحكاية عنه : لابد أن تقول : اختلعت ، يُفْهِم أنه يُوجِب ذِكْر هذه اللفظة ، ولا يكتفي بقَبِلْتُ ، بل لابد من توافُق اللفظين ، غير أن قوله في صدر المسألة : « قبلتُ الألف » ، مع تفرقة أبي يعقوب بين المرأة والأجنبيّ ممّا[٤] يُفْهِم أن مُراده ليس توافُقَ اللفظين ، فإنه لو أراد توافُقَ اللفظين لم يَحتَجْ إلى إعادة ذِكْر الألف في قولها : قَبِلْتُ الألف ، ولا كان يفرِّقُ بين الأمرين[٥] .

---

(١) قبل هذا في الطبقات الوسطى : « صاحب التصانيف السائرة والكتب الفائقة الساحرة ، وما زالت . . . » . (٢) في س ، ز ، والطبقات الوسطى : « واختصر » . وأثبتنا الصواب من المطبوعة قال الجوهري : « وهصرت الغصن ، وبالغصن : إذا أخذت برأسه فأملته إليك » الصحاح (هـ ص ر) ٨٥٥/٢ .

(٣) في المطبوعة : « إن لم يكن قبلها بقليل فبعدها بقليل » والعبارة مضطربة في ز . وأثبتنا ما في س

(٤) في المطبوعة : « ربما » . وأثبتنا ما في س ، ز . (٥) بعد هذا كتب في س : « بياض » .

أبو بكر الصَّيْدَلانِيّ[1]

إمام جليلُ القَدْرِ ، عظيم الشأن ، من أئمة أصحاب الوجوه الخُراسانِيِّين[2] ، ومن عظماء تلامذة القَفَّال المَرْوَزِيّ .

واسمه محمد بن داود ؛ لأن أبا سعد بن السمعانيّ ذكر في كتاب « الأنساب »[3] في باب الدال في ترجمة الداوُدِيّ ما نصه : « وأبو المظفَّر سليمان بن داود بن محمد بن داود الصَّيْدَلانِيّ المعروف بالداودِيّ نِسْبةً إلى جَدِّه الأعلى ، وهو نافِلَةُ الإمام أبي بكر الصَّيدلانِيّ ، صاحب أبي بكر القَفّال » . انتهى .

• وهذا صريح في أنه يتأخر عن القَفّال ، وكذلك قال الغزّالىّ في « البَسيط » في تصرف الحاكم في مال الأجِنَّة : إن الصَّيدلانِيّ حكى عن القَفّال : أنه كان يَقِفُ جميع التَّركة إلى انفصال الجنين ، ووقع في كلام ابن الرِّفْعة أن ابن داود متقدِّم على القَفّال .

٥٦٣

أبو الحسن العَبَّادِيّ صاحب الرقم[4]

(١) هذا منهج جديد للمصنف ، لم يجر عليه في الطبقتين السابقتين ، وهو أن يعقد بابا للكنى في آخر الطبقة . وقد سبقت ترجمة أبي بكر الصيدلاني في الجزء الرابع ١٤٨ تحت : محمد بن داود بن محمد . ونقلنا هناك ما ذكره المصنف في آخر طبقاته الوسطى في باب « ابن داود » . وقد ذكره أيضا هناك في باب : « أبي بكر الصيدلاني » . قال :

« أبو بكر الصيدلانى . إمام جليل القدر ، عظيم الشأن ، من أئمة أصحاب الوجوه الخراسانيين . ومن عظماء تلامذة القفال المروزيّ .

لم أطّلع له على ترجمة بعد شدة الكشف وكثرة الفحص ، وإن تكن له ترجمة فما أراها إلا في « تاريخ مرو » للإمام أبي سعد بن السمعانيّ ، ولم أقف عليه .

ولعل الله يفتح علينا بالوقوف على ترجمته ، ونُودِعها الطبقات الكبرى » .

(٢) في المطبوعة : « بخراسان » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) لوحة ٢٢٠ ب . (٤) كذا في أصول الطبقات الكبرى ، ولا نعرف ما المراد بصاحب الرقم .

=

٥٦٣
أبو سعد بن(١) أحمد بن أبى يوسف الهَرَوِىّ

تلميذ القاضى أبى عاصم العَبَّادِىّ، وقاضى هَمَذان .

وله « شرح أدب القضاء » للعَبَّادِىّ ، وهو المسمى « بالإشراف على غوامض الحكومات » .

كان أحد الأئمة وهو فى حدود الخمسمائة ؛ إمّا قبلها بيسير ، وهو الأقرب ، ولذلك ذكرناه فى الطبقة الرابعة ، وإما بعدها بيسير .

● وهو الذى تحمّل مع أبى سعد المُتَوَلِّى صاحب « التتمة » شهادة على كتابٍ حُكْمِىّ من قاضى هَراة إلى مجلس القاضى الحسين وكانت(٢) الشهادةُ على الختْم ، والعنوان إلى كل من يصل إليه من قُضاة المسلمين ، فرد القاضى الكتاب ، وقال : الشهادة على الختْم دون مضمون الكتاب غير مقبولة عند الشافعىّ ، والعنوان دون تعيين المكتوب إليه غير جائز عند أبى حنيفة ، فلا أقبل كتابا اجتمع الإمامان على رَدِّه ، كما أن مَن احْتَجَم ومَسّ ذَكَره وصلّى ، لا تصِحّ صلاتُه ، على المذهبين .

● وبين القاضى أبى سعد ، وأبى الحسن بن أبى عاصم العبادىّ ، صاحب الرقم مناظرات .

وقد جاءت الترجمة كاملة فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« أبو الحسن العَبّادِىّ

صاحب الرقم

وهو ولد الشيخ أبى عاصم العَبّادِىّ ، وهو من أئمة أصحابنا المَرَاوِزَة .

توفى سنة خمس وتسعين وأربعمائة . وله ثمانون سنة » .

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « بن أبى أحمد » . والمثبت فى الطبقات الوسطى . وفيها : « محمد ابن أحمد بن أبى يوسف الهروى تلميذ أبى عاصم العبادى ، ولا أحفظ من حاله زائدا على ما ذكرت » .

(٢) فى المطبوعة : « كان الشهادة » وفى ز : « كتاب الشهادة » . والمثبت من س .

﴿ومن فوائد[1] كتاب الإشراف﴾

• ذكر أن القاضىَ إذا رأى الحَبْس تَعْزِيراً لم يبلغ بالمحبوس سنةً ، ورأيته منصوصا للشافعىّ فى « الأمّ » .

﴿ ومن غرائب أبى سعد ﴾

• دعـواه أن القياسَ الذى لا يجوز غيره أن الإقرار المطلَق للبالغ لا يُحْكَم به للمُقِرّ[2] ، ولا بد من بيان السبب .

قال : غير أن الناس ألفوا[3] تصحيحه مطلقا من غير بيـان السبب ، وهو خلاف قياس المذهب .

نقله عنه الوالد فى « شرح المنهاج » وردّه عليه ، وقال : بل قياس المذهب خلافه ، ولا شاهد لما ادّعاه ، لا من دليل ولا مذهب .

• وذكر فى كتاب « الإشراف » نقلا عن تعليق البَنْدَنِيجِىّ أن الشافعىّ نَصَّ فى اختلاف العراقيِّين تفريعا على القول بأن الشُّفْعة على الفَوْر ، وأن فيها خِيارَ المجلس ، وأنه لو عفى عنها كان له الخِيارُ ما دام فى المجلس . قال أبو سعد : وهذه غريبة .

وذكر أبو العباس أن العفو لا خيارَ فيه ، ؛ لأنه[4] كالإبراء .

قال أبو سعد : ويَنْقَدِح فى القياس إثباتُ الخِيار فى العفو ، ثم أخذ يوجهه بأن العفو سبب لتقرير ملك المشترى فيعقّب بخيار المجلس كالشراء الذى كان سببا لإيجاب الملك فيه ، وعكسه الإبراء ؛ فإنه إسقاطٌ محض لم يتضمن تقرير ملك فى عين ، فلم يُعَقَّب بخيار المجلس .

ثم قال أبو سعد : أشبعت هذا الفصل بيانا لذهول حُذَّاق الأصحاب عنه .

قلت : ولا بيان بما ذكره ، فإن العفو وإن قرَّر المِلْكَ فليس هو التملُّك ، ولعل الإبراء

---

(١) فى س وحدها : « فرائد » . (٢) فى المطبوعة : « للمقر له » . والمثبت من س ، ز .
(٣) فى المطبوعة ، ز : « ألفوا » وأثبتنا ما فى س .
(٤) فى المطبوعة : « فإنه » وفى ز : « بأنه » والمثبت من س .

أولى بخيار المجلس منه ، أما إن قلنا : تمليك ، فواضح ، وأما إن قلنا إنه إسقاط فلكونه أثّر فى السقوط ، والعفو لم يؤثّر فى الملك شيئاً .

● قال أبو سعد وقد حكى أن أبا عاصم حكى القول القديم أن الاستثناء لا يصح فى الظِّهار : لم أسمع هذا القول من أحد ، ولعل سببه أن المعاصِىَ عند أهل السُّنَّة وإن وقعت بمشيئة الله فليس من الأدب إضافتها إلى مشيئته ، كما أن خَلْق القِرَدة والخنازير من الله ، ولا يَحْسُن فى أدب العبودية إضافتها إلى الله .

ثم قال : ولا يتحقّق هذا الوجه إلا على قول المعتزلة ، حيث قالوا : وقوع المعاصى بمشيئة العبد .

قال أبو سعد : فالأصح أن يقال : وقع تصحيف فى الكتب وإنما هو لا يصح الاستثناء فى الطهارة . بيانه : إذا تطهّر ليصلّىَ صلاة الظهر ولم يتعرض لغيرها بنفى ولا إثبات فالطهارة صحيحة فى حق جميع الصلوات وإن نفى غيرها فأَوْجُه البطلان والصحة بالنسبة إلى جميع الصلوات . ولعل هذا هو القديم أنه [لا][1] يصح الاستثناء فى الطهارة .

والثالث : الاستثناء صحيح ، فتصحّ تلك الصلاة دون غيرها .

قلت : هذا الذى قاله أبو سعد غريب ، والمعروف فى توجيه هذا القول أن الظِّهار إخبار لا إنشاء ، وهو أيضا توجيه ضعيف .

وقد أطال أبو العباس القَرَافى المالِكِىّ فى كتابه « الفُروق »[2] الكلامَ على قول من قال الظِّهار خبر لا إنشاء ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً ﴾[3] .

وسألت أنا الوالد رحمه الله عن ذلك وبحثت فيه ، فكتب ما لخصتهُ أنا فى كتاب « ترشيح التوشيح » فلْيُنْظَرْ فيه .

والرافعىّ ذكر فى الفصل الثانى فى المشيئة من كتاب الطلاق فى أوائله عن بعضهم هذا التوجيهَ ، وسكت عليه لكنه لما تكلّم فى كتاب[4] الظِّهار على قول الغزَّالِىّ

---

(١) سقط من س وحدها . (٢) انظر الفروق ١/ ٣١ . (٣) سورة المجادلة ٢ .

(٤) فى المطبوعة ، ز : « باب » . وأثبتنا ما فى س .

فى «الوجيز»: «إنه إخبار». قال[1] : إنه ممنوع ، والظّاهر تصرُّفٌ مُنْشَأٌ كالطلاق . كذا فى نسخة ، وفى بعض النسخ : والظاهر أنه تصرف مُبْتَدأ كالطلاق .

على أن الغزَّالِىّ غير جازم بكونه خبرا ، بل عنده فيه توقُّف ، ألا تراه قال فى «الوسيط» موضع قوله فى « الوجيز » : «إخبار» : «إن فيه مشابهة[2] الإخبار» وبالجملة[3] القول بأنه إخبار لا ينبو عنه الذهن[4] فى بادى الرأى عند سماعه ، ولولا ذاك التقرير النفيس الذى تلقيناه من الشيخ الإمام [5]رحمه الله[5] لكُنَّا مصمِّمين على إنكار هذا القول ، كيف وقد قال[6] به فَحْلُ هذا المذهب ، وأسنده أبو المعالى الجُوَيْــنِىّ عند حكايته إياه فى كتاب الطلاق . ولست أرى لذكر ما لا أفهمه وجها .

● قال أبو سعيد : لا تصح دعوى الشُّفْعة إلا بأربع شرائط ، دعوى البيع ، وذِكر الشَّركة بالملك الذى به يأخذه[7] وذكر الثمن بقَدْره وصفته والدعاء إلى تسليم الشفعة .

قال : وأما دعوى الاستحقاق فغير مسموعة .

قلت : أما قوله فى دعوى الاستحقاق فقد خالفه الإمام الوالد رحمه الله ، وأشار فى باب الشُّفعة إلى أنها تُسْمَع ، وإن [كان][8] مقتضى كلام الرافعىّ والنووىّ الجزمُ بأنها لا تُسْمَع .

وأما قوله لا تصح دعوى الشفعة إلا بذكر الثمن[9] .

● إذا أوصى لعمرو بمائة ولزيد بمائة وقال لخالد أشركتك معهما ، فله نصف ما لكل واحد منهما فى قول ، وثلثه فى قول . حكى القولين القاضى أبو سعد فى « الإشراف » والقاضى شُريح فى « أدب القضاء » .

---

(١) فى المطبوعة : « على أنه » والمثبت من س ، ز .

(٢) كذا فى المطبوعة . وفى س : « تشابه » وفى ز : « مشابه » .

(٣) كذا فى المطبوعة . وفى س ، ز : « وبالمسألة » .

(٤) فى المطبوعة : « عنه المذهب فى تأدى الآتى عند سماعه » والكلام غير واضح فى ز . وأثبتنا ما فى س . (٥) زيادة من س وحدها . (٦) فى س وحدها : « فيه » .

(٧) فى المطبوعة ، ز : « يأخذ » والمثبت من س . (٨) زيادة من س وحدها .

(٩) بعد هذا فى المطبوعة بياض مقدار ثلاث كلمات . والكلام متصل فى س ، ز .

● إذا قال : أوصيت بثلث مالى لرجل وقد سمَّيْتُه لوصِيَّين[1] بكر وخالد [هما][2] يسميانه . فاختلفا ، وهما عَدْلان ، فَميَّن[3] كلٌّ منهما غير الذى عينه صاحبه وشهدله وهما عدلان ، ففيه قولان أحدهما تبطل الوصية ، لأنه لم يوص لواحد ، والثانى يحلف كلٌّ منهما مع شاهده وهو بينهما .

وتبعه على حكاية القولين فى المسألة القاضى شُرَيْح أيضا ، وقد حــكاهما[4] الرافعىّ فى أواخر باب الوصية عن « شرح أدب القضاء » لأبى عاصم ، والشرح هو كتاب « الإشراف » .

● إذا قال : ضع ثلثى حيث شئت . قال الشافعىّ : لا يضعه فى زوجته ولا فيما لا مصلحة للميت فى وضعه فيه ، ولا فى ورثة الُوصِى ، فإن وضعه فى ورثة الوصى لم يصح الاختيار ، ولا يختار ثانيا ؛ لأنه انعزل ، ويَحْتَمِلُ أنه كوكيل باع بغبن ، فإنه لا يصح ، ثم إذا باع بثمن المثل صَحّ فى أحد الوجهين .

هذا كلام أبى سعد ، والقائل[5] « ويَحْتَمِل » هو أبو عاصم ، كذا بيَّنه القاضى شُرَيْح .

● قال الرافعىّ فى باب الدعوى والبيِّنات : فسر أبو عاصم كلمة « التنصُّر » بما إذا شهدت البيِّنةُ بأن آخر ماتــكلم به : لا إله إلى الله ، عيسى رسول الله .

قال القاضى أبو سعد : وفيه إشكال ظاهر ؛ لأن المسلمين يُثْبِتون نبوة عيسى عليه السلام ، وإثبات نبوته ليس نفياً لنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، لا سيَّما عند منكرى المفهوم فيجب أن يفسَّرَ بما يختص به النَّصارى .

قال ابن الرِّفعة : الذى حكاه فى « الإشراف » عن أبى عاصم : ولو شهدت أن آخر ما نطق

---

(١) فى المطبوعة ، ز : « لوصي » . والمثبت من س .
(٢) زيادة من س وحدها . (٣) فى المطبوعة ، ز : « يعين » . وأثبتنا ما فى س .
(٤) فى س وحدها : « حكاه » . (٥) فى المطبوعة : « القائل » ، والمثبت فى س ، ز .

به : لا إله إلا الله عيسى رسول الله ، وأنه برئ من كل دين [1]سواه ، كان فى معنى ذلك ، فإن كانت الصيغة كما ذكرنا فلا إشكال؛ لأن مَنْ تبرأ من كل دين سواه[1] نصرانى، وإن كانت كما هى موجودة فى الرافعى فلا إشكال فى وجود الإشكال .

قلت : قد يقال : ولو كانت الصيغة كما ذكر ابن الرِّفعة فالإشكال باقٍ، لأن التَّبَرِّى[2] من كان دين سوى الاعتراف بنبوة عيسى عليه السلام لم يبرأ من الإسلام، فإشكال أبى سعد باقٍ .

[فإن][3] قلت: ذِكْر التبرِّى هنا قرينةُ إرادة النصرانية ظاهرا[4] .

قلت: وكذا ذِكْر عيسى، بمفرده خاليا عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن الظاهر أن من يجعل آخر كلامه عيسى، غيرُ معترِف ولا مهتمّ بشأن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فمن ثَمّ قضى بنصرانيته ؛ لأن هذا دليلٌ عليها قاطع ، بل أمارة ظاهرة ، وإن لم يكن فى هذه الصيغة خصوصُ التنصُّر ، بل قد يقال : إنها منافية لخصوص التنصُّر ، فإن خُصوص التنصُّر دعوى ألوهية عيسى لا رسالته ، ففى الحقيقة هو فى قوله إن عيسى رسول الله ، آتٍ بخلاف مُعْتَقَد النصارى ، وإنما القاضى أبو عاصم لعله لاحظ ما أشرنا إليه من أن ذِكْر عيسى فى آخر كلمة نطق بها دليلٌ [على][5] اهتمامه به ، فإن الإنسان لا يهتمّ فى ذلك الوقت إلا بما هو مَطْمَحُ مُعْتَقَده ومنتهى نظره ، ولو أن عند هذا من نبيِّنا صلى الله عليه وسلم ما عند المسلمين لَمَا عَدَل عن ذِكْره ، وذَكَر ما ذَكَره .

فإن قلت : غايته السكوت عن ذكر نبينا صلى الله عليه وسلم .

قلت : [بل][6] هو بذِكْر[7] ما يشبه المنافاة غير ساكت ، فلْيُتأمَّل ما أبديته ، فلعله مُراد أبى عاصم ، وإلا فلا وجه لكلامه بالكلية ، والرجل أجلُّ قدْرا من أن يخفَى عليه هذا القَدْرُ .

---

(١) سقط من س وحدها . (٢) كذا فى الأصول . ولعل صوابها : « المتبرى » .
(٣) فى المطبوعة : « ظاهرة » . والمثبت من س ، ز .
(٤) تكملة لازمة من س وحدها . (٥) سقط من س وحدها . (٦) زيادة من س وحدها.
(٧) فى المطبوعة : « ذكر » . وأثبتنا ما فى س ، ز .

● ورجح القاضي أبو سعد [القول][(١)] بأن الإقرار للوارث غيرُ صحيح ، وقال[(٢)] : أنا أفتِى به . والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)] .

[آخر الطبقة الرابعة]

(١) ساقط من المطبوعة . وهو من س ، ز . (٢) فى س وحدها : « كما » .

(٣) زاد فى الطبقات الوسطى من مسائل أبى سعد . قال :

● «وقول الرافعيّ والنوويّ فى الغَصْب فيما إذا كانت الأجرة فى مدّة الغصب متفاوتة ، فبم يُعتبر ؟ فيه ثلاثة أوجه ، حكاها القاضي أبو سعد بن أبى يوسف ، إلى آخر كلامهما . فيه نظر . ●

فإن الذى فى « الإشراف » للقاضي أبى سعد، بعد مُضِيّ نحو كُرّاس من أوله، أن المسألة ليست منقولة ، وأن الثلاثة المنقولة إنما هى أقسام وجهات لما قد يُتَخَيَّل الذَّهابُ إليه فى المسألة ، وأن الأول لا يمكن القول به ، وأن الثانى هو القياس ، والثالث يمكن القول به .

وقد حكيت لفظ « الإشراف » فى الطبقات الكبرى ، وتركت حكايته هنا ، مخافة التطويل ، فلينظره مِن ثَمّ من أراده » .

الفهـــــارس

١ ـ فهرس التراجم

٢ ـ « الأعلام

٣ ـ « القبائل والأمم والفرق

٤ ـ « الأماكن والبلدان والمياه

٥ ـ « الأيام والوقائع والحروب

٦ ـ « الكتب

٧ ـ « الآيات القرآنية

٨ ـ « الأحاديث النبوية

٩ ـ « الأمثال

١٠ ـ « القوافى وأنصاف الأبيات

١١ ـ « مسائل العلوم والفنون

١٢ ـ « مراجع التحقيق

(١)

فهرس التراجم

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٤١٨	شَبِيب بن عثمان بن صالح ، الفقيه أبو المعالى الرَّحْبِىّ	٧ ـ ١٠
٤١٩	شعبان بن الحاج المؤذِّن ، أبو الفضل	١٠، ١١
٤٢٠	شَهْفُور بن طاهر بن محمد الإسْفَرايِنىّ ، أبو المُظَفَّر	١١
٤٢١	طاهر بن أحمد بن علي بن محمود المحمودى القاينىّ	١١، ١٢
٤٢٢	طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ، أبو الطيِّب الطَّبَرِىّ	١٢ـ٥٠
	مناظرة جرت فى بغداد فى جامع المنصور بين القاضى أبى الطيب وأبى الحسن الطالْقانِىّ من أئمة الحنفية	٢٤
	مناظرة أخرى بين أبى الحسن القُدُورِىّ من الحنفية والقاضى أبى الطيِّب الطَّبَرِىّ	٣٦
	ومن الغرائب والفوائد عن القاضى أبى الطَّيِّب	٤٦
٤٢٣	طاهر بن عبد الله الإيلاقِىّ	٥٠
	طاهر بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم ، أبو عبد الله البغدادى	٥١، ٥٢
٤٢٤	ظَفَر بن مُظَفَّر بن عبد الله بن كتنه ، أبو الحسن الحلبى الناصرىّ	٥٢
٤٢٥	العباس بن محمد بن علي بن أبى طاهر ، أبو محمد العباسى	٥٢
٤٢٦	عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، القَفَّال الصغير المَرْوَزِىّ	٥٣ـ٦٢
	ومن الرواية عن الشيخ القفَّال	٥٦
	وهذه نُخَب وفوائد ومسائل عن الشيخ القَفَّال	٥٧
٤٢٧	عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله ، أبو حكيم الخَبْرِىّ	٦٢، ٦٣
	عبد الله بن جعفر بن عبد الله ، أبو منصور الجِيلِىّ	٦٣
٤٢٨	عبد الله بن طاهر بن محمد بن شَهْفُور، أبو القاسم التَّميمىّ	٦٣، ٦٤
٤٢٩	عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسين ، أبو عبد الرحمن النِّيهىّ	٦٤
٤٣٠	عبد الله بن العباس بن أبى يحيى بن أبى منصور بن عَبْدُوس	٦٥

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٤٣١	عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان ، الشيخ أبو الفضل	٦٥ ـ ٦٨
	ومن الفوائد عنه	٦٦
٤٣٢	عبد الله بن عبد الكريم بن هَوازِن ، أبو سعد القُشَيْرِىّ	٦٨ ، ٦٩
٤٣٣	عبد الله بن على بن إسحاق ، أخو الوزير نظام الملك ، أبو القاسم	٧٠
٤٣٤	عبد الله بن على بن عوف ، أبو محمد السِّنِّىّ	٧٠ ، ٧١
٤٣٥	عبد الله بن على بن محمد بن على ، أبو القاسم البَحَّانى القاضى	٧١
٤٣٦	عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن أَسَد بن إدريس الرازِىّ أبو القاسم	٧١
٤٣٧	عبد الله بن محمد بن سالم	٧١ ، ٧٢
٤٣٨	عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو محمد الأصفهانىّ المعروف بابن اللَّبَّان	٧٢ ، ٧٣
٤٣٩	عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف ، الشيخ أبو محمد الجُوَيْنِىّ	٧٣ ـ ٩٤
	ذكر البحث عن حال المصنَّف الذى كان الشيخ أبو محمد قد بدأ فيه	٧٦
	ذكر صورة الرسالة التى أرسلها إليه الحافظ البَيْهقِىّ	٧٧
	ومن الفوائد والغرائب والمسائل عنه	٩٠
٤٤٠	عبد الله بن يوسف ، القاضى أبو محمد الجُرْجانىّ	٩٤ ، ٩٥
٤٤١	عبد الله بن أبى نصر بن أبى على ، أبو بكر الطِّرازىّ	٩٥
٤٤٢	عبد الباقى بن يوسف بن على بن صالح ، أبو تُراب المَراغِىّ	٩٦
٤٤٣	عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، القاضى أبو الحسن الهمذانى	٩٧ ، ٩٨
	ومن ظريف ما يُحْكَى	٩٨
٤٤٤	عبد الجبار بن أحمد بن يوسف الرازى ، أبو القاسم الزاهد	٩٨
٤٤٥	عبد الجبار بن على بن محمد بن حَسْكان ، أبو القاسم الإسْفَرايني الإسكاف	٩٩ ، ١٠٠
٤٤٦	عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الله ، المروزى ، القاضى أبو المظفر	١٠٠
٤٤٧	عبد الرحمن بن أحمد بن عَلَّك ، أبو طاهر السَّاوِىّ	١٠١
٤٤٨	عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، السَّرْخَسِىّ ، أبو الفرج الزَّاز	١٠١ ـ ١٠٤

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٤٤٩	عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، الفقيه الرئيس ، أبو محمد الشِّيرَنَخْشِيرِىّ	١٠٤، ١٠٥
٤٥٠	عبد الرحمن بن الحسين الغَنْدَجانىّ ، أبو أحمد	١٠٥
٤٥١	عبد الرحمن بن عبد الله بن على ، أبو بكر بن أبى محمد بن حَمْشاد	١٠٥
٤٥٢	عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازِن ، أبو منصور القُشَيْرِىّ	١٠٥، ١٠٦
٤٥٣	عبد الرحمن بن مأمون بن على ، الشيخ أبو سعد بن أبى سعيد المُتَوَلِّى	١٠٦ـ١٠٨
	ومن الفوائد عن أبى سعد رحمه الله	١٠٧
٤٥٤	عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن حبيب بن الليث ، أبو زيد القاضى	١٠٩
٤٥٥	عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فُوران الفُورانى ، أبو القاسم المَرْوَزِىّ	١٠٩ـ١١٥
	ومن المسائل والفوائد والغرائب عن الفُورانِى	١١٠
	شرح حال الإبانة	١١٢
	فرع من باب الشهادة على الشهادة	١١٣
٤٥٦	عبد الرحمن بن محمد بن ثابت ، أبو القاسم الثَّابِتى الخَرَقِىّ	١١٥
٤٥٧	عبد الرحمن بن محمد بن الحسن ، أبو محمد الفارسى الدُّوغِىّ	١١٥
٤٥٨	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن على، الواعظ أبو سعيد العارض	١١٦
٤٥٩	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدان ، أبو القاسم القرشى النيسابُورِىّ السَّرّاج	١١٦
٤٦٠	عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن سَوْرة النيسابورىّ ، أبو سعد	١١٧
٤٦١	عبد الرحمن بن محمد بن المظفَّر ، أبو الحسن الداوُودِىّ البُوسَنْجِىّ	١١٧ـ١٢٠
٤٦٢	عبد السلام بن إسحاق بن المهتدى الحامِدىّ الآفُرانِىّ ، أبو تمام	١٢٠
٤٦٣	عبد السلام بن محمد بن يوسف بن بُنْدار ، أبو يوسف القَزْوِينى	١٢١، ١٢٢
٤٦٤	عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد ، أبو نصر بن الصَّبَّاغ	١٢٢ـ١٣٤
	ومن الرواية عنه	١٢٤
	ومن الفوائد والمسائل عن أبى نصر رحمه الله	١٢٦
٤٦٥	عبد الغفار بن عبيد الله بن محمد بن زِيرك ، أبو سعد التَّميمىّ	١٣٤، ١٣٥

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٤٦٦	عبد الغنى بن نازل بن يحيى بن الحسن الألواحى ، أبو محمد المصرى	١٣٥، ١٣٦
٤٦٧	عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمىّ ، الأستاذ أبو منصور البغدادى	١٣٦ــ١٤٩
	ومن الرواية عنه	١٤٠
	ومن الفوائد عنه	١٤٣
٤٦٨	عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الشيخ أبو بكر الجرجانى	١٤٩، ١٥٠
٤٦٩	عبد الكريم بن أحمد بن الحسن الطّبرىّ ، أبو عبد الله الشالوسىّ	١٥٠، ١٥١
٤٧٠	عبد الكريم بن أحمد بن طاهر ، القاضى أبو سعد الطّبَرىّ الوَزّان	١٥١، ١٥٢
٤٧١	عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان ، أبو مَعْشَر الطّبَرِىّ	١٥٢، ١٥٣
٤٧٢	عبد الكريم بن هَوازِن بن عبد الملك ، أبو القاسم القُشَيْرِىّ	١٥٣ــ١٦٢
	ومن رشيق كلامه ومليح شعره وجليل الفوائد عنه	١٦٠
٤٧٣	عبد الكريم بن يونس بن محمد بن منصور ، أبو الفضل الأزْجاهِىّ	١٦٢
٤٧٤	عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد، أبو الفضل الهَمَذانىّ الفرَضِىّ المَقْدِسىّ	١٦٢ــ١٦٤
٤٧٥	عبد الملك بن عبد الله بن محمود بن صُهَيْب بن مِسْكين، أبو الحسن المصرى الفقيه	١٦٤
٤٧٦	عبد الملك بن عبدالله بن يوسف، إمام الحرمين أبو المعالى الجُوَيْنىّ	١٦٥ــ٢٢٢
	شرح حال ابتداء الإمام	١٦٨
	ذكر شىء من ثناء أهل عصره عليه	١٧٢
	ذكر كلام عبد الغافر الفارسىّ فيه ، وهو آتٍ بغالب الترجمة	١٧٤
	ذكر زيادات أخر فى ترجمة إمام الحرمين، جمعناها من متفرقات الكتب	١٨٤
	ذكر ما وقع من التخبيط فى كلام شيخنا الذهبى والتحامل على هذا الإمام العظيم	١٨٧
	شرح حال مسألة الاسترسال التى وقعت فى كتاب البرهان	١٩٢
	ذكر بقايا من ترجمة إمام الحرمين ، رضى الله تعالى عنه	٢٠٧
	مناظرتان اتفقتا بمدينة نيسابور بين إمام الحرمين والشيخ أبى إسحاق الشيرازى	٢٠٩

رقم الترجمة		رقم الصفحة
	المناظرة الثانية	٢١٤
	ومن الفوائد والمسائل والغرائب عن إمام الحرمين رحمه الله تعالى	٢١٨
٤٧٧	عبد الملك بن محمد بن إبراهيم ، أبو سعد بن أبي عثمان الخَرْكُوشِيّ	٢٢٢، ٢٢٣
٤٧٨	عبد الواحد بن أحمد بن الحسين ، أبو سعد الدَّسْكَرِيّ	٢٢٤
٤٧٩	عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد البُوشَنْجِيّ	٢٢٥
٤٨٠	عبد الواحد بن عبد الكريم بن هَوازِن ، أبو سعيد القُشَيْرِيّ	٢٢٥ـ٢٢٨
	ومن الفوائد والشِّعر عنه	٢٢٧
٤٨١	عبد الواحد بن محمد بن عثمان بن إبراهيم ، القاضي أبو القاسم بن أبي عمرو البَجَلِيّ	٢٢٨، ٢٢٩
٤٨٢	عبد الوهاب بن عليّ بن داوريد ، أبو حنيفة الفارمي المُلْحَمِيّ	٢٢٩
٤٨٣	عبد الوهاب بن محمد بن عبد الواحد ، أبو الفرج الفامي الشِّيرازيّ	٢٢٩، ٢٣٠
٤٨٤	عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رامين البغدادي، الشيخ أبو أحمد	٢٣٠
٤٨٥	عبد الوهاب بن منصور بن أحمد ، أبو الحسن ، ابن المشتري الأهوازيّ	٢٣٠
٤٨٦	عبيد الله بن أحمد بن عبد الأعلى ، أبو القاسم الرَّقِّيّ ، ابن الحَرَّانِيّ	٢٣١
٤٨٧	عبيد الله بن أحمد بن عثمان بن الفرج الأزهري ، أبو القاسم	٢٣٢
٤٨٨	عبيد الله بن سلامة بن عبيد الله ، أبو محمد الكَرْخِيّ ، ابن الرُّطَبِيّ	٢٣٢، ٢٣٣
٤٨٩	عبيد الله بن عمر بن علي بن محمد بن إسماعيل المقرى ، ابن البَقَّال	٢٣٣
٤٩٠	عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد، أبو أحمد بن أبي مسلم الفَرَضِيّ المقرى البغدادي	٢٣٣، ٢٣٤
٤٩١	عزيزي بن عبد الملك بن منصور، أبو المعالي شَيْذَلَة	٢٣٥ـ٢٣٧
	ومن الرواية والفوائد عنه	٢٣٦
٤٩٢	علي بن أحمد بن الحسن بن محمد بن نعيم ، أبو الحسن البصري الأشعري النُّعَيميّ	٢٣٧ـ٢٣٩
٤٩٣	علي بن أحمد بن علي بن عبد الله الطبري الرُّويانيّ	٢٣٩

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٤٩٤	على بن أحمد بن محمد بن الحسن الحاكم ، أبو الحسن الإستراباذىّ	٢٣٩، ٢٤٠
٤٩٥	على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى النَّيسابُورِىّ ، أبو الحسن	٢٤٠ـ٢٤٣
٤٩٦	على بن أحمد بن محمد الدَّبِيلِىّ	٢٤٣ـ٢٤٦
٤٩٧	على بن أحمد السُّهَيْلِى ، أبو الحسن الإسْفَرايِنىّ	٢٤٦
٤٩٨	على بن أحمد النَّسَوِىّ القاضى، أبو الحسن	٢٤٦، ٢٤٧
٤٩٩	على بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر ، أبو القاسم بن المُسْلِمة	٢٤٧ـ٢٥٣
	شرح حال مقتل هذا الوزير	٢٤٨
٥٠٠	على بن الحسن بن الحسين بن محمد ، القاضى أبو الحسن الخِلَعِىّ	٢٥٣ـ٢٥٥
٥٠١	على بن الحسن بن على ، أبو الحسن الميانَجِىّ	٢٥٥، ٢٥٦
٥٠٢	على بن الحسن بن على بن أبى الطَّيِّب ، أبو الحسن الباخَرْزِىّ الأديب	٢٥٦، ٢٥٧
٥٠٣	على بن سعيد بن عبد الرحمن بن مُحْرِز ، أبو الحسن العَبْدَرِىّ	٢٥٧، ٢٥٨
٥٠٤	على بن سعيد الإصْطَخْرِىّ البغدادى ، القاضى أبو الحسن المتكلم	٢٥٨
٥٠٥	على بن سهل بن العباس بن سهل ، أبو الحسن المفسِّر	٢٥٨، ٢٥٩
٥٠٦	على بن عمر بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن البَرْمَكِىّ	٢٥٩
٥٠٧	على بن عمر بن محمد بن الحسن الحَرْبِىّ ، أبو الحسن بن القَزْوِينىّ	٢٦٠ـ٢٦٦
	ومن الفوائد عنه	٢٦٥
٥٠٨	على بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المَحَامِلِىّ ، أبو القاسم	٢٦٦
٥٠٩	على بن محمد بن إسماعيل العِراقىّ	٢٦٧
٥١٠	على بن محمد بن حبيب الإمام الماوَرْدِىّ	٢٦٧ـ٢٨٥
	ذكر البحث عمّا رُمِى به الماوردىّ من الاعتزال	٢٧٠
	ومن الرواية عن الماوردىّ	٢٧٢
	ومن الفوائد عن الماوَرْدِىّ	٢٧٣
	ومن المسائل والفوائد عنه	٢٧٤
	مسألة المرتدّ يعود إلى الإسلام . . .	٢٨٣

رقم الترجمة		رقم الصفحة
	مسألة الوصيّة لسيّد الناس ولأعلمهم	٢٨٥
	مسألة الجهر فى قنوت الصبح	٢٨٥
٥١١	على بن محمد بن العباس ، أبو حيان التوحيدىّ	٢٨٦ـ٢٨٩
	ومن غرائب الفوائد عن أبى حَيَّان	٢٨٨
٥١٢	على بن محمد بن على بن أحمد بن أبى العلاء ، أبو القاسم الدمشقىّ المِصِّيصِىّ	٢٩٠، ٢٩١
٥١٣	على بن محمد بن على بن المزوّج ، أبو الحسين الشِّيرازىّ	٢٩١
٥١٤	على بن محمد بن على القاضى ، أبو الحسن الطَّبَرِىّ الآمُلِىّ	٢٩١، ٢٩٢
٥١٥	على بن محمد بن محمد بن عبد الله ، أبو القاسم البَيْضاوِىّ	٢٩٢
٥١٦	على بن محمد الجُوَيْنِىّ ، أبو الحسن الفقيه	٢٩٢
٥١٧	على بن محمد ، أبو الحسن الطَّلْحِىّ الكوفىّ	٢٩٢
٥١٨	على بن محمد ، أبو الفتح البُسْتِىّ	٢٩٣ـ٢٩٦
٥١٩	على بن المُظَفَّر بن حمزة بن زيد ، أبو القاسم بن أبى يعلى الدَّبُوسِىّ	٢٩٦ـ٢٩٨
٥٢٠	على بن يوسف بن عبد الله بن يوسف ، أبو الحسن ، عم إمام الحرمين	٢٩٨، ٢٩٩
٥٢١	عمر بن إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم ، أبو طالب الزُّهْرِىّ المعروف بابن جَمَاعة	٢٩٩، ٣٠٠
٥٢٢	عمر بن أحمد بن إبراهيم ، أبو حازم العَبْدَوِىّ الأعرج النَّيسابورى	٣٠٠، ٣٠١
٥٢٣	عمر بن عبد العزيز بن أحمد ، أبو طاهر الفاشانى المَرْوَزِىّ	٣٠١
٥٢٤	عمر بن عبد الملك بن عمر ، أبو القاسم الزاهد الرزّاز	٣٠٢
٥٢٥	عمر بن على بن أحمد ، أبو حَفْص الزَّنْجانِىّ	٣٠٢
٥٢٦	عمر بن محمد بن الحسين ، أبو المعالى	٣٠٣
٥٢٧	غانم بن عبد الواحد بن عبد الرحيم ، أبو سكر الأصبهانى	٣٠٣
٥٢٨	الفضل بن أحمد بن محمد بن يوسف البصرى	٣٠٣، ٣٠٤
٥٢٩	الفضل بن محمد بن على ، أبو على الفارَمَذِىّ الزاهد	٣٠٤ـ٣٠٦
٥٣٠	فضل الله بن أحمد بن محمد المِيهَنِىّ	٣٠٦ـ٣٠٨

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٥٣١	الفُضَيل بن يحيى بن الفُضَيل ، أبو عاصم الفُضَيلى الهروىّ	٣٠٩، ٣١٠
٥٣٢	القاسم بن جعفر بن عبد الواحد ، أبو عمر الهاشمى البصرىّ	٣١٠، ٣١١
٥٣٣	المبارك بن محمد بن عبيد الله ، أبو الحسين بن السَّوادِى الواسطى	٣١١، ٣١٢
٥٣٤	الحسن بن عيسى بن شهفيروز ، أبو طالب البغدادىّ	٣١٢
٥٣٥	محمود بن الحسن بن محمد ، أبو حاتم القزوينى	٣١٢_٣١٤
٥٣٦	محمود بن سُبُكْتِكين ، أبو القاسم سيف الدولة	٣١٤_٣٢٧
٥٣٧	محمود بن القاسم بن القاضى أبى منصور . . . أبو عامر الأزْدِى الهروى	٣٢٧، ٣٢٨
٥٣٨	المَرْزُبان بن خسرفيروز ، أبو الغنائم الوزير ، تاج الملك	٣٢٩
٥٣٩	مُسَدَّد بن محمد بن عَلَّكان	٣٣٠
٥٤٠	مظفر بن عبد الملك بن عبد الله الجوينى ، أبو القاسم بن إمام الحرمين	٣٣٠
٥٤١	معمر بن أحمد بن محمد ، أبو منصور اللنبانى الأصبهانى	٣٣١
٥٤٢	الفضل بن أبى سعد إسماعيل الإسماعيلى ، أبو معمر الجرجانى	٣٣١، ٣٣٢
٥٤٣	مكى بن عبد السلام بن الحسين ، أبو القاسم الرُّمَيلى الحافظ	٣٣٢، ٣٣٣
٥٤٤	منصور بن عمر بن على البغدادى ، أبو القاسم الكَرْخى	٣٣٤
٥٤٥	منصور بن محمد بن عبد الجبار ، أبو المُظَفَّر بن السَّمْعانى	٣٣٥_٣٤٦
	شرح ابتداء حاله وانتهاء حَدِّه فى اشتغاله	٣٣٦، ٣٣٧
	ذكر ابتداء ذلك وما كان من مقدمات هذه النتيجة التى تمَّت هنالك	٣٣٨_٣٤١
	ومن ثناء الأئمة على الشيخ أبى المُظَفَّر	٣٤٢_٣٤٥
	ومن المسائل والفوائد عن أبى المُظَفَّر ومُسْتَحْسَن كلامه	٣٤٥، ٣٤٦
٥٤٦	منصور بن القاضى أبى منصور محمد الأَزْدِى الهروى أبو أحمد	٣٤٦، ٣٤٧
٥٤٧	مهدى بن على الإسفراينى ، القاضى أبو عبد الله	٣٤٨، ٣٤٩
٥٤٨	ميمون بن سَهْل على الواسطى ، أبو نجيب	٣٤٩
٥٤٩	ناصر بن أحمد بن محمد بن العباس ، أبو نصر الطُّوسِىّ	٣٤٩
٥٥٠	ناصر بن إسماعيل ، القاضى أبو علىّ الحاكم النَّوْقانِىّ	٣٥٠

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٥٥١	ناصر بن الحسين بن محمد . . . الشريف العُمَرِىّ ، أبو الفتح القرشى المَرْوَزِى	٣٥٠، ٣٥١
٥٥٢	نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى ، أبو الفتح، ابن أبى حافظ	٣٥١_٣٥٣
٥٥٣	نصر بن بشر بن على العراق ، أبو القاسم	٣٥٤
٥٥٤	نصر بن ناصر بن الحسين العُمَرِىّ ، أبو المُظَفَّر	٣٥٤
٥٥٥	هبة الله بن القاضى أبى عمر محمد البَسْطَامِىّ ، أبو محمد	٣٥٤، ٣٥٥
٥٥٦	هَيَّاج بن عُبَيد بن الحسين الحِطِّينى، أبو محمد	٣٥٥، ٣٥٦
٥٥٧	الهَيْثَم بن أحمد بن محمد بن مسلمة ، أبو الفرج القُرَشِىّ	٣٥٦
٥٥٨	يحيى بن على بن الطَّيِّب العِجْلِىّ ، أبو طالب الدَّسْكَرِىّ الصُّوفى	٣٥٧
٥٥٩	يحيى بن على بن محمد الحَمْدُونِىّ الكُشْمَيْهَنِىّ ، أبو القاسم	٣٥٧، ٣٥٨
٥٦٠	يعقوب بن سليمان بن داود ، أبو يوسف الإسفراينى	٣٥٩
٥٦١	يوسف بن أحمد بن كَجّ ، أبوالقاسم الدِّينَوَرِىّ	٣٥٩_٣٦١
	ومن المسائل والفوائد عنه	٣٦٠
٥٦٢	يوسف بن الحسن بن محمد التَفَكُّرِىّ الزَّنْجانِىّ ، أبو القاسم	٣٦١
٥٦٣	يوسف بن محمد ، الشيخ أبو يعقوب الأَبِيوَرْدِىّ	٣٦٢، ٣٦٣
	ومن الفوائد عنه	٣٦٣
٥٦٤	أبو الحسن العَبَّادى ، ولد الشيخ أبى عاصم	٣٦٤، ٣٦٥
٥٦٥	أبو سعد بن أحمد بن أبى يوسف الهَرَوِىّ	٣٦٥_٣٧١

(٢)

فهرس الأعلام

(حرف الألف)

الآبَنُوسِىّ = أحمد بن عبد الله
الآفْرانىّ = عبد السلام بن إسحاق بن المهتدى
الآمُلِىّ = على بن محمد بن على الطَّبرِىّ
إبراهيم (عليه السلام) ٧٥ ، ١٨٤ ، ٣١٤
إبراهيم بن أحمد المَرْوَزِىّ (أبو إسحاق) ٧ ، ٨ ، ٤٦
إبراهيم بن إسحاق الحَرْبىّ ١٢١
أبو إبراهيم = إسماعيل بن إبرهيم الواعظ
أبو إبراهيم = إسماعيل بن يحيى المُزَنِىّ
إبراهيم بن الحسين ٢٢٣
إبراهيم بن خالد (أبو ثَوْر) ١٢٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧
إبراهيم بن سعيد الحبّال ٢٥٣
إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمىّ (أبو إسحاق) ٣١٣
إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البَصْرِىّ (أبو مسلم) ٢٣٦
إبراهيم بن على الذُّهْلِىّ ١٤١
إبراهيم بن على الشِّيرازى الفِيرُوزابادِىّ (أبو إسحاق) ١٣ ، ١٥ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ـ ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ .
إبراهيم بن عمر بن أحمد البَرْمَكِىّ الفقيه (أبو إسحاق) ١٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٩ ، ٣٥٥
أبو إبراهيم الفقيه الضرير ٢٢٥
إبراهيم بن محمد بن أحمد النَّصْراباذِىّ (أبو القاسم) ١٥٧

إبراهيم بن محمد الإسْفَرايِنىّ (أبو إسحاق) ٥٠، ٩٨، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ٣٥٥

إبراهيم بن محمد الحَنَّائى (أبو القاسم) ٣٣٣

إبراهيم بن محمد الشافعىّ ١٤٨

إبراهيم المَرُّوذِىّ ٦٤، ٣٣٦، ٣٥٨

إبراهيم بن يزيد النَّخَعِىّ ٦٠، ٧٩

إبراهيم يَنَّال (أخو السلطان طُغْرُلْبَك) ٢٤٩

الإِبَرِيَّة = شُهْدة بنت أحمد بن الفرج

أبيض بن محمد الفِهْرِىّ ١٦٤

الأَبِيوَرْدِىّ = أحمد بن على (أبو سهل)

أبو محمد

محمد بن أحمد (أبو المُظَفَّر)

أبو نصر

يوسف بن محمد (أبو يعقوب)

أُبَىّ بن كعب ٢٤٤

الأَثْرَم = محمد بن أحمد (أبو العباس)

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلى (أبو بكر) ١٥، ١٣٧، ٣٠٠

أحمد بن إبراهيم بن الحسن ، ابن شاذان (أبو بكر) ٢٦٠، ٢٩٩

أحمد بن إبراهيم بن فراس (أبو الحسن) ٧٢

أحمد بن إبراهيم النَّجّار ٢٤١

أحمد بن أحمد بن القاصّ ٩ ، ١٣ ، ١٤٠

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القَرافى المالكى (أبو العباس) ٣٦٧

أحمد بن إسحاق الصِّبْغِىّ (أبو بكر) ١٠٩

أحمد بن إسحاق بن جعفر (القادر بالله الخليفة) ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٤٦

أحمد بن بِشْر بن عامر المَرْوَرُّوذِىّ القاضى (أبو حامد) ١٤٣، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠

أحمد بن أبي بكر الزُّهْرِىّ (أبو مُصْعَب) ٣١٣
» » جعفر بن مالك القَطِيعىّ (أبو بكر) ٢٣٢، ٢٩٩
» » الحسن الحِيرِىّ (أبو بكر) ٦٨، ١٥٢، ٢٤٠، ٣٥٠
» » الحسن بن سهل الفارسى (أبو بكر) ٧٥، ٧٦
» » الحسن الشِّيرازىّ (أبو نصر) ١٣
» » الحسين البَيْهَقِىّ (أبو بكر) ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٤–٨٧، ١٣٧، ١٩٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٣، ٣٥١
» » الحسين الشَّمَّاع ٣٣٣
» » الحسين الكَسَّار (أبو نصر) ٣٥٩
» » الحسين (المُتَنَبِّى) ٦٣، ٢٤١
» » الحسين بن مِهْران المقرى (أبو بكر) ٧٢
» » حَمْدان (أبو جعفر) ٨٥
» » حَمْدان بن أحمد الأَذْرَعِيّ (شهاب الدين) ٢٢٠
» » حَنْبَل ٨٣، ٨٤، ١٥٢، ٢٧١
» » سلامة بن عبيد الله (ابن الرُّطَبِىّ) ٢٣٢
» » سَلْمان النَّجَّاد (أبو بكر) ٢٢٨، ٢٣٣
» » شعيب بن على النَّسائى ١٤١، ١٦٤، ٣٥٩
» » عبد الجبار ٨٩
» » عبد الجبار الطُّيُورِىّ ١٣
أبو أحمد = عبد الرحمن بن الحسين الغُنْدَجانِىّ
أحمد بن عبد الله بن الآبَنُوسِىّ (أبو محمد) ١٣، ٣٠٠
» » عبد الله بن أحمد الحافظ (أبو نُعَيْم) ١٧١، ٣٠١، ٣٦١
أبو أحمد = عبد الله بن عَدِىّ
أحمد بن عبد الله بن كادش (أبو العِزّ) ١٣، ٢٦٧

أحمد بن عبد الله المَعَرّى (أبو العلاء) ٢٨٨
« « عبد الملك المؤذّن (أبو صالح) ٧٥، ١١٦، ٢٣٥، ٢٥١، ٢٥٩، ٣٠١
أبو أحمد = عبد الوهاب بن محمد بن عمر البغدادى
عبيد الله بن محمد بن أحمد الفرَضِىّ
عبيد الله النَّهْرَدَيْرِىّ ٢٣٨
« « عثمان بن بُويان ٢٣٤
« « على الأَبِيوَرْدِىّ (أبو سهل) ١٠٧، ١١٥، ٢٣٩، ٢٩٧
« « على بن أحمد ، ابن لال (أبو بكر) ١٣٤
« « على بن أسد الكُوجىّ ٣٣٨
« « على بن بَدْران الحلوانى (أبو بكر) ٢٧٢
« « على البَيْهَقِىّ ١٥٦
« « على بن ثابت الخطيب البغدادى (أبو بكر) ١٣، ١٤، ٧٢، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١ـ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٩١، ٢٩٩ـ٣٠١، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٧
أحمد بن على بن الحسين الكُراعىّ (أبو غانم) ٣٣٥
« « على بن خلف الشِّيرازى ٢٢٢
« « على بن أبى عثمان الدّقّاق ٢٣٤
« « على بن محمد النَّصِيبِى القاضى (أبو الحسن) ١٠٠
« « عمر ٦٥
« « عمر بن أحمد البَرْمَكِىّ ٢٥٩
« « عمر الأَرْغِيَانِىّ ٢٤١
« « عمر بن سُرَيج (أبو العباس) ٩١، ١٤٦، ١٤٧، ٢٤٦، ٢٨٢، ٣٠٢
« « فارس بن زكريا ١٦٣
« « القاسم الفرائضى (أبو بكر) ٥١
« « محمد بن إبراهيم الثَّعْلَبِى (أبو إسحاق) ١٥٢، ٢٤٠

أحمد بن محمد بن أحمد البَرْقانى (أبو بكر) ٢٣٨، ٣٥٨
« « محمد بن أحمد الإسفراينى (أبو حامد) ١٤، ٥٤، ٧٢، ١٠٥، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٨٣، ٣٠١، ٣١٢، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٥٩، ٣٦٠
أبو أحمد = محمد بن أحمد بن الحسين الغِطْرِيفى
أحمد بن محمد بن أحمد السَّرَّاج (أبو الحسن) ٣٠٠
« « محمد بن أحمد العَتيقى ٢٣٤
« « محمد بن أحمد القُدُورِىّ الحنفى (أبو الحسين) ٣٦، ٣٩، ٤٤
« « محمد بن إسماعيل الجُرْجِرْدِىّ (أبو بكر) ١٠٣
« « محمد بن إسماعيل النَّيسابورى ١٠٢
« « محمد الأمين ٢٦١
« « محمد بن أيوب ، ابن فُورَك (أبو بكر) ٢٥٢
« « محمد البِرْتى القاضى ٨٩
« « محمد البَجَلِىّ (أبو مسعود) ٢٩٧
« « محمد البُرْدانِىّ (أبو على) ٢٦٠
« « محمد بن بَشّار (أبو بكر) ٢٤١
« « بن محمد السِّمْنانى (أبو جعفر) ٣٠١، ٣٠٢
« « محمد بن الحاج الإشْبِيلى (أبو العباس) ٢٥٣
« « محمد الخَنْدَقِىّ ٩٤
« « محمد الرازى ٢٤٣
« « محمد (ابن الرِّفْعة) ٤٦، ١١١ـ١١٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠
« « محمد بن سلامة الطَّحاوِىّ (أبو جعفر) ١٤٦، ١٤٩
« « محمد السِّلَفِىّ (أبو طاهر) ١٤٩، ٣٣١
« « محمد بن شاكر الطَّرَسُوسِىّ (أبو سعد) ٢٦٠
« « محمد الصَّيْرَفِىّ (أبو منصور) ٢٦٠

أحمد بن محمد بن العباس الأسفاطى ٢٣٨
» » محمد بن عبد الله الطَّلَمَنْكِىّ المقرئ (أبو عُمر) ٧١
» » محمد بن عبدوس الطرائفى ١١٦
» » محمد (ابن العفريس) ٣٥١
» » محمد بن عمر الخَفَّاف (أبو الحسين) ١٥٣ ، ٣٠٣
» » محمد الغزالى الكبير (أبو حامد) ٣٠٥
» » محمد بن الفضل الحافظ (أبو العلاء) ١٨٦
» » محمد بن القاسم الرُّوذْبارِىّ (أبو على) ٨٤ ، ٩٠
» » محمد المالينى (أبو سعد) ٢٥٣ ، ٣٥٨
» » محمد بن محمد = عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن سَوْرة
» » محمد بن محمد بن عبد الواحد القاضى، ابن الصَّبَّاغ (أبو منصور) ٨، ١٢٧ـ١٢٩، ١٦٣
» » محمد بن ملوك (أبو المواهب) ١٣
» » محمد الهِرَجانى (أبو نعيم) ١٥٣
» » محمد بن النَّقُور (أبو الحسين) ١٠١ ، ٢٩١
» » محمد بن يوسف العروضى (أبو الفضل) ٢٤٠
» » منصور الرَّمادِىّ ٣١٠
أبو أحمد = منصور بن محمد بن محمد الأزدى
أحمد بن منصور المغربى النيسابورى ١٠١
» » موسى بن يونس ٢١٩
» » يحيى بن إسحاق بن الراوَنْدِىّ ٢٨٨
الإخْمِيمِىّ = عبد الوهاب بن عبد الرحمن المصرى
أبو إدريس = عائذ بن عبد الله الخَوْلانىّ
الأديب = أبو الحسن القَيْرَوانِىّ
على بن الحسن بن على الباخَرْزِىّ
الأَذْرَعِىّ = أحمد بن حمدان بن محمد (شهاب الدين)

أرسلان الحاجب ٣١٨
أرسلان بن عبد الله البَساسِيرِىّ التركى (أبو الحارث) ٢٤٨ ـ ٢٥٣
الأَرْغِيانِىّ = أحمد بن عمر
المُسَيّب بن محمد
الأَزْجاهِىّ = عبد الكريم بن يونس بن محمد
الأَزَجى = عبد العزيز بن على بن أحمد
الأَزْدِى = عبد الغنى بن سعيد (أبو محمد)
محمد بن محمد بن عبد الله القاضى (أبو منصور)
محمد بن المُعَلَّى
محمود بن القاسم بن القاضى أبى منصور المُهَلَّبى
منصور بن محمد بن محمد الهروى
الأزرق = يوسف بن البهلول
أزهر بن سعد السَّمّان ٦٠
الأزهرى = عبد الملك بن الحسن (أبو نُعَيم)
عبيد الله بن أحمد بن عثمان
محمد بن أحمد (أبو منصور)
الأستاذ = عبد القاهر بن طاهر البغدادى (أبومنصور)
الإستراباذى = على بن أحمد بن محمد
محمد بن إسماعيل (أبو حاجب)
الإستراباذى الصغير = عبد الملك بن محمد
أبو إسحاق = إبراهيم بن أحمد المَرْوَزِى
إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزارى ، برهان الدين ، ابن الفركاح
إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمى
إبراهيم بن على الفِيرُوزابادى الشيرازى
إبراهيم بن عمر بن أحمد البَرْمَكِى
إبراهيم بن محمد الإسفرايني

أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعلبي
إسحاق بن أبى إسحاق القَرَّاب ١٠٤
أبو إسحاق = على بن أحمد بن محمد الدَّبيلى
ابن إسحاق = محمد بن إسحاق بن يَسار
إسحاق بن مِرار الشَّيْبانى (أبو عمرو) ٢٧١
إسحاق (مولى زائدة) ٨٠
الأَسَداباذى = الزبير بن عبد الواحد
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار
أسعد بن زِياد المالينى (أبو المحاسن) ١١٨
أسعد بن مسعود بن على العَيْنى ١٤٣
أبو الأسعد = هبة الرحمن بن عبد الواحد القُشَيْرى
الأسفاطى = أحمد بن محمد بن العباس
الإسفراينى = إبراهيم بن محمد
أحمد بن محمد بن أحمد (أبو حامد)
بشر بن أحمد
شَهْفُور بن طاهر بن محمد
عبد الجبار بن على بن محمد
عبد القاهر بن طاهر التَّميمى
عبد الملك بن الحسن
على بن أحمد السُّهَيْلى
محمد بن على
مهدى بن على القاضى
يعقوب بن سليمان بن داود
الإسكاف = عبد الجبار بن على بن محمد (أبو القاسم)
إسماعيل بن إبراهيم الواعظ (أبو إبراهيم) ٢٤١

إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (أبو سعد) ١٣، ١٥
إسماعيل بن أحمد الرُّوياني ٢٧٩
إسماعيل بن أحمد أبي صالح المُؤَذِّن (أبو سعد) ١١٠، ١٧١، ٢٢٥
إسماعيل بن أحمد بن عمر السَّمَرْقندي (أبو القاسم) ١٠٦، ١٢٣، ٢٥٨، ٣٠٢، ٣٣٣
إسماعيل بن أحمد النوكاني الطُّرَيْثِيثي ٧٥
إسماعيل بن الحسن بن هشام الصَّرْصَري ٢٤٧
إسماعيل بن سُبُكْتكين ٣١٦، ٣١٧
إسماعيل بن عَبَّاد (الصاحب) ١٢٢، ٢٨٧
إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (أبو عثمان) ٧٠، ٧٤، ١٠٧، ١١٥، ١٣٧، ١٧٣، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٥١
إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ٣٥١
أبو إسماعيل = عبد الله بن محمد الأنصاري
إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل البُوشَنْجِي ٢٢٥
إسماعيل بن محمد الصَّفَّار ١٢٥، ٢٥٨
إسماعيل بن محمد بن الصفار التيمي الأصبهاني الحافظ (أبو القاسم) ١٢٥، ٣١٢، ٣٣٦
إسماعيل بن محمد بن الفضل بن السَّمَرْقَنْدي ١٠١
إسماعيل بن نُجَيْد السُّلَمي (أبو عمرو) ١١٧، ١٣٧، ٢٢٢، ٣٠٠، ٣٠٨
إسماعيل بن هبة الله بن باطيش ٢٣٠
إسماعيل بن يحيى المُزَني (أبو إبراهيم) ١٤، ٨٦، ٨٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٨، ٢٧٣، ٢٩٣
الإسماعيلي = أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (أبو بكر)
إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم (أبو سعد)
الفضل بن محمد بن الحسين الجرجاني
محمد بن أحمد بن إبراهيم (أبو نصر)
المُفَضَّل بن إسماعيل بن أحمد الجرجاني
الإشبيلي = أحمد بن محمد بن الحاج

الأشعرى = أبو حفص
عبد الله بن قيس (أبو موسى)
على بن أحمد بن الحسن بن نعيم
على بن إسماعيل (أبو الحسن)
أصبغ ١٣٩
الأصبهانى = إسماعيل بن محمد الصفار
داود بن على
عبد الرحمن بن مَمَّجة
عبد الله بن جعفر بن أحمد
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن
غانم بن عبد الواحد بن عبد الرحيم
محمد بن داود بن على (أبو بكر)
معمر بن أحمد بن محمد اللُّنْبانى
الإصْطَخْرى = الحسن بن أحمد بن يزيد
على بن سعيد البغدادى
الأصمعى = عبد الملك بن قُرَيْب
الأصَمّ = محمد بن يعقوب (أبو العباس)
الأعرج = عبد الرحمن بن هرْمز
عمر بن أحمد بن إبراهيم العَبْدَوِى
الأغَنَم = عمرو بن محمد
الأعمش = سليمان بن مِهْران
ابن الأكفانى = هبة الله بن أحمد
ألب أرسلان (السلطان) ١٥٨ ، ١٧٠ ، ١٧٦
ابن ألبتكين ٣١٦
إلكيا الهَرّاسى = على بن محمد
ابن الأكفانى ٢٥٥

الألواحى = عبد الغنى بن نازل بن يحيى
الألبانى = أبو القاسم
الإمام = عبد الملك بن عبد الله الجوينى
إمام الحرمين = » » » »
ابن إمام الحرمين = مظفَّر بن عبد الملك بن عبد الله الجوينى
الأمين = أحمد بن محمد
أبو أمية = عبد الكريم بن أبى المخارق
الأنبارى = أبو بكر بن الهيثم
أبو الحسن
على بن محمد بن محمد بن الأخضر
محمد بن أحمد بن أبى الصقر
أنس بن مالك ٣١٣
الأنصارى ٦٣
الأنصارى = سعد الخير بن محمد
سلمان بن ناصر
عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبى شريح
عبد الله بن محمد (أبو إسماعيل)
محمد بن عبد الباق
محمود بن الحسن بن محمد القَزْوينى
الأنطاكى = على بن الحسن
الأنماطى = عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد
محمد بن أبى رافع
أنو شروان ٢٤٩ ، ٢٥٠
الأهوازى = الحسن بن على (أبو على)
عبد الوهاب بن منصور بن أحمد
على بن أحمد

الإيادى = عمر بن عبد الرحمن
الإيلاقى = طاهر بن عبد الله
أيوب (عليه السلام) ٨

(حرف الباء)

ابن بابك الشاعر = عبد الصمد بن منصور بن الحسن
الباخَرْزِى = على بن الحسن بن على
ابن باطيش = إسماعيل بن هبة الله
البافى = عبد الله بن محمد الخوارزمى (أبو محمد)
الباقَرْحى = الحسن بن محمد بن إسحاق
الباقلّانى = محمد بن الطَّيِّب (أبو بكر)
ابن باكويه = محمد بن عبد الله الشِّيرازى
البَجَلِى = أحمد بن محمد (أبو مسعود)
جرير بن عبد الله
عبد الواحد بن محمد بن عثمان
البَحّاثى = عبد الله بن على بن محمد بن على
البُحْترى = الوليد بن عُبادة
البحيرى = سعيد بن محمد (أبو عثمان)
البخارى = محمد بن إسماعيل (الإمام)
أبو البَخْتَرى = وهب بن وهب
بدر بن مهاهل ٢٥٢
البراء بن عازب ٢٧٢
البِرْتى = أحمد بن محمد
البُرْدانى = أحمد بن محمد
البَرْدَعى = الحسين بن على
البَرْقانى = أحمد بن محمد بن أحمد (أبو بكر)

أبو البركات = هبة الله بن المبارك بن السَّقَطِىّ
بركياروق (السلطان) ٣٢٩
البرمكى = إبراهيم بن عمر بن أحمد
أحمد بن عمر بن أحمد
على بن عمر بن أحمد
برهان الدين = إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفَزارى ، ابن الفركاح ، أبو إسحاق
البرُوجردى = مظفر (أبو غانم)
بريرة ٨٠ ، ٨١
البزار = عبد الله بن محمد بن أبى غالب
البزاز = عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى
البساسيرى = أرسلان بن عبد الله
البُسْتى = على بن محمد (أبو الفتح)
بُسْر بن عبيد الله الحضْرمى ٥٧
البسطامى = عمر بن محمد بن الحسين (أبو المعالى)
محمد بن الحسين بن محمد (أبو عمر)
هبة الله بن محمد بن الحسين (أبو محمد)
بشر بن أحمد الإسفراينى ٣٠٠
أبو بشر = الفضل بن محمد بن الحسين الجرجانى
مصعب بن عبد الرزاق
ابن بشران = عبد الملك بن محمد بن عبد الله (أبو القاسم)
على بن محمد (أبو الحسين)
محمد بن عبد الملك (أبو بكر)
ابن بشرى ٣٤٩
البصرى = إبراهيم بن عبد الله بن مسلم
بندار بن محمد القاضى

الحسن بن يسار
علي بن أحمد بن الحسن بن نُعَيم
الفضل بن أحمد بن محمد الزهري
القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي
ابن البَطِّي = محمد بن عبد الباقي (أبو الفتح)
البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
جعفر بن محمد بن الفضل
طاهر بن محمد بن عبد الله
عبد القاهر بن طاهر التميمي
عبد الوهاب بن محمد بن عمر
عبيد الله بن محمد بن أحمد
علي بن سعيد الإصطخري
الحسن بن عيسى بن شهفيروز
محمد بن المبارك بن علي
منصور بن عمر بن علي الكرخي
البغوي = الحسين بن مسعود
ابن البَقَّال = عبيد الله بن عمر بن علي
البقَّال = عمر بن عبد الله
أبو بكر = أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي
أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان
أحمد بن إسحاق الصِّبْغي
أحمد بن جعفر بن مالك القَطِيعي
أحمد بن الحسن الحِيري
أحمد بن الحسن بن سهل الفارسي
أحمد بن الحسين البَيْهَقي

أحمد بن الحسين بن مِهران المقرى
أحمد بن سَلْمان النَّجَّاد
أحمد بن على
أحمد بن على بن أحمد ، ابن لال
أحمد بن على بن بدران
أحمد بن على بن ثابت الخطيب
بكر بن أحمد (أبو القاسم) ٣٤٩
أبو بكر = أحمد بن القاسم الفرائضى
أحمد بن محمد بن أحمد البَرْقانى
أحمد بن محمد بن إسماعيل
أحمد بن محمد بن أيوب بن فُورَك
أحمد بن محمد بن بشار
أبو بكر الخراجى ٨٤
أبو بكر بن الرحبى ٢٦٣
أبو بكر الطبرى ١٠
أبو بكر = عبد الرحمن بن عبد الله بن على
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى
عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال الصغير
« « حكيم الداهرى
« « عثمان (الصِّدِّيق)
« « محمد ، ابن أبى شَيْبة
بكر بن عبد الله المُزَنِى ١٢٥
أبو بكر = عبد الله بن أبى نصر بن أبى على

محمد بن أحمد بن سعيد النَّسَوِى

« « أحمد ، ابن عبدوس

« « أحمد المفيد

« « بكر بن داسة

« « بكر الطوسى

« « الحسن بن فُورَك

« « الحسين القزّاز

« « داود بن على الأصبهانى

« « داود بن محمد الصَّيْدَلانى

« « الطيب الباقِلّانى القاضى

« « عبد الباقى الأنصارى

« « عبد الصمد التُّرابى

« « عبدالله بن إبراهيم الشافعى

« « عبد الله الصَّيْرَفى

« « عبد الله بن محمد، ابن العربى

« « عبد الملك بن بشران

« « على بن إسماعيل القفال

« « على بن حامد الشاشى

« « القاسم بن أبى هريرة

بكر بن محمد الروزُوذى ٣٢٧

أبو بكر = محمد بن المظفَّر بن بكران الشامى

محمد بن منصور بن السمعانى

أبو بكر المسعودى[1] ١٠٩

أبو بكر بن المهندس ١٦٤

أبو بكر بن ورنده ٣٣١

---

(١) لعله محمد بن العباس . انظر اللباب ٣/١٣٧ .

أبو بكر بن الهيثم الأنبارى ٢٣٣
البلخى = أبو القاسم
بندار بن محمد البصرى ، القاضى (أبو ليلى) ١٠
البندنيجى = الحسن بن عبد الله
بهاء الدين = عبد الوهاب بن عبد الرحمن المصرى
البوسنجى = عبد الرحمن بن محمد بن المظفر
البوشنجى = إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل
عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد
البوشنجية = عائشة بنت عبد الله
البُوَيْطى = يوسف بن يحيى
بَيْبَرس الملك الظاهر ٣٢٠
البيضاوى = على بن محمد بن محمد
محمد بن عبد الله بن أحمد (أبو عبد الله)
محمد بن محمد بن عبد الله (أبو الحسن)
البيكندى = عثمان بن على
البيهق = أحمد بن الحسين (أبو بكر)

(حرف التاء)

تاج الدولة = تتش بن ألب أرسلان
تاج الملك = المرزبان بن خسرفيروز
التاهرتى الداعى لمذهب الباطنية ٣٢٠
تتش بن ألب أرسلان (تاج الدولة) ٣٥٢
التُّجيبى = حَرْمَلة بن يحيى
أبو تراب = عبد الباقى بن يوسف بن على المراغى
التُّرابى = محمد بن عبد الصمد
التركى = أرسلان بن عبد الله البساسيرى
الترْمِذى = محمد بن عيسى

التفكرى = يوسف بن الحسن بن محمد الزنجانى
تق الدين = عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح
التمّار = على بن عمر
أبو تمّام = عبد السلام بن إسحاق المهتدى
التيمى الحنبلى ٢٧١
التميمى = رزق الله بن عبد الوهاب
عبد الغفار بن عبيد الله بن محمد
عبد القاهر بن طاهر البغدادى (أبو منصور)
عبد الله بن طاهر بن محمد
محمد بن أحمد (أبو المظفر)
منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانى (أبو المظفر)
يحيى بن يحيى
التَّنُوخِى = أبو على
على بن المُحَسِّن (أبو القاسم)
التَّوْحيدى = على بن محمد بن العباس (أبو حَيَّان)
التيمى = إسماعيل بن محمد بن الصَّفَّار
عبد الكريم بن أحمد بن طاهر الوَزَّان

(حرف الثاء)

الثابتى = عبد الرحمن بن محمد بن ثابت
الثمالى = عبد الملك بن محمد بن إسماعيل
الثعلبى = أحمد بن محمد بن إبراهيم (أبو إسحاق)
الثقفى ٢٣٣
الثقفى = أبو عبد الله
عبد الوهاب بن عبد المجيد
أبو ثور = إبراهيم بن خالد
الثورى = سفيان بن سعيد

(حرف الجيم)

جابر بن عبد الله ١٤١
الجارُودِى = محمد بن أحمد بن محمد (أبو الفضل)
الجُبَّائى = عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب (أبو هاشم)
محمد بن عبد الوهاب (أبو على)
جبريل (عليه السلام) ٨٠
جبريل ٦٥ ، ١٣٧
الجبلى = الحسن بن على بن محمد
الجَرَّاحى = عبد الجبار بن محمد بن عبد الله
على بن الحسن بن على (أبو الحسن)
الجرجانى = عبد القاهر بن عبد الرحمن
أبو عبد الله
عبد الله بن يوسف الحافظ (أبو محمد)
عبد الملك بن محمد بن شاذان
الفضل بن محمد بن الحسين
محمد بن إبراهيم
الفضل بن إسماعيل بن أحمد الإسماعيلى
جرير بن حازم ٨٩
جرير بن عبد الله البَجَلِى ٢٢٨
ابن جرير = محمد بن جرير بن يزيد الطبرى
الجريرى = المُعافَى بن زكريا
أبو جعفر = أحمد بن حمدان
جعفر بن أحمد السرَّاج ٢٦٠
أبو جعفر = أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوى
أحمد بن محمد السِّمْنانى

أبو جعفر السَّبِيعى ٨٩
أبو جعفر = محمد بن أحمد بن محمد، ابن المسلمة
جعفر بن محمد البغدادى (أبو القاسم) ٢٧٣
أبو جعفر = محمد بن الحسين بن أميركا
جعفر بن محمد الخُلْدى ٢٢٨، ٢٨٦
جعفر بن محمد العَبَّادانى ٣١١
أبو جعفر = محمد بن أبى على بن محمد الهمذانى
جعفر بن محمد بن الفضل البغدادى ٢٦٧
الجَلَّاب = عبد الرحمن بن حمدان
جلال الدولة بن بُوَيْه ٢٧١، ٢٧٢
جمال الإسلام = أبو الحسن السلمى
جمال الورى = على بن الحسن بن أحمد بن محمد الوزير
الجُمَحى = الفضل بن الحباب (أبو خليفة).
الجنارى = عبد الله بن جعفر الحافظ
جَنْدْراى (من ملوك الهند) ٣٢٦
الجَنْزِى = مُسَدَّد بن محمد بن علّكان
جَنكِى بن سَمَّهِى ٣٢٤
ابن جِنى = عثمان
الجُنَيد بن محمد (أبو القاسم) ١٥٧، ٣٠٨
الجُنَيد بن محمد القاينى ٩٥
جهابدار (أبو على) ٣٤٩
أبو جهل = عمرو بن هشام
أبو جَهْم بن حذيفة (اسمه عامر، ويقال عبيد الله) ١٤٨
الجُورِى = على بن الحسين (أبو الحسن)
ابن الجَوْزِى = عبد الرحمن بن على

الجوهرى = الحسن بن على (أبو محمد)
أبو الفضل الواعظ
الُجوْينى = عبد الله بن يوسف بن عبدالله (أبو محمد)
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (إمام الحرمين)
على بن محمد الفقيه (أبو الحسن)
على بن يوسف بن عبد الله
مُظَفَّر بن عبد الملك بن عبد الله (أبو القاسم)
ابن هارون بن بُنْدار .
جيبال (ملك الهند) ٣٢٢
الجيلى = الحسن بن أبى طاهر
عبد الله بن جعفر بن عبد الله

(حرف الحاء)

ابن أبى حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس
أبو حاتم = محمد بن حبان بن أحمد
الحاجب =أرسلان
ابن الحاجب = عثمان بن عمر
أبو حاجب = محمدبن إسماعيل الإسترابادى
أبو الحارث = أرسلان بن عبد الله البساسيرى
الحارث بن عمرو ١٨٧
أبو حازم = عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى
الحافظ =أحمد بن الحسين البيهقى (أبو بكر)
أحمد بن عبد الله بن أحمد (أبو نعيم)
أحمد بن محمد بن أحمد البرْقانى (أبو بكر)
أحمد بن محمد بن الفضل
إسماعيل بن محمد التيمى
إسماعيل بن محمد بن الصفار

الحسن بن أحمد الهمذانى (أبو العلاء)
حمزة بن يوسف السّهمى
عبد الغنى بن سعيد الأزدى
عبد القادر الرهاوى
عبد الله بن جعفر الجنارى
عبد الله بن يوسف الجرجانى (أبو محمد)
على بن الحسن (ابن عساكر)
على بن عمر الدارقطنى
عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى (أبو حازم)
محمد بن طاهر المقدسى
« « عبد الله بن محمد الحاكم (أبو عبد الله)
« « أبى على بن محمد الهمذانى
« « محمود بن الحسن (ابن النجار)
« « المُظَفَّر
مكى بن عبد السلام بن الحسين
ابن أبى حافظ = نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى
الحافظ = يعقوب بن إسحاق (أبو عَوانة)
الحاكم = على بن أحمد بن محمد الإستراباذى
محمد بن عبد الله بن محمد (أبو عبد الله)
ناصر بن إسماعيل النوقانى (أبو على)
أبو حامد = أحمد بن بشر بن عامر المروزُّوذى
« « محمد بن أحمد الإسفراينى
« « محمد الغزالى الكبير
أبو حامد الحضْرَمى ٥١
حامد بن محمد الرّفاء (أبو على) ٢٢٢، ٣٠٠
أبو حامد = محمد بن محمد الغزالى (حجة الإسلام)

الحامدى = عبد السلام بن إسحاق بن المهتدى
ابن حبابة = عبيد الله بن محمد (أبو القاسم)
الحَبّال = إبراهيم بن سعيد
ابن حِبّان = محمد بن حِبّان بن أحمد (أبو حاتم)
حِبّان (أبو النصر) ٥٦
ابن الحبُوبى = حمزة بن على بن هبة الله (أبو يعلى)
حجة الإسلام = محمد بن محمد الغزالى (أبو حامد)
الحدّادى = كمّاد بن ناصر بن نصر
نصر بن ناصر
بن الحرّانى = عبيد الله بن أحمد بن عبد الأعلى
الحرّانى = النجيب
ابن حَرْبُويه = على بن الحسين (أبو عبيد)
الحربى = إبراهيم بن إسحاق
على بن عمر
على بن عمر بن محمد القزوينى
حرملة بن يحيى التُّجيبى ٨٧
حرة بنت عبد الرحمن بن محمد بن على السّنجانى ١٠٢ .
الحريرى = القاسم بن على
ابن حزم = على بن أحمد الظاهرى (أبو محمد)
أبو حَسّان = محمد بن أحمد المُزَكّى
حسان بن محمد بن أحمد النيسابورى القرشى الفقيه (أبو الوليد) ٥٩، ٨٥، ١٠٩، ١١٦
أبو الحسن ٢٤٣
أبو الحسن = أحمد بن إبراهيم بن فراس
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (أبو على) ١٤٩
أبو الحسن = أحمد بن على بن محمد

أحمد بن محمد بن أحمد السَّرَّاج
الحسن بن أحمد المَخْلَدِى (أبو محمد) ٣٥٠
« « « المَرْوَزى ٣٣٨
« « « الهمذانى الحافظ (أبو العلاء) ١٩٠
« « « بن يزيد الإصطخرى ٢٨٣
« « إسماعيل بن سليمان ١٤١
أبو الحسن الأنبارى ١٩٢
الحسن بن الحسين (ابن أبى هريرة) ١٤٥
أبو الحسن = الحصَيْب بن عبد الله بن محمد
« بن خيران ٢٣٠
« بن سلمة القطّان ٩٧
« السلمى (جمال الإسلام) ٣٥٢
« الطالقانى القاضى ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٤
الحسن بن أبى طاهر الجيلى ٣٠٦
أبو الحسن الطبسى ١١٨
أبو الحسن = ظفر بن مُظَفَّر بن عبد الله
الحسن بن العباس الرُّسْتُمِى (أبو عبد الله) ١٩١ ، ٣٠٣
أبو الحسن = عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار
الحسن بن عبد الرحمن بن الحسين النِّيهى ٦٤
أبو الحسن = عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر
عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى
الحسن بن عبد الله البَنْدَنيجى ٣٦٦
« « بن المَرزبان السِّيرافى (أبو سعيد) ٢٨٦ ، ٢٩٠
أبو الحسن = عبد الملك بن عبد الله بن محمود
عبد الوهاب بن منصور الأَهْوازِى

الحسن بن عرفة ١٢٥
أبو الحسن العلوى[1] ٣٠٣
الحسن بن على بن أحمد (أبو على) ١٠٠
أبو الحسن = على بن أحمد بن الحسن بن نُعَيم البصرى
« « « السُّهَيْلى
« « « العابد
« « « النسوى
« « « بن محمد الاستراباذى
« « « بن محمد الدبيلى
« « « بن محمد الواحدى
الحسن بن على بن إسحاق (نظام الملك الوزير) ١١، ١٠١، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٧٠، ١٧٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٤
أبو الحسن = على بن إسماعيل الأشعرى
الحسن بن على الأهوازى (أبو على) ٢٢٢، ٣٥٢
الحسن بن على الجوهرى (أبو محمد) ١٣٥، ٢٥٨
أبو الحسن = على بن الحسن بن الحسين الخِلَعى
« « « « على الباخَرْزِى
« « « « على الجَرّاحى
« « « « على الميانجى
« « الحسين الجورى
الحسن بن على الدَّقّاق (أبو على) ١١٨، ١٥٤ ـ ١٥٧، ١٥٩، ٢٢٧
أبو الحسن = على بن سعيد الإصطخرى
على بن سعيد بن عبد الرحمن العَبْدَرِى
على بن سهل بن العباس المفسِّر

(١) انظر فهارس الجزء الرابع تحت : العلوى

الحسن بن على بن أبى طالب ٩٨
الحسن بن على العطار ٢٣٤
أبو الحسن = على بن عمر بن أحمد البرمكى
على بن عمر الدارقطنى
على بن عمر بن محمد القَزْوينى
على بن فضال بن على المُجاشِعِى
على بن محمد بن إبراهيم القهندزى
الحسن بن على بن محمد الجَبَلى (أبو على) ٢٦٧، ٢٧٢
أبو الحسن = على بن محمد الجوينى الفقيه
على بن محمد بن حبيب الماوردى
« « محمد الحَفْصَوِى
« « محمد الطِّرازِى
« « محمد الطلحى الكوفى
« « محمد بن على الشِّيرازى
أبو الحسن = على بن محمد بن على الطبرى
الحسن بن على بن محمد الوَخْشِى (أبو على) ٣١٠
« « على بن المذهب (أبو على) ٢٢٤
« « على المطَّوِّعى ١٠٢
أبو الحسن = على بن يوسف بن عبد الله الجُوَيْنى
أبو الحسن بن أبى عمر ٤٩
الحسن بن القاسم (أبو على ، غلام الهَرَّاس) ٢٣٤
أبو الحسن القيروانى الأديب ١٨٦
الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُونارْتِى (أبو نصر) ٣٢٨
أبو الحسن = محمد بن أحمد بن رِزْقويه
أبو الحسن بن محمد بن أحمد العَبّادى ٣٦٤، ٣٦٥

أبو الحسن = محمد بن أحمد بن الفضل
الحسن بن محمد بن إسحاق الباقَرْحِيّ ٢٦٠
« « محمد بن الحسن الخَلّال (أبو محمد) ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٥٥
أبو الحسن = محمد بن الحسين القطان الدارقطني
الحسن بن محمد بن العباس الزّجاجي (أبو علي) ١٣
أبو الحسن = محمد بن عبد الملك بن إبراهيم
الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي ٣١٠
أبو الحسن = محمد بن علي بن سهل الماسَرْجسيّ
محمد بن المبارك بن الخَلّ
« « محمد بن عبد الله البيضاوي ، القاضي
الحسن بن محمد، المُهَلَّبي الوزير ٢٨٧
أبو الحسن المحمودي ١٢٠
الحسن بن نصر المرندي (أبو علي) ١٣٨
« « هانئ (أبو نُواس) ٢٤٢
« « يسار البصري ٦٠، ١٧٨
أبو الحسين ٣٥٠
الحسين بن أحمد ٣٣٣
« « أحمد بن السمرقندي (أبو محمد) ٣٠١
« « أحمد بن الصَّلْت (أبو عبد الله) ٣١٣
« « أحمد بن طلحة النِّعالي ٧
أبو الحسين = أحمد بن محمد بن أحمد القدُورِي
أبو الحسين = أحمد بن محمد بن عمر الخَفّاف
« « محمد بن النَّقُور
الحسين الأصغر بن زين العابدين عليّ بن الحسين ٢٩٦
الحسين بن الحسن الصوفي ٣٣٧

الحسين بن الحسن بن محمد الحليمى (أبو عبد الله) ٥٠، ٢٠٠
أبو الحسين بن سمعون ٢٥٩
أبو الحسين = طاهر بن أحمد بن على بن محمود المحمودى
أبو الحسين = عبد الغافر بن محمد الفارسى
الحسين بن عَبْدُوس ٦٥
» » عبد الله (ابن سينا) ١٩٩
» » على البَرْدَعى ٢٩٣
» » على بن أبى طالب ٩٨
» » على الطبرى (صاحب العُدَّة) ١١٢
» » على الكرابيسى (أبو على) ١٤٦، ١٤٧
أبو الحسين = على بن محمد بن بشران
على بن محمد الحنّائى
الحسين بن على بن محمد الصَّيْمَرى الحنفى (أبو عبد الله) ١٥، ٩٧، ٢٧١
أبو الحسين بن فاذ شاه ٣٣١
» » » الفضل القطّان ١٨، ١٢٣، ٣٥٩
أبو الحسين = المبارك بن محمد بن عبيدالله بن السَّوادِى
الحسين بن محمد بن أحمد القاضى ١٥، ٥٥، ٥٩، ٦٤، ١٠٢، ١٠٦، ١١١، ١١٣ـ ١١٥، ١٤٤، ١٦٢، ٣٦٥
الحسين بن محمد بن أحمد بن طلّاب (أبو نصر) ٣٠٢
» » محمد بن أحمد الغسّانى (أبو محمد) ٣٥٥
أبو لحسين = محمد بن الحسن
الحسين بن محمد بن الحسن بن سمدون الموصلى (أبو عبد الله) ٧
أبو الحسين = محمد بن عبد الله بن الحسين، ابن أخى ميمى
» » محمد بن عبد الله الحنّاطى ١٥١
» » محمد بن عبيد العسكرى ٢٣٢

الحسين بن محمد بن سُكَّرة (أبو على) ٢٣٥ ، ٢٥٣
الحسين بن محمد الكَشْفُلِى ٣٦٠
أبو الحسين = محمد بن المهتدى بالله
الحسين بن مسعود البَغَوِى ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٣٢ ـ ١٣٤
الحسين بن مسعود الفراء ٣٠١
أبو الحسين بن الموازينى ١٢
أبو الحسين بن النَّرسِى = محمد بن أحمد بن محمد بن خسنون
الحسين بن يحيى بن عياش القطّان ٣١٠
الحسينى = على بن المظَفر بن حمزة الدَّبُوسِى
الحُصَيب بن عبد الله بن محمد القاضى (أبو الحسن) ٢٥٣
ابن أبى حُصَيْنة المغربى ١٠٠
الحَضْرَمِى = بُسْر بن عبيد الله
أبو حامد
الحِطِّينى = هَيَّاج بن عبيد بن الحسين
أبو حفص الأشعرى ٢٨٩
أبو حفص بن الزيات ٢٦٠ ، ٢٩٩
أبو حفص = عمر بن إبراهيم الكَتَّانى
« « أحمد بن عثمان بن شاهين
« « أحمد بن مسرور
« « عبد الرحمن
« « على بن أحمد الزَّنْجانى
« « على المُطَوِّعى
« « محمد بن أحمد النَّسَفِى
الحَفْصَوِى = على بن محمد
الحَفْصِى = محمد بن أحمد بن عبد الله (أبو سهل)

الحكم بن عُتَيْبة ٨٩
أبو حكيم = عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الخبرى
الحلبى = ظفر بن مظفَّر بن عبد الله
الحلوانى = أحمد بن على بن بدران
الحليمى = الحسين بن الحسن بن محمد (أبو عبد الله)
ابن حمامة = عمر بن إبراهيم بن سعيد الزُّهْرِى
حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابى (أبو سليمان) ٤٧ ، ٢٩٣
الحَمْدُونى = يحيى بن على بن محمد الكُشْمَيْهنى (أبو القاسم)
حمزة بن أحمد بن فارس بن كَرَوَّس ٣٣٣
حمزة بن على بن هبة الله الحُبُوبى (أبو يعلى) ٣٥٢
حمزة بن يوسف السَّهْمِى الحافظ ٩٤ ، ٣٥٨
الحِمْصِى = عبد الغافر بن سلامة
الحُمَيْدِى = محمد بن أبى نصر بن عبد الله
الحِنائى = إبراهيم بن محمد
على بن محمد
محمد بن الحسين بن محمد (أبو طاهر)
الحَنَّاطِى = الحسين بن محمد بن عبد الله
الحَنْبلِى = على بن عقيل بن محمد (أبو الوفاء)
الحنفى = أحمد بن محمد بن أحمد القُدُورِى (أبو الحسين)
الحسين بن على بن محمد الصَّيْمَرِى (أبو عبد الله)
عمر بن محمد بن أحمد النَّسَفِى
أبو حنيفة = عبد الوهاب بن على بن داوريد
النعمان بن ثابت (الإمام)
الحوارى ٢٠٨
الحوبى = على بن عمر

أبو حيان = على بن محمد بن العباس التوحيدى
محمد بن يوسف
الحيرى = أحمد بن الحسن (أبو بكر)
سعيد بن عثمان (أبو عثمان)
ابن حيويه = أبو عمر

(حرف الخاء)

خارجة بن زيد ١٤٧
خالد بن إسماعيل ٨٣
الخالدى = منصور بن عبد الله (أبو على)
الخبّازى = محمد بن على بن محمد (أبو عبد الله)
الخبْرِى = عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله (أبو حكيم)
الخُجَنْدِى = محمد بن ثابت بن الحسن
الخراجى = أبو بكر
الخراسانى = عطاء بن عبد الله
الخَرْجِردى = أحمد بن محمد بن إسماعيل
الخرقى = عبد الرحمن بن محمد بن ثابت
الخَرْكُوشِى = عبد الله بن على
عبد الملك بن محمد بن إبراهيم
أبو الخطاب = نصر بن أحمد بن البَطِر
الخطّابى = حمد بن محمد بن إبراهيم (أبو سليمان)
الخطيب = أحمد بن على بن ثابت ، البغدادى
الخفاف = أحمد بن محمد بن عمر (أبو الحسين)
خِلاس بن عمرو الهجرى ٢٧٢
الخلّال = الحسن بن محمد بن الحسن (أبو محمد)
يزيد بن إسماعيل

الخُلْدِى = جعفر بن محمد
الخِلَعِى = على بن الحسن بن الحسين
خلف بن عمر بن عبد العزيز الفارسى النيسابورى (أبو الرجاء) ١٤١
ابن الخَلّ = محمد بن المبارك (أبو الحسن)
أبو خليفة = الفضل بن الحباب الُجمَحى
الخليل بن أحمد القاضى ٥٣
خليل بن أيبك الصَّفَدِى (صلاح الدين) ٢٧٤
ابن خميرويه = محمد بن عبد الله بن محمد الهروى (أبو الفضل)
الخَنْدَقِى = أحمد بن محمد
الخوارزمى = عبد الله بن محمد الباقى (أبو محمد)
الخوارى = عبد الجبار بن محمد
الخولانى = عائذ بن عبد الله (أبو إدريس)
أبو الخير ٣٠٥
ابن خيرون ٢٦٨

(حرف الدال)

الدارَقطنى = على بن عمر (أبو الحسن)
محمد بن الحسين القطان
الدارَكى = عبد العزيز بن عبد الله بن محمد (أبو القاسم)
الدارمى = محمد بن عبد الواحد
ابن داسة = محمد بن بكر (أبو بكر)
الداهرى = عبد الله بن حكيم
أبو داود = سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانى
داود بن على الأصبهانى ١٤٦، ١٤٩
داود بن نصير الطائى ١٥٧
الداودى = سليمان بن داود بن محمد الصَّيدلانى

عبد الرحمن بن محمد بن المظفر
عبد الكريم بن محمد
الدَّبُوسِى = عبد الله بن عمر بن عيسى (أبو زيد)
على بن المظفر بن حمزة
الدبيلى = أبو عبد الله
على بن أحمد بن محمد
محمد بن أحمد بن موسى الوَتّار
ابن دِحْية ١٨٨، ١٨٩
الدَّسْتُوائى = هشام بن أبى عبد الله
الدَّسْكَرِى = عبد الواحد بن أحمد بن الحسين
يحيى بن على بن الطيب (الطبيب) أبو طالب
الدَّقَّاق = أحمد بن على بن أبى عثمان
الحسن بن على (أبو على)
محمد بن على بن إبراهيم
الدَّلّال = عبد الملك بن الحسين
دُلَف بن جَحْدَر الشِّبْلِى ١٥٧
الدِّمَشْقى = على بن محمد بن على المِصِّيصى
هشام بن عمار (أبو الوليد)
الهيثم بن أحمد بن محمد القرشى
الدهقان = على، القاضى
الدُّوغِى = عبد الرحمن بن محمد بن الحسن
دُوَيْر الكَرْخى ١٥١
الدِّينَوَرِى = على بن عبد الواحد
يوسف بن أحمد بن كَجّ (أبو القاسم)

(حرف الذال)

الذَّهَبِى = محمد بن أحمد بن عثمان (أبو عبد الله)

ابن أبي ذُهْل = محمد بن العباس بن أحمد
الذهلي = إبراهيم بن على
شُجاع بن فارس
ذو المجدين = أبو القاسم الموسوى

(حرف الراء)

الرئيس = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشِّيرَنَخْشِيرى
رئيس الرؤساء = على بن الحسن بن أحمد الوزير
راجيبال (ملك الهند) ٣٢٦
الرازى = أحمد بن محمد
سليم بن أيوب
الرازى (صاحب المشيخة) ١٦٤
الرازى = عبد الجبار بن أحمد بن يوسف
عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أسد
محمد بن عمر (فخر الدين)
الرافعى = عبد الكريم بن محمد
ابن الراوندى = أحمد بن يحيي بن إسحاق
الربيع بن سليمان المرادى ٧٨ ، ٨٨ ، ١٤٧
أبو الربيع = طاهر بن عبد الله الإيلاقى
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ٨٣
أبو الرجاء = خلف بن عمر بن عبد العزيز
ابن الرحا = العباس بن محمد بن على
ابن الرحبي = أبو بكر
الرَّحْبي = شبيب بن عثمان بن صالح
هبة الله بن أحمد
الرزَّاز = عمر بن عبد الملك بن عمر

رزق الله بن عبد الوهاب التميمى ٧
ابن رزقويه = محمد بن أحمد (أبو الحسن)
الرُّسْتُمِى = الحسن بن العباس
الرشيد = هارون
رِضْوان (خازن الجنة) ٣٤٠
الرَّضِيّ = محمد بن الحسين الموسوى
ابن الرُّطَبِي = أحمد بن سلامة بن عبيد الله
عبيدالله بن سلامة بن عبيد الله
الرفّاء = حامد بن محمد (أبو على)
ابن الرِّفْعة = أحمد بن محمد
الرَّقّى = عبيد الله بن أحمد بن عبد الأعلى
ركن الإسلام = عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجوينى (أبو محمد)
عبد الواحد بن عبد الكريم القشيرى
الرَّمادى = أحمد بن منصور
الرُّمَيْلى = مكى بن عبد السلام بن الحسين
الرهاوى = عبد القادر الحافظ
الرَّواسى = عمر بن أبى الحسن عبد الكريم (أبو الفتيان)
الرُّوذبارى = أحمد بن محمد بن القاسم (أبو على)
الرُّويانى = إسماعيل بن أحمد
شريح بن عبد الكريم بن أحمد
عبد الواحد بن إسماعيل
على بن أحمد بن على

(حرف الزاى)

الزاز = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (أبو الفرج)

الزاهد = عبد الجبار بن أحمد بن يوسف
عمر بن عبد الملك بن عمر
الفضل بن محمد بن على الفارمذى
نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى
يوسف بن الحسن بن محمد التفكرى الزَّنْجانى
زاهر بن أحمد السرخسى الفقيه (أبو على) ٣٠٦، ٣٠٨
« « طاهر الشحامى ٩٦، ١٠٩، ١١٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٧١، ١٩٩، ٣٠٣، ٣٢٨
« « محمد بن عبد الله النوقانى (أبو سعيد) ١٠٥
الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى (أبو عبد الله) ٥٩، ٦٧
« « عبد الواحد الأسداباذى ٩٧
الزبيرى = الزبير بن أحمد بن سليمان (أبو عبد الله)
الزَّبيلى = على بن أحمد بن محمد الدَّبيلى
الزَّجّاج = عبد الملك بن عبد الله بن محمود
الزَّجّاجى = الحسن بن محمد بن العباس (أبو على)
أبو زُرْعة = محمد بن يوسف
الزعفرانى ٨٧
الزعفرانى = محمد بن الحسن الواسطى
أبو الزِّناد = عبد الله بن ذَكْوان
الزَّنْجانى = سعد بن على بن محمد
عمر بن على بن أحمد
يوسف بن الحسن بن محمد التفكرى
يوسف بن على بن محمد (أبو القاسم)
الزُّهرى = أحمد بن أبى بكر (أبو مصعب)
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
عمر بن إبراهيم بن سعيد

الفضل بن أحمد بن محمد البصرى
محمد بن مسلم بن شهاب
زوج بريرة = مغيث
زوجة طغرلبك السلجوقى (الخاتون) ٢٤٩ ، ٢٥٠
الزِّيادى = محمد بن محمد بن مَحْمِش (أبو طاهر)
أبو زيد = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد القاضى
عبد الله بن عمر بن عيسى الدَّبُوسِى
محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشانى المروزى
الزَّيدى = على بن محمد بن على
زين الإسلام = عبد الكريم بن هوازن القشيرى

(حرف السين)

الساجى = المؤتمن بن أحمد
سارية ٨٤
سالم بن عبد الله بن عمر ١٤٧
السامانى = نوح بن منصور
الساوى = عبد الرحمن بن أحمد بن عَلَّك
سبط أبى الطيب الصُّعْلوكى = عمر بن محمد بن الحسين البسطامى
سبط القاضى أبى الطيب الطبرى = على بن محمد بن محمد البيضاوى
سبط المقرى = على بن أحمد بن محمد الدَّبيلى
سُبُكْتكين ، والد السلطان محمود ٣١٦
السَّبيعى = أبو جعفر
السِّجْزى = مسعود بن ناصر
السِّجسْتانى = سليمان بن الأشعث (أبو داود)
سَحْبان بن زفر بن إياس الوائلى ١٧٤
السَّرَّاج = أحمد بن محمد بن أحمد (أبو الحسن)

جعفر بن أحمد
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
السَّرْخَسِي = زاهر بن أحمد
أبو العباس
عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الرزاز (أبو الفرج)
عبد الله بن أحمد بن حمويه
عمر بن محمد
السَّرِيّ بن المُغَلّس السَّقَطِى ١٥٧
ابن سُرَيج = أحمد بن عمر (أبو العباس)
سعد بن إبراهيم ٧٩
أبو سعد = أحمد بن محمد بن شاكر
أحمد بن محمد المالينى
إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى
إسماعيل بن أبى صالح المؤذن
سعد الخير بن محمد الأنصارى ٢٥٨
سعد بن أبى الخير الميهنى ٣٣٩
أبو سعد = عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك
» » بن حمدان النصروى
» » بن مأمون بن على المُتَوَلِّى
» » بن محمد بن محمد
» » بن مَمَّجَة الأصبهانى
عبد الغفار بن عبيد الله بن محمد
عبد الكريم بن أحمد بن طاهر الوَزَّان
عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيْرِى
عبد الملك بن محمد بن إبراهيم الخَرْكُوشِى

عبد الواحد بن أحمد بن الحسين الدَّسْكَرِى
سعد بن على بن محمد الزَّنْجانى ٣٣٦ـ٣٣٨
أبو سعد = محمد بن أحمد بن أبى يوسف الهروى
محمد بن عبد الرحمن الـكَنْجَرُوذِى
السَّعْدِى = عبد الله بن رفاعة
سعيد بن جُبَير ١٤٧
أبو سعيد = الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السِّيرافى
زاهر بن محمد بن عبد الله النُّوقانى
سعيد بن مَسْلَمة ٧٩
أبو سعيد الصَّيْرَفى ٦٨
أبو سعيد الطبرى ، قاضى القضاة ١٧٣
أبو سعيد = عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
عبد الواحد بن عبد الـكريم القُشَيْرى
سعيد بن عثمان الحِيرى (أبو عثمان) ٨٥،٩٤
أبو سعيد = عمار بن طاهر
فضل الله بن أحمد بن محمد الميهَنى
سعيد بن محمد البَحيرى (أبو عثمان) ١٣٦،٢٥٩
أبو سعيد = محمد بن منصور
مسعود بن ناصر
سعيد بن المُسَيَّب ٨١،١٤٧
سعيد بن النضر ١٤١
أبو سعيد = يحيى بن منصور الفقيه
سفيان بن سعيد الثَّوْرِى ٧٨،٢٢٣
أبو سفيان = صخر بن حرب
سفيان بن عُيَيْنة ٢٧١،٢٨٩

ابن السَّقَطى = هبة الله بن المبارك (أبو البركات)
أبو سكر = غانم بن عبد الواحد بن عبد الرحيم
ابن سُكَّرة = الحسين بن محمد (أبو على)
السكرى = عبد الكريم
سَلَّار ، الكمال ٢١٩
السَّلَامِى = محمد بن ناصر
سلطان بن إبراهيم الفقيه (أبو الفتح) ٢٥٣
السلطان = محمود بن سبكتكين
يوسف بن أيوب (صلاح الدين)
السِّلَفِى = أحمد بن محمد (أبو طاهر)
سلمان بن ناصر الأنصارى (أبو القاسم) ٣٠٦
السَّلْمانِى = عَبيدة بن عمرو
أبو سلمة (يروى عن أبى هريرة) ٧٨ ، ٢٣٦
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِى ١٤٧ ، ١٤٨
أم سلمة = هند بنت أبى أمية (أم المؤمنين)
السُّلَمِى = إسماعيل بن نُجَيد (أبو عمرو)
أبو الحسن (جمال الإسلام)
أبو عقيل
محمد بن الحسين بن موسى (أبو عبد الرحمن)
ابن سلوان = محمد بن يحيى
السَّلِيطى = محمد بن عبد الله بن عبده
سُلَيم بن أيوب الرازى ٣١٠ ، ٣٥٢
سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى ٣٦١
سليمان بن الأشعث السجستانى (أبو داود) ٨٤ ، ٩٠ ، ١٨٨ ، ٣٠١ ، ٣١٠ ، ٣١١
أبو سليمان = حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابى

سليمان بن داود بن محمد الصَّيدَلانى الداودى (أبو المظفر) ٣٦٤
سليمان بن مِهْران (الأعمش) ٨٣
سليمان بن يسار ١٤٧
السَّمَّان ٥٢
السَّمّان = أزهر بن سعد
السَّمَرْقَنْدى = إسماعيل بن أحمد بن عمر
ابن السمرقندى = الحسين بن أحمد (أبو محمد)
السِّمْسار = يحيى بن هاشم
السمعانى = عبد الكريم بن محمد (أبو سعد)
محمد بن أبى المظفر منصورِ بن محمد (أبو بكر)
منصور بن محمد بن عبد الجبار (أبو المظفر)
السِّمْنانى = أحمد بن محمد (أبو جعفر)
السِّنْجى = محمد بن أبى بكر
محمد بن على بن شجاع
السِّنِّى = عبد الله بن على بن عوف
سهل بن إبراهيم المسجدى ٧٣
أبو سهل = أحمد بن على الأَبِيوَرْدِى
عبيد الله بن محمد بن زِيرك
محمد بن أحمد بن عبد الله الحفصى
سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلوكى (أبو الطيب) ٧٣، ١١٨، ١٣٧، ٣٠٣، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥
أبو سهل = محمد بن سليمان الصُّعْلوكى
محمد بن موسى
محمد بن هبة الله بن محمد (ابن الموفق)
السَّهْمِى = حمزة بن يوسف
السُّهَيْلى = على بن أحمد الإسفراينى

ابن السَّوادِى = عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهرى
المبارك بن محمد بن عبيد الله الواسطى
ابن أبى سورة = عبد الرحمن بن محمد بن محمد
سَيَّار بن حاتم ١٤١
السَّيارى = عبد الكريم بن محمد بن عبيد الله (أبوالقاسم)
السَّيِّدى = هبة الله بن سهل
السِّيرافى = الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان (أبو سعيد)
ابن سيرين = محمد
سيف الدولة = محمود بن سبكتكين
ابن سينا = الحسين بن عبد الله

(حرف الشين)

ابن شاذان = أحمد بن إبراهيم بن الحسن (أبو بكر)
الشاذياخى = عبد الوهاب بن شاه
الشاشى = محمد بن على بن إسماعيل القفال المروزى (أبو بكر)
« « على بن حامد (أبو بكر)
الشافعى = ابراهيم بن محمد
أبو عبد الرحمن
أبو عبد الله
محمد بن إدريس (الإمام)
« « عبد الله بن إبراهيم (أبو بكر)
أبو محمد الكرونى
الشالوسى = عبدالكريم بن أحمد بن الحسن
الشامى = محمد بن المظفر بن بكران (أبو بكر)
هَيَّاج بن عبيد بن الحسين الحِطِّينى
ابن شاهين = عمر بن أحمد بن عثمان (أبو حفص)

ابن شُبْرُمة = عبد الله

الشِّبْلى = دُلَف بن جَحْدر

شبيب بن عثمان بن صالح الرحبي الفقيه (أبو المعالى) ٧ ـ ٩

شجاع بن فارس الذُّهْلِى ٣٥٤

أبو شجاع = محمد بن الحسين الوزير

الشُجاعى = على بن مسعود بن محمد

الشَّحّامى ٣٣٠

الشَّحّامى = زاهر بن طاهر

عبد الخالق بن زاهر

وجيه بن طاهر

الشَّرابى = عبد الرحمن بن الحسن بن على

شرف الدين بن البارزى القاضى ١٢٨

شرف الوزراء = على بن الحسن بن أحمد الوزير

شُرَيْح بن عبد الكريم بن أحمد الرُّويانى ٢٨٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩

الشريف الرَّضِيّ = محمد بن الحسين

الشريف = ناصر بن الحسين بن محمد العُمَرِى

الشريف أبو يحيى ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

شعبان بن الحاج المؤذن (أبو الفضل) ١٠ ، ١١

شُعْبة بن الحجاج ٢٧٢

الشَّعْبِى = عامر بن شَراحِيل

شقيق بن سلمة ٨٣

الشَّمّاع = أحمد بن الحسين

الشنبوذى = محمد بن أحمد بن إبراهيم (أبو الفرج)

ابن شهاب = محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى

شهاب الدين = أحمد بن حمدان بن محمد الأَذْرَعِى

شُهْدة بنت أحمد بن الفرج الإبَرِىّ ٢٣٥، ٢٣٧
شَهفُور بن طاهر بن محمد الإسفراينى (أبو المظفر) ١١*
الشَّيْبانى = إسحاق بن مِرار (أبو عمرو)
ابن أبى شَيْبة = عبد الله بن محمد (أبو بكر)
الشيخ = إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى (أبو إسحاق)
شيخ الحجاز = على بن يوسف بن عبد الله الجوينى
شَيْذَلة = عَزيزى بن عبد الملك بن منصور
الشِّيرازى = إبراهيم بن على بن يوسف (أبو إسحاق)
أحمد بن الحسن (أبو نصر)
أحمد بن على بن خلف
عبد الوهاب بن محمد بن عبد الواحد الفامى
» » محمد بن عبد الوهاب
على بن محمد بن على
محمد بن إبراهيم بن فارس
» » عبد الله بن باكويه
هبة الله بن عبد الوارث
الشِّيرَنَخْشِيرى = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
شِيرُويه بن شهردار ٦٥، ١٣٤
الشِّيرُوِى = عبد الغفار بن محمد

(حرف الصاد)

الصابونى = إسماعيل بن عبد الرحمن (أبو عثمان)
صاحب الإسماعيلى = عبد الملك بن محمد الإسترابادى الصغير
صاحب البحر = عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى
صاحب البيان = يحيى بن أبى الخير سالم
صاحب التتمة = عبد الرحمن بن مأمون المتولى (أبو سعد)

صاحب التنبيه = إبراهيم بن على الشيرازى (أبو إسحاق)
✓ صاحب التهذيب = الحسين بن مسعود البغوى
صاحب العُدَّة = الحسين بن على الطبرى
الصاحب = إسماعيل بن عَبَّاد
صاعد بن سَيَّار (أبو العلاء) ٣٢٨
صاعد بن عبد الرحمن القاضى ٩٥
أبو صالح ٨٠
صالح بن أحمد ٦٥
أبو صالح = أحمد بن عبد الملك المؤذِّن
صالح (خادم أبى سعيد العِيهَنى) ٣٠٩
ابن أبى صالح الهمدانى ٩٧
✓ ابن الصَّبَّاغ = أحمد بن محمد بن محمد (أبو منصور)
عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد (أبو نصر)
الهيثم بن أحمد بن محمد القرشى (أبو الفرج)
الصِّبْغى = أحمد بن إسحاق
محمد بن إسحاق بن أيوب (أبو العباس)
محمد بن القاسم
صخر بن حرب (أبو سفيان) ٨٨
صدقة بن خالد ٥٦
الصِّدِّيق = عبد الله بن عثمان (أبو بكر)
الصَّرْصَرى = إسماعيل بن الحسن بن هشام
الصَّريفينى = عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هزارمرد
الصُّعْلُوكى = سهل بن محمد بن سليمان (أبو الطيب)
محمد بن سليمان (أبو سهل)
الصَّفَّار = أبو على بن أبى القاسم

محمد بن عبد الله (أبو عبد الله)
الصَّفَدِى = خليل بن أيبك (صلاح الدين)
صفوان بن سُلَيم ٧٩
ابن الصَّلاح = عثمان بن عبد الرحمن (أبو عمرو)
صلاح الدين = خليل بن أيبك الصَّفَدِى
يوسف بن أيوب ، السلطان
الصَّوَّاف = محمد بن أحمد بن الحسين (أبو على)
الصُّورِى = محمد بن على
الصوفى = الحسين بن الحسن
يحيى بن على بن الطيب (الطبيب) الدَّسْكَرِى (أبو طالب)
الصَّيْدلانى = سليمان بن داود بن محمد (أبو المظفر)
عبد الله بن أحمد (أبو القاسم)
محمد بن داود بن محمد (أبو بكر)
الصَّيْرفى = أحمد بن محمد
أبو سعيد
محمد بن عبد الله
الصَّيْمَرِى = الحسين بن على بن محمد الحنفى (أبو عبد الله)
عبد الواحد بن الحسين بن محمد

(حرف الضاد)

الضَّبِّى = عدنان بن محمد
الضَّرَّاب = عبد العزيز بن الحسن

(حرف الطاء)

الطائى = داود بن نصير
أبو طالب ٢٦٢ ، ٢٦٣

أبو طالب = عمر بن إبراهيم بن سعيد الزُّهْرِى
الحسن بن عيسى بن شهفيروز
محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان
يحيى بن على بن الطيب (الطبيب) الدسكرى
الطالقانى = أبو الحسن القاضى
ابن أبى طاهر ١٦٧
طاهر بن أحمد بن على بن محمود المحمودى القاينى (أبو الحسين) ١١
أبو طاهر = أحمد بن محمد السِّلَفِى
أبو طاهر بن جحشويه ٢٦٦
أبو طاهر حفيد ابن خزيمة = محمد بن الفضل بن محمد
أبو طاهر = عبد الرحمن بن أحمد بن عَلّك
طاهر بن عبد الله الإيلاقى (أبو الربيع) ٥٠ ، ١٠١
طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبرى القاضى (أبو الطيب) ١٢ - ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٥٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩
أبو طاهر = عمر بن عبد العزيز بن أحمد الفاشانى المروزى
أبو طاهر بن فضلان المقرئ ٢٦٤
ابن طاهر = أبو الفضل
طاهر بن محمد التميمى (أبو عبد الله) ١٣٨
أبو طاهر = محمد بن الحسين بن محمد الحِنَّائى
ابن طاهر = محمد بن طاهر المقدسى
أبو طاهر = محمد بن عبد الرحمن بن العباس ، المُخَلِّص
طاهر بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادى (أبو عبد الله) ٥١ ، ٥٢
أبو طاهر = محمد بن على بن شجاع السنجى

محمد بن محمد بن محمش الزِّيادى
مُسَدِّد بن محمد بن علّكان الجنْزى
أبو الطاهر = ميمون بن سهل بن على الواسطى
طاوس بن كيسان ٧٩
ابن طاوس = هبة الله بن أحمد بن عبد الله (أبو محمد)
الطبرانى = سليمان بن أحمد بن أيوب
الطبرى = أبو بكر
أبو سعيد ، قاضى القضاة
طاهر بن عبد الله (أبو الطيب)
عبد الكريم بن أحمد بن الحسن
عبد الكريم بن أحمد بن طاهر الوزّان
عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد
الطبرى = على بن أحمد بن على
على بن محمد بن على الآمُلِى
أبو الفتح الفقيه
محمد بن جرير بن يزيد
محمد بن على بن محمد
محمود بن الحسن بن محمد القَزْوِينى (أبو حاتم)
الطبَسى = أبو الحسن
الطّحاوى = أحمد بن محمد بن سلامة (أبو جعفر)
الطرائفِى = أحمد بن محمد بن عَبْدُوس
الطّرازى = عبد الله بن أبى نصر بن أبى على
على بن محمد
الطَّرَسُوسِى = أحمد بن محمد بن شاكر
الطُّرَيْثِيثى = إسماعيل بن أحمد

طُغْرُلبك بن ميكائيل بن سلجوق ، السلطان ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢
الطَّلْحى = على بن محمد الكوفى
الطَّلَمَنْكى = أحمد بن محمد بن عبد الله (أبو عمر)
الطُّوسِى = محمد بن بكر
ناصر بن أحمد بن محمد
الطَّيالِسِى = هشام بن عبد الملك (أبو الوليد)
أبو الطيب = سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلُوكى
طاهر بن عبد الله بن عمر الطبرى
الطَّيْسَفُونى = على بن عبد الله
الطُّيُورِى = أحمد بن عبد الجبار

(حرف الظاء)

الظاهر = بيبرس
الظاهرى = على بن أحمد بن حزم (أبو محمد)
ظفر بن مُظَفَّر بن عبد الله بن كتنَّه الحلبى الناصرى (أبو الحسن) ٥٢

(حرف العين)

عائذ بن عبد الله الخَوْلانى (أبو إدريس) ٥٧
عائشة (أم المؤمنين) ٨٠ـ٨٢
عائشة بنت عبد الله البوشنجية ١١٨
العابد = على بن أحمد
العارض = عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
أبو عاصم = الفُضَيل بن يحيى بن الفضيل الهروى
عاصم بن محمد ٨٣
أبو عاصم = محمد بن أحمد بن محمد العَبَّادى
عالى بن على بن محمد بن السمعانى (أبو العلاء) ٣٣٦ ، ٣٤١
عامر بن شراحيل (الشَّعْبى) ١٤٧ ، ٢٤٤

أبو عامر = محمود بن القاسم الأزدى المُهَلَّبى
العامرى = مسعود بن الفضل الميِهَنِى
العَبَّادانى = جعفر بن محمد
العَبَّادى = أبو الحسن بن محمد بن أحمد
محمد بن أحمد بن محمد (أبو عاصم)
أبو العباس [لعله ابن سُرَيْج] ٣٦٦
أبو العباس = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافى المالكى
« « عمر بن سُرَيْج
« « محمد بن الحاج
أبو العباس السَّرْخَسى ٣٥٠
ابن عباس = عبد الله بن عباس
العباس بن الفضل النَّضْروى ٣٤٦
« « محمد (عَبَّاسة) ١٣٩
أبو العباس = محمد بن أحمد الأثرم
« « إسحاق بن أيوب الصِّبْغى
العباس بن محمد بن على بن أبى طاهر العباسى (أبو محمد) (ابن الرَّحا) ٥٢
أبو العباس = محمد بن يعقوب الأصم
أبو العباس النَّضْرِى ١٠٤
عَبّاسة = العباس بن محمد
العباسى = « « محمد بن على بن أبى طاهر
عبد الأعلى بن عبد الواحد بن أحمد المليحى (أبو عطاء) ١٠٤
« الأول بن عيسى بن شعيب (أبو الوقت) ١١٧، ١١٨، ٣١٠
« الباقى بن فارس المقرى ٣٣٣
« « يوسف بن على المراغى (أبو تراب) ٩٦، ١٦٠
« الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، القاضى الهمذانى الأسداباذى (أبو الحسن) ١٥، ٩٧، ٩٨، ١٢١، ١٢٢

عبد الجبار بن أحمد بن يوسف الرازى الزاهد (أبو القاسم) ٩٨
« « على بن محمد الإسفرايني الإسكاف (أبو القاسم) ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٦٩ ، ١٧٥
« « محمد الخوارى ١٥٤ ، ٢٤١
« « محمد بن عبد الله الجراحى ٣٢٧
عبد الجليل بن أحمد بن يوسف = عبد الجبار بن أحمد بن يوسف
« « عبد الجبار بن عبد الله المروزى القاضى (أبو المظفر) ١٠٠
عبد الخالق بن زاهر الشحامى ٩٦
عبد الرحمن بن أحمد بن قَلّك الساوى (أبو طاهر) ١٠١
« « أحمد بن محمد السَّرْخَسى النُّوَيْزى الزاز (أبو الفرج) ١٠١–١٠٤
« « أحمد بن محمد بن أبى شريح الأنصارى (أبو محمد) ١١٨ ، ٣٠٩ ، ٣٥٠
« « أحمد بن محمد الشِّيرَنْخْشِيرى (أبو محمد) ١٠٤ ، ١٠٥
« « أحمد بن محمد الواحدى ٢٤٠
« « الحسن بن على الشَّرابى ٢٩٨
« « الحسن بن عليّك الحافظ النيسابورى (أبو سعد) ٩١ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ١٨٢
« « الحسين الفندجانى (أبو أحمد) ١٠٥
« « حمدان الجَلّاب ٩٧
« « حمدان النَّصْرَوِى (أبو سعد) ١٧١ ، ١٨١ ، ٢٢٥ ، ٢٤١
أبو عبد الرحمن الشافعى ١٤٦
عبد الرحمن بن صخر (أبو هريرة) ٧٨ – ٨٠ ، ٨٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
« « الطُّبَيْز ٣٥٢
« « عبد الجبار الفامى (أبو النصر) ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨
« « عبد الكريم بن هوازن القشيرى (أبو منصور) ١٠٥ ، ١٠٦
« « عبد الله بن عبد الرحمن النيهى ٦٤
أبو عبد الرحمن = عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسين النِّيهى
عبد الرحمن بن عبد الله بن على (أبو بكر بن أبى حمشاد) ١٠٥

عبدالرحمن بن على بن الجوزى (أبو الفرج) ٢٨٨
« « على الكاملى ٣٣٣
« « عمر المَرْوَزِى ١١٠
« « عمر النحاس (أبو محمد) ٢٥٣ ، ٢٩٨
« « عمر بن نصر ٥٢
« « مأمون بن على المتولى (أبو سعد) ١٠٦ ـ ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ٣٦٥
« « محمد بن أحمد القاضى (أبو زيد) ١٠٩
« « محمد بن أحمد المروزى الفُورانى (أبو القاسم) ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٥ ـ ١١٩ ، ٢٣٩
« « محمد بن إدريس (ابن أبى حاتم) ٧١
« « محمد بن ثابت الثابتى الخرقى (أبو القاسم) ١١٥
« « محمد بن الحسن الفارسى الدُّوغى (أبو محمد) ١١٥
أبو عبد الرحمن = محمد بن الحسين بن موسى السلمى
محمد بن عبد العزيز بن عبد الله النِّلى
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القرشى النيسابورى السراج (أبو القاسم) ١١٦
« « محمد بن عبد الله الواعظ العارض (أبو سعيد) ١١٦
« « محمد الغِفارى[1] (أبو نعيم) ٥٦
« « محمد بن محمد بن سورة النيسابورى (أبو سعد) ١١٧
« « محمد بن المظفر الداودى البوسنجى (أبو الحسن) ١١٧ ـ ١٢٠
« « مَمَّجة الأصبهانى (أبو سعد) ٢٨٧
« « هُرْمُز (الأعرج) ٢٧١
« « يزيد بن جابر ٥٧
عبد السلام بن إسحاق بن المهتدى الحامدى الآفرانى (أبو تمام) ١٢٠
« « محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائى (أبو هاشم) ١٢١
« « محمد بن يوسف القزوينى المعتزلى (أبو يوسف) ٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٢

(١) وانظر : محمد بن عبد الرحمن (أبو نعيم) .

عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ (أبو نصر) ٨ ، ٩ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ـ ١٣٤ ، ١٦٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٣٣٦

عبد الصمد بن على بن محمد بن المأمون (أبو الغنائم) ٢٩١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥

« « منصور بن الحسن (ابن بابك) ١٨ ، ٢١ ، ٢٣

عبد العزيز بن أحمد الكتانى ٥٢ ، ٢٣١

« « « أحمد النصيبينى ٣٣٢

« « « الحسن الضراب ٣٣٣

« « « عبد الله بن محمد الداركى (أبو القاسم) ١٤ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩

« « « على بن أحمد الأزجى ٢٢٢ ، ٢٣٤

« « « محمد بن محمد النخشبى ١٠١

عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (أبو الحسن) ١١ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٢٥ ـ ٢٢٧ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧

عبد الغافر بن سلامة الحمصى ٣١٠

عبد الغافر بن محمد الفارسى (أبو الحسين) ٧٠ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ٢٥٩ ، ٣٥١

عبد الغفار بن عبيد الله بن محمد التميمى (أبو سعد) ١٣٤ ، ١٣٥

عبد الغفار بن محمد بن شيرويه الشيرونى ١٣٧ ، ٣٠٦

عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى (أبو محمد) ٣٦٢

عبد الغنى بن نازل بن يحيى المصرى الألواحى (أبو محمد) ١٣٥ ، ١٣٦

عبد القادر الرهاوى الحافظ ١٩٠

عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى التميمى (الأستاذ أبو منصور) ١١ ، ٥١ ، ٦٤ ، ١٣٦ ـ ١٤٨ ، ١٥٢ ، ٣٠٤ ، ٣٥٨

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى (أبو بكر) ١٤٩ ، ١٥٠

عبد الكريم بن أحمد بن الحسن الطبرى الشالوسى (أبو عبد الله) ١٥٠ ، ١٥١

عبد الكريم بن أحمد بن طاهر القاضي الطبرى التيمى الوزّان (أبو سعد) ٥٦، ١٥١، ١٥٢
» » » بشران ٣٠٢
» » السكرى ٨٤
عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبرى (أبو معشر) ١٥٢، ١٥٣
» » » محمد الداودى ٢٨٧
» » » محمد الرافعى ٤٩، ٦٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢ـ
١٣٤، ٢١٩ـ٢٢١، ٢٧٦، ٢٧٩ـ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣١٤، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٧ـ٣٧١
عبد الكريم بن محمد السمعانى (أبو سعد) ١٠، ٦٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١١٨، ١٣٩،
١٥١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٨،
٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٢،
٣٤٢، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٤
عبد الكريم بن محمد بن عبيد الله السيارى (أبو القاسم) ٧٥
» » » أبى المخارق (أبو أمية) ٨٠
» » » هَوازِن بن عبد الملك القشيرى النيسابورى، زين الإسلام (أبو القاسم)
٦٨ـ٧٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١٣٦ـ١٣٨، ١٥٣ـ١٦٢، ١٧٤، ١٨٨،
١٨٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٥٩، ٣٠٥، ٣٤٩
عبد الكريم بن يونس بن محمد الأزجاهى (أبو الفضل) ١٦٢
عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى البزاز (أبو محمد) ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٩٩
» » » إبراهيم بن عبد الله الخَبْرى (أبو حكيم) ٦٢، ٦٣
» » » أحمد بن إسحاق (القائم بأمر الله) ١٥٧، ٢٤٧ـ٢٥٣، ٢٧١
» » » أحمد بن حَمُّويه السَّرْخَسِى ١١٨
» » » أحمد الصَّيْدلانى (أبو القاسم) ٣٣٤
» » » أحمد بن عبد الله القفال الصغير المروزى (أبو بكر) ٥٣ـ٦٢
أبو عبد الله الثقفى ٣٠٠
أبو عبد الله الجرجانى ٤٤، ١٤٠، ١٤٥ـ١٤٧

عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهانى ٩٧
عبد الله بن جعفر الجنارى الحافظ (أبو محمد) ١٦٣، ٢٩١، ٢٩٢
عبد الله بن جعفر بن عبد الله الجيلى (أبو منصور) ٦٣
عبد الله بن جعفر بن فارس ٩٧
أبو عبد الله = الحسن بن عباس
الحسن بن على الصَّيْمَرِى
الحسين بن أحمد بن الصَّلْت
الحسين بن الحسن بن محمد الحليمى
الحسين بن محمد بن الحسن بن سعدون الموصلى
عبد الله بن حكيم الداهرى (أبو بكر) ٨٣
أبو عبد الله الدَّبيلى ٢٤٣
عبد الله بن دينار ٨١
عبد الله بن ذَكْوان (أبو الزِّناد) ١٤٧، ٢٧١
عبد الله بن رفاعة السَّعْدى ٢٥٣
أبو عبد الله = الزبير بن أحمد بن سليمان الزُّبَيْرِى
أبو عبد الله الشافعى ٨٧
عبدالله بن شُبْرُمة ١٤٧
أبو عبد الله = طاهر بن محمد التميمى
عبد الله بن طاهر بن محمد بن شهفور التميمى (أبوالقاسم) ٦٣، ٦٤
أبو عبد الله = طاهر بن محمد بن عبد الله
عبد الله بن عباس ٨، ٨١، ٨٤، ٨٩، ٢٨٩، ٣٥٦
عبد الله بن العباس بن أبى يحيى بن أبى منصور بن عبد الله بن عبدوس ٦٥
عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان الفقيه (أبو الفضل) ٥٩، ٦٥، ٦٦، ١٦٣
عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسين النيهى (أبو عبد الرحمن) ٦٤
أبو عبد الله = عبد الكريم بن أحمد بن الحسن

عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن القشيري (أبو سعد) ٦٨ ، ٦٩ ، ٢٢٥
» » عثمان (أبو بكر الصدّيق) ٩٨ ، ١٤٦ ، ١٦٩ ، ٣٤٦
» » عَدِيّ (أبو أحمد) ١٣٧
» » على بن إسحاق ، أخو الوزير نظام الملك (أبو القاسم) ٧٠
» » » الخَرْكُوشي ٣٠٥
» » » بن عوف السِّنّى (أبو محمد) ٧٠، ٧١
» » » الكُرَّكانى (أبو القاسم) ٣٠٥
» » » بن محمد بن على البحَّاثى القاضى (أبو القاسم) ٧١
» » » المدينى ٨٩
» » عمر بن الخطاب ٧٩ ، ٨٣ ، ٢٧٣
» » عمر بن عيسى الدَّبُوسِى (أبو زيد) ٣٤٢
» » عمر المالكى ١٤٧
» » عمرو بن العاص ٨٠ ، ٨١ ، ١٢٥
» » قيس الأشعرى (أبو موسى) ٨٠
» » المبارك ٨٤
» » محمد بن إبراهيم بن أسد بن إدريس الرازى (أبو القاسم) ٧١
أبو عبد الله = محمد بن إبراهيم بن يحيي المزكى
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
محمد بن أحمد بن موسى الوَتَّار
عبد الله بن محمد بن إدريس = عبد الله بن محمد بن إبراهيم (أبو القاسم)
عبد الله بن محمد بن أسد = » » » » » »
عبد الله بن محمد الأنصارى (أبو إسماعيل) ٣٢٨
عبد الله بن محمد الباقى الخوارزمى (أبو محمد) ١٤
عبد الله بن محمد (أبو بكر بن أبى شيبة) ٦٠ ، ١٤١
عبد الله بن محمد الجبارى الحافظ ٣٥٨
عبد الله بن محمد بن سالم ٧١

أبو عبد الله = محمد بن العباس بن أحمد (ابن أبي ذهل)
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني أبو محمد (ابن اللبان) ٧٢، ٧٣، ٣١٢
أبو عبد الله = محمد بن عبد الله
محمد بن عبد الله بن أحمد البيضاوي
« « « بن باكويه الشيرازي
« « « الصفار
« « « بن محمد الحاكم الحافظ
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هزارمرد الصريفيني ٣٣٦
أبو عبد الله = محمد بن علي الصُّوري
« « « بن عمر المازري
« « « بن محمد الخبّازي
عبد الله بن محمد بن أبي غالب البزّار ١٦٤
أبو عبد الله = محمد بن الفضل الفُراوي
« « « بن نظيف
عبد الله بن محمد الكوفي العلوي ٣٠٥
أبو عبد الله = محمد بن أبي نصر الحَميدي
محمد بن يحيي الكرماني
عبد الله بن مسعود ٦٠، ٨٣، ٨٤
أبو عبد الله = مهدي بن علي الإسفرايني
عبد الله بن أبي نَجيح ٨٩
عبد الله بن أبي نصر بن أبي علي الطّرازي (أبو بكر) ٩٥
عبد الله بن وهب ٨٢
عبد الله بن يعقوب ٨٤
عبد الله بن يوسف الجرجاني القاضي الحافظ (أبو محمد) ٩٤، ٩٥، ١١٩، ١٥١، ١٥٢، ١٧٣

عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف الجُوَينى، ركن الإسلام (أبو محمد) ٥٤، ٥٨، ٧٢، ٧٣ ـ ٩٣، ١١٥، ١٤٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٢٦٧، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٦٢

عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمذانى الفرضى المقدسى (أبو الفضل) ١٢٣، ١٦٢، ١٦٤

« « « بشران (أبو القاسم) ٣٤٨

« « « الحسن الأزهرى الإسفراينى (أبو نعيم) ٥٠، ٧٣، ١٥٣، ٢٠٨، ٢٩٨

« « « الحسين الدَّلّال (أبو نصر) ٢٦٤

« « « شَعَبة (أبو القاسم) ٣١١

« « « عبد الله بن محمود بن صُهَيْب بن مسكين المصرى الفقيه (أبو الحسن) ١٦٤

« « « عبد الله بن يوسف الجوينى النيسابورى، إمام الحرمين (أبو المعالى) ١٥، ٥٧، ٧٣ ـ ٧٥، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١١٠، ١٦٥ـ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٧٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٨

عبد الملك بن قُرَيْب (الأصمعى) ١٧٨

« « « محمد بن إبراهيم الخركوشى (أبو سعد بن أبى عثمان) ٢٢٢ ـ ٢٢٤

« « « محمد الإسترابادى الصغير (أبو نعيم) ٩٥

« « « محمد بن إسماعيل الثعالبى ٢٥٦

« « « محمد بن شاذان الجرجانى ٩٥

« « « محمد بن عبد الله، ابن بشران (أبو القاسم) ٩٦، ٣٥٤

عبد المنعم بن عبد الكريم بن هوازن القشيرى ١٠٩، ١٥٤، ١٦٠

عبد الواحد بن أحمد بن الحسين الدَّسْكَرِى (أبو سعد) ٢٢٤

« « « أحمد المليحى ١٠٤

« « « إسماعيل بن أحمد الرويانى (أبو المحاسن) ٤٨، ٧٦، ٩١، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٥، ٢٧٧ ـ ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤

عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد البوشنجى ٢٢٥

« « « الحسين بن محمد الصيمرى ٢٦٨

عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيرى، ركن الإسلام (أبو سعيد) ٧٤، ٢٢٥ـ٢٢٨، ٢٧٣
عبد الواحد بن محمد بن عثمان البَجَلى (أبو القاسم) ٢٢٨ ، ٢٢٩
عبد الواحد بن محمد بن مهدى (أبو عمر) ١١٨
عبد الوهاب بن الشاذياخى ١٥٤
« « عبد الرحمن المصرى الإخميمى (بهاء الدين) ٢٠٣
« « عبد المجيد الثقفى ٢٠٨
عبد الوهاب بن على بن داوريد الفارسى الملحمى (أبو حنيفة) ٢٢٩
عبد الوهاب بن المبارك بن الأنماطى ٢٥٤، ٢٩٧
عبد الوهاب بن محمد بن عبد الواحد الفامى الشيرازى (أبو الفرج) ٢٢٩ ، ٢٣٠
عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب الشيرازى (أبو محمد) ٢٢٩ ، ٢٣٠
عبد الوهاب بن محمد بن عمر البغدادى (أبو أحمد) ٢٣٠
عبد الوهاب بن منصور بن أحمد الأهوازى (أبو الحسن) ٢٣٠
ابن عبدان = عبد الله بن عبدان بن محمد (أبو الفضل)
عبدان بن محمد بن عيسى (أبو محمد) ٥٦ ، ٥٧
العبدرى = على بن سعيد بن عبد الرحمن
العبدوى = عمر بن أحمد بن إبراهيم (أبو حازم)
العبدى = معمر بن أحمد بن محمد اللُّنْبانى
أبو عبيد = على بن الحسين بن حربويه القاضى
القاسم بن سلاَّم
عبيد الله بن أحمد بن عبد الأعلى الرَّقِّ ، ابن الحَرَّانى (أبو القاسم) ٢٣١
عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهرى (أبو القاسم) ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٩٩
عبيد الله بن زيد ٢٨٩
عبيد الله بن سلامة بن عبيد الله الكَرْخى ، ابن الرُّطَبِى (أبو محمد) ٢٣٢ ، ٢٣٣
عبيد الله بن عمر بن على المقرى (ابن البَقال) ٢٣٣
عبيد الله بن محمد بن أحمد الفرضى المقرى البغدادى (أبو أحمد) ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧

عبيد الله بن محمد ، ابن حبابة (أبو القاسم) ٦٥ ، ٢٣١ ، ٢٥٩
عبيد الله بن محمد بن زِيرك (أبو سهل) ١٣٤
عبيد الله الوَرَّاق ٥٢
عَبِيدة بن عمرو السَّلْمانى ١٤٧
ابن العُتبى ٢٤٢
العُتْبى = محمد بن عبد الجبار
العتيق = أحمد بن محمد بن أحمد
أبو عثمان = إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى
عثمان بن جِنّى ٢٦٠
أبو عثمان = سعيد بن عثمان الحِيرى
سعيد بن محمد البَحيرى
عثمان بن عبد الرحمن ، ابن الصلاح (تقى الدين ، أبو عمرو) ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٣٤٩
عثمان بن عفان ١٤٦
عثمان بن على البيكندى (أبو عمرو) ٢٣٩
عثمان بن عمر (ابن الحاجب) ١٩٢
عثمان بن الفرج الأزهرى ٢٣٢
عثمان بن القتات ٦٥
ابن عثمان = محمد بن عثمان
أبو عثمان بن وَرْقاء ٣٣٢
العجلى = يحيى بن على بن الطيب (الطبيب) الدَّسْكَرِى
عدنان بن محمد الضبى ٧٣
العراقى = على بن محمد بن إسماعيل
نصر بن بشر بن على
النعمان بن ثابت (الإمام أبو حنيفة)

ابن العربى = محمد بن عبد الله بن محمد (أبو بكر)
ابن عرفة ١٢٣
ابن عروة ٦٦
عروة بن الزبير بن العوّام ٧٩ ، ٨٣ ، ١٤٧
العَرُوضِى = أحمد بن محمد بن يوسف
أبو العز = أحمد بن عبد الله بن كادش
عزيزى بن عبد الملك بن منصور الواعظ ، شيذلة (أبو المعالى) ٢٣٥ ـ ٢٣٧
ابن عساكر = على بن الحسن
العسكرى = الحسين بن محمد بن عبيد
ابن عصفور = على بن مؤمن بن محمد
عطاء بن أبى رباح ٧٩ ، ٨١
أبو عطاء = عبد الأعلى بن عبد الواحد بن أحمد المليحى
عطاء بن عبد الله بن أحمد القرّاب ١٠٤
عطاء بن عبد الله الخراسانى ٨٠
العطار = الحسن بن على
أبو الفوارس
ابن العطار [من المالكية] ١٣٩
ابن العفريس = أحمد بن محمد
أبو عقيل السلمى [خال أبى القاسم القشيرى] ١٥٥
ابن عقيل = على بن عقيل بن محمد الحنبلى (أبو الوفاء)
العُكبَرِى = محمد بن محمد بن محمد بن أحمد
عِكْرِمة (مولى ابن عباس) ٨١
أبو العلاء = أحمد بن عبد الله (المَعَرِّى)
أحمد بن محمد بن الفضل
الحسن بن أحمد الهمذانى

صاعد بن سَيَّار
عالى بن على بن محمد بن السَّمْعانى
علقمة بن وقَّاص اللَّيْثى ٢٠٨
العلوى = أبو الحسن
عبد الله بن محمد الكوفى
على بن المظفَّر بن حمزة الدَّبُوسِى
على بن إبراهيم بن سلمة القزوينى ٩٧
« « إبراهيم بن العباس ، النَّسِيب (أبو القاسم) ٣٥٢
« « أحمد الأهوازى ١٥٣
« « أحمد البُسْرِى ٢٣٤
« « أحمد ، ابن حزم الظاهرى (أبو محمد) ٢٥٧ ، ٣٠٧
« « أحمد بن الحسين بن نعيم البصرى الأشعرى النُّعَيْمى (أبو الحسن) ٢٣٧ ـ ٢٣٩
« « أحمد السُّهَيْلى الإسفراينى (أبو الحسن) ٢٤٦
« « أحمد العابد (أبو الحسن) ٢٥٤
« « أحمد بن على الطبرى الرُّويانى ٢٣٩
« « أحمد الفَسَوِى القاضى (أبو الحسن) ٢٤٦ ، ٢٤٧
أبو على = أحمد بن محمد البردانى
على بن أحمد بن محمد الحاكم الإستراباذى (أبو الحسن) ٢٣٩ ، ٢٤٠
على بن أحمد بن محمد الدَّبيلى (أبو إسحاق أو أبو الحسن) ٢٤٣ ـ ٢٤٦
أبو على = أحمد بن محمد بن القاسم الروذبارى
على بن أحمد بن محمد الواحدى النيسابورى (أبو الحسن) ٢٤٠ ـ ٢٤٣
على بن أحمد المدينى ٧٣
على بن إسحاق المادرائى ٣١٠
على بن إسماعيل الأشعرى (أبو الحسن) ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٣٥٩

أبو على التَّنُوخى ٢٢٢، ٢٢٨
أبو على = جهابدار
حامد بن محمد الرَّفَّاء
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى
على بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر، ابن المسلمة الوزير (أبو القاسم) ٢٤٧_٢٥٣
على بن الحسن الأنطاكى ١٦٤
على بن الحسن (الحافظ ابن عساكر) ١٠٠، ١٨٢، ١٨٩، ٣٥٢
على بن الحسن بن الحسين بن محمد، القاضى الخِلَعِى (أبو الحسن) ٢٥٣_٢٥٥
على بن الحسن بن الرَّبيع ٦٥
أبو على = الحسن بن على بن أحمد
الحسن بن على الأهوازى
على بن الحسن بن على الباخَرْزِى الأديب (أبو الحسن) ١٥٦، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٥٦، ٢٥٧
على بن الحسن بن على الجراحى القاضى (أبو الحسن) ٢٦٠
أبو على = الحسن بن على الدقاق
الحسن بن على بن محمد الجبلى
الحسن بن على بن محمد الوَخْشِى
الحسن بن على بن المذهب
على بن الحسن بن على اليانجى (أبو الحسن) ٢٥٥، ٢٥٦
أبو على = الحسن بن القاسم
الحسن بن محمد بن العباس الزُّجاجى
الحسن بن نصر المرندى
على بن الحسين ٦٥
« « الحسين الجُورِى (أبو الحسن) ٣٦٠، ٣٦١
« « الحسين بن حربويه القاضى (أبو عبيد) ١٤٩

أبو علی = الحسين بن على الكرابيسى
الحسين بن محمد (ابن سكرة)
على بن الخضر ٣٣٣
على الدهقان القاضى ١٥٨
أبو على = زاهر بن أحمد السَّرْخَسِى
على بن سعيد الإصطخرى البغدادى القاضى المتكلم (أبو الحسين) ٢٥٨
على بن سعيد بن عبد الرحمن العبدرى (أبو الحسن) ٢٥٧ ، ٢٥٨
على بن السِّمْسار ٣٥٢
على بن سهل بن العباس المفسِّر (أبو الحسن) ٢٥٨ ، ٢٥٩
أبو على بن شاذان ٧٠ ، ٩٦ ، ١٢٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨
أبو على [شيخ لإمام الحرمين الجوينى] ٢٢٠ ، ٢٢١
على بن أبى طالب ٩٨ ، ١٤٦
على بن عبد السيد بن محمد (أبو القاسم) ١٢٣
على بن عبد العزيز [لعله البغوى] ٢٩٣
على بن عبد الكافى السبكى (والد المصنف) ٥٨ ، ٥٩ ، ١١١ ، ١٢٨ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٧٧ _ ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣١١ ، ٣٦٦ _ ٣٦٨
على بن عبد الله الطَّيْسَفُونى ١٠٩
على بن عبد الواحد الدِّيَنَورِى ٢٦٠
على بن عقيل بن محمد الحنبلى (أبو الوفاء) ١٢٣ ، ١٦٣
أبو على بن عمار ٢١٤
على بن عمر بن أحمد البرمكى (أبو الحسن) ٢٥٩
على بن عمر التمار ١١٨
على بن عمر الحربى ١٣
على بن عمر الحوبى [لعله هو السابق] ٢٣٨
على بن عمر الدارقطنى (أبو الحسن) ١٣ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ١٨٢ ، ٢٣٠ ، ٣٣١

على بن عمر بن محمد بن الحسن الحربى بن القزوينى (أبو الحسن) ٢٥٥ ، ٢٦٠ ـ ٢٦٦
على بن فَضَّال بن على المجاشعى النحوى (أبو الحسن) ١٧٩
أبو على = الفضل بن محمد بن على الفارمذى
أبو على بن أبى القاسم الصفار ٣٤٢
على بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور) ٢٧٤
على بن المُحَسِّن التَّنُوخى (أبو القاسم) ٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٣٠
على بن محمد بن إبراهيم القهندزى الضرير (أبو الحسن) ٢٤٠
أبو على = محمد بن أحمد بن الحسين الصَّوَّاف
محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤى
على بن محمد بن أحمد المحاملى (أبو القاسم) ٢٣٣ ، ٢٦٦ ، ٣١٢
على بن محمد بن إسماعيل العراقى ٢٦٧
على بن محمد (إلكيا الهَرَّاسِى) ٢٩٢
على بن محمد بن بشران (أبو الحسين) ٧٣ ، ١٥٣ ، ٣١٠
على بن محمد الجُوَينى الفقيه (أبو الحسن) ٢٩٢
على بن محمد بن حبيب ، القاضى الماوَرْدِى (أبو الحسن) ٩ ، ١٠٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ـ ٢٨٥ ، ٣٤٨
على بن محمد الحَفْصَوِى (أبو الحسن) ٣٥٨
على بن محمد الحنائى (أبو الحسين) ٢٢٢ ، ٣٥٥
على بن محمد الطِّرازى (أبو الحسن) ٢٢٥ ، ٢٢٦
على بن محمد الطَّلْحى الكوفى (أبو الحسن) ٢٩٢
على بن محمد بن العباس التوحيدى (أبو حيان) ٢٨٦ ـ ٢٩٠
على بن محمد بن عبد الجبار بن السمعانى (أبو القاسم) ٣٣٦ ، ٣٤١
أبو على = محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائى
على بن محمد بن على الزَّيْدى ١٥٢
على بن محمد بن على القاضى الطبرى الآمُلِى (أبو الحسين) ٢٩١ ، ٢٩٢

على بن محمد بن على بن الزوّج الشيرازى (أبو الحسن) ٢٩١

على بن محمد بن على المصِّيصى الدمشقى (أبو القاسم) ٢٩٠، ٢٩١

على بن محمد (وقيل أحمد) البُستى (أبو الفتح) ٢٩٣ ـ ٢٩٦، ٣١٦

على بن محمد بن محمد بن الأخضر الأنبارى ٢٣٤

على بن محمد بن محمد البيضاوى (أبو القاسم) ٢٩٢

على بن المدينى ٨٩

على بن مسعود بن محمد الشجاعى (أبو نصر) ٧٧

على بن المظفَّر بن حمزة العلوى الحسينى الدَّبُوسِى (أبو القاسم) ٢٩٦ ـ ٢٩٨

أبو على = منصور بن عبد الله الخالدى

على الناسائى ٨٤

أبو على = ناصر بن إسماعيل الحاكم النوقانى

على بن يوسف بن عبد الله الجوينى (أبو الحسن) ٢٩٨، ٢٩٩

على بن يوسف الفامى ٢٨٧

عمار بن طاهر (أبو سعيد) ٣٣٣

عمر بن إبراهيم بن سعيد الزهرى، ابن حمامة (أبو طالب) ٢٩٩، ٣٠٠

عمر بن إبراهيم الكتانى (أبو حفص) ٦٥، ٣٣١

عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى الأعرج النيسابورى الهذلى الحافظ (أبو حازم) ٣٠٠،٣٠١

عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (أبو حفص) ٣٣١

أبو عمر = أحمد بن محمد بن عبد الله الطَّلَمَنْكى

عمر بن أحمد بن مسرور (أبو حفص) ٧٠، ٩٤، ١٠٥، ٢٦٧، ٣٥٠

عمر بن أبى الحسن عبد الكريم الروّاسى (أبو الفتيان) ٣٣٣، ٣٥٥

أبو عمر بن حيويه ١٢١، ٢٦٠

عمر بن الخطاب ١٤٦، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٨٥

عمر بن شَبَّة النُّمَيْرى ٢٠٨

عمر بن عبد الرحمن الإيادى (أبو حفص) ١٢٥

عمر بن عبد العزيز بن أحمد الفاشانى المروزى (أبو طاهر) ٣٠١
عمر بن عبد العزيز (الخليفة) ٣١٥
عمر بن عبد الله البقّال ٢٣٤
ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب
عمر بن عبد الملك بن عمر الرزّاز الزاهد (أبو القاسم) ٣٠٢
أبو عمر = عبد الواحد بن محمد بن مهدى
عمر بن على بن أحمد الزّنْجانى (أبو حفص) ٣٠٢
عمر بن على المُطَوِّعى (أبو حفص) ٣٠٤ ، ٣٦٣
أبو عمر = القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمى البصرى
عمر بن محمد بن أحمد النَّسَفى الحنفى (أبو حفص) ٢٣٩ ، ٢٤٠
عمر بن محمد بن الحسين البسطامى ، المؤيد (أبو العلاء) ٣٠٣
أبو عمر = محمد بن الحسين بن محمد البسطامى
عمر بن محمد البَرْخَسِى ٣٣٦
عمر بن أبى مطيع ١٠٢
العِمْرانى = يحيى بن أبى الخير سالم
أبو عمرو = إسحاق بن مِرار الشَّيْبانى
إسماعيل بن نُجَيد السُّلَمى
عمرو بن عبد الله السَّبيعى (أبو إسحاق) ٢٧٢
ابن عمرو = عبد الله بن عمرو بن العاص
أبو عمرو = عثمان بن عبد الرحمن ، ابن الصلاح
عثمان بن على البيكندى
عمرو بن عون ٦٠ ، ٢٢٣
عمرو بن محمد الأعسم ٨٣
أبو عمرو = محمد بن جعفر بن مطر
محمد بن عبد العزيز القَنْطَرِى

عمرو بن هشام (أبو جهل) ٨٩
العمري = القاسم
ناصر بن الحسين بن محمد (أبو الفتح)
نصر بن ناصر بن الحسين
عم إمام الحرمين = على بن يوسف بن عبد الله الجويني
عميد الملك = محمد بن منصور بن محمد الكُنْدُرِى
أبو عَوانة = يعقوب بن إسحاق الحافظ
عوف (روى عن خِلاس بن عمرو الهجرى) ٢٧٢
ابن عون = عمرو بن عون
عياض بن موسى اليَحْصُبى ، القاضى ١٣٩
عيسى (عليه السلام) ٣٦٩ ، ٣٧٠
عيسى بن أحمد الهمذانى ٢٣٤
العيني = أسعد بن مسعود بن علي
ابن عُيَيْنة = سُفْيان

(حرف الغين)

غالب بن أحمد ٣٣٣
أبو غانم = أحمد بن على بن الحسين الكُراعِى
غانم بن الحسين المُوشِيلى ١٧٣
غانم بن عبد الواحد بن عبد الرحيم الأصبهانى (أبو سكر) ٣٠٣
أبو غانم = مظفر البروجردى
الغزالى = أحمد بن محمد الكبير (أبو حامد)
محمد بن محمد ، حجة الإسلام (أبو حامد)
الغَسَّانى = الحسين بن محمد بن أحمد
الغِطْرِيفى = محمد بن أحمد بن الحسين (أبو أحمد)
الغِفارى = عبد الرحمن بن محمد

غلام الهَرّاس = الحسن بن القاسم
أبو الغنائم = عبد الصمد بن على بن محمد
المرزبان بن خسرفيروز
الغنـدجانى = عبد الرحمن بن الحسين (أبو أحمد)
غياث بن حمزة النُّوَيْزى ١٠٣
ابن غَيْلان = محمد بن محمد بن إبراهيم (أبو طالب)

(حرف الفاء)

فائق (قان الترك) ٣٢٢
ابن فارس (لعله التالى) ٢٨٧
ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا
الفارسى = أحمد بن الحسن بن سهل
إسماعيل بن عبد الغافر
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
خلف بن عمر بن عبد العزيز
عبد الرحمن بن محمد بن الحسن
عبد الغافر بن إسماعيل (أبو الحسن)
عبد الغافر بن محمد (أبو الحسين)
عبد الوهاب بن على بن داوريد
نصر بن عبد العزيز المصرى
الفارمذى = الفضل بن محمد بن على
القاشانى = عمر بن عبد العزيز بن أحمد
محمد بن أحمد بن عبد الله المروزى (أبو زيد)
فاطمة بنت الحسن بن على الدقّاق ١١ ، ٦٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١٥٩ ، ٢٢٥
فاطمة بنت قيس ١٤٨
فاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم ٩٨

الفـــامى = عبد الرحمن بن عبد الجبار (أبو النصر)
عبد الوهاب بن محمد الشيرازى
على بن يوسف
أبو الفتح = سلطان بن إبراهيم الفقيه
أبو الفتح = على بن محمد البُسْتى
أبو الفتح بن أبى الفوارس ١٣٤ ، ٣٠٠
أبو الفتح = محمد بن عبد الباقى بن البَطِّى
ناصر بن الحسين بن محمد العمرى
نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى
نصر بن سَيَّار
نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصِّيصى
يوسف بن عمر القَوَّاس
أبو الفتوح = مسعود بن الفضل العامرى المِيهَنِى
أبو الفِتيان = عمر بن أبى الحسن عبد الكريم الروّاسى
فخر الإسلام = محمد بن على بن إسماعيل القفال الشاشى
فخر الدين = محمد بن عمر الرازى
الفرّاء = الحسين بن مسعود
محمد بن الحسين بن خلف (أبو يعلى)
محمد بن الفضل بن نظيف
الفرائضى = أحمد بن القاسم
الفُراوِى = محمد بن الفضل (أبو عبد الله)
أبو الفرج = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
عبد الرحمن بن على بن الجَوْزِى
عبد الوهاب بن محمد الشِّيرازى

محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذِى
» » محمود بن الحسن القزوينى
المعافى بن زكريا
الهيثم بن أحمد بن محمد بن مسلمة القرشى
أبو الفرج وزير مصر = محمد بن جعفر بن على
الفَرَضِى = عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد
عبد الوهاب بن على بن داوريد
عبيد الله بن محمد بن أحمد

ابن الفركاح = إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزارى
الفزارى = إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم ، ابن الفركاح
الفَسَوِى = الحسن بن محمد بن عثمان
على بن أحمد القاضى
الفضل بن أحمد بن محمد الزهرى البصرى ٣٠٣ ، ٣٠٤
أبو الفضل = أحمد بن محمد بن يوسف العَرُوضى
أبو الفضل الجوهرى الواعظ ٢٥٤
الفضل بن الحُباب الجُمَحى (أبو خليفة) ٢٦٧ ، ٢٧٢
أبو الفضل = شعبان بن الحاج المؤذن
عبد الكريم بن يونس بن محمد
عبد الله بن عبدان بن محمد
أبو الفضل = عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمذانى الفرضى
كمَّاد بن ناصر بن نصر
محمد بن أحمد بن محمد الجارُودى
الفضل بن محمد بن الحسين الجرجانى (أبو بسر)
أبو الفضل = محمد بن طاهر المقدسى
» » عبد الله بن محمد بن خيرويه الهروى
» » عثمان القُومَسانى

الفضل بن محمد بن على الفارمذى الزاهد (أبو على) ٣٠٤ ـ ٣٠٦

أبوالفضل = محمد بن محمد بن عَطَّاف

محمد بن ناصر السَّلامى

منصور بن نصر بن عبد الرحيم

أبو الفضل (١) بن ناصر ٣٥٤

أبوالفضل = يحيى بن على

فضل الله بن أحمد بن محمد الميهنى (أبو سعيد بن أبى الخير) ٣٠٦ ـ ٣٠٩

الفُضَيل بن يحيى بن الفضيل الفُضَيلى الهروى الفقيه (أبو عاصم) ٣٠٩ ، ٣١٠

الفُضَيلى = الفُضَيل بن يحيى بن الفُضَيل

الفقير = يزيدبن صُهَيب

الفقيه = إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكى

أحمد بن الحسين البيهقى (أبو بكر)

حسّان بن محمد بن أحمد النيسابورى (أبو الوليد)

الحسن بن نصر المرندى

زاهر بن أحمد السَّرْخَسِى

سلطان بن إبراهيم الطبرى (أبو الفتح)

شبيب بن عثمان بن صالح

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشِّيرَنْخشيرى

عبد الله بن عبدان بن محمد (أبو الفضل)

عبد الملك بن عبدالله بن محمود

عبد الوهاب بن على بن داوريد

على بن محمد الجُوَيْنى

الفُضَيل بن يحيى بن الفُضَيل

---

(١) انظر : محمد بن ناصر السلامى ، أبو الفضل ؛ فلعله هو .

المبارك بن محمد بن عبيد الله الواسطى
محمد بن أحمد بن عثمان القاشانى المروزى (أبو زيد)
« « عبد الله
« « على بن حامد الشاشى
« « المبارك بن الخلّ (أبو الحسن)
منصور بن عمر
ناصر بن الحسين بن محمد العمرى
نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى
نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصيصى
يحيى بن أبى منصور
يوسف بن الحسن بن محمد التفكرى الزنجانى
فُلَيح بن سليمان ٨٣
الفِهْرى = أبيض بن محمد
أبو الفوارِس العطار ٢٧٣
ابن أبى الفوارس = أبو الفتح
محمد
الفُورانى = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد (أبو القاسم)
ابن فُورَك = أحمد بن محمد بن أيوب (أبو بكر)
محمد بن الحسن بن فورك (أبو بكر)

(حرف القاف)

القائم بأمر الله = عبد الله بن أحمد بن إسحاق
القادر بالله = أحمد بن إسحاق بن جعفر
أبو القاسم = إبراهيم بن محمد بن أحمد النصراباذى
« « محمد الحنائى
إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندى

إسماعيل بن محمد بن الصفار
أبو القاسم الأليمانى ١٥٥
« « = بكر بن أحمد
« « البلخى ١٢١
القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمى البصرى القاضى (أبو عمر) ٣٠١، ٣١٠، ٣١١
أبو القاسم = جعفر بن محمد البغدادى
الجنَيد بن محمد
أبو القاسم بن الحسين ١٣
القاسم بن سَلَّام (أبو عبيد) ١٦٣، ٢٨٩
أبوالقاسم = سلمان بن ناصر الأنصارى
عبد الجبار بن أحمد بن يوسف
« « « على بن محمد الإسفراينى الإسكاف
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفورانى
« « « « « ثابت الخرق
« « « « « عبد الله
عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الدارَ كى
عبدالكريم بن محمد بن عبيد الله السَّيَّارى
« « « هَوازِن القشيرى
عبد الله بن أحمد الصيدلانى
« « « طاهر بن محمد
« « « على بن إسحاق
« « « على الكُرَّكانى
« « « على بن محمد البَحَّاثى
« « « محمد بن إبراهيم الرازى
عبد الملك بن شَعَبة

عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران

عبد الواحد بن محمد بن عثمان البجلى

عبيد الله بن أحمد بن عبد الأعلى

عبيد الله بن أحمد بن عثمان

عبيد الله بن محمد بن حَبابة

على بن إبراهيم بن العباس النَّسِيب

القاسم بن على (الحريرى) ٢٧٤ ، ٣١٥

أبو القاسم = على بن الحسن بن أحمد بن المسلمة

» » عبد السيد بن محمد

» » المحسِّن التَّنُوخِى

» » محمد بن أحمد المَحاملى

» » محمد بن عبد الجبار بن السَّمْعانى

» » محمد بن على المصِّيصى

» » محمد بن محمد البَيْضاوى

» » المظفَّر بن حمزة الدَّبُوسِى

عمر بن عبد الملك بن عمر الرزَّاز

القاسم العُمَرِى ٨١

القاسم بن محمد بن أبى بكر ١٤٧

أبو القاسم = محمود بن سُبُكْتكين

مظفَّر بن عبد الملك بن عبد الله الجُوَينى

مكِّى بن عبد السلام الرُّمَيْلى

منصور بن عمر بن على البغدادى

أبو القاسم الموسوى (ذو المجدين) ٣٤٤

أبو القاسم = نصر بن بشر بن على العراقىّ

يحيى بن على بن محمد الكُشْمَيْهَنِى

يوسف بن أحمد بن كجّ

يوسف بن الحسن بن محمد التفكرى الزنجانى

يوسف بن على بن محمد الزنجانى

ابن القاصّ = أحمد بن أحمد

القاضى = أحمد بن بشر بن عامر المَرْوَرُّوذى (أبو حامد)

أحمد بن على بن محمد النَّصيبى

أحمد بن محمد البِرْتى

أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد (أبو منصور)

بُنْدار بن محمد البصرى

أبو الحسن الطالقانى

الحسين بن على بن محمد الصَّيْمرى (أبو عبد الله)

الحسين بن محمد بن أحمد (صاحب التعليقة)

الخُصَيب بن عبد الله بن محمد

الخليل بن أحمد

شرف الدين ابن البارزى

شريح بن عبد الكريم بن أحمد الرُّويانى

صاعد بن عبد الرحمن

طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى (أبو الطيب)

عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار

عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الله

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد

عبد السلام بن محمد بن يوسف

عبد الكريم بن أحمد بن طاهر الوَزَّان

عبد الله بن على بن محمد البَحَّانى

عبد الله بن يوسف الجرجانى

عبد الواحد بن محمد بن عثمان البجلى
على بن أحمد الفسوى
على بن الحسن بن الحسين الخِلَعِى (أبو الحسن)
على بن الحسن بن على الجراحى
على بن الحسن بن على الميانجى
على بن الحسين بن حربويه (أبو عبيد)
على الدهقان
على بن سعيد الإصطخرى
على بن محمد بن حبيب الماوردى
على بن محمد بن على الطبرى الآمُلِى
عياض بن موسى اليَحْصُبى
القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمى (أبو عمر)
محمد بن أحمد التميمى
« « أحمد بن محمد العَبَّادى (أبو عاصم)
« « أحمد بن أبى يوسف الهروى (أبو سعد)
« « الحسين بن أميركا
« « الحسين بن محمد البسطامى (أبو عمر)
« « الطيب الباقلانى (أبو بكر)
« « محمد الأزدى
محمد بن محمد بن عبد الله البَيْضاوِى (أبو الحسن)
محمد بن محمد بن عبد الله الأزدى (أبو منصور)
محمد بن المظفَّر الشامى (أبو بكر)
محمود بن القاسم الأز… المُهَلَّبى
المعافى بن زكريا
منصور بن محمد بن محمد الأزدى

مهدى بن على الإسفراينى
ناصر بن إسماعيل الحاكم النوقانى
يحيى بن منصور
يوسف بن أحمد بن كَج
قاضى القضاة = أبو سعيد الطبرى
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار
القاينى = الجُنَيد بن محمد
طاهر بن أحمد بن على بن محمود
قبيصة بن ذُؤيب ١٤٧
القدُورى = أحمد بن محمد بن أحمد (أبو الحسين)
القرّاب = إسحاق بن أبى إسحاق
عطاء بن عبد الله بن أحمد
القرافى = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكى (أبو العباس)
القرشى = حسّان بن محمد بن أحمد النيسابورى (أبو الوليد)
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
ناصر بن الحسين بن محمد العمرى
الهيثم بن أحمد بن محمد بن مسلمة (أبو الفرج)
القرظى = محمد بن كعب
قريش بن بدران (أمير العرب) ٢٥٠ ــ ٢٥٣
القزّاز = محمد بن الحسين
القزوينى = عبد السلام بن محمد بن يوسف
على بن إبراهيم بن سلمة
على بن عمر بن محمد الحربى
محمد بن محمود بن الحسن (أبو الفرج)
محمود بن الحسن بن محمد (أبو حاتم)

القُشَيْرِى = عبد الرحمن بن عبد الكريم (أبو منصور)
عبد الكريم بن هَوازِن
عبد الله بن عبد الكريم (أبو سعد)
عبد الواحد بن عبد الكريم (أبو سعيد)
هبة الرحمن بن عبد الواحد
القطّان = أبو الحسن بن سلمة
أبو الحسين بن الفضل
الحسين بن يحيى بن عَيّاش
عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد
محمد بن الحسين
يحيى بن سعيد
القَطِيعى = أحمد بن جعفر بن مالك (أبو بكر)
القفال الصغير = عبد الله بن أحمد بن عبد الله (أبو بكر)
القفال الكبير = محمد بن على بن إسماعيل الشاشى (أبو بكر)
قلاوون ، الملك المنصور ٥٨
القَنطرِى = محمد بن عبد العزيز (أبو عمرو)
القهندزى = على بن محمد بن إبراهيم
القوّاس = يوسف بن عمر (أبو الفتح)
القُومسانى = محمد بن عثمان
القيروانى = أبو الحسن الأديب

(حرف الكاف)

الكاتب = أسعد بن مسعود بن على
محمد بن عبيد الله
ابن كادش = أحمد بن عبد الله (أبو العِزّ)
الكازَرُونى = محمد بن بيان بن محمد

الكاغدى = منصور بن نصر بن عبد الرحيم
كافى الكفاة = إسماعيل بن عَبّاد (الصاحب)
الكاملى = عبد الرحمن بن على
الكتّانى = عبد العزيز بن أحمد
عمر بن إبراهيم (أبو حفص)
ابن كَجّ = يوسف بن أحمد (أبو القاسم)
الكرابيسى = الحسين بن على (أبو على)
الكُراعِى = أحمد بن على بن الحسين
الكرْخى = دُوَيْر
عبيد الله بن سلامة بن عبيد الله
معروف بن فيروز
منصور بن عمر بن على البغدادى
الكُرّكانى = عبد الله بن على (أبو القاسم)
الكرمانى = محمد بن يحيى (أبو عبد الله)
الكرونى = أبو محمد الشافعى
كريمة بنت محمد المغازلى ٩٥
الكَسّار = أحمد بن الحسين (أبو نصر)
كشتاسب ٣٢٤
الكَشْفُلى = الحسين بن محمد
الكُشْمَيْهَنى = محمد بن مكّى (أبو الهيثم)
يحيى بن على بن محمد (أبو القاسم)
الكلابى = النوّاس بن سَمْعان
كُلْجَنْد (من ملوك الهند) ٣٢٥
كمّاد بن ناصر بن نصر الحدّادى المراغى (أبو الفضل) ١٣٦
الكمال = سلار

الـكُمَيت بن زيد ١٢٢
الـكَنْجَرُوذِى = محمد بن عبد الرحمن (أبو سعد)
الـكُنْدُرِى = محمد بن منصور بن محمد (عميد الملك)
الـكُوجى = أحمد بن على بن أسد
الـكوفى = عبد الله بن محمد العلوى
على بن محمد الطَّلْحى

(حرف اللام)

ابن لال = أحمد بن على بن أحمد (أبو بكر)
اللؤلؤى = محمد بن أحمد بن عمر (أبو على)
ابن اللَّبَّان = عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصفهانى (أبو محمد)
اللُّنْبـانى = مَعْمَر بن أحمد بن محمد
الليثى = علقمة بن وقَّاص
ابن أبى ليلى = محمد بن عبد الرحمن
أبو ليـلى = بندار بن محمد البصرى القاضى

(حرف الميم)

المؤتمن بن أحمد الساجى ٣٢٨ ، ٣٣٣
المؤذِّن = أحمد بن عبد الملك (أبو صالح)
إسماعيل بن أبى صالح أحمد (أبو سعد)
شعبان بن الحاج
ابن المأمون = عبد الصمد بن على بن محمد (أبو الغنائم)
المؤيد = عمر بن محمد بن الحسين البسطامى (أبو المعالى)
المادرائى = على بن إسحاق
المازرى = محمد بن على بن عمر (أبو عبد الله)
المازنى = محمد بن على بن يحيى بن سلوان
الماسرجسى = محمد بن على بن سهل (أبو الحسن)

ابن ماسى = عبد الله بن إبراهيم بن أيوب
ابن مالك = أحمد بن جعفر بن مالك القطيعى
مالك بن أنس ٤٣ ، ٥٩ ، ٧٩ ـ ٨٣ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٩٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٣
ابن مالك = محمد بن عبد الله
المالكى = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافى (أبو العباس)
عبد الله بن عمر
المالينى = أحمد بن محمد (أبو سعد)
أسعد بن زياد
الماوَرْدِى = على بن محمد بن حبيب (أبو الحسن)
المبارك بن محمد بن عبيد الله بن السَّوادِى الواسطى الفقيه (أبو الحسين) ٣١١ ، ٣١٢
المتكلم = على بن سعيد الإصطخرى
المتنبى = أحمد بن الحسين
المُتَوَلِّى = عبد الرحمن بن مأمون بن على
المُجاشِعى = على بن فَضَّال بن على
مجاهد بن جبر ٨٩
أبو المحاسن = أسعد بن زياد
عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّويانى
المحاملى = على بن محمد بن أحمد (أبو القاسم)
المحسن بن عيسى بن شهفيروز البغدادى (أبوطالب) ٣١٢
محمد بن إبراهيم ٢٠٨
« « إبراهيم الجرجانى ٣٠٣
« « إبراهيم بن فارس الشيرازى ٢٨٧
« « إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكِّى (أبو عبد الله) ١٠٥ ، ١٧١ ، ٢٢٦
« « إبراهيم بن المنذر ٥٩
أبو محمد الأَبِيوَرْدِى ١٥٠

محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (أبو نصر) ٣٣٢
» » » » إبراهيم الشَّنَبُوذِى (أبو الفرج) ٣٥٦
» » » » الأبيورى (أبو المظفَّر) ٣٦٢
» » » » الأثرم (أبو العباس) ٣١٠
» » » » الأزهرى (أبو منصور) ٢٤٠
» » » » التميمى القاضى (أبو المظفر) ١٠٠ ، ١٠٢
» » » بن الحسين الصوّاف (أبو على) ٢٣٣
» » » » الحسين الغِطْرِيفى (أبو أحمد) ١٢ ، ٣٠٠ ، ٣٥٧
» » » » رِزْقويه (أبو الحسن) ١١ ، ٣٠٢
» » » » سعيد النسوى (أبو بكر) ٣٤٠
» » » » أبى الصقر الأنبارى ٥٢
أبو محمد = أحمد بن عبد الله بن الآبنوسى
محمد بن أحمد بن عبد الله الحَفْصى (أبو سهل) ١١٩ ، ٣٣٠
» » » » عبد الله الفاشانى المروزى (أبو زيد) ٥٣ ، ٥٥ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١٢٠
» » » » عبدوس المزكِّى (أبو بكر) ١٥٣
» » » » عثمان ، الذهبى (أبو عبد الله) ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ـ ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٣٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٤٩
محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤى (أبو على) ٣١٠
» » » » الفضل بن يحيى (أبو الحسن) ٢٤٢
» » » » محمد الجارودى (أبو الفضل) ١٠٤
» » » » محمد بن المسلمة (أبو جعفر) ٢٩١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥
» » » » محمد بن حسنون بن النَّرْسى (أبو الحسين) ١٣٥
» » » » محمد العَبَّادى القاضى (أبو عاصم) ١٤ ، ٣٠٤ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠
محمد بن أحمد بن محمد اللاحى (أبو نصر) ٢٣١

محمد بن أحمد المزكّى (أبو حسّان) ٦٤ ، ٧٠ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ٢٢٦
« « « المفيد (أبو بكر) ٣٤٩
« « « بن موسى الوتّار الدّبيلى (أبو عبد الله) ٢٤٣
« « « بن أبى يوسف الهروى القاضى (أبو سعد) ٣٦٥ ـ ٣٧١
« « إدريس الشافعى (الإمام) ٢٤ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ـ٨٢ ، ٨٦ـ٩١ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٦ـ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩
محمد بن إسحاق بن أيوب الصّبْغى (أبو العباس) ٣٠٠
« « إسحاق بن يسار ٨٩
« « إسماعيل الإسترابادى (أبو حاجب) ٣٣٥
« « إسماعيل البخارى (الإمام) ٨٠ ، ٨١ ، ١٤١ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٣٣٠
« « بحر (أبو مسلم) ١٢١
« « بكر بن داسة (أبو بكر) ٨٤ ، ٩٠
« « أبى بكر السّنْجى ٣٣٦
« « بكر الطُّوسِى (أبو بكر) ١١٨ ، ١٥٤ ، ١٥٥
« « بيان بن محمد الكازَرُونى ١٠٠ ، ٣٥٢
« « ثابت بن الحسن الُخجَنْدى ٩٨
« « جحادة ١٢٥
« « جرير بن يزيد الطبرى ١٢١ ، ١٤٦
« « جعفر بن على بن الحسين المغربى (أبو الفرج وزير مصر) ٢٥٢
« « جعفر بن مطر (أبو عمرو) ١٣٧ ، ١٤١ ، ٢٢٢ ، ٣٠٠
« « جعفر الِمياسِى ٣٥٢
« « حِبّان (أبو حاتم) ٢٩٣

محمد بن الحسن ١٤٨
أبو محمد = الحسن بن أحمد المَخْلَدِى
محمد بن الحسن بن زياد النقّاش ١٥٢ ، ٢٢٨
أبو محمد = الحسن بن على الجوهرى
محمد بن الحسن الفارسى (أبو الحسين) ١٤٩
« « بن فُورَك (أبو بكر) ١٣٧ ، ١٥٣ ـ ١٥٥
أبو محمد = الحسن بن محمد بن الحسن الخَلّال
الحسين بن أحمد بن السَّمَرْقَنْدِى
محمد بن الحسين بن أميركا ، القاضى (أبو جعفر) ٢٩١
« « الحسين بن خلف الفرّاء (أبو يعلى) ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ٢٢٦
« « الحسين الرضىّ المُوسَوِى ٦٣
« « الحسين الزَّعْفَرانى الواسطى ٣١٠
« « الحسين ، الوزير (أبو شجاع) ٢٧١
« « الحسين بن الفضل ١٢٥
« « الحسين القزّاز (أبو بكر) ٢٦٢
« « الحسين القطّان الدارَقُطْنى (أبو الحسن) ١٣٤ ، ١٣٥
أبو محمد = الحسين بن محمد بن أحمد الغسّانى
محمد بن الحسين بن محمد البَسْطامِى القاضى (أبو عمر) ٣٠٣ ، ٣٢٧ ، ٣٥٥
« « الحسين بن محمد الحِنّائى (أبو طاهر) ١٢
« « الحسين بن موسى السُّلَمِىّ (أبو عبد الرحمن) ١١٨ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨
أبو محمد بن حليم ١٠٤
محمد بن داود بن على الأصبهانى (أبو بكر) ١٤٦
محمد بن داود بن محمد الصَّيْدلانِى (أبو بكر) ٩٤ ، ٣٦٤
أبو محمد الدّهّان اللغوى ٢٦٢
محمد بن أبى رافع الأنماطى ٥٧

محمد بن سليمان الصُّعْلُوكِى (أبو سهل) ٣٠٨
« « سِنان ١٤١
« « سِيرِين ٦٠ ، ٧٩
محمد [شخص كان مع السلطان محمود فى غزو الهند ، ولعله ولده . انظر ص ٣٢٠] ٣١٨
أبو محمد بن أبى شُرَيْح = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأنصارى
محمد بن صالح الهاشمى ٨٩
« « طاهر المقدسى الحافظ (أبو الفضل) ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ٢٥٣ ، ٣٢٨، ٣٥٥ ، ٣٥٦
« « الطيب الباقِلّانى القاضى (أبو بكر) ١٥ ، ٧٢ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ٣٠١ ، ٣١٢
« « العباس بن أحمد ، بن أبى ذُهْل (أبو عبد الله) ٥١
أبو محمد = العباس بن محمد بن على
محمد بن عبد الباق الأنصارى (أبو بكر) ١٣ ، ١٢٣ ، ١٥٢
« « عبد الباق ، ابن البَطِّى (أبو الفتح) ١٣٦
« « عبد الجبار بن أحمد بن السمعانى (أبو منصور) ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١
« « عبد الجبار المُتْبى (أبو النصر) ٣١٥ ، ٣١٩
أبو محمد = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشِّيرَنَخْشِيرى
محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلِّص (أبو طاهر) ٦٥ ، ٧٢ ، ٢٣١ ، ٣١٢ ، ٣٣٤
أبو محمد = عبد الرحمن بن عمر النحاس
محمد بن عبد الرحمن الـكَنْجَرُوذِى (أبو سعد) ٩٤
« « عبد الرحمن بن أبى ليلى ٨٩ ، ١٤٧
أبو محمد = عبد الرحمن بن محمد بن الحسن الفارسى
محمد بن عبد الرحمن(١) (أبو نعيم) ٥٧
« « عبد الصمد التُّرابى (أبو بكر) ٣٣٥
« « عبد العزيز بن عبد الله النِّيلى (أبو عبد الرحمن) ١٧١ ، ٢٢٦ ، ٣٠٥
« « عبد العزيز القنطرى (أبو عمرو) ٢٩٧

---

(١) وانظر عبد الرحمن بن محمد الغفارى (أبو نعيم) .

أبو محمد = عبد الغنى بن سعيد الأزدى
عبد الغنى بن نازل بن يحي
محمد بن عبد الغنى (ابن نُقْطة) ١٨٩
أبو محمد = عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى
محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى (أبو بكر) ٢٣٣ ، ٢٨٦
« « عبد الله بن أحمد البيضاوى (أبو عبد الله) ٢٦١
« « عبد الله بن باكويه الشيرازى (أبو عبد الله) ١٠٥ ، ١٥٣ ، ٢٢٦ ، ٣٠٤
أبو محمد = عبد الله بن جعفر الجنارى
محمد بن عبد الله بن الحسين (أبو الحسين بن أخى ميمى) ٦٥ ، ٢٥٩
« « عبد الله الصفار (أبو عبد الله) ٨٩
« « عبد الله الصَّيْرَفِى (أبو بكر) ١٤٦
« « عبد الله بن عبده السَّلِيطِى ٣٠٠
أبو محمد = عبد الله بن على بن عوف
محمد بن عبد الله الفقيه (أبو عبد الله) ١٣٨
« « عبد الله (ابن مالك) ٢٧٤
أبو محمد = عبد الله بن محمد الباقى الخوارزمى
محمد بن عبد الله بن محمد (أبو بكر بن العربى) ١٢٦ ، ٢٥٤
« « عبد الله بن محمد الحاكم الحافظ (أبو عبد الله) ٥١ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١١٨ ، ١٥٣ ، ٢٢٢ ـ ٢٢٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣
محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه الهروى (أبو الفضل) ٣٠٠ ، ٣٤٦
أبو محمد = عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصفهانى
محمد بن عبد الله بن مسعود السعودى ١١٢
أبو محمد = عبد الله بن يوسف الجرجانى الحافظ
عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجوينى
محمد بن عبد الملك بن إبراهيم الهمذانى ١٦٣ ، ٢٧٠

محمد بن عبد الملك بن بشران (أبو بكر) ١٠٦ ، ٢٢٦
« « عبد الواحد الدارمي ٢٨٥
« « عبد الوهاب الجُبَّائي (أبو على) ١٢١
أبو محمد = عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب الشيرازي
عبدان بن محمد بن عيسى
عبيد الله بن سلامة بن عبيد الله الكَرْخي
محمد بن عبيد الله الكاتب ٢٤٢
« « عثمان ٦٥
« « عثمان القُومَساني (أبو الفضل) ١٣٥
« « عدى المنقرى ٢٦٧ ، ٣٥٧
« « عدى بن نصر ٢٣٨
« « على بن إبراهيم الدقّاق ٣٣٣
أبو محمد = على بن أحمد الظاهرى (ابن حزم)
محمد بن على الإسفرايني ١٠١
« « على بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي المروزى ، فخر الإسلام (أبو بكر) ٥٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ٢٦٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤
محمد بن على بن حامد الشاشي (أبو بكر) ١٣٦ ، ٢٥٧ ، ٣٠٣
« « على بن سهل الماسَرْجسي (أبو الحسن) ١٣ ، ٢٢٣
« « على بن شجاع الشِّنْجي (أبو طاهر) ١٠٢ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦
« « على الصوري (أبو عبد الله) ٢٣٥ ، ٢٣٨
« « على بن عمر المازَري (أبو عبد الله) ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ـ٢٠٦
« « على بن محمد الخَبَّازى (أبو عبد الله) ١٧٠ ، ١٧٥
« « على بن محمد الطبرى ٦٤
« « أبي على بن محمد الهمذاني الحافظ (أبو جعفر) ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٣٢٨

محمد بن على المِرْجانى ٣٣٣
« « على بن يحيى بن سلوان المازنى ٣٣٢
« « عمر الرازى (فخر الدين) ١٣٨ ، ١٤٠
« « عمرو ٧٨
« « عمرو بن حزم ١٤٧
« « عوف المِزّى ٣٥٢
« « عيسى الترمذى ١٨٨ ، ٣٢٧
« « الفضل الفُراوِى (أبو عبد الله) ٧٤ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ٢٩٩ ، ٣٢٨
« « الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة (أبو طاهر) ١١٧
« « الفضل بن نظيف الفرّاء (أبو عبد الله) ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٨ ، ٣١١
« « أبى الفهارس ٢٣٣
« « القاسم الصِّبغى (أبو منصور) ١١٦
« « القاسم بن أبى هريرة (أبو بكر) ١٦٤
أبو محمد الكرونى ٣٣١
محمد بن كعب القرظى ٨٤
« « المبارك بن الخَلّ (أبو الحسن) ٢٣٥ ، ٢٣٦
« « المبارك بن على بن هلال البغدادى ١٦٠
« « محمد بن إبراهيم بن غيلان (أبو طالب) ١٣٥ ، ٢٣٥ ، ٣٥٩
« « محمد بن عبد الله ، القاضى الأزدى (أبو منصور) ٣٢٠ ، ٣٢٧
« « محمد بن عبد الله القاضى البيضاوى (أبو الحسن) ١٤ ، ٢٦١
« « محمد بن عطّاف (أبو الفضل) ٢٥٨
« « محمد ، الغزالى حجة الإسلام (أبو حامد) ٤٧ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٣٠٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد العُكْبَرى (أبو نصر) ١٣
« « محمد بن محمش الزِّيادى (أبو طاهر) ٥٠ ، ٧٣ ، ١١٨ ، ٢٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢

محمد بن محمود بن الحسن الحافظ (ابن النجار) ٨ ، ١٠٧ ، ١٣٦ ، ١٨٩ ، ٢٣٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨

محمد بن محمود بن الحسن القزوينى (أبو الفرج) ٣١٣

« « محمود بن سبكتكين ٣٢٠

« « مسلم بن شهاب الزهرى ٨٣ ، ١٤٨ ، ٣١٣

« « المظفر بن بكران الشامى القاضى (أبو بكر) ١٥ ، ٢٣٥

« « المظفر الحافظ ١٠٤

« « المُعَلَّى الأزدى ٢٦٧

« « مكّى الـكُشْمَيْهَنى (أبو الهيثم) ٣٣٠ ، ٣٥٨

« « ملـكشاه السلجوقى ٣٢٩

« « منصور بن جِيكان ٢٨٧

« « منصور (أبو سعيد) ٣٤٤

« « منصور بن محمد الـكندرى (عميدالملك) ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣

« « منصور أبى المظفر السمعانى (أبو بكر) ٥٣ ـ ٥٥ ، ١٠٤ ، ٢٢٦

« « المنهال ٨٩ ، ٩٠

« « المهتدى بالله (أبو الحسين) ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥

« « موسى (أبو سهل) ٧٦

« « موسى بن الفضل ٨٩

« « ناصر السَّلامى (أبو الفضل) ٦٣

« « أبى نصر الحميدى (أبو عبد الله) ٧ ، ٢٥٣ ، ٣٥٤

« « نصر المروزى ١٤٧ ، ١٤٩

« « أبى هاشم (أمير مكة) ٣٥٦

أبو محمد = هبة الله بن أحمد بن عبد الله بن طاوس

محمد بن هبة الله (خادم ابن القزوينى) ٢٦٣

أبو محمد = هبة الله بن محمد بن الحسين البسطامى

محمد بن هبة الله بن محمد (أبو سهل بن الموفق) ١٧١ ، ١٨٩

أبو محمد = هَيَّاج بن عُبَيد بن الحسين

محمد بن يحيى بن سلوان ٣٥٢

« « يحيى الكرمانى (أبو عبد الله) ٣٤٧

« « يعقوب الأصم (أبو العباس) ١١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ٢٤٣

« « يوسف (أبو حيان) ٢٠٩ ، ٢٧٤

« « يوسف (أبو زُرْعة) ٣٣٢

ابن مَحْمِش = محمد بن محمد الزِّيادى (أبو طاهر)

محمود بن الحسن بن محمد القزوينى الأنصارى الطبرى (أبو حاتم) ٢٣٥ ، ٣١٢ ـ ٣١٤

محمود بن زنكى (الملك نور الدين) ٣١٥

محمود بن سُبُكْتُكِين (أبو القاسم سيف الدولة ، ويمين الدولة) ٥٥ ، ٣١٤ ـ ٣٢٧

محمود بن القاسم بن القاضى أبى منصور محمد الأزدى المهلبى الهروى (القاضى أبو عامر) ٣٢٧ ، ٣٢٨

المحمودى = أبو الحسن

طاهر بن أحمد بن على بن محمود

ابن أبى المخارق = عبد الكريم (أبو أمية)

المخلدى = الحسن بن أحمد (أبو محمد)

المخلِّص = محمد بن عبد الرحمن بن العباس (أبو طاهر)

المدينى = عبد الله بن على

على بن أحمد

المرادى = الربيع بن سليمان

المراغى = عبد الباقى بن يوسف بن على (أبو تراب)

كمّاد بن ناصر بن نصر

نصر بن ناصر

المرجى = نصر بن أحمد بن الخليل

المرزبان بن خسرفيروز (أبو الغنائم الوزير تاج الملك) ٣٢٩

المرندى = الحسن بن نصر
المَرْوَرُّوذى= أحمد بن بشر بن عامر (أبو حامد)
بكر بن محمد
المَرُّوذِى = إبراهيم
المَرْوَزِى = إبراهيم بن أحمد
الحسن بن أحمد
عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الله
عبد الرحمن بن عمر
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفورانى
عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال الصغير (أبو بكر)
عمر بن عبد العزيز بن أحمد الفاشانى
محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشانى (أبو زيد)
محمد بن على بن إسماعيل القفال الكبير (أبو بكر)
محمد بن نصر
ناصر بن الحسين بن محمد العمرى
المزكّى = محمد بن إبراهيم بن محمد بن يحيى
محمد بن أحمد (أبو حسان)
محمد بن أحمد بن عبدوس
المزنى = إسماعيل بن يحيى (أبو إبراهيم)
بكر بن عبد الله
ابن المزوّج = على بن محمد بن على الشيرازى
المِزّى = محمد بن عوف
يوسف بن عبد الرحمن
مسافر بن محمد ١١٨
المستنصر العبيدى الفاطمى = مَعَدّ بن على

المسجدى = سهل بن إبراهيم
مُسَدِّد بن محمد بن علّكان الجَنْزى (أبو طاهر) ٣٣٠
ابن مسرور = عمر بن أحمد (أبو حفص)
أبو مسعود = أحمد بن محمد البجلى
مسعود (شخص كان مع السلطان محمود فى غزو الهند، ولعله ولده، انظر ص٣٢٠) ٣١٨
ابن مسعود = عبد الله
مسعود بن الفضل العامرى الميهنى (أبو الفتوح) ٣٠٨
مسعود بن محمود بن سُبُكْتكين ٣٢٠
مسعود بن ناصر السِّجْزى (أبو سعيد) ١٤٢، ٣٥١
المسعودى = أبو بكر
محمد بن عبد الله بن مسعود
مسلم بن إبراهيم ٢٣٦
أبو مسلم = إبراهيم بن عبد الله بن مسلم
مسلم بن الحجاج (الإمام) ٨٠، ٨١، ٨٥، ١٤١، ١٤٩، ٢٣٦
أبو مسلم = محمد بن بحر
ابن المسلمة = على بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عمر
محمد بن أحمد بن محمد (أبو جعفر)
المسيَّب بن محمد الأَرْغيانى ٣١١
ابن المشترى = عبد الوهاب بن منصور الأهوازى
المصرى = عبد الغنى بن سعيد الأزدى
عبد الغنى بن نازل بن يحيى
عبد الملك بن عبد الله بن محمود
عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمى
نصر بن عبد العزيز الفارسى
أبو مصعب = أحمد بن أبى بكر الزهرى

مصعب بن عبد الرزاق بن مصعب الصعبي (أبو بشر) ١٥٨
المصعبي = مصعب بن عبد الرزاق
المصِّيصى = على بن محمد بن على
نصر الله بن محمد بن عبد القوى (أبو الفتح)
ابن مطر = محمد بن جعفر بن مطر (أبو عمرو)
المطرى ٧١
المُطَّوِّعى = الحسن بن على
عمر بن على (أبو حفص)
مظفر البُرُوجِرْدى (أبو غانم) ٢٩٧
ابن المظفر (أبو الحسين) ٢٣٨
أبو المظفر = شهفور بن طاهر بن محمد
عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الله
مظفر بن عبد الملك بن عبد الله الجوينى (أبو القاسم) ١٨١ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢
أبو المظفر = محمد بن أحمد الأبيوردى
محمد بن أحمد التميمى
ابن المظفر = محمد بن المظفر
ابن المظفر (لعله محمد بن المظفر) ٢٣٢
أبو المظفر = منصور بن محمد بن عبد الجبار بن السَّمْعانى
نصر بن ناصر بن الحسين العمرى
معاذ بن جبل ١٨٧
المعافى بن زكريا الجريرى (أبو الفرج) ١٣ ، ٤٩ ، ٢٢٩ ، ٢٥٩ ، ٣١٢
أبو المعالى = شبيب بن عثمان بن صالح
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى (إمام الحرمين)
عزيزى بن عبد الملك (شيذلة)
عمر بن محمد بن الحسين البَسطامى

معاوية بن أبى سفيان ١٤٨ ، ٣٥٣

المعتزلى = عبد السلام بن محمد بن يوسف

مَعَدّ بن على ، المستنصر العبيدى ٢٤٨ ــ ٢٥١

معروف بن فيروز الكَرْخى ١٥٧

المعَرِّى = أحمد بن عبد الله (أبو العلاء)

أبو معشر = عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد

معمر بن أحمد بن محمد اللُّنبانى الأصبهانى (أبو منصور) ٣٣١

أبو معمر = المفضل بن إسماعيل بن أحمد الإسماعيلى الجرجانى

ابن مَعِين = يحيى

المغربى = أحمد بن منصور

ابن أبى حُصَينة

مغيث (زوج بريرة) ٨٠ ، ٨١

المغيرة بن أبى بُرْدة ٧٩ ، ٨٠

مفتى الحرمين = عبد الرحمن بن محمد بن ثابت

المفسِّر = على بن سهل بن العباس

المفضَّل بن إسماعيل بن أحمد الجرجانى الإسماعيلى (أبو معمر) ٩٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

المفيد = محمد بن أحمد (أبو بكر)

المقدسى = عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد

محمد بن طاهر (أبو الفضل)

نصر بن إبراهيم بن نصر

المقرى = أحمد بن الحسين بن مِهْران (أبو بكر)

أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكى (أبو عمر)

أبو طاهر بن فضلان

عبد الباقى بن فارس

عبيد الله بن عمر بن على

عبيد الله بن محمد بن أحمد

مِقْسَم بن بُجْرة (نَجْدة) ٨٩
مكىّ بن عبد السلام بن الحسين الرُّمَيْلى الحافظ (أبو القاسم) ٣٣٢ ، ٣٣٣
الملاحمى = محمد بن أحمد بن محمد (أبو نصر)
الملحمى = عبد الوهاب بن على بن داوريد
ملكانك (والٍ) ٣٤٤
الملك الرحيم بن بويه = أبو نصر بن أبى كاليجار بن سلطان الدولة
ملك شاه (السلطان السلجوقى) ٣٢٩
ملك كراسى (من الهند) ٣٢٣
المليحى = عبد الأعلى بن عبد الواحد (أبو عطاء)
عبد الواحد بن أحمد
ابن المنذر = محمد بن إبراهيم
أبو منصور ١٢٢
أبو منصور = أحمد بن محمد الصيرفى
أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد ، ابن الصباغ
منصور بن رامش (أبو نصر) ١٨١ ، ٢٢٦
أبو منصور = عبد الرحمن بن عبد الكريم القشيرى
عبد القاهر بن طاهر البغدادى التميمى
عبد الله بن جعفر بن عبد الله
منصور بن عبد الله الخالدى (أبو على) ٣١٠
منصور بن عمر بن على البغدادى الكرخى (أبو القاسم) ٣٣٤
منصور بن عمر الفقيه ٢٣٤
أبو منصور = محمد بن أحمد الأزهرى
منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمى بن السمعانى (أبو المظفر) ١٩٢ ، ٣٠٤ ، ٣٣٥ـ٣٤٦
أبو منصور = محمد بن عبد الجبار بن السمعانى
محمد بن القاسم الضبعى

منصور بن محمد بن محمد الأزدى الهروى (أبو أحمد) ٣٤٦ ، ٣٤٧
أبو منصور = محمد بن محمد بن عبد الله القاضى الأزدى
معمر بن أحمد بن محمد اللُّنْبانى
أبو منصور بن مِهْران ٥٩ ، ٦٧
منصور بن نصر بن عبد الرحيم بن مَتّ الكاغدى (أبو الفضل) ١١
المنقرى = محمد بن عَدِىّ
مُهارِش بن المجلى العقيلى ٢٥١ ، ٢٥٢
ابن المهتدى بالله = محمد (أبو الحسين)
ابن مهدى = عبد الواحد بن محمد بن مهدى (أبو عمر)
مهدى بن على الإسفراينى القاضى (أبو عبد الله) ٣٤٨
المهرجانى = أحمد بن محمد
محمد بن على
المُهَلَّب بن أبى صُفْرة ٣٢٧
المُهَلَّبى = محمود بن القاسم بن القاضى أبى منصور محمد الأزدى
المُهَلَّبى الوزير = الحسن بن محمد
أبو المواهب = أحمد بن محمد بن ملوك
موسى بن أبى الجارود ٨٨
أبو موسى = عبد الله بن قيس الأشعرى
موسى بن عرفة ١٣
الموسوى = أبو القاسم ، ذو المجدين
محمد بن الحسين الرضىّ
الموشلى = غانم بن الحسين
الموصلى = الحسين بن محمد بن الحسن
ابن الموفّق = محمد بن هبة الله بن محمد (أبو سهل)
الموفق = هبة الله بن محمد بن الحسين البسطامى (أبو محمد)

الميانجى = على بن الحسن بن على
المياسى = محمد بن جعفر
ميمون بن سهل بن على الواسطى (أبو نجيب) ٣٤٩
ابن أخى ميمى = محمد بن عبد الله بن الحسين (أبو الحسين)
الميهَنى = فضل الله بن أحمد بن محمد
مسعود بن الفضل العامرى

(حرف النون)

الناشائى = على
ناصر بن أحمد بن محمد الطوسى (أبو نصر) ٣٤٩ ، ٣٥٠
ناصر بن إسماعيل الحاكم النوقانى القاضى (أبو على) ٣٥٠
ناصر بن الحسين بن محمد الشريف العمرى القرشى المروزى (أبو الفتح) ١١ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١١٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١
الناصرى = ظفر بن مظفَّر بن عبد الله
نافع المدنى ، مولى ابن عمر (أبو عبد الله) ٨٣ ، ٢٧٣
نافلة أبى بكر الصيدلانى = سليمان بن داود بن محمد
النجَّاد = أحمد بن سلمان
النجّار = أحمد بن إبراهيم
ابن النجّار = محمد بن محمود بن الحسن
النَّجيب الحرّانى ٢٦٠
نجيب بن ميمون بن سهل الواسطى ٣٤٩
أبو نجيب = ميمون بن سهل بن على الواسطى
ابن أبى نجيح = عبد الله بن أبى نجيح
ابن نُجَيد = إسماعيل بن نجيد (أبو عمرو)
النّحاس = عبد الرحمن بن عمر
النحوى = على بن فضَّال بن على المجاشعى

ابن نُحيساه ٢٥٤
النَّخْشَبِي = عبد العزيز بن محمد بن محمد
النَّسائى = أحمد بن شعيب بن على
النَّسَفِى = عمر بن محمد بن أحمد
هَنّاد بن إبراهيم
النَّسَوِى = محمد بن أحمد بن سعيد
النَّسِيب = على بن إبراهيم بن العباس (أبو القاسم)
نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى الفقيه (أبو الفتح) ١٢ ، ٣٥١ ـ ٣٥٣
أبو نصر الأَبِيوَرْدِى ٣٣٩
نصر بن أحمد بن البَطِر (أبو الخطاب) ٧
أبو نصر = أحمد بن الحسن الشِّيرازى
أحمد بن الحسين الكَسّار
نصر بن أحمد بن الخليل المَرْجى ٢٣١
نصر بن بشر بن على العِراقى (أبو القاسم) ٣٥٤
أبو النصر = حبان
أبو نصر = الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُونارْتِى
الحسين بن محمد بن أحمد
نصر بن سُبُكْتُكِين ٣١٧
نصر بن سَيّار (أبو الفتح) ٣٢٨
أبو النصر = عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامى
أبو نصر = عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، ابن الصباغ
نصر بن عبد العزيز الفارسى المصرى ٢٣٤ ، ٢٨٧
أبو نصر = عبد الملك بن الحسين الدَّلال
على بن مسعود بن محمد
أبو نصر بن أبى كاليجار بن سلطان الدولة ، الملك الرحيم ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢

أبو نصر = محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى

محمد بن أحمد بن محمد الملاحمى

أبو النصر = محمد بن عبد الجبار العتبى

أبو نصر = محمد بن محمد بن محمد بن أحمد العكبرى

منصور بن رامش

ناصر بن أحمد بن محمد الطوسى

نصر بن ناصر الحدّادى المراغى

نصر بن ناصر بن الحسين العمرى (أبو المظفر) ٣٥٤

أبو نصر = نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسى

هبة الله بن على بن المجلى

أبو نصر بن هُبَيْرة ١٦٣

النصراباذى = إبراهيم بن محمد بن أحمد (أبو القاسم)

نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصِّيصى الفقيه (أبو الفتح) ٣٥٢ ، ٣٥٣

نصر الله المقدسى = نصر بن إبراهيم بن نصر

النَّصْرَوِى = عبد الرحمن بن حمدان (أبو سعد)

النَّصْرُوِيى = النصروى

النَّصِيبى = أحمد بن على بن محمد

النَّصِيبينى = عبد العزيز بن أحمد

النَّصِيبينى = النَّصيبى

النَّضْرَوِى = العباس بن الفضل

النَّضْرِى = أبو العباس

نظام الملك = الحسن بن على بن إسحاق (الوزير)

أخو نظام الملك = عبد الله بن على بن إسحاق

ابن نظيف = محمد بن الفضل الفرّاء

النِّمالى = الحسين بن أحمد بن طلحة

النُّعمان بن ثابت (الإمام أبو حنيفة) ٢٧ ، ٤٤ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ـ ١٤٧ ،
١٧٨ ، ٣١٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٦٥
أبو نُعَيم = أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ
أحمد بن محمد المِهْرَجانى
عبد الرحمن بن محمد الغِفارِىّ
عبد الملك بن الحسن الإسفرايني الأزهرى
عبد الملك بن محمد الإستراباذى الصغير
النُّعَيْمى = على بن أحمد بن الحسن بن نُعَيم
النَّقَّاش = محمد بن الحسن بن زِياد
ابن نُقْطة = محمد بن عبد الغنى
ابن النَّقُّور = أحمد بن محمد (أبو الحسين)
النُّمَيْرى = عمر بن شَبَّة
النَّهْرَدِيرِى = أحمد بن عبيد الله
أبو نُوَاس = الحسن بن هانئ
النَّوَّاس بن سَمْعان الكِلابى ٥٧
نوح بن منصور السامانى ٣١٦
نور الدين = محمود بن زنكى (الملك)
النُّوقانى = زاهر بن محمد بن عبد الله
ناصر بن إسماعيل
النوكانى = إسماعيل بن أحمد
النَّوَوِى = يحيى بن شرف
النُّوَيْزِى = عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
غِياث بن حمزة
النَّيْسابورى = أحمد بن محمد بن إسماعيل
أحمد بن منصور

حَسَّان بن محمد بن أحمد القرشى الفقيه (أبو الوليد)
خلف بن عمر بن عبد العزيز
عبد الرحمن بن الحسين بن عليّك
« « « محمد بن عبد الله
« « « محمد بن محمد
عبد الكريم بن هَوازِن القشيرى
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (إمام الحرمين)
« « « محمد بن إبراهيم الخركوشى
على بن أحمد بن محمد الواحدى
عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى
النِّيلى = محمد بن عبد العزيز بن عبد الله (أبو عبد الرحمن)
النِّيهى = عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسين

(حرف الهاء)

ابن هارون بن بندار الجوينى ٢٤٣
هارون الرشيد ٢٨٩
أبو هاشم = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائى
الهاشمى = إبراهيم بن عبد الصمد
القاسم بن جعفر بن عبد الواحد (أبو عمر)
محمد بن صالح
هبة الرحمن بن عبد الواحد بن عبد الكريم القُشَيْرى (أبو الأسعد) ٩٥ ، ١٥٤ ، ٢٢٦
هبة الله بن أحمد بن الأكفانى ١٢
« « « أحمد الرَّحْبى ٢٦٠
« « « أحمد بن عبد الله (أبو محمد بن طاوس) ١٠٠
« « « سلمان ٣٥٢
« « « سهل السَّيِّدى ٣٠٣

هبة الله بن عبد الوارث الشيرازى ٣٣٣ ، ٣٥٥
» » على بن المُجْلى (أبو نصر) ٢٦٠
» » المبارك بن السَّقَطى (أبو البركات) ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٣٥٤
» » محمد بن الحسين البسطامى (أبو محمد) ٣٥٤ ، ٣٥٥
الهُذَلِى = عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى
الهَرَّاسِى = على بن محمد (إلْكيا)
هَرْدَب (من ملوك الهند) ٣٢٥
الهروى = الفُضَيل بن يحيى بن الفضيل
محمد بن أحمد بن أبى يوسف (أبو سعد)
» » عبد الله بن محمد بن خميرويه (أبو الفضل)
محمود بن القاسم الأزدى المُهَلَّبى
منصور بن محمد بن محمد الأزدى
ابن أبى هريرة = الحسن بن الحسين
أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر
ابن هزار مرد = عبد الله بن محمد بن عبد الله الصَّريفينى
هشام بن أبى عبد الله الدَّسْتُوائى ٢٣٦
» » عبد الملك الطَّيالسى (أبو الوليد) ٢٧٢
» » عروة ٨٢ ، ٨٣
» » عمار الدمشقى (أبو الوليد) ٥٦ ، ٥٧
» » الغاز ٥٦
هُشَيم بن بشير ١٤١
الهمدانى = ابن أبى صالح
الهمذانى = أبو جعفر
الحسن بن أحمد (أبو العلاء)
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار

عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد

عيسى بن أحمد

محمد بن عبد الملك بن إبراهيم

« « أبى على بن محمد

هَنَّاد بن إبراهيم النَّسَفِى ٣١٠

هند بنت أبى أمية (أم سلمة ، أم المؤمنين) ١٤٨

هَيَّاج بن عُبَيد بن الحسين الحِطِّينى الشامى (أبو محمد) ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦

الهيثم بن أحمد بن محمد بن مسلمة القرشى (أبو الفرج) ٣٥٦

ابن أبى الهيثم = محمد بن عبد الصمد (أبو بكر)

أبو الهيثم = محمد بن مكّى الكُشْمَيْهَنِى

(حرف الواو)

الوائلى = سَحْبان بن زُفَر بن إياس

واثلة بن الأسقع ٥٦

الواحدى = على بن أحمد بن محمد

الواحى = الألواحى

الواسطى = المبارك بن محمد بن عبيد الله

محمد بن الحسين الزعفرانى

ميمون بن سهل بن على (أبو نجيب)

نجيب بن ميمون بن سهل

الواعظ = إسماعيل بن إبراهيم

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله

عزيزى بن عبد الملك (شَيْذَلَة)

أبو الفضل الجوهرى

والد الرُّويانى = إسماعيل بن أحمد

والد المصنِّف = على بن عبد الكافى السبكى

الوتّار = محمد بن أحمد بن موسى الدّبيلى
وجيه بن طاهر الشّحّامى ٩٥ ، ١٥٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣
الوَخْشِى = الحسن بن على بن محمد (أبو على)
الورّاق = عبيد الله
الوزّان = عبد الكريم بن أحمد بن طاهر
الوزير = الحسن بن على بن إسحاق (نظام الملك)
الحسن بن محمد ، المُهلّبى
محمد بن الحسين (أبو شجاع)
المَرْزُبان بن خسرفيروز
وزير القائم بأمر الله = على بن الحسن بن أحمد (أبو القاسم بن المسلمة)
أبو الوقت = عبد الأوّل بن عيسى بن شعيب
أبو الوليد ٩٥
أبو الوليد = حسان بن محمد بن أحمد النيسابورى القرشى الفقيه
الوليد بن عُبادة (البحترى) ٦٣
الوليد بن مسلم ٥٧
أبو الوليد = هشام بن عبد الملك الطيالسى
هشام بن عَمّار الدمشقى
وهب بن زَمْعة ٨٤
ابن وهب = عبد الله بن وهب
وهب بن وهب (أبو البَخْتَرِى) ٨٣

(حرف الياء)

يحيى بن أكثم ١٤٦
يحيى بن أبى الخير سالم العمرانى ١١٢ ، ١٣١ـ١٣٤
يحيى بن سعيد القطّان ١٤٨ ، ٢٠٨

يحيى بن شرف النَّوَوِى ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٤٤ ، ٢١٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧١
أبو يحيى = الشريف
يحيى بن على بن الطيب (الطبيب) العِجْلى الدَّسْكرى الصوفى (أبو طالب) ١١، ٣٥٧، ٣٥٨
يحيى بن على (أبو الفضل) ٣٥٢
يحيى بن على بن محمد الحدونى الكُشْمَيْهَنِى (أبو القاسم) ٣٥٧
يحيى بن أبى كثير ٢٣٦
يحيى بن مَعِين ١٤٨
يحيى بن منصور الفقيه (أبو سعيد) ١١٨ ، ١٩٠
يحيى بن منصور القاضى ٢٢٢
يحيى بن هاشم السِّمْسار ٨٣
يحيى بن يحيى التَّميمى ١٤١
يحيى بن اليمان ٢٢٣
يزيد بن إسماعيل الخلَّال ٣١٠
يزيد بن زُرَيع ٨٩
يزيد بن صُهَيب الفقير ١٤١
يزيد بن هارون ١٠٣
يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٨٩
يعقوب بن إسحاق ، الحافظ (أبو عَوانة) ٢٠٨
يعقوب بن سليمان بن داود الإسفرايني (أبو يوسف) ٣٥٩
أبو يعقوب = يوسف بن محمد الأَبِيوَرْدِى
أبو يعلى = حمزة بن على بن هبة الله الُحبُوبى
محمد بن الحسين بن خلف الفرَّاء
يمين الدولة = محمود بن سبكتكين
يوسف بن أحمد بن كَجّ الدِّينَوَرِى (أبو القاسم) ١٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ١٢١ ، ٣٥٩–٣٦١

يوسف بن أيوب (السلطان صلاح الدين) ٣١٥
يوسف بن البُهلول الأزرق ٢٣٣ .
يوسف بن الحسن بن محمد التفكرى الزنجانى (أبو القاسم) ٣٦١
يوسف بن الدخيل (الفضيل) ٣٣٢
يوسف بن عبد الرحمن ، المِزّى ٥١ ، ٢٩٩
أبو يوسف = عبد السلام بن محمد بن يوسف
يوسف بن على بن محمد الزنجانى (أبو القاسم) ٣٦٢
يوسف بن عمر القوّاس (أبو الفتح) ٢٥٩
يوسف بن محمد الأَبِيوَرْدِى (أبو يعقوب) ٧٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣
يوسف بن يحيى ، البُوَيْطى ٨٨
أبو يوسف = يعقوب بن سليمان بن داود الإسفراينى
اليُونارْتِى = الحسن بن محمد بن إبراهيم (أبو نصر)
يونس بن بُكَير ٨٩
ابن يونس = أحمد بن موسى بن يونس

(٣)
فهرس القبائل والأمم والفِرَق

(ا)

آل حَمّاد بن زيد ٤٩

آل سَلْجوق = بنو سَلْجوق

آل أبي طالب ٢٩٧

بنو إسرائيل ٧٤ ، ٧٨ ، ٧٩

الإسماعيلية ٣٠٤

الأشاعرة (الأشعرية) ١٥ ، ١٩١ ، ١٩٦

أصحاب الحديث = الشافعية

أصحاب الحديث [غير الشافعية] ٧٧ ، ٧٨ ، ٢٢٣ ، ٢٩٩

أصحاب الرأى = الحنفية

أصحاب مالك = المالكية

الأصوليون ٩٧

أهل باب الكرخ ٢٥٠

« البصرة ٢٧٠ ، ٣٤٨

« بغداد ٨ ، ٥١ ، ١٣٤ ، ٢٣٣

« بيت المقدس ٣٣٢

« جِيْلان ٢٣٥

« الحديث = أصحاب الحديث [غير الشافعية]

« حلب ٢٢٠

« حِمْص ١٨٧

« خُراسان ١٥ ، ٥٣ ، ١٠٤ ، ١٣٦ ، ١٦٧ ، ١٨٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤

أهل خوارزم ٣١٥

« الرأى = الحنفية

« السُّنَّة ٩٨ ، ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧

« الشاش ٥٠

« شِيراز ٢٢٩ ، ٣٢٩

« طُوس ٣٠٤

« الكَرْخ ٢٥٢

« كَرخ جُدّان ٣٣٤

« مَرْو ٥٨ ، ١١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧

أهل مكة ١٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦

« مَيُورْقة ٢٥٧

« نيسابور ٢٥٨

« همذان ١٣٤ ، ١٦٢

(ب)

الباطِنِيَّة ٣٢٠

البَراهِمة ١٤٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٦

البصريون = أهل البصرة

البغداديون = أهل بغداد

بنو بُوَيْه ٢٤٩ ، ٢٧٢

(ت)

التابعون ٥٩ ، ١٥٧ ، ٣٤٢

التُّرْك ٥٠ ، ٦٥ ، ١٠٠ ، ٣٢٢ ، ٣٤٦

التُّرْكمان ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨

التركمانية = التركمان

(ج)

الجهميَّة ٢٠٤ ، ٢٠٥

(ح)

الحنابلة ١٨٨ ، ٢٧١

الحنفية ٢٤ ، ٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢٨٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤١

(خ)

الخراسانيون = أهل خراسان

(ر)

الرافضة ٩٨ ، ١٤٥ ، ٢٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦

الروافض = الرافضة

الروم ٢٤٩ ، ٣٢٠

(س)

السامانية ٣١٧ ، ٣٢٢

بنو سَلْجوق ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩

السَّلْجُوقية = بنو سلجوق

السَّلَف ١٩١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣

سِنْبِس بن معاوية بن ثعل ٧٤

(ش)

الشافعية ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٣ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢٣٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥

الشِّيعة ٢٤٩

(ص)

الصحابة ٥٩ ، ١٤٦ ، ٢٨٧ ، ٣٤٦

الصوفية ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩

(ع)

بنو عبد الدار ٢٥٧

العجم ٢٥٥ ، ٣١٥

العراقيون ١٢ ، ١٥ ، ٥١ ، ٥٣ ، ١٦٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٦٦

العراقيون (من الشافعية) ١٣٠ ، ١٣١

(ف)

الفِرِنْج ٩٨ ، ٣٣٣

الفقهاء ٩٩

الفلاسفة ١٨٩ ، ٢٠١

(ق)

القَدَرِيَّة ٣٤٢

القوم = الصوفية

(ك)

الكَرَّامِيَّة ١٤٠ ، ٢٩٣

(م)

المؤرِّخون ٣٢٠

المالكية ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٩٢

المتكلمون ٩٩ ، ١٩٥

المُجَسِّمة ١٩٢

المجوس ٣٢٤

المحدِّثون = أصحاب الحديث [غير الشافعية]

المراوزة = أهل مَرْو

المراوزة من الشافعية ٣٦٥

المُشَبِّهة ٢٧٠

المصريون ٢٤٨ ، ٢٥٢

المعتزلة ١٥ ، ٩٧ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، ٣٦٧

المغاربة ١٩٢ ، ١٩٣

المُنَجِّمون ٣٢٩

(ن)

النُّحاة ١٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤

النصارى ٣٦٩ ، ٣٧٠

نصارى أَيْلَةَ ١٤٦

(هـ)

الهمذانيون = أهل همذان

الهنود ٣١٦ ، ٣٢٢

(٤)
فهرس الأماكن والبلدان والمياه

(ا)

آفُران ١٢٠

آمِد ١٠٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٢

آمُل طَبَرِسْتان ١٠ ـ ١٣ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٢٩١ ، ٣٠٣ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٥٨

أبِيوَرْد ٣٦٢

أذَنة ١٦٤

أزْجاه ١٦٢

أُسْتُوا ١٥٥

أسْفَرايِن ٦٣ ، ١٣٨

إسْكاف ٢٣٢

أصْبَهان ١١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

أطْرابُلُس ٣٣٣

ألواح ١٣٥

الأندلس ٢٥٧

الأهْواز ٢٣٠ ، ٢٣٨

إيلاق ٥٠

أيْلة ١٤٦

(ب)

باب حَرْب ١٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٩

باب الصغير ، بدمشق ٣٥٣

باب الكَرْخ ٢٥٠

باب المراتب ١٢٤

باخَرْز ٢٥٦

بُخارى ٥٥ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ٢٣٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣١٦

بُسْت ٢٩٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧

بِسْطام ١٣٥

بُشْتَنِقان ١٨١ ، ١٨٤

البصرة ٩٦ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٣٠١ ، ٣١١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤

بغداد ٧ ، ٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٧ ـ ١١٩ ، ١٢١ ـ ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ـ ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ـ ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ـ ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ـ ٣١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ـ ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

بلاد بدر بن مهلهل ٢٥٢
بلاد العجم ٢٥٥
بَلْخ ٢٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٣١٦ ـ ٣١٨، ٣٤٤
البَنْدِنيجَيْن ٢٣٣
بُوسَنْج ١١٧
بُوشَنج ١١٩ ، ١٢٠
البيت الحرام (وانظر أيضا : مكة) ١٧٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤
بيت المقدس ٩٨ ، ٢٦٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٥٢
بِيكَنْد ٥٥

(ت)

تكريت ٣٣٣

(ج)

جازِر ٢٢٨
جامع أصبهان ٣٠٣
الجامع الأقدم بمَرْو ٣٤٤
الجامع الأموى ٦٦
جامع المنصور ٢٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
الجامع المنيعى ١٨١ ، ٢٢٦
الجانب الشرقى ، من بغداد ٢٥٠
الجانب الغربى ، من بغداد ١٢٦ ، ٢٥٠
جُرْجان ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٩٥ ، ١٤٩ ، ٣٣١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨
الجزيرة ٢٤٩
جُوَيْن ٧٣
جَيْلان ٢٣٥

(ح)

الحجاز ١١٦ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٧٣ ، ١٧٦، ٢٩٨ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨
الحِجْر ٣٣٨
حَديثة عانة ٢٥١
الحَرْبيَّة ٢٦١ ـ ٢٦٥
الحرمان = مكة والمدينة
حرم الله = البيت الحرام ، وانظر أيضا : مكة
حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم = المدينة
حِطِّين ٢٥٥
حلب ٢٢٠
حُلْوان ٣٥٧ ، ٣٥٨
حماة ٣١٥
حِمْص ١٨٧

(خ)

خابَران ١٦٢
خانيجار ٢٢٨
خَبْر ٦٢
خُراسان ١١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٠٥ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢

خَرَق ١١٥ ، ٣٣٧
خَرْكُوش ٢٢٢
خوارزم ٣١٥

(د)

دار الخلافة ببغداد ٢٥٠
دار الكتب ببغداد ١٢١
دَبُوسِيَة ٢٩٦
دِجلة ٢٦٨
دَقُوقا ٢٢٨
دمشق ١٠٠، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٣٣، ٣٥٢، ٣٥٣
دُوَيْرة البيهق ٩٩
ديار بكر ٢٤٩، ٣٥٢
الدِّينَوَر ١٨، ٣٥٩

(ذ)

ذوأشْرَق ٧٢

(ر)

رَبع الكَرْج ١٥
الرَّحْبة ٢٣١
رَحْبة الشام ٧، ٢٤٩
رحبة الموصل ٢٤٩
الرَّيّ ٥٦، ٩٧، ١٠٦، ١٣٥، ١٥١، ٢٢٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣٣٠

(ز)

زَمْزَم ١٧٠، ٣٣٨، ٣٥٦
زَنْجان ٣٦١
زُوزَن ٧١

(س)

الساحل ٣٣٣
ساوة ١٥٢، ٢٤٠
سِجِسْتان ٥٦
سَرْخَس ٦٥، ١٠٣، ١٠٦، ٣٠٨
سَمَرْقَنْد ١٠١، ٢٣٩، ٢٩٦
سِمْنان ١٣٥
السِّنّ ٧٠
السِّنْد ٣٨١
سُومَنات ٣١٧
سَيْحون ٣٢٤

(ش)

الشاش ٥٠
شالُوس ١٥٠
الشام ١٢١، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣٠٤، ٣٥٣، ٣٥٥
شَرْوان ١٠
شَهْراباد ٢٣٣
شِيراز ٦٢، ١٠٥، ٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٩
شِيرَنَخْشِير ١٠٤

(ص)

الصَّفا ١٧٠
صُور ٣٠٢، ٣٣٣، ٣٥٢

(ط)

الطائف ٣٥٦

طَبَرِسْتان (وانظر أيضا : آمل طبرستان)
١٥١، ٢٩١
الطَّبَرِيَّة ٣٥٥
طَبَسان ١١
طخارستان ٣١٨
طُوس ١١، ٧٠، ١٥٨، ٢٦٧، ٣٠٤ـ٣٠٦، ٣٤٤
طِيزَناباذ ٢٤٢

(ع)

العراق ١٣ ، ١٤ ، ٥٤ ، ١١٦ ، ١٧٣ ،
٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ،
٣٤٠ ، ٣٥٣
العراقان = البصرة والكوفة
عَسْقلان ٣٣٣
عَكَّا ٣٥٥
عُكْبَرَى ٢٢٨

(غ)

غَزَّة ٣٥٢
غَزْنة ٣٠٤، ٣١٦ـ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤
الغَنْدَجان ١٠٥

(ف)

فارَمَذ ٣٠٤
فاشان ٣٠١

(ق)

قاين ١١
القرافة بمصر ٢٥٣، ٢٥٤
قَزْوين ١٢١
قِشْمير ٣٢٤
قلعة البراهمة ٣٢٦
قلعة جَنْدْراى ٣٢٦
قلعة كُلَجِنْد ٣٢٥
قلعة منج = قلعة البراهمة
قلعة هَرْذَب ٣٢٥
قِنَّوْج ٣٢٤، ٣٢٦

(ك)

كراسى ٣٢٣
الكَرْخ ٢٥٢
كَرْخ جُدَّان ٣٣٤
كُشْمِيْهَن ٣٥٧
الكعبة ١٢٤ ، ١٧٠ ، ٢٤٠
الكوفة ٩٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨

(م)

ما وراء النهر ٣١٧ ، ٣٢٢
مدرسة أصحاب الشافعى بمرو ٣٤٤
مدرسة البيهق ١٦٩ ، ١٧٥
المدرسة التاجية ببغداد ٧ ، ٣٢٩
مدرسة القُشَيْرِيِّين ١٥٩ ، ٢٢٧
المدرسة الشطبية بنيسابور ٣١١
المدرسة المنصورية ٥٨
المدرسة النِّظامية ببغداد ١٢٤ ، ١٢٦ ،
٢٩٧ ، ٣٥٩

المدرسة النظامية ببلخ ٦٣
المدرسة النظامية بنيسابور ١٠٧ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢٢٧ ، ٣٠٥
المدينة ٢٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨
مدينة السلام = بغداد
مرو ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ٢٣٩ ، ٣٠١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤
المَرْوَة ١٧٠
مَرْو الرُّوذ ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٦٢
مسجد سوق اللؤلؤ ٣٥٦
المشرق ٢٥٧
المَشْهد ٢٦٢
مصر ٧١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ _ ٢٥٤ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣
المقام ٣٣٨
مقبرة الحسين بنيسابور ١٨١
المقدس = بيت المقدس
مكة ٧٢ ، ١٠٦ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٢٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨
المُلْتَزَم ٣٣٨
مَهَرَّة ٣٢٤ ، ٣٢٥
الموصل ٢٣١ ، ٢٤٩ ، ٣٣٣
مَيَّافارقين ٣٣٣
ميدان الحسين بنيسابور ١٨١
مِيهَنَة ٣٠٧ ، ٣٣٩
مَيُورْقة ٢٥٧

(ن)

نابُلُس ٣٥٢
نَسَف ١٢٠
نَصيبين ٢٤٩ ، ٢٥٤
نهر طابَق ٢٦٢
النَّهْرَوان ٢٥٢
نَوْقان ٣٥٠
نُوَيْزَة ١٠٣
نيسابور ١١ ، ١٣ ، ٥١ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ _ ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٩٢ _ ٢٩٤ ، ٢٩٧ ،

٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣٣٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

(ه)

هَراة ٥٥ ، ١٠٤ ، ١١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥

هَمَذان ٦٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٣٣٣ ، ٣٦٥

الهند ٣١٦ ـ ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧

(و)

واسِط ١٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٣١١ ، ٣٣٣

(٥)
فهرس الأيام والوقائع والحروب

يوم بدر ٨٩ ، ٩٠

يوم الحُدَيْبية ٨٩ ، ٩٠

(٦)

فهرس الكتب

(ا)

آداب الصوفية ، لأبى القاسم القُشَيْرى ١٥٩
الإبانة ، للفُورانى ١٠٧ ، ١٠٩ ـ ١١٢
(وانظر فهرس الأعلام)
إبطال القول بالتولُّد ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
الأحكام السُّلطانية ، للماوردى ٢٦٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠
أحكام السماع ، لأبى القاسم القُشَيْرى ١٥٩
أحكام القرآن ، للإمام الشافعى ٨٠
أحكام الوطء التامّ ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠ ، ١٤٣
اختلاف العلماء ، لابن المنذر ٥٩
أدب الجدل ، لعلى بن أحمد السُّهَيلى ٢٤٦
أدب الدين والدنيا ، للماوردى ٢٦٧ ، ٢٦٩
أدب القضاء ، لشريح الرُّويانى ٢٨٤ ، ٣٦٨
أدب القضاء ، لأبى عاصم العَبَّادى ٣٦٥ ، ٣٦٩
الأربعون ، لمنصور بن رامش ١٨١
الأربعون فى الحديث ، لأبى القاسم القُشَيْرى ١٥٩
الإرشاد فى أصول الدين ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧١ ، ١٩٤
الأساليب فى الخلافيات ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
أسباب النزول ، للواحدى ٢٤١
الاستذكار ، للدارِمىّ ٢٨٥
الاستغناء فى الفقه ، لأبى عبد الله الإسفرايينى ٣٤٨
الأسرار ، لأبى زيد الدَّبُوسِى ٣٤٢
الإشارات ، لأبى حيان التوحيدى ٢٨٦
الإشارة ، لسُلَيم الرازى ٣٥٢
الإشراف على غوامض الحكومات ، لأبى سعد الهروى ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١
الاصطلام فى الرد على أبى زيد الدَّبُوسِى ، لأبى المظفر السَّمعانى ٣٤٢ ، ٣٤٥
إعجاز القرآن الصغير والكبير ، لعبد القاهر ابن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
الإقناع ، للماوَرْدِى ٢٦٧
إكسير الذهب فى صناعة الأدب ، لعلىّ بن فَضَّال المجاشعى ١٧٩
الأمالى ، لأبى بكر محمد السَّمعانى ٥٣
الأم ، للإمام الشافعى ٤٨ ، ١٦٦ ، ٣٦٦
الإمتاع والمؤانسة ، لأبى حيان التوحيدى ٢٨٨
الإملاء ، لأبى الفرج الزاز ١٠٢
الانتخاب الدمشقى ، لأبى الفتح المقدسى ٣٥١
الانتصار ، لأبى المظفر السمعانى ٣٤٢
الانتفاع بجلود السِّباع ، لمسلم بن الحجاج ١٤٩

الأنساب ، لأبى سعد السمعانى ١٥١، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٤٢، ٣٦٤(وانظر فهرس الأعلام)
الأوساط ، لأبى المظفر السمعانى ٣٤٢
الإيمان وأصوله، لأبى منصور البغدادى ١٤٠

(ب)

البحر ، للرُّويانى ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ٢٧٧ ـ ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ (وانظر فهرس الأعلام)
البرهان فى أصول الفقه ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ ، ٣٤٣
البرهان فى الخلاف، لأبى المظفر السمعانى ٣٤٢
البسيط ، للغزالى ٣٦٤
البسيط فى التفسير ، للواحدى ٢٤١
البصائر والذخائر ، لأبى حيان التوحيدى ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩
بلوغ المدى عن أصول الهدى ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
البيان ، للعِمْرانى ١١٢ ، ١٣١ ـ ١٣٣

(ت)

تأويل متشابه الأخبار، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
تاريخ بغداد ، للخطيب ١٢٣ (وانظر فهرس الأعلام)
تاريخ بيت المقدس، لأبى القاسم الرُّمَيْلى ٣٣٢
تاريخ ابن الجوزى ٢٨٨
تاريخ الذهبى ١٣٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٤٩ (وانظر فهرس الأعلام)
تاريخ أبى شجاع محمد بن الحسين الوزير ٢٧١
تاريخ الفقهاء ، لأبى محمد الشيرازى ٢٣٠
تاريخ محمد بن عبد الملك بن إبراهيم ١٦٣
تاريخ مرو ، لأبى سعد السمعانى ٣٦٤ (وانظر فهرس الأعلام)
تاريخ ابن النجار ٨ ، ١٣٦ ، ١٣٩ (وانظر فهرس الأعلام ، وانظر أيضا : الذيل على تاريخ بغداد)
تاريخ هراة ، لأبى النصر الفامى ٣١٩
التبصرة ، لأبى محمد الجوينى ٧٥
تبيين كذب المفترى ، لابن عساكر ١٨٢ (وانظر فهرس الأعلام)
التتمة ، لأبى سعد المتولِّى ١٠٦ـ١٠٨، ١١٠، ١٢٤ ، ٣٦٥ (وانظر فهرس الأعلام)
التجريد ، للمحاملى ٣١٢
تجريد التجريد، لأبى حاتم القزوينى ٣١٢ـ٣١٤
التحبير ، لابن السمعانى ١٣٩
التحبير فى التذكير، لأبى القاسم القُشَيْرى ١٥٩
التحبير فى شرح الأسماء الحسنى، للواحدى ٢٤١
التحصيل فى أصول الفقه ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠

التحفة ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
التذكرة ، لأبى سعد السمعانى ٢٤١
التذكرة ، لأبى محمد الجوينى ٧٥
ترشيح التوشيح ، للمصنف ٣٦٧
التعجيز ، لابن يونس ٢١٩
التعليقة ، لإبراهيم المَرُّوذى ٦٤
التعليقة، للشيخ أبى حامد الإسفراينى ١٣، ٢٨٣
التعليقة ، لأبى الطيب الطبرى ١٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٢٧ ، ٢٨٣
التعليقة ، لعبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، أبى الفرج الراز ١٠١
تعليقة على عيون المسائل، لأبى محمد الجوينى ٧٥
تعليقة ، لأبى القاسم الكرخى ٣٣٤
التعليقة ، للقاضى الحسين ٥٩
تفسير الثَّعْلبى ١٥٢
تفسير ابن جرير الطبرى ١٢١
تفسير ، لعبد السلام بن محمد بن يوسف المعتزلى ١٢١
تفسير أبى على الجُبَّائى ١٢١
تفسير ، لعلى بن سهل بن العباس ٢٥٩
تفسير أبى القاسم البَلْخى ١٢١
التفسير الكبير، لشَهْفُور بن طاهر بن محمد ١١
التفسير الكبير، لأبى القاسم القُشَيرى ١٥٦ ، ١٥٩
تفسير ، للماوَرْدِى ٢٦٧
تفسير ، لأبى محمد الجُوَيْنى ٧٦
تفسير أبى مسلم بن بحر ١٢١
تفسير لأبى المظفر السمعانى ٣٤٢
التفسير ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
تفسير النَّقَّاش ١٥٢
تفسير أبى هاشم الجُبَّائى ١٢١
تفضيل الفقير الصابر على الغنى الشاكر ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
التقريب ، للقاسم بن محمد الشاشى ٨٦
التقريب والإرشاد ، للقاضى أبى بكر الباقِلَّانى ١٧١
التكملة فى الحساب، لأبى منصور البغدادى ١٣٨ ، ١٤٠
التلخيص فى شرح الجمل ، لعبد القاهر ابن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
التلخيص فى القراءات، لأبى معشر الطبرى ١٥٢
التلخيص ـ مختصر التقريب والإرشاد ـ لإمام الحرمين الجوينى ١٧١
التنبيه، لأبى إسحاق الشيرازى ٢٧٦، ٢٧٩
التهذيب للبغوى ١٠٩ ، ١٣٢
التهذيب ، لأبى الفتح المقدسى ٣٥٢
تهذيب الأسماء واللغات ، للنووى ٢٨٨

(ج)

جامع التِّرْمذى ٣٢٧
جزء أبى أحمد الغطريفى ١٢

جزء ابن عرفة ١٢٣
جمع الجوامع ، لأبى سهل بن العفريس ٨٦، ٣٥١
الجُمَل ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
الجواهر ، لأبى القاسم القشيرى ١٥٩

(ح)

الحاوى ، للماوَرْدِى ٩ ، ٢٢١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ (وانظر فهرس الأعلام)
الُحجَّة على تارك المَحَجَّة ، لأبى الفتح المَقْدِسى ٣٥١
حقائق التفسير ، لأبى عبد الرحمن السُّلَمى ٢٤١

(د)

الدُّرَر فى التفسير ، لأبى معشر الطبرى ١٥٢
الدعاوى ، والبيِّنات ، للمصنف ٢٢٠
دلائل النبوَّة ، للماوردى ٢٦٧
دُمْيــة القَصْر ، للباخَرْزِى ١٥٦ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ٢٥٦
ديوان خطب ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢

(ذ)

ذيل تاريخ بغــداد ، لابن السمعانى ١٨٥ (وانظر فهرس الأعلام)
ذيل تاريخ بغداد ، لابن النجار ٨ (وانظر : تاريخ ابن النجار)
ذيل على تاريخ أبى شجاع الوزير ، لمحمد بن عبد الملك الهمذانى ٢٧١

(ر)

الردُّ على القَدَرِيَّة ، لأبى المظفر بن السمعانى ٣٤٢
الرسالة ، للإمام الشافعى ٧٨
الرسالة ، لأبى القاسم القُشَيْرِى ١٥٣ ، ١٥٩
الرسالة القوامية فى تقويم أدلة الإمامــة ، لأبى المظفر السمعانى ٣٤٦
الرسالة النِّظامية ، لإمــام الحرمين الجوينى ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩١
الروضة للنَّووِى ٩٣ ، ١٢٨ (وانظر فهرس الأعلام)
الرياض المونقة ، لفخر الدين الرازى ١٣٨ ، ١٤٠

(ز)

زاد الحاضر والبادى ، لعــلى بن سهل بن العباس ٢٥٩
زيادة الروضة ، للنووى ٩١ ، ١٤٤

(س)

السِّلْسِلة ، لأبى محمد الجوينى ٧٥
سنن الدارقطنى ١٨٢
سنن أبى داود ٩٠، ١٨٨، ٣٠١، ٣١٠، ٣١١
سنن النَّسائى ٣٥٩
ســوق العروس فى القراءات ، لأبى معشر الطبرى ١٥٢
السياق فى تاريخ نيسابور ، لعبد الغافر بن

إسماعيل الفارسي ١٧٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ (وانظر فهرس الأعلام)

(ش)

الشامل ، لابن الصباغ ١٢٢ ، ١٣١

الشامل في أصول الدين ، لإمام الحرمين الجويني ١٧١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ – ٢٠٥ ، ٢٠٧

شرائط الأحكام ، لعبدالله بن عبدان بن محمد ٦٦

شرح أدب القضاء = الإشراف على غوامض الحكومات

شرح الإشارة ، لأبي الفتح المقدسي ٣٥٢

شرح البرهان ، لأبي عبد الله المازَري ١٨٨

شرح الحماسة ، لأبي حكيم الخَبْري ٦٣

شرح ديوان البُحْتري ، لأبي حكيم الخَبْري ٦٣

شرح ديوان الرَّضِيّ ، لأبي حكيم الخَبْري ٦٣

شرح ديوان المتنبي ، لأبي حكيم الخَبْري ٦٣

شرح ديوان المتنبي للواحدي ٢٤١

شرح الرسالة ، لأبي محمد الجُوَيني ٧٥

شرح العبادات ، لعبد الله بن عبدان بن محمد ٦٦، ٦٧

شرح عيون المسائل ، لإسماعيل بن أحمد النوكاني الطريثيثي ٧٥

شرح عيون المسائل للقفَّال ٧٦

شرح الفاتحة ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ١٥٠

شرح فروع ابن الحداد ، لأبي الطيب الطبري ١٤، ٤٦

شرح مختصر ابن الحاجب ، للمصنِّف ١٩٢

شرح مشكل الوسيط ، لابن الصلاح ٢٧٩

شرح المفتاح ، لعلي بن أحمد الفسوي ٢٤٦

شرح مفتاح ابن القاصّ ، لأبي منصور البغدادي ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥

شرح المنهاج ، للبيضاوي ، للمصنِّف ١٣٧

شرح المنهاج ، لوالد المصنِّف ١٦٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٦٦

شرح المهذب ، للنووي ٩١، ٩٢، ١٠٨

شعب الإيمان = المنهاج لأبي عبدالله الحليمي

شعر الكُمَيْت بن زيد ١٢٢

(ص)

صحيح البخاري ٨١، ١١٧، ١١٩، ٢٧١، ٣١٤، ٣٣٠ (وانظر فهرس الأعلام)

صحيح مسلم ٨٠، ٨١، ٣١٤ (وانظر فهرس الأعلام)

الصفات لأبي منصور البغدادي ١٤٠

(ط)

طبقات الشافعية ، لعبد الله بن يوسف الجرجاني ٩٤

طبقات الشيرازي ، لأبي إسحاق ، ٢٣٠، ٣٣٤ (وانظر فهرس الأعلام)

طبقات العَبَّادي ٣٤٩ (وانظر فهرس الأعلام)

طبقات القراء ، لأبي معشر الطبري ١٥٢

(ع)

إبِعُدَّة (شرح إبانة الفورانى) للحسين بن على الطبرى ١١٢
عُدَّة العالم والطريق السالم، لابن الصباغ ١٢٢
العِماد فى مواريث العِباد ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠، ١٤٧
العمد ، للفورانى ١٠٩، ١١٠
العمدة فى التصريف ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
عهد القاضى عبد الجبار ١٢٢
العوامل المائة ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
عيون الأجوبة فى فنون الأسئلة ، لأبى القاسم القُشَيْرِى ١٥٩
عيون المسائل [لعله لأحمد بن سهل الفارسى] ٨٦
عيون المسائل ، لأبى معشر الطبرى ١٥٢
عيون المسائل ، للنووى ١٠٨

(غ)

غريب الحديث ، لإبراهيم الحربى ١٢١
غريب الحديث، لأبى عبيد القاسم بن سلَّام ١٦٣
الغُنْية ، لأبى القاسم الكرخى ٣٣٤
الغنية ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
غياث الأُمَم ، فى الإمامة ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٨
الغِياثى = غياث الأُمَم

(ف)

فتاوى الحَنَّاطى ١٥١
فتاوى ابن الصباغ ٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨
فتاوى ابن الصلاح ٢٧٦
فتاوى الغزالى ٤٧ ، ٥٨ ، ١٢٧
فتاوى القاضى حسين ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٤٤
فتاوى القفال ٣١٦ ، ٣٦٢
فتاوى القفال الصغير ٦٠ ، ٦١
الفتاوى المهمات ، للنووى ١٠٨
الفتح ، لإمام الحرمين الجوينى ٢٠٧
الفَرْق بين الفِرَق، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
الفُروق ، للقرافى ٣٦٧
الفروق ، لأبى محمد الجوينى ٧٥ ، ٩١ ، ٩٢
الفريدة والخريدة ، لابن فارس ٢٨٧
فضائح الكَرَّامية، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
فضائح المعتزلة ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
فضائل أحمد بن حنبل ، لعبد الله بن يوسف الجرجانى ٩٤
فضائل الشافعى لعبد الله بن يوسف الجرجانى ٩٤
فوائد من كتاب الكافى فى شرح مختصر المزنى للماوَرْدِى، لشبيب بن عثمان بن صالح ٩
فوائد من كلام ابن الصباغ ، لشبيب بن عثمان ابن صالح ٨

(ق)

قانون الوزارة وسياسة الملك، للماوردى ٢٦٧

القبس ، لابن العربى ، أبى بكر ١٢٦
القواطع، فى أصول الفقه، لأبى المظفر بن السمعانى ١٩٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣

(ك)

الكافى ، لأبى الفتح المقدسى ٣٥٢
الكافى فى شرح مختصر المزنى ، للماوردى ٩
الكامل ، لابن الصباغ ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨
كتاب الإعراب فى علم الإعراب ، للواحدى ٢٤١
كتاب تفسير النبى صلى الله عليه وسلم ، للواحدى ٢٤١
كتاب الدعوات ، للواحدى ٢٤١
كتاب السَّلْوة ، لأبى الحسن الجوينى ٢٩٨
كتاب العُمْرَى ، للإمام الشافعى ٧٩
كتاب أبى الفضل كمَّاد بن ناصر ١٣٦
كتاب فى إثبات النبوّة، للإمام الشافعى ١٤٦
كتاب فى أخبار ابن القزوينى ، لهبة الله ابن على بن المجلى ٢٦٠
كتاب فى أدب القضاء، لأبى بكر الصيرفى ١٤٦
كتاب فى الخلاف ، لأبى سعد المتولِّى ١٠٧
كتاب فى الرد على محمد بن نصر المروزى ، لمسلم ابن الحجَّاج ١٤٩
كتاب فى الرد على المعتزلة وبيان عجزهم ، لعلى ابن أحمد بن السُّهَيلى ٢٤٦
كتاب فى الشروط، لأبى بكر بن داود بن على الأصبهانى ١٤٦
كتاب فى الشروط ، لأبى بكر الصيرفى ١٤٦
كتاب فى الشروط ، لأبى ثور ١٤٦
كتاب فى الشروط، لداود بن على الأصبهانى ١٤٦
كتاب فى الشروط، لأبى عبد الرحمن الشافعى ١٤٦
كتاب فى الشروط، لأبى على الكرابيسى ١٤٦
كتاب فى الشروط على أصول الشافعى ، لمحمد ابن جرير الطبرى ١٤٦
كتاب فى الشروط ، للمزنى ١٤٦
كتاب فى الفرائض ، لأبى ثور ١٤٧
كتاب فى الفرائض، رواه الربيع عن الشافعى ١٤٧
كتاب فى الفرائض ، لأبى العباس بن سُرَيج ١٤٧
كتاب فى الفرائض ، للكرابيسى ١٤٧
كتاب فى الفرائض ، لمحمد بن نصر المروزى ١٤٧
كتاب فى الفرائض ، لأبى منصور البغدادى = العماد فى مواريث العباد
كتاب فى معنى لفظتى : التصوف والصوفى، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
كتاب فى المنامات ، لشيرويه بن شهردار ٦٦
كتاب فى موقف الإمام والمأموم = مختصر فى موقف الإمام والمأموم

كتاب فى نصرة قول الشافعى بعدم جواز نسخ الكتاب بالسنة، لسهل الصعلوكى ١٣٧
كتاب مُخَرَّج على كتاب مسلم ، لأحمد ابن حمدان ٨٥
كتاب أبى المظفر الأبيوَرْدِى على أبيورد = تهزة الحفَّاظ
كتاب المغازى ، للواحدى ٢٤١
كتاب المناسك الكبير ، للإمام الشافعى ٨٧
كتاب نفى التحريف عن القرآن الشريف ، للواحدى ٢٤١
الكفاية ١١١ ، ١١٥
كفاية السائل ، لابن الصباغ ١٢٣

(ل)

لطائف الإشارات ، لأبى القاسم القشيرى ١٥٩

(م)

المؤتلف والمختلف = المشتبه ، للذهبى
المجرَّد ، لأبى الطيب الطبرى ١٤
مجمل اللغة ، لابن فارس ١٦٣
المجموع = شرح المهذب ، للنووى
مجموع ، لابن الصلاح ٢٠٩ ، ٢٤٦
محاسن الآداب ، لأبى يوسف الإسفراينى ٣٥٩
المحيط لأبى محمد الجوينى ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٧
مختصر البُوَيْطى ٨٨
مختصر التقريب والإرشاد = التلخيص ، لإمام الحرمين الجوينى
مختصر فى الفرائض ، لأبى سعد المتولى
مختصر فى موقف الإمام والمأموم ، لأبى محمد الجوينى ٧٥ ، ٩٠
مختصر الكفاية ، لأبى الحسن العَبْدَرِى ٢٥٧
مختصر المختصر ، لأبى محمد الجوينى ٧٥
مختصر المزنى ١٤ ، ٥٤ ، ٨٦ ، ٢٩٣ (وانظر فهرس الأعلام)
مختصر النهاية ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
مدارك العقول ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢ ، ٢١٩
المدارك فى أصحاب مالك ، للقاضى عياض ١٣٩
المُذْهَب فى ذكر شيوخ المَذْهَب ، لأبى حفص المطَّوِّعى ٣٠٤ (وانظر فهرس الأعلام)
المرشد ، للجُورِى ٣٦٠
المسائل فى الفقه ، لأبى يعقوب الأَبِيوَرْدِى ٣٦٢
المستظهرى فى الإمامة وشرائط الخلافة ، لأبى يوسف الإسفراينى ٣٥٩
مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٥٢
مسند الإمام الشافعى ٢٤٣
المشتبه للذهبى ١٠٣
مشيخة ابن بشرى ٣٤٩

مشيخة الرازى ١٦٤
مصنَّف فى أصول الدين، لأبى سعد المتولى ١٠٧
مصنَّف ابن أبى شَيْبة ٦٠
المطلب ، للبغوى ١١٥
المعتمد ، لأبى حفص الزَّنْجانى ٣٠٢
المغنى فى شرح الإيضاح، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
المغنى فى الفقه ، لأبى الحسن الخلعى ٢٥٤
مغيث الخلق فى ترجيح مذهب الشافعى ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
المفتاح، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
مقامات الحريرى ٢٧٤ ، ٣١٥
المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ١٥٠
المقصود ، لأبى الفتح المقدسى ٣٥٢
مكارم الأخلاق، لعلى بن سهل بن العباس ٢٥٩
المِلَل والنِّحَل ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
المناجاة ، لأبى القاسم القشيرى ١٥٩
المنثورات ، للنووى ٤٦، ١٠٨
منهاج أهل السنة، لأبى المظفر بن السمعانى ٣٤٢
المنهاج ، لأبى عبد الله الحليمى ٢٠٠
المنهاج فى الخلافيات ، لأبى الطيب الطبرى ١٣، ١٤
الموطأ ، لمالك بن أنس ٨٠

(ن)

نحو القلوب الصغير ، والكبير، لأبى القاسم القُشَيْرى ١٥٩
النِّظامى = الرسالة النظامية
نفى خلق القرآن، لأبى منصور البغدادى ١٤٠
نقض ماعمله أبو عبد الله الجرجانى فى ترجيح مذهب أبى حنيفة ، لأبى منصور البغدادى ١٤٠ ، ١٤٥
نكت أولى النُّهَى ، لأبى القاسم القشيرى ١٥٩
النهاية = نهاية المطلب فى دراية المذهب
نهاية المطلب فى دراية المذهب، لإمام الحرمين الجوينى ٥٧، ٩٤ ، ١١٠، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ـ ٢٢٠
نُهْزَة الحُفَّاظ ، لأبى المظفر الأَبِيوَرْدِى ٢٦٢

(و)

الوجيز ، للغزالى ٣٦٨
الوجيز فى التفسير ، للواحدى ٢٤١
الورقات ، فى أصول الفقه ، لإمام الحرمين الجوينى ١٧٢
الوسيط ، للغزالى ١٣٤ ، ٢٢٢ ، ٣٦٨
الوسيط فى التفسير ، للواحدى ٢٤١
الوطء التام = أحكام الوطء التام

(ى)

يتيمة الدهر ، للثعالبى ٢٥٦ ، ٣٤٩
اليمينى فى سيرة السلطان محمود بن سبكتكين، للعتبى ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧

(٧)

فهرس الآيات القرآنية

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة آل عمران		
﴿ قائماً بالقسط ﴾	١٨	٢٩٠
﴿ وَجيهاً في الدُّنيا والآخِرةِ ﴾	٤٥	٢٦١
سورة النساء		
﴿ فَصِيامُ شَهْرين مُتَتابِعَيْنِ توبةً مِن اللهِ ﴾	٩٢	٣٠
سورة المائدة		
﴿ واحفَظُوا أيْمانَكُمْ ﴾	٨٩	٢٥، ٢٧
سورة الأنعام		
﴿ وكذلك جعلنا لكلِّ نبيٍّ عدوًّا شياطينَ الإنْسِ والجنِّ ﴾	١١٢	٢٧٠
سورة الأعراف		
﴿ ألا لَهُ الخلْقُ والأَمْرُ ﴾	٥٤	٦٦
سورة الأنفال		
﴿ إنْ يَنْتَهوا يُغفَرْ لهم ما قد سَلَفَ ﴾	٣٨	١٣٩
﴿ لو أنفَقْتَ ما في الأرضِ جميعا ما ألَّفْتَ بين قلوبِهم ﴾	٦٣	٢٤٦
سورة التوبة		
﴿ فإن تابُوا وأقامُوا الصلاةَ ﴾	٥	٢٤٧
﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قومٍ مؤمنين ﴾	١٤	١٥٩
﴿ والذين يكنزون الذهبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقونها في سبيلِ اللهِ ﴾	٣٤	٨٨

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة يونس		
﴿ شفاء لما في الصُّدورِ ﴾	٥٧	١٥٩
سورة النحل		
﴿ فيه شفاء للناسِ ﴾	٦٩	١٥٩
سورة الإسراء		
﴿ ولا تَقْفُ ما ليس لك به عِلْمٌ ﴾	٣٦	٣٦٠
﴿ ولقد كرَّمْنا بنى آدمَ ﴾	٧٠	٢٨٩
﴿ ونُنَزِّلُ من القرآن ما هو شِفاء ورحمةٌ للمؤمنين ﴾	٨٢	١٥٩
سورة الكهف		
﴿ أُفْرِغْ عليه قِطْراً ﴾	٩٦	١٨٣
سورة طه		
﴿ الرحمنُ على العَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾	٥	١٩٠
سورة الأنبياء		
﴿ ما يأتيهم مِن ذِكْرٍ مِن ربِّهم مُحْدَثٍ ﴾	٢	٢٧٠
سورة الشعراء		
﴿ وإذا مَرِضْتُ فهوَ يَشْفِينِ ﴾	٨٠	١٥٩
سورة فاطر		
﴿ هذا عَذْبٌ فُراتٌ سائِغٌ شَرابُه وهذا مِلح أُجاجٌ ﴾	١٢	٨٧
سورة فُصِّلت		
﴿ قل أئنكم لَتَكْفُرُون بالذى خلق الأرضَ فى يومين ... ﴾	٩	٢٦٦
﴿ قل هو للذين آمنوا هُدًى وشفاء ﴾	٤٤	١٥٩

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الزخرف		
﴿ إلّا من شَهِدَ بالحقِّ وهم يعلَمُون ﴾	٤	٣٦٠
﴿ إن هو إلّا عَبْدٌ أنعَمْنا عليه ﴾	٥٩	٢٦٣
سورة محمد		
﴿ وسُقُوا ماءً حَمِيماً فقطّع أمعاءهم ﴾	١٥	٢٤٢
سورة المجادلة		
﴿ وإنهم ليقولون مُنْكَراً من القولِ وزُورا ﴾	٢	٣٦٧
سورة الحشر		
﴿ فاعْتَبِرُوا يا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾	٢	٤١
سورة التحريم		
﴿ يا أيها النبيُّ لِمَ تحرِّمُ ما أحلَّ الله لك ﴾	١	٢٦ـ٢٨
﴿ قد فَرَضَ اللهُ لكم تَحِلَّةَ أيمانِكم ﴾	٢	٢٦
سورة البروج		
﴿ إذْ هُم عليها قُعُودٌ ﴾	٦	٢٨٩
سورة الشرح		
﴿ ألم نَشْرَحْ ﴾	١	٢٤٢، ٢٤٣
سورة العلق		
﴿ لا تُطِعْه واسجُدْ واقْتَرِبْ ﴾	١٩	١٣٩
سورة قريش		
﴿ لإيلافِ قُرَيْشٍ ﴾	١	٢٦٦

(٨)

فهرس الأحاديث النبوية

(ا)

« أَخْنَعُ اسمٍ عند الله تعالى يوم القيامة رجلٌ يُسَمَّى مَلِكَ الأملاك » ٢٧١

« إذا اجتهد الحاكمُ فأصاب فله أجران ، فإن اجتهد فأخطأ فله أجرٌ » ٤١

« إذا أقبل الليلُ من هاهنا وأدبر النهارُ من هاهنا فقد أفطر الصائمُ » ١٢٦

« اشتدَّ غضبُ الله على مَن قتل نفسَه . . . » ٢٧٢

« أُعْطِيتُ خَمْسًا لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ قبلى ... » ١٤١

« أَلِظُّوا بياذا الجلال والإكرام » ٢٨٩

« أمَّا معاويةُ فصُعلوكٌ ، وأما أبو جَهْم فرجلٌ لا يذر سَوْطَه عن عاتقه » ١٤٨

« أن يَسْلَمَ المسلمون من لسانك ويدك » ١٢٥

« أنا عند ظَنِّ عبدى بى ، فلْيظُنَّ بى ماشاء » (حديث قدسى) ٥٦

« إن تحت العرش ريحاً هَفَّافة تهبُّ إلى قلوب العارفين » ٢٦٤

« إن اللهَ إذا أحبَّ عبدا نادى جبريلُ بذلك فى السماء . . . » ٢٢٣

« إن الملائكة لتَضَعُ أجنحتها لطالب العلم رِضاً بما يصنع » ٣٤٨

« إنما الأعمال بالنيِّات . . . » ٢٠٨

« إنى أرى رؤياكم قد تواطأت فى السَّبْع الأواخر ... » ٢٧٣

« إيَّاكم والظُّلْمَ فإن الظُّلْمَ ظُلُماتٌ يوم القيامة . . . » ١٢٥

« الأيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها . . . » ٢١٥_٢١٧

(ت)

« تَهْجُر ما كَرِه ربُّك » ١٢٥

(ح)

« حُبُّ الدنيا رأسُ كلِّ خطيئة » ٣٠٨

« حَدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حَرَجَ . . . » ٧٨

« حَدِّثوا عنِّى ولا تكذبوا علىَّ » ٧٩

الصفحة

« الحُدودُ كفَّاراتٌ لأهلها » ٢٥

(س)

« سُبْحانَكَ اللهمَّ ربَّنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى » ٣١٤

« سَلُوا الله بِبُطونِ أكفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم » ٨٤

(ع)

« عفا اللهُ لأمّتى عن الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه » ٣٣

« العَيْنانِ تزنيان واليدان تزنيان ويُصَدّق ذلك الفَرْجُ » ٤٤

(ق)

« قد كان فيمن خلا قبلكم ناسٌ مُحَدَّثون . . . » ٢٦٤

(ل)

« لا تَباغَضُوا ولا تحاسَدُوا ولا تدابَرُوا وكونوا عبادَ الله إخوانا . . . » ٣١٣

« لا يتقدّمَنَّ أحدُكم رمضانَ بيومٍ ولا يومين . . . » ٢٣٦

(م)

« ما ظَنُّكَ باثنين اللهُ ثالثُهما » ٩٨

« ما من قَلْب إلّا وهو بين أصْبُعين من أصابع ربِّ العالَمين . . . » ٥٧

« مَن حَدَّث بحديث وهو يُراه كذبا فهو أحد الكاذبين » ٧٩

« مَن حلف على يمين فرأى غيرَها خيراً منها فلْيأْتِ الذى هو خيرٌ وليُكَفِّرْ عن يمينه » ٢٦، ٣٦

« مَن صَلّى العِشاء فى جماعة فكأنما قام نصف الليل . . . » ٢٦٦

(ن)

« نَضَّر اللهُ امرأً سمع مقالتى فوعاها » ١٥

(و)

« واللهِ لأَغزُوَنَّ قريشا إن شاء الله تعالى » ٢٥

(ى)

« يا مُقَلِّب القُلُوب ثبِّتْ قلبى على دِينك ... » ٥٧

« يُهَراقُ دَمُكَ ويُعْقَرُ جَوادُك » ١٢٥

(٩)

فهرس القوافى وأنصاف الأبيات

القافية	الشاعر	الصفحة
	(ء)	
الماءَ	أبو نُواس	٢٤٢
أسماءَ		٢٤٣
غِطاءَها	قيس بن الخطيم	٣٤١
	(ب)	
ذِيبا (بيتان)		١٦٠
صَيِّبِ (بيتان)		١٦٥
العُيُوبِ (خمسة أبيات)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٧
	(ت)	
برّتِ		٢٧، ٣١
غُصَّتِى (بيتان)	عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٤٣
ممقُوتِ (بيتان)	أبو الفتح البُستى	٢٩٦
	(ج)	
مُرْتَجِ (بيتان)	عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٣٩
	(ح)	
يَطْلَحُوا (بيتان)		٢٨٩
وإصباحِ (بيتان)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٦
بَرَّحْ (أربعة أبيات)		٢٤٢
أرْوَحْ	ابن المُعْتَبِى	٢٤٢
	(د)	
والـكَدُّ (سبعة أبيات)	أبو الطيب الطبرى	١٦
ناقِدُ	المتنبى	١٦٧

القافية	الشاعر	الصفحة
أفرادُ		٣٤٠
يعتقِدُهْ (بيتان)	أبو القاسم القشيرى	١٦١
الحديدا	عُتَيْبة الأسدى	١٦٧
مَقصِدا (خمسة أبيات)		٢٠٩
الوَجْدِ (خمسة أبيات)		١٦
الْخدِّ (ستة أبيات)	أبو الطيب الطبرى	١٧
أحدِ	النابغة الذُّبْيانى	١٦٦
لُبَدِ	النابغة الذُّبيانى	١٦٧
مُنَجَّدِ (بيتان)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٧
	(ر)	
مقادِرُ (بيتان)	أخو الماوردى	٢٧٣
قُبورُ (بيتان)	بعض أهل البصرة	٣٤٨
افتِقارا (بيتان)	المصنِّف	١٦١
صَغارا (بيتان)	أبو القاسم القشيرى	١٦١
خمارِى (بيتان)	أبو القاسم القشيرى	١٦١
وزائِرِ (بيتان)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٦
	(س)	
وبُوسُى	أبو محمد الجوينى	٧٦
شَمْسِ (بيتان)	الباخَرْزى	٢٥٧
للناسِ (بيتان)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٧
	(ض)	
تُرْتضَى (بيتان)	العباس بن محمد	١٣٩
	(ع)	
التوديعا (بيتان)	أبو القاسم القشيرى ، أو ذو القرنين بن حمدان	١٦١

القافيه	الشاعر	الصفحة
ذِراعا (بيتان)	أبو الأسود الدُّؤلى ، أو البحترى	٣٤١
مُنازِعِ (بيتان)	عبد الرحمن بن محمد الداودى	١٢٠
	(ف)	
عارِفُ (بيتان)	أبو المظفَّر السمعانى	٣٤٤
والضَّفا (بيتان)	أبو أحمد الأزدى	٣٤٧
اعترَفْ (بيتان)	عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٣٩
	(ق)	
بالمنطقِ	صالح بن عبد القُدُّوس	٣١
الباقِى (ثلاثة أبيات)		٢٧٥
	(ك)	
الفَلَكِ (بيتان)		١٧٣
	(ل)	
أقولُ (تسعة وأربعون بيتا)	ابن بابَك	١٨
يقولُ (اثنان وأربعون بيتا)	أبو الطيب الطبرى	٢١
عامِلَهُ (بيتان)	أبو الفتح البستى	٢٩٦
المعالِى		١٧٣
الليالِى (بيتان)		١٨٢
دليلِ	المتنبى	١٨٧
بالكمالِ (خمسة أبيات)		٣٤٨
	(م)	
السَّلامُ		٤٩
السَّلامُ (أربعة أبيات)	عبد الرحمن بن محمد الداودى	١١٩
الظَّلامُ (بيتان)	عبد الرحمن بن محمد الداودى	١٢٠
لدميمُ	أبو الأسود الدؤلى	١٤٦

القافية	الشاعر	الصفحة
عادِمُ (ثلاثة أبيات)	أبو القاسم الدَّبُوسِى	٢٩٨
سُلَّمُهْ (أربعة أبيات ، رجز)	الحطيئة ، أو رؤبة بن العجَّاج	٣٤٥
عِظامِى (بيتان)	عبد الواحد القشيرى	٢٢٧
هائمْ (بيتان)	عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى	١٥٠
الغَمامْ (ثلاثة أبيات)	عبد الواحد القشيرى	٢٢٨
(ن)		
أزمانُ (أربعة أبيات)	أبو الطيب الطبرى والصحيح أنها لأبى الفتح البُستى	١٧
خُسْرانُ (عشرون بيتا)	أبو الفتح البستى	٢٩٤
سَكَنا (ثلاثة أبيات)	الباخَرْزى	٢٥٧
ما اعتَدَيْنا (ستة أبيات رجز)	عامر بن الأكوع	٢٧٢، ٢٧٣
منى	أبو الطيب الطبرى	٧١
بيَانِ (بيتان)	إمام الحرمين الجوينى	٢٠٨
وعنانى (بيتان)	عبد الواحد القشيرى	٢٢٧
بَيْنِ (بيتان)	الباخرزى	٢٥٧
عَيْنَيْنِ	الحريرى	٢٧٤
عَنى (بيتان)	أبو الفتح البستى	٢٩٦
بالسُّلطانِ		٣١٦
(ه)		
مَعاليهِ (ستة أبيات)	أبو القاسم القشيرى	١٦٠
(ى)		
عَلَيَّا (سبعة أبيات)	أبو القاسم القشيرى	١٦١، ١٦٢
ورِيَّا (أربعة أبيات)	أبو الحسن النُّمَيمى	٢٣٨
البَهِىِّ (ثلاثة أبيات)	عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٤٢
الوَلِىِّ (أربعة أبيات)	السبكى والد المصنِّف	١٤٢

فهرس مسائل العلوم والفنون

﴿ الفقه ﴾

(كتاب الطهارة)

حكم أكل الجلد المدبوغ والتوضؤ فيه ٨٧
حكم المرة ٩١
حكم ما لو توضأ فغسل الأعضاء مرة مرة ، ثم عاد فغسلها مرة مرة ، ثم عاد فغسلها كذلك ثالثة ٩٢
هل يمسح العاصى بسفره يوماً وليلة ؟ ٩٣
هل يصح تجديد الوضوء قبل أن يؤدى بالأول عبادةً مّا ؟ ٩٣
حكم ما إذا دُبغ الجلد بالنجاسة ١٠٨
حكم ما لو استنجى بروث ١٠٨
حكم ما لو ولغ الكلب فى إناء متنجِّس بالبول ١٠٨
هل تطهر الخمر إذا انقلبت بنفسها خلًّا ؟ ١٠٨
يستحبُّ الوضوء لمن قصَّ شاربه ١٢٨
التسمية المسنونة فى الوضوء ١٤٣
حكم الطهارة فى الصلاة على الجنازة ١٤٣
هل فى باطن الإنسان نجاسة ؟ ٢٤٦
احتجم ومسّ ذكره وصلى ، هل تصح صلاته على المذهبين الشافعى والحنفى ؟ ٣٦٥
هل يصح الاستثناء فى الطهارة ؟ ٣٦٧

(كتاب الصلاة)

حكم من صلى فريضة ثم أدركها فى جماعة فصلَّاها ثم تذكر أنه نسى سجدة من الصلاة الأولى ٤٦
الحكم فيما لو صلى فى بيته ثم أتى الجماعة فأعادها ثم بان أن الصلاة الأولى كانت فاسدة ٤٧

الصفحة

الطفل يؤمر بقضاء ما فاته من الصلوات فإذا بلغ كُفَّ الطلب عنه ٥٨
الحكم إذا وقف الإمام على الأرض فى الدار والمأموم على سطح الدار ٥٨
حكم الصلاة فى البقعة المغصوبة ٥٨
حكم الوتر فى جميع السَّنَة ٥٩، ٦٦
حكم ركعتى الفجر ٦٧
حكم صلاة التراويح ٦٧
هل تبطل الصلاة بتطويل اعتدال الركوع ؟ ٧٥
حكم مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ٨٤
حكم صلاة المكتوبة على الراحلة الواقفة ٩٠
حكم إطالة القراءة فى الوقت وإلى أن يخرج ١١٠
لو اقتدى بحنفى فى الصبح فلم يقنت الإمام ، هل على المأموم سجود للسهو ؟ ١١١
حكم الإدراج فى إقامة الصلاة ١٤٣
هل ينوى لصلاة الجنازة كونَها فرضَ كفاية ؟ ١٤٥
حكم التسنيم والتسطيح للميت فى القبر ١٤٥
حكم الجمع فى الحضر بالمطر ١٤٥
حكم من اجتهد فى القِبْلة وصلَّى ثم تيقن الخطأ ، ومسائل أخرى كثيرة ٢٠٩ـ٢١٤
الدليل على قتل تارك الصلاة ٢٤٧
من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى تُدْفَن فله قيراطان ، مع القيراط أو غير القيراط ؟ ٢٦٥
الحكم إذا غاب إمام المسجد ولم يستنب ٢٧٤
قلَّد السلطان إمامين فى مسجد ولم يخص أحدَهما بزمن ولا صلوات ، ما الحكم ؟ ٢٧٥
القول فى إمامة العبد ٢٧٦
كلام فى الصبىِّ الذى يصح أن يؤم البالغين ٢٧٦
مسألة الجهر فى قنوت الصبح ٢٨٥
التخفيف فى الدعاء فى سجود الصلاة ٣١٣

الصفحة

هل يتعين الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التشهد وذِكْر إبراهيم عليه السلام؟ ٣١٤
هل يدعو المصلِّى فى ركوعه كما يدعو فى سجوده ؟ ٣١٤

(كتاب الزكاة)

حكم من مات وعليه زكاة ، هل يجوز إخراجها بغير وصية ؟ ١١١

(كتاب الصيام)

حَكم الوِصال فى الصوم ١٢٧
هل صوم رمضان عبادة واحدة أو ثلاثون عبادة ؟ ١٣٠
حكم الفطر فى رمضان لإنقاذ الغريق ١٦٤

(كتاب الحج)

حكم من مات وعليه حج وكان قد تمكن من فعله ١١١
هل يُشْرع الطواف لغير البيت الحرام ؟ ٢٦٤
مات وعليه حَجَّة الإسلام وحَجَّة منذورة واستأجر رجلين ليحجا عنه فى عام واحد
فهل يُحرِم أحدهما بحَجَّة الإسلام والآخر بحَجَّة النَّذْر ؟ ٢٧٧

(كتاب البيوع وغيرها من المعاملات)

يجوز السَّلَمُ فى السَّلْجَم والجزر بعد قطع ورقه ٩
أسْلَم فى ثوب طوله عشرة أذرع فجاء به أحد عشر ، ما الحكم ؟ ٢٤٥
أسلم فى رُطَبٍ حالًا فى وقت لا يوجد فيه ، ما الحكم ؟ ٢٤٥
أسلم إليه فى جارية بصفة فأتاه بها على تلك الصفة وهى زوجته ، هل يلزمه قبولُها ؟ ٢٧٨
أسلم إليه فى عبد فأتاه بأخيه أو عمه ، هل يلزمه قبوله ؟ وما الحكم لو أتاه بأبيه أو جَدِّه ؟ ٢٧٩
حكم المبيع لو كان مضبوط الأوصاف بخبر التواتر ١١١
الحكم فيما لو قال له : بعتُك إذا قبلتَ ١٢٨
حكم المقارضة على العبارات الغامضة مثل : لك سُدس عُشر تُسع الربع ٢٧٥
هل يجرى الربا فى الزعفران ؟ ٢٨٨
باع عبدا بألف ، فهل يجب الأداء قبل الطلب ؟ ٣٤٣

الصفحة

الصّفقة متحدة وإن تعدد المشترى ٣٤٥
هل يجوز خيار المجلس فى الشّفعة ؟ ٣٦٦
إذا كانت الأجرة فى مدة الغصب متفاوتة ، فبم يُعتبَر ؟ ٣٧١

(كتاب الفرائض والوصايا)

الحكم فيما إذا قال: إذا مت فاشتروا من ثلثى حانوتا يبلغ غلّته كل شهر خمسين درهما واجعلوه وقفا . . . ٦١
قال المريض : أوصيت لزيد بما يخص فلانا ، أحد وُرَّاثى ، من ثلثى لو لم أوصِ ، فهل تصح ؟ ١٤٤
رجل ترك ابنا وبنتا وأوصى بثلث ماله بعد نصيب البنت بحيث لا ينقص عليها شىء ... ١٤٥
أوصى له بسالم وله عبيد اسم كل واحد منهم سالم ومات ، فما الحكم ؟ ٢٤٦
أوصى بعتق سالم ، والمسألة بحالها ، ما الحكم ؟ ٢٤٦
قال : أعطوا ثلثى مالى لأصلح الناس ولأعلمهم ، فلمن يصرف المال ؟ وما الحكم لو أوصى بثلثه لسيد الناس ؟ ٢٨٥
أوصى لعمرو بمائة ولزيد بمائة ، ثم قال لخالد : أشركتك معهما ، فما الذى لخالد ؟ ٣٦٨
حكم الوصية لأكثر من واحد ٣٦٩
قال : ضعْ ثلثى حيث شئت ، فيمن يُوضَع ٣٦٩
حكم الإقرار للوارث ٣٧١

(كتاب النكاح وما يتعلق به من الأحكام والقضايا)

الحكم لو قال : يا هند أنت طالق مع زينب ١٠
الحكم لو قال : يا هند قد بِنتِ مع زينب ١٠
الحكم فى لحاق عَدَد الطلاق على المختلعة ، ومسائل أخرى ٣٦
ما هى نفقة المرأة ؟ ٦٦
حكم من وطىء زوجته واعتقد أنها أجنبية ٩٩
الحكم فى رجل قال : امرأتى طالق إن أفطرتُ على حارٍّ أو بارد ١٢٦
الحكم فيما إذا قال لها : أنتِ طالق على سائر المذاهب ١٢٨

الصفحة

فتوى للإمام الشافعي في إيقاع الطلاق ١٤٨
حكم حضانة العمياء ١٦٣ ، ١٦٤
حكم إجبار البكر البالغة ، ومسائل أخرى كثيرة ٢١٤ـ٢١٨
ألقت المرأة لحما وذكر القوابل أنهن لايدرين هل هو أصل للولد أولا؟ هل يتعلق به شيء ٢١٨
حكم الطلاق في الحيض ٢١٩
ادّعى على المرأة الوطء في النكاح وغرضه إثبات العِدّة والرجعة . . . ٢٢٠
ادّعى الزوج اختلاع امرأته بألف درهم فأنكرته . . . ٢٢٠
ادّعت المرأة الخُلْع فأنكر الزوج . . . ٢٢٠
ادعت المرأة مهرا في النكاح وأنكر الزوج أصل النكاح . . . ٢٢٠
حضرت امرأة إلى القاضي ووليها غائب مسافة القصر فأذنت في تزويجها من رجل بعينه ما الحكم ؟ ٣٤٥
إذا قال الزوج: خالعتك بألف درهم، فقالت الزوجة قبلتُ، فهل يصح وإن لم تقل: اختلعت ؟ ٣٦٣
الظّهار، هل هو خبر أو إنشاء ؟ ٣٦٧
هل يصح الاستثناء في الظّهار ؟ ٣٦٧

(كتاب الجنايات)

حكم ما لو جنى على ثديها فانقطع لبنها ١٠٧
الحكم في عَمْد الصبي والمجنون ٢٤٥
ما الذي يجب في سلخ جلد ابن آدم ؟ ٢٧٦

(كتاب الحدود)

حكم قذف الصبيّ ٥٧
لو قال له : يا مؤاجَر ، هل هو صريح في القذف ؟ ٦٤
عمل من الثريد خمرا وأكله ، هل يجب عليه الحدّ ؟ ٢٤٥
حكم من لفّ ذكره بحريرة وأولجه في فرج ولم ينزل ١٤٣
قال لابنه : أنت ولدُ زنا ، هل يكون قاذفا لأمه ؟ ٢٧٦
متى يقام الحدّ على السكران ؟ ٢٩٠

الصفحة

(كتاب الأيمان والنذور)

من حلف على يمين جاز له أن يستثني منها بعد حين ٨
الحكم فى تقديم الكفّارة على الحنث، ومسائل أخرى كثيرة فى الفقه والأصول ٢٤
حكم من نذر صوما ١٢٩
حكم الحلف بالمخلوق ٢٧٩
القول فى اليمين الغموس ٢٧٩

(كتاب الأقضية والشهادات)

السائل هل تقبل شهادته ؟ ٤٧
حكم شهادة من ثبت عليه أنه يغشى الدعوة بغير دعاء من غير ضرورة ٤٨
لو ذهب مال الرجل بجائحة حلت له المسألة وقبلت شهادته ٤٨
إذا نثر على الناس فى الفرح فأخذ من حضر لم يكن فى هذا ما يخرج عن الشهادة ٤٩
حكم الشهادة على الشهادة ١١٣
حكم شهادة الرجل والمرأتين وما يقبل منها وما يُرَدّ ٢٢٠ ، ٢٢١
صورة الشهادة التى تقبل فى تقويم المتلفات ٢٤٦
هل للقاضى أن يحكم على عدوه ويشهد عليه ؟ ٢٨٠
هل يجوز أن يكون وزيرا التنفيذ والتفويض ذِمِّيين؟ ٢٧٤
القول فى تسمية الشهود ٢٨٢
ارتد ثم عاد إلى الإسلام ، هل تقبل شهادته بمجرّد عَوْده ؟ أو يحتاج إلى الاستبراء ؟ ٢٨٣
الحكم إذا استرق كافر ٢٧٤
هل تجوز الشهادة بالاستفاضة ٣٦٠
حكم الشهادة على الختم دون مضمون الكتاب ٣٦٥
إذا ادعى الشريك تلف المال يوم الجمعة فشهد شاهدان أنهما رأيا المال بيمينه بعد الجمعة ٩
إذا قال : لزيد علىّ درهم مع عمرو . فله احتمالان ٩
القضاء سُنّة وليس بفرض كفاية ٤٦
حكم من فى يده ضيعة يدّعى أنها وقف عليه ٦٠

الصفحة

حكم من قال : هذا المال وديعة عندى ثم باعه ٦٠
هل يعتبر فى ناقل الخبر ما يعتبر فى الدماء والفروج والأموال من التزكية ؟ ٦٦
إذا أراد مَن عليه دَيْنٌ حالٌّ السفرَ ، هل لصاحب الدَّين منعه حتى يقبض حقه ؟ ١١٣
شروط القاسم إذا كان منصوبا من جهة القاضى أو الشركاء ١٣٠
من عليه دَيْنٌ حالٌّ ، هل يجب وفاؤه على الفور ؟ ٣٤٤
استأجر رجلا ليخيط له ثوبا بدرهم ، فهل يجب الأداء فى الحال ؟ ٣٤٣
حكم من كان له حِصَّة فى أرض مشاعة وهى لا تنقسمُ فجعلها مسجدا ١٢٧
دفع ثوبا إلى خياط وقال له : إن كان يُقْطَع قميصا فاقطعه ، فلما قطعه لم يكفه، فما الحكم ؟ ١٢٨
غصب العبدَ المرتدَّ غاصبٌ فقتله ، ما الحكم ؟ ٢١٩
هل يقف الموكِّل مع وكيله فى مجلس القضاء ؟ ٢٤٣
فسق القاضى ثم تاب ، هل يرجع إلى ولايته من غير تجديد ولاية ؟ ٢٤٥
لم يذكر القاضى فى كتاب إلى قاضٍ آخر سبب حكمه . . . وسأله المحكوم عليه عن
السبب الذى حكم به عليه ، فما الحكم ؟ ٢٨١
حكم العنوان دون تعيين المكتوب إليه ٣٦٥
حكم التصرف فى مال الأجنَّة ٣٦٤
الإقرار المطلق للبالغ ، هل يحكم به للمُقِرِّ ، وإن لم يبين السبب ٣٦٦
هل يبلغ القاضى بالمحبوس سنة إذا رأى القاضى الحبس تعزيرا ؟ ٣٦٦
شروط دعوى الشُّفْعة ٣٦٨

(كتاب العتق)

حكم من اشترى أمة فوطئها قبل أن يستبرئها ٦٠

الصفحة

متفرقات

الحكم إذا هَمَّ بتأديب المراهق فبلغ ٥٧
حكم شراء الحر والهرّ والاستمتاع بها وأكلها ٨٧
حكم تحلية الدابّة بالفضة ٨٨
سأل الناس مالا لبناء مدرسة ، هل له أن يضعه فى غير ذلك ؟ ٩٠
هل يملك الضيف ما يأكله ؟ ١٠٨
ما يجب على الآباء تعليمه للأولاد ٣٤٣

﴿ أصول الفقه ﴾

شرط القياس ٦٦
الإمام الشافعى لا يرى جواز نسخ الكتاب بالسُّنَّة ١٣٧
حكم القدرة على البعض فى كل أصل ذى بدل ٢١٩
الدليل على أن الإجماع حُجَّة ٢٤٦

﴿ التفسير ﴾

تفسير ابن عباس لقوله تعالى : ﴿ ولقد كرَّمْنا بنى آدم ﴾ ٢٨٩

﴿ السنة ﴾

رسالة أرسلها الحافظ البيهقى للشيخ أبى محمد الجوينى ، تتضمن كثيرا من المسائل الحديثية ٧٧ـ٩٠

﴿ الكلام ﴾

حكم من تفكَّر وقال فى نفسه : أَكْفُرُ أو لا ؟ ٦٨
هل يجوز لأحد أن يقول : إنى مؤمن حقا ، من غير أن يقول : إن شاء الله ؟ ٦٨
هل الفعل بمجرَّده يكون كفرا ؟ ٩٣
حكم من كذب متعمدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ٩٣
حكم كتابة المصحف بألوان مختلفة ١٢٢

الصفحة

القول فى الصفات ١٩١

مسألة علم الله تعالى بالجزئيات فى ضوء ما جاء فى كتاب «البرهان» لإمام الحرمين ١٩٢_٢٠٧

هل يقال لله حال ؟ ٢٩٠

هل يصح إضافة خلق القردة والخنازير إلى الله ؟ ٣٦٧

﴿ التصوف ﴾

تعريف أبى سعيد الميهنى للتصوف ٣٠٧

تعريف الجنيد للتصوف ٣٠٨

الخلق فى اصطلاح الصوفية ٣٠٨

دعاء العزيزى بن عبد الملك ٢٣٧

دعاء لأبى المظفر السمعانى ٣٤٥

﴿ التاريخ ﴾

لفظة « القاضى » إذا أطلقت عند أصحاب المذاهب ، ما معناها ؟ ١٥

فتيا فيمن لقب بشاهنشاه ٢٧٠_٢٧٢

الفرق بين السلطان والملك والوزير ٣١٥

جملة من وُسِم بالنفاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٤٦

هل أبو بكر أفضل الصحابة ؟ ٣٤٦

﴿ اللغـة ﴾

البحر ، إمّا العَذْب وإما المالح ٨٧

يقال : أيفَعَ الغلامُ ، ولا يقال : يَفَعَ ١٨٣

الصلاة تسمى رُكوعا ٢٦٤

تثنية المختلفين فى الصيغة ٢٧٣

القياس اللغوى ٢٨٩

معنى الإلظاظ ٢٨٩

الصفحة

الفرق بين طَرّ وطَرّ ٢٩٠
معنى كلمة التنعثُر ٣٦٩

﴿ النحو ﴾

معنى الخال ٢٨٩
بم انتصب قوله تعالى : ﴿ قائماً بالقِسْط ﴾ ؟ ٢٩٠

﴿ الأدب ﴾

حكم الاقتباس فى الشِّعر ١٣٩

﴿ الطب ﴾

الـكَلَبُ الذى يعترى الـكِلاب يعرض للجِمال أيضا ٣٨٨

(١١)

فهرس المراجع

الأحكام السُّلطانية، للماوردي		مصطفى الحلبي ١٩٦٠ م
أدب الدين والدنيا، للماوردي		طبعة وزارة المعارف
الإرشاد في أصول الاعتقاد، للجويني	تحقيق د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد	الخانجي ١٩٥٠ م
الأعلام، لخير الدين الزركلي		القاهرة ١٩٥٤ م
الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني		دار الكتب المصرية
الأم، للشافعي		الأميرية بمصر ١٩٠٣ م
الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان	تحقيق أحمد أمين، أحمد الزين	دار الحياة. بيروت
إنباه الرواة، للقفطي	تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم	دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م
الأنساب، للسمعاني		ليدن ١٩١٢ م
البداية والنهاية، لابن كثير		القاهرة ١٣٤٨ هـ
بغية الوعاة، للسيوطي	تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم	عيسى الحلبي ١٩٦٤ م
بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البر	تحقيق محمد مرسي الخولي	القاهرة
تاج التراجم، لابن قطلوبغا		بغداد ١٩٦٢ م
تاريخ بغداد، للخطيب		القاهرة ١٣٤٩ هـ
تاريخ جرجان، للسَّهمي	تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي	حيدر آباد. الهند ١٩٥٠ م
تبيين كذب المفتري، لابن عساكر	نشره القدسي	دمشق ١٩٢٧ م
التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسَّخاوي		القاهرة ١٩٥٧ م
تذكرة الحفاظ، للذهبي	تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي	حيدر آباد. الهند ١٣٧٤ هـ
تزيين الأسواق، للأنطاكي		الأزهرية ١٣٢٨ هـ
تقريب التهذيب، لابن حجر	تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف	القاهرة ١٣٨٠ هـ
تقويم اللسان، لابن الجوزي	تحقيق د. عبد العزيز مطر	القاهرة ١٩٦٦ م
تهذيب الأسماء واللغات، للنووي		القاهرة. المنيرية

التوضيح والبيان عن شعر نابغة بنى ذبيان		السعادة . مصر
الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، لمحي الدين القرشى		حيدر آباد . الهند ١٣٣٢هـ
الجوينى إمام الحرمين ، للدكتورة فوقيه حسين محمود (العدد ٤٠ من أعلام العرب)		القاهرة ١٩٦٥ م
حماسة البحترى		الرحمانية ١٩٢٩ م
دمية القصر ، للباخرزى	تصحيح محمد راغب الطباخ	حلب ١٣٤٨هـ
الديباج المذهب ، لابن فرحون		القاهرة ١٣٥١ هـ
ديوان أبى الأسود الدؤلى	تحقيق محمد حسن آل يس	بغداد ١٩٦٤م
ديوان البستى		بيروت ١٨٨٥ م
ديوان الحطيئة	تحقيق نعمان أمين طه	مصطفى الحلبى ١٩٥٨ م
ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب		
ديوان المتنبى ، بشرح العكبرى	تحقيق السقا والأبيارى وشلبى	مصطفى الحلبى ١٩٥٦م
ديوان النابغة الذبيانى = التوضيح والبيان		
الرسالة ، للشافعى	تحقيق أحمد محمد شاكر	مصطفى الحلبى ١٩٤٠م
روضات الجنات		حيدر آباد الهند ١٩٢٥م
سنن الترمذى		القاهرة ١٢٩٢ م
سنن أبى داود		القاهرة ١٢٨٠هـ
سنن النسائى		القاهرة ١٣١٢هـ
سير أعلام النبلاء ، للذهبى		نسخة معهد المخطوطات
السيرة النبوية ، لابن هشام	تحقيق السقا ، والأبيارى وشلبى	مصطفى الحلبى ١٩٥٥م
شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى نشر القدسى		مصر ١٣٥٠ هـ
شرح اليمينى . لأحمد المنينى = اليمينى		
الصحاح ، للجوهرى	تحقيق أحمد عبد الغفور عطار	القاهرة ١٩٥٦ م
صحيح البخارى		الشعب بمصر ١٣٧٨هـ
صحيح مسلم	تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى	عيسى الحلبى ١٩٥٥م

الصداقة والصديق ، لأبي حيان تحقيق د إبراهيم الكيلاني دمشق ١٩٦٤ م

طبقات الشيرازي بغداد ١٣٥٦ هـ

طبقات العبادي تحقيق غوستا فيتسنام ليدن ١٩٦٤

طبقات فقهاء اليمن ، لابن سمرة الجعدي تحقيق فؤاد سيد القاهرة ١٩٥٧م

طبقات القراء للجزري نشره ج . برجستراسر السعادة بمصر ١٣٥٢هـ

طبقات المفسرين ، للسيوطي ليدن ١٨٣٩هـ

طبقات ابن هداية الله بغداد ١٣٥٦ هـ

العبر ، للذهبي تحقيق فؤاد سيد، د. صلاح المنجد الكويت ١٩٦٠م

العقد الثمين ، للفاسي تحقيق فؤاد سيد السنة المحمدية بمصر ١٩٦٢م

الفروق ، للقرافي دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٤ هـ

فوات الوفيات ، لابن شاكر تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥١ م

القاموس المحيط ، للفيروزابادي القاهرة ١٩٣٣ م

قضاة دمشق ، لابن طولون تحقيق د . صلاح المنجد دمشق ١٩٥٦ م

الكامل ، لابن الأثير (الطبعة التي بهامشها مروج الذهب) الحلبي ومحمد مصطفى

الكتاب ، لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٦ م

كشف الظنون لحاجي خليفة استانبول ١٩٤١م

اللباب في تهذيب الأنساب . لابن الأثير . نشره القدسي مصر ١٣٥٧هـ

لسان العرب . لابن منظور بيروت ١٩٥٥ م

لسان الميزان الهند ١٣٢٩هـ

لمع الأدلة، للجويني تحقيق دكتورة فوقيه حسين محمود القاهرة ١٩٦٥ م

مجموع أشعار العرب (ديوان رؤبة بن العجاج) تحقيق وليم بن الورد برلين ١٩٠٣م

المجموع، للنووي المنيرية

مختار الأغاني ، لابن منظور. الجزء الثالث . تحقيق عبد العليم الطحاوي القاهرة ١٩٦٦م

المختصر في أخبار البشر . لأبي الفدا الحسينية بمصر ١٣٢٥هـ

مرآة الجنان . لليافعي حيدر آباد . الهند ١٣٣٨هـ

مسند أحمد بن حنبل		القاهرة ١٣١٣ هـ
المشتبه ، للذهبي	تحقيق على البجاوى	عيسى الحلبي ١٩٦٢ م
المصباح المنير ، للفيومى	تصحيح حمزة فتح الله	القاهرة . طبعة ثالثة
معجم الأدباء . لياقوت		دار المأمون ١٩٣٦ م
معجم البلدان . لياقوت		طهران ١٩٦٥ م
المعجم فى اللغة الفارسية . للدكتور محمد موسى هنداوى		القاهرة ١٩٥٢ م
مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده		حيدرآباد. الهند١٩١٠م
المنتظم ، لابن الجوزى		حيدرآباد. الهند١٣٥٧هـ
الموطأ . لمالك	تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى	عيسى الحلبي ١٩٥١ م
ميزان الاعتدال . للذهبي	تحقيق على البجاوى	عيسى الحلبي ١٩٦٣ م
النجوم الزاهرة . لابن تغرى بردى		دارالكتب المصرية١٩٣٢م
نزهة الألباء . لابن الأنبارى		القاهرة ١٢٩٤ هـ
نكت الهميان . للصفدى	تحقيق أحمد زكى	الجمالية ١٩١١ م
النهاية فى غريب الحديث والأثر . لابن الأثير	تحقيق محمود الطناحى، طاهر الزاوى	عيسى الحلبي ١٩٦٣ م
وفيات الأعيان . لابن خلكان	تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد	القاهرة ١٣٦٧ هـ
يتيمة الدهر . للثعالبي	تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد	التجارية ١٩٥٦ م
اليمينى فى سيرة السلطان محمود بن سبكتكين . لأبى نصر العتبى		الوهبية ١٢٨٦ هـ

تصويبات واستدراكات

صفحة	السطر	الصواب
٧	١٩	هي المدرسة التاجية، نسبة إلى تاج الملك وانظر صفحة ٣٢٩
٩	١١	وبرأ به
١٣	٢٣	في س، وطبقات الشيرازي: « أبي سعيد »
١٥	٥	أبي الطيب
١٧	١٧	واعصِ
٢٠	١٢	شَذاه
٢٩	١١	فلم يُجِزْ
٣٤	١٧	ارتفعتْ
٣٩	١٦	أبو الحسين
٤٠	١٧	بطرَفه
٦٥	١٨	«حبابة». وهو الصحيح. وانظر فهرس الأعلام
٦٦	٢، ٣	ينقل الرقم فوق « قال » في سطر ٣
٧٠	٨	وأبا حفص
٧٠	٩	[أبا القاسم](٢) القشيري
٧٧	٦	عنهما ، لم(٣)
٧٧	١٤	[بن](٩). وتعدل الأرقام في الأصل والهامش بعد هذا
٨٠	٢٠	لم تستحي
٨٦	١٤	فلم أرَ
٨٩	٨	لا أتهم عن ابن أبي نجيح
٩٠	١٣	نحذف علامة التنصيص

الصفحة	السطر	الصواب
٩٧	١٣	وأبو عبد الله الحسين
١٠٣	١	لِمَ لَمْ(١)
١٠٣	١٠	والتُّوبزي
١٠٤	١٠	الفاشاني
١٠٦	١٦	بمرو الروذ
١٠٧	٢٢	« إذ »
١٠٩	٣	ترفع النجمة وتوضع [illegible] « الفوراني » س ١٠
١١٢	١١	أملها : « عند اليسار »
١١٢	١٩	الفوراني
١١٢	٢٢	بن أبي الخير سالم
١١٥	١٧	بالدُّوغي
١٢٦	١٥	أفطرَ
١٢٧	٢١	يُفطِر
١٢٩	١٥	المكلَّف
١٣٨	١٠	الإسفراييني
١٤٢	٧، ٨	ينقل الرقم على نهاية [رحمه الله تعالى ورضي عنه]
١٤٣	١٥	في الأصل: « المروزي » وصوابه: المرو الرُّوذي، أو: المرّوذي
١٤٨	١٠	خطباني
١٤٩	١	٤٦٨ وتعدل الأرقام بعدها
١٥١	١٠	الشالوسي
١٥٢	١١	التلخيص
١٥٧	١	ذُلّ

١٥٨	١٠	[illegible]
١٦٣	٢	الجنارى
١٦٣	٩	الأولَى حـ « [illegible] » وانظر كلام أبي الوفاء فى صفحة ١٢٣
١٧١	١٠	النصرَوى
١٧٤	٦	الترجمة
١٨٠	١٧	والمثبت من س، والطبقات الوسطى
١٨٣	١٨	لامحل للحاشية رقم (١) فهو يتعد آخر الحروف المجائية
١٨٥	١٤	ابن السمعانى
١٩٣	٢١	(٢) زيادة من المطبوعة على ما فى س ، د
١٩٣	٢٣	فى المطبوعة : « كلام » .
٢٢٨	١٥	(٦ بن محمد٦)
٢٢٨	١٩	(٣) فى الأصول ، والتبيين
٢٣٨	٤	على ابنِ المظفر
٢٣٩	٢	الحيا
٢٤٢	٩	أُصَبّ
٢٤٣	١٩	الموكَّل
٢٥٩	٤	عبد الغافر
٢٦٠	٩، ٧	الصالحين ، يقرأ(٢)
٢٦٦	٧	«صلاها» كذا بالأصول. ولعلها : « صلاها » .
٢٦٧	١٣	الجبلى
٢٦٩	٩، ١٠	فقالا إيها(٩)
٢٨٢	١٨	: يثنى
٢٨٨	١٤	مسألة الزعفران

٢٩٢	١١، ١٥	« أبو الحسن(٤) » « أبو الحسن(٤) » ما بين الرقين هو المقصود بالحاشية (٤)
٢٩٤	١٩	ما فاتك
٢٩٥	١٧	الخراب
٢٩٦	١١	زين العابدين على
٣٠٠، ٣٤٦	١١، ١٢	«بن حمدويه» كذا بالأصول. وصوابه « بن خيرويه » وانظر فهرس الأعلام
٣١٩	١٥	ذاك(٦)
٣٣٠	١٧	الكُشْمِيهَنِى
٣٤١	٦	غِطاءها . والبيت لقيس ابن الخطيم . ديوانه ١٠
٣٤١	٢٢	يضاف: وينسبان أيضا إلى البحترى. وهما فى ديوانه ٢/١٣٤١
٣٤٢	١٨	عن « الأسرار » وانظر فهرس الكتب
٣٤٦	٥	٥٤٥ وتعدل الأرقام بعدها
٣٤٧	٦	بيد الربيع
٣٦٠	١٣	أبو الحسن
٣٨٢	١٤	يضاف بعده : إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم الفزارى، ابن الفِرْكاح، برهان الدين (أبو إسحاق) ٩٣، ٩٤
٤٢٢	٧	سلطان بن إبراهيم الطبرى الفقيه (أبو الفتح) ١٩١، ٢٥٣
٤٣٠	٨	يضاف بعده : سلطان بن إبراهيم الفقيه (أبو الفتح)